الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع العلاقات الدولية

انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي :

دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالبة :

بيان العساف

إشراف :

أ.د. إسماعيل دبش

أعضاء اللجنة :

الأستاذ الدكتور أحمد حمدي رئيساً

أ.د. إسماعيل دبش مقرراً

.... عضواً

.... عضواً

.... عضواً

جويلية 2005

الإهـــــداء

إلى أردن العروبة والشهامة والإباء
ولاءً وانتماءً
إلى جزائر الأحرار
شكراً وعرفاناً
إلى روح شقيقي "حمزة"
رحمة واحتساباً
إلى أخي الدكتور عمر با محسون
تقديراً واحتراماً
إلى فلذات الكبد
دينا، تارة وغنى
حباً وحناناً

شكر وعرفان

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى الذي قدرني على إنهاء هذا العمل بصورته الحالية.
أتقدم باسمي الخاص واسم الطلبة الأردنيين بالجزائر بالشكر والعرفان إلى فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الذي جعلنا أهل بيت من خلال الرعاية السامية علميا واجتماعيا وإنسانيا للطلبة الأردنيين والعرب بصفة عامة، والإقامة بالجزائر بعزة وكرامة.
هذه الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية التي وفرّت لنا جواً ترحابي وتعاون إيجابي من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، والتي بها لن أستثني أي مسؤول على كل ما قدموه لي من مساعدات وتسهيلات مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة النهائية من الدراسة بجامعة الجزائر، الجامعة التي أكّنّ الاحترام والتقدير لمسيريها من رئيس الجامعة إلى كل مساعديه الذين كانوا في مستوى التعاون مع الطلبة العرب. وهنا أتقدم بالشكر والتقدير بصفة خاصة إلى الأستاذ الدكتور "طاهر حجار" رئيس الجامعة، وإلى الأستاذ الدكتور أحمد حمدي عميد كلية العلوم السياسية والإعلام الذي وفر لي كل التسهيلات البيداغوجية والإدارية. وهنا كذلك لا يفوتني أن أشكر أساتذة كلية العلوم

السياسية والإعلام والإداريين الذين وجدت فيهم التشجيع لطالب يطمح في إنجاز علمي في ظروف مريحة وجوّ تعاون إيجابي.
ثم أعود والعود أحمد إلى من يطيب لي أن أناديه بذاك الفارس العربي الذي ترجل وعبائته عن صهوة جواده العلمي، ليكون عوناً وسنداً حيث أحتمي أنا وأقراني الباحثين في ظل عبائته، لينير لنا درب العلم والمعرفة والبحث ....
فتحية لأستاذي الدكتور إسماعيل دبش، من الأردن، ثم مني.
كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى اللجنة الكريمة : فلقد كان فضلهم عليّ كبيراٍ، إذ تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وقراءته وتبصيري بما كمن القوة والضعف فيه، مما سيكون له الأثر الطيب في تخليصه مما يشينه، وفي تجويده وإتقانه.
وأشكر راعي بيتنا الكبير سعادة السفير الأردني، السيد "زاهي الصمادي" وعائلته، والذي كان لي حريصا ومتابعاً- وأعضاء السفارة الأردنية المتمثلة في السيد القنصل الأردني "محمد الشبار" وعائلته والمستشار الاقتصادي، السيد "أمين الطراولة" وعائلته، والسيد "محمد القرعان" وعائلته.
وأشكر إخوانا لي احتضنوني وكأنني ابنة لهم عائدة من الشرق، فحللت عليهم أختاً مكرمة معززة، وأخص بالإهداء السيد "محمد الشايب" والسيدة "فاطمة شنايف" لما أولته لي من اهتمام ورعاية والسيد "عبد الخالق حموش"، والسيد "حميدوش" وعائلته الكريمة، والدكتور "أحمد ماضي" وعائلته الكريمة، والدكتور "محمد هلالات" لرعايته لي. والأخ صليح دياب. كما أشكر الأخ عبد المجيد مشروك على صبره ودقته وتحكمه في الطبع والإخراج التقني لهذه الدراسة.

الطالبة بيان العساف

الـفـهـرس

مقـدمة

الخلفية السياسة والتاريخية والمجال الجغرافي للموضوع
أهمية الموضوع و مبررات البحث
إشكالية البحث
هدف الدراسة
فرضيات البحث
منهجية البحث و مصادره
الدراسات السابقة
محاور البحث

• الخلفية السياسية والتاريخية رافي للموضوع

واجهت الأمة العربية صراعاً مريراً في تاريخها المعاصر، وقد أخذ هذا الصراع أشكالاً عديدة وذلك بسبب موقعها الجغرافي وإرثها الحضاري، وإمكانياتها الكبيرة، من خلال وفرة خيراتها وثرواتها الطبيعية الكثيرة والمتنوعة، مما جعلها هدفاً للاستغلال والسيطرة منذ عدة قرون وحتى يومنا هذا، فدخلت المنطقة العربية بسبب ذلك، في هاجس التدخلات الإقليمية (تركيا، إسرائيل، إيران، ...) والتدخلات الدولية (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الاتحاد السوفياتي سابقا،...) لتحقيق مصالحهم الخاصة وأهدافهم الاستراتيجية على حساب الوطن العربي.

وتأتي مسألة الأمن المائي في الوطن العربي ضمن هذا السياق، ولعلها مسألة ذات شأن كبير وأهمية قصوى تفوق بكثير مسألة النفط بالقوة والحيوية لأنها عنصر الوجود والاستمرار والبقاء لحياة الإنسان معنوياً ومادياً ويتوقف عليها مستقبل الأمة.

مشكلة المياه في الوطن العربي ليست وليدة اليوم، بل هي كامنة منذ عقود بسبب ندرتها وقلة الأمطار المتساقطة إضافة إلى عدم وجود منابع داخلية كافية، تلك المنابع تأتي من خارج حدودها الجغرافية، مما جعل هذه المشكلة تتفاقم من خلال الارتهان إلى الآخرين.

وجاءت الحركة الإمبريالية – الصهيونية لتزيد من حجم المشكلة، من خلال إقامة دولة إسرائيل في قلب الأمة العربية، لنهب الأرض والمياه وكافة الحقوق الأخرى، ثم عمدت إلى التنسيق مع دول الجوار العربي لاستعمالهم كوسيلة ضغط لإضعاف الوطن العربي ونهب خيراته، مستغلة انقسام وتشرذم الأمة العربية عبر كنتونات أو دويلات.

تعد منطقة الشرق الأوسط[1]، بسبب طبيعتها الجافة وشبه الجافة، من أكثر المناطق حاجة إلى المياه، فالمياه بالنسبة إلى الدول (كل الدول) هي مؤشّر على أمور ثلاثة : فهي رمز لغنى الدولة، ومصدر لبحبوحتها الاقتصادية، وورقة رهان سياسي في يدها.

وإذا كان الصراع في الماضي القريب والبعيد حدث أكثر في هذه المنطقة، حول المراعي والكلأ وآبار الماء، بين قبيلة وأخرى، فإن طبيعة هذا الصراع قد "ارتقت" من المستوى الشخصي - القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف دول المنطقة وخلقت وضعاً أُطلقت عليه تسمية "حرب المياه"[2].

([1]) الشرق الأوسط تعبير جغرافي شاع أكثر بعد الحرب العالمية الثانية لدى الدوائر الغربية وفي مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، وهو يشمل دول شبه الجزيرة العربية ودول الهلال الخصيب ودول وادي النيل وبعض دول الجوار الجغرافي للعالم العربي : إيران وتركيا وقبرص وأثيوبيا، كما أنه هناك مدارس تحدد المجال الجغرافي للشرق الأوسط حسب نظرتها للوطن العربي من المدارس الأمريكية إلى البريطانية على أساس أن الشرق الأوسط هو الوطن العربي ككل، بينما عند مدارس أخرى فالشرق الأوسط يبدأ من ليبيا إلى نهاية حدود المشرق العربي وينتهي بالمجال الجيو-سياسي المحيط بالمشرق العربي. مفاهيم ومصطلحات لها خلفيات وأبعاد سياسية واستراتيجية مرتبطة بمصالح هذه الدول. ليس المجال هنا لتحليل ذلك وتأمل الباحثة تناول البحث في هذه المواضيع في ميادين ومجالات أخرى. هنا تكتفي الباحثة بتحليل موضوع الشرق الأوسط بمفهومه وأطروحته المتعلقة بموضوع المياه ودراسة الحالة في هذه الأطروحة. تفاصيل أخرى، أنظر مثلاً محمد عبد المجيد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972، والفيشاوي، الوطن العربي جغرافيا واجتماعيا، القاهرة، مكتبة الشرق، 1965.

([2]) Collins. Robert. D : The water of the Nile – Hydropolitics and the Jonglei Canal. 1900-1991. Clarendo Press. Oxford. 1990.

ويعود تسارع الأزمة المائية وبروزها من خلال النقص في المصادر المائية لدى بعض دول المنطقة إلى عوامل ثلاثة رئيسية :

1. النسبة العالية في النمو السكاني وهي من بين أعلى النسب في العالم وتصل إلى 5.3% مرفقة بالنزوح الكثيف من الريف إلى المدن، وبالتالي تزايداً في الطلب على المياه للاستعمالين المنزلي والصناعي.

2. وضع مشاريع (سدود ضخمة على الأنهر) موضع التنفيذ لدى دول عدة في المنطقة (وخصوصاً مصر وسوريا وتركيا...) بهدف تحقيق زيادة في المساحات الزراعية المروية، وإنتاج كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية.

3. تناقص مصادر المياه المتاحة بفعل عوامل عدة، نذكر منها : الإفراط في استثمار مخزون المياه الجوفية، وتزايد الملوحة في الآبار، والتلوث الناجم عن المصانع والمواد الصناعية، وتناقص حجم التصريف المائي في الأنهار بسبب إقامة السدود عليها[1].

إذا كانت الثروة المائية[2] هي مادة حيوية لكل كائن وفي كل مكان، فكيف بها في المناطق الجافة حيث تزداد الحاجة إليها وتصبح السيطرة على مصادر المياه ضرورة حيوية لدى دول تلك المناطق.

ومن هنا تنطلق "الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط". لماذا ؟

- لأن الدولة المعاصرة (الدولة العصرية) ملزمة بشكل أو بآخر بتنسيق واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية ضمن مخطط منظّم وهادف إلى تحقيق المصلحة القومية" (تعريف الاستراتيجيا كما يراها الجنرال الفرنسي أندريه بوفر)، وبهذا المعنى فإن الثروة المائية هي إحدى أهم الشرايين في جسم الدولة وبالتالي هي جزء جوهري من مصلحتها القومية.

([1]) أنظر د. محمود فيصل الرفاعي، أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الانتماء العربي، بيروت، العدد 18/17، يوليو 1989، ص ص 30- 11. أنظر كذلك : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 18/17 يوليو 1989، ص ص 32-44، ص 35.

([2]) المقصود بها المياد الصالحة للشرب والري هي موضوع هذه الدراسة.

- لأن المصلحة القومية للدولة المعاصرة ليست شيئاً ثابتاً أو جامداً ونهائياً، بل هي خاضعة لعوامل التاريخ والجغرافيا، بحيث تؤثر فيها وتحدّدها فلسفة سياسية معيّنة يعتنقها قادة هذه الدولة في مرحلة تاريخية معيّنة (الجغرافيا السياسية)[1]، من هذه الفلسفات تلك النظرية التي أطلقها المفكر الألماني فريدريتش راتزل[2]، القائلة إن الدولة كائن حي ينمو بالضرورة على حساب ما حوله، فيوسّع المجال الجغرافي للدولة ويزيد من مواردها ويؤمّن لها سلامة أكبر.

في هذا المجال يُدرّس علم الجغرافيا – السياسية (الجيوبوليتيك) الذي هو علم يعتمد على أن المجال الأرضي (الجغرافي) ينطلق من المجال الحيوي للدولة ويتبع المصلحة الذاتية القومية على حساب مصالح الآخرين، بمعنى آخر فإن البعد الاستراتيجي لا يكتفي بثروات الدولة وقدراتها فقط، بل يتخطاها إلى السيطرة بالقوة على ما يراه ضرورياً وحيوياً لمصلحته القومية من أراضي الآخرين وثرواتهم.

ذلك أن القانون الخامس (من قوانين راتزل السبعة المتعلقة بنموّ الدولة خارج حدودها السياسية) يشير إلى "أن الأنهار والسواحل والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية على اختلاف أنواعها هي الأبعاد الجيو-سياسية للمشاكل التي تعترض الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة المياه في الشرق الأوسط"[3].

إذا طبّقنا هذا الطرح على إشكالية المياه، وهي إشكالية نموذجية لأنها غير محبوسة داخل الحدود السياسية لدول المنطقة، بل إن الأنهار تخترق أحياناً دولاً عدة تقوم بينها علاقات صراع وعداوة، إذن لتبيّنت لنا الأبعاد الاستراتيجية والجيو - سياسية لهذه الإشكالية :

استراتيجياً : تضع بعض دول المنطقة خططاً محددة (استراتيجيات) لاستثمار مصادرها المائية إلى أقصى حدّ بوسائل لا مجال للدخول في تفاصيلها الآن.

لو نظرنا إلى حدود دول المشرق العربي ومجالات تأثيرها وتأثرها الإقليمي وراجعنا الوقائع التاريخية والصراعات والخلفيات السياسية – الاقتصادية- الاجتماعية التي تمخّضت عن

---

(1) لمزيد من التحاليل والتفاصيل والنقاش حول الجغرافيا – السياسية أنظر كتابات المفكر كابلن أحد المنظرين الأساسيين القياديين في الموضوع.

(2) فريدريتش راتزل (1844-1904) مفكر ألماني كتب في الجغرافيا السياسية وعُرف بأبي الجيوبوليتيك المعاصرة.

(3) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، القاهرة : مكتبة سعيد رأفت، 1973م، ص 390-396.

هذه الحدود[1] لوجدنا أن عامل المياه كان حاضراً في الأبعاد الاستراتيجية وأهداف القوى الدولية كما كان حاضراً في أولويات واهتمامات القوى السياسية المحلية انطلاقا على الأقل من اتفاقية سايكس – بيكو (1914-1916...) إلى الحركة الصهيونية إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، على اعتبار أن المطروح غداة الحرب العالمية الأولى، هو الإرث المشرقي للدولة العثمانية، وبالتحديد الوضع السياسي (**Etatique**) لمنطقة الهلال الخصيب والجزيرة العربية.

في العودة إلى خريطة سايكس بيكو (1916) لتقسيم المنطقة، نجد أن الحدود الشرقية للهلال الخصيب (العراق، سوريا،...) تجعل شط العرب (الجنوب الشرقي للعراق المحتل من إيران) المتكوّن من التقاء نهري دجلة والفرات، حدّاً بين العراق وإيران وهو نفسه الحدّ الذي كان قائماً بين الإمبراطورية العثمانية ودولة الفرس[2]، ثم يتبع ذلك خط شرقي - شمالي يقطع مجاري المياه والأنهر المنحدرة من الجبال الإيرانية (المنابع في إيران والمجاري في العراق تصبّ في أنهر دجلة –ديالي...)، ولأن هذه الحدود لا تخضع لمعيار جغرافي طبيعي فقد كانت ولا تزال محل خلاف بين الدولتين من قلعة قارص في السليمانية شمالاً مروراً بمركز أند الاستراتيجي وبقصر شرين في الوسط وصولاً إلى شط العرب في الجنوب.

وعلى مدى 420 سنة عقدت الدولتان (العراق وإيران) إحدى وعشرين اتفاقية ومعاهدة لحل الإشكالات الحدودية.

وفي الجانب الغربي من خريطة سايكس –بيكو، ترسيم للخط الفاصل بين فلسطين والمنطقة ب (**B**) على مجرى نهر الأردن ابتداء من بحيرة طبرية حتى البحر الميت، وفي هذا الجانب بالذات رُسمت حدود لبنان الجنوبية على أساس "أن الخط الفاصل بين لبنان وفلسطين يبدأ من نقطة جنوب صور حتى نقطة تقع قرب بحيرة طبرية على شكل قوس يجعل منطقة الحولة ومحيطها داخل منطقة النفوذ الفرنسي (المنطقة أ : **A** + المنطقة الزرقاء)[3].

لكن "البدء بتعيين حدود الدولة أو حاف الدول العربية" كما نصّت المادة الحادية عشرة من اتفاقية سايكس – بيكو[4] لم يتمّ على الحدود السورية – التركية إلا بعد اتفاقية فرانكلين

([1]) ربما المجال هنا لا يكفي للدخول في هذه التفاصيل التاريخية. لمزيد من المعلومات أنظر مثلاً : عصام خليفة، <u>الحدود الجنوبية للبنان</u>، بيروت، بدون ناشر، 1985، ص ص 3-5.

([2]) علماً أن الصراع لا يزال قائماً بين البلدين حتى الآن حول : أين يقع الحد بالضبط، على ضفة الشط الشرقية أم في منتصفه أم بحسب خط التاويج (حيث تكون المياه أعمق ما تكون في مجرى النهر والأفضل للملاحة) وهو صراع يتحكم به ميزان القوى بين الدولتين.

([3]) قسّم اتفاق سايكس – بيكو المنطقة إلى 5 مناطق : أ + ب + منطقة زرقاء + منطقة حمراء + منطقة رمادية.

([4]) أنظر الخريطة رقم 1، ص 402 في هذه الأطروحة الخاصة بتقسيمات سايكس بيكو وسان ريمو لمنطقة المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى.

بوبيون[1] وهي بمثابة معاهدة سلام بين فرنسا وتركيا وفيها انسحاب فرنسا من كيليكيا وحفظ حقوق الأقليات وإعطاء لواء الإسكندرون نظاماً إدارياً خاصاً وتوزيع مياه نبع القويق (ينبع في تركيا ويمرّ على حلب)، علماً أن إتباع الخط الفاصل بين تركيا وسوريا في معظمه خط السكة الحديدية في نهاية السهل السوري وبداية المنحدرات الجبلية الشمالية، جعل هذا الخط لا يقطع فقط نهر الفرات على حدود البلدين بل جميع الأنهار الوسطى والصغيرة أيضاً، مثل الخابور والبليخ والقويق وعفران، وهي منابعها في تركيا ومجاريها في سوريا الأمر الذي جعل سوريا الشمالية كلّها مرتهنة مائياً لتركيا.

إن الارتهان المائي العراقي (لإيران وتركيا) والسوري (لتركيا) جعل أنطون سعادة[2] يعدّل حدود سوريا الطبيعية من نهر دجلة ويجعلها (بعد عام 1947) على خط ذُرى القمم لكل من سلسلتي جبال طوروس في تركيا وزاغروس في إيران اللتين تؤلفان قوساً طبيعية لشمال سوريا، "يرويها نهرا دجلة والفرات العراقيان ويدخل ضمنها بالتأكيد نهرا سيحان وجيحان (في تركيا) ونهر قارون (في إيران).

وحتى في حدود تقسيم فلسطين من طرف منظمة الأمم المتحدة (1947) تمسّك اليهود بمنطقة الجليل الأعلى ومصادر المياه فيها بما يعكس الفكرة الأساسية في الاستراتيجية الإمبريالية (البريطانية) – الصهيونية "**حدود الدولة هي حدود المياه**" بحيث يمكن القول أن حدود المياه هي التي أملت وصنعت منطلقات حدود دولة إسرائيل **بدءاً من كونها جنيناً في وعد بلفور وضمير الحركة الصهيونية مروراً بحروبها مع العرب وصولاً إلى وضعها الحالي.**

وتبقى ملاحظة أساسية في مسألة ترسيم الحدود اللبنانية – السورية، فبعد "القضمة" لمصلحة فلسطين في لسان الجليل، هناك قضمتان[3] أخريان لمصلحة سوريا، واحدة تجاه دمشق والثانية تجاه بحيرة حمص.

الأولى تقع خارج خط الذرى الذي اعتمد أساساً لترسيم الحدود بين البلدين والذي يمتدّ من قمم جبل الشيخ إلى قمم السلسلة الشرقية، وهي تقع جغرافياً على المنحدرات الغربية للسلسلة الشرقية أي داخل لبنان، وفيها منبع الزبداني ومنابع نهر بردى التي تروي دمشق؛ والثانية تقع داخل خط الخريطة التي رسمتها البعثة العسكرية الفرنسية إلى لبنان وفقاً لاقتراح الجنرال الفرنسي دي بوفور (شباط/ فبراير 1861) في وادي العاصي.

([1]) برلماني فرنسي، قاد المفاوضات مع تركيا ابتداء من أواخر 1920 .

([2]) زعيم ومفكر وأحد أبرز حكماء العصر، ولد في عام 1904م واستشهد في عام 1949م.

([3]) أنظر الخريطة رقم 2 الموضحة للتقسيمات السياسية للمنطقة المحيطة بفلسطين والأجزاء التي اقتطعتها تركيا من خارطة سوريا الطبيعية في الصفحة رقم 403 تبين القضمتان.

والاثنتان تحكّمت بهما المبرّرات المائية، أي الأخذ في الحسبان مساقط المياه من جهة وحاجات الداخل السوري من جهة ثانية، فالمجاري المائية في وادي العاصي (بمعزل عن هذا الأخير) المنحدرة من المرتفعات اللبنانية الشرقية – الشمالية تغذي بحيرة حمص بكمية سنوية من المياه يبلغ تصريفها 170 مليون م^3، مع الإشارة إلى أن النهر الكبير اعتُمد خطاً لترسيم حدود لبنان الشمالية مع سوريا، ونهر اليرموك لترسيم الحدود بين الأردن وسوريا (66 كلم) والأردن وإسرائيل (12كلم)، الأمر الذي أدى بإسرائيل إلى المطالبة بمياهه.

وعلى مستوى الجانب الآخر من المشرق العربي الحدود السياسية المصرية لا تطرح إشكاليات "مائية"، ومع ذلك فإن مصر أشبه بمستطيل هندسي يقطعه نهر النيل في جانبه الشرقي لجهة الطول في وادٍ تمثل مساحته الزراعية 3% فقط من مساحة مصر، وحدود مصر الغربية (مع ليبيا) والجنوبية (مع السودان) هي حدود هندسية أكثر منها طبيعية، ففي الجنوب "تلتقي حدود مصر مع خط الطول 25 شرقاً مع استثناء أنه سُمح للمصريين بموجبه في منطقة السلام بالحصول على المياه من بئر الرملة المجاور - الموجودة في ليبيا"، أما في الجنوب فتشمل كلمة "السودان" جميع الأراضي الواقعة جنوب خط عرض 22 شمالاً، مع استثناء في جبل علبة (منطقة حلايب على البحر الأحمر التي ضُمّت إدارياً إلى السودان) وهي على شكل مثلث، وتُعدّ من أغنى المناطق الصحراوية بالمياه الجوفية والحياة النباتية والثروة المعدنية.

تلك باختصار بعض الخلفيات "المائية" التي أثّرت في ترسيم حدود دول الشرق الأوسط، خلفيات ومجالات تأخذ طابع الصراع السياسي أو العسكري وفقاً لنوعية الدول المتجاورة ومدى حاجتها إلى المياه ومدى ارتباط ذلك باتجاهاتها الأيديولوجية ومدى تأثيرها في القوى العظمى التي كانت وراء ترسيم معظم حدود دول المنطقة، أما دول الجزيرة العربية فالموضوع غير مطروح بشكل قويّ، بسبب افتقارها إلى المجاري المائية الدائمة، إلا إذا اعتبرنا الصراع على بعض الواحات (واحة البريمي بين السعودية واليمن) نسخة مُصغّرة عن الصراع على مياه الأنهر.

تحدد لنا هذه الخلفية التاريخية والسياسية والاستراتيجية لموضوع المياه واقع الأمن العربي، والذي يتطلب دراسة علمية أكاديمية ودراسة إمكانية وضع استراتيجية أمن مائي عربي من أجل حل هذه المعضلة التي تواجهها الأمة العربية وستعاني منها خلال عقود لاحقة.

وتشير الدراسات العلمية المتخصصة إلى أن أخطر صراع يمكن أن يشهده العالم في القرن الحادي والعشرين هو الصراع حول المياه، وأن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر خطورة في العالم والمرشحة للدخول في صراع حول المياه نتيجة نقص الموارد المائية

وحاجة بلدان المنطقة المتزايدة إليها بحكم الاحتياجات الطبيعية والمناخية حيث الحرارة الشديدة والتقسيم غير الموضوعي لتوزيع واستغلال المياه من جهة، ومن جهة أخرى إلى التحكم الخارجي في المصادر المائية، بالإضافة إلى علاقة التوتر والصراع بالمنطقة : الصراع العربي– الإسرائيلي، الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الخلافات العربية – التركية والخلافات العربية– العربية

• أهمية الموضوع ومبررات البحث

تنطلق أهمية الدراسة من كون أن المياه عنصراً هاماً في حياة البشر، إذ بدونه لا يمكن وجود الكائن البشري والحيواني والنباتي وحتى المادي على حدٍ سواء، فالإنسان يستطيع أخذ ما يكفي حاجاته الأساسية منه ويستطيع بناء ثروة طبيعية ونباتية، وكلا الثروتين أساسيتين لسد حاجات الإنسان وضرورتين من ضرورات البقاء، بمعنى آخر الماء هو العامل الأساسي في حياة الإنسان وحق طبيعي من حقوقه، أضف أن الماء سبب في إقامة الحضارات، وما الحضارات التي قامت في وادي النيل وعلى ضفاف دجلة والفرات ما قامت إلا بسبب وجود المياه في تلك البقاع الجغرافية.

ازدادت أهمية المياه وخصوصاً منذ بداية المنتصف الثاني من القرن المنصرم، وذلك لعدة أسباب منها، عدم كفاية المياه وارتفاع نسبة الملوحة في الموجود منها وخاصة في المياه الجوفية المستخرجة من باطن الأرض، وارتفاع تكاليف تحلية المياه ووقوع الإقليم العربي المشرقي ضمن منطقة إقليمية جافة، وخاصة التراجع المتزايد لكميات هطول الأمطار السنوية.

بالإضافة إلى ذلك وجود فاعل سلبي متمثل في إسرائيل التي تعتمد على سرقة المياه العربية وتحويلها وهذا ما يثبته تحويل مجرى نهر الأردن - إلى تجفيف مياه بحيرة الحولة والاستحواذ على مصادر المياه في الضفة الغربية.

كما أن الاحتياج المائي يتضاعف يوميا بحكم التطور الصناعي والتكنولوجي الذي أدى إلى كثافة الإنتاج الزراعي والصناعي لتلبية حاجيات سكان المعمورة الذي تضاعفت أعداده من 2 مليار ونصف سنة 1950، إلى 4 مليار ونصف سنة 1980 إلى أكثر من 6 ملايير سنة 2000، ليصل عدد سكان العالم في سنة 2025 أكثر من 8 مليارات نسمة.

وفقا لما سبق فإن المياه ذات أهمية بالغة الخطورة في حالة القلة، وذات ازدهار في حالة الوفرة، يمكن أن يؤثر الماء سلباً ويصبح عاملا أساسيا في إشعال الأزمات والحروب، كما يمكن أن يكون عاملا إيجابيا في حالة توفيره للفرد والإنسان، وبالتالي يصبح فاعلا سلميا وأمنيا في

ظل اختلال موازين القوى الحالي في المنطقة، ويبدو أن إسرائيل أكثر دعما لاستغلال المياه العربية وخاصة من طرف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبقى على دول المنطقة العمل على توفير الترتيبات الداخلية المنسجمة بأبعاد عربية متكاملة في التعامل مع الدول الكبرى لترجيح الكفة على حساب إسرائيل.

إن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة لفهم واقع مسألة المياه في منطقة المشرق العربي، لكون هذه المنطقة أصبحت مرشحة أكثر لتكون مسرحاً للعمليات العسكرية بسبب الصراع الذي أخذت كثير من المؤشرات تنذر بالخطر القادم من قِبل دولة إسرائيل التي ترى بسرقة المياه العربية هدفاً استراتيجياً لاعتباره أحد أضلاع القاعدة الاستيطانية البشرية الرئيسة في عملية بناء الدولة واستقطاب مهاجرين جدد إليها.

لذا فإن مبررات الدراسة يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية :

- الارتباط الوثيق بين الأمن القومي العربي والواقع المائي العربي.
- إن الواقع المائي العربي في حالة استنزاف موارده وذلك بسبب قوة وكثافة التعدي من قبل إسرائيل، وهذه الحالة بحاجة إلى وقفة عربية تتخطى المشكلات العربية إلى حالة وفاق عربي يدرك أهمية الأخطار التي تواجه العالم العربي بأسره وخصوصاً المشرق العربي.
- محاولة لوضع بعض الأسس التي تسهم في بناء استراتيجية مائية عربية، يكون الغرض منها الحفاظ على المصادر المائية العربية، ووقاية المخزون المائي العربي وتنميته على ضوء ما يستجد على الساحة الدولية، وهذا يتطلب تعاون الدول العربية مع دول الجوار الجغرافي كإيران وتركيا وحتى دولة إسرائيل.

• إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول انعكاسات دور عامل وموضوع المياه في الوطن العربي على الأمن القومي العربي وسبل مواجهة التحديات المتعلقة بالاحتياجات المائية من خلال دراسة حالة حوض نهر الأردن والرافدين.

لتحليل هذه الإشكالية تم اعتماد الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم كل من الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي ؟ وما هي محدداتهما وأهدافهما ؟

- ما هي مظاهر العجز المائي العربي ؟ وهل الواقع المائي في المشرق العربي يفي بالاحتياجات العربية لدول إقليم المشرق العربي؟
- إلى أي مدى يسهم الواقع المائي العربي في بناء أمن قومي عربي ؟ وهل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في نهب الثروة المائية العربية سيصبح سبباً من أسباب يقضة العرب للانتباه للأخطار التي تنتظرهم ؟ وما هي أثار الصراع العربي الإسرائيلي على السياسات المائية في المنطقة ؟
- ما هي الأوضاع المائية في دول الحوضين (الأردن والرافدين) من حيث الموارد والاحتياجات ؟
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة التهديدات المائية في دول الحوضين ؟
- ماهي انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي ؟ وهل التعاون بين الدول العربية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا، إسرائيل) في مجال المياه يؤدي إلى تخفيف وطأة مشكلة المياه عن بعض الأقطار في المشرق العربي ؟

• فرضيات الدراسة

انطلاقا من هذه الإشكالية والتساؤلات قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي ظهرت لنا بأنها عناصر مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة وموجهة لمسار البحث من جهة أخرى :

- إن الموارد المائية في منطقة المشرق العربي لا تفي احتياجات الدول القطرية العربية في هذه المنطقة.
- إن اختلال الأمن المائي العربي سبب من أسباب ضعف الأمن القومي العربي.
- إن التهديدات الخارجية داخل وخارج الإقليم العربي بصفة عامة وبمنطقة المشرق العربي بصفة خاصة تعد من أهم عوامل الإخلال بالأمن المائي العربي.
- إن دول المشرق العربي عاجزة عن وضع إستراتيجية مائية عربية، تحد من الاختلال المائي وذلك بسبب الضغوطات الخارجية والداخلية لهذه الدول.

دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين سوف تمكننا من فهم إشكالية وفرضيات البحث، حيث تشكل الأردن إحدى المحطات الأساسية والمحورية لتفاعل دول المنطقة. يتميز الأردن بمقاربة وتعامل واقعي مع مفارقات أو تناقضات المنطقة الناتجة عن معادلة التباين، التناقض أو الصراع في المنطقة : صراع إسرائيلي- فلسطيني بصفة خاصة، وصراع إسرائيلي – عربي

بصفة عامة، خلافات أو مجابهات عربية-عربية، خلاف أو صراع عربي (العراق)- إيراني، عربي (سوريا والعراق) – تركي، عربي – دولي...

- وجودي في المنطقة كباحثة أردنية ربما قد ساعدني في فهم وتحليل الموضوع عن قرب واتصال مباشر مع الوضع، وأتمنى ذلك يرقى بي كمصدر أصلي من بين المصادر في الموضوع.

• هدف الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة فهم وتحليل واقع أزمة المياه في الوطن العربي من خلال :

- التعرف على الوضع المائي العربي في المشرق العربي.
- بيان الدور الذي يلعبه الأمن المائي العربي في الأمن القومي العربي.
- توضيح الأسباب التي تهم في بناء أمن مائي عربي وتلك التي تعمل على استنزاف الواقع المائي العربي.
- التعرف على احتياجات دول الإقليم (المشرق العربي) من المياه، ومدى كفاية الواقع المائي لهذه الاحتياجات.
- الوقوف على عدة استنتاجات ووضع التوصيات التي يمكن استخدامها من البحث.

• منهجية ومصادر البحث

وبحكم الخلفيات والأبعاد التاريخية، السياسية، الاجتماعية والاستراتيجية إقليميا ودوليا، فضلت الباحثة الاعتماد على أكثر من منهج في تحديد إشكالية وفرضيات الدراسة :

- المنهج التاريخي : وذلك لدراسة معضلة المياه في المشرق العربي- حوض الأردن والرافدين، وذلك بدراسة الحقائق والمعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع ودراستها من خلال الأسلوب الوصفي وتحليل المعلومات والأرقام بالاعتماد على الحقائق والوقائع والأحداث التي مرت بها المنطقة العربية.
- الأسلوب الإحصائي، من أجل تدعيم الوقائع والأحداث بالأرقام وتحليل الجداول والإحصائيات وربطها بموضوع الدراسة.
- المنهج المقارن : بحكم أن موضوع الأنهار والمياه متعدد ومتشعب ومحل نزاع أو انسجام في مختلف دول العالم، ويشكل إحدى المحاور الأساسية في القانون

الدولي وإحدى عوامل الخلاف والتوتر أو التوافق والانسجام في العلاقات الدولية فإنه من الأهمية توظيف المنهج المقارن مع بعض الحالات في العالم المشابهة للوضع في منطقة المشرق العربي.

أما **مصادر البحث** فهي متنوعة :

- مصادر رئيسية غير منشورة، وهي في شكل وثائق لمؤتمرات أو ندوات أو رسائل جامعية أو وثائق رسمية...
- مراجع منشورة في شكل كتب أو دوريات أو صحف أو عن طريق الانترنت.
- كما أنه تم اعتماد معلومات ناتجة عن نقاش أو حوار الباحثة مع أطراف سياسية أو دبلوماسية أو علمية لها علاقة بالموضوع.

• الدراسات السابقة حول الموضوع

من الصعب ذكر كل الدراسات التي عالجت الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونكتفي هنا بذكر أهم الدراسات التي كانت لها علاقة بالموضوع من أبوابه المحورية، وليس الإشكالية والفرضيات، لأننا نعتبر أن الإشكالية والفرضيات في هذه الدراسة هي جديدة ومتميزة ونتائج بحثنا أصيلة أو على الأقل أفرزت إضافات جديدة للموضوع من بين هذه الدراسات نذكر :

1. د. فيصل الرفوع السعودي، الاستراتيجية المائية والصراع العربي – الإسرائيلي، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث (24-26 نوفمبر 1998) تحرير أ. د محمد إبراهيم منصور، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، 1999م، ص 325-382.

تضمنت هذه الدراسة تحليل البعد المائي ودوره في الصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيره على مجمل تفاعلات هذا الصراع. تم في هذه الدراسة التركيز على تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية للمياه ومصادرها واستقصاء أهم المخططات الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية ومصادرها ورصد السياسات المائية العربية ثم تحليل البعد المائي وأثره في تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بعد وقبل المسيرة السلمية الراهنة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ارتباط المياه بالاستراتيجية الإسرائيلية وبرامج الحركة الصهيونية، حيث جعلت الاستراتيجية الإسرائيلية من الأمن المائي أهم عامل لتجسيد سياسة الاستيعاب والاستيطان في فلسطين.

- إن المشاريع المائية الإسرائيلية والدراسات الإستراتيجية الإسرائيلية لاستغلال واستعمار المياه في فلسطين (الدول العربية المجاورة) تم قبل وبعد تأسيس الدولة الإسرائيلية (1948).
- استعراض أهم المشاريع الإسرائيلية للاستغلال والسيطرة على المياه العربية ومنها مشروع "أيونيدي" و"والتركلاي لاودر ميلك" ومشروع "جونستون" و"كوتن" و"ماكدونالد" وغيرهم.
- كيف أضافت نتائج حرب عام 1967م بعداً استراتيجياً آخر لمفهوم الأمن المائي الإسرائيلي، وذلك بحصولها على مياه الضفة الغربية والجولان وسيناء.
- أما في مرحلة السلام، فقد حاولت إسرائيل استغلال المياه لمصالحها الاستراتيجية بما فيها مشاريع سحب مياه النيل إلى النقب، والحصول على كثير من الامتيازات المائية في المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية.
- بناء إسرائيل شبكة من العلاقات مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وتهديدها للأمن المائي العربي.
- الوضع المائي الصعب في المستقبل لكافة أقطار المنطقة بسبب متغيرات ديموغرافية وطبيعية.

2. صاحب الربيعي، الأمن المائي ومفهوما السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الحصاد دمشق، ستوكهولم، 2000.

وقد عالج الموضوع في أربعة فصول :

- الفصل الأول : الطبوغرافيا ومشاريع التسوية في حوض نهر الأردن.
- الفصل الثاني : شكل الأزمة ومواقف دول حوض نهر الأردن.
- تناول الفصل الثالث : استخدامات المياه في دول حوض نهر الأردن.
- الفصل الرابع : تنمية الموارد المائية واستخداماتها بشكل أمثل.

وقد خلص إلى أن اختلاف أزمة حوض نهر الأردن عن بقية الأحواض تعود إلى :

- المنابع المائية العربية التي احتلتها إسرائيل ومن ثم أقامت عليها مشاريع ومنشآت مائية، خاصة بعد حرب 1967م، مما جعل سبل التوصل إلى حلول موضوعية بشأن المياه عبر مسيرة السلام أمراً صعباً.

- قلة الموارد المائية وما رافقه من زيادة المعدلات السكانية في دول المنطقة، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة المتطلبات المائية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام غير العقلاني للمياه.
- وأن أسباب تعطل المشاريع المائية في المنطقة يعود لعاملين : تعطل عملية السلام في الشرق الأوسط وتجميد القروض والمنح الدولية لتلك المشاريع، بسبب خلاف الأطراف.

وأعطي توصيات في مجملها تتمحور حول تخفيض الأرض الزراعية وضرورة التوصل إلى تسوية عادلة واستبعاد العناصر التي تعيق العملية السلمية وبنك مائي إقليمي مع إشراف دولي على تحقيق الاتفاقيات.

3. حسن علي بن علي، الأمن المائي العربي حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية لطبيعة مشاكل المياه في الوطن العربي، دار البراق، دمشق، ط1، 1994

وقد تناول البحث أبعاد الأزمة المائية في الوطن العربي – وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية المياه، والأتراك وحرب المياه ضد العرب والسياسة المائية لدول حوض النيل، ثم درس الموقف المائي في الدول العربية الأخرى.

وقد توصل إلى النتائج التالية :

- إن الأمن المائي العربي لا يمكن فصله عن الأمن القومي العربي
- تبرز المؤشرات القائمة الوضع الخطير، وتكشف مشكلة الموارد المائية في الوطن العربي.
- الأطماع الإسرائيلية هي الجوهر الثابت الذي يحرك القلق العربي، ويزيد من صعوبة الموقف المائي العربي، فالأطماع الإسرائيلية في مياه الوطن العربي، والسياسة المائية التركية ومشكلة نهر النيل بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض دول الحوض وهي مخططات قديمة جديدة مرتبطة بظاهرة مصالح الدول الكبرى واستمرارها.
- الدعوة إلى التحرك العربي وبكل الاتجاهات، منطلقين من تنسيق المواقف فيما بينهم وتوحيد هدفهم؛ مطالبين بوضع استراتيجية شاملة لمواجهة تهديدات الأمن المائي العربي.

4. بيتر روجر تحرير وبيتر ليدون المياه في العالم العربي وآفاق المستقبل، ط1، (ترجمة) شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1997م.

وقد شمل بحثه إحدى عشرة فصلا تناولت الفصول الثلاثة الأولى مشكلات المياه في الوطن العربي... إدارة الموارد النادرة والمياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط ونظرة شاملة إلى الدول والأقاليم، ثم تناولت الفصول الثلاثة الثانية المشرق العربي، تاريخ المياه ومشكلاته وآفاقها المستقبلية وتنمية موارد المياه في دول المغرب العربي والمياه في شبه الجزيرة العربية... المشكلات وآفاق المستقبل.

أما الفصل السابع فخصصه للتحلية ليتناول في الفصلين الواليين تغيير المناخ العالمي وآثاره على توافر المياه في العالم العربي والصراع على المياه واستخدامها في الشرق الأوسط، أما الفصل العاشر فقدم جدول أعمال للأعوام الثلاثين القادمة، ثم تحدث في الفصل الأخير عن خيارات الطلب على المياه، والطلب على المياه في المستقبل نموذج تحليل وسياسة التعامل مع المياه في ضوء حجم الطلب على المياه وأهمية حسم المنازعات بشأن الأنهار ومستودعات المياه الدولية.

5. د. رضا بوكراع، المياه العربية والخدمات الأمنية، في الأمن المائي العربي، أعمال المؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات العربي – الأوروبي من 21-23 فبراير شباط عام 2000م في القاهرة – ط1

6. كما اطلعت الباحثة على أبحاث ودراسات حول الموضوع بالجزائر، يمكن ذكر هنا موضوع رسالة ماجستير والتي لها علاقة ببحثنا بعنوان : دائرة أزمة المياه في الشرق الأوسط : واقع وآفاق، للطالب حمد بورحمة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (1994).

عالج بورحمة الموضوع من خلال عرض مؤشرات ندرة المياه والموارد المائية وتوزيعها الجغرافي في الوطن العربي، ثم الموارد المائية ومصادرها في فلسطين والدول العربية.

وقدم لمحة تاريخية عن المخططات المائية الإسرائيلية والحلول الإسرائيلية في مجال المياه مع إبراز دور التعاون التركي – الإسرائيلي وموقف تركيا وإثيوبيا.

ثم فصل قواعد ومصادر القانون الدولي بشأن المياه الدولية واتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية مع تصنيف هذه المعطيات القانونية على الأنهار الدولية الثلاث؛ مقدما في الأخير استراتيجيات الدول العربية لمواجهة تحديات الأمن المائي.

وبعد استعراض هذه الدراسات يمكن القول بأنها ركزت على الجانب الأمني بمعناه الواسع ورغم الاستفادة الكبيرة من هذه الدراسات ستحاول إضافة لبنة جديدة إلى هذه الجهود، من خلال رصد التطورات التي رافقت العلاقة العربية الإسرائيلية فيما يخص هذا الموضوع،

وتسعى الدراسة جادة للوصول إلى الصيغ المؤسسية العربية التي يمكن أن تحقق نوعاً من التماسك للأمن المائي العربي دراسة حالة (حوضي الأردن والرافدين) في هذه الرسالة من أهمّ المقاربات الجديدة في بحثنا هذا، وجودي في المنطقة (أردنية) كباحثة في الموضوع ربما قد ساعدني في فهم وتحليل الموضوع عن قرب واتصال مباشر.

كما أن وضعيتي كإطار في الدولة الأردنية سهّل لي عملية الاتصال والحوار والنقاش مع السلطات الرسمية والبعثات العربية والأجنبية في إطار حوار أو نقاش أو اعتماد تحاليلهم كمصدر معلومات، وبحكم كثافة هذه اللقاءات وطول مدة التعامل معهم أصبح من الصعب ذكر كلهم بالاسم والتاريخ، ولذا هنا نكتفي هنا بذكر دول هؤلاء، وهم : تركيا، سوريا، العراق، إيران، لبنان، بريطانيا، فلسطين.

أما فترة لقائي بهم فقد كانت خلال مهمتي كإطارة في الدولة في الأردن.

- **محاور البحث**

لتحليل إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات الفرعية ومحاولة إثبات الفرضيات المطروحة قسمنا الدراسة إلى ستة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

قمنا في المقدمة بإبراز أهمية الموضوع ومبررات وفرضيات البحث وطرح الإشكالية والتساؤلات الفرعية وبيان أهداف الدراسة ومنهجية البحث ومصادره كما استعرضنا الدراسات السابقة وقدمنا في الأخير محاور أو فصول البحث.

في الفصل الأول تناولنا الأمن القومي العربي محدداته وأهدافه من خلال مفهوم الأمن القومي العربي ومكوناته ومحددات الأمن القومي العربي ثم أهداف الأمن القومي العربي.

وفي الفصل الثاني حللنا مفهوم الأمن المائي العربي ومظاهر عجز الأمن المائي العربي وعلاقة الأمن المائي بالأمن القومي العربي.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة أثر الصراع العربي الإسرائيلي على السياسة المائية في المنطقة من خلال تحليل أزمة المياه والصراع العربي الإسرائيلي وتحديات دول الجوار الجغرافي وقدمنا فيه الاتفاقيات الدولية ونظم توزيع المياه.

ثم انتقلنا في الفصل الرابع بدراسة حالة دول الحوضين بتقديم الموارد المائية في حوضي الأردن والرافدين والاحتياجات المائية لدول الحوضين، ويلاحظ أنه عادة دراسة الحالة تأتي في الفصول الأخيرة، ولكن في بحثنا هذا وضعناها في الفصل الرابع لسبب منهجي بحكم أن موضوعي الفصلين الأخيرين هما حوصلة ونتيجة لكل الفصول قبل الخاتمة.

وفي الفصل الخامس استعرضنا إستراتيجيات مواجهة التهديدات المائية في دول الحوضين سواء الاستراتيجيات المائية الأردنية، الفلسطينية، السورية، اللبنانية والعراقية.

ثم في الفصل السادس تناولنا انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والقانونية وبينا العلاقة بين المتغيرات الدولية ومستقبل الأمن القومي العربي.

وقد أنهينا البحث بخاتمة تضمنت خلاصة البحث وتحليل إشكالية الدراسة والفرضيات وعرضنا فيها النتائج التي توصلنا إليها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات وتوصيات وتحديد حدود وآفاق البحث، ثم تدوين أهم المراجع والمصادر المستعملة في هذه الدراسة بالإضافة إلى ملاحق وخرائط لها علاقة بالموضوع.

الفصل الأول

الأمن القومي العربي
المكونات، الأهداف والتهديدات

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي العربي ومكوناته

المبحث الثاني : أهداف الأمن القومي العربي

المبحث الثالث : تهديدات الأمن القومي

الفصل الأول، الأمن القومي العربي المكونات، الأهداف والتهديدات

تعددت تعريفات ومفاهيم الأمن القومي العربي، والتي تنسب إلى مدارس ومذاهب نشأت لدراسة الأمن العربي ومفاهيمه ونظرياته، وكل ما يتعلق به، وهي في الغالب مدارس أجنبية وعربية، ويمكن أن نوجد بعض هذه التعريفات لتبيان وجهات النظر التي تبحث في موضوع الأمن العربي، وبطبيعة الحال سنبحث في هذا الفصل مفاهيم وأشكال الأمن، مكونات الأمن العربي والتهديدات والأهداف.

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي العربي ومكوناته

المطلب الأول : مفاهيم وأشكال الأمن

I. مفاهيم الأمن :

يعد الأمن مطلب إنساني، لكن محاولة تعريفه كمفهوم قد يثير عدد من التساؤلات التي تقود بالضرورة إلى الاجتهاد في الإجابة عند التعرض إلى الأسئلة المتعلقة به.

ومن جملة هذه الأسئلة ما يلي :

التساؤل الأول :

هل يمكن تعريف الأمن باعتباره المفهوم المضاد للخوف، أم أن العلاقة بينهما تبدوا وكأنها مثل العلاقة بين مفهومي الحرب والسلام، ولكن بينهما منطقة نقيضة تسمى بمنطقة اللاحرب – واللاسلام.

الاجتهاد في الإجابة يستدعي بتسمية نصطلح عليها باللاخوف واللاأمن، وهي تسمية تُشكل في خريطة دولية أو إقليمية للتوازنات تخفف من احتمالات الحرب، ولكنها لا تنفي حيثياتها، وهذه المنطقة تشمل دولا لا تملك وحدها القدرة على الدفاع عن نفسها وهذا اللاأمن، ولكنها ترتبط بتوازنات إقليمية ودولية قد تحول دون الاعتداء عليها وهذا هو اللاخوف.

التساؤل الثاني:

هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهوماً حياً يرتبط بغريزة التكوين، أم باعتباره مفهوماً ذهنياً يرتبط بوعي التكوين ؟

الاجتهاد في الإجابة هو أن الأمن لا يمكن أن يكون مفهوما حيا يرتبط بغريزة التكوين، وإلا فإنه يعتبر مفهوما ضد التاريخ، ففي مواجهة الفيضانات يلجأ البعض إلى الهرب، وقد يلجأ البعض إلى تشييد السدود، فالهرب غريزة أمنية والسد وعي أمني، والذين يهربون يتركون التاريخ ورائهم، والذين يشيدون التاريخ أمامهم.

التساؤل الثالث:

هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهوم مركب، أم باعتباره مفهوم بسيط ؟

الاجتهاد في الإجابة يوحي بأن الأمن مفهوم مركب، طالما أننا قبلنا به كمفهوم ذهني يرتبط بوعي التكوين، فالوعي يخلق كيانا وبالتالي تصبح العملية الأمنية هي الدفاع عن الكيان وليست الدفاع عن الذات، فالأخيرة تعرفه الحيوانات، وهي بذلك تدافع عن ذواتها ولكن دفاعها لا يمكن اعتباره بمنزلة عملية أمنية، ولكن مجرد رد فعل غريزي والفرق بين الإثنين يكمن في عنصر الردع الوقائي، فالعملية الأمنية تمثله كأحد خطواتها الاستراتيجية، بينما يظل مجرد اعتبار ساقط في رد الفعل الغريزي، أي أن العملية الأمنية عملية مركبة ومن ثمّ فإن الأمن بحد ذاته مفهوم مركب.

التساؤل الرابع:

هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهوما أصيلا يصاحب الحالة في تطورها أم مفهوما طارئا يرافق الحالة في منعطفاتها ؟

الاجتهاد في الإجابة يقوم على أن الأمن مفهوم أصيل وليس مفهوماً طارئاً فإذا كان الردع الوقائي أحد الخطوط الاستراتيجية في العملية الأمنية فإنه يصبح بالتالي جزءا لا يتجزأ من تكلفة عملية التطور الذاتي(1).

ثمة تعريفات كثيرة لمفهوم الأمن القومي العربي، وهي تنسب إلى مدارس ومذاهب نشأت لدراسة الأمن القومي ومفاهيمه ونظرياته وكل ما يتعلق به، وهي في الغالب مدارس

---

(1) القوشة رفعت، الأمن القومي العربي، مقدمة في إشكالية الأمن العربي، شؤون عربية، العدد7، 1992، ص7-10.

أجنبية محايدة، ويمكن أن توجد بعض هذه التعريفات لتبيان وجهات النظر التي يُنظر منها إلى الأمن القومي وهي ما يلي :

- الأمن القومي : هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

- الأمن العربي : هو مجموعة الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف وأمان المنطقة العربية سواء كان في الحاضر أو المستقبل، مع مراعاة الأحكام المتاحة وتطويرها واستقلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة[1].

ومن بين أوضح التعريفات التي عرّفت الأمن القومي العربي هو ما اقترحته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دراستها عن الأمن العربي، إذ عرّفته على أنه : "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والتي تؤثر على الأمن القومي العربي"[2].

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول أهمية المنطقة العربية ودورها، إلا أن الأبعاد التاريخية والحضارية تؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة التي تشهد في الفترة الراهنة العديد من التحولات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة، والتي تمثل نتاجاً موضوعياً للمتغيرات الجذرية التي طرأت على الساحة الدولية، والتي نجمت بدورها عن انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، حيث ارتبطت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي.

وفي ظل هذه الظروف أصبحت إشكالية الأمن في المنطقة العربية واحدة من أعقد وأصعب الإشكاليات، ليس فقط بسبب دخول المنطقة في بؤرة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، أو بسبب إنشاء إسرائيل كدولة في المنطقة العربية، ولكن أيضاً بسبب الاختلاف والتباين بين الدول العربية في النظرة إلى الأمن والصراع على الزعامة والتحول إلى استخدام القوة العسكرية بين الدول العربية بعضها البعض لتحقيق أهداف سياسية.

---

(1) هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، تونس، 1987، ص 57.

(2) هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، مركز الدراسات العربي من 1996/10/9م، القاهرة، ص 71-72.

في ظل هذه التحديات ومحاولات تشكيل نظام عالمي جديد، أصبح على العالم العربي أن يُعيد تنظيم نفسه، ويدرس بعمق التأثير الاقتصادي لمشكلة الأمن، ويحدد أهدافه وغاياته ويطورها لتتلائم مع ظروف العصر، ليُصبح العالم العربي كوحدة واحدة لها قوة وتأثير ومكانة على الساحة الدولية، خصوصاً في ظل قيام العديد من التكتلات الاقتصادية، ولا شك أن تنمية المصالح المشتركة بين الدول العربية بعضها البعض تعتبر الخطوة الأولى لتشكيل نظام عربي موحد، ثم تنمية هذه المصالح المشتركة مع القوى الكبرى الأخرى، وبالتالي يمكن للعالم العربي أن يحقق أمنه القومي الشامل [1].

II. أشكال الأمن القومي

تعتبر وسائل الدعاية والإعلام ونشر الأيديولوجيات بما فيها من قيم وسلوك، ومحاولات تقوم بها الدول لاختراق العدوّ للحصول على المعلومات اللازمة لمواجهته ومعرفة نقاط ضعفه وقوته.

مما أدت في مجملها إلى تعدد جوانب الأمن القومي التي يمكن إجمالها في أربعة جوانب، ويندرج العديد من الجوانب الأخرى ضمن محتوياتها وهي :

أولاً: الجانب العسكري: الأمن العسكري.

ثانياً: الجانب السياسي: ويشمل الأمن السياسي، الأمن الوقائي، الأمن الإعلامي.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي: ويشمل الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن المائي.

رابعاً: الجانب الاجتماعي: ويشمل الأمن الاجتماعي.

وسنعرض بإيجاز كل شكل من هذه الأشكال :

أولاً : الجانب العسكري: ويمثله الأمن العسكري الذي يعتبر الوجه الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي واستمر لفترة طويلة مفهوماً معبراً أو مرادفاً للأمن القومي، ولا زال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي هو القدرة العسكرية للدولة في صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط لأنه فرع من فروع الأمن القومي، فالقوات المسلحة هي الدرع الواقي للدولة وعنصر أساس من عناصر قوتها، يلجأ إليها الأطراف كحل أخير لحسم الصراع القائم [2].

وهذا النوع لا يتحقق إلا بتوفر عدة عوامل أساسية، تظهر من خلالها استراتيجية واضحة ومحددة، فلا يكفي توفر أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة، ولا بتوافر كميات كبيرة

---

(1) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص ص 30-32.

(2) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، ط1 1975، ص 145.

ومتقدمة من الأسلحة، وإنما يتطلب وجود استراتيجية عسكرية تنعكس لدى بعض الدول الكبرى في ثلاث مطالب أساسية يمكن إجمالها كالآتي :

- الحاجة إلى استراتيجية وطنية متماسكة مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل المرتبطة ارتباط وثيقا بالموضوع.
- الحاجة إلى تنسيق على مستوى عالٍ للمخططات العسكرية والصناعية والتعبئة العامة المدنية.
- الحاجة إلى الوصول إلى كفاءة عليا في إدارة عمليات الخدمات العسكرية [1].

وليس هناك اختلاف حول هذه المطالب بين الدول، ولكن يحدث الاختلاف في الخطط الموضوعة بهذا الخصوص للوصول إلى هذه الأهداف.

فالأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب إلا إذا توافرت أساسيات مهمة أولها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها وتطويرها باستمرار، هذا بعد أن تتوافر المواصفات العسكرية بأفراد هذه القوات، وكذلك توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أعدت من أجلها، لأن الانحراف بها عن هذه الأهداف، يؤدي بها في النهاية إلى الفشل في تحقيق الأمن العسكري، كما أن الأمن العسكري لا يتحقق إلا بالتحرر من التبعية العسكرية أو ما يسمى بالتبعية السلاحية، حيث تكون الدولة مستوردة لكل أسلحتها ومعداتها أو معظمها من دولة معينة أو أكثر، وغير قادرة على التعبئة العسكرية لذا فإنها تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيراً، وهي أكثرها تهديداً للأمن القومي للدولة؛ كونها [2] تتعدى تهديد الأمن العسكري إلى الجوانب الأخرى الاقتصادية والسياسية.

ويمكن التأكيد بأن الأمن العسكري يتحقق بدرجة مقبولة للدولة إذا توفرت لديها صناعة السلاح المتقدم والقدرة على حشد وإدارة وتنظيم وتدريب قواتها المسلحة وتحديد واجباتها القومية والوطنية بدقة، وتكوين توازن في القوى بينها وبين العدو المحتمل.

ثانياً: <u>الجانب السياسي</u> : ويشمل هذا الجانب:

الأمن السياسي والأمن الوقائي والأمن الإعلامي.

([1]) سالم العتيبي، <u>دور المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي العربي</u>، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004، ص 18-19.

([2]) عصام الدين جلال، <u>الأمن العربي: القضية المنسية</u>، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 52 يونيو 1983، ص 91.

- **الأمن السياسي :** ويمكن الإشارة إليه بأنه "الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة، وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة" [1].

وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة، والذي يشمل الأمن العام، ويعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم وهو أحد العناصر المهمة للأمن السياسي.

والأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي والذي يمثل العنصر الأول في تحقيق الأمن القومي، ومن هذا المنطلق تتضح أهميته والتي قد تتجاوز أحياناً في بعض دول العالم أهمية الأمن القومي، ولكي لا يصبح تحقيق الأمن السياسي للدولة عبئاً ثقيلاً على شعوب هذه الدول، بالإمكان تحديده في العناصر التالية [2]:

1) - تدابير وقواعد الأمن الخاص (وهو حماية أسرار الدولة).

2) - الجاسوسية المضادة من حيث مكافحتها بشتى الوسائل.

3) - أمن الدولة التي هي عملية تأمين النظام الداخلي للدولة وتتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام.

موضوع الأمن السياسي يعنى محاربة كافة الأنشطة الهدّامة سواء النابعة من مواطني الدولة أو الناتجة عن اختراق جدار الأمن من جهات أجنبية، ويشمل ذلك مكافحة التجسس، ومحاربة الإشاعات، ومنع الأعمال التخريبية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف إلى خلق بلبلة سياسية وزعزعة الاستقرار السياسي، كما يشمل المحافظة على أسرار الدولة من وثائق ومعلومات وخطط وأهداف سرية، لأن ظاهرة تسرب المعلومات من الدولة إلى الأعداء ظاهرة تهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة.

- **الأمن الوقائي :** "يمكن الإشارة إليه بأنه مجموعة التدابير التي تحقق تأمين بعض الجوانب الهامة في الدولة، ويشمل كافة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة المعدة لهذا الغرض، لحفظ أسرارها وحماية منشآتها ضد مخابرات العدو في الداخل والخارج" [3].

وتهدف هذه الإجراءات إلى المحافظة على كيان الدولة واستقرارها وهي بالتالي تهدف لتحقيق الأمن القومي، ويعتبر الأمن الوقائي جزء من الأمن السياسي، ولكنه يختص بالعمل السري لهذا الأمن، ويترك العمل الإيجابي للأمن السياسي، ولهذا فُصِل عنه، وكُلِفت به أجهزة

([1]) ناصيف يوسف، القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ط1، تشرين، 1987، ص 107.

([2]) ناصيف يوسف، القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي، نفس المرجع، ص 109- ص 112.

([3]) محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1989، ص 98.

خاصة لا يخرج نشاطها عن نطاق إقليم الدولة إلا فيما يتعلق بمنشآت الدولة خارج حدودها حيث يهدف الأمن الوقائي لتحقيق الآتي [1] :

1) التحفظ على معلومات الدولة الهامة المرتبطة بالأمن القومي الخاص بها.
2) الوقاية من التخريب المادي ومقاومته.
3) مقاومة التخريب المعنوي بكافة أشكاله.
4) مقاومة النشاط الهدّام والتآمر والتمرد.

ولتحقيق هذه الأهداف تُجند الدولة إمكانيات كبيرة بشرية ومادية، وتضع القوانين واللوائح التي تساعد المسؤولين على تحقيق هذه الأهداف.

- الأمن الإعلامي: " أخيرا ظهر هذا المفهوم كأحد ركائز الأمن القومي، بالرغم من استخدام أسلوب الدعاية بكثافة منذ الحرب العالمية الأولى لخدمة المجهود الحربي، ثم تطورت هذه الوسيلة في العهد النازي في ألمانيا، والعهد الفاشي في إيطاليا، وزادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية، فاعتبرت الدعاية من الوسائل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول"[2].

ويتمثل الأمن الإعلامي في قدرة الدولة على دحض حجج الخصم وخدمة أهداف الدولة، وإيصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم في الوقت المناسب ودون تشويه، ولهذا اهتمت الدول بوسائل الإعلام، وقامت بتطويرها لخدمة الأهداف القومية.

فالتطور التكنولوجي كان له الأثر الأكبر في مجال الاتصالات والمواصلات، وفي زيادة خطورة هذه الأداة، حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدول إذا ما وجهت ضدها، كما هو الحال بالنسبة للإعلام الغربي، خصوصاً إعلام الولايات المتحدة الأمريكية الموجه ضد الأمة العربية وبشكل خاص ومكثف، بسبب سيطرة الصهيونية العالمية على وسائل الإعلام، ولكون الأمة العربية شأنها شأن دول العالم الثالث لا تملك الإعلام القوي القادر على إحداث ردود أفعال مؤثرة ودحض حجج الدعاية الصهيونية، لما يعاني منه الإعلام العربي من تدني درجة فاعليته بسبب عدم وجود كفاءات بشرية مدربة، وعدم تخصيص الإمكانيات المادية لإعلام موجه، وعليه فإنها لم تستطع تحقيق الأمن الإعلامي، وقد تمكن اختراقها إعلامياً وتشويه صورتها في العالم [3].

([1]) محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، نفس المرجع، ص 102. وأنظر أيضاً : سالم العتيبي، دور المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص 25.

([2]) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، ط 4 ، 1985، ص 447.

([3]) محمد علي العويني، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2، 1981، ص 18.

وعليه فإن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهما في كافة المجالات خصوصاً في الصراع السياسي والاقتصادي الدائر بين الدول الصناعية والدول النامية، حيث استطاعت الدول الصناعية بفضل إمكانياتها الإعلامية الكبيرة أن تحقق الغلبة في هذا المجال [1].

مفهوم الحرب الباردة يقصد به (الحرب الإعلامية) والحرب الدعائية لأنه صراع دعايات تروجها كل دولة لخدمة سياستها الخارجية ونشر إيديولوجيتها وقيمها المختلفة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الحرب الباردة بين القوتين العظميين، حيث أنشأت وكالات متخصصة بالإعلام هدفها تحقيق الأمن القومي للدولة، وأعطيت لها إمكانيات مادية ومعنوية كبيرة جداً.

وتعاني الدول النامية من استعمار إعلامي يهدد وجودها القومي، حيث تعتمد أغلب دول العالم الثالث على وكالات أنباء احتكارية لوسائل الإعلام وهذا يتطلب من الدول النامية ضرب الاحتكار الإعلامي والتحرر من التبعية الإعلامية، لأنها لا تقل خطورة عن التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية، وهذا نوع من أنواع الإرث الاستعماري، حيث أن الاعتماد على الآخرين في مجال الإعلام يؤدي إلى تأخير النمو السياسي والاقتصادي [2].

وبسبب هذه الأهمية، فقد أصبح للأمن الإعلامي شأن كبير، وبدأت الدول تسعى للتحرر من التبعية الإعلامية باعتمادها على وكالات أنباء خاصة بها ومحاولة دول العالم الثالث التنسيق فيما بينها لإقامة وكالات أنباء تقوم بدورها في نقل وتداول الأخبار والمعلومات دون تشويهها والانحراف بها عن الحقيقة وتتولى الرد على الهجوم الإعلامي المقابل، ولذا فإن الأمن الإعلامي يعد جانباً مهما من جوانب الأمن القومي ضمن مكونات الأمن السياسي.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي:

لقد ارتبط الاقتصاد بالأمن القومي ارتباطاً وثيقاً، حتى أصبح هناك علم مستقل يحمل اسم "علم اقتصاد الأمن القومي"[3] من أجل بناء اقتصاد قومي يحقق الأمن من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، لتحقيق كل من الأمن الاقتصادي والاكتفاء الذاتي الغذائي، وهما ركيزتين أساسيتين من ركائز الجانب الاقتصادي.

---

(1) وليد خدوري، الطاقة العربية في الإعلام الغربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 88 ، يونيو 1986، ص 116 .

(2) نبيل أبو الفتوح، مجمع وكالات الأنباء ومؤتمر كولومبو، مجلة الشورى ، طرابلس، عدد 7 ، أكتوبر 1975، ص 131.

(3) محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 110.

-فإذن الأمن الاقتصادي أصبح سلاحاً سياسياً وعسكرياً يُستخدم بكثرة وباضطراد في السياسة الخارجية للدول، وتعتبر التبعية الاقتصادية من أخطر العوامل المهددة للأمن القومي، بدرجة تفوق كافة العوامل الأخرى لما تسببه من تبعيات أشد خطورة من الحرب" [1].

فالأمن الاقتصادي يُقصد به درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون من خلال التبادل التجاري وبناء الاستثمارات الصناعية، وليس من خلال التبعية الاقتصادية.

لقد اعتمدت الدول الصناعية حجة المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية للتغلغل والهيمنة الاستعمارية بوجه جديد، تحت مفهوم (الأمن المشترك) والذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، ومن خلاله استطاعت أن تحقق بهذه الوسيلة العديد من أهداف الهيمنة بأشكال اقتصادية متعددة.

ويمكن تهديد الأمن الاقتصادي من خلال سياسات غير رشيدة تؤدي باقتصاد الدولة إلى حالة تخلف وتبعية، فتجد بعض الدول نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة أو معتمدة على مساعدات خارجية كالهبات والقروض، وفي أفضل الظروف تقوم بتصدير مواد أولية (خام) إلى السوق الرأسمالية، وتبني اقتصادها على أساس التابع، سواء في مجال الإنتاج أو التصنيع أو في مجال التبادل التجاري أو في مجال الاستثمارات ونقل التكنولوجيا[2].

ولتحقيق الأمن الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساسية للأمن القومي، يفترض من الدول أن تعتمد على قدراتها الذاتية في بناء اقتصادها القومي ، وعلى علاقات اقتصادية متكافئة والاعتماد على الاستقلالية في برامج التنمية الاقتصادية وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة كما يتطلب المحافظة على مواردها الطبيعية من الاستنزاف واستغلالها استغلالاً أمثلاً لبناء اقتصاد قومي يخدم مصالحها الحيوية.

- الأمن الغذائي : "لا تقل أهمية الأمن الغذائي عن الجوانب السابقة للأمن القومي خصوصاً بعد أن أصبح نقص الغذاء يهدد وجود البشرية كلها، وخُصصت الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة هذه المعضلة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، ومما ضاعف الخطر في هذه المشكلة التزايد الهائل في عدد سكان العالم خصوصاً في الدول الأكثر فقراً وبالتالي، زيادة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية".

([1]) مدحت أيوب، التبعية والأمن القومي العربي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 50- ص 60.

([2]) محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيروت : دار الوحدة، ط 1، 1981، ص 214 وما بعدها.

ويتمثل الأمن الغذائي في قدرة الدولة على تأمين حاجاتها الضرورية من الغذاء من الداخل والاحتفاظ بمخزون استراتيجي وقت الحاجة.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت سلعة الغذاء كسلاح استراتيجي لتحقيق مآرب سياسية ولبسط نفوذها على العالم، وكثيراً ما هددت بقطع المعونات الغذائية ووقف تصديرها لدول العالم الثالث إذا لم تتماشى ومصالحها [1]، ويرجع التفوق في قوة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إلى مخزونها الغذائي الضخم، وقوة إنتاجها الزراعي والحيواني.

وتعاني الدول النامية من ضغوطات مختلفة في سبيل حصولها على الغذاء اللازم لحياة شعوبها بعد أن عجزت عن توفيره ذاتياً، حيث تبدأ بالضغوط الاقتصادية ومن ثم السياسية لتصل بالنهاية إلى الضغط العسكري الذي يؤثر بشكل مباشر في درجة الاستقلال الوطني [2].

وعليه فتوفير الغذاء ذاتياً يجعل الدول المستوردة خارج هذه الضغوطات وتتخذ قراراتها السياسية بحكمة وتريث فكثير من الدول تقوم بوضع برامج تسمى (برامج الأمن الغذائي) من أجل تحقيق أكبر درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية، وإعداد خطط لتصنيع الغذاء وحفظه، وترفض الاعتماد على المساعدات الخارجية بالرغم من حاجتها الملّحة لهذه المساعدات، وتتمكن من المحافظة على استقلالها الاقتصادي وعدم اعتمادها على المساعدات الخارجية.

فالاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي، لأن هناك احتمال إيقاف المساعدات لعدة أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية ولذلك يستوجب عدم الاعتماد على تلك المساعدات الخارجية للعواقب الوخيمة التي تنتج عنها[3].

والأمن الغذائي مسألة حيوية لأي دولة أو أمة تسعى لتحقيق أمنها القومي، لأنه يمكن التغاضي عن متطلبات كثيرة إذا كان الحصول عليها يؤدي باستقلال الدولة وسيادتها ولكن لا يمكن التغاضي عن حاجات الشعب من الغذاء؛ كون الأمة التي لا تستطيع توفير حاجاتها من الغذاء تكون مهددة بمتاعب كبيرة، وسط تنافس القوى العالمية [4].

---

(1) زياد حافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1976، ص 7.

(2) عبد الله عبد القادر وعصام أبو الوفا، مقومات الأمن الغذائي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الدار البيضاء، 1995، ص 5.

(3) زياد حافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 58.

(4) ناصيف يوسف، القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 107. ولمزيد من التفاصيل أنظر : صندوق الأمم المتحدة للنشاط السكاني، 1999، ص 27.

ويلاحظ أن أغلب الأيديولوجيات تُركّز باهتمام على مسألة توفير الغذاء ذاتياً، وعدم الاعتماد على الخارج في هذا الخصوص كما أن الفكر الاقتصادي يرفض بشدة الاعتماد على الاستيراد في مسألة الغذاء، ويُربط الاستقلال الاقتصادي والسياسي بكيفية حصول الشعب على غذائه، وترى النظرية العالمية الثالثة بأنه - لا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده- وهذه العبارة توضح إلى أي مدى يشكل الأمن الغذائي دعماً للأمن القومي.

رابعاً : الجانب الاجتماعي :

ويشمل هذا الجانب الأمن الاجتماعي.

- **الأمن الاجتماعي:** " يتردد مفهوم الأمن الاجتماعي بكثرة لدى علماء الاجتماع، ويُطلق عليه أيضاً التماسك الاجتماعي والقوة الاجتماعية، ويقصد به الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكاً خالياً من كل مظاهر التردي.
- ابتداء من السلبيات الاجتماعية وانتهاء بالجريمة، مروراً بانحطاط القيم الروحية والأخلاقية والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد النبيلة وانهيار العزيمة حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم وانتشار التناقضات الاجتماعية وفقدان الهوية المميزة للأمة".

ويتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية وذلك بتحديد كافة الانحرافات عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك السوي، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي، والذي يعنى عدم تكامل العادات والنظم الاجتماعية، ومراقبة التغيير الاجتماعي بدقة، حتى لا تحدث فجوة في التوازن الاجتماعي.

حيث أن الأمة التي تفقد توازنها الاجتماعي والتي تتنكر لماضيها وحاضرها تكون أقرب إلى التفتت والاندثار[1].

---

(1) فكتور بله وأحمد حمودة، التربية السكانية في الوطن العربي، واقعها واتجاهاتها وتطويرها، ورقة عمل، عمان، 1990، ص 112.

المطلب الثاني : مفهوم الأمن القومي العربي

يعد الأمن القومي المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم ونوع القوّة التي تملكها.

وتوفير الأمن على نسبّيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي[1].

وإذا عدنا إلى بعض الوثائق الرسمّية مثل معاهدة "الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي" المبرمة في حزيران / يونيو عام 1950 في الإسكندرية، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصّل إليه في أيلول/ سبتمبر عام 1965 في الدار البيضاء، فإننا سنلاحظ أن مسألة الأمن القومي تأخذ بعداً استراتيجياً في سياسيات الدول العربية؛ إلاّ أن التساؤلات تنصرف إلى الممارسات العملية ومدى الجدّية في التطبيق.[2]

يتشكل الأمن القومي من ضمان البقاء القومي وحماية المصالح القومية الحيوية وعنصر الحفاظ على الوجود حاسم الأهمية بالعلاقة مع هدف ضمان الأمن القومي فهذا العنصر موجود بانتظام وتشارك فيه الأقطار كافة، وهو عنصر دائم يحتوي العديد من المسائل المتعلقة بالوجود القومي تُراوح ما بين البقاء الجسدي والحرية والحياة الاقتصادية والثقافة الروحية وهذا العنصر هو البعد الموضوعي للأمن القومي[3].

أما المصالح القومية الحيوية فهي العنصر الذاتي وهذا العنصر فريد في حالة كل نظام له تقاليده وتطلعاته وظروفه المتميزة وتقوم كل دولة بين حين وآخر بتحديد ما تعتبره مصالحها الحيوية التي تبرر سياساتها، وتستهدف الحيلولة دون تطورات غير مرغوبة تؤثر عليها، وليس هناك ما يدعو إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل المدى الكامل للأفعال العنيفة التي قد تقوم بها الأمم أياً كانت إنجازاتها أو خسائرها فهناك نقاط تماس أو جوانب تتلامس أو تتداخل فيها المصالح القومية الحيوية مع الوجود القومي كما في حالة الحروب الاستعمارية التي تهدف إلى

([1]) على الدين هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأحوال، شؤون عربية، العدد 35، كانون الثاني، 1984، ص 21.

([2]) بكر مصباح تنيرة، الأمن القومي العربي وتوازن القوى الاستراتيجية في ظل المتغيرات العربية والدولية، شؤون عربية، العدد 88، كانون الأول، 1996، ص 19.

([3]) مجلة المستقبل العربي، الأمن القومي العربي، مصادر التهديد وسبل الحماية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 135، 1990، ص 5.

تحقيق قدر أكبر من الأمن، إلا أنه يُفضل قصر مفهوم الأمن القومي بالتحديد على مجال الوجود القومي[1].

I. المفهوم العربي للأمن القومي

مازال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي، فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدّد ثلاثة اتجاهات متباينة.

أ. يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي.

ب. ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون.

ج. يُنظر كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي.[2]

أ. الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني

يركّز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، ويبدو هذا المنهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية منها، كالإشارة إلى الأمن القومي المصري[3]، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة، فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي، ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي، ورأى علماء الاجتماع أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي.

([1]) ولمزيد من المعلومات أنظر : علي الدين هلال، حول مستقبل النظام الدولي في إبراهيم حلمي عبد الرحمان عالم الغد – عالم واحد ام عوالم متعددة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 44، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1991، ص ص 131-134.

([2]) محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك : تجاوز أزمة النظام العربي، السياسة الدولية، العدد 100، أفريل 1990، ص ص 18-21.

([3]) حامد عبد الله ربيع، مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته، شؤون عربية، العدد 2، نيسان، 1983، ص306-309

وبالتالي فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.[1]

ومن الطبيعي أنّ مأخذنا على الاتجاه الأوّل أنّه يقف عند الحدود السياسيّة، لكلّ قطر عربي باعتبارها الصورة المثالية للتطوّر السياسي المطلوب ويبدو واضحاً أن هذا الاتجاه يغفل:

أ- الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكلّ قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي، حيث إن تجاهل الوجود القومي لا بدّ أن يتضمن تهديداً للأمن الوطني بشكل أو بآخر[2].

ب- إنّ حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطوّر الأمة العربية وليس بمعزل عنها أي أنها حركة الجزء في الكل.

ج- إنّ الأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لأنها تتجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته.

فالوجود الإسرائيلي القوي يشكّل تهديداً مباشراً لأمن الأقطار العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحدّيات، وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرّض لها أقطار عربية أخرى، والتحرك الإسرائيلي في المنطقة يؤكّد ذلك.[3]

د- إنّه في إطار النظرة الضيّقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وإنما لأن العالم أضحى اليوم مترابطاً إلى الحد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول الأخرى في سعيها نحو بلوغ أهدافها وتأمين مصالحها.[4]

ب. الأمن القومي كمطلب قومي

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى.

([1]) كمال شاتيلا، سوق شرق أوسطية، أم سوق عربية مشتركة- التحدي المصيري والحل العربي، ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ط1، باريس، 1996، ص ص 313-315.

([2]) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، ط1، دار الموقف العربي، القاهرة 1987، ص 87.

([3]) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1993، مؤسسة الأهرام، ص ص112-116.

([4]) سعدون حمادي، تجديد التحديث عن القومية العربية، مجلة المستقبل العربي 159، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 22.

فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في : "قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد - المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية والمادية والمعنوية من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود أي داخلياً بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاء بإسرائيل، وهو التهديد الذي سبّب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبروز دور الشركات متعددة الجنسيات، وفي تضخيم الظاهرة الإسرائيلية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي"[1].

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بدّ للأمة العربية من تحقيقها:

- الأول، فكرة "الضرورة" التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية.

- الثاني، "وحدة الإرادة" في مواجهة "قوة الخطر" ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي.

- الثالث، حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية توضح أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي. [2]

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية، ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة.[3]

([1]) ولمزيد من المعلومات أنظر : البرصان أحمد، عرض لكتاب الأوجه العديدة للأمن القومي العربي، (مجموعة باحثين)، مجلة شؤون عربية، العدد 87، أيلول 1996، ص 150.

([2]) حماد مجدي، آفاق التعاون العربي في التسعينات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة، ط1، عمان، 1992، ص 13.

([3]) ولمزيد من التفاصيل أنظر : سيد أحمد محمد، حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، بيروت، تموز 1981، ص ص 10-11.

وبناء على ما تقدم فإنّنا لا يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري، وهكذا فإنه لا يمكن بأية صورة من الصور تحقيق الأمن القومي لأية دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى، ويمكن أن نطلق على هذا المفهوم للأمن مصطلح "الأمن الجماعي المشترك"، الذي يشتمل على شقّين:[1]

الأول وقائي : يتمثّل في الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن القومي.

والثاني يتضمّن التوازن والاستقرار : ويشمل الدول التي تواجه تهديداً مباشراً لوجودها الأمر الذي يمكنها من توظيف مواردها وطاقاتها لتقوية قدراتها على المجابهة (طموحات غير متحققة واقعياً). [2]

وعليه فإنّ النظر إلى كلّ دولة عربية بوصفها مكملة للدولة المجاورة (أو الدول العربية المجاورة) سعياً نحو تحقيق التنسيق والتكامل مع بقية الأقطار العربية، وهذا يقودنا إلى تعريف الأمن القومي العربي "بأنّه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدي لكلّ التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلّب عليها، وصيانة استقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية (والاجتماعية) في وجه التحدّيات التي قد تظهر في المستقبل"[3].

ج. الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي

يركّز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي، وهو أكثر شيوعاً بين المهتمّين بقضايا الأمن القومي من الاتجاهين السابقين، ويؤكّد بعض الباحثين أن "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة، وفي

([1]) لمزيد من التفاصيل أنظر : ناصر محمد علي، استراتيجيات الدفاع العربي (التجربة والخطأ والبدائل)، (الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1996، ص ص 146-148.

([2]) ولمزيد من المعلومات أنظر : سركيس نيقولا، دور البترول في تحقيق الأمن العربي، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1996، ص 262.

([3]) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 76.

معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج"[1].

والبعض الآخر يرى أنّ الأمن القومي هو، ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلّية والدولّية".

وإنّ فكرة الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لما له من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي"[2]

ومن خلال إدراك طبيعة الاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، يرى عدد من الباحثين العرب : "أنّه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات"[3].

أمّا النظر إلى الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط وإنما فيما يخص الوضع العربي أيضاً، ومما يؤكد ذلك أنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير خاطئ، حيث يعتبر بديلا عن الأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي[4].

ويقول الدكتور عليّ الدين هلال :

"الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صور الأمن الإقليمي، وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة".

([1]) حامد عبد الله ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1979، ص186.

([2]) محمد صالحه، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع ، النصوص، شؤون عربية، العدد 35، كانون 1984، ص 27.

([3]) لمزيد من المعلومات أنظر : جميل مطر علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983. ص 249-251.

([4]) وأنظر أيضا : التريكي علي، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ط 1، باريس، 1996، ص 422.

ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي.

فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد، والأمن العربي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد. [1]

ولهذا فأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمّة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيداً عن أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر لوجودها القومي أو لحركة تطوّرها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

فالأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة : الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، فالحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن الإقليمي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس بديلاً عنه، والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة[2].

فالفرق بين المفهوم العام للأمن القومي ومفهوم الأمن الإقليمي العربي هو أن مفهوم الأمن القومي العربي يشكل حالة معقدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن الإقليمي، ويُعتقد أن هذا التضارب قاد بالدراسات العلمية لأن تبحث في الأمن القومي من خلال النظرية والتطبيق أو الممارسة، فالاختلافات بين المفهومين يكمن في أن الأسلوب النظري للأمن ينطلق من نظرة وطنية ضيقة تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة، بينما النظرة العلمية أو الواقعية فإنها تنطلق من نظرة شمولية قومية مرتبطة بالروابط ومصادر التهديد، فأجزاء الوطن العربي رغم التجزئة السياسية ترتبط بروابط متعددة سلبية كانت أم إيجابية منها الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية، أما بالنسبة لمصادر التهديد فإنها في أهدافها وسلوكياتها تمثل تهديداً للكيان العربي مجتمعاً مثل التحدي الاستعماري والإسرائيلي والتهديدات الأمنية المتعددة.

([1]) عبد الملك أحمد، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط 1، باريس، 1996، ص ص 377-381.

([2]) ولمزيد من المعلومات أنظر : مقصود لوفيس، ندوة تحديات الواقع والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 176، تشرين أول، 1993، ص 93.

ولتحقيق الأمن القومي العربي وتجاوز الإشكالات التي تواجهه، فإنه لا يجوز حجب أحدهما عن الآخر لأنه يكمله ويتممه لأن الأمن الوطني جزء من الأمن القومي العربي.

ومن الخطأ الاعتقاد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى[1]، والأمن هو نقيض الخوف ويمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم مجتمعة ضد التهديدات الخارجية[2].

وعند البحث في موضوع واقع النظام العربي وعن إمكانية توحيد وتطوير العوامل الداخلية الأساسية التي تقود إلى التماسك الاجتماعي والتطور الاقتصادي والوحدة السياسية، التي تساهم مجتمعة في تحقيق الأمن القومي نجد أن نظرية قيام دولة الوحدة العربية مطلب شعبي وأكثر منه مطلب رسمي في ظل الخلافات العربية – العربية.

ففي التاريخ الحديث وتحديداً منذ فجر اليقظة العربية المعاصرة، خاصة عندما قوي في بعض الأوساط العربية الشعور بالانتماء للأمة العربية والرغبة في تكوين دولة قومية موحدة حديثة، ظهرت تيارات ومدارس فكرية متعددة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل وفق وجهات نظر متباينة، إضافة لذلك فإن الأحداث منذ ذاك التاريخ وحتى وقتنا الحاضر قادت ببعض المفكرين العرب للبحث في بلورة الفكر القومي المطالب بقيام دولة الوحدة العربية، وأدى ذلك لقيام محاولات عربية متباينة هادفة لنيل الاستقلال ويمكن أن نطلق عليها نضالات قطرية فردية غير أن تلك المحاولات كان يغلب عليها الطابع القطري وأغفلت الجانب الديمقراطي في تعاملها الوطني أو القومي[3].

وسأبحث بعض الأمثلة الواقعية : على تطبيق الأمن الإقليمي، هل فعلياً الأمن الإقليمي تطبيق للأمن القومي ؟

ولكي نعبّر عن متطلبات الواقع العربي على شكل (دولة وطنية ليس لها كيان الدول)، يمكن تبني مفهوم الأمن الإقليمي كتطبيق للأمن العربي، مع إمكانية أن يكون هذا المفهوم أداة لتجسيد الأسس التي يقوم عليها الأمن العربي من جهة ومن جهة أخرى يرتكز مفهوم الأمن الإقليمي على مجموعة من المحاور الرئيسية، وهي :

([1]) علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان 1986، ص ص 20-21.

([2]) علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، نفس الرجع، ص 23.

([3]) السيد ياسين مشرف، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1982م، ص ص 60-65.

أولاً : التقيد بالمواثيق العربية – أي التحرك في إطار هذه المواثيق كميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك – وهذا يعني الالتزام باتجاهين متكاملين – عدم الخروج عن هذه المواثيق – وإعطاء الأولوية للالتزامات العربية وغيرها[1]. وسأبرز مثالين من التاريخ مرتبطين بالخروج عن المواثيق العربية والآثار اللازمة عن تغليب الالتزامات مع الدول الأجنبية على الالتزامات العربية.

المثال البارز الأول : حلف بغداد : من الملفت للانتباه أن العراق في الخمسينيات لم تؤمن بفعالية النظام العربي وقدرته على تحقيق الأمن في المنطقة، وكان الارتباط مع الغرب في نظرها الطريق الوحيد لتحقيق هذا المطلب[2]، وعليه وقّعت عام 1954 اتفاقا مع تركيا أنشأ بموجبه حلف بغداد الذي انضمت إليه الباكستان وبريطانيا وأيدته الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التحالف يعتبر خروجا صريحا عن معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي ألزمت الدول الموقعة عليها بعدم الارتباط بأي اتفاق دولي يتناقض مع ما جاء فيها.

وحاول بذلك العراق في بعد نظر منه إدخال المنطقة في نظام الأحلاف الغربية، إلاّ أنه لم ينجح مقابل الحلف الرباعي الذي قادته مصر، ويضم سوريا والسعودية والأردن.

يعتبر هذا الحلف النواة الأولى للنظام الشرق أوسطي، حيث بدأت الدول العربية تدخل في أحلاف مشابهة يغلب عليها الطابع الاقتصادي إلى جانب الطابع السياسي، وكانت سياسة العراق آنذاك إيذاناً بظهور سياسة الأحلاف والمحاور داخل النظام العربي.

المثال البارز الثاني : قبول مصر بمبدأ التسوية المنفرد مع إسرائيل عام 1978، وتكون مصر قد خلقت بذلك مبررات الخلاف مع غالبية الدول العربية وأضعفت الموقف العربي وأخلّت بمبدأ التوازن المرتجى الوصول إليه وتحقيقه، وبذلك تكون قد سرعت من حركة إسرائيل في المنطقة بقصف المفاعل النووي العراقي وغزو جنوب لبنان، وقصف منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

([1]) طلعت سليم، ضرورات التعاون العسكري العربي، شؤون عربية، طبعة 1، عدد 45، ديسمبر 1985، ص 145. وأنظر : إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي – السوفياتي حول الشرق الأوسط، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، بدون تاريخ، ص 90.

([2]) الشيخ نورهان، تقرير عن ندوة الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، مجلة المستقبل العربي، العدد 196، حزيران 1995، ص 165. وأنظر أيضا : هيكل محمد حسنين، رؤية مستقبلية لأوضاع العالم الجديد، صحيفة الرأي الأردنية، العدد الصادر بتاريخ 1993/01/03، ص 29.

ففي تقديري ربما يكون مفهوم الأمن الإقليمي تطبيق مرحلي لمفهوم الأمن القومي العربي، وقد يستفاد من مفهوم الأمن الوطني كمدخل في هذا الاتجاه[1].

المطلب الثالث : مكونات الأمن القومي

أصبح يستخدم مصطلح الأمن القومي بتوسع بعد الحرب العالمية الثانية. ولأن مفهوم الأمن القومي مازال حديثاً فقد تعددت التعريفات بشأنه مثلما تعددت الآراء بالعناصر المكونة له ومصادر التهديد له[2].

ولقد اختلفت التعريفات باختلاف الزوايا التي ينظر منها إلى الأمن، فالبعض يرى أنه أمن عسكري، والآخر يراه مرادفاً للسياسة الخارجية والبعض الآخر يرى أنه قضية مجتمعية.[3]

ولقد أشارت بعض الدراسات أن مفهوم الأمن القومي للدول يعتبر من المفاهيم العلمية الهامة والحديثة التي لا يزال يشوبها الغموض[4]، فأهمية الموضوع تكمن في مدى تعلقه بحماية أمن واستقلال واستقرار الفرد والدولة على حد سواء، أما بالنسبة للغموض فإنه رغم الدراسات التي تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل إلا أنه لا يزال غير مكتمل، أي أنه لم يصبح له ميداناً مكتملاً من علم السياسة تنطبق عليه قواعد نظرية بمعاييرها المتعددة والمختلفة التي تحكم ظاهرة الأمن القومي، ومن الجانب الآخر فإن من الأسباب الهامة لغموض الموضوع تعود لحداثة الدراسات العلمية التي تناولت مفهوم الأمن القومي بالدراسة والتحليل[5].

أما بالنسبة لتحليل الأمن القومي فإنه يتمركز حول ثلاث دوائر :

- الدائرة الأولى : وتنبع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن القومي والذي يشمل التنظير والممارسة.

([1])- ولمزيد من التفاصيل أنظر طلعت سليم (بحث)، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في تحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1994، ص 241.

([2]) France Schurmann, The Logic of World Power, (New York : Pantheon Bools Random House, 1974, P 66.

([3]) ولمزيد من المعلومات أنظر : اسماعيل صبري مقلد، د. علي نصار، د. إبراهيم عزالدين، د. محمود عبد الفضيل، صور المستقبل العربي، جامعة الأمم المتحدة – مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، بدون تاريخ، ص 23.

([4]) Edward. E. Azar and C. in. Moon : National Security In The Third World, (Maryland : University of Maryland, 1988), PP 2-8.

([5]) H. Sprout and M. Sporout at Herbert M. levine : World Politics Debated, (N.Y. : MC, grow Hill Book cop N. Y. 1983), P 19.

- الدائرة الثانية : فبها يعتقد أن الفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم تكمن في التزامات الدولة المتمثلة بتوفير الحماية المادية والمعنوية للفرد أولاً ثم للمجتمع ثانياً، أي ابتداء بتوفير الحماية الكاملة الشاملة لكل مواطن منفرد ثم تسعى لتوفير الحماية للجماعة.
- الدائرة الثالثة : تتعلق بعالمية المفهوم ومرونته وعلاقته التداخلية مع المصالح القومية والقيم[1].

وبما أن التيار القومي العربي يهدف إلى تكوين دولة الوحدة العربية الحديثة على أساس الانتماء القومي لأمة العرب، وعلى الرغم من بروز هذا التيار القومي في تأسيس دولة الوحدة القومية، فإن هناك مدارس فكرية واتجاهات تتساءل حول تحديد معنى القومية بمعنى آخر، كيف نستطيع أن نحدد معنى القومية وما هي الخصائص التي تميز القومية العربية عن القوميات الأخرى حتى تطالب بتأسيس دولة خاصة بها على أساس قومي عربي؟ [2].

وسنتعرض وباختصار إلى المكونات الفعلية للأمن القومي.

I. الفكر القومي والتطور الاجتماعي

أ. الفكر القومي

لقد تباينت النظريات وتعارضت الآراء والاتجاهات الفلسفية والفكرية التي تعرضت لفكرة القومية (**Nationalism**) وظاهرة نشوء الأمم، فالإختلافات جاءت نتيجة لتباين النظريات في فهمها للأساس الذي تقوم عليه فلسفة القومية، فمثلاً هناك نظريات ترى أن جذور القومية بدأت بالجنس والقبيلة والدم والغريزة وأخرى تعتبر أن الأمة نشأت نتيجة الكفاح من أجل البقاء والرغبة في السلطة، وترى الأخرى أن الأمة تكونت نتيجة لحاجة الإنسان للحياة الاجتماعية[3] بناء على ذلك فإن هناك من يصنف الحركات القومية إلى أصناف متباينة ومتعددة فالباحث لويس ويرث (**Lewis wirth 1936**) يصنفها كالآتي[4] :

---

(1) حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، مصر، 1984، ص ص 33-37.

(2) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914 ، الأهلية للنشر والتوزيع 1981م، ص ص57-59.

(3) ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 59، 1984م، بيروت، ص45.

(4) Lewis wirth : Types of Nationalism, American Journal of Socology, Vol : Xl, 1936, PP 723-727.

- **القومية التوحيدية :** وهذا النوع من القومية تنطبق على الجماعة التي تعتقد بأن هناك رابطة انتماء واحدة بين أبناء الجماعة، حيث تجمعهم لغة واحدة وتاريخ مشترك وثقافة وآمال واحدة ومستقبل واحد، وهدف الجماعة إقامة دولة واحدة تعبر عن آمالهم وطموحاتهم المستقبلية، بغية التغلب على التفرقة، إضافة لذلك فهم يعتقدون أن دولة الوحدة تزيدهم قوة اقتصادية وقوة سياسية أكبر في العلاقات الدولية. [1]

- **القومية الخصوصية :** يندرج هذا المفهوم على الجماعة التي تعيش في كيان سياسي كبير، لكنها لا تحس بقوة الانتماء إلى ذلك الكيان السياسي رغم اشتراكها باللغة والتقاليد والتاريخ.... إلخ، بل على العكس من ذلك تفضل الانفصال عن الكيان السياسي الكبير لتشكل كيانات (ووحدات سياسية أصغر خاصة بكل مجموعة على حدى).[2]

- **القومية الهامشية :** يطلق هذا المفهوم على الجماعة التي تعيش بين دولتين متجاورتين، أو على سكان المناطق الحدودية التي يسود بين سكانها (غالباً) أكثر من لغة وإحساس الجماعات فيها ربما لا يكون متجانساً مع الدولة التي يعيشون تحت ظلها، بل للدولة المجاورة التي يعتقدون أنها الأقرب لانتمائهم القومي. [3]

- قومية الأقليات : يعتبر هذا النوع خليط من النماذج المذكورة أعلاه، حيث تشترك بعض الجماعات بخصائص مشتركة وتعيش في دولة معينة لكن بعضها يحاول الانفصال عن السلطة المركزية، ويهدف الانفصال لتشكيل كيانات سياسية مستقلة خاصة بحركاتهم القومية أو المطالبة بالحكم الذاتي بغية المحافظة على فكر وتراث وحضارة تلك المجموعات.

تثير النظريات والآراء المختلفة التي تناقش أسس تصنيف الحركات القومية الرغبة في معرفة مكانة القومية العربية المطالبة بدولة الوحدة.

لتحقيق هذه الرغبة يجيب بعض الباحثين العرب مصنفين القومية العربية التي انبثقت في صورتها المعاصرة على أساس النوع الأول أي القومية التوحيدية[4]، بالإضافة إلى ذلك يرى البعض الآخر أنه عند التمييز بين المفهوم العام للقوميات والمفهوم القومي للقومية العربية لابد

([1]) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 72.

([2]) عبد الإله بلقزيز، الأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ص 113.

([3]) بكر مصباح تنيره، الأمن العربي وتوازن القوى الإستراتيجية في ضوء المتغيرات العربية والدولية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، كانون أول ، 1996، ص 14.

([4]) سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م، ص 21.

من ضرورة التمييز بين المفاهيم المتعددة منها الوجود القومي والمذهب القومي للأمة[1]، أي لا بد وأن يكون للأمة كيان ثابت في الزمان والمكان، وهذا يعني مقومات حضارية ومادية ثابتة.

وتتطور تلك المقومات عبر الزمان والمكان وعبر العوامل المادية الثابتة، بالإضافة لذلك لا بد وأن يكون لتلك المجموعة القومية فلسفة قومية تندرج تحت الوعي القومي وعلى درجة عالية من النضج، وهذا النضج له خصائص منها الشعور بالانتماء إلى الأمة من قبل شعوبها وبالوعي بأهمية هذا الانتماء والتعبير عنه بأيديولوجية قومية تسعى لإقامة دولة الوحدة، مضافاً إليها عامل الأمة التي تمثل مجموعة من الناس بينهم مجموعة روابط منها اللغة والثقافة والحضارة وعوامل سياسية واقتصادية وغير ذلك[2].

إذن يتحدد أمن دولة ما بعوامل متنوعة مثل أهدافها وأهداف الأمم الأخرى من ناحية وقوتها النسبية من ناحية أخرى فتحقيق دولة لأهدافها كثيراً ما يكون ضاراً بأهداف ومصالح دول أخرى ومن هنا فإن أمن دولة ما امتداد لشبكة الأهداف والقوى وصدامات المصالح ضمن أنظمة جيوبوليتيكية (جغرافية) وإقليمية ودولية متشابكة ونتيجة لهذا الاعتماد المتبادل فإن درجة أمن كل أمة من الأمم تتحدد في الغالب بسيطرة قواعد النظام العالمي، ويجري باستمرار في عملية العلاقات الدولية الديناميكية الإخلال بالتوازن الدقيق للاحتمالات والمخاطر والأزمات التي تهدد المصالح الحيوية الذاتية والموضوعية معاً لدول محددة وفي نهاية المطاف ينشأ وضع جديد نتيجة التوصل إلى حل وسط أو الردع أو الحرب تبعاً للأهمية التي يعلقها كل من الطرفين على موضوع النزاع وعلاقات القوى بينهما.[3]

ب. التطور الاجتماعي

على الرغم من أن المقولات التي تحدثت عن مفهوم القومية تحاول أن تبين لنا نقاوة وأصول ومقومات القومية العربية، إلا أن المجتمع العربي وكأي مجتمع إنساني آخر، تمازج مع قوميات وشعوب أخرى أثناء احتكاك العرب المسلمين بالروم والفرس والأتراك والعثمانيون وأخيراً خضع للاستعمار الغربي فترة طويلة من الزمن.

---

(1) ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، مصدر سابق، ص ص 48-49.

(2) ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، نفس المرجع، ص ص 50-51.

(3) محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي، مرجع سابق، ص 66-68.

إن هذا الاحتكاك أدى إلى تخلخل في بعض الحلقات والخلايا الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع العربي، بمعنى آخر أدى تطور المجتمع واتساع رقعة السيادة العربية وانتقال السيادة والحكم من أيدي العرب إلى أيد غير عربية إلى نتائج سلبية على الأمة العربية والوحدة العربية.

فعند البحث في موضوع التطور الاجتماعي كعامل من عوامل ضعف أو قوة المجتمعات، أو كعامل إيجابي أو تحد من التحديات التي تقف أمام تحقيق دولة الوحدة القومية الشاملة لا بد لنا من التذكير هنا أن الآراء بين المفكرين اختلفت حول تحديد مفهوم التطور الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية بصورة عامة.[1]

فالتطور الاجتماعي يعرّف في مجتمع من خلال ما يحققه من فوائد اجتماعية للمجتمع والأجيال المتعاقبة التي تتابع الحياة المتحضرة والمتطورة[2]، وهناك رأي يعتقد أن التطور الاجتماعي في المجتمعات القومية يمكن أن يقود إلى قيام دولة الوحدة القومية الشاملة.

إذ يرى المفكر العربي ساطع الحصري "أن تطور الأحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية يسير على الدوام نحو إضعاف النزعات الإقليمية وتقوية الإيمان بوحدة الأمة العربية"[3].

وبما أن المتغيرات الخارجية والداخلية تعزز لنا اتجاهات ومعتقدات اجتماعية مختلفة أثناء عملية التطور الاجتماعي في المجتمعات؛ فالمتتبع للتطورات والأحداث الدولية يجد أن دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي، قد تأثرت جراء علاقاتها الدولية مع الدول المتطورة، حيث أنها لم تحصل على الاستقلال القومي الشامل ولم تستطع تحقيق الوحدة القومية في دولة قومية موحدة، بل حصلت على الاستقلال الشكلي وبقيت تعيش حالة التبعية والتجزئة والتخلف، وإن يكن بدرجات نسبية ومتفاوتة فحالة التبعية تؤدي إلى خلق تخلخلات اجتماعية في البنى الاجتماعية الوطنية أو القومية، بالإضافة إلى ذلك فإن خضوع الوطن العربي للاستعمار الأوروبي الغربي جعله يعيش الحالات التالية : [4]

أولاً : ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي الغربي.

([1]) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، دار النهضة العربية، 1996، ص 62 .

([2]) M. Ginsberg : Social Change, British Journal of Sociology, vol 9, No. 3, September, 1958.

([3]) ساطع الحصري، الدولة القطرية والنظرية القومية، بيروت، 1982م، ص 15.

([4]) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، مرجع سابق، ص 43 .

ثانياً : خلق أنظمة داخل المجتمع العربي تابعة للأجنبي وتقوم بخدمته وتحقيق مصالحه الاستعمارية في المنطقة وتسمى غالباً بأنظمة الدمى[1].

فربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي الغربي يعني وجود حالة استغلال تقود إلى تبعية الدول المرتبطة بدول المركز، فحالة الترابط هذه والتي تحدث التخلف في الدول الأقل تطوراً، تجعل الأخيرة منها ترتبط وتتبع للدول القوية، وبما أن الدول القوية المتطورة لا ترغب في إقامة الوحدة القومية الكاملة للدولة التابعة خوفاً على مصالحها الاستعمارية، فإنها تحاول دائماً الإبقاء على الدول الأقل تطوراً دولاً مجزأة ليسهل قيادتها والسيطرة عليها وعلى ثرواتها.[2]

أما بالنسبة للنقطة الثانية فإن حالة التبعية والتخلف تخلق أنظمة تابعة للدول الاستعمارية تحقق مصالح الاستعمار في المنطقة التي تتواجد فيها كتلقيها مساعدات عسكرية واقتصادية، أو تأمين الحماية لها.

فلو نظرنا إلى المجتمع العربي من خلال تطوره، نجد أن القوى العربية التي تطالب بالاستقلال القومي وتحقيق الأمن القومي العربي منقسمة على نفسها إلى قوى ذات أيديولوجيات ومسميات متباينة كانت تعرف بالقوى التقدمية والمحافظة وغيرها والأكثر من ذلك، فإن التنافر بين تلك القوى أدى إلى ظهور أيديولوجيات مختلفة، وخلق مناقشات حادة بين القوى العربية حول البرامج الوحدوية التي تطرحها كل قوة من تلك القوى، وتلك المناقشات والخلافات بين القوى المتعددة قادت إلى حدوث انقسامات وخلق تناقضات جديدة داخل المجتمع العربي مما ساعد في إضعاف التوجه القومي الهادف إلى قيام دولة الوحدة العربية.[3]

II. معوقات تنامي الوعي القومي وطبيعة الأهداف القومية

أ. معوقات تنامي الوعي القومي

يمكن إرجاع تاريخ ظهور الوعي القومي العربي في التاريخ الحديث إلى الفترة التي بدأ بها أصحاب هذا التيار بالمطالبة باللامركزية ومقاومة الحكم التركي في أواخر العهد العثماني،

---

(1) لمزيد من المعلومات حول آثار التبعية الاقتصادية انظر مثلاً : A. G. Frank : Capitalism and Underdevelopment in Latin America, (London : Oxford Press, 1971), P 123.

(2) نبيل روفائيل، الإدارة الرشيدة للموارد المائية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي –الأوروبي، المؤتمر الثامن، القاهرة، 2000.

(3) محمد سعد أبو عامود، العمل العربي بين الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية، عدد 81، مارس، 1991، ص 40.

بمعنى آخر يمكن اعتبار المرحلة التاريخية في ظهور الوعي القومي العربي المناوئ للأتراك والذي قام ابتداء بالمطالبة باللامركزية إلى قيام الثورة العربية الكبرى سنة 1916م[1].

فقد واجه هذا التيار المنادي بالاستقلال القومي وقيام دولة عربية موحدة دراسات وردود أفعال متعددة.

فمن الجهة الأولى : واجه تياراً آخر ينادي بقيام دولة الوحدة إنما على أساس ديني إسلامي، كما واجه التيار القومي ردود فعل استعمارية قادتها الدول الاستعمارية ممثلة بكل من فرنسا وبريطانيا، أما القوة الثانية التي ناهضت قيام دولة الوحدة العربية فتتمثل في تعدد وجهات النظر والدراسات التي بحثت في وضع برامج وحدوية.

وعليه فقد شهدت المرحلة التحضيرية التاريخية للاستقلال العربي ظهور مدارس تنادي بقيام دولة الوحدة العربية ولكن على أسس متباينة[2]. فمن أهم تلك المدارس :

- الأولى : ذات الاتجاه القومي العربي
- الثانية : ذات التوجه الديني الإسلامي.

وظهرت قوة الاختلاف بين المدرستين القومية والدينية في تنوع المشاريع والمقترحات والبرامج السياسية التي وضعت من قبل مفكري تلك المدارس لمعالجة موضوع الوحدة العربية، وعليه يتم تصنيف تلك المدارس في مجموعتين رئيسيتين :

الأولى تتمثل في الحركات الدينية التي تكمن في إحياء النزعة الدينية وتتمثل هذه النزعة في المجموعات الدينية التي نشأت في العربية السعودية، السودان، الجزائر وباقي أحزاب الإخوان المسلمين وغيرهم...

أما الثانية فتتمثل في التيار القومي العربي الذي يهدف إلى تكوين الدولة القومية الحديثة على أساس قومي عربي، لاعتقاده أن القومية العربية لا تتعارض مع الإسلام، بل تتعارض مع التحديات التي فرضتها وحاولت أن تفرضها شعوب أخرى على الأمة العربية بأشكال استعمارية مختلفة وتحت أسماء ومسميات متعددة.

إضافة لذلك فإن أصحاب التيار القومي يعتقدون أن القومية العربية لا تتعارض مع الإسلام لأن علاقة العروبة بالإسلام واضحة في التاريخ واللغة والأماكن المقدسة وصاحب

([1]) سعدون حمادي، تجديد التحديث عن القومية العربية، مرجع سابق، ص ص 4-14.

([2]) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914 ، مرجع سابق، ص ص52-55.

الرسالة السماوية، وتتجلى في الفهم الصحيح لكيفية نشوء الإسلام ولحقيقة مبادئه ومكانته في المجتمع العربي[1].

ومن خلال الدراسات والممارسات يمكن اعتبار التفسيرات بين الفلسفتين أعلاه حول قيام دولة الوحدة على أساس قومي هي القوة الأولى التي عملت ولا تزال تعمل على تفريق القوى العربية السياسية وتبعدها عن قيام دولة الوحدة[2].

أما القوة الثانية التي عملت على تفريق قوة السياسة العربية ولا تزال هي القوى التي شعرت بخطورة قيام دولة عربية قومية موحدة على مصالحها الاستعمارية في المنطقة العربية، لقد كانت ولا تزال للقوى الخارجية الأجنبية دور في تفتيت الوعي القومي وتشتيت القوة السياسية العربية.

جاء هذا الدور نتيجة لاعتقاد الدول الغربية الاستعمارية أن قيام دولة عربية موحدة يمكن أن يشكل خطورة على مصالحهم الاستعمارية في المنطقة العربية، أكثر من خطورة الإمبراطورية العثمانية.

وتأكيداً على ذلك يقول برتون كوبر في هذا الاتجاه ما يلي:[3]

"لا ترغب بريطانيا العظمى منح العرب دولة عربية موحدة، لأنها ترى أن قيام دولة عربية قوية موحدة، يمكن أن تشكل خطورة على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط أكثر مما تشكله دولة عثمانية قوية"[4].

تبين لنا المقولة أعلاه طبيعة تفكير وتخطيط القوى الخارجية وإدراكها لمخاطر قيام دولة الوحدة العربية على المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية، لذا فقد كان للقوى الخارجية الاستعمارية ولا يزال دور في تخريب الوعي القومي العربي من جهة، واستخدمت وسائل متعددة لمنع قيام دولة الوحدة العربية من جهة ثانية، بل أكثر من ذلك ساهمت تلك الدول في تجزئة الوطن العربي إلى دويلات صغيرة ضعيفة ابتداء باتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور

([1]) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، مرجع سابق، ص ص 4-14.

([2]) B. H. A. Nawawi : Arab unity and Disunity, Glasgow England, (M. A. Thesis, Unpublished). 1976, P P 6-7.

([3]) أنظر : محمد صالحة، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع والنصوص، مجلة شؤون عربية، العدد 35، كانون أول 1984، ص 43.

([4]) Briton Busch cooper, Britain, Indian and the Arab, 1914-1921, (London : Oxford Press, 1971), P 92.

مروراً بتقديم وإسناد الأنظمة التابعة لها والإجهاض على القوى العربية الناشئة الرافضة للوجود الأجنبي.(1)

أما القوة الثالثة التي أعاقت تطور الوعي القومي العربي وأبعاده عن قيام دولة الوحدة العربية، فيمكن إرجاعها للاجتهادات وتعدد وجهات النظر حول كيفية الوصول إلى دورة الوحدة، فالمتتبع للأحداث السياسية والقارئ للدراسات التي تهتم بالشؤون الوحدوية العربية يجدها مختلفة ومثار جدل حول كيفية وضع البرامج الوحدوية، فقد اختلفت الدراسات في هذا الموضوع على كيفية النظر إليها باعتبارها قضية فكرية أيديولوجية أو عملية سياسية.(2)

ب. طبيعة الأهداف القومية

ليست الأهداف القومية ثابتة بل إنها تتغير تبعاً للعمليات التاريخية وتصبح هذه الأهداف المشاكل والمصالح الوجودية في بعض الأحيان ويسيطر بشكل غالب المزاج القومي وتنصهر الحوافز العقلانية مع الدوافع غير العقلانية لتشكل معاً المطامح والرغبات القومية، وتؤثر قيم الدين والمجتمع والدولة والحرية والعدالة على سلوك الشعوب والدول تأثيراً لا يقل عن تأثير حاجاتها الوجودية في بعض الأحيان(3) وقد ترجح هذه القيم كفة الميزان لصالح عمل يتعارض مع الصالح القومي الوجودي الموضوعي,

ولكل أمة قيم يتناقلها جيل بعد آخر ولكل أمة مزاجها السياسي الخاص بها ولو سيطر سلم أوليات مشترك على الأمم جميعها وأصبحت تتشارك في ثقافة واحدة لما وجدت الدول القومية المنفصلة لكن الأمم جميعاً تتشارك في هدف واحد هو هدف البقاء وهي لا تختلف إلا في إدراكها لما يتهدد هذا البقاء بالخطر.

ويتبع أن ما يتهدد أمن أمة بالخطر ليس مطامح الآخرين القومية فحسب، بل أيضاً الأهداف التي تضعها الأمة لنفسها أو يضعها لها قادتها، أي كلما كان الطموح القومي لأمة أكبر وكلما كان تحقيقه يستتبع التجاوز على أمم أخرى، كلما احتدت مقاومة هذه الأمم يتبعه تضاءل

(1) محمد صالحة، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع والنصوص، مرجع سابق، ص 46.

(2) شدود ماجد محمد، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق – الجمهورية العربية السورية 1996، ص 94 .

(3) الخولي لطفي، عرب – نعم، وشرق أوسطيون أيضاً، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص 54.

آفاق التعايش، إذ تصبح المشكلة الأمنية أكثر حدة وهكذا فإن الإدعاء القومي المتطاول يشكل خطراً أيضاً على من نشأ لديهم.(1)

إن الطموحات القومية، ووحدة الهدف، والتعبئة النفسية، والإجماع، هي التي تصيغ نمط السلوك القومي وفي العادة يُولد تطور الشعوب إحساساً بالمصير المشترك ووحدة الهدف بالإضافة إلى التصميم القومي القوي عندما تجبرها الضرورة التاريخية على ذلك (2).

ج. ميزان القوى

يتقرر ميزان القوى بين الأمم ببقاء وقدرة كل أمة على الثبات وقدرتها الضاربة، وتعكس القدرة على الثبات موارد الأمة البشرية والمادية، أما القوة الضاربة فتعبر عن الجبروت العسكري القومي.

I)- القدرة على الثبات :

تعكس القدرة على الثبات - موارد الأمة البشرية والمادية بشموليتها ومساحة وطبوغرافية أرضها وقيمها ومكنوناتها النوعية والثقافة والعلم والتكنولوجيا والصناعة والبنية الاجتماعية والسياسية والتنظيم والإدارة والحلفاء – ولكن فوق كل شيء تعكس درجة تعبئتها النفسية التي هي نتاج للإحساس بوحدة الهدف والإجماع العام بالعلاقة مع المطامح القومية.(3)

وأثر الموارد الكمية الرئيسية مثل الأرض والسكان والموارد الطبيعية والصناعة المتطورة مشروط بالمستوى الإنساني والاجتماعي ومتوقف عليه، والنوعية الإنسانية واحدة من العناصر الرئيسية في ميزان القوى بين الأمم وإن لم تكن العامل الحاسم.(4)

II)- ميزان القوى العسكري :

إذا كانت القدرة على الثبات – الموارد الروحية والمادية - هي الإمكان ذاته، ومصدر الجبروت العسكري فإن القوة الضاربة هي هذا الإمكان الذي قد يتحقق جزئياً أو كلياً. (5)

---

(1) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 66.

(2) هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، مرجع سابق، ص 46-49.

(3) ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، مرجع سابق، ص55.

(4) حامد عبد الله ربيع، مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته، مجلة شؤون عربية، العدد الثاني، 1993، ص 60.

(5) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، مرجع سابق، ص 34 .

ومن هنا يتحدد ميزان القوى العسكري بين الأمم بالقوة العسكرية القومية أي بالقدرة الضاربة وتتحدد العلاقة بين القدرة لدولة ما على الثبات بتوزيع الموارد القومية فالدولة التي تحتفظ بجيش كبير تخلق قدرة ضاربة قومية قوية ولكن على حساب قدرتها على الثبات والصمود والقيام بجهد حربي لمدة طويلة، ونتيجة ذلك أن شريحة كبيرة من مواردها تتحول لإعالة الجيش أي بدلاً من أن تستغل الموارد للتنمية الاقتصادية ولتعزيز القدرة على الثبات وارفع درجة الإمكانيات القومية فإنها تستنفذ. [1]

ومثال على ذلك توجيه الاقتصاد في الدول العربية، خاصة الدول المستهدفة مثل العراق إلى اقتصاد حربي وإهمال جوانب التنمية الأخرى.

وعليه فإن الحرب الشاملة التقليدية مواجهة بين الموارد – والقدرة الضاربة وهي وحدها لا تكفي- وتقرر نتيجة المجابهة العسكرية عندما تضعف القوة المقاومة، وتستهلك موارد أحد الطرفين البشرية والمادية نتيجة للخسارات في المادة وفي الروح المعنوية ويسمى صدام كهذا (حرب استنزاف) أما الحروب الأخرى فتتقرر بواسطة القوة الضاربة، والأغلب أن تكون أي حرب غير تقليدية من هذا النوع الأخير، ستثبت أن القوة الضاربة التي تتخذ شكل القوة النارية غير التقليدية ستكون العامل الحاسم. [2]غير أنه لا يمكن بشكل عام في الحرب التقليدية أن تحسم القوة الضاربة الحرب وحدها، إلا عندما تكون الحرب قد شنت بمبادرة هجومية وإذ لم يتحقق الحسم الفوري فإن مصير الحرب سيتقرر بالقدرة على الثبات وستكون المحصلة نتيجة للإستنزاف وهكذا نرى أن مقياس الأمن من منظور تاريخي يعتمد على النسبة العامة للقوات ولكن من جهة أخرى نسبة القوات العسكرية عامل متغير ودعامة مؤقتة في حالات الطوارئ ذلك أنه ليس بالإمكان استنفاذ الجهد القومي كله بتواصل الحفاظ على القوة الضاربة لسنوات أو أجيال على حساب القدرة على الثبات وعلى حساب التنمية القومية ومثال على ذلك عمدت إسرائيل حتى الآن، كونها لا تملك بديلاً عن الحفاظ على أكبر قوة ضاربة ممكنة بإخضاع مواردها القومية لهذه الغاية واستطاعت أن تواظب على هذا النهج بفضل عون يهود العالم، وبصورة رئيسية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أي بفضل حليف خارجي.[3]

لذلك تهتم الدول بتسليح نفسها والاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة عندما يوجد تهديد مباشر لأمنها القومي وتسعى إلى ردع هذا التهديد أو القيام بعمل حاسم إذا ثبت أن الرادع غير فعال،

([1]) أشرف السيد، خطط إسرائيل للسيطرة على المياه، مجلة النداء، العدد 23، تاريخ 7 تشرين ثاني، 1992م، ص 71 .

([2]) ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، مرجع سابق، ص68.

([3]) هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، مرجع سابق، ص 55-57.

ويصبح بالإمكان واقعاً التحول بالقدرة على الثبات إلى قدرة ضاربة وفي بعض الأحيان تبني أقطار قوة عسكرية كبيرة بهدف ممارسة الضغط عبر التفوق العسكري أو حتى استخدام تلك القوة بالفعل لتحقيق أهداف قومية على حساب دول أخرى، وتفسر الضحية المحتملة حشد القوى هذا على أنه تهديد مباشر لأمنها القومي أي بمعنى آخر يكفي أن تنتقل دولة نقطة الارتكاز من القدرة على الثبات إلى القدرة الضاربة حتى يخل بالأنظمة الجيوبوليتيكية (الجغرافية) المحلية والإقليمية والعالمية وليست هناك حاجة إلى عدوان فعلي.[1]

III. المتغيرات الدولية وأثرها على الأمن القومي العربي

إن التحولات التي شهدها النظام الإقليمي العربي في الفترة الأخيرة وشهدها النظام العالمي، انعكست على مدى قدرة العرب على تحديد الأمن القومي وحمايته.

ومن أهم هذه التحولات والتطورات العالمية والإقليمية سيتم عرضها فيما يلي :

أولاً : التحول في هيكل النظام العالمي وبنيته، إذ تحول من نظام ثنائي إلى نظام ريادة أمريكية، فهي لاتزال الأقوى والأغنى في العالم من دون منافس.

ثانيا : التحول الجوهري في مضمون التفاعلات الدولية، من تفاعلات استراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية، وهذا يتطلب البحث عن كيانات اقتصادية أكبر وتأكيد السيادة على الموارد الطبيعية[2].

ثالثاً : اتجهت الصراعات من الإطار الدولي إلى الإطار المحلي والداخلي نتيجة لانتهاء الحرب الباردة والزيادة في الصراعات واضحة في دول الجنوب، مما يعني زيادة مصادر التهديد الداخلية.

رابعاً : فتح المجال أمام الدول الكبرى وباسم الأمم المتحدة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية القيم الجديدة والتي برزت مؤخرا، مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان وحماية البيئة (مثل أكراد العراق، يوغسلافيا) وهذا يعني تجاوز مفهوم القيم لمفهوم سيادة الدولة[3].

خامسا : بروز فكرة الأمن الجماعي وتطور هذه الفكرة، وهي قريبة من التحالف الدولي (كالقوى الأوروبية).

([1]) طلعت سليم، ضرورات التعاون العسكري العربي، مرجع سابق، ص 85.

([2]) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "مفهوم الأمن القومي العربي" دراسة، الملف العربي– الأوروبي، باريس العدد 41، يناير 1996، ص 1.

([3]) تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، (ندوة) مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 1994، ص 96.

سادساً : زيادة درجة الإكراه السياسي الداخلي نتيجة تدفق قيم النظام الدولي إلى دول الجنوب وتوظيفها داخلياً.

IV. مشكلات الأمن القومي العربي

بعد تحديد مفهوم الأمن القومي العربي القومي لابد من ذكر بعض المشاكل التي تواجه المفهوم باختصار :

أولاً : التداخل بين الأمن القومي والأمن القطري، وتحديد قطاعات التفاعل بينهما من خلال ثلاث اتجاهات[1].

أ- الدولة- أي أمنها الوطني، ومن المفترض أن يتولى الأمن القومي مستويات محددة في شؤون الأمن القطري.

ب- الأمن الجهوي : ومن المعروف أن النظام العربي انتهى إلى تأسيس تجمعات تربطها مع بعضها عدة عوامل مشتركة.

ج- يتداخل مع الاتجاهين السابقين ويحتاج إلى تحديد الأهداف والصلاحيات وقطاعات العمل المشترك، والعمل القطري بما يتلائم مع المتغيرات القطرية والعربية والدولية.

ثانياً : التنوع في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أصبحت هناك فلسفة خاصة لكل نظام حكم إلى جانب التمايز والتباين في الوفرة والندرة في اقتصاد كل دولة.

ثالثاً : الاعتماد على الخارج في التسلح، وهذا مؤثر رئيسي على حرية القرار السياسي، وعليه يفترض أن تأخذ الدول المتسلحة من الخارج بعين الاعتبار وجهة نظر الدول المصدرة[2].

رابعاً : الضبابية وعدم الرؤية المشتركة في تحديد المخاطر ومصادرها وعدم القدرة على التمييز بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي.

خامساً : قصور الأمن القومي العربي (وصغره) بحيث أصبحت مصالح الدول الخارجية في المنطقة متعددة الأشكال، واعتمدت في تحديد مصالحها كما تراه مناسبا لها دون أية معارضة.

([1]) محمد عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (ندوة) الأمن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 67.

([2]) عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة 1، 1995، ص 113.

وبما أن الأمن القومي ظاهرة اجتماعية متغيرة ومتطورة، فالحقيقة يصعب إيجاد تعريف جامع مانع له.

المبحث الثاني : أهداف الأمن القومي العربي

تعتبر الأمة العربية أمة واحدة وإن توزعت سياسياً على أقطار عربية متعددة ومختلفة في مجموعة نظمها الداخلية وعلاقاتها الدولية، وعليه لابد من توضيح أهداف الأمن القومي العربي بما سيأتي :

المطلب الأول : ضرورة النظام الإقليمي العربي

نظرا لواقع التجزئة العربية انقسم أمن الأمة العربية إلى أمن وطني يرتبط بكيان وإرادة كل قطر عربي مستقل على حدة وإلى أمن قومي عربي بني على أساس أن غياب الدولة العربية الموحدة ثم الإرادة العربية الواحدة، لا يكفي حقيقة لأن مصير الشعب العربي في أقطاره كافة (في الحاضر والمستقبل) إنما هو غير قابل للتجزئة ومن هنا يعتبر الأمن القومي العربي تعبيراً عن الحقيقة القومية للأمة العربية وإرادتها وآمالها ومصالحها الواحدة. (1)

فحيثما توجد جماعة قومية حتى وإن لم تنصهر بعد في شكل دولة واحدة لتعبر عن ذاتها من خلال إرادة دولة واحدة، فإن مفهوم الأمن القومي له موضعه وتتميز العلاقة بين أنماط الأمن العربي بمثل تلك العلاقة المتفاعلة بين الأجزاء والكل. (2) فمع أن الأجزاء تكون الكل إلا أن الكل يبقى متميزاً عن مكوناته ومن هنا يعد الكل أكثر فعالية من الجزء، ولأن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ تتسم تلك النظرة التي تغلب الأمن الوطني على الأمن القومي العربي بالقصور وعدم الشرعية سياسياً ومنهجياً أو تلك التي ترى أن الجزء يغني عن الكل،(3) ألم يؤكد الواقع أن التراجع العربي تزامن مع طغيان المشاعر الإقليمية، وتبعاً لذلك يخطئ من يتصور أنه يمكن لأي قطر عربي تحقيق أمنه بمعزل عن أمن الأقطار العربية الأخرى فالإمكانات التي

---

(1) حول الأمن العربي أنظر : محمد رضا فودة، تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في العالم وتحديات في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، يناير 1993، ص ص 162-163.

(2) سعدون حمادي، تجديد التحديث عن القومية العربية، مرجع سابق، ص ص 4-14.

(3) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ديسمبر 1991م، ص 44 .

تنفرد بها دولة عربية أو تلك تبقى ناقصة في حالة عدم تكاملها مع الإمكانات الأخرى للأقطار العربية مجتمعة.

ولتكامل أنماط الأمن في الوطن العربي، نرى أن الأمن القومي العربي يجسد قدرة الأمة العربية عبر إمكاناتها على ضمان قيمها ومصالحها المشتركة من مختلف أشكال التهديد تحريراً لحركتها السياسية الداخلية والخارجية.

وكجزء من عالم أوسع تعتمد فيه وحداته الدولية بعضها على البعض الآخر بوتائر متصاعدة ومتسارعة لا يعيش الوطن العربي بمعزل عن حركة الواقع الدولي السائد، وتبعاً لذلك يؤثر ويتأثر بها بالضرورة وإغفال هذه الحقيقة إنما يعكس أول سلبية جوهرية للأمن القومي العربي لا باعتباره مبادئ فحسب وإنما باعتباره قواعد لحركة هادفة ومؤثرة.

إن الواقع الدولي بحقائقه ومتغيراته يمنح مجموعة تسهيلات في أحيان ويفرض مجموعة قيود في أحيان أخرى بالاتجاه الذي يفرض ضرورة التعامل الدولي معها بصيغ تعظم من إيجابياتها وتحد من سلبياتها، أليست السياسة هي فن الممكن. [1]

ويرتب الواقع الأمني الدولي مجموعة انعكاسات أضحت عالمية الأبعاد، ومتفاعلة الآثار حيث أصبح الأمن القومي العربي يتعرض لتحديات وتهديدات متنوعة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومرد ذلك إلى أن المتغيرات الخارجية وآثارها لا تصبح قاعدة فاعلة إلا عندما تكون الأرضية الداخلية مواتية فنوعية هذه الأرضية هي التي تخلق المنافذ والمسالك التي من خلالها يتجسد التأثير الخارجي بتحدياته وتهديداته. [2]

المطلب الثاني : واقع النظام الإقليمي العربي

يعتقد البعض أن النظام الإقليمي العربي ارتبط قيامه بقيام جامعة الدول العربية عام 1945م، وتبرير ذلك يأتي "أن هذه المرحلة أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام"[3]، في حين يرى فريق آخر أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة تاريخية –موضوعية سبقت في وجودها جامعة الدول العربية وأن هذا البناء المؤسسي ما وُجد إلا بإرادة الدول المنشئة، بقصد تنظيم

([1]) أحمد محمد جمعة، الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، المستقبل العربي السنة الأولى العدد (5)، 1979م، ص94.

([2]) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مفهوم الأمن القومي العربي (دراسة)، مرجع سابق، ص 13.

([3]) أحمد يوسف أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991م، ص 34-35.

التعاون وأنماط التفاعل وصولاً إلى أهداف ومصالح مشتركة، وعليه فوحدات النظام الإقليمي العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية التي تعد إحدى أدوات ضبط تفاعلات وحدات النظام وتقويم أدائها. [1]

فنشأ النظام العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل، كثير منها تفتقرها نظم إقليمية أخرى، فالشعب العربي الذي يشكل قاعدة النظام العربي ومضمونه، عاش على نحو دائم ومستمر على إقليم ممتد تربطه عوامل التشابه الثقافي والسياسي، كما تربطه عوامل التقارب في فرص النمو والتطلع المشترك، فضلاً عن وحدة التاريخ واللغة والعقيدة المشتركة وبالتالي فإن وجود الشعب العربي وتفاعله سبق قرار الدول السبع لأن تتفاعل في إطار منظمة إقليمية[2].

وبذلك فإن النظام الإقليمي العربي وإن كان قد انطوى على عدة عوامل أسهمت في نشأته وعبرت عن ذاته وحقيقته الموضوعية – كما سنبيّن ذلك لاحقاً - فإن عنصر القومية كان له دور فريد ومتميز ومؤثر في نشأته قياساً ببقية الأنظمة الإقليمية الأخرى.

ومن خلال الخطاب السياسي لرجال الفكر القومي الذي شكل منطلقاً عقائدياً بنيت عليه الدعوات التي تؤكد الذات العربية والخصوصية القومية لمنطقة تربط أبنائها كل عوامل التوحد، ورغم "شيوع الفكر القومي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"[3]، فإنه لم يتمكن من بلورة معالم نظام إقليمي بشكله المؤسسي على نحو واضح المعالم.

كما ظهرت محاولات عديدة لبلورة معالم نظام عربي، إلا أن المساعي لم يكتب لها النجاح حتى جاء عام 1945م والذي فيه قامت جامعة الدول العربية إثر تصريح "أنطوان إيدن" رئيس وزراء بريطانيا آنذاك والداعم لأي جهود عربية "لتحقيق تفاهم أو تقارب بين الدول العربية شريطة أن يحظى ذلك بموافقة العرب الجماعية" ويعزو البعض أسباب هذه الدعوة البريطانية إلى الآتي[4] :

1. إن وضع بريطانيا العسكري صعب، خاصة وأن الفرنسيين قد قرروا الدخول بالحرب والأمريكيين لم يقرروا بعد خوض الحرب والسوفييت مرتبطون بمعاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا، وجيوش المحور تزحف باتجاه مصر.

---

(1) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، مرجع سابق، ص 77.

(2) علي الدين هلال وجميل مطر، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981م، ص 69.

(3) حازم زكي نسيبة، القومية العربية فكرتها وتطورها، ترجمة عبد اللطيف شرارة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1959م، ص 48 وما بعدها.

(4) محمد المجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983م، ص 221.

2. أحداث العراق بعد انتفاضة رشيد عالي الكيلاني التي كانت تعيش أواخر أيامها.

3. تنامي الاتجاه الوحدوي للفكر العربي وتكييف نضاله القومي باتجاه هذا الهدف[1].

فجاء الإعلان عن تشكيل جامعة الدول العربية في المؤتمر التحضيري الذي عقد في الإسكندرية عام 1944م، والذي صدر عنه ما عرف بـ "بروتوكول الإسكندرية" الذي تضمن الأسس التي تقرر أن تقوم عليها الجامعة، وفي عام 1945م عقد في القاهرة مؤتمر ضم الدول العربية المؤسسة السبع، فأعلن عن تأسيس جامعة للدول العربية ووقع ميثاقها في الثاني والعشرين من آذار، فأصبحت هذه الجامعة المنظمة الإقليمية العربية التي رعت العديد من نشاطات وحدات النظام الإقليمي العربي وغدت "مظهراً خارجياً للنظام العربي وهيكلاً من هياكله ويمكن تشبيهها بالأمم المتحدة في إطار النظام السياسي الدولي".

وبعد قيام الجامعة العربية بدأ النظام يعبر عن جانب من فعالياته الرسمية عبر هذه المؤسسة، التي قامت في ظل حركة التحرر العالمي بشكل عام والنزعة التحررية الاستقلالية التي سادت المستويين الرسمي والشعبي العربي بشكل خاص، مما أكسبت النظام طابعاً ثورياً.

وقد تعزز هذا الطابع في سلوك النظام العربي وأخذ بعداً فكرياً وشمولياً بسبب ما شكله الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وبعض الأراضي العربية من تحد فكري وعقائدي ومصيري للنظام الإقليمي العربي.

وقد استطاع النظام الإقليمي العربي أن يعبر عن ذاته في تلك المرحلة حيث بدأت الأطراف العربية ذات النفوذ الأكبر تفرض دورها لبلورة المواقف التوحيدية رغم افتقار النظام العربي للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته بسبب خضوع معظم أجزائه بشكل أو بآخر لاحتلال أجنبي وتقليص حركته بسبب القيود العسكرية وحالة التبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الأجنبي في المنطقة.[2]

استطاع النظام العربي أن يعبر عن قدرته على تشكيل تحالف مناهض للتحالفات القائمة أو التي ستقوم كتحالف مصر والسعودية في مواجهة التحالف الهاشمي[3]، وهذا بتقديري ليس موقفا متميزا حيث أن سياسة التحالفات العربية داخل الوطن العربي ظاهرة سلبية ومتناقضة مع هدف مفهوم ومضمون الأمن القومي العربي.

([1]) جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 158 نيسان، 1992، ص8.

([2]) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، مرجع سابق، ص 55 .

([3]) علي الدين هلال وجميل مطر، العرب والعالم، مرجع سابق، ص 63.

وقد سعى النظام الإقليمي العربي من جانب آخر إلى بلورة موقف موحد تجاه التحديات الداخلية والتي كان أبرزها الوجود الإسرائيلي "ذلك التحدي الذي رغم خطورة وجوده – التي أوجبت توجيه معظم طاقات النظام الإقليمي العربي لمواجهته مما حرمت النظام من استغلال تلك الطاقات في تعزيز نموه- فإنه كان حافزاً نحو سرعة تحقيق وبناء نظام إقليمي عربي[1].

وفي خضم المتغيرات الدولية لا سيما عندما تميز النظام الدولي بالقطبية الثنائية، فقد أفرد النظام الإقليمي العربي لذاته دوراً، فاستطاع أن يعبر عن هامش للحركة في ظل المعطيات الدولية آنذاك نتيجة زيادة إمكانيات النظام العربي السياسية وخاصة إمكانيات مصر، بعد ثورة تموز 1952م، وقيادتها الجديدة التي عمدت إلى تمركز سياستها في بؤرة السياسة العربية وأصبحت حينها بؤرة استقطاب رئيسة للحركة السياسية في الوطن العربي على مستوى أطراف منفردة أو بالنسبة إلى حجم التفاعلات الدولية وكثافتها في المنطقة، فازدادت سمة العنف بتفاعلات النظام العربي نحو التغير الجذري، سواء في شكل النظم السياسية لوحدات النظام وتوجيهاته لطبيعة العلاقات بينها أو علاقاتها ببيئة النظام.

وقد كان نمط التفاعل مع النظام الدولي، لا يقل ثورية، إذ لجأ بعض أطراف النظام العربي إلى الاستعانة بنظام القمة الدولية لتأييده في صراعاته مع أطراف أخرى في النظام، في حين لجأت أطراف أخرى إلى تحدي القمة العربية وحلفائها في العالم العربي كوسيلة لكسب تأييد الرأي العام العربي لإحداث تغيرات جذرية في النظام[2].

وأصبح المد القومي الذي كان وراء تكوين النظام الإقليمي العربي وقيام مؤسسته الرسمية يتنامى في منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات، وتكللت جهوده بقيام تجربته الوحدوية "الجمهورية العربية المتحدة" في عام 1958م بين مصر وسوريا، ورغم انتكاستها في 28 أيلول 1961م، إلا أن الفكر القومي والسعي الجماهيري نحو أهداف الوحدة لم يعرف حدوداً يستقر عندها، حتى جاءت نكسة الخامس من حزيران 1967م حيث شكلت بداية انحسار المد القومي.[3]

ورغم انتكاسات النظام الإقليمي العربي سواء على صعيد تجاربه ومساعيه الوحدوية أو بصراعه مع "إسرائيل" ومن خلفها، فقد استطاع أن يقود مواجهة بينه وبين النظام الدولي، إذ مثلت حرب تشرين عام 1973م، ونتائجها تحدياً إقليمياً للنظام الدولي فضلاً عن تأثيرات القوة

([1])علي الدين هلال وجميل مطر، العرب والعالم، نفس المرجع، ص 74.

([2]) علي الدين هلال وجميل مطر، العرب والعالم، مرجع سابق، ص 86.

([3]) أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط- تأثيرها على التنمية والديمقراطية، ط1، بيروت، 1991، ص 55.

الاقتصادية العربية على النظام الاقتصادي الدولي، حيث استطاع النظام العربي أن يعيد لذاته حضوراً وتأثيراً دوليين عبر توظيف إمكانياته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته مما أكسبته موقفاً اقتصادياً عبر الزيادة الضخمة بموارده المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط من جانب وقدرته على توظيف عناصر القوة المادية في تفاعلاته "ولقد كسبت هذه الزيادة رصيداً هائلاً من تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى، أي نال فرصة أكبر للمناورة"[1].

المطلب الثالث : مظاهر ضعف النظام الإقليمي العربي

هذه الزيادة الهائلة التي شهدتها عائدات النفط لم تحقق للنظام –ككل- درجة مناسبة من درجات الفاعلية السياسية، سواء بتفاعلاته البينية أو علاقاته مع الدول الهامشية، أو بتطلعاته الأساسية بما يتناسب مع هذه الزيادة، بل العكس أحدثت هذه الزيادة في وقت لاحق خللاً في أهم الركائز الأساسية للنظام، حيث تراجعت أطرافه ذات المنهج القومي عن موقع الصدارة أو الزيادة بتفاعلاته لصالح أطراف أخرى بترولية، لا تعنيها قدرتها الأخرى على القيام بمهام القيادة، فاعتلت النظام الإقليمي العربي إعراض –بات يعاني منها إلى الآن- أضعفت فعاليته وأبعدت المسافات بينه وبين تحقيق أهدافه العليا، ومن بين ما اعتلى النظام :

I. غياب الإجماع العربي

بدأت ملامحه تظهر في هيكلة النظام العربي منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن سقوط الإجماع العربي قد تجلى للعيان في مؤتمر قمة بغداد 1978م، حيث غاب الإجماع العربي الكامل إزاء الموقف المصري وتوقيعه معاهدة سلام منفردة مع "إسرائيل" 1977م مشكلاً بذلك خروجاً غير مسبوق على الأسس القيمية والعقائدية للنظام العربي وصراعه المصيري مع "إسرائيل"، كما كان الإجماع العربي غائباً عن الموقف العربي إزاء الحرب العراقية –الإيرانية 1980-1988 والتي كانت بين طرف عربي وآخر غير عربي، الأمر الذي كان يوجب على الأقطار العربية كافة دون استثناء وبحكم الانتماء القومي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك أن تبلور موقفاً عربياً موحد لا شك فيه لصالح؛ العراق الطرف العربي ذي النهج القومي الواضح، إلا أن واقع الحال يشير إلى الاصطفاف الفعلي لبعض الأقطار العربية إلى جانب إيران، والغريب في الأمر أن هناك أطرافاً عربية ترفع شعار العمل القومي كسوريا وليبيا[2].

([1]) Peter Magold; Super Power International in The Middle East, (London : Croon Helm), 1978, P 44.

([2]) خليل السواحري، أزمة الخليج والنظام العربي، وجريدة الرأي الأردنية، 7437 في 22 أيلول 1990م.

كما تجلى ذلك بشكل أكثر وضوحاً خلال حرب الخليج الثانية إذ لم يشهد النظام الإقليمي العربي إجماعاً حول الموقف الواجب اتخاذه بصددها، فبعض الأطراف العربية وقفت إلى جانب الحلفاء ضد العراق الطرف الفاعل في النظام العربي، في حين وقفت أطراف أخرى إلى جانبه[1].

II. أزمة العلاقات العربية – العربية

إن هذه الظاهرة قد لازمت النظام العربي منذ نشأته واستمرت معه دون أن يستطيع الخروج منها بل العكس شهدت تفاقماً بمرور الزمن، ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها:[2]

- عدم ثبات أولويات الأمن القومي، وغياب المعايير الموحدة لتحديد مفهوم العدو.

- لم يخل النظام العربي، منذ نشأته وخلال مراحل تطوره من عقبات حالت بينه وبين بناء ذاته أو تثبيت مقوماته، فلو رجعنا إلى مرحلة نشأته لتلمسنا "فجوة بين النداء الجماهيري ومشاريع القيادات السياسية المنادية بتوحيد أجزاء من الوطن العربي، فضلاً عن الاختلاف السياسي بينها"[3]

- زيادة على خضوع معظم أطرافه لإرادات أجنبية بصورة أو بأخرى إضافة إلى ذلك أن بعض أطراف النظام وبحكم توازنات معينة كانت تسعى إلى إعادة رسم الحدود، وقد ساعدت عوامل عديدة على تنافس أطراف النظام، من بينها [4]:

- سهولة تغلغل أي طرف في شؤون الطرف الآخر، بحكم التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية، وبحكم الحافز القومي الوحدوي وضعف الشعور بالانتماء للدولة وعدم قدسية تلك الحدود التي يرجع تاريخها إلى عهد قريب.

وقد استمرت هذه العقبات مع مراحل النظام اللاحقة "بسبب غياب الديمقراطية على مستوى الأنظمة العربية" واتسعت الفجوة بين الجماهير العربية وقادة النظم السياسية، فضلاً عن

([1]) عبد القادر محمد فهمي، النظام الإقليمي العربي، بدون تاريخ بدون ناشر، ص 42.

([2]) أمين هويدي، الأمن العربي المستباح، مجلة المنابر، عدد 9، بيروت، 1986، ص 13.

([3]) Hussein. A. Hussein, The Legue of Arab States and Regional Disputes. A study of Middle East Conflicts (Dobbs ferr) N. Y. oceeana Publication, 1975. P. P. 67-92 .

([4])- ولمزيد من التفاصيل أنظر : محمودي عبد القادر، النزاعات العربية - العربية وتطور النظام الإقليمي العربي من 1945 إلى 1985، بدون ناشر، 2002، ص 52.

استمرار الأطراف المناهضة للنظام الإقليمي العربي، سواء على الصعيد الدولي المتمثل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً والصهيونية العالمية أو على صعيد الأطراف الإقليمية وأبرزها "إسرائيل" في توجهاتها ومخططاتها الرامية للحيلولة دون قيام نظام إقليمي عربي مستقل من جانب وفي مساعيها لطرح نظام بديل عنه مناقض ومناهض له. [(1)]

وقد اتضح من خلال الأحداث التي شهدتها الساحة العربية فشل الجامعة العربية والتي تعتبر الإطار التنظيمي للنظام العربي، حيث لم تثبت مقدرتها على إثارة وتشجيع موجبات التكامل العربي وذلك لاعتمادها منذ انطلاقها على مبدأ السيادة، ذلك المبدأ الذي أصبح من أكبر معوقات عمل النظام بعد أن عجز عن تكييف العلاقة بين السيادة القطرية وحتميات الأداء الناجح لمؤسسة النظام القومية[(2)]، الأمر الذي زاد من احتمالات الخلافات العربية –العربية وتنوعها، وجعل أغلب هذه الخلافات عالقة دون حلول نهائية لها، والاكتفاء بإجراءات تهدئة أو تجميد، وبذلك يمكن إثارتها مرة ثانية بين الحين والآخر، والغريب في الأمر والمؤسف في الوقت ذاته؛ أن هذه المنازعات غالباً ما تثار في أوقات يكون أحد أطرافها في أزمة، إما داخلية أو مع إحدى القوى الدولية أو الإقليمية، فيعمد طرف عربي لاستغلال أزمة الطرف الثاني لتحقيق (المكاسب) ويلاحظ ذلك في إثارة السعودية لخلافاتها الحدودية مع اليمن، كلما مرت هذه الأخيرة في أزمة، كما يلاحظ ذلك في مشكلة حلايب، حيث يثيرها الجانب المصري كلما نشبت أزمة في القطر السوداني، وكذلك هو الحال في إثارة مسألة الحدود بين العراق وكل من الأردن والسعودية والكويت، إبان الحرب العراقية –الإيرانية. وهذا ما يجعل الحلول غير مستقرة أو لا نهائية ولا تأخذ شرعيتها وسرعان ما تتغير ظروف التسوية لصالح الطرف الثاني فتثار الخلافات ثانية وتتجدد الصراعات العربية –العربية. [(3)]

لقد تزايدت قائمة الخلافات العربية في ظل العجز الوظيفي للجامعة ولم تفلح في الحد من علاقات أطراف عربية مع أخرى إقليمية أو دولية بنيت بموجبها مشروعات ثنائية في الوقت الذي أخذت فيه الأقطار العربية بصياغات جديدة، فبينما كانت الوحدة مطروحة كشعار وهدف

([1]) أمين محمود عطايا، النظام الشرق أوسطي الجديد المخططات الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية، ط 1، بيروت، 1995، ص 54.

([2]) محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي، مرجع سابق، ص 18- ص 48.

([3]) أحمد عبد الرزاق الشكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، المستقبل العربي، العدد 170، بيروت، أبريل 1993، ص 46.

على المستوى الرسمي في السبعينات والثمانينات، ارتفعت بدلاً عنها صياغات التضامن العربي أو التكامل العربي[1].

III. جدلية توظيف الاقتصاد العربي

بالرغم من أن الفترة التي نشأ بها النظام العربي اقترنت بالاتفاق إلى القوة الذاتية العربية على المستوى الرسمي بسبب القيود وحالة التبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الخارجي" إلا أن المؤسسين لجامعة الدول العربية أشاروا إلى العامل الاقتصادي كواحد من أهم عوامل التقارب والاقتدار العربي، وخصوصاً بعد اكتشاف النفط في البلاد العربية، الذي أعطاها موارد اقتصادية لم تتيسر مثلها من قبل"[2]، وقد زاد من الأهمية الاقتصادية على المستوى الرسمي قيام السوق الأوروبية المشتركة الذي تزامن مع قيام المؤسسة العربية والذي شجع بدوره –إلى جانب الأسباب الأخرى- الجامعة العربية لإرساء بعض دعائم العمل الاقتصادي المشترك، وابتدأت ذلك بتشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية وإبرام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة في نيسان 1950م، إلا أن العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يمض في خط بياني متصاعد بل كان متذبذباً، حيث شهد تحسناً في ظل تحسن العلاقات العربية، كما شهد انحساراً في ظل انتكاسات التضامن العربي وتراكم الخلافات السياسية[3]، ومرد هذا التذبذب يمكن إرجاعه إلى أن الأقطار العربية عمدت إلى تسييس القضايا الاقتصادية والاجتماعية، أي ربط القضايا الفنية والاقتصادية بأولويات الاعتبارات السياسية، وإلى "غياب أو تواضع دور النقابات والاتحادات المهنية والمجالس البرلمانية، وعلى الهيمنة الكاملة للنخب الحاكمة على مجمل العلاقات والتفاعلات والقرارات"[4]، فكانت المشاريع العربية المشتركة تعاني من معوقات مختلفة ابتداء من مرحلة التكوين والإنشاء، مروراً بمعوقات ومشاكل مرحلة التنفيذ زيادة على معوقات مرحلة التشغيل الفعلي. [5]

([1]) علي الدين هلال وجميل مطر ، العرب والعالم، مرجع سابق، ص 123.

([2]) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م، ص85.

([3]) سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة –الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م، ص 9.

([4]) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، مرجع سابق، ص110.

([5]) أحمد عبد الرزاق الشكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص 50.

ومما يميز النظام العربي رغم الاستقلال السياسي، افتقاره للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته الإقليمية أو الدولية بسبب خضوع جميع أطرافه للسيطرة الاستعمارية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي حال دون بروز أحد أطرافه بشكل مميز، غير أن ذلك لم يدم طويلاً حيث برزت مصر بحكم إمكانياتها الاقتصادية والثقافية وموقعها الجغرافي المميز زيادةً على ذلك، قيادتها الجديدة بعد ثورة تموز 1952م ذات النهج القومي فطرحت مصر نفسها قائداً للنظام العربي، وإزاء هذا التطور في النظام العربي، استشعرت الدوائر المناوئة بخطورة المد القومي الذي اتصفت مسيرته بعلاقات التحرر والاستقلال وشهد تناسق سياسات قد تفضي إلى صور وحدوية، فحدث العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، إلا أن هذا العدوان أفرز نتائج غير التي رسمتها الأطراف المعتدية حيث أفرز واقعاً عربياً يعبر عن تلاحم وإسناد مطلق لمصر، حول خسارتها إلى انتصار سياسي كان له أصداء كثيرة في العالم الثالث وبالذات الوطن العربي"[1]، الأمر الذي مكّن القيادة المصرية بعد ذلك من أن ترتقي بالتفاعلات العربية إلى درجة متقدمة، وقد شاركتها أطراف عربية أخرى.

فبدأ النظام العربي يقترب من صيغ وحدوية بعد أن أدرك أن واقعه الخاص الذي أفرزته التجزئة يجعل من المستبعد على الأمة النهوض دفعة واحدة لتباين المتطلبات بين أقطاره، وعلى هذا كان لا بد من حشد طاقات النظام لدعم أحد أقطاره ممن تتوفر فيه مستلزمات الدور الطليعي "رؤية ومنهجاً قومياً مع قدرات مادية" لكي يستطيع هذا القطر أداء دور الدولة –القائد ويكون حجر الزاوية لنهوض الأمة، ومن دون ذلك فإن الشكوك سترافق أية محاولة منفردة لأن دور الدولة –القائد وأهداف النظام أكبر من أية قدرات منفردة... هذه الحقيقة كانت موضع إدراك فأسفرت عن أفضل النتائج على مستوى العمل القومي حين حشدت سوريا طاقاتها إلى جانب القيادة المصرية إلى الحد الذي حلت تنظيماتها الحزبية وهي البناء الجسدي لفكرها القومي وذلك نزولاً عند متطلبات الوحدة وكانت هذه آخر تجربة وحدوية تميز النظام العربي فأصبح التركيز على الأمن الوطني والسيادة الوطنية والاهتمام بالمصالح الخاصة لكل دولة ما يميز النظام العربي. [2]

([1]) علي الدين هلال وجميل مطر، العرب والعالم، مرجع سابق، ص 50-53.

([2]) سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ص 20-21.

المبحث الثالث : تهديدات الأمن القومي

"لا بد من الاعتراف بأنه إذا كانت النصوص قد حددت الإطار النظري للأمن القومي، إلا أنها ظلت تفتقر إلى الجهد المشترك والالتزام القومي، والفاعلية الحيوية، والأجهزة التنفيذية القادرة على وضعها موضع التطبيق الفعلي عند الضرورة"[1]

ولقد عكست هذه الملاحظة حقيقة أن مفهوم الأمن القومي العربي منذ بدايات ظهوره كمصطلح بحاجة إلى فهم وإدراك، والفشل الذريع الذي لاحق محاولات تطبيقه عبر العقود المنصرمة، والواقع المتردي الحالي الذي نعيشه، إذ ظهر الأمن القومي العربي في ظروف صعبة وأخذ يواجه الأخطار التي داهمت الأمة العربية، ويمكن وصف حالة الأمن القومي العربي بما يلي:[2]

- إن مفهوم الأمن الجماعي العربي ظهر في ظروف ضاغطة نشأت أثر الهزيمة في حرب عام 1948.
- وجد مفهوم الأمن العربي أسباب انبعاثه وعناصر تكونه في المشروع القومي الذي عمت مفاهيمه المنطقة العربية ووضحت ملامحه خلال الخمسينيات والستينيات، لكن هزيمة 1967 أطفأت المشروع فأنحسر المفهوم ليقتصر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها.
- لم يتمكن مفهوم الأمن القومي العربي أن يغير الخريطة الأمنية الناتجة عن حرب 1967، وما جرى في عام 1973، حيث كانت تلك الحرب آخر مرحلة من مراحل الأمن القومي العربي في مظاهره السياسية والعسكرية.
- ظل الأمن القومي العربي مفهوماً تتجاذبه جدلية الثنائي القومية والقطرية.

ومما يزيد من فداحة هذه الحالة وعواقبها الوخيمة على الأمن العربي الذي عانى منها ومازال يعاني النظام العربي برمته شعوباً وأوطاناً وأنظمة، هو أن أطراف النزاعات هي عربية- عربية.

فلقد شهد العالم عموماً تحولات استراتيجية كبرى، شكلت بيئة وقيماً سياسية جديدة، دعت إلى إعادة دراسة مصادر التهديد للأمن القومي العربي من جديد، فلقد أدى التغير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى تبدلات عميقة في مفهوم الأمن القومي بمستوياته المختلفة، مما أستدعى إعادة صياغة أسس وركائز هذه المستويات، والوحدات المكونة له، كذلك سبل مواجهة التهديدات والمخاطر التي تغيرت أيضاً أسبابها ومصادرها والجهات التي تقف خلفها.

([1]) بكر مصباح تنيره، الأمن العربي وتوازن القوى الإستراتيجية في ضوء المتغيرات العربية والدولية، مرجع سابق، ص 17.

([2]) هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 57.

وفيما يتعلق بالأمن القومي العربي، فقد ميز الباحثون بين ثلاث مستويات هي :

- الأمن القطري : وهو ما يتعلق بأمن كل دولة عربية على حدى في إطار حدودها السياسية والتزاماتها الدولية.
- والأمن الإقليمي : وهو ما يتعلق بعدد من البلدان العربية يضمها إقليم محدد كدول مجلس التعاون الخليجي.
- وهناك الأمن القومي العربي بمعناه الشامل، والذي يفترض أن هناك اتفاقاً على مصادر التهديد وسبل مواجهتها، ويفترض وجود تكامل بين المستويات السابقة[1]

ومعنى ذلك أن أي تهديد للأمن القطري لدولة عربية، أو تنظيم إقليمي عربي من شأنه أن ينتقص من الأمن العربي، باعتبار أن الأخير حاصل الأمن لكل دولة عربية، والأمن الإقليمي الفرعي، أي أن السياسات الأمنية لأي مستوى يجب أن لا تتعارض مع مقتضيات الأمن القومي العربي[2].

وعليه فإن الأمن القومي العربي هو تأمين كيان الأمة وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية من خلال توفير القدرات اللازمة لمواجهة المخاطر عبر الاتفاق على مصادر التهديد، وتبني سياسيات خارجية وأمنية محددة ومشتركة للتعامل مع الأطراف الأخرى عالمياً وإقليمياً وخصوصاً في مجال إدارة الأزمات، والتعاون عبر صيغ مؤسسية ذات صلاحيات مستقلة إلى حد ما عن النظم السياسية الحاكمة[3].

لكن نتيجة للتغيرات في النظام الدولي وما آلت إليه حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق مؤخرا والتحولات في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تعددت الآراء حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي، حيث يميز البعض بين مصادر تهديد داخلية وخارجية، فيما يرى البعض الآخر أن من الأنسب تقسيمها إلى مصادر تهديد رئيسية وثانوية، من منطلق درجة خطورة التهديد بصرف النظر عن كونه خارجياً أم نابعاً من البيئة الداخلية، والجدير بالذكر أن مصادر التهديد تختلف من دولة إلى أخرى في درجة حدتها وخطورتها، كما أنها مختلفة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، فهي خارجية في الأولى بينما هي مزيج من

---

(1) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، أبعاد ومتطلباته، مرجع سابق، ص 30-32.

(2) بكر مصباح تنيره، الأمن القومي العربي وتوازن القوى الاستراتيجية في ضوء المتغيرات العربية والدولية، مرجع سابق، ص 19.

(3) حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ص 96-97.

الخارجية والداخلية في الثانية، مع تفاوت حجم التهديد الذي تفرضه، كما يعتبر كل منهما عاملاً مساعداً في تهيئة المجال للآخر ليفرض نفسه[1]

ونرى بأن هنالك عدة عوامل تهدد الأمن القومي العربي منها الخارجية والداخلية، أمـا العوامل الخارجية فهي تشمل دول الجوار الجغرافي والدول الكبرى وأما العوامل الداخلية فهي تشمل قضايا عدم اندماج الأقليات وأزمة الديمقراطية في النظام الإقليمي العربي.

فإذن التهديدات والأخطار الداخليّة والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي والتي ترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي، جعلت منه منطقة هامّة جدّاً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وحضارياً.

المطلب الأول : التهديدات الداخلية

أ. إخفاق مشاريع التنمية

إن الطرح المبني على ضرورة اقتصاد عربي واحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي[2] أمراً رغبويا أكثر منه ممارسة عربية، فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية، ودون الخوض في هذه المسألة يمكن إبراز العديد من الإشكاليات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي، والتي تتمثّل في :

- التبعية العربيّة للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.
- غياب التطوّر الشامل، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار.
- توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي[3].

([1]) غازي النهار، الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد، دار مجدلاوي، عمان، 1993، ص 3.

([2]) جامعة الدول العربية الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، تحرير صندوق النقد العربي، ص24.

(3) تشير بعض الإحصاءات إلى أنّ ما يزيد عن 800 مليار دولار (من أموال العرب) موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يُستثمر 75 دولار عربي في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

- يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي، وتتضخّم هذه المشكلة يوماً بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يترافق بتناقص واضح في الإنتاج، ولا سيّما المواد الغذائية الضروريّة[1] .

حيث تبيّن الدراسات المتخصّصة أنّ الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن، كما أنّ الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينات، من أكبر مناطق العالم استيراداً للمنتجات الزراعيّة، وأكثرها اعتماداً على الخارج في توفير احتياجات السكان من الغذاء (يُستثنى من ذلك القطر العربي السوري، الذي زاد إنتاجه الكلي للغذاء إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما بين 1970و1993)[2].

وقد جاء في دراسة "للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أنّ الزراعة لا تزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأوّل في العالم[3].

وعموماً فقد لاحظ المجتمعون، المشاركون في الدورة التاسعة للمؤتمر القومي العربي، المنعقدة ما بين 15-18 آذار (مارس) 1999 في بيروت لدى استعراض الأوضاع الاقتصادية العربيّة، تدهوراً في مؤشّرات التنمية البشرية، الذي "يعود بشكل رئيس إلى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، التي أدّت إلى زيادة الاستقطاب في المجتمع إلى درجة التشرذم الاجتماعي، واستبعاد أشدّ الفئات الاجتماعيّة حرماناً، واستمرار تهميش دور المرأة العربية، بل وتراجع مكانتها أحياناً، وقد ركز المؤتمر على اتساع دائرة الفقر والحرمان وتزايد مؤشّرات البطالة، في الوقت الذي تؤكّد الإحصاءات تصاعد ثروات قلّة من المواطنين العرب. [4]

كما لاحظ المؤتمرون لدى استعراض التحدّيات التي ستواجهها الاقتصاديات العربيّة في القرن المقبل، وخاصة في مواجهة إخفاق عملية التنمية، ومأزق العمل العربي المشترك، والمشروعات الإقليمية المشبوهة وقضايا السكان والبيئة، وتحدّيات الأمن المائي والغذائي...الخ، أنّ مواجهة هذه التحدّيات لن يكتب لها النجاح ما لم تعمل الدول العربية على إحداث إصلاحات أساسيّة في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكّل الاستهلاك وامتلاك قرار

([1]) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 56.

([2]) السيد البشري، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 71.

([3]) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، ط1، دار البراق للنشر والتوزيع، دمشق، 1994م، ص ص 118-119.

([4]) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، المرجع نفسه، ص 41-45.

الاستثمار، مما يعني وجود مشروع اجتماعي- اقتصادي متناسق يقوم على أسس التنمية المستقلّة الشاملة والتكاملية ضمن خلفيات من الديمقراطية والشفافية، تضمن استخدام الشعوب العربية جميع وسائل الضغط الشعبي الذي يسمح بإقامة اقتصاد عربي قومي ومتين، يعزّز الموقف العربي التفاوضي تجاه التكتّلات الداخليّة والمؤسّسات الدولية، ويجعل الدول العربية قادرة على التعامل مع مختلف الجهات من موقع التكافؤ والنديّة[1].

ب. الضعف والتشرذم السياسي

تُعاني الأقطار العربية من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسيّة والبشريّة والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية من الحكومات التابعة، وغياب الحسّ القومي لديها، إضافةً إلى الخلافات العربيّة التي أصبحت سمة ملازمة للواقع العربي الراهن[2]، وترتكز نوعية الأخطار والمؤثرات على مقومات وخصائـص كامنة في النظام العربي، سواء في موقعها الجيواستراتيجي، أم في قدراتها الاقتصادية والبشرية التي تميزه، فهي عامل جذب واستقطاب للدول القوية التي شهدها التاريخ قديما وحديثا، واستطاعت تحقيق أهدافها على قاعدة التباين بين القوى الخارجية والفعل العربي واستمرارية السيطرة والتحكم، وسنتعرف على هذه المؤثرات من الناحية الداخلية.

ج. مشاكل الحدود

لقد تمثلت التجزئة التي فرضت على المنطقة العربية في مشاكل الحدود التي أنتجت صراعات وحروبا بالمنطقة.

ولقد أدت مشكلة الصحراء الغربية إلى صراع بين الجزائر والمغرب، ولازالت أثاره ماثلة إلى اليوم، كما أدت حرب الخليج الثانية إلى تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، وكذلك نشير إلى النزاع بين السعودية واليمن على الحدود، وهناك مشاكل الجزر بين الإمارات العربية وإيران، وقطر والبحرين، بالإضافة إلى النزاع القطري السعودي الذي ترى به قطر هيمنة السعودية على شبه الجزيرة[3] العربية، وتشهد المنطقة العربية حروبا أهلية داخلية مثل الحرب الأهلية اللبنانية التي انتهت باتفاق عربي.

([1]) على الدين هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأحوال، مرجع سابق، ص 28.

([2]) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، دراسة في دبلوماسية المياه، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 46.

([3]) أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، العدد 179، بيروت، ديسمبر، 1994، ص 61.

وتشهد الساحة اللبنانية الآن صراعات بين القوى السياسية في الساحة الداخلية والقوى الخارجية، والحرب الأهلية في جنوب السودان والصومال التي أنهت وجود الدولة الصومالية نفسها، وعليه فإن هذه النزاعات والحروب هددت ومازالت تهدد الأمن الإقليمي العربي، كما أنها ذات تكلفة ضخمة كان يفترض توجيهها إلى التنمية الاقتصادية.

د. تحديات التنمية

تعتبر المنطقة العربية من أفقر المناطق كناتج قومي فالدخل القومي للدول العربية أقل من نصف دخل دولة أوروبية مثل إيطاليا، رغم الإمكانات الكبيرة المتوفرة وبصفة خاصة النفط في المنطقة العربية، وانعدام الخطط التنموية العربية الموحدة[1]، حيث سيطرت الاهتمامات الاقتصادية القطرية على حساب المصلحة القومية وبرز تدني مستوى التعاون المتبادل بين الدول العربية وارتفاع مستوى الاعتماد على الدول الأجنبية، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على إمكانية قيام بنية اقتصادية قومية، وإلى تعثر العمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي، فكانت النتيجة عامل جذب كبير للدول الأخرى للسيطرة عليها والتحكم فيها، وتمكنت الدول الخارجية من الثروات العربية وأبعاد مظاهر التعامل بين العامل الاقتصادي والوعي الاجتماعي[2]، ولذلك استطاعت هذه الدول التحكم بمسارات التغيير والتنمية في الكثير من الدول العربية وتوجيه السياسة الاقتصادية بما ينسجم مع مخططاتها ، لذلك فقدت الثروات العربية فعاليتها في التحكم والسيطرة الخارجية بدلاً من أن تشكل القاعدة القوية لقيام الأمن القومي العربي.

هـ. مشكلة المياه

وباعتقادي أن هذه المشكلة تشكل تحديا مباشرا للأمن القومي العربي إضافة لسيطرة قوى خارجية على مصادر المياه وسنتطرق لهذا الموضوع في الفصول اللاحقة حيث أن هذه المشكلة هي محور الدراسة.

و. حركات التطرف الديني

([1]) محمد سعد أبو عامود، العمل العربي بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص 149.

([2]) منصور الراوي، التنمية المستقبلية والاعتماد على الذات في الوطن العربي، شؤون عربية، عدد 81 مارس 1991، 1991، ص 119. وأنظر أيضا سلامي السحيني، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الدستور، العدد 645 (لندن) 09 يوليو 1990. ص 15.

نتيجة ضعف الأنظمة العربية والتعامل مع الحركات الدينية واحتواء نشاطها المدعم والمؤطر خارجيا ودوليا، مكّن ذلك هذه التيارات من استغلال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البطالة والتهميش إلى الانحراف والتطرف والعنف.

وقد شكل ضعف النسق العربي ليس فقط التعامل مع الحركات الدينية داخل الوطن العربي، بل حتى في التعامل مع أصول ومصادر تأطيرها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ضعفا أدى في المرحلة الأولى إلى المس بالأنظمة العربية في ذاتها نتيجة النشاط الإرهابي، وفي المرحلة الثانية انقلاب هذا النشاط حتى على الدول الغربية التي شكلت أساسا الحركات الدينية في الوطن العربي وخاصة العالم الإسلامي.

ز. المشاكل القومية

التي تمثل تحديا للأمن القومي العربي فالحركات الزنجية في جنوب السودان وفي موريتانيا، كذلك الحركات القومية الكردية في العراق إضافة إلى إمكانية ظهور حركات آثينية بربرية في المغرب العربي، بالإضافة إلى حركات الشيعة المدعومة من الخارج (إيران) في منطقة المشرق العربي، خاصة في العراق ولبنان وسوريا، وهي جميعها تشكل تحدّي مباشر للأمن القومي العربي[1].

المطلب الثاني : التهديدات الإقليمية (دول الجوار الجغرافي)

إسرائيل

يُعدّ وجود (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، وفي منطقة هامة وحيوية تصل بين المشرق العربي ومغربه، من أشدّ ما يتهدّد الأمن القومي العربي من تحدّيات.

وخطر إسرائيل لا يتوقّف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية المهدّدة عملياً لأقطار الوطن العربي كافّة، بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان، فالمخطّطات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك.

---

(1)- ولمزيد من التفاصيل أنظر : الخولي لطفي، عرب – نعم، وشرق أوسطيون أيضا، مرجع سابق، ص 35.

ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل، بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سوريا ولبنان والأردن ومصر. (1)

ونشير هنا إلى أطماعها بالمياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كإستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصُعد كافة : عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياحياً - وهو موضوع يتطلب دراسة منفصلة لضخامته ومخاطره(2) وتدعم إسرائيل المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع "الشرق أوسطّية" المعروف، الأمر الذي يتهدّد كلاً من سوريا والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية، كما أنّها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع إثيوبيا وتنفذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة؛ كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على ناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى "إيلات"، مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الإثيوبية، كما قامت (إسرائيل) بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع أرتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يُعدّ ذا أهمية استراتيجية خطيرة. (3)

فضلا عن أخطار وتحدّيات عديدة تُهدد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل، وهذا ما يجعلها أشدّ خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف، من شأنها التهيئة البنيوية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدى. (4)

إذن تمثل إسرائيل بالنسبة للعرب الحدود المتقدمة للتأثير الغربي بالإضافة إلى سياستها التوسعية التي تهدد النظام العربي، فقد لعبت دورا كبيرا في توحيد العلاقات العربية - العربية أثناء مرحلة المد القومي باعتبارها دولة خارجية وعدواً يهدد الدول العربية جميعها مما أدى إلى توحيد المواقف العربية إزاءها.

---

(1) رياض ماضي، سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة، ط1، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1990م، ص ص 64-65.

(2) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد 8 أغسطس 1990، ص21 .

(3) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 87.

(4) ماجد كيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41، معهد الإنماء العربي، يوليو 1992، ص 55.

وكذلك لعبت دورا في توسيع دائرة الخلافات العربية في مرحلة الانكماش القومي من خلال وسائل احتمال تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وكانت ردود الأفعال على اتفاقية كامب ديفيد تعكس مدى تأثير إسرائيل في العلاقات العربية[1].

أما بخصوص التحالفات العربية فقد كان دور إسرائيل ثانويا في تشكيل هذه التحالفات رغم خطورة هذه التحالفات عليها وتبرز ردود أفعالها إذا ما ثبتت خطورة فعالية التحالفات العربية مما يُظهر بوضوح الحساسية الإسرائيلية اتجاهها.

وتأثير إسرائيل على الأمن القومي من خلال النظام العربي يتلخص فيما يلي:

أولا: تصفية المقاومة الفلسطينية.

ثانيا: استنزاف الطاقة العربية من خلال عملية التسلح والدفاع وذلك في إطار متطلبات الصراع العربي-الإسرائيلي.

ثالثا: تحجيم عملية التطور التكنولوجي في حدود معينة ويظهر ذلك واضحا من خلال القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي.

رابعا: تشجيع الحركات الانفصالية للدول العربية (جنوب السودان-الأكراد)

وتهدف إسرائيل والدول التي أنشأتها ودعمتها إلى إدماجها في المنطقة مع الدول العربية كون ذلك يؤدي إلى إضفاء الصفة الطبيعية على علاقاتها مع دول الجوار العربية- الإسلامية وتهيئة شبكة من المصالح المتبادلة مما يؤدي إلى قيام منظومة إقليمية على أسس جغرافية واقتصادية تتجاوز حقيقة الثقافة والتاريخ وبذلك تزيد من عناصر قوتها لتطور إمكاناتها الاقتصادية والتجارية بسبب المجال الحيوي للشرق الأوسط، وهذا يخدم مصالح الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية.

فوجود إسرائيل يشكل مصلحة إستراتيجية لها خصوصية في تجزئة المنطقة وضمان استمرار السيطرة عليها واستغلال ثرواتها الطبيعية لتحقيق المصالح الحيوية الغربية، وتعد مصدراً مهماً لإشغال الدول العربية بمشكلة داخلية تتمثل في الحروب مع إسرائيل من جهة واللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى وهذا يؤدي في طبيعة الحال إلى إعاقة الدول العربية عن بلورة خطط وبرامج للتقدم والتطور في مختلف المجالات.

([1]) ستيفن قرين، الانحياز، علاقات أمريكا بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقوسية، 1985، ص107، وانظر أيضا المقدم الهيكل الأيوبي، خطر الآباد في قاعدة الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 14، 1972، ص44.

إن الوصف الدقيق لإسرائيل وعلاقاتها بالنظام الإقليمي العربي يتمثل في أنها تشكل دخيلاً على هذا النظام، حتى وإن كان هامشياً من حيث حجم تفاعلاتها مع أطراف هذا النظام إلاّ أنها تسعى إلى أن تصبح فاعلاً هاماً يحدد جدول أعمال النظام العربي ونسق أولوياته إذ يتمثل دورها كدخيل في محاولة الدفع بعوامل التنافر لكي تضعف من الاتجاهات التكاملية في هذا النظام، وتستهدف كذلك إثارة المشكلات الخاصة بالتكامل القومي وتحاول التحالف مع بعض الأقليات العرقية والقومية والدينية، توطئة لخلق شقاق وتجزئة على المستويين القطري والقومي[1].

ويعتبر احتلال الأراضي العربية وخاصة فلسطين وتقسيمها ليس محض مصادفة بل هو خطة مدروسة لتقويض النظام العربي من داخله وقد حاول المستعمرون الغربيون تقويض النظام العربي ونجحوا في رسم الحدود وخلقوا إسرائيل لتتابع هذه المهمة[2].

وفي تقديري ولتحقيق هذه الأهداف فأن الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم على ما يلي:

I. تحقيق التفوق العسكري المطلق على أعضاء النظام الإقليمي العربي.
II. التوسع واحتلال أراضي عربية جديدة تحت شتى الذرائع والوسائل والحجج.
III. الاستمرار في سياسة ما يسمى بالتوازن الديموغرافي داخل فلسطين المحتلة لضمان سيطرة العنصر اليهودي وذلك بفتح باب الهجرة ليهود العالم للقدوم إلى فلسطين وتقديم العون والمساعدة لهم.
IV. استمرارية التحالف والتنسيق مع الولايات المتحدة بشكل خاص ومع دول الغرب بشكل عام.
V. مواصلة الضغط على الكتلة الشرقية لتهجير اليهود السوفيات وبقية اليهود في شتى أنحاء دول العالم إلى فلسطين المحتلة.
VI. تشجيع ودعم الطائفية والأقليات والحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي، وأمثلة ذلك كثيرة منها دعم ما يسمى "بجيش جنوب لبنان" للسيطرة والإبقاء على جنوب لبنان محتلاً من قبل إسرائيل تحت اسم الشريط الآمن، وما تقوم به إسرائيل من دعم لحركة الانفصال والتمرد في جنوب السودان ودعم الأكراد في شمال العراق.

"إن الفيصل الحقيقي في اعتبار إسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي يعود أيضاً إلى تنامي القدرات النووية الإسرائيلية[1] خير دليل على خطورة تهديد إسرائيل

([1]) للمزيد أنظر : حامد عبد الله ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص42-67.

([2]) أنظر: فيصل الرفوع، النظام الإقليمي العربي مرحلة ما بعد عام 1967، عمان، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات، بدون تاريخ ص 87.

للنظام الإقليمي العربي ما كتبه ساستها أنفسهم فقد صرح "أوديـد يونيـون" مستـشار الـوزير الإسرائيلي أرائيل شارون الذي يقول:

> **"تستهدف إسرائيل الأمة العربية في كيانها البشري السوسيولوجي وليس فقط في أرضها وسيادتها فهي تريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفياً ومـذهبياً إلـى دويلات متنافرة فيما بينها، لتبقى جميعاً تحت السطوة الإسرائيلية"[(2)].**

إثيوبيا

لإثيوبيا أيضاً مطامع إقليمية في دول الجوار الجغرافي العربي، فقـد احتلـت أراضـي عربية مثل إرتيريا وخاضت حرباً ضد الصومال منذ الستينات، وتمارس ضغطاً على الـسودان وتهدد وحدته الوطنية بدعمها الحركة الانفصالية في الجنوب، وتطمع أيضاً في فصل أراضٍ من السودان وضمّها إليها، وقد مارست إثيوبيا تهديداً خطيرا علـى الأمـن الاقتـصادي لمـصر والسودان، ذلك أن إثيوبيا تتحكم في حوالي 95% من ميـاه النيـل وهـي الكميـة الحيويـة لاقتصاديات كل من السودان ومصر، وبسبب أن مياه نهر النيل تنبع من جبال إثيوبيا فإنها تعتقد أن من حقها التصرف في المياه الواقعة على أراضيها دون اعتبار للاتفاقات المنظمة للحقـوق المائية بين بلدان حوض النيل مما حدى بوزير خارجية مصر السابق بطرس غالي أن يـصرح في شباط 1985 أن الحرب المقبلة في منطقتنا ستكون حول مياه النيل.

وفي تقديري أن إثيوبيا تنخرط في استراتيجيات دولية معادية للنظام الإقليمي العربـي، فالعلاقات الأثيوبية منذ أيام الإمبراطور المعزول "هيلا سيلاسي" معروفة وتحالفاتها المـشبوهة إبان حكم الرئيس منغستو عندما كانت إثيوبيا جزءاً من المعسكر الشيوعي أيضاً، كمـا قامـت إثيوبيا بشراء أسلحة إسرائيلية استولت عليها الأخيرة أثناء غزوها للبنان في حزيـران 1982[(3)] بالإضافة إلى ذلك مسألة تهجير اليهود الأحباش (الفلاشا) إلى إسرائيل.

إيران

لقد نقلت الحرب العراقية الإيرانية التحدي والتهديد من دولـة الجـوار إيـران للنظـام الإقليمي العربي من طور الاحتمال إلى حيز الواقع بكل معطياته وأحكامه القاهرة، فلقد كـان

([1]) مجموعة من الباحثين، نظرية الأمن القومي العربي، الإمارات العربية المتحدة ،1987، ص59. وأنظر أيضا : عمرو هاشم، العلاقات الإسرائيلية – الأثيوبية من عام 1948 إلى عام 1987، مجلة فلسطينية، بيروت، مركز الدراسات والأبحاث الفلسطينية، العدد 182، أيار 1988، ص ص 60-65.

([2]) سمو الأمير الحسن بن طلال، كلمة في افتتاح الهيئة العامة في منتدى الفكر العربي، المنعقد في عمان، بتاريخ 12-22 نيسان 1986.

([3]) عمرو هاشم، العلاقات الإسرائيلية – الإثيوبية من عام 1948-1987، مرجع سابق، ص 70.

الطابع العام للسياسة الإيرانية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر عليه روح الصراع ضد القومية العربية.

واستمر هذا الصراع يتخذ أبعاداً عدائية صريحة خلال حكم الشاة السابق، فقـد تجلـت أطماع إيران في وقت مبكر حين احتلت (عربستان) من العراق وأطلقت عليه (خورستان) عام 1925 وهو إقليم ترجع أهميته إلى أنه يوجد به أكثر من ثلثي النفط الإيراني[1].

وظلت إيران تعتبر البحرين خلال فترة الانتداب البريطاني جزءاً من أراضيها لدرجـة إنها أعلنت في أكتوبر 1957 أن البحرين هي المديرية الرابعة عشرة من إيران وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب الإيراني، كما قامت إيران باحتلال الجزر العربية (طنـب الكبـرى) و(طنب الصغرى) و(أبو موسى) التي كانت تابعة لإماراتي رأس الخيمة والشارقة[2].

وبتقديري أن ما يمكن اعتباره تهديداً إستراتيجياً للنظام الإقليمي العربـي هـو سـلاح الأيديولوجيا الذي تتاجر به إيران، واجتياح لبنان مذهبياً بواسطة أحزاب سياسية موالية لإيران "كحزب الله" وهي إحدى واجهات التدخل في الكيانات العربية من داخلها وليس من خارجه، حيث ترى الثورة الإسلامية في إيران إنها تعتبر نفسها التيار المرجعي للنظام الإسلامي والذي يمتـد خارج حدود إيران لجميع الأقطار الإسلامية وعلى الأخص العربية.

"فالخلاصة أن عوامل التباين بن الدول العربية وإيران تشمل مختلف عناصر العلاقـات بين الدول من مشاكل جغرافية وسياسية ومياه واختلاف إيديولوجي وصراع قومي واختلال في علاقات القوة وتنافس في المصالح، الأمر الذي يبدو معه التوصل إلى مـستوى معـين مـن التعاون بين الطرفين أمراً صعباً خصوصاً إذا عرفنا بأن لا مصالح اقتصادية حقيقية ولا تبـادل مهم من أي نوع قائم بين الطرفين، وإذا كان لا بد من الإشارة إلى التحالف بين سوريا وإيـران فهو كما يقال تحالف ضد الطبيعة ليس هناك ما يبرره سوى التناقض مع العراق"[3].

تركيا

([1]) يحيى رجب، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي بيروت، عدد رقم 62، عام 1984، ص54.

([2]) أمين النفوري، الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد رقم 1، تموز 1981، ص235. وأنظر أيضا : بهجت جودة، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد، 211، أيلول 1996، ص 63.

([3]) عبد الله نقرش، ندوة تأسيس نظام عربي جديدة استراتيجية التعامل مع دول الجوار الجغرافي، تونس 10-22 ابريل 1912 عمان، منتدى الفكر العربي ، شباط 1992، ص22. ولتفاصيل أكثر أنظر أيضا : بشور معن، العلاقات بين العروبة والإسلام، إشكالية التكامل والتمايز، مجلة المستقبل العربي، العدد 183، أيار 1993، ص 52.

تشكل تركيا تهديداً جدياً للأمن القومي العربي بصورة ملحوظة لكنها أقل من التهديد الإسرائيلي والإيراني للنظام الأمني العربي، إذ أن بين العرب والأتراك حسابات قديمة، فما ف السيادة على لواء الإسكندرون الذي اقتطعته وضّمته إلى أراضيها وتهجير العرب في هذا اللواء بحيث أصبح مشكلة تتعلق بالحق التاريخي وحقوق السيادة أكثر منها مشكلة ديموغرافية.

وحاولت تركيا أن تلعب دوراً بالغ الخطورة في نطاق المهام الموكلة إليها من قبل الغرب حيث حاولت خلق نظام إقليمي موازي، ألا وهو حلف بغداد الذي كانت فيه عضواً فاعلاً ونشطا ولا بد من الإشارة إلى أن مشكلة المياه هي أهم قضية تثيرها تركيا في وجه النظام الأمني العربي وذلك نتيجة غياب أي اتفاق دولي بين تركيا والعراق وسوريا يحدد نصيب كل منها.

وتبدو خطورة المشكلة في وجود السدود لاحتجاز وتخزين المياه واستخدامها في ري جنوب شرق تركيا المعروف باسم الأناضول وتحكمها الكامل في كميات المياه المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق.

مما يعد بيد تركيا ورقة ضغط شديدة التأثير في مواجهة هذين البلدين العربيين، وهو ما بدت مؤشراته العملية في القرار التركي بوقف تدفق المياه في نهر الفرات لمدة شهر كامل بدءاً في 13 كانون الثاني 1990 لملئ البحيرة خلف سد أتاتورك.[1].

ولا بد من الإقرار أنه منذ اعتراف تركيا بإسرائيل في آذار 1949 وانضمامها إلى حلف الأطلسي عام 1952 كان دليلاً قاطعاً على تغير موقف تركيا من القضايا العربية وكما لا يخفى على أحد إن هناك توتراً ما بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة وتركيا من جهة أخرى، بسبب اعتقاد تركيا أن المنظمات الفلسطينية وسوريا تتبنى بعض المنظمات الأرمينية التي تقوم بأعمال عنف وإرهاب داخل تركيا، ولقد سمحت تركيا مؤخراً نتيجة ارتباطها بحلف الأطلسي الذي دخلته عام 1952 بالهجوم الأمريكي الأطلسي على العراق من قاعدة INGIRILK في أراضيها إبان أزمة الخليج الثانية والحرب الأمريكية على العراق والتي أدت إلى احتلاله، وبهذا شكلت خطراً جدياً على الأمن النظام الإقليمي العربي.[2]

وأعتقد أن دول الجوار الجغرافي لكل منها تناقضاتها كما رأينا مع أحد أطراف النظام الإقليمي أو عدة أطراف، وبالتالي يسعى كلٌ منها لعمل تحالف غير مكتوب لمحاصرة النظام الإقليمي العربي.

---

[1] التقرير الاستراتيجي لعام 1989، فصل النظام الدولي الإقليمي ، القاهرة ، 1990، ص23.

[2] للمزيد انظر عبد الله نقرش، ندوة تأسيس نظام عربي جديد، مرجع سابق، ص16.

ولا بد من الاعتراف أن دول الجوار الجغرافي الثلاث (تركيا وإيران وإثيوبيا) بالإضافة إلى إسرائيل، هي مراكز جذب للخارج تستهدف الوطن العربي لتمزيقه وقد يكون هذا هـو الـدور التاريخي لهذه الدول في علاقاتها مع العرب، وقد يكون بفعل مساهمة هـذه الـدول بالإضـافة لأسباب أخرى تم وضع الوطن العربي تحت الهيمنة الأجنبية في السابق وفي الحاضر، ولم تكن المكافآت التي حصلت عليها هذه الدول (الإسكندرية لتركيا، وعربستان وشط العـرب لإيـران وإرتيريا واوغادين لإثيوبيا وفلسطين للحركة الصهيونية)، إلاّ نتائج لأدوارهـا التاريخيـة فـي إضعاف الأمة العربية للحيلولة دون قيام مشروعها الوحدوي القومي.[3]

المطلب الثالث : التهديدات الدولية

I. تهديدات الدول الكبرى

استطاعت القوى الكبرى التدخل والتغيير في النظام العربي باستقطاب أعضائه[1] ويعتبر الصراع العربي الإسرائيلي عائقا باستقطاب جميع أعضاء النظام العربي وعملية الاستقطاب هذه متعلقة بالخلاف الإيديولوجي بين الأنظمة السياسية العربية، وعليه فقد تدخلت القوى الكبرى بطرق عديدة تبدأ من المعونات الاقتصادية إلى التدخل العسكري[2] ويعتبر النظام العربي منطقة التنافس لاستراتيجيات القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة فاستطاع الإتحاد السوفياتي استقطاب مصر واستطاعت الولايات المتحدة استقطاب السعودية التي تبنت السياسة الأمريكية المعادية للشيوعية وفي تلك المرحلة كان التنافس على أشده بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الممولان الأساسيان للأسلحة، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق أخيرا، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت الولايات المتحدة كمؤشر للنظام العالمي الجديد وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات للنظام الإقليمي العربي من خلال الوضع الدولي الراهن[3].

---

(3) أنظر: عبد الله نقرش، ندوة تأسيس نظام عربي جديد، مرجع سابق ص34

(1) بشار خضر، أوروبا والوطن العربي، (القرابة والجوار) ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص88.

(2) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985، ص59.

(3) يعرف النظام الإقليمي وفق المقترب الوظيفي الحديث بأنه مجموعة من المبادئ الظاهرة والباطنة والمعايير والقواعد والقرارات التي حولها ترتبط الأطراف في منقطة معينة حول أهداف تنموية مشتركة، ويضع هذا المقترب شرطا أساسيا في تظمينه النظم الوظيفية – ألا وهو تحجيم السوق السياسي لحساب نمو السوق الاقتصادي. أنظر في ذلك أنس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد في التعامل الإقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 105، يوليو 1991، ص 22.

يتضح الانسجام الموجود بين التفاعلات الإقليمية مع وجود القوة على الساحة العالمية ففي عهد الاستقطاب بين القوتين العظميين شهدت العلاقات العربية – العربية أزمة أدت إلى تدخلات عسكرية في المنطقة بين 1950 إلى 1960وفي مرحلة الانفراج تميز النظام العربي بالليونة في نشاطاته مع انخفاض في عدد الصراعات ويعد هذا الانفراج في صالح النظام الإقليمي العربي حيث حرية الحركة وتسوية الخلافات الكبرى (سوريا، الأردن، منظمة التحرير الفلسطينية).

وهو اتجاه يؤكد مساوئ الانفراج الدولي على النظام الإقليمي العربي ويشير إلى العلاقات الأمريكية مع بعض أطراف النظام العربي (ليبيا العراق السودان) وهذا الانفراج بين القطبين سيشكل خطرا على النظام العربي حيث ستكون الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن الوحيد عليه.

وهو عادة يجمع بين الأول والثاني حيث يعتبر أهمية المصالح الاقتصادية والأمنية المرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية من الثوابت التاريخية ونسبة حجم تدخل الدول الكبرى لم تكن بنفس الحجم كما كان سابقا، حيث أصبحت عملية التطبيع بين روسيا والدول المعادية للاتحاد السوفياتي سابقا حقيقة واقعة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى صياغة المشاريع التي لا تتجاوز الرغبات الإسرائيلية من خلال تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ويتبع هذا استمرارية الحوار العربي الأوروبي الذي يشكل ضرورة لدعم الموقف العربي واختلال ميزان الموقف الأمريكي، ومن المؤكد في الظروف الراهنة أن هذا الدعم محدود لأن أوروبا عديمة الفعالية في محاولاتها التأثير على مسار الصراع العربي الإسرائيلي ومع كل هذا يبقى تأثير النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي يتحدد بحجم وضعية هذا التأثير ومقيد بدرجة الحيوية والانسجام للنظام العربي أكثر من طبيعة النظام الدولي.

ونحن نقف أمام نظام أحادي القطبية في المجال العسكري (أمريكا) ومتعدد الأقطاب في المجال الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا) ولابد من التركيز على الدور الأمريكي الداعم لإسرائيل خاصة في هذه المرحلة الراهنة، ويتوازى مع اختفاء مصادر الأخطار التقليدية فإن القوة الأكبر (أمريكا) في الحلبة الرئيسية للصراع في الشؤون العالمية أصبحت مشغولة في صراع جديد من أجل المفهوم الاقتصادي والسيادة الصناعية؛ وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الاقتصادية **Geo-economics** وتضم ترسانة أسلحة قديمة وأخرى جديدة مثل التعريفة

الجمركية وقرارات الحد من الواردات والحواجز التجارية وإقامة مناطق للتجارة الحرة وتهدف هذه الأسلحة إلى السيطرة الصناعية في المستقبل بتحقيق تكنولوجيا حاسمة.

وفي إطار الرؤية الجديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول فإن تحقيق التفوق أو التقدم الاقتصادي أصبح يعادل القوة العسكرية، كما أن التقدم الإنتاجي يعادل تطوير الأسلحة كذلك واقتحام الأسواق الذي تسانده الدول لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية في أراضي الدول الأجنبية الأخرى، كما يماثل النفوذ الدبلوماسي، ولكن ذلك لا يعني أن الدول الكبرى في حلبة الصراع العالمي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن نظرية الجيوبوليتيك، فمازالت سياستها تحمل محتويات جيوبولتيكية اتجاه دول تعتبرها ذات نزعات عدوانية والتي لم تدخل بعد في مرحلة الجغرافيا الاقتصادية ولم تصل إلى درجة كافية من الاستقرار اللازم لتثبيت التزاماتها الجديدة نحو طريق الجغرافيا الاقتصادية.

وأدركت بعض الدول أهمية النزعة الإقليمية كأداة لتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الرخاء تطبيقا لهذه النظرة ومن أهم مظاهر تلك التجمعات، دول الاتحاد الأوروبي الذي بني على فكرة التعاون الاقتصادي والإقليمي، ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) واتفاق التعاون الاقتصادي بين آسيا ومنطقة المحيط الهادي (إبيك)، وتجمع بلدان أمريكا اللاتينية – السوق المشتركة لبلدان الجنوب (مركور سور) وتجمع النافتا، الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ومن المؤكد أن الدول العربية كانت سباقة في السعي نحو دعم علاقاتها الاقتصادية إدراكا منها لأهمية العنصر الاقتصادي في تحقيق الوحدة الإقليمية، فشهدت المسيرة العربية إنشاء المجلس الاقتصادي للجامعة في 1954 واتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة 1957 وإنشاء عدد من المنظمات العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الصناعة والتعدين- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار- صندوق النقد العربي) إلا أنها لم تحقق تطلعات الشعوب العربية فهي تحمل طابع التمنيات أكثر من الواقع.

غير أن بعض الدول العربية ترى أن التكامل يمثل خطرا يهدد سيادتها الوطنية فلجأت إلى حماية هذه السيادة بالسياسات الاقتصادية الحمائية ومن ثم لم يتوافر للتعاون الاقتصادي العربي صدق الإرادة السياسية التي تؤمن به وتعمل لأجله.

أما فيما يخص المنطقة العربية في الوقت الراهن فإنه يمكن القول أننا نشهد محاور تمثل بشكل أو بآخر محاولات بالاقتراب من مفهوم الجغرافيا الاقتصادية أو تكون مزيجا من

الجغرافيا الاقتصادية - السياسية غير أن السمة الرئيسية لهذه المحاور هي أنها تبتعد إلى حد ما عن نظرية الجغرافيا السياسية بمفهومها التقليدي.

من بين هذه المحاور، محور يعكس ظاهرة العالمية الاقتصادية والتي تمثلت أخيرا في مفاوضات القات في إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي انضمت إليها ما يقارب 117 دولة وشروط الانضمام إلى هذه المنظمة سيفرض على كل دولة التزامات مختلفة فيما يتعلق بتحرير اقتصادها وقد يؤثر كذلك على علاقاتها بدول الإقليم الذي تنتمي إليه وتقوم فكرة عالمية الاقتصاد على أساس تحرك رأس المال بدون قيود وانتقال الأفراد بغير حدود وتدفق المعلومات، وتتوقف على بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط، ورافق ذلك تزايد الاهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة والضغط المتزايد نحو تبني منهج الاقتصاد الحر وجوهر التحول إلى القطاع الخاص وبروز نمو عالمية الاقتصاد (العولمة).

ومحور يمثل المشروع الأورومتوسطي الذي يقدم لبعض الدول العربية صفقة شاملة فيها التقدم التكنولوجي والثقافي والتبادل الاقتصادي والتجاري وما قد يحمله من انصراف الدول العربية عن التعامل فيما بينها حيث يركز على التفاعل الإيجابي مع أوروبا ويسمح هذا المشروع لإسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا الانضمام إليه، من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط ويهدف المشروع الأورومتوسطي إلى ضم دول حوض المتوسط بسواحله الشمالية الجنوبية والشرقية أيضا فضلا عن باقي دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على البحر المتوسط في تجمع يهدف إلى خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي المتوسطي، في مختلف المجالات الثقافية والأمنية وفي مقدمته بحث التعاون الاقتصادي.

وقد أقيمت منطقة للتجارة الحرة الخاصة به في عام 2000 وما يحمله ذلك من احتمال التنافس مع فكرة السوق الشرق أوسطية التي تعمل مؤتمرات القمة الاقتصادية المتعاقبة على دعمها، حيث كانت الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط هي المحرك لهذه المبادرة ونجحت في جمع دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في (15+12 بمؤتمر برشلونة الذي عقد في نوفمبر 1995).

II. الشرق أوسطية وأثرها على النسق العربي

يعكس مشروع الشرق أوسطية الذي وسع مفهوم الإقليم لتدخل به إسرائيل كما سمح بدخول دول الجوار مثل تركيا، وبدأ هذا المشروع يزحف على المنطقة تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وتدفع مسيرته إسرائيل وغالبية دول المنطقة ويتحرك المشروع حثيثا من

خلال خطوات عملية أخذت شكل مؤتمرات موسعة للقمة ذات مضمون اقتصادي مكثف، والتي تعتبر وليدة فكرة المفاوضات المتعددة الأطراف أو تجسيدا لها والمنبثقة عن صيغة مدريد للسلام عام 1991، ويرتبط مفهوم الشرق الأوسط بالإستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة المنطقة كساحة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين[1].

ومن ثم تعددت استخداماته ومعانيه فهو يستخدم تارة للإشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل بالإضافة إلى تركيا وإيران، وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل الباكستان، وفي تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربي عن مجمل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط، ويشار إليها كدول شمال القارة الإفريقية كما حدث في القمة الاقتصادية التي عقدت في الدار البيضاء في نوفمبر 1994، والتي أطلق عليها المؤتمر الاقتصادي لتنمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويختلف معنى الشرق الأوسط بالتفكير العربي عنه بالتفكير الإسرائيلي والتفكير الغربي بصفة عامة.

فهو في التفكير العربي يشمل البلدان العربية في آسيا ومصر دون شمال إفريقيا والسودان.

وفي المنظور السياسي الإسرائيلي يشمل العراق وإيران وتركيا والباكستان، أما في المنظور الاقتصادي الإسرائيلي فهو يمتد ليشمل دول الخليج.

أما في المنظور الغربي فيشمل هذه الدول جميعا في إطار سياسية إستراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية السلمية.

ومن الملاحظ أن الصفة الإقليمية للشرق الأوسط لم ترد في اتفاقيات السلام مباشرة وإنما ظهرت في برامج التنمية الاقتصادية الإقليمية، حيث أعلن في مؤتمر الدار البيضاء عن تشكيل إقليم جديد يضم شمال إفريقيا والشرق الأوسط يرتكز على ثلاثية **الأمن – السلام- التعاون** الاقتصادي وإنشاء آليات وأطر وخطوط ملموسة ووضع أسس المجموعة الاقتصادية للشرق

---

(1) كامل عمران، نظام عالمي جديد أم نظام العالم الجديد، مجلة الوحدة، العدد 100، السنة التاسعة، يناير 1993، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ص 56.

الأوسط وشمال إفريقيا وإنشاء لجنة تسيير، وتم تكليف مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي بتكوين فريق استراتيجي من القطاع الخاص لمتابعته[1].

استمرت أعمال هذا المؤتمر ثلاثة أيام وحضره وفود من 61 دولة منهم 12 رئيس حكومة و125 وزير و1114 رجال أعمال وممثلي المؤسسات الاقتصادية العالمية وكان الحضور الإسرائيلي متميزا، فقد حضرته الحكومة بمعظمها وتقدمت بمئات المشاريع وكان أهم ما حققه المؤتمر لمصلحة إسرائيل هو إسقاط المقاطعة العربية ومواربة الأبواب العربية لاستقبال البضائع والأفراد من إسرائيل، والاتفاق على مشاركة معظم الدول العربية في مؤتمر اقتصادي آخر يبحث تفاصيل التعاون المشترك بينهم وبين إسرائيل ووضع اللمسات الأخيرة لإقامة النظام الشرق أوسطي التابع للولايات المتحدة الأمريكية بزعامة إسرائيل.

وجاء عقد القمة الاقتصادية الثاني في عمان الأردن في الفترة ما بين 29 و31 أكتوبر 1995 حيث تميزت قمة عمان بكونها قمة إنشاء منظمات وتجهيز الترتيبات الأساسية للنظام الشرق أوسطي وعليه فقد تم إقامة المؤسسات الشرق أوسطية التالية:

I. بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكون مقره القاهرة برئاسة إسرائيل إلى جانب إقامة ملتقى يعمل من أجل تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يشمل العرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

II. مجلس إقليمي يدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة في دول المنطقة ويحقق ذلك من خلال إطار منطقة التجارة الحرة تحت السيطرة الأمريكية الإسرائيلية وتعمل على إزالة الحواجز والعقبات أمام تدفق السلع والبضائع.

III. مجلس إقليمي للسياحة وجمعية لوكلاء السياحة والسفر لمنظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط مهامه تسويق المنطقة سياحياً وتحويلها إلى منطقة جذب سياحي.

IV. إنشاء أمانة عامة تنفيذية للقمة الاقتصادية، مقرها الرباط مهمتها تكثيف الاتصالات واللقاءات وتبادل المعلومات وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في المنطقة وتأكيد مشاركته مع القطاع العام، وقد تم عقد المؤتمر الثالث للمنتدى الاقتصادي العالمي في 21 و22 ماي 2005 في عمان وتحديدا في البحر الميت، وحضره مجموعة كبيرة من السياسيين والاقتصاديين وأكدوا على أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي وكانت باكورة التعاون الاقتصادي الإقليمي موافقة

---

(1) - صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1996م.، ص 32.

الأطراف الثلاثة المتضررة مائيا وهي (الأردن، إسرائيل، فلسطين) على إنشاء قناة البحرين التي تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت والتي سيتم بحثها بالتفصيل لاحقا. [1]

أما ما يهمنا في هذه الدراسة المفهوم الإسرائيلي للشرق أوسطية والذي كان واضحا من خلال طرح **شمعون بيريز**[2] لهذا المشروع في مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية عام 1967 تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد"، ثم أعاد بلورة أفكاره في كتاب الشرق الأوسط الجديد عام 1993 ويرى بيريز، أن كل من تابع النشاط السياسي الذي قام به (**جان مونيه**) عند دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هي التي تستدعي الانتباه ويضيف:

> **لقد قابلت مونيه عام 1957 وقال لي يومئذ بوضوح:**
>
> **"أوروبا المتحدة هي حدث سياسي ولكن إذا عرفت على هذا النحو فإن تصور أوروبا هنا لابد أن يحكم عليه بالموت قبل ولادته، الحجة يجب أن تكون وهكذا كانت حجة اقتصادية لذلك فإننا أخذنا بكل وضوح الإطار الاقتصادي للسوق الشرق أوسطية".**

ويخلص بيريز إلى القول بأنه :

> **"يجب علينا تبني تكتيك مريح في وضع الشرق الأوسط وأن المساهمة في الإطار الاقتصادي من شأنها أن تخلق حالة ذهنية قابلة لإسقاط ستار الكراهية الرسمية الموجودة بين عدد من الدول العربية وبيننا".**

وهنا نلاحظ أن فكر بيريز يقوم على أربعة أسس جوهرية :

- الاستقرار السياسي في مواجهة الأصولية الإسلامية التي تشق طريقها بسرعة وعمق في كل بلد عربي.
- التعاون الاقتصادي من أجل التنمية والتطوير المشترك من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو مغاير للقومية وتكون هي الرد الوحيد للأصولية الإسلامية.
- نشر الديمقراطية إقليميا لأن الأمم الديمقراطية على حد زعمه لا تدخل في حروب ضد بعضها البعض.

([1]) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء السابع، ص04.

([2]) شمعون بيريز، مقال يوم قريب ويوم بعيد، مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية، 1976. وأنظر أيضا : شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع عمان، بدون تاريخ ص 52. وكذلك لمزيد من المعلومات أنظر محمد السيد سعيد، شرق أوسطية، بحر متوسطية وأواسط أخرى، مجلة العربي، الكويت، العدد 427، يوليو 1994، ص 32.

- الهدف النهائي في نظره هو خلق أسرة إقليمية بين الأمم بأسواق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية.

أ. ردود الفعل حول المشروع الشرق أوسطي :

على المستوى الرسمي وضمنيا وجد مشروع السوق الشرق أوسطية تقبلاً لدى معظم الأنظمة السياسية العربية رغم التظاهر إعلامياً بالتحفظ او المعارضة تحفظ او معارضة ناتجة أساساً عن التخوف من رد الفعل الجماهيري أكثر منه قناعة ذاتية للحكومات لأن الرأي العام العربي له مواقف معارضة للموضوع سواء بسبب غموض المشروع أو بسبب العناصر الفعالة فيه مثل إسرائيل التي لها رفض عربي جماهيري مطلق حتى بالدول العربية التي بها سفارات إسرائيلية. في حين اختلف الباحثون والأكاديميون العرب حول نفس الموضوع من متحفظ الى معارض الى مؤيد...

فمن ناحية يرى البعض أنه إذا كان من البديهي البحث عن آلية بديلة – طالما كانت آلية العمل العربي المشترك لا تنسجم مع الأطروحات التي أفرزتها أجواء السلام - فهل السوق الشرق الأوسطية هي الآلية البديلة المطلوبة ؟ أم الهدف هو النظام العربي ؟ وهل تفترض الشرق أوسطية إقامة إطار مؤسسي يحل محل النظام العربي ؟ ومنه تؤسس علاقات اقتصادية تسهم في تعظيم التشابك بين دول المنطقة حيث يصعب توقع العودة إلى صراع محتمل ويجعل إسرائيل جزءا من المنطقة، فالسوق الشرق أوسطية تعطيها الشرعية وهي تسعى إلى الاندماج في المنطقة، وما هي العلاقة بين السلام، والتقدم نحو التكامل الشرق أوسطي ؟ وما هي العلاقة بين العروبة والشرق أوسطية ؟ وما هي شكل العلاقة بين أطراف الشرق أوسطية ؟ وهل الاهتمام ببحث موضوع السوق الشرق أوسطية هو الحديث على نظام شرق أوسطي ؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الجدول اللاحق.

ب. الآراء المعارضة :

تجيب الآراء المعارضة على جانب من هذه الأسئلة بالقول بأن المشروع الإسرائيلي ظاهرة اقتصادية لكنه مركب تتشابك في تكوينه أبعاد ومفاهيم اقتصادية وجيوبولتيكية وأمنية تمتزج فيه التجارة بالسياسة ويغلب الطرح الإسرائيلي مفاهيم الجغرافيا والاقتصاد على مفاهيم التاريخ الثقافة والإيديولوجيات، ومن بين الآراء المعارضة أيضا أن السوق الشرق الأوسطية تحمل معها مخاطر غزو اقتصادي إسرائيلي يؤدي إلى السيطرة على الأسواق العربية، كون عامل التكافؤ غير متوافر ويشككون في إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطي جديد تكون السوق

المشتركة أحد مقوماته، وذلك بسبب عدم توافر الحد الأدنى من الإرادة السياسية بين دول المنطقة، فأي نظام يفترض عنصر مصالح لا تتعارض، وعنصر أمن على الأقل لا يتصارع، وعنصر ثقافة إن لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.

وتربط بعض الآراء المتحفظة بين طرح مشروع الشرق أوسطية وإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط (مشروع الأورو متوسطية)، وهنا لابد من التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى تقديم المشروعين في وقت واحد تقريبا ولنفس الدول التي تنضم إلى عضويتها، وهل هناك وجه للتنافس أو التناقض أو الالتباس بين المشروعين ؟

فهم يرون أن هناك قدرا من التنافس بين المشروع الشرق أوسطي والمشروع الأورو متوسطي، وأن إسرائيل عضوا أساسيا لا يتجزأ من البناء الاقتصادي والسياسي لكلا المشروعين، ويضيفون أن بعض الدول الأوروبية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي لم تبدي حماسا للمشاركة في مشروع إقامة بنك التنمية للتعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أقرته قمة عمان[1].

وعليه فإن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي يقوم على ركيزتين أساسيتين تحددان في النتيجة طبيعته وخصائصه[2] وهما :

الأولى: الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم بعامة وعلى دول منطقة الشرق الأوسط بخاصة، شاملة الدول العربية وغير العربية وإسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف.

الثانية: التعاون الإقليمي متعدد الأطراف الذي يستند إلى الانفتاح الكامل بين المنطقة تجاريا ويستهدف إسرائيليا وأمريكيا إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن تجمع إقليمي عربي، تشغل فيه إسرائيل مركزا متفوقا ومتميزا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتقوم به بدور القمة الإقليمية المهيمنة والعظمى.

والذي يهمنا في هذا الصدد ماهية الأهداف التي ستحققها إسرائيل بإقامة هذا المشروع[1]:

([1]) ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد 125، 1999، ص 125. ولمزيد من المعلومات أنظر : أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، مرجع سابق، ص18.

([2]) سيد علي عبد المنعم، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل، المستقبل العربي، عدد214، كانون أول 1996،ص21.

أولا: تكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية مجتمعة، وهذا سيؤدي إلى استمرار اختلال موازين القوى بدعم من أمريكا لمصلحة إسرائيل ولمحاولة إحباط أية مقاومة مشروعة للاحتلال الإسرائيلي عبر اتهام المقاومة (بالإرهاب).

ثانيا: اعتراف العرب ضمنيا بشرعية قيام إسرائيل أي ليس بوجودها كأمر واقع فحسب، كما يتضمن مفهوم الاعتراف الدولي وفي القرار 242، وإنما حقها في الوجود أيضا، وهذا يعني الاعتراف بالمبررات الصهيونية لقيام إسرائيل، وبالتالي الاعتراف بأن قيامها لم يتضمن اغتصابا لفلسطين العربية، وبهذا تريد إسرائيل تزوير التاريخ ومحو الذاكرة العربية بأنها دولة مغتصبة.

إذن فالسلام الذي تريده إسرائيل والشراكة الاقتصادية والأمنية جميعها تتضمن من منظور إسرائيلي اعترافا ضمنيا بشرعية قيامها.

ثالثا: توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لإسرائيل، مما يدعوها إلى تطوير أكبر في طاقتها الإنتاجية، وبخاصة أنها تستند إلى قاعدة تقنية متقدمة.

رابعا: تمكينها من استيعاب أكبر عدد من المهاجرين اليهود خاصة عندما رفعت عنها المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة من قبل مجلس التعاون الخليجي وعليه سيكون التوسع أفقيا في المستقبل لإيواء المهاجرين.

خامسا: إيجاد مجال أكبر لتوسيع الرأسمالية، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة فيها وذلك عبر ما يتطلبه المشروع الشرق أوسطي من قروض واستثمارات خارجية كبيرة ومركزة، وما قد يحاول المشروع تحقيقه من تأمين تزويد النفط الرخيص إلى هذه المراكز.

إذن هذه الأهداف التي سيحققها الجانب الإسرائيلي عاجلا أم آجلا، وإذا ما قدر لهذا المشروع لأن ينفذ أو أن ينجح فإلى أين يسير مشروع الأمن القومي العربي، والذي هو في الأصل مشروع التكامل العربي من جميع الأوجه السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، فأين يقف مشروع التكامل العربي من المشروع الشرق الأوسطي ؟ وأيهما أفضل للعرب ؟

([1]) الأطرش محمد، المشروع الأوسطي والمتوسطي الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد210، آب 1996، ص10. ولمزيد من التفاصيل أنظر : أمين محمود عطايا، النظام الشرق أوسطي الجديد – المخططات الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص 48-49.

وإذا كانت الأنظمة العربية قد فشلت لتحقيق أي مكاسب لشعوبهم من خلال مشروع التكامل العربي، فهل يستطيعون أن يحققوا أي نتيجة ترضي الشعوب العربية من خلال مشروعهم الشرق أوسطي ؟

إن نظرة بسيطة للجدول التالي تضع بين أيدينا بعض الأجوبة على هذه الأسئلة وغيرها(1)

النظام التكاملي العربي	النظام الاقتصادي الشرق أوسطي
1.جغرافيا: يشمل الأقطار العربية والشمال الإفريقي، فقط معتبرا إياها منطقة محدودة ويقتصر عليها	1.أوسع جغرافيا: ويشمل الأقطار العربية وأقطار غير عربية بالإضافة إلى إسرائيل، مجزئا المنطقة إلى شرق أوسطية- شرقية بما فيها مصر وشمال إفريقيا بالإضافة إلى الأقطار الغير عربية ومنها تركيا ولا تزال حدوده غامضة.
2.بشريا: متجانس بشريا ولغويا ودينيا وحضريا عربي – إسلامي.	2.غير متجانس بشريا، متعدد الأجناس، والأديان والثقافات والحضارات.
3.تاريخيا: إرث تاريخي مشترك	3. لا يشترك أقوامه في إرث تاريخي واحد.
4.دور الدولة في الاقتصاد دور مهم دون إهمال القطاع الخاص.	4.يقوم على اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص والإيديولوجيا والليبرالية.
5.التوجه التنموي: التوجه الاقتصادي الأساسي نحو الداخل والتنمية المستقلة وطنها مع عدم الانغلاق على باقي الدول، ولكن من دون العولمة والانفتاح غير المنضبط على العالم.	5.التوجه الاقتصادي الأساسي نحو العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي الرأسمالي والتنمية التابعة له.
6.الأهداف والوسائل: يحاول تحقيق أهدافه الاقتصادية بوسائل سياسية.	6.يستعمل وسائل اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.
7.الارتباط بالنظام العالمي: لا يرتبط بنظام عالمي ولا بدول أجنبية أو غير عربية ولا تسنده دول عظمى بل تقاومه.	7.يرتبط بنظام عالمي جديد وبالولايات المتحدة بالذات، وتسنده دول عظمى بخلاصة دول الاتحاد الأوروبي وبصورة أخص المتوسطية منها.
8.الاختيار، والإجبار: قام اختياريا بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية والانضمام إليه اختياريا بذلك لم يتجاوز عدد الدول التي انضمت إليه 13 دولة.	8.مرتبط بالعملية السلمية الإسرائيلية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بموجب اتفاقيات السلام، وبالتالي فإن عنصر الإجبار واضح فيه.
9.الارتباط بمشروع سياسي: جزء من مشروع وحدوي يهدف إلى توحيد العرب سياسيا واقتصاديا.	9.جزء من مشروع سياسي يهدف لتقطيع أوصال الأمة العربية وتجزئتها ومحاولة محو الهوية العربية وتكريس التعددية القطرية وفرض الوجود الإسرائيلي على العرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا.
10.التدرج: يسير بمشروع التكامل تدريجيا باتجاه الوحدة الاقتصادية وهو الهدف الأساسي والنهائي.	10.يقتصر على الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دول وشعوب غير متجانسة، وتحقق منطق التجارة الحرة هدفه الأساسي أممي وغير عربي.
11.طبيعة الهدف: أهداف اقتصادية نهضوية.	11.أهداف سياسية تجزيئية قومية وقطرية.
12.سياسة الانفتاح: مبدئيا سياسات اقتصادية حمائية بهدف المركز التنافسي للمشاريع الإنتاجية العربية ورفع مستوى كفاءتها أما المنافسة الأجنبية.	12.يتبع سياسة انفتاحية تخضع فيها المشاريع العربية لمنافسة غير متكاملة مع المشاريع الإسرائيلية والأجنبية ويفصل ذلك منذ البدء بدون توفير حماية كافية للمشاريع العربية.
13.الموقف من السلام لا يتعارض مع السلام العادل الشامل وقد سبق تاريخيا اتفاقيات السلام الحالية القائمة مع إسرائيل.	13.جزء لا يتجزأ من اتفاقية السلام ونتيجة لازمة لها مفروض بموجبها وكجزء أساسي من عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل ولا خيار للعرب فيه.

وكما يتضح من جدول المقارنة – النظام التكاملي العربي- عربيا بالمنطلق، وقوميا بالاتجاه، وحدودي المنحى، ومتجانس حضاريا، ومشترك المصالح، ومؤتلف الأهداف، ويمثل

---

(1) سيد علي عبد المنعم، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الشرق أوسطي، مصدر سابق، ص23. وللمزيد من التفاصيل أنظر: لطفي الخولي، النظام العربي الصغير والشرق أوسطية، في سلامة أحمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1995، ص 172.

خيارا عربيا، إذن هذه الصفات متوفرة فيه ولم تتمكن الأنظمة العربية لأسباب لا يمكن إخفاؤها من تحقيقه، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من الأمن القومي، فكيف لهذا الأمن أن يتحقق في ظل المشروع الشرق أوسطي الأممي المنطلق، الخليط شعوبيا، عاكسا الخيار الإسرائيلي-الأمريكي ومعاديا لكل تطلعات العرب اقتصاديا وسياسيا[1].

أهم النتائج المترتبة على تنفيذ مشروع التكامل الاقتصادي الشرق أوسطي والتي ستكون أصلا هي النتائج الحتمية لإقامة النظام الشرق أوسطي الجديد [2] ما يلي:

1. سيؤول المشروع إلى تفكيك النظام العربي، أو إنهاء ما تبقى من النظام العربي من خلال إشراك الأقطار العربية مع إسرائيل في مؤسسات أو مشاريع مشتركة استنادا إلى هوية شرق أوسطية بدل الهوية العربية-الإسلامية، فإن زيادة التفكك للنظام العربي هو من أخطر النتائج المترتبة على قيام مشروع الشرق أوسطية الجديد وهذه النتيجة كافية لرفض هذا المشروع رفضا كليا، فالتفكك سيزيد من انهيار الأمن القومي العربي وأيضا الأمن القطري أو الوطني على السواء، وسيمكن إسرائيل وأمريكا من التفرد بالأقطار العربية الواحدة تلو الأخرى، من خلال فرض العلاقة الاقتصادية التخصصية بينهما وبين الأقطار العربية.
2. من المفروض أن المشاريع المشتركة ضمن نطاق الشرق أوسطية بحاجة إلى استثمارات أجنبية ضخمة أو بطبيعة الحال سيكون المستثمرون مندفعين إلى إسرائيل بتولي مسؤولية الاستثمارات للثقة بها وباقتصادها التي هي أفضل من اقتصاديات الدول العربية، وهذا بحد ذاته استعمارا جديد يعتمد الاقتصاد كأفضل أداة وستكون إسرائيل أفضل طرف بالنسبة للقوى الأجنبية، وبالإضافة بأن هذا الاستعمار سيكون سهل التحقيق لاختلال موازين القوى بين المستثمر والدول المصنعة (وهي في الغالب الدول العربية)، خصوصا الضعيفة اقتصاديا، وخاصة في مجال الإصلاح الاجتماعي بحجة تهيئة الأرضية المناسبة لهذه الاستثمارات، وبالتالي ارتهان القرار السياسي العربي لمصلحة قوة أجنبية.

([1]) صانع يوسف، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، المستقبل العربي، العدد 159 شباط 1995، ص02. وللمزيد أنظر : محمد سعيد النابلسي، البديل العربي حقيقة أم وهم في الشرق أوسطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1995، ص ص 150-153.

([2]) الأطرش محمد، المشروع الأوسطي والمتوسطي الوطن العربي، مصدر سابق، ص11- 13. وأنظر الدكتور سمير أمين، بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟ المستقبل العربي، العدد 170، أفريل 1993، ص 14. ولمزيد من المعلومات أنظر : مصطفى بكري، مخاطر السوق الشرق أوسطية، الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، يناير 1994، ص ص 133-134.

3. على المدى الطويل ستكون أرزاق المواطن العربي بيد أجنبية موجودة على أرضه وتسيطر على مقدراته مما سيحول انتماؤه تدريجيا من العروبة إلى الجهة التي تملك مفاتيح عملة ومصدر رزقه، وسيكون هذا آخر ما يمكن إسقاطه من هيكل النظام العربي وأمنه.
4. الشرق أوسطية ستفرض نظاما اقتصاديا جديدا أو تعبر النظم القائمة عليه أساسا لتصبح رأسمالية من خلال إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وسيكون هذا بتأثير من المراكز الرأسمالية والمؤسسات الدولية الداعمة للمشروع.

وهذا الوضع تطلب عشرات السنين لترسيخه في المجتمعات الغربية الرأسمالية، والمطلوب أن يتم ترسيخه في الدول العربية الداخلة في المشروع في فترة زمنية قصيرة حتى تتهيأ الأرضية المناسبة لتنفيذ المشاريع الموعودة مما سيؤدي إلى مزيد من الاضطراب في المجتمعات العربية، وإلى صدام حقيقي بين النخبة الحاكمة والساعية إلى التغيرات الاقتصادية السريعة وبين الطبقات الكادحة ذات الدخول المحدودة في المجتمعات العربية والمزيد من (ثورات الخبز).

إن مشروع الشرق أوسطية إذا تم تنفيذه سيكون من أخطر المشاريع التي وضعت للتطبيق في الوطن العربي، لأنه سينهي أهمية العلاقات العربية-العربية، وسيعيد مصادر القوة في مجال سياسي وجغرافي أوسع وسيذيب الخصوصية العربية-الإسلامية، وسيزيد من تأثير الأقطاب غير العربية في اتخاذ القرارات ذات الأهمية بالمنطقة، وسيقلل من إمكانية استعادة النظام العربي مقوم من مقومات التوازن والفعالية، مع احتمالية ظهور النزاعات العرقية والدينية، والطائفية بقوة بسبب عناصر متعددة الثقافات والحضارات في الإطار الإقليمي الأوسع، وتهميش دور الجامعة العربية والمعطل أساسا بالفعل العربي وسيشكك من جدوى العمل الجماعي العربي، على أساس أن إسرائيل يمكنها تحقيق ما أخفقت الأنظمة العربية في إنجازه، وبالتالي التشكيك في العروبة والقيم العربية ذاتها، وبعد كل الذي طرحناه فهل سيكون هناك أمن قومي للعرب نتداوله ونفكر في تحقيقه، ونوفر مستلزمات إنجازه ؟

خلاصة الفصل الأول :

إن مفهوم الأمن القومي لايزال غير مكتمل نظرا لحداثة الدراسات العلمية التي تناولته بالدراسة والتحليل، غير أنه يدور حول حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي أمة، ونستطيع تحديد ثلاثة اتجاهات متباينة : الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي، غير أننا نشير إلى طبيعة الاختلاف بين المفهوم الغربي للأمن القومي والمفهوم العربي للأمن القومي نظرا لخصائص الواقع العربي.

فالمفهوم العربي للأمن القومي يجسد قدرة الأمة العربية عبر إمكانياتها على ضمان قيمها ومصالحها المشتركة من مختلف أشكال التهديد تحريرا لحركتها السياسية الداخلية والخارجية وهو يركز على تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وضمان التحديات المهددة للأمن القومي العربي وأهمها خطر إسرائيل الذي لا يتوقف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الإسرائيلية التوسعية والعدوانية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بمواجهة إخفاق عملية التنمية ومأزق العمل العربي المشترك.

وتمثل طبيعة الأهداف القومية (المطامح القومية ووحدة الهدف، التعبئة النفسية والإجماع) وأوضاع ميزان القوى (المرتبط بقدرة كل أمة على الثبات بمواردها البشرية والمادية وقوتها الضاربة وجبروتها العسكري) بالإضافة إلى الشعور بالانتماء القومي والوعي بأهمية هذا الانتماء والاعتزاز به والتعبير عنه بأيديولوجية قومية تسعى لإقامة دولة الوحدة من خلال تثبيت أركان الأمن القومي العربي، غير أن هذه الإيديولوجية القومية واجهت تيارا ينادي بقيام دولة الوحدة على أساس ديني إسلامي، وردود فعل استعمارية، قادتها الدول الاستعمارية وتعددت وجهات النظر المتعلقة بالبرامج الوحدوية، مما جعل النظام الإقليمي العربي تعتليه أعراض أضعفت فعاليته وأبعدت المسافات بينه وبين تحقيق أهدافه العليا، ومن بينها سقوط الإجماع العربي واستمرار أزمة العلاقات العربية – العربية التي لازمت النظام العربي منذ نشأته واستمرت معه دون أن يستطع الخروج منها أو الحد من تفاقمها.

ويعود ذلك إلى عدم ثبات أولويات الأمن القومي، وغياب المعايير الموحدة لتحديد مفهوم العدو، وإلى تسييس القضايا الاقتصادية والاجتماعية، أي ربط القضايا الفنية والاقتصادية بأولويات الاعتبارات السياسية، وأخيرا التهديدات الخارجية للأمن القومي التقليدية كإسرائيل وإثيوبيا والدول الكبرى التي تحاول فرض أنظمة إقليمية بديلة على النظام العربي (كالشرق أوسطية) ووضوح قبول أطراف عربية كثيرة بهذا النظام، والتهديدات الداخلية للأمن القومي العربي والنظام الإقليمي العربي والتي إن تقاربت مع التهديدات الخارجية فستكون سببا في هدم آخر حجر في بناء النظام الإقليمي العربي.

الفصل الثاني

الأمن المائي العربي

المبحث الأول : مفهوم الأمن المائي العربي

المبحث الثاني : مظاهر عجز الأمن المائي العربي

المبحث الثالث : علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي

الفصل الثاني : الأمن المائي العربي

سيتم في هذا الفصل محاولة تحي ـ العجز المائي العربي في بعديها القطري والقومي والتدابير الواجب اتخاذها من أجل معالجة النقص فيها، ذلك أن نقص المياه العذبة يعد من أهم محددات التنمية المستديمة في الوطن العربي، وأن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد هو المفتاح لتحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

المبحث الأول : مفهوم الأمن المائي العربي

المطلب الأول : أهمية الأمن المائي العربي

يعني مفهوم الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة في الوطن العربي واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها[1] والتعاون الإقليمي في استرجاع ما تم الاستيلاء عليه سواء من إسرائيل أو من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي.[2]

I. مفهوم الأمن المائي العربي

اعتقاد الدول العربية بأن امتلاكها لإمكانات مائية قطرية كافية لتحقيق الأمن المائي مثل العراق وسوريا ومصر والمغرب خاطئ، بحيث أن الأحداث الآنية أثبتت هشاشة هذه الإمكانيات، إذ تبدد الاعتقاد في إدراك حقيقة أساسية أن الأمن المائي العربي يقع ضمن دائرة التحدي الإقليمي من قبل إيران وتركيا والحبشة والسنغال وإسرائيل، ومن عجز بعض الأقطار العربية عن إدراك حقيقة دور إسرائيل في المشرق العربي، وحقيقة دور الولايات المتحدة أيضاً في سد حاجة تلك الأقطار من الماء باستيراده من تركيا، إذ أن هذا الاستيراد يؤدي إلى مزيد من التبعية بكل أشكالها، وإذا وافقت الدول العربية المعنية على تمويل وتنفيذ ما يسمى مشروع

([1]) منذر خدام، الأمن المائي العربي – الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية- سوريا د. ت، ص 45. وأنظر أيضا جدعون فيشليزون، توطئة في اليشع كالي، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلي، ط 1، رندة حيدر، مؤسسة دراسات فلسطينية، 1991، ص ص 7-9.

([2]) عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 67.

مياه السلام التركي[1] يعني الموافقة على تهديد الأمن المائي العربي بمفهومه الجغرافي ويقصد منه تعزيز سيطرة إسرائيل والولايات المتحدة والدول غير العربية المحاذية للوطن العربي على إرادة وحرية الأمة العربية والإبقاء على حالة الاعتماد على معونات الغذاء، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه يجب التدقيق أكثر في محتوى المعونات الأمريكية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الوطن العربي، بينما لم يثبت لغاية الآن أن الدول العربية التي تتلقى مثل هذه المعونات قد حققت شيئاً من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بل بالعكس أدت إلى هدر في زراعة المحاصيل الأساسية (القمح، الشعير، الأرز. . الخ)، والتوجه لإنتاج محاصيل غير أساسية.[2]

وقد استقر مفهوم الأمن المائي كهدف استراتيجي في قناعات الدول العربية كافة مثله في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي... ويرون أن معناه العام تعبير عن حل العجز المائي.[3]

فموضوع ترتيب القضايا الأساسية في أقصى درجات الأهمية وفي أولوياتها تحقيق الأمن المائي العربي، لذا يجب أن تنبثق السياسة المائية العربية من قاعدة المعارف المائية الدقيقة حيث إن مفهوم تنمية الموارد المائية كملكية قطرية انتهى، وحلّ محله المفهوم القومي لاستغلال وتنمية الموارد المائية، إذ أن الاحتياجات مختلفة مستقبلاً.

فالماء بحق المحرك الرئيسي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وهو ضروري لمواكبة عصر التطور والتقدم البشري.[4]

إن استمرار تركيا وإيران وإثيوبيا والسنغال وإسرائيل في سياساتهم المائية المعادية للأمن المائي العربي واستغلال أعالي الأنهار المشتركة مع الوطن العربي بصورة منفردة والتي هي شريان حياة ما بين النهرين وأرض مصر وموريتانيا وسوريا والأردن واستمرار إسرائيل

([1]) أنظر الخريطة رقم 3 لمشروع أنابيب السلام التركي (مشروع أوزال لتزويد المنطقة العربية بالمياه التركية) في الصفحة رقم 404.

([2]) علي المحروسي، المياه العربية- تطلعات ومعطيات استراتيجية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي – المؤتمر الثامن، القاهرة، 2000م، ص 34.

([3]) واثق رسول آغا، ورقة عمل حول استراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي، دمشق، ص 13-1989/12/16، ص 43.

([4]) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ط1، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص 56. وأنظر أيضا بيرد فيزربلارود، المياه في الشرق الأوسط- مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة عن التعاون الإقليمي؟، هنا لندن، العدد 533 مارس 1993، ص 10.

وإصرارها على التدخل في شؤون حوض اليرموك بعد الانتهاء عملياً من الاستحواذ على مياه نهر الأردن شمال بحيرة طبرية مقصود به إثارة المشكلات المائية للوطن العربي، ووضع العراقيل أمام العرب في محاولتهم الوصول لحياة أفضل وإبعادهم عن قضاياهم السياسية الملحة كالوحدة العربية وتحقيق الطموحات القومية.[1]

II. أسس الأمن المائي العربي

يرتكز مفهوم الأمن المائي على عدد من الأسس نذكر منها :

أولاً : اعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة.

ثانيا : المياه إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية إذ إنه من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. [2]

ثالثاً : إن التنافس على مصادر المياه بين الدول يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان وقد تتخذها بعض البلدان تبريراً لشن حروب ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.

رابعاً : في منطقة المشرق العربي حيث الندرة في المياه هي الأساس والتناقض بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب على المياه تصبح المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيوبوليتيكية يستطيع من يمتلكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه.

وعليه فإن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية، المستدامة، العدالة، والإدارة المستقبلية للموارد المائية، وهذا يشمل العديد من الخيارات[3] منها خيار تنمية المياه السطحية بواسطة السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أو حصاد مياه الأمطار، وخيار تنمية المياه الضحلة والعميقة من خلال الحقن الاصطناعي أو خزانات المياه الجوفية، أو تنمية الموارد المائية غير التقليدية، كما يشمل حرية نقل المياه بين الأحواض وخيار استيراد المياه.

([1]) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الجزء الأول والثاني، بيروت، 1994، ص 58 .

([2]) عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، حالة الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دمشق 1993، ص 180.

([3]) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993، ص 147.

المطلب الثاني : مقارنة الموارد المائية في الوطن العربي مع الموارد المائية في العالم

I. الموارد المائية في العالم

تغطي المياه ثلاثة أرباع سطح الأرض وتصل كميتها إلى 1370 مليون متر مكعب وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 97. 2% من هذه الكمية هي مياه مالحة و 3. 8% منها مياه عذبة كما أن 77% من المياه العذبة مختزن في القنوات والأنهار الجليدية و 22% منها هي مياه جوفية، وتقع نسبة كبيرة من المياه الجوفية على أعماق تزيد على 80 ألف متر وهي بذلك تفوق قدرة الإنسان الحالية على استغلالها أما الجزء الباقي من المياه العذبة فيوجد في البحيرات والأنهار وأجسام الكائنات الحية والرطوبة الجوية(1).

وتتجدد إمدادات المياه العذبة بفعل دورة الماء في الطبيعة، ويقدر مجموع جريان المياه في القارات بنحو 38. 360 كيلو متراً مكعباً سنوياً يعود منها 25. 262 كيلو متراً مكعباً إلى البحار والمحيطات على شكل تدفقات سيول، ويوجد نحو 4678 متراً مكعباً منها في مناطق غير مأهولة، ويبقى 8420 متراً مكعباً تحت تصرف الإنسان، وتكفي هذه الكمية نظرياً لعدد من السكان يصل إلى نحو 20 مليار نسمة.(2)

ولقد ارتفع استهلاك المياه في العالم بصورة حادة من 1360 متراً مكعباً عام 1950 إلى 4130 متراً مكعباً عام 1990 ووصل الاستهلاك العالمي من المياه العذبة إلى 5190 متراً مكعباً في عام 2000(3).

ويقسم استعمال المياه في العالم إلى ثلاث فئات عريضة هي الري ويستهلك 69% من الموارد المائية العذبة، الصناعة وتستهلك 23% منها الاستعمالات المنزلية التي تستهلك 8% منها، وتتباين هذه النسب من دولة إلى أخرى ففي الأقطار الصناعية تستهلك الصناعة 40% من الموارد المائية العذبة بينما تستهلك الزراعة النصيب الأكبر في الدول النامية(4).

---

(1) United Nations Environmental program (UNEP). The state of the environment (Nairobi) (UNEP, 1991). P. 43

(2) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1992، ص 90 .

(3) مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات... والآمال (حالة البيئة في العالم 1972 - 1992) (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 68.

(4) United Nations Environmental Program (UNEP). The state of the environment (Nairobi) (UNEP, 1991). Op.cit P. 43.

وقد أوضحت الدراسات الإحصائية أن سكان العالم سيزداد بمقدار 6.2 مليار نسمة خلال السنوات الثلاثين القادمة، وبالتالي ستزداد الحاجة إلى المياه بشكل كبير مما سيؤدي إلى ازدياد حدة التنافس بين دول العالم المختلفة وقد يتسبب بحدوث اضطرابات وقلاقل سياسية واجتماعية، ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي الحالي للمياه على مستوى العالم 4300 متر مكعب بواقع 750 متراً مكعباً لكل نسمة، وهذا يعني أن الاستهلاك في حدود 10% من المياه المتجددة سنوياً على هذا العالم، وقد حذر البنك الدولي من حدوث أزمة مياه عذبة في العالم لم يسبق لها مثيل، ففي تقرير له صدر عام 1995 أكد أن الأزمة القادمة ليست عارضة ولا تحكمها ظروف طبيعية طارئة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بسلوك البشر عموماً في المجتمع المعاصر[1].

ففي المدن العملاقة حيث الاستخدام الكثيف لطرق الزراعة القائمة على الري التكنولوجي المتاح حتى الآن أحدث خللاً في كمية المياه المتوافرة لتلبية احتياجات الاستهلاك وكان ذلك من هموم مؤتمر السكان الذي انعقد في القاهرة عام 1994م.[2]

فموضوع الحد الأقصى للنمو السكاني إنما تحكمه ضرورات من هذا النوع ومنها شح المياه في الأنهار، كذلك تضمن تقرير البنك الدولي أموراً أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه سالفاً من بينها ازدياد المسافة بين المدن الكبرى وبين مواقع تواجد المياه العذبة التي تحتاجها وهذا بحد ذاته يمثل وجود صعوبات يقتضي تخطيها ببذل جهود أخرى وهذا التخطي يحتاج إلى كلفة جديدة.

وخلاصة ذلك أن المياه لم تعد المادة التي يمكن الحصول عليها بسهولة كما كانت في الوقت السابق.

وكما أشرنا إلى أن كمية المياه العذبة التي يستهلكها العالم حالياً تعادل 10% من الموارد الطبيعية المتجددة سنوياً بينما يفقد حوالي 65% من المياه في البحار ويضيع 12% في مناطق غير مأهولة وغير مستغلة ويتسرب جزء في التربة ويُفقد الجزء الآخر بالتبخر وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية في ندرة المياه يعود بالدرجة الأولى لا لعدم توافرها على الأرض، وإنما في عجز الإنسان عن الاستغلال الأمثل لها بسبب عوامل عديدة من بينها التفاوت المكاني "الجغرافي" والزماني في توزيعها[3].

---

(1) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1996، ص 17.

(2) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 87 .

(3) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1997، ص45.

لذلك فإن المياه العذبة موزعة على الأرض توزيعاً غير متوازن ويتمثل التوزيع غير المتوازن جغرافياً في وجود الجانب الأكبر من رصيد الأرض من المياه العذبة من ناحية كميتها من منطقة إلى أخرى، إذ تصل إلى أقصى وفرة لها في المناطق المدارية الرطبة حيث تبلغ الموارد السنوية لدولة مثل البرازيل 5190 مليون متر مكعب أي ما يربو على 13% من المياه العذبة المتجددة سنوياً في العالم وتليها المناطق المعتدلة والباردة فتصل موارد روسيا إلى 4050 مليون متر مكعباً وكندا 290 مليون متر مكعباً، كذلك تبلغ موارد الصين 2800 مليون متر مكعب، بينما تشح المياه العذبة وتكاد تنعدم في بعض المناطق الصحراوية الجافة مثل منطقة الخليج العربي وبعض دول إفريقيا، حيث لا تتعدى كمية المياه العذبة المتجددة في جيبوتي 300 متر مكعب في العام[1].

كما أن توزيع المياه العذبة لا يتفق مع توزيع السكان على الأرض فتتفاوت الحصة السنوية للفرد من المياه التي تجدد تفاوتاً كبيراً من منطقة لأخرى فعلى المستوى العالمي يحصل الفرد في أيسلندا على أكبر حصة في العالم (654000 متر مكعب في السنة) في حين يحصل الفرد في مصر على أقل حصة في العالم (44 متر كعب في السنة مع ملاحظة أن مياه النيل لا تدخل في الحسابات نظراً لأنها لا تنبع من مصر، وتأتي إليها عبر البلاد الأخرى) وعلى مستوى **المنطقة العربية** يحصل الفرد في العراق على أعلى حصة سنوية (1760 متر مكعب) ويليه لبنان (1690 متر مكعب) ثم سلطنة عمان (1220 متر مكعب) بينما يبلغ نصيب الفرد في بقية دول الخليج حوالي 150 متر مكعب في العام، وإذا أضفنا إلى موارد المياه المتجددة داخل بعض البلاد العربية ما تحمله الأنهار من مياه فإن النصيب السنوي للفرد يزداد فيصبح 5175 متر مكعب في **العراق** قبل تنفيذ أي مشروعات على نهري دجلة والفرات من دولة المنبع، و 3500 متر مكعب في موريتانيا، و 3940 متر مكعب في السودان، و 980 متر مكعب في مصر. [2]

وبجانب التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمياه العذبة أيضاً توزيع زمني غير متعادل أو متغير لإمدادات المياه العذبة بسبب التغير الكبير في فصول السنة، فتتوافر الأمطار في شهور بذاتها وتقل أو تمتنع تماماً في شهور أخرى وهذا ينطبق أيضاً على موسم الفيضان في الأنهر وذوبان الجليد بسبب الاختلاف في درجات الحرارة من منطقة لأخرى في الوقت الواحد.

---

(1) حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996، ص 98.

(2) أحمد القرعي، الأمن المائي . . مصرياً وعربياً، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، بيروت ، ابريل 2000، ص 65.

ولكي يتمكن الإنسان من الاستفادة القصوى من المياه العذبة التي تتوفر له؛ فقد عمل على إعادة توزيعها توزيعاً جغرافياً بشق القنوات ومد الأنابيب لنقلها من حيث تتوافر إلى حيث تستغل وتوجد في دول العالم شبكة عملاقة من الترع والقنوات والأنابيب التي تنقل المياه العذبة وتعيد توزيعها عبر مساحات ضخمة توزيعاً زمنياً عن طريق بناء السدود والقناطر لتخزين المياه التي تكثر وتزيد على الحاجة في موسم الفيضان وهطول الأمطار حتى يمكن استغلالها على مدار السنة.

ويوجد حالياً في العالم أكثر من 36 ألف سد بارتفاع يزيد على 15 متراً يمكنها تخزين ما يزيد على 5000 مليون متر مكعب من المياه، وهناك خطط عالمية لزيادة عدد السدود وطاقاتها التخزينية حيث بلغت حوالي 7500 مليون متر مكعب في عام 2000. [(1)]

II. الموارد المائية التقليدية

أولاً : مياه الأمطار

يقدر متوسط الهطول السنوي على الوطن العربي بنحو 2650 مليار متر مكعب بمتوسط هطول سنوي يصل إلى 189 مليمتر (من المعروف أن كل مليمتر من الأمطار فوق أرض مساحتها متراً مربعاً تعادل كمية من المياه مقدارها لتراً واحداً، وأن مليمتراً واحداً من الأمطار فوق أرض مساحتها كيلو متراً مربعاً تعني كمية من المياه مقدارها مليون لتر)، ويوزع الهطول المطري في ضوء خطوط تساوي المطر إلى خمس فئات عريضة كما هي مبينة في الجدول التالي، رقم 1، ص 101.

([1]) رياض الدباغ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي، مجلد 43، ج2، بغداد، 1996م، ص34.

الجدول رقم (1) : الأقاليم المناخية والأمطار السنوية في الوطن العربي

نوع المناخ	معدل الهطول السنوي بالمليمتر	المساحة (مليون هكتار)	النسبة المئوية من مساحة الوطن العربي	كمية الأمطار الساقطة (مليار متر مكعب)	النسبة المئوية من كمية الأمطار السنوية الساقطة
شديد الجفاف	أقل من 100	940	2 .67	470	8 .17
جاف	100 - 200	210	0 .15	420	8 .15
شبه جاف	300 - 600	120	6 .8	540	4 .20
شبه رطب	600 - 1000	100	1 .7	800	2 .30
رطب	1000 - 1800	30	1 .2	420	8 .15
المجموع		1400	100	2650	100

المصدر : نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، دون بيانات أخرى للنشر 1993م، ص 112.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن المناطق المناخية في الوطن العربي هي كما يلي :

- المناطق التي تقل فيها كمية الهطول السنوي عن 100 ملميتمر مكعب وهي تشكل 2.67% من مساحة الوطن العربي وتبلغ فيها كمية الهطول السنوي 470 مليار متر مكعب، تشكل 7.17% من إجمالي كمية الهطول وتضيع هذه الأمطار عن طريق التبخر.[1]
- المناطق التي تتراوح فيها معدلات الهطول السنوي بين 100 و 300 مليمتر مكعب وهي تشكل 15% من مساحة الوطن العربي، وتبلغ فيها كمية الهطول السنوي 420 مليار متر مكعب تشكل 8.15% من إجمالي الهطول السنوي ويستفاد منها في تحسين أحوال المراعي الطبيعية.
- المناطق التي تتراوح فيها كمية الهطول السنوي بين 300 و 600 مليمتر مكعب، وهي تشكل 4.20% من إجمالي كمية الهطول السنوي، ويستفاد منها في تحسين أحوال المراعي الطبيعية والزراعة الديمية.[2]

([1]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤثراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

([2]) إليشع كالي، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، ط1، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص164.

- المناطق التي تتراوح فيها كمية الهطول السنوي بين 600 و 1000 مليمتر مكعب، وهي تشكل 1.7% من مساحة الوطن العربي، وتبلغ فيها كمية الهطول السنوي 800 مليار متر مكعب تشكل 2.30% من إجمالي الهطول السنوي، يستفاد منها للزراعة الديمية وتغذية المياه الجوفية والسطحية.
- المناطق التي تزيد فيها معدلات الهطول السنوي على 1000 مليمتر مكعب، وهي تشكل 1.2% من مساحة الوطن العربي وتبلغ فيها كمية الهطول السنوي 420 مليار متر مكعب تشكل 8.15% من إجمالي الهطول السنوي ويستفاد منها في تغذية المياه الجوفية والسطحية.

و يلاحظ من الجدول رقم (1)، أن المناطق شديدة الجفاف تشكل 2.67% من مساحة الوطن العربي بينما تشكل المناطق الجافة 15%، والمناطق شبه الجافة 6.8% من مساحته، ويلعب الموقع الفلكي للوطن العربي وتوزيع المناطق الجبلية في أطرافه دوراً رئيسياً قي سيادة المناخ الجاف بينما لا تشكل المناطق الرطبة وشبه الرطبة سوى 2.9% من مساحته وهي تقع إما على سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي أو في جنوب الجزيرة العربية والسودان والصومال وموريتانيا حيث تهطل الأمطار الموسمية. [(1)]

كما تبلغ كمية الجريان السطحي من إجمالي كمية الهطول السنوي نحو 150 مليار متر مكعب تشكل 7.5% من متوسط الهطول السنوي، بينما تبلغ كمية التغذية المائية الجوفية 40 مليار متر مكعب، تشكل 5.1% من متوسط الهطول السنوي، أما كمية التبخر فتصل إلى 2460 مليار متر مكعب، تشكل 8.92% من متوسط كمية الهطول السنوي. [(2)]

ثانيا : المياه السطحية :

نظراً إلى سيادة المناخ الجاف على أغلب أنحاء الوطن العربي فهو يفتقر إلى شبكات هيدروغرافية دائمة الجريان، عدا الأنهار الرئيسية التي تنبع من خارج أراضيه كالنيل ودجلة والفرات.[(3)]

([1]) رائد الفاعوري، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، 1996، ص 94.

([2]) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 92 .

([3]) د. محمود أبو زيد، حوار أجرته معه د. سلوى أبو سعدة، مجلة المصور، القاهرة، في 1992/01/10، ص 25.

ويبلغ التصريف السنوي لنهر النيل 84 مليار متر مكعب وتشكل هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة الحبشة الخزان الطبيعي له، بينما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول ويقدر تصريفه السنوي عند دخوله الأراضي السورية بـ 26 مليار متر مكعب، أما نهر دجلة فينبع من مرتفعات جنوبي شرق تركيا ويقدر تصريفه عند دخوله الأراضي العراقية بـ 48 مليار متر مكعب. (1)

ويبلغ عدد الأنهار الصغيرة الدائمة الجريان في الوطن العربي نحو 40 نهراً فضلاً عن مئات الآلاف من الأودية الموسمية التي تجري فيها المياه لفترات محدودة من السنة. (2)

وتتعرض الموارد المائية السطحية إلى تبخر كميات كبيرة منها خصوصاً في منطقة الأهوار في جنوب العراق ومنطقة المستنقعات في جنوب السودان فضلاً عن التبخر من الخزانات ومجاري الأنهار، وتبلغ كمية المياه التي تفقد في عملية التبخر بين 70 و 100 مليار متر مكعب سنوياً(3).

ويلاحظ من الجدول رقم (2)، أن مجموع الموارد المائية السطحية المتاحة في الوطن العربي يصل إلى 230. 7 مليار متر مكعب سنوياً يستغل منها 140. 4 مليار متر مكعب سنوياً أي بنسبة تصل إلى 60. 9% منها ويتركز 80% من الموارد المائية السطحية المتاحة في خمس دول، هي العراق وسوريا ومصر والسودان والمغرب.

ثالثا : الموارد المائية الجوفية

تقسم المياه الجوفية من حيث استجابتها للاستغلال إلى :

- الموارد المائية الجوفية غير المتجددة التي يتم تغذيتها وتجددها على مقياس زمن جيولوجي وهي واسعة الانتشار في الوطن العربي كالصحراء الكبرى والنوبة ومعظم أحواض الجزيرة العربية **والمشرق العربي** والمغرب العربي، إذ تنتشر

---

(1) مصطفى القاضي، تاريخ الري في مصر والوطن العربي، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992، ص ص 1-2.

(2) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994، ص 113.

(3) شوقي أسعد ونبيل روفائيل، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخدامها، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي الكويت، 17-20 شباط، فبراير 1986، ص 739-740.

في 90% من مساحة الوطن العربي، وقد تمت تغذيتها في الفترات المطيرة لعصر البلوستين (قبل 4000 - 5000 سنة)، والتقديرات الدولية تدل على توافر مخزون ضخم يقارب 13. 5 × 10^{12} متر مكعب. (أنظر جدول رقم 2 ص 105.

- الموارد المائية الجوفية المتجددة ويتم تغذيتها خلال فترة وجيزة تتراوح بين سنوات عدة وجزء من السنة وتنتشر في مناطق محدودة المساحة لا تتجاوز 10% من مساحة الوطن العربي كالمرتفعات الجبلية والسهول التي تمتد عند أسفل الجبال. (1)

ويلاحظ من الجدول رقم (2)، أن كمية الموارد المائية الجوفية المتاحة تقدر بنحو 37.48 مليار متر مكعب سنوياً يستغل منها حالياً 24. 579 مليار متر مكعب سنوياً أي بنسبة تصل إلى 8.50% وتتراوح نسبة المياه الجوفية المتاحة إلى مجمل الموارد المائية التقليدية بين 2. 7% في العراق و 100% في كل من البحرين وقطر والكويت. (2)

([1]) رزق ادوارد، نهر الأردن وروافده، ط1، مركز الإعلام لجامعة العربية، لندن، ترجمة، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، بدون تاريخ، ص118.

([2]) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1994، ص 143.

الجدول رقم (2) : الموارد المائية المتاحة والمستعـملة في الوطن العربي

الدولة	الموارد المائية التقليدية المتاحة (مليون متر مكعب في السنة)			الموارد المائية المستعملة (مليون متر مكعب في السنة)				
	السطحية	الجوفية	المجموع	السطحية	الجوفية	تحلية مياه البحر	تنقية مياه الصرف الصحي	المجموع
الإمارات	130	120	90	-	900	232	70	1302
البحرين	0. 00	90	19060	-	153	16	30	200
الجزائر	12400	6660	5550	600	2900	903	368	3500
السعودية	3210	2340	73000	450	3000	15	13	4721
العراق	71000	2000	2390	45000	1200	90	20	46200
عُمان	1430	960	60	87	400	504	80	1428
قطر	0. 00	60	160	289	112	50	190	222
الكويت	0. 00	160	4540	1422	217	232	51	801
ليبيا	220	4320	980	16200	1975	16	55	2299
الأردن	700	280	4360	4734	510	903	50	850
تونس	2630	1730	200	4000	1535	15	7500	3012
جيبوتي	200	0. 00	12850	1100	13	90	350	13
السودان	20550	1300	21800	700	1218	504	6	17418
سوريا	16200	5600	11460	55500	1666	50	70	6450
الصومال	8160	3200	4130	8020	950	232	30	4000
فلسطين	4000	130	7800	880	500	16	368	2050
لبنان	4800	3000	58920	1450	1500	903	13	1200
مصر	55500	3420	30300	-	3630	15	20	64500
المغرب	20300	10000	7300	-	1000	90	80	12000
موريتانيا	5800	1500	4900	600	1200	504	190	1880
اليمن	3500	1400	90	450	900	50	51	2656
المجموع	230730	48370	279100	140432	24579	1910	8784	176702

المصدر : بوكراع رضا، المياه العربية والتحديات الأمنية، الأمن المائي العربي، المؤتمر الثامن، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996، ص 119.

III. الموارد المائية غير التقليدية

لقد انعكست زيادة الوعي بمشكلة المياه في الوطن العربي على تطوير الموارد المائية غير التقليدية بزيادة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها من جديد وأصبحت هذه

المياه المعالجة مصدراً من مصادر المياه التي يعتمد عليها في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي، ففي البحرين يوجد 12 محطة معالجة لمياه المجاري[1]، وهي تعالج 31 مليون متر مكعب سنوياً، وتبلغ كمية المياه المعالجة في مصر 7500 مليون متر مكعب سنوياً، أما في العربية السعودية فقد بلغت كمية المياه المعالجة 368 مليون متر مكعب عام 1990 وقد بلغت 350 مليون متر مكعب في المغرب و 80 مليون متر مكعب في الكويت و 70 مليون متر مكعب في الإمارات العربية المتحدة و 20 مليون متر مكعب سنوياً في قطر[2].

كما تشمل الموارد المائية غير التقليدية تحلية مياه البحر وهي عملية تتطلب استثمارات عالية نسبياً، لذا نجدها تتركز في أقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا، ويلاحظ من الجدول رقم (2)، أن الوطن العربي قد أنتج 1. 91 مليار متر مكعب عام 1993. [3]

المبحث الثاني : مظاهر عجز الأمن المائي العربي

المطلب الأول : مظاهر أزمة المياه في الوطن العربي

I. انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة : بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 2000 نحو 291 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2. 7% للفترة (1997-2000)، ويعد هذا المعدل مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ 6.1% للفترة نفسها وبمعدل النمو السكاني للبلدان النامية والبلدان الصناعية اللذين يقدران بنحو 9.1% و 6.0% على التوالي وبهذا فإن سكان الوطن العربي (أنظر جدول رقم 3، ص 107) في ضوء معدل النمو السكاني الحالي يتضاعف عددهم كل 25 سنة [4]، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى 492 مليون نسمة عام 2025.

([1]) أحمد علي الشريان، إسماعيل محمد المدني وهمام عبد الله آل خليفة، الاتجاهات الاجتماعية نحو إعادة استخدام مياه المجاري المعالجة في البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 18، العدد 71 1994، ص 53.

([2]) الجيلاني عبد الجواد، مداورة المياه العامة لأغراض الزراعة بين الحقيقة... والخيال، العمران العربي العدد 14، 1995، ص ص 43-44.

([3]) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، ط1، عمان، 1990، ص 176.

([4]) أمل العليان، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 1996م، ص 116. ولمزيد من المعلومات أنظر : عادل درويش، حروب المياه... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1995، ص 102.

الجدول رقم (3) : عدد سكان الوطن العربي ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة

الدولة	عدد السكان عام 1993 (ألف نسمة)	معدل النمو السكاني 90-93	عدد السكان عام 2000 (ألف نسمة)	عدد السكان عام 2025 (ألف نسمة)	نصيف الفرد من الموارد المائية المتجددة		
					1993	1993	1993
الإمارات	1710	4 .2	1978	2800	146	126	89
البحرين	540	9 .1	643	1000	167	140	90
الجزائر	27080	8 .2	33359	51800	704	571	368
السعودية	17505	4 .3	16662	40400	317	333	137
العراق	19920	3 .3	26234	46300	3665	2783	1577
عُمان	559	9 .4	604	700	107	90	509
قطر	1433	5 .2	2728	2800	112	50	86
الكويت	5040	5 .3	6429	12900	901	706	57
ليبيا	4152	5 .3	5963	10800	236	164	352
الأردن	8570	0 .2	10106	13400	509	430	91
تونس	490	3 .4	585	1200	408	340	325
جيبوتي	27420	9 .2	32830	60600	797	666	167
السودان	13400	4 .3	17857	35300	1627	1223	361
سوريا	9480	0 .3	10780	23400	1209	1063	617
الصومال	1628	-	2254	-	-	-	490
فلسطين	2900	1 .2	2928	4500	2690	2664	-
لبنان	56430	3 .2	65664	93500	1044	897	1733
مصر	26069	0 .2	31784	47500	1162	944	630
المغرب	2240	7 .4	2630	5000	3259	2776	638
موريتانيا	13200	3 .2	16350	43200	371	300	1460
اليمن							143
المجموع	241466	7 .2	290742	492800	1156	960	566

إعداد وتجميع الباحثة،

ويلاحظ من الجدول رقم (3) تباين معدلات النمو السكاني بين الأقطار العربية فهي تزيد على 4% في كل من قطر وجيبوتي وموريتانيا وتتراوح بين 3-4% في العربية السعودية والعراق وعمان وليبيا والأردن وسوريا والصومال، كما أنها تتراوح بين 2-3% في الإمارات

العربية المتحدة والجزائر والكويت وتونس والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن، وتسجل البحرين أقل معدل للنمو السكاني في الوطن العربي إذ يصل فيها معدل النمو إلى 1.9%. (1)

ومع هذه الزيادة السكانية الكبيرة قد تستجد أوضاع صعبة تزيد من أعباء الأقطار العربية في المستقبل وخصوصاً في ميدان الأمن المائي إذا لم يتدارك الأمر من خلال تحقيق المزيد من الكفاءة في إدارة الموارد المائية وحسن استغلالها.

لقد بلغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على الصعيد القومي عام 1993 نحو 1156 متراً مكعباً في السنة وهو أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي والذي يصل إلى 12900 متر مكعب في السنة، وبهذا فإن نصيب الفرد على الصعيد القومي هو أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1350 متراً مكعباً في السنة كما أن متوسط نصيب الفرد على الصعيد القومي يظهر التفاوت الكبير بين الموارد المائية المتاحة لمختلف الأقطار العربية، إذ يعيش 9.44% من جملة سكان الوطن العربي في بلاد لا يتعدى نصيب الفرد فيها من الموارد المائية السنوية المتجددة 1000 متر مكعب، بينما يعيش 6.44% منهم في مناطق يتراوح فيها هذا المتوسط بين 1000 و 2000 متر مكعب في السنة، ويعيش 5.10% منهم في أقطار يزيد فيها هذا المتوسط على 3000 متر مكعب في السنة، والأقطار التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في عام 1993 فوق خط الفقر المائي هي العراق وموريتانيا ولبنان وسوريا وعُمان، أي أن 84% من سكان الوطن العربي يعيشون دون خط الفقر المائي، وانخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام 2000 إلى 960 متراً مكعباً، والدول التي ستبقى فوق خط الفقر المائي هي العراق وموريتانيا ولبنان، وسترتفع نسبة سكان الوطن العربي الذي هم دون خط الفقر المائي إلى 1.89%، أما في عام 2025، فإن متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة على الصعيد القومي سينخفض إلى 566 متراً مكعباً والدول التي ستبقى فوق خط الفقر المائي هي العراق ولبنان وموريتانيا، ويوضح هذا مدى الانكشاف الكامن لندرة المياه في الوطن العربي. (2)

II. استنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها

(1) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص12

(2) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 87 .

لقد تعرضت أحواض المياه الجوفية في أغلب أرجاء الوطن العربي لعمليات استنزاف كبيرة بسبب معدلات الضخ العالية والسحب غير الآمن الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور نوعية المياه.

ففي سوريا تم استنزاف مخزون أحواض السلمية والمسلمية والقلمون، وجفت الآبار والأفلاج فيها، كما تم استنزاف جزء مهم من مخزون الطبقات المائية في أحواض العين وسهل الحصى في دولة الإمارات العربية المتحدة وحوض سهل باطنة في عُمان وأحواض تهامة في اليمن وحوض الجفارة في ليبيا وأحواض المناطق الوسطى في تونس(1)،

وفي البحرين تتعرض طبقات مياه الدمام الجوفية في شرق البحرين لغزو مياه البحر خصوصاً في المنطقة المحيطة بجزيرة سترة وإن الاستخدام المتزايد للمياه الجوفية في منطقة الإسكندرية والدلتا أدى إلى زحف خط تماس المياه المالحة والمياه العذبة إلى الأمام(2)، وفي **الأردن** تفوق الكمية المستعملة من المياه الجوفية الحد الآمن للأحواض بنحو 237 مليون متر مكعب سنوياً وهذا يعني أن هناك استنزافاً لمعظم الأحواض المائية الجوفية(3).

أما في جيبوتي فقد أصابت الملوحة العالية الآبار المحفورة نتيجة السحب الزائد واستنزاف إمكانيات الطبقة التي تحمل المياه حتى وصلت الموصولية الكهربائية إلى 3500 ميكروموول سنتميتر^3(4)، بينما كانت ملوحة هذه الآبار في بداية حفرها تقدر بنحو 1500 ميكروموول سنتمتر^3 وما تحويه من بقايا أسمدة ومبيدات حشرية أو من الصرف الصحي(5).

---

(1) جان خوري، التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية، ورقة عمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية والوطن العربي، القاهرة، 20-22 كانون الأول، ديسمبر 1992، ص 75.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1973، ص 157.

(3) حازم كمال الناصر، إدارة وتنمية مياه الآبار الجوفية في الأردن، ورقة عمل المملكة الأردنية الهاشمية التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية في الوطن العربي، القاهرة 20-22 كانون الأول، ديسمبر 1993، ص196.

(4) الميكروموول وحدة قياس نسبة المواد الذائبة في المياه، تمثل جزءاً من مليون من الوزن الغرامي في السنتيمتر المكعب.

(5) عبد الأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 76، ربيع 1994، ص 221.

III. التلوث البيئي للمياه

أ. تلوث المياه الناجم عن الأنشطة الصناعية

تلقي بعض الأقطار العربية مخلفاتها الصناعية السائلة في الأنهار كما هو الحال في مصر والعراق والمغرب وسوريا والأردن، ففي مصر مثلاً يلقي 50% من المخلفات السائلة الناتجة من الصرف الصناعي في نهر النيل وترعة ويلقى 19% من هذه المخلفات في الآبار الجوفية[1]، وقد تحتوي النفايات الصناعية على معادن ثقيلة أو مواد سامة في الأوضاع الطبيعية أو في مرافق معالجة مياه المجاري، وما لم تعالج مثل هذه النفايات عند مصادرها، أو يتم العمل دون وصولها إلى مجاري المياه فتظل نوعية المياه تحذر من مخاطر جسيمة.

ب. التلوث المرتبط بالأنشطة الزراعية :

إن الاستخدام غير الرشيد للأسمدة ومبيدات الآفات أدى إلى الكثير من المخاطر الصحية والبيئية المترتبة عن هذا الاستخدام، ولقد ارتفع استهلاك الوطن العربي من الأسمدة الكيماوية في السنوات الأخيرة بشكل كبير ومن المعروف أن الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية تساهم في ضياع المياه السطحية ذلك أن المحاصيل لا تستفيد إلا بنسبة 50% منها وتأخذ النسبة الباقية طريقها إلى مياه الصرف والأنهار. [2]

أما المبيدات الحشرية، فإن استهلاك الوطن العربي منها يقدر بمائة ألف طن سنوياً، ولا تمثل كميتها التي تقع على الآفات المستهدفة سوى 1.0% من الكميات التي تستخدم ويلوث الباقي سطح الأرض ومنها الموارد المائية[3].

ج. التلوث الناجم عن مياه الصرف الصحية :

تلقي الكثير من المدن العربية مياه الصرف الصحي داخل الوسط الطبيعي من دون أدنى معالجة مسبقة باستثناء بعض الحالات النادرة ونتيجة لهذه الوضعية فقد وصل التلوث إلى حد لا يحتمل الأمر الذي ينتج عنه أضرار مباشرة لصحة الإنسان.

د. الآثار السلبية لمشاريع الري :

([1]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993، ص 158.

([2]) منذر خدام، الأمن المائي العربي – الواقع والتحديات، مرجع سباق، ص 25.

([3]) UNEP United nations environmental program (UNEP) the state of the environment (Nairobi) ENEP, 1986, p. p, 91-92 .

إن كفاءة الري في الوطن العربي منخفضة بنسبة تتراوح بين 40 و 60%، إذ يقدر احتياج الهكتار الواحد على الصعيد العالمي ووفقاً لطرق الري التقليدية إلى نحو 7500 متر مكعب من الماء بينما نجد أن هذا الرقم يرتفع في الوطن العربي ليصل إلى 12000 متر مكعب للهكتار الواحد[1]، وقد تصل كمية التسرب والفاقد الذي يحصل لمياه الري أثناء نقلها من مصدرها إلى مكان استغلالها إلى نحو 45% من كمية المياه المنقولة خصوصاً عندما يتم نقلها عبر قنوات ترابية مكشوفة[2].

وقد تؤدي مشاريع الري التي يساء إدارتها إلى ظهور الكثير من المشاكل البيئية ويعتبر مرض الشستوسومية[3] من أبرز الأمراض الموثقة بين جميع الأمراض التي تصاحب الري.

ففي مصر ازدادت نسبة انتشاره من 6% قبل إنشاء سد أسوان الأول عام 1906 إلى 30% بعد ثلاث سنوات من إكمال المشروع، وفي السودان كانت منطقة الجزيرة خالية منه إلا أن نسبة انتشاره وصلت إلى ما بين 30 و 60% بعد خمس عشرة سنة من إنجاز مشروع الجزيرة[4].

كما لا تعد طريقة تخزين المياه بواسطة السدود الطريقة المثلى دائماً في المناطق الجافة نظراً إلى ضياع المياه عند التخزين بهذه الطريقة بسبب ارتفاع معدلات التبخر فبحيرة ناصر مثلاً تفقد ما مقداره 12% من مجموع التصريف السنوي لنهر النيل وهي تشكل 15% من مجموع موارد المياه المتجددة في مصر[5]، كما تتسرب كميات كبيرة من الخزانات قبل التمكن من وضعها قيد الاستعمال.

---

(1) رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة، ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالتعاون مع مجلس البحث العلمي العراقي في بغداد 21-22 كانون الأول، ديسمبر 1982، ص 26.

(2) تيسير الدباغ وعبد الكريم صادق، توجه نحو الحد من هدر المياه في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، 17-20 شباط، فبراير 1986، وثائق الندوة، ص 660.

(3) الشستوسومية : هي مرض يصب الإنسان من جراء نوع من الديدان التي تنمو في المياه الملوثة، وتسبب التهابات في المثانة.

(4) (UNEP) the state of the environment (Nairobi) ENEP, 1987, p. 146

(5) سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي : من أجل تنمية تعتمد على الذات، نيقوسيا : دار الشباب للنشر والتوزيع والترجمة، 1986، ص 139-141.

المطلب الثاني : المخاطر على الموارد المائية في الوطن العربي

يشكل الأمن المائي العربي قضية اقتصادية تتطلب تبني وتنفيذ سياسة تحمي وتصون الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب والتعدي، وبهذا الشأن يجابه الثروة المائية خطران يهددان مستقبلها وهما : [1]

I. السياسات المائية القطرية غير الملائمة

يتمثل الخطر الداخلي في السياسات المائية العربية القطرية الخاصة باستغلال المياه من حيث : - طرق إدارة الموارد المائية.

- كيفية استغلالها والحفاظ عليها من التبذير.

حيث يتم استغلال هذه الثروة الحيوية بطرق تقليدية، سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي أو المنزلي فضلاً عن بدائية طرق التخزين المائي، ففي الوقت الذي تزايدت فيه الحاجة إلى المياه مع تزايد حاجات الإنتاج (الزراعي والصناعي) نتيجة تزايد النشاط الاجتماعي وتزايد عدد السكان وندرة المياه في مناطق الزراعة. [2]

إلا أن التدهور الخطير في الاحتياطي المائي العربي خصوصاً منه المياه الباطنية، يرجع إلى طبيعة السياسة المتبعة في الأقطار العربية للسيطرة على الموارد المائية واستعمالاتها المختلفة.

وهي سياسة تكشف عن غياب العقلانية في التخطيط المائي والخطط المستقبلية في الاستهلاك، فهذه السياسة تهدد مستقبل الأمن المائي العربي.

لذا فإن رفع درجة الأداء في إدارة الثروة المائية هو الحل الأمثل لوقف الخطر الداخلي للأمن المائي العربي. [3]

هذه الصورة لإدارة الموارد المائية في الوطن العربي يقترن بها وقوع الجزء الأعظم من أراضيه في المنطقة الجافة وشبه الجافة، مما ينجم عنه ندرة في موارده المائية، وفي ظل

([1]) حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، الوحدة، عدد 76، الرباط، 1991، ص 25-35.

([2]) اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر الفني الدوري السادس، ندوة تطوير الإنتاجية في القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي، 24-1984/9/27.

([3]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص109 .

هذه الظروف يعتمد جزء هام من الغذاء في الوطن العربي على نحو (80%) من المساحات الزراعية على الأمطار[1].

ولابد من الإشارة بهذا الصدد إلى ظاهرة الجفاف وارتباطها بالتصحر، فهو يساعد على اتساع مساحة التصحر مثلما يعمل على قلة هطول الأمطار وبالتالي ندرة المياه وتناقص الإنتاج ونزوح متواصل من الريف إلى المدن[2]

والجفاف ظاهرة طبيعية تشهدها مساحات واسعة من الوطن العربي منذ القدم، وقد عمل انتشار الصحراء على قلة الرقعة الزراعية، أما المستغل فعلاً بالزراعة فتبلغ نحو (530) مليون دونم، أي بنسبة (8.3%) من المساحة الإجمالية ونحو (3.40%) من الرقعة الصالحة للزراعة.[3]

مما يشير إلى ضرورة تعاون الدول العربية لتحسين صورة الأمن الغذائي العربي عمّا هو عليه حالياً في ظل قلة هطول الأمطار، إذا يتراوح معدلها بين (صفر – 450 ملم) وأن (67%) من مساحة الوطن العربي تتلقى نحو (100ملم^3) فقط، وأن (15%) منها يقع ضمن خطي مطر سنوي (100 - 300ملم^3)، و (18%) فقط تتلقى أكثر من (300ملم^3) [4].

II. تهديد الأمن الغذائي العربي

ليس الهدف من التعرض للأمن الغذائي العربي الدخول في تفاصيل مشكلة الغذاء في الوطن العربي، بل تقديم بعض الأرقام المعبرة التي توضيح الواقع الغذائي الحالي والمستقبلي وعلاقته بالسياسات المائية القطرية غير الملائمة.

فنسبة النمو السكاني في الوطن العربي هي نحو (1.3%)[5]، ففي عام 1950 كان عدد سكان الوطن العربي نحو (76.6) مليون نسمة وقد ارتفع هذا العدد إلى نحو (147) مليون

---

(1) حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، 1985، ص 56.

* التصحر : هو قابلية الصحراء والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها. فهو بحق تغيير نظام البيئة. انظر : محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1985، ص 11.

(2) حسن عبد القادر صالح، التصحر في الوطن العربي ومكافحته، شؤون عربية، عدد 61، مارس، 1990، ص 54.

(3) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، نفس المرجع، ص112 .

(4) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، مصدر سابق، ص 59.

(5) محمد أزهر السماك، الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبلها، تنمية الرافدين، سلسلة دراسات، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، 1984، ص 59.

نسمة عام 1975 وإلى (164.3) مليون نسمة وعام 1979 إلى (205) ملايين نسمة عام 1985 و (225) مليون نسمة عام 1990 إلى (267) مليون نسمة عام 2000[1].

هذا النمو في عدد السكان للوطن العربي رافقه ارتفاع في الدخل الفردي نتج عنه زيادة في الطلب المحلي على الأغذية، بحيث قدرت هذه الزيادة السنوية في الاستهلاك بنحو (5%)، إلا أن زيادة عدد السكان وازدياد الطلب المحلي على الأغذية (الاستهلاك) لم تقابلهما زيادة مناسبة في معدل الإنتاج، مما أوقع الأقطار العربية في عجز غذائي.

فمعدل زيادة الإنتاج هو نحو (2%) مقابل (1.3%) في زيادة عدد السكان و (5%) في معدل الاستهلاك، مما يعني أن الوطن العربي مستورد لنحو (50%) من حاجاته الغذائية، أما القمح فيقدر استيراده بنحو (55%) من مجموع استهلاكه في عام 2000 (2.29 مليون طن) وهي كمية تمثل ما يعادل (40%) من حجم التجارة الدولية للقمح في الوقت الذي قدر فيه مجموع الإنفاق على استيراد الغذاء عام 2000 بنحو (200 مليار دولار) [2].

وبذلك تضرر الأمن المائي العربي بالجفاف كما تأثر أيضاً بظاهرة زحف الرمال أو ما يسمى بالتصحر الذي يكاد يغزو الوطن العربي ككل ويهدد الأمن المائي، مضافا إليه ما يعتري مياه أحواض الأنهار الدولية من تلوث البيئة خاصة ما يتعرض له **حوض الرافدين وحوض نهر الأردن وحوض نهر النيل،** مما يدعو إلى نهج سياسات مائية عربية قطرية وقومية تكاملية في مجال المياه.[3]

هذا ويعاني الأمن المائي العربي في الوقت الراهن من عدة تهديدات دولية لها علاقة باستراتيجية إسرائيل في التوسع في الأرض العربية والاستيلاء على المزيد من المياه العربية.[4]

III. تهديدات دول الجوارالجغرافي

فموضوع تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية كحوضي الرافدين والنيل، أو سيطرتها على مصادر المياه التي نعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا وإيران، أو أطماعها في المياه العربية مثل إسرائيل[5] تمثل تهديدا دائما على الموارد المائية في الوطن العربي.

([1]) نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثاث الخطر)، المستقبل، العدد 545، آب أغسطس، 1987، ص 42.

([2]) نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثاث الخطر)، نفس المصدر، ص 43.

([3]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص115 .

([4]) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 57.

([5]) مجلة تقارير، أبعاد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل فيها، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 19، القاهرة، 1990، ص 90.

فإقدام تركيا على حبس جزء كبير من مياه نهر الفرات لمدة شهر من 13 كانون الثاني 1990 إلى 12 شباط 1990 بهدف التخزين وما تلاه من وقوف إيران وتركيا بقوة مع أمريكا في الاعتداء على العراق في 1991/01/17 إلى الحرب الأخيرة على العراق واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقيام بعض المسؤولين الإسرائيليين بالتصريح عن وجود مشاريع لنقل النفط العراقي بالإضافة إلى نقل المياه من العراق عن طريق أنابيب سوف تمر عن طريق الأردن للحد من مشكلة المياه في إسرائيل. [1]

كل هذا أدى إلى انتقال ذلك الصراع المائي الصامت مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي إلى حيز الفعل المباشر، مما يطرح السؤال حول مستقبل العلاقة بين العرب ودول الجوار الإقليمي في ضوء هذه التطورات.

المبحث الثالث : علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي

الأمن : هو نقيض الخوف ويعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخطر.

وعرّف العلاّمة "**ابن خلدون**" **الأمن بأنه الأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك لا بد من مضاعفة الحذر، والقوة، والاقتدار، والدفاع، والحماية.** [2]

ويرى **روبرت ماكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بأنه يشمل التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن وثمة توجه عام لمعالجة الأمن على أساس شمولي على ضوء التهديدات الخارجية والداخلية، وهذا يشمل مظاهر الأمن في العصر الحاضر بما فيها :

- أمن الطاقة، القوى البشرية، الأمن الصناعي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، باعتبارها مكونات مختلفة للأمن ترتبط بينها علاقات تكاملية وتأثير متبادل. [3]

واستناداً إلى ما تقدم يتضح أن الأمن المائي لابد أن يعني حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية، وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية، والقدرة على تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور. [4]

([1]) جريدة الرأي الأردنية، العدد ، 3541 ، 2002. ص 8.

([2]) صباح محمد ووليد أبو سليم، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص66 .

([3]) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 132.

([4]) مجدي صبحي، دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، القاهرة، 1992م، ص 144.

فازدياد أعداد المدن والمجتمعات التي تتحول إلى هذا الحل فهي إشارة إلى ندرة المياه ووجود أزمة أكثر من الدلالة على توفير مصدر مائي مريح، ويحصل ما يقرب من 60% من إنتاج المياه من التحلية في العالم خاصة في دول الخليج العربي الفقيرة في مواردها المائية والغنية بالنفط.

وتمثل المملكة العربية السعودية وحدها 24% من مجمل إنتاج مياه التحلية في العالم بسبب وجود محطات تحلية متفرقة على طول سواحلها ومن ثم يتم توزيع مياه الشرب على المدن والقرى عبر خطوط أنابيب مياه بطول ثلاثة آلاف كيلو متر، أما باقي إنتاج محطات المياه فتوزع على دول الجزر مثل تلك الواقعة في البحر الكاريبي وغيرها من البلاد الجافة مثل أستراليا وإسبانيا. (1)

إن حماية المياه العربية وتوفير الأمن المائي العربي يحتاجان إلى استراتيجية عربية موحدة توفر تدابير لمعالجة الخرق المائي حيث يصل العجز داخلياً كما أوضحنا إلى 100 مليار م^3 من المياه، ولقد وصل في عام 2000 إلى 127 مليار م^3، ومن المتوقع أن يصل في عام 2035 إلى 176 مليار م^3، وهذا يتطلب موقفاً عربياً اقتصادياً وتمويلياً وهندسياً موحداً في مواجهة من يريد تهديد مياهه، ويجب تأمين المصداقية لهذه الاستراتيجية ولابد من الاستعانة بالقانون الدولي وتحصين الذات على المستوى العربي(2).

ولهذه الغاية يفترض من الدول العربية وخاصة دول حوضي الدراسة بلورة استراتيجية أو سياسات مائية قومية وقطرية على مستوى ما يواجهها من تحديات وبيان حقيقة الأوضاع المائية العربية والأخطار التي تهددها والأبعاد التنموية والسياسة والاستراتيجية التي تنطوي عليها في وقت تحتدم فيه المنافسة في الصراع على الموارد المائية العربية، وبذلك يحتل الماء موقعه الحيوي والحساس في قلب سياسات الدول وخططها لإدارة استغلال مواردها. (3)

المطلب الأول : المياه وطبيعة التحديات

ينتاب العالم العربي وخاصة منطقة المشرق العربي شعور عميق بالتخوف من المستقبل وهو يرى التجمعات الإقليمية والتكتلات الدولية تبرز وتتبلور للتغلب على الصعوبات ومحاولة تخطيها بكل الوسائل المتاحة، وذلك من أجل البقاء في هذا القرن بشروط أفضل ومواصفات

---

(1) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص 156.

(2) أمل العليان، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، مرجع سابق، ص 176.

(3) مجدي صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1994ص 58.

أنجح تتيح لهذه التجمعات أو الدول المنطوية تحت لواءها احتلال مكانة مناسبة لها تجعلها قادرة على مواكبة هذا العصر بكل ما سوف يحمله من متغيرات وتحديات.

ولعل ما يزيد مشاعر التخوف ويضاعفها بروز مشاكل عديدة لم يحسب لها حساب من قبل نتيجة تصورات خاطئة وتحليلات غير دقيقة أو قصور في التفكير، إلاّ أنه بدأ في الآونة الأخيرة ظهور أبعادها التي اتضحت في السنوات الماضية، ومن بين أهم تلك المشاكل أزمة المياه في الوطن العربي وفقدان الأمن المائي في منطقة المشرق العربي بسبب الندرة وأطماع الآخرين فيها، هذا من جانب واعتمادها كورقة ضغط على الدول العربية أو على بعضها يلوّح بها متى ما أريد أو عندما تستدعي الظروف ذلك من جانب آخر. (1)

وعليه فقد جاء في التقرير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأمريكية في فصل النزاعات على الثروة المائية تأكيد على ذلك حيث أورد التقرير في تحليله لطبيعة الموارد المائية ومشاكلها في العالم العربي وخاصة منطقة المشرق العربي من خلال رصده وتعقيبه على احتلال العراق لدولة الكويت وما نصّه :

> **"ومن سخريات الأقدار، أن جميع هذه المشاكل تستمد جذورها من مصدر واحد موجود بوفرة وغزارة في الشرق الأوسط وهو- النفط- وليس من تلك المصادر التي يفتقرها مثل الماء".**

وعليه فإن النزاعات حول حقوق استخدام مياه الأنهار مرشحة لأن تصبح أكثر حدة مما هو متوفر لها من حصص قليلة من المياه خاصة وأن الدول التي تنبع منها المياه تسعى حالياً لتحقيق أقصى استخدام للمياه لتوليد الطاقة والتنمية الزراعية والصناعية.

من ناحية أخرى فإن الطبقات الصخرية الحالية في المنطقة خاصة في شبه الجزيرة العربية، تنضب الآن بسرعة مما يثير المصادمات على مثل هذه المصادر النادرة خاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة ومراكز الصيد الساحلية، مما سيتفاقم بصورة أكبر على المدى البعيد بسبب النمو السكاني السريع في المنطقة، علاوة على ذلك فعندما ننظر إلى الشرق الأوسط خاصة أجزاءه المجاورة للخليج يتضح أنه قد اتسم بنزاعات متشابكة حول الحدود البرية والبحرية يصل إلى نتيجة مفادها بأن مكامن عدم الاستقرار وحتى الحرب حول أصول هذه النزاعات واضحة جداً.(2)

وعلى الرغم من أن نتائج حرب الخليج الثانية قد طغت على الاهتمامات السياسية الأخرى في الشرق الأوسط، بالإضافة للاعتداء على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، 76.

(2) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، مرجع سابق، ص 87

واحتلاله، إلا أن مشكلة المياه أو ما اتفق على تسميتها لاحقاً "الأمن المائي الغذائي" تبقى إحدى الهواجس الكبرى المعلقة والتي قد تتطور لتكون في مقدمة المعارك التي ستشهدها المنطقة، ليس بسبب احتمال بلوغها مرحلة الصدام العسكري المسلح فحسب؛ بل لأهميتها الاقتصادية وأبعادها السياسية الخطيرة وانعكاساتها على الأمن القومي العربي عموماً والأمن الغذائي والمائي على وجه الخصوص.

وقد أشار البروفيسور ميكائيل كلار - مدير معهد نزع السلاح في استوكهولم إلى هذه الناحية في قوله :

"لقد تضاعفت الصراعات المحلية والداخلية والإقليمية بشكل لا نظير له بعد نهاية الحرب الباردة عام 1990، بحيث سوف تتحول في الغالب إلى مواجهات أو حرب من أجل المياه ومنابعها، وهي صراعات متوقع نشوبها في الشرق الأوسط خاصة".[1]

وتأسيساً على ذلك ومن خلال ما أفضت إليه محادثات مدريد من مداخلات وطروحات وكذلك ما جاء في اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، والاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي والتنسيق الإسرائيلي الأثيوبي، حيث أولت وعالجت تلك الاتفاقيات واللقاءات مشكلة المياه كنقطة أساسية وساخنة؛ تباينت حولها الآراء والمواقف واتضحت معها النوايا مما يؤذن اعتبار الحقبة القادمة حقبة صراع على المياه لا محالة في منطقة **المشرق العربي،** وذلك في ظل استمرار النقص في كمية ونوعية المياه اللازمة لسد حاجات الأعداد المتزايدة من السكان[2].

وتشكل حقيقية الصراع على المياه في المشرق العربي، مسلمة لابد من الأخذ بها كبداية أولى في رصد وتحليل هذه المشكلة، إلا أن ما يميز الصراع على هذه الثروة في المنطقة العربية هو أنه صراع متعدد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرك أغلبها أطماع غير مشروعة بثروات هذه الأمة[3]، وتعتبر أكثر هذه الأطماع حدة هي التطلعات الإسرائيلية لموارد المياه العربية المحيطة بها، حتى أن أكثر الدراسات الإسرائيلية وضعت موضوع المياه على رأس أسباب تمسك إسرائيل بالضفة الغربية والتحايل والتأخير المتعمد للانسحاب منها وفق ما جاء في اتفاق أوسلو والاتفاقات الأخرى اللاحقة التي أبرمت مع السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994.

ويبدو أن مشكلة المياه ستكون هي نقطة الانفجار التي يخشاها الجميع حيث أن أغلب النزاعات التي من المتوقع حدوثها ستكون مشكلة المياه السبب المباشر لها، إذ أن توزيع المياه

([1]) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص54.

([2]) الأمن العربي، التحديات والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص 95.

([3]) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 88 .

بين الدول العربية والدول الأخرى التي تشاركها في الأنهار يمكن أن يتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه[1].

ونظراً لأهمية موضوع المياه في المنطقة العربية فقد أعلن رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط "كايو كوخ فيزر" في مؤتمر قمة عمان الاقتصادي الذي عقد عام 1995 عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربية، إذ ذكر :

"إن تقديرات البنك الدولي الأخيرة أشارت إلى أن سبع دول في المنطقة باتت مضطرة الآن إلى استخدام مائة في المائة من الموارد المائية غير المتجددة كل عام، ومن جهة أخرى تبلغ حصة الفرد السنوية المتوفرة من المياه في ثمان دول في المنطقة أقل من 500 متر مكعب، وهو مستوى من الحصص يعتبره البعض عقبة في سبيل النمو الاقتصادي أو حائلاً دون هذا النمو[2]، إذ عندما تتراجع حصة الفرد السنوية عن هذا المستوى تصبح المياه هماً أساسياً في حياة السكان وتبدأ في التأثير السلبي على عمليات النمو الاقتصادي".

وأضاف :

"خلال السنوات الثلاثين المقبلة ستكون معظم دول المنطقة وصلت إلى هذا المستوى من قلة المياه"[3].

وعلى الجانب الآخر حذرت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث في مصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي في السنوات المقبلة حيث قدرت الاحتياطات المائية العربية الآن بحوالي 300 مليار متر مكعب سنوياً، المتاح منها حالياً يقف عند حد 170 مليار متر مكعب فقط، وهو ما يعني أن نقص المياه في العالم العربي وصل الآن إلى حوالي 43% مما هو ضروري لخطط التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية. [4]

كما أشارت دراسة أجراها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة "أكساد" عام 1993 إلى أن إجمالي الطلب على الماء لكافة الاستخدامات المذكورة تقدر بحوالي (368) مليار متر مكعب عام 2000، وهذا يعني وجود عجز مائي كبير، وتشكل كمية المياه المطلوب تأمينها للأغراض الزراعية بين (82 إلى 93%) من إجمالي الطلب على المياه خلال الفترتين المشار

---

(1) تقرير وزارة الدفاع الأمريكية "مكتب شؤون الأمن الدولي" إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق. صحيفة wool street journal في 1990/8/3 .

(2) غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 106، 1980، ص 36.

(3) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص 96.

(4) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص 93.

إليهما، كذلك قدر العجز المائي للتاريخ الثاني حوالي 620 مليار متر مكعب بعد ما كان 30 مليار متر مكعب في عام 1993[(1)].

وفي الواقع أن خطورة مشكلة الموارد المائية العربية تأتي من أقطار مجاورة غير عربية وهو الأمر الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الخارجية على أنهار الأردن والليطاني ودجلة والفرات، والتحركات المريبة لإسرائيل وبعض الدول الأخرى التي بدأت إنشاء سدود على نهر النيل وبالخصوص (أثيوبيا).

كما تعد الزيادة السكانية في المشرق العربي والتي تقدر بنحو 4.3 في المائة سنوياً عامل خطورة آخر لأنه يعني زيادة حاجة المواطن العربي من المياه بنحو 150 في المائة فضلاً عن أن المنطقة تعتبر من المناطق الأكثر معاناة من مشكلة الفجوة الغذائية، الأمر الذي يجعل التوسع الزراعي بحاجة إلى كميات كبيرة من المياه لسد هذه الفجوة.

وبالرغم من خطورة مشكلة تناقص المياه فإنه لم يُشّرع لغاية الآن القانون الذي يحد من استهلاك المياه بل لم تتبن الحكومات العربية منع الهدر المائي أو وضع خطة في إعادة استخدام مياه المجاري للري الزراعي وضرورة إيجاد التكنولوجيات المحلية المناسبة لتحلية مياه البحر.

وقد أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994 مؤشرات هامة كان من بينها ما يتعلق بموارد المياه في الوطن العربي، فكمية الموارد المائية السطحية المتجددة تقارب 270 مليار متر مكعب سنوياً، والموارد المائية الجوفية المتجددة تعادل 44 مليار متر مكعب سنوياً، والمخزون الجوفي من المياه يساوي 7,7 ألف متر مكعب، أما السحب السنوي من المياه فيوزع كالآتي : 89% للزراعة 6% للاستخدام المنزلي، 5% للصناعة، وأخيرا فإن معدل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على مستوى الوطن العربي يقدر بـ 300.1 متر مكعب سنوياً. [(2)]

ولما كانت المياه هي المصدر الأساسي للتنمية الزراعية فإن تصميم وتنفيذ سياسات استخدامها وتطويرها بطريقة علمية وجدية يعد إحدى المتطلبات الأساسية لتطور الزراعة وازدهارها، إلا أن ما تم في معظم البلدان العربية لغاية الآن كشف عن قصور في تصميم وأداء هذه السياسات، ولقد انعكس هذا الوضع في هدر الموارد الأرضية نتيجة ازدياد التصحر وتشبع التربة وملوحتها، إضافة إلى الاستنزاف غير المنظم للموارد المائية وذلك على الرغم من شُحها بصورة ملموسة في المنطقة العربية.[(3)]

([1]) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، مرجع سابق، ص70.

([2]) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 58.

([3]) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، مرجع سابق، ص74.

لقد ركزت السياسات المائية في عدد كبير من الدول العربية على زيادة عرض الموارد المائية دون أن تهتم بجانب الطلب كذلك تمثلت جوانب القصور الأساسية في هذه السياسات في عدم الاهتمام بالصرف الزراعي مما أدى إلى تشبع التربة بالمياه وتملحها، كما كان لنقص صيانة شبكات الري أكبر أثر في فقد المياه والارتفاع في منسوب المياه الجوفية، بالإضافة إلى اعتبار أن سياسات الطلب ليست ذات أهمية تذكر في إدارة الموارد المائية الأمر الذي ساهم وما زال يساهم في الإفراط باستخدام المياه.

إضافة إلى ذلك فإن التوسع في استخدام المياه لم يصاحبه وجود دراسة كافية وجادة ودقيقة يبين فيها إحصائيات دقيقة حول توفر هذا المخزون في معظم الدول، كذلك فإن تنافر السياسات القطرية قد أدت إلى إهدار كميات هائلة من الثروة المائية في المشرق العربي، وكان للخلاف السياسي بين الدول العربية انعكاساته على فقدان التنسيق بين هذه الدول في المجال المائي مما ساعد باستمرار على تعاظم مشكلة المياه وعدم القدرة على إيجاد الحلول الصحيحة لها.

ومع ذلك فهذا لم يلغي محاولات مناقضة استطاعت أن تحقق نجاحات معقولة في السياسات المائية لبعض الدول العربية، حيث ارتفعت في هذه الدول كمية المياه المنتجة في السنوات الأخيرة عن طريق تحلية مياه البحر ومياه الآبار جنباً إلى جنب.(1)

إلا أنه في الوقت نفسه عمدت تلك السياسات إلى ترشيد استخدام مياه الآبار التي بدأ تطبيقها لاحقاً بعد أن حققت سياسة التحلية كفاية الناتج من المياه المحلاة لتغطية الاحتياطات المحلية.

وهذه الزيادة العالية المتحققة في إنتاج كمية المياه المحلاة التي شهدتها بعض دول الخليج ستساهم بشكل إيجابي على وضع خطة عربية موحدة في ابتكار وسائل الحفاظ على الثروة المائية في جميع أقطار الوطن العربي؛ بغض النظر عن الخلافات السياسية الهامشية التي تعتري علاقات بعض هذه الدول لأن اللجوء إلى المشاريع الباهضة التكاليف اضطراراً كما حدث في دول مجلس التعاون الخليجي بإقامتها مصانع تحلية المياه، سوف لن تكون مجدية مع تزايد الاستهلاك وزيادة السكان.(2)

في حين أن التنسيق والتعاون بين جميع الدول العربية واعتمادها سياسة مائية مشتركة، سيكون كفيلاً في أن تجد حلولاً أسهل وبأقل كلفة وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات

---

(1) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1990، ص 44.

(2) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 117 .

المتخصصة التي نشرت في العالم العربي في السنوات الأخيرة إضافة إلى أن الكثير من المراكز الاستراتيجية والمؤتمرات الإقليمية والعربية قد أوصت بضرورة تبني هذا الاتجاه باعتباره الطريق الوحيد الذي لا بديل عنه في تخطي هذه الإشكالية التي بدأت تتفاقم بشكل ملحوظ مما يؤذن بمخاطر وخيمة وشيكة الوقوع إذا ما تم تداركها سريعاً. [1]

وبالرغم من ذلك فمازالت هناك مشكلة تتعلق بالتوزيعين الجغرافي والزمني غير المتوازنين للمياه العذبة، وبصعوبة نقل المياه عبر مسافات طويلة بتكلفة معقولة وينتج عن ذلك حدوث تباين شديد بين الدول من حيث وفرة أو ندرة المياه العذبة بها، ففي المنطقة العربية تزيد المياه عن احتياجات بعض البلدان، فتستهلك موريتانيا مثلاً 14% من المياه العذبة المتاحة لها، ولبنان 20% والجزائر 23%، والمغرب 36%، والسودان 37%، وسلطنة عمان 51%، والأردن 52%، والعراق 88%، أما في مصر وسوريا فتتعادل الموارد الداخلية والخارجية مع الاستهلاك تقريباً. [2]

بينما تعاني بلاد أخرى مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين من نقص شديد في موارد المياه العذبة على أراضيها ويزيد فيها الاستهلاك بما يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف كميات المياه المتاحة لديها من موارد طبيعية، وتضطر هذه البلاد إلى استكمال حاجتها من المياه العذبة عن طريق تحلية ماء البحر بالرغم من التكلفة العالية لهذه العملية. [3]

وخلاصة المعلومات الدقيقة التي أجرتها مختلف الإحصاءات تشير إلى أن كمية المياه العذبة المتجددة سنوياً تبلغ 132 مليون م^3 مكعباً من مصادر طبيعية على الأرض وهي الأمطار وما يترتب عليها من روافد وتجمعات مائية ومياه جوفية، وهي في حقيقة أمرها لا تشكل سوى 32% فقط من مياه العالم، وإذا أضفنا إلى هذه الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة العربية المياه الواردة إليها من الأنهار التي تنبع خارج حدودها يصبح إجمالي المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية 294 مليون م^3 أي ما يعادل 72% من المياه العذبة في العالم، في حين تبلغ مساحة البلاد العربية 7.2% من مساحة الكرة الأرضية ولو كانت المياه العذبة موزعة توزيعاً متوازناً على الأرض لكان نصيب المنطقة العربية حسب مساحتها يعادل

([1]) أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي، شؤون عربية، العدد 51، 1987، ص 38.

([2]) الياس سلامة، قطاع المياه ومتطلباته المستقبلية، مجلة الندوة، جمعية الشؤون الدولية، عمان، مجلد 7. عدد (11)، سنة 1996، ص 56.

([3]) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، الكويت، 1996، العدد209.

1098 مليون م^3 في العالم، ويقدر متوسط نصيب الفرد العربي بـ 50.8% من متوسط نصيب الفرد على المستوى العالمي والبالغ 7420 مليون متر مكعب، ويبلغ مقدار الاستهلاك السنوي للمياه العذبة في المنطقة العربية 215 مليون متر مكعب وهذا يفوق مواردها الطبيعية المتجددة فوق أراضيها بـ 83 مليون متر مكعب. [1]

أي أن الدول العربية لا يمكنها الاعتماد على مصادر المياه العذبة المتجددة فوق أراضيها إذ أنها تكفي لسد 61% فقط من احتياجاتها، ولا شك أن المصادر الطبيعية الموجودة خارج منطقة الدول العربية غير مضمونة وغير مأمونة بسبب تحكم دول أخرى فيها وبالتالي ستكون هذه المصادر خاضعة للتهديد المستمر مما يستوجب تكثيف الجهود ورسم الطرق الصحيحة واعتماد استراتيجية صائبة من قبل العرب جميعهم اتجاه هذه الدول في سبيل تحقيق الحد الأدنى من الضمان لأمنهم المائي[2].

بقي أن نشير أيضاً إلى أن الدول العربية أسوء بالكثير من البلدان النامية ما لم تتمكن من استغلال مواردها المائية استغلالاً فعالاً، فقد ظلت تستخدم طرق تقليدية في الري تؤدي إلى هدر كبير من المياه باستمرار كما أن سوء استخدام بعض البلدان في استغلال مواردها من المياه الجوفية أدى إلى تسرب المياه المالحة بشكل متزايد إلى مستودعات المياه الجوفية، ويلاحظ ذلك في المناطق الساحلية من شمال إفريقيا وكذلك في منطقة الخليج العربي، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن غياب الوعي الزراعي وعدم استخدام الخطط العلمية في السقاية والزراعة وتأخر الإطلاع على الأساليب الجديدة التي توصّل إليها العقل الإنساني في طرق الإرواء الحديثة التي عرفتها الكثير من دول العالم من العقود الأولى من هذا القرن والتي ما زالت تطورها باستمرار باتجاه الكشف عن كل ما يؤمن التحكم في كيفية استغلال المياه استغلالا والمحافظة عليها بطرق استهلاكية مدروسة.

فالأزمة متداخلة تماماً؛ فهي في حقيقة أمرها أزمة عالمية انسحبت كتحصيل حاصل على المنطقة العربية بمصادر الثروة واستغلال مفرداتها وتفصيلاتها لصالح حركة التقدم الاجتماعي والتطور الحضاري، وعليه نستطيع الجزم في هذه القضية على أن الحلول التي توصلت إليها البلدان المتقدمة واعتمدتها في دولها لم تنسجم مع الدول العربية خاصة دول الدراسة لاعتبارات عديدة، لذلك تبدو وكأنها الآن أزمة دول العالم الثالث والفقيرة في مواردها المائية. [3]

([1]) محمود زنبوعة، الأمن المائي في الوطن العربي، مؤتمر المياه العربية، نوفمبر 1998، 54

([2]) Dr, Moustafa toulba. International Waters of the Middle, national water research center, 1994. P. 31

([3]) هاني خليل، الأمن المائي العربي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، [ب،ت]، [ب،ن].

المطلب الثاني : استراتيجيات لمواجهة تحديات أزمة المياه

إن من أهم التحديات التي تواجه المشرق العربي هي الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وتزداد مشكلة الموارد المائية حدة في المنطقة بسبب تكرار نوبات الجفاف التي أصبحت من الظواهر الطبيعية المألوفة؛ والانخفاض الحاد في منسوب المياه الجوفية وطغيان مياه البحر المالحة وتلوث المياه السطحية والجوفية، علماً بأن 7.45% من الموارد المائية السطحية تأتي من خارج حدود الوطن العربي.

كما أن هناك محاولات من دول الأحباس لاستخدام هذه الموارد للضغط على الدول العربية أو التوسع في استخداماتها للمياه من دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأقطار العربية التي تشترك معها في أحواض الأنهار الرئيسية كالنيل ودجلة والفرات. (1)

ولا تكمن مشكلة المياه في الوطن العربي في محدودية هذه الموارد بل من إجراءات في سوء استثمارها، وتردي نوعية المياه بسبب تلوث المياه السطحية والجوفية من جراء تصريف مياه فضلات المدن والصرف الزراعي والنفايات الصناعية. (2)

I. أزمة المياه وضرورة التعاون العربي

وتجدر الإشارة إلى أن كمية المياه كجريان سطحي في الوطن العربي تبلغ نحو (352 مليارم^3) منها (191 مليار م^3) تصريف داخلي و(161 مليار م^3) تصريف من خارج حدود الوطن العربي تشمل تصاريف أنهار : دجلة والفرات والسنغال والنيل، وأن مجموع موارد المياه المتاحة في الوطن العربي تبلغ كما ذكرنا سابقا نحو (349 مليار م^3)، يدخل منها في أوجه الاستعمالات المختلفة في الوقت الحاضر (175 مليار م^3) وهي الصورة الحقيقية للوطن العربي عام (2004)، وبهذا تكون قد اختلفت عما كانت عليه في السابق إذ ارتفع عدد سكانه من نحو (205) مليون نسمة سنة 1985م إلى نحو (267) مليون نسمة في عام (2000) (3)

---

(1) حسن عبد الله المنغوري، الأبعاد الجيوبولوتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000، ص 33.

(2) خليل، هاني، الأمن المائي العربي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، ص 311.

(3) United Nations, international bank for eoconstruction and development, world development report 1981, New York, June, 1981. P. 166.

وازدياد الطلب على المواد الغذائية والتي بدورها تتطلب زيادة في المتطلبات المائية للري بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى.

أما في عام (2030) وفي ظل الموارد المائية المتاحة والبالغة (349 مليارم^3) سيكون الطلب على المياه نحو (436 مليارم^3) في ظل تأمين اكتفاء ذاتي (100%)[(1)] أي بعجز مائي مقداره (87 مليار م^3).

لذا فالمياه خلال الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين ستكون في الوطن العربي وخاصة في منطقة الدراسة محور صراع جيوبوليتيكي أكثر سخونة من النفط. [(2)]

هذه الصورة للعجز المائي العربي المتوقعة في عام (2030) تكون صحيحة أو قريبة في حالة الاستمرار بطرق إدارة واستعمالات المياه في الوقت الحاضر، أما في حالة إدارة المياه بصورة أفضل وترشيد استعمالاتها فالعجز المائي المشار إليه والمتوقع عام (2030) سوف يقل عما هو متوقع. [(3)]

وبناء على ما سبق لابد من اعتماد سياسة مائية عربية مشتركة تحتمها الظروف المستقبلية للوطن العربي، وخاصة منطقة المشرق العربي لسد فجوة العجز المائي في عام (2030)، ويتم ذلك بانتخاب الوسائل التقنية التي تسهم في ترشيد الاستهلاك المائي في مجالاته المختلفة والتحري عن مصادر المياه الباطنية التي ما زالت بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة والتعاون الإقليمي مع إسرائيل وتركيا حيث أنه في ظل الظروف الراهنة للنظام العربي لا يمكن حتى التفكير باسترجاع الحقوق المائية التي استولت عليها إسرائيل.

فالأخطار التي تهدد الموارد المائية حقيقة قائمة مما يدعو العرب إلى التعرف على المشكلات المائية ومحاولة حلها ضمن إطار الأمن المائي العربي فالتغاضي عن حل المشاكل المائية تهاون مرده تشتت العرب، إذ أن الكميات المائية المتاحة في تناقص مستمر والطلب عليها في ازدياد مستمر بسبب ازدياد عدد السكان[(4)]

([1]) محمد أزهر السماك، العلاقات المكانية والاقتصادية بين الموارد المائية والأمن القومي العربي، مصدر سابق، ص 122-126.

([2]) علي المحروسي، المياه العربية- تطلعات ومعطيات استراتيجية، مرجع سابق، ص87 .

([3]) نبيل روفائيل، الإدارة الرشيدة للموارد المائية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 110 .

([4]) مجلة عالم المياه، الأمن المائي العربي، عدد 60. قبرص، 1996، ص 10.

الجدول رقم (4) ميزان الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي حتى عام (2030) مليار م^3

نوعها	الموارد المتاحة	195، حسب الوضع القائم 50% اكتفاء ذاتي			2030 مع تأمين 100% اكتفاء ذاتي		
		الاستخدام الحالي	الطلب للاستهلاك	فائض	الموارد المتاحة	الطلب	العجز
الموارد المائية السطحية	297	142			297		
الموارد المائية الباطنية	42	23			42		
أخرى	10	10			10		
المجموع	349	175		174	349		
الاستعمالات المنزلية			7			36	
الاستعمالات الصناعية			1			22	
الاستعمالات الزراعية			161			378	
الاستعمالات الأخرى			6				
الوضع العام	349	175	175	174	349	436	87

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، مصدر سابق، ص 310.

وارتفاع مستوى المعيشة والعمل على التخطيط التنموي السليم لكي يكون الماء في هذا القرن أهم وأثمن الثروات التي يمتلكها الوطن العربي.

فالوضع المائي العربي قاتم في هذا القرن، إذ ليس من السهل تحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي في ظل السياسات المائية العربية القطرية، وانطلاقاً من المصير العربي المشترك لابد من الانتقال إلى التخطيط القومي للمصادر المائية من واقعها الحالي في ظل احتمال استمرار تضارب المصالح مع إيران وتركيا والحبشة والسنغال وإسرائيل؛ مما سيؤدي إلى زعزعة السلام في الوطن العربي وخاصة منطقة المشرق العربي وصعوبة التعاون المائي في ظل الظروف السياسية السائدة في الوقت الحاضر. [1]

وعليه فإن من أهم المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الأمة العربية في هذا القرن هي المياه، وأن السعي للحفاظ على مصادر المياه في المنطقة وحمايتها والمحافظة عليها يتطلب توثيق الصلات بين الدول العربية وإقامة المشاريع التعاونية بين العرب وليست مشاريع

([1]) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 46.

تنافسية من أجل التصدي للدول الطامعة في السيطرة على المياه العربية، العنصر الاستراتيجي على خارطة المستقبل العربي.

لاسيما وأن الدول الطامعة اجتمعت معاً والممثلة بإسرائيل وأطماعها في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك والليطاني وتركيا وأطماعها في مياه نهري الفرات ودجلة وإثيوبيا وأطماعها في مياه نهر النيل والسنغال وأطماعها في نهر السنغال، هذه الدول الطامعة بحصة العرب المائية فتحت صفحة جديدة من الصراع على المياه، هدفه خضوع الوطن العربي لابتزاز سياسي من قبل تركيا وإثيوبيا وإيران والسنغال بتوجيه من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. [1]

أما دعوة إسرائيل لتبني المفهوم الإقليمي لاستغلال الموارد المائية هدفه تأمين مصادر مائية من خارج حدود فلسطين ومن تركيا، ونهب أكبر ما يمكن من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك هادفة من وراء ذلك إلى تحجيم موارد المياه في الدول العربية المجاورة لها لوقف خططها التنموية، إذ سبق لها الاستيلاء على مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية منذ الستينات من هذا القرن، ومنذ البداية كانت تخطط للاستيلاء على مياه نهر اليرموك.

ضمن هذه الدائرة يجب التطلع بإيمان إلى أهمية مياه نهر اليرموك وخطورة وأبعاد استيلاء إسرائيل على آخر رئة يمكن أن تحل مشكلة المياه في الأردن.

فجوهر مسألة مياه نهر اليرموك وأهميته الاستراتيجية للأردن تتمثل في صور شتى من السلبيات والمعوقات في استغلال مياه النهر فهو ضمن الدائرة الحمراء لإسرائيل، وهناك **تدني في مستوى التفاهم والتنسيق بين الأردن وسوريا** لاستغلال مياه النهر وضعف **مستوى الثقة بين الدولتين المتصلة بناحية استغلال مياه النهر،** فهو بحق مشكلة قومية لم تبلغ بعد حد التفهم للبعد القومي بين الدوليتين تجاه إسرائيل التي يشكل الماء بالنسبة لها أسس استمرار وجودها.

لذا يستوجب على الدولتين العربيتين الأردنية والسورية فصل الخلافات السياسية ووجهات النظر الفكرية مع ضرورة مراعاة حق الإنسان العربي في كلا الدولتين في الحصول على مياه الشرب والري [2]، وعليه ومن منطلق الوعي الكامل بكل أبعاد مشكلة مياه نهر اليرموك وآثارها السلبية على رعايا الدولتين العربيتين، يجدر بأصحاب القرار علاج الخلاف بينهما بحسم ووضوح وعدم الانكفاء على الاستغراق في التداول والبحث بكيفية استيلاء إسرائيل على مياه النهر، حيث مثّلت مياه نهر اليرموك أكبر حافز ونذير وأقوى دعوة لوجوب تنفيذ

([1]) جويس ستار، دانييل ستول، سياسيات الندرة، المياه في الشرق الأوسط، ط1، ترجمة أحمد خضر، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1995، ص 145.

([2]) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 52.

ودون تردد اتفاقية استغلال مياه النهر بين الدولتين عام 1987 المتمثلة بمشروع سد الوحدة لتفويت الفرصة على إسرائيل ودعواتها المتكررة لقيامها باستغلال (71%) من مياه نهر اليرموك لعدم حاجة الأردن وسوريا له، والذي تم مؤخراً التنسيق بين كل من الأردن وسوريا في العمل لاستكمال بناء سد الوحدة.

II. خيارات السياسة المائية

عبر "باراكر اماباهو" الكبير ملك منطقة ما يعرف الآن باسم سيرلانكا في القرن الثاني عشر عن التحدي الذي ينبغي على مهندسي المياه مواجهته بقوله :

"لا ينبغي أن نترك حتى ولو كمية قليلة من مياه الأمطار للبحر دون تسخيرها لخدمة الإنسان"[1].

وبعد ثمان مائة عام على مقولة "باراكر اماباهو"، جرى تطبيق هذه المقولة على نطاق ملحوظ جداً في أجزاء كثيرة من العالم، فقد تم بناء ما يزيد على 36 ألف سد كبير للتحكم في مياه الشرب لعدد متزايد من سكان العالم واقتصادياته النامية.

ويجري الآن بناء ما معدله 170 سداً في مختلف أنحاء العالم كل عام، ويندر أن تجد اليوم نهراً لا زال يجري على هواه نحو البحر والقليل الباقي من مثل هذه الأنهار مرشحة لأن تخضع لتحكم الإنسان في القريب العاجل. [2]

وعليه فهذه المعطيات تجسد الأمل في أنه عن طريق التحكم بجزء أكبر من مياه الدورة الطبيعية سيستطيع الإنسان التحرر من القيود التي يفرضها توزيع مياه الأمطار غير العادل في الزمان أو المكان، فإنتاج الغذاء والمنتوجات الصناعية والتحول إلى الحياة المدنية كلها آخذة في التوسع بمساعدة من الخزانات المائية الكبيرة المعدة لتجميع المياه الجارية والقنوات الطويلة لنقل الماء من مكان إلى آخر.[3]

وتتجه الجهود أيضاً نحو السيطرة ليس فقط على جزء كبير من مياه الأنهار المتجهة إلى البحر ولكن أيضاً استخلاص الماء العذب من مياه البحر نفسه.

ولما كانت المحيطات تحتوي على 98% من مجمل المياه على ظهر الكرة الأرضية فإنه يبدو أن تحلية مياه البحر تقدم الحل النهائي لمشكلات العالم المائية.

([1]) حسن العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، ط1، (د. ن)، (د. ت). ص 98.

([2]) علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 32، سنة 1994، ص 166.

([3]) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مجلة مركز المعلومات القومي، سوريا، 1997، ص 56.

وقد عبر الرئيس الأمريكي جون كيندي عن رأيه في ذلك عام 1961 بقوله :

"إنه إذا استطاعت الإنسانية إيجاد طريقة زهيدة الثمن للحصول على الماء العذب من البحر فإن هذا الإنجاز سيتضاءل أمامه أية إنجازات عملية أخرى".

وفي التسعينات أصبحت تحلية مياه البحر حقيقة واقعة قابلة للتنفيذ من الناحية التقنية بل وازدياد استخدام هذه العملية بصورة كبيرة، فهناك أكثر من 7500 محطة تحلية من مختلف الأنواع والأحجام تعمل الآن في مختلف أنحاء العالم تقوم مجتمعة بتحويل 8.4 مليون $م^3$ من المياه المالحة إلى مياه عذبة كل عام.

غير أنه رغم النمو السريع في مشاريع التحلية فإن هذه المشاريع لا تزال تنتج 1% من إجمالي المياه المستخدمة في العالم وإن إسهام مياه التحلية هذه في الإمدادات العالمية من المياه من المحتمل أن يظل محدوداً جداً في المستقبل المنظور. (1)

إن إزالة الأملاح من الماء إما بتسخينه وتكثيف البخار أو بترشيحه خلال غشاء يتطلب الكثير من الطاقة وقد كان من الحماس لتحلية المياه يتوقف على الطاقة النووية التي ستولد الكهرباء بتكلفة زهيدة.

وأصبحت تحلية المياه اليوم من بين أكثر خيارات توفير المياه كلفة وبتكلفة دولار إلى دولارين للمتر المكعب فإن تحويل مياه المحيط إلى مياه صالحة للشرب أغلى بمقدار أربعة إلى ثمانية أضعاف من معدل تكلفة تزويد المياه للمدن، في الوقت الحاضر وبمقدار 10-20 ضعفاً مما يدفعه المزارعون حالياً للحصول على الماء اللازم لمزروعاتهم (2)، ونتيجة لذلك فإن تحلية المياه تظل الحل الذي يمكن اللجوء إليه كملاذ أخير.

III. مكونات الاستراتيجية العربية للأمن المائي

إزاء حساسية هذا الموضوع في السياسات الراهنة لدول المنطقة نشأت المشكلات الفنية والتقنية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية كعقبات تعترض معالجة هذا الموضوع عند وضع استراتيجية أو سياسة مائية قومية أو دولية لدول تلك المنطقة.

---

(1) علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مرجع سابق، ص 173.

(2) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، دمشق، عدد 89، 1992، ص 56.

لذلك نرى التركيز على المنطلقات الأساسية عند وضع استراتيجية عربية للموارد المائية وهي:[1]

- رصد الموارد المائية الحالية في كل قطر بأنواعها واستخداماتها المختلفة (العرض والطلب الحاليين على المياه).

- التوقعات حول تطورات الحاجات المستقبلية من المياه في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في كل دولة وكيفية تلبية هذه الحاجات للمشاريع القائمة والمخطط لإقامتها، والتي يمكن دراستها دراسة مفصلة لمعرفة توقعات العرض والطلب على المياه والموازنة بينهما في الأمدين المتوسط والبعيد.

- تحديد وتوضيح الموقف الرسمي من الأوضاع الحالية للاستغلال المشترك لمصادر المياه مع البلدان الأخرى.

- محاولة إيجاد رؤية قطرية مستقبلية لتنظيم الاستغلال المشترك لمصادر المياه على صعيد المنطقة ككل.

ولتحقيق ذلك يجب التركيز على النقاط التالية : [2]

- وضع استراتيجية مائية عربية تنطلق من شعور مسؤول بالمصير المشترك ورؤية واحدة لتحقيق التنمية المتكاملة في كل الجوانب.

- اعتبار مشكلة المياه حالياً في حالة تلاق مع مشكلة النفط سابقاً، وذلك إن ما يواجه الأمة العربية هو محاولة السيطرة على الثروة الطبيعية.

- إيلاء المياه الاهتمام الكافي في الجامعات وخصوصاً أقسام الجغرافيا والسياسة وإنشاء مراكز أبحاث في الجامعات العربية وجمع الدراسات والأرشيفات المنشورة في العالم.

- جمع منظم لكل الوثائق التاريخية التي كتبها العلماء والباحثون والسياسيون الإسرائيليون في موضوع المياه، خصوصاً تلك المتعلقة بمياه الدول المجاورة ونشرها بكل الوسائل الممكنة ليطلع عليها المواطنون العرب ليكونوا على علم بكل المؤامرات والادعاءات الإسرائيلية.

رصد منظم لكل الثروات المائية السطحية منها والجوفية في كل دولة عربية وفيها مجتمعة ووضع مخططات هندسية عربية للمياه واستعمال التقنيات الحديثة بواسطة الأقمار الصناعية لتحقيق هذا الهدف.

---

(1) محمود حيدر، الجولان والأمن المائي، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد 48، 1996، ص 76.

(2) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص87.

- جمع كل الاتفاقيات بين الدول العربية بعضها ببعض وبينها وبين دول الجوار الجغرافي (وهذا ما يسمى بتكوين الملف القانوني العربي). [1]

- تطوير الاتفاقيات العربية بما يخدم عملية التنمية ومصالح الشعوب.

- تعزيز الأقسام العملية المتصلة باستغلال المياه في الجامعات (ري، شرب، كهرباء، سدود،.. الخ) وإرسال بعثات من الباحثين العرب ممولة من قبل الجامعات والحكومات العربية إلى البلدان المتقدمة لاستيعاب تقنياتها. [2]

- العمل على توعية الرأي العام في كل الدول العربية عبر وسائل الإعلام بأهمية المياه في ترشيد الإنفاق وحسن الاستغلال.

- استيعاب كل التقنيات الموجودة لتسيير استغلال المياه في المجال الزراعي والصناعي والشرب. [3]

- الاهتمام بالنواحي الايكولوجية والحفاظ على البيئة وعدم تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية؛ وهذا يفترض تعاوناً بين وسائل الإعلام والرأي العام والمراكز المعنية باتخاذ القرار في الوطن العربي، وخاصة في منطقة الدراسة المتأزمة في مواردها المائية.

- توفير الاعتمادات اللازمة لإقامة المشروعات أو السدود المائية المشتركة ولسد حاجات كل دولة عربية بواسطة أنابيب عربية، ويمكن تلبية هذه الحاجة عن طريق دول إحدى حوضي الدراسة (لبنان).

- العمل على إنشاء منظمة عربية للمياه شبيهة بمنظمة (أوبك) النفطية تكون من مهامها معالجة موضوع المياه والاهتمام بتوفيرها وتوزيعها على الدول العربية والاستعانة بتكنولوجيا الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد لاكتشاف المياه الجوفية المخزونة في باطن الأرض.

- تكوين القدرة الذاتية العربية سياسيا واقتصاديا وعسكرياً وغذائياً ومائياً عن طريق التكامل ولو كان جزئياً في البداية، فالأمة العربية تعيش عصراً يسود فيه منطق القوة والتي كانت دائماً الحصن الحصين للأمم التي تريد حماية ثرواتها والدفاع عن حقوقها. [4]

- إنشاء مركز عربي للدراسات المائية : وفي هذا السياق أقر مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم 9602 وبتاريخ 1996/9/15، إنشاء مركز للدراسات المائية والأمن

([1]) أحمد القرعي، الأمن المائي . . مصرياً وعربياً، مرجع سابق، ص 53.

([2]) أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 73، القاهرة، 1993، ص 120.

([3]) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 67.

([4]) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، المستقبل العربي، العدد 174، أغسطس 1993، ص 54.

المائي العربي بدمشق؛ بناء على اقتراح تقدمت به سوريا كمنطلق لتعاون عربي أوسع في هذا المجال.

ومن أهم أهداف المركز توفير المعطيات الفنية والقانونية لتحقيق أهداف الأمن المائي العربي بما في ذلك الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، إضافة إلى جمع المعلومات التي تحدد الحقوق العربية في الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار الجغرافي، ومن مهام المركز أيضاً بناء قاعدة معلومات مائية في الوطن العربي بمساعدة الحاسوب وتطوير استخدام الموارد المائية غير التقليدية وخاصة تقنيات تحلية المياه ورفع كفاءة الاختصاصيين والفنيين العرب والتوعية المائية والتنسيق والتعاون بين المنظمات والمؤسسات العربية المعنية بهذا الشأن بينها وبين المنظمات الدولية. (1)

خلاصة الفصل الثاني :

يعني مفهوم الأمن المائي العربي المحافظة على الموارد المائية واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها، وترشيد استخدامها، والسعي للبحث عن مصادر جديدة وتطويرها واسترجاع ما تم الاستيلاء عليه سواء من إسرائيل أو من دول الجوار الجغرافي بالتعاون الإقليمي.

فالموارد المائية المتاحة في الوطن العربي شحيحة، كما أن توزيع المياه العذبة لا يتفق مع توزيع السكان على الأرض، فتفاوت الحصة السنوية للفرد من المياه التي تتجدد تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى، وبجانب التوزيع الجغرافي غير المتوازن هناك توزيع زمني غير متعادل، نظرا لتغير إمدادات المياه العذبة في فصول السنة.

فبالإضافة إلى ضعف الموارد المائية التقليدية نتيجة لضعف متوسط الهطول السنوي على الوطن العربي وتعرض الموارد المائية السطحية إلى تبخر كميات كبيرة منها وتهديد الموارد المائية الجوفية المتجددة وغير المتجددة، نلاحظ اهتماما ضعيفا بتطوير الموارد المائية غير التقليدية بزيادة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها من جديد وتحلية مياه البحر.

---

(1) أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 132.

وتتأكد مظاهر عجز الأمن المائي العربي من خلال انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة واستنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها والتلوث البيئي للمياه، سواء الناجم عن الأنشطة الصناعية والزراعية أو الناجم عن مياه الصرف الصحي والآثار السلبية لمشاريع الري.

ويشكل الأمن المائي العربي قضية اقتصادية، تتطلب تبني وتنفيذ سياسة تحمي وتصون الثروة المائية العربية من المخاطر على مواردها المائية من النضوب والتعدي، المتعلقين بالسياسات المائية القطرية غير الملائمة، وتهديدات دول الجوار الإقليمي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية كحوضي الرافدين والنيل، أو سيطرتها على مصادر المياه التي تعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا وإيران، أو أطماعها في المياه مثل إسرائيل، وهو ما يعكس حقيقة الصراع على المياه في الوطن العربي؛ صراع متعدد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرك أغلبها أطماع غير مشروعة بثروات هذا الأمة فمشكلة المياه هي نقطة الانفجار التي يخشى أن تتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه، فالأخطار المتربصة بالموارد المائية حقيقة قائمة، تدعو إلى التعرف على المشكلات المائية لكل دولة محاولين حلها ضمن إطار الأمن المائي العربي، فالتغاضي عن حل المشاكل المائية تهاون مرده تشتت العرب، وهو ما يبرر ضرورة صياغة استراتيجيات لمواجهة تحديات الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وهنا لابد من اعتماد سياسة مائية عربية مشتركة تحتمها الظروف المستقبلية للوطن العربي بانتخاب الوسائل التقنية التي تسهم في ترشيد الاستهلاك المائي والتحري عن مصادر جديدة للمياه واسترجاع الحقوق المائية العربية التي استولت عليها إسرائيل بصيغ تعاونية إقليمية.

الفصل الثالث

أثر الصراع العربي الإسرائيلي على السياسة المائية في المشرق العربي

المبحث الأول : أزمة المياه و الصراع العربي الإسرائيلي

المبحث الثاني : تهديدات دول الجوار الجغرافي

المبحث الثالث : الاتفاقيات الدولية ونظم توزيع المياه

الفصل الثالث : أثر الصراع العربي الإسرائيلي على السياسة المائية في المشرق العربي

تعتبر المياه المدخل الطبيعي لإشراك دول الجوار الجغرافي (إضافة إلى إسرائيل) في هندسة النظام الأمني – المائي- الإنمائي للشرق الأوسط.

ويشمل ذلك بالتأكيد تركيا وأثيوبيا كما يشمل إيران إذا رغبت في ذلك.

من هنا طرح سياسة الأنابيب المائية التي هي الموازية لأنابيب النفط ومنها فكرة أنابيب السلام التي طرحها "تورغوت أوزال" رئيس الوزراء التركي في أواخر نيسان 1987 لمد الأنبوبين والذين سنتعرض لهما فيما بعد (وتجدر الإشارة إلى أن تركيا ليست هي أول من طرح فكرة الأنابيب).

ففي هذا الطرح إشارة إلى الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية لهذا المشروع للتأكيد بأن تركيا تهدف من خلاله لأن تصبح دولة ذات نفوذ في المنطقة، وإسرائيل ستصلها المياه الضرورية بالسرعة الفائقة وبأقل تكلفة من تحلية مياه البحر، وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترغب الأخيرة بخلق سلام بين هذا الجسر المتنافر من الأقليات والقوميات والدول والذي يزيد من التنمية ومن إضعاف الحركات الأصولية[1].

بالإضافة للإهتمام بمصير إسرائيل السياسي، وإذا كان مشروع "جونستون" الأمريكي في الخمسينات هو مشروع إندماج محلي فإن مشروع "أوزال" هو دمج وإندماج إقلمي[2].

لذا وفي سياق التنافس التركي-الإيراني على توسيع النفوذ في الخليج العربي والشرق الأدنى ومن ثم (داخل آسيا الوسطى الإسلامية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي) نستطيع فهم توقيع الإتفاق بين قطر وإيران في تشرين ثاني 1991 لمد أنابيب مياه الشرب من نهر قارون الإيراني إلى البر القطري عبر مياه الخليج، مع إمكانية توسيع المشروع ليشمل دول خليجية أخرى وهو ما اعتبره الخبراء السياسيون الخليجيون إختراق إيران للجبهة الخليجية ولمشروع الأنابيب التركي.

وإذا كانت إيران تهتم بمصالحها كدولة إقليمية نافذة فإن موقف قطر هو نتيجة - وسبب.

---

(1) نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثلث الخطر)، مرجع سابق، ص ص 28 – 33 .

(2) نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثلث الخطر)، نفس المصدر، ص 35 .

- نتيجة لخلافها مع البحرين حول (الجزر)، وسبب تطور هذا الخلاف إلى صراع مع السعودية (خلاف حدود) لإتهامها بمساعدة البحرين ضمنياً، وهو مادفع قطر إلى فتح خط مائي-سياسي-سياسي بإتجاه طهران وآخر دبلوماسي بإتجاه بغداد لإقامة معادلة جيو-سياسية مع الوزن الذي تمثله السعودية في الشرق الأوسط[1].

ومن أهم المشاريع العربية للأنابيب المائية جاءت هذه المرة من لبنان، ذلك عبر اقتراح تقدم به ممثل لبنان في مؤتمر الخليج للمياه (دبي- تشرين أول/أكتوبر 1992) المهندس فتحي شاتيلا، بجر فائض مائي لبناني في حدود 750 مليون متر مكعب بواسطة أنبوب إلى دول الخليج، وقد تم رفض هذه الفكرة من وزارة الموارد المائية والكهربائية في لبنان مؤكدة بذلك أنه من المستحيل تصور أي مشروع فائض مياه لبناني من الممكن تصديره.

ومن هنا لابد من التذكير إلى أن مشروع "ألبير نقاش-موريس الجميل[2] في 1951، كان من أول المشاريع المائية ذات الخلفية الإقتصادية الإنمائية في سياق التصميم الشامل للموارد اللبنانية ومحيطه الجغرافي (سوريا والأردن) لمده بالطّاقة والمياه، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى إن هذا المشروع يسمح للبنان بالإمساك بمفاتيح الإقتصاد المشرقي والحيلولة دون نجاح المؤامرة الصهيونية على مياهها.[3]

وإذا كان لبنان قد ربط بين الموارد المائية والموارد النفطية من موقع إقتصادي فإن قادة تركيا السابقين والحاليين أقاموا مثل هذا الربط لأهداف سياسية بحيث تحل إستراتيجية الأنابيب المائية[4] محل استراتيجية الحقول النفطية، ولأن إقامة شبكة مياه موحدة في المنطقة تجعل إسرائيل جزءا من دورة المياه في المشرق العربي، وتكرس الإرتهان العربي للمياه التركية، الأمر الذي يضع المنطقة بين (تركيا العظمى- إسرائيل الكبرى)، وسيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كالآتي :

([1]) الصياد، العدد 2459، (20 كانون ثاني/ديسمبر 1991)، ص 41.

([2]) موريس جميل، المؤامرة الصهيونية على مياه لبنان، (مؤتمر صحفي، الصحف اللبنانية: لسان الحال، العمل، الهدف، الأوريان، الأنوار، 31-12-1960).

([3]) مجلة النهار، العدد 52، 30-10-1992. ص 25.

([4]) أنظر الخريطة رقم 4 لمشروع أنابيب السلام العربية المقترحة من لبنان في الصفحة رقم 405.

المبحث الأول : أزمة المياه والصراع العربي-الإسرائيلي

إن أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي حول قضية المياه بالمنطقة تعود إلى أسباب سياسية تساهم في إقامة المشروع الصهيوني، كما أن ذلك لم يوقف من عزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل بوضع جملة من الإقتراحات لحل هذا الصراع.

المطلب الأول : أبعاد الصراع العربي – الإسرائيلي والمقترحات الأمريكية

إن السياسة المائية لإسرائيل ستظل العامل الرئيسي في استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، لأن الاستيلاء على الأرض والمياه العربية من أولويات التطبيقات العملية للسياسة الإسرائيلية[1]، وتعود أبعاد هذا الصراع إلى ما يلي :

I. الطابع السياسي لمشكلة المياه

إن مشكلة المياه بين العرب وإسرائيل هي مشكلة سياسية في أصلها وجوهرها، وهي جزء من القضية الفلسطينية كما أن أطماع الحركة الصهيونية في الأرض والمياه العربية لا حدود لها.

فالمخططات التي وضعها الاستعمار الغربي للمنطقة العربية يتم تنفيذها حالياً من قبل إسرائيل خطوة بعد خطوة حسب الظروف السياسية والعسكرية، وقد توجت هذه المخططات أخيراً بالإستيلاء على مصادر المياه في كل من الضفة الغربية والمرتفعات السورية المحتلة ونهر الليطاني في جنوب لبنان ونهر الأردن وراافده اليرموك وهذا يمثل بعدا آخر من أشكال الصراع مع إسرائيل على الأرض والماء والوجود وأي مورد استراتيجي في المنطقة العربية[2]، ومع هذا فلا يمكن دراسة ظاهرة التنافس على تملك مياه تلك الأنهار بمعزل عن غيرها من الظواهر السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية.

([1]) ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت 1980، ص 80.

([2]) نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، شؤون فلسطينية، عدد 52 – بيروت 1975، ص 85- 93.

لذا لا يمكن تخفيف حدة الصراع على مياه الأنهار المشار إليها بمعزل عن غيرها من أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي ككل. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن مساحة الأردن والبالغة نحو 89 ألف كم^2 تفوق مساحة فلسطين البالغة نحو 29 ألف م^2 بنحو ثلاث مرات ونصف في الوقت الذي يبلغ فيه حالياً عدد سكان الأردن نحو 4.5 مليون نسمة إلى 5 ملايين، بينما يبلغ عدد اليهود المهجّرين حالياً إلى فلسطين 5.4 مليون نسمة.

لذا فإن سياسة تهجير اليهود إلى فلسطين لا ينظر لها من الناحية السياسية والعسكرية فقط بل ومن الناحية المائية أيضاً.

والمقصود من ذلك هو إلقاء تبعية تدهور نوعية مياه نهري الأردن واليرموك وسوء توزيعها على العرب المشتركين في حوضها [2]، متناسين أن إسرائيل شجعت على كثرة الإنجاب بتخصيصها مكافأة مالية مجزية على المولود الرابع والخامس، بينما في الأردن يبلغ مجموع المبالغ المخصصة للإنجاب سبعة دنانير فقط لأول ثلاثة مواليد تتناقص تصاعدياً مع عدد المواليد.

وعلى سبيل المثال نورد بعض المغالطات التي أوردها بعض الباحثين المشتركين في ندوة المياه في عمان عام 1991 من أن مشكلة المياه في الأردن يرجع إلى أن اقتصادها يعتمد معظمه على الزراعة[3]، بل وذهب بعض الباحثين في مغالطاتهم بأن حل أزمة المياه في العاصمة عمان يتم عن طريق نقلها من مكانها الحالي ووضعها في الديسة جنوب الأردن[4].

II. تبرير التمسك الإسرائيلي بالأرض والمياه

ركز بعض الباحثين الغربيين والذين اشتركوا في ندوة "إسرائيل والمياه العربية" التي عقدت في عمان عام 1985 على أن الزيادة المستقبلية لسكان المدن في فلسطين المحتلة

([1]) هاشم سفيان، الأطماع الصهيونية في مياه فلسطين، مجلة صوت الشعب، 18-2-1983م، ص 23.

([2]) غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن. مرجع سابق، ص ص 33- 57.

*** سأتعامل مع اسرائيل كمصطلح وليس كمضمون قبل وبعد حرب 1967، وبموجب اتفاقية السلام المبرمة بين الجانب الأردني والإسرائيلي والفلسطيني، كون هذه الدراسة يغلب عليها طابع الواقعية وإبراز الحقائق التي تعني بالدرجة الأولى المملكة الأردنية الهاشمية.**

([3]) نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص 85- 93

([4]) قاع الديسة : تقع المنطقة في قلب صحراء جنوب الأردن، تحتوي على مياه باطنية تعرف باسم حوض المياه الباطنية في قاع الديسة، وهو حوض مشترك مع السعودية، وحالياً تقوم السعودية باستغلال غير عقلاني لمياه الحوض الباطنية فيه.

وارتفاع مستويات المعيشة سوف يتطلبان الحصول على نحو (450 م^3 سنة) إضافية من الماء في عام 1990 (بالإضافة إلى كل ما تم الاستيلاء عليه من المياه العربية الفلسطينية واللبنانية والسورية والأردنية)، وإذا لم تستطع إسرائيل الاستيلاء على (450 م م^3/ثا) كمياه من قطاعات الإنتاج إلى الاستهلاك المنزلي بمقدار 33% مما تستهلكه الزراعة في عام 1985، مما يؤدي إلى انتكاس اقتصادي واجتماعي وإلى نقل بعض اليهود من المراكز المدنية الكبرى على ساحل البحر المتوسط إلى المناطق التي احتلت عام 1967[1] (وهي الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان السوري والأراضي المحتلة من حول نهر اليرموك)، وهذه مبررات غير صحيحة يقصد منها حث إسرائيل على التمسك بالأرض والمياه التي استولت عليها عامي 1948 و1967.

III. المياه بؤرة النزاع القادمة

تشجع إسرائيل كل طرح لحل مشكلة نقص المياه في دول الجزيرة العربية ودول حوض نهر الأردن حلاً إقليمياً كاستيراد المياه من تركيا[2] للدول المذكورة، وقد استمرت إسرائيل في طرح ما يسمى بالحل الإقليمي للمياه.

وعليه فقد نادى بعض الباحثين العرب إلى عدم التحرج من طرح فكرة ضرورة التوفيق بين الآراء المختلفة في حل مشكلة المياه في المنطقة حلاً أقرب إلى الصحة[3] أي الموافقة على ما يسمى بمشروع المياه التركي.

وقد أكدت بعض الندوات والدراسات على أن المياه ستكون بؤرة النزاع القادمة في المشرق العربي حيث أن النزاع حول المياه في المنطقة هو مسألة وقت[4]، كما أيدت الدراسات التي صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن حول مشكلة المياه في الشرق الأوسط أن المنطقة المذكورة تقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية.

([1]) يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، عدد 22، لندن، 1990، ص 53.

([2]) اشتركت تركيا رسمياً في ما يسمى "بمؤتمر السلام" لحل القضية الفلسطينية الذي عقد في موسكو كانون الثاني 1992. وقد أشار ممثلها بالمؤتمر المذكور إلى استعداد تركيا تزويد الكيان الصهيوني ودول الجزيرة العربية (كلها اشتركت بالمؤتمر باستثناء اليمن). بالمياه.

([3]) غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مرجع سابق، ص 33-57.

([4]) كمال عبد الفتاح وبركات حديد، مصادر المياه في المنطقة والحاجة الملحة منها، ندوة مشكلة الماء في الشرق الأوسط – الواقع والمستقبل، عمان، 25-26 تشرين الثاني، 1991، ص 10.

ففي نهاية القرن الماضي كاد الصراع حول الموارد المائية المحدودة والمهددة أن يكون السبب المباشر في انهيار العلاقات السياسية بين دول المنطقة[1]، وترى الولايات المتحدة أن حل المشكلة المائية في منطقة المشرق العربي تتم بتنفيذ المقترحات الآتية : [2]

أ- الاهتمام بتكنولوجيا المياه المتطورة.

ب- تشجيع حكومات منطقة المشرق العربي على إنتاج أشكال جديدة أكثر كفاءة لإدارة الموارد المائية واستراتيجيات تخزين المياه.

ج- تحسين التنسيق بين الوكالات الأمريكية التي تتعامل مع مسألة المياه ودول المشرق العربي.

د- الاهتمام بالبحوث طويلة المدى والتخطيط للمدى البعيد أيضاً.

هـ- إنشاء برنامج مائي مشترك بين الولايات المتحدة ودول المشرق العربي.

مما سبق نستنتج أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمشكلة المياه في الشرق الأوسط يعود إلى تحقيق :

أ- اعتمادها كشريك في حل النزاعات المائية في منطقة المشرق العربي.

ب- تطوير موارد المياه في منطقة المشرق العربي باعتمادها التكنولوجيا المائية الأمريكية، والتي تعتبرها الولايات المتحدة كأداة سياسية حيث أن احتكار هذه التكنولوجيا وتملك الولايات المتحدة أكثر أشكالها تقدماً يعطيها في المستقبل أداة ضغط على دول المنطقة.

ج- تدعي الولايات المتحدة أن إسرائيل متطورة على الوسط المحيط بها لذا يجب أن تنال من 5-7 مرات من مياه نهري الأردن واليرموك مما يحتاجه الأردن[3]، وهذا مؤشر آخر على تدخل الولايات المتحدة المباشر في الشؤون العربية ومنها المياه[4].

---

(1) رمال حسين، لأن لبنان بدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مجلة كل العرب عدد 203 – لندن 1986م، ص52.

(2) حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص 39.

(3) رمال حسين، لأن لبنان بدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مرجع سابق، ص55.

(4) توزعت الدول الأجنبية فيما بينها رئاسة وإدارة المشكلات التي من المقرر بحثها في "مؤتمر السلام" بين العرب وإسرائيل المنعقد في موسكو في شهر كانون الثاني 1992 على النحو الآتي :

1- لجنة المياه ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية. 2- نزع الأسلحة وترأسها روسيا. 3- التنمية الاقتصادية وترأسها المجموعة الأوروبية. 4- البيئة ترأسها واليابان.

هذه السياسة المائية الأمريكية لحل مشكلات المياه في المنطقة العربية سياسة معادية تعادل في مضمونها السياسة المائية الإسرائيلية، إذ تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أن السياسة العالمية الجديدة سوف تنظر إلى الماء في منطقة المشرق العربي من منطلق سياسات التوازن لا سياسات الهيمنة[1].

هذا الإدعاء للولايات المتحدة غير صحيح فهي قد أعدت لمشكلة المياه بين العرب وإسرائيل في "مؤتمر السلام" المقترحات بل والحلول التي يتوجب على العرب قبولها وهي كما وردت في مقترحات جونستون الأمريكي عام 1955م وليس كما وردت في مقترحات اللجنة الفنية العربية المكلفة من قبل الجامعة العربية 1960 - انظر الجدول رقم (5) -

---

([1]) عبد الفتاح دوقان، الأمن المائي وسياسة الأردن الخارجية، الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6-7، تشرين الأول، 1991، ص ص 1-3.

الجدول رقم (5) توزيع مياه نهر الأردن في الخطة العربية وخطة جونستون[1].

مقارنة بعام (1995) للاستغلال (مليون متر مكعب (م م^3) / سنة)

المصدر الدولة	لبنان	سوريا	الأردن	الأراضي المحتلة	المجموع
المقترحات العربية					
نهر الأردن	35	42	547	268	862
نهري اليرموك	-	90	430	17	537
المجموع	35	132	977	285	1429
مقترحات جونستون الأمريكي					
نهر الأردن	35	42	100	375	552
نهر اليرموك	-	90	377	25	492
المجموع	35	132	477	400	1044
الواقع الفعلي للاستغلال 1991					
نهر الأردن	-	-	-	700	700
نهر اليرموك	-	170	126	307	603
المجموع	-	170	126	1007	1303

المصدر : إلياس سلامة، أهمية المياه في الأردن والشرق الأوسط، ط1، ج1، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق بيروت، (بدون تاريخ)، ص 32.

ويتبين من مقارنة الكميات المائية المستغلة فعلاً من قبل الدول العربية المعنية وإسرائيل حتى نهاية عام 1992 أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من مياه نهري الأردن واليرموك وأن الأردن هو الخاسر الأكبر، إذ يبلغ مجموع الاستغلال السوري من مياه حوضي نهري الأردن واليرموك نحو (170م م^3/ سنة) كلها من مياه حوض نهر اليرموك، والأردن نحو (126 م م^3 / سنة) وهي أيضاً من مياه نهر اليرموك، أما لبنان فلم تستطع حتى الآن استغلال أي كمية من

(1) أنظر الخريطة رقم 5 الموضحة لمشروع جونستون في الصفحة رقم 406.

مياهها في حوض نهر الأردن، بينما بلغت الكمية المائية التي استولت عليها إسرائيل نحو (1007 م م 3/ سنة). [1]

المطلب الثاني : السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية

تدعي إسرائيل أن الضفة الغربية المحتلة عام 1967 تزودها بنحو (40%) من مياهها[2]، ولذلك رسمت سياستها المائية الخاصة بالضفة الغربية لضمان استمرار السيطرة التامة على مصادر المياه فيها بالاحتلال أو عن طريق ما يسمى بالحكم الذاتي حتى تتمكن من السيطرة سياسياً واقتصادياً على أي نظام حكم عربي يقوم في الضفة الغربية مستقبلاً.

I. تطبيقات السياسة المائية الإسرائيلية

تتمثل التطبيقات العملية للسياسة المائية لإسرائيل في الضفة الغربية في عدة أوجه نذكر منها:[3]

أ. الحد من استخدام العرب للمياه الجوفية

فقد حددت إسرائيل كميات المياه المسموح فيها للسكان العرب من الآبار الارتوازية بنحو (35م م^3/سنة).

ومن الإجراءات التي اتخذت لضبط عملية استخراج المياه من الآبار الارتوازية من خلال منع سكان الضفة الغربية من حفر آبار جديدة؛ بقصد استخدام مياهها في الري أو الشرب وإجبار العرب على تركيب عدادات على آبارهم وتحديد الكمية المسموح بها في الوقت الذي تم حفر (30) بئراً ارتوازياً لصالح المستعمرات الإسرائيلية على عمق يتراوح بين (300-500 متر)، بينما الآبار الارتوازية العربية تقع على عمق (100 متر) مما أثر بصورة مباشرة على مستوى المياه في الآبار العربية وإلى نضوب بعضها.

ب. التضييق على المزارعين العرب بحجج أمنية

اتخذت إسرائيل إجراءات بقصد التضييق على المزارعين العرب بحجة الأمن، مما أدى إلى تقليص الإنتاج الزراعي بحوالي (35%) عما كان عليه قبل سنة 1967، فقد انخفض إنتاج

---

(1) عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، مرجع سابق، ص 13.

(2) نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، مرجع سابق، ص 85- 93

(3) جمال سالم، القطاع الزراعي الموارد المياه في الضفة الغربية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1980، ص 22-23.

القثائيات بنسبة (89%) والحبوب بنسبة (28%) والخضراوات بنسبة (18%)[1]، ومن الإجراءات التي اتخذت بحجة الأمن :[2].

أ- منع سكان الضفة الغربية من الاستفادة من مياه نهر الأردن وروافده في الزراعة، بينما سُمِح لسكان المستعمرات اليهودية بضخ الماء من النهر لري المحاصيل الزراعية التي تتحمل ملوحة مياه النهر، وتقدر الكمية التي تضخ بحوالي مليون متر مكعب سنوياً، كما قامت إسرائيل بتدمير (140) مضخة مائية كانت مركبة قبل سنة 1967 على الضفة الغربية للنهر بحجة الأمن.

ب- إغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العربية في وادي الأردن الغربي وشمال خط نابلس – دامية - فقد تم إغلاق نحو (80.000) دونم شمال خط نابلس – دامية لصالح القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ج- تطبيق سياسة سلبية وعدائية لأي مشروع أو جهد من سكان الضفة الغربية بهدف زيادة كمية المياه المسموح بها أو بزيادة المساحات الزراعية المروية أو تحسين شبكات الري.

وعليه فلم يسمح للفلسطينيين باستبدال قناة الفارعة المائية بشبكة من الأنابيب بدل الأقنية الترابية رغم أن الدراسات أثبتت أن (50%) من المياه التي تجري في القناة تفقد بالتسرب[3].

ج. <u>احتكار شبكات المياه في الضفة الغربية</u>

في عام 1982 أعطت إسرائيل شركة (ميكروث)[4] المائية صلاحية السيطرة على (9) شبكات للمياه في الضفة الغربية من أصل (25) شبكة يستخدمها العرب تلاها قيام وزارة دفاع إسرائيل بالسيطرة على جميع شبكات المياه في الضفة الغربية[5] وإنشاء شبكة من الأنابيب تربط الضفة الغربية بشبكة المياه داخل فلسطين المحتلة عام 1948[6].

وعند تحليل هذه التصرفات نلاحظ الأبعاد السياسة المائية لإسرائيل التي فرضتها على العرب في الضفة الغربية المحتلة، فهي تهدف إلى تثبيت استهلاك المياه من قبل الجانب العربي، وزيادة استهلاك المياه لصالح المستعمرات الإسرائيلية وحرمان العرب من استغلال المياه الباطنية العميقة، بدعوى أن استغلالها من قبل العرب يقلل تصريف الآبار والينابيع التي يعتمد عليها الإسرائيليون في ري مزروعاتهم في الأراضي العربية المحتلة عام 1948.

---

(1) جلال داود، <u>الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الإسرائيلية</u>، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 21، بيروت، 1980، ص 42.

(2) هشام عورتاني، <u>الموارد المائية والسياسات المائية في الضفة الغربية</u>، جامعة النجاح، نابلس، 1979، ص 9-11.

(3) هشام عورتاني، <u>الموارد المائية والسياسات المائية في الضفة الغربية</u>، نفس المرجع، ص 16.

(4) شركة أمريكية مختصة بشبكات المياه والصرف الصحي.

(5) شوكت تفاحة، مصدر سابق، ص 24.

(6) أنظر خريطة رقم 6 والموضحة للمياه الجوفية في الضفة الغربية والمسيطر عليها من طرف إسرائيل في الصفحة رقم 407.

ويتضح أن السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية مبنية على نظرية الفصل بين السكان والأرض[1]، بمعنى الاحتفاظ بالسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية والاستمرار بالتحكم في استغلالها مهما كانت نتيجة المفاوضات حول الحكم الذاتي للسكان العرب الذي كان نتيجة لمؤتمر السلام.

II. الأطماع الإسرائيلية في الموارد المائية بالمنطقة

تقوم السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية على إسكان المهجّرين اليهود في المستعمرات التي أنشئت فيها لضمان التوسع الإقليمي.

وتتشكل مواقف إسرائيل تجاه المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ورفضها المستمر لإقامة دولة عربية في فلسطين يرجعان جزئياً إلى عامل المياه، حيث لعبت المياه دوراً كبيراً في تشكيل مفهوم إسرائيل للحكم الذاتي حتى لا تتخلى عن الموارد المائية تحت أي تسوية سياسية، وأن تمسكها بالأرض تمليه دوافع مائية في الدرجة الأولى والتي يمكن حصرها في الأطماع الآتية :

أ. <u>أطماع إسرائيل في مياه المرتفعات السورية المحتلة (الجولان)</u>

تبلغ مساحة المرتفعات السورية المحتلة عام 1967 نحو (1250كم^2) تم طرد (100.000) عربي منها أي (93%) من سكانها وبقي فيها نحو (6000) نسمة[2].

تُقسّم المرتفعات السورية إلى حوضين مائيين :

- مساحة الأول 950 كم^2 تتجمع أمطاره في بحيرة طبرية.
- والثاني مساحته 300 كم^2 تتجمع أمطاره في وادي الرقاد[3]

أحد روافد نهر اليرموك، (85 م م^3/ سنة) جميعها على شكل فيضانات في فصل الشتاء.

وتعد هضبة الجولان أحد المصادر الرئيسية لمياه نهري الأردن واليرموك، إذ تأتي حوالي (30%) من مجموع المياه التي استولت عليها إسرائيل من مياه نهر الأردن الأعلى من الهضبة ويوجد فيها نحو (100) نبع تنتج نحو (60 م م^3/ سنة) [4].

---

[1]- محمد علي حبش، <u>الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي</u>، مجلة معلومات دولية، السنة السادسة، العدد 56، ربيع 1998، ص 32.

[2] يوري ديفيس، <u>الموارد العربية والسياسة المائية الإسرائيلية</u>، مرجع سابق، ص 34. وأنظر أيضا : - نصار إبراهيم، <u>الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية</u>، مجلة الأرض، العددان (1-2)، كانون ثاني، شباط 1992، ص 22.

[3] يوري ديفيس، <u>الموارد المائية والسياسة المائية الإسرائيلية</u>، نفس المرجع، ص 35.

[4] جورج المصري، <u>حرب المياه في الصراع العربي – الصهيوني</u>، مصدر سابق، ص 61.

وقد أعلنت إسرائيل عن ضمّ الأراضي العربية السورية المحتلة عام 1967 إلى ما احتلته عام 1948 لاعتبارات مائية واستراتيجية، **فهي تشرف على سهل الحولة وبحيرة طبرية ونهر اليرموك، كما أنها تشتمل على بعض روافد نهر اليرموك وعلى مواقع العمل العربي المشترك الأردني – السوري على نهر اليرموك والمتمثل حالياً ببناء سد الوحدة.**

ومنذ عام 1971 بدأت إسرائيل باستغلال مياه المرتفعات السورية المحتلة من خلال شركة (ميكورث) التي قامت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لسد حاجات المستعمرات الإسرائيلية في الجولان، كما أقامت الشركة محطة لضخ المياه من بركة (رام) التي تقع عند أسفل جبل الشيخ إلى المستعمرات حيث تتجمع مياه السهول الناجمة عن ذوبان ثلوج جبل الشيخ فيها بطاقة تخزينية تبلغ حوالي (75م م^3) [(1)].

وقد نفذت إسرائيل مشروعاً مائياً لتزويد المستعمرات اليهودية في المرتفعات السورية المحتلة التي يقطنها (50.000) يهودي على النحو الآتي : [(2)].

- المستعمرات اليهودية في جنوب هضبة الجولان تتزود بنحو (31. 3 م م^2/ سنة).
- المستعمرات اليهودية في وسط هضبة الجولان تتزود بنحو (6 م م^2/ سنة).
- المستعمرات اليهودية في شمال هضبة الجولان تتزود بنحو (8. 7 م م^2/ سنة).

وفي شهر آب سنة 1984 قررت الإدارة العامة لمصلحة المياه في إسرائيل أن تستخدم خط أنابيب البترول (التابلاين) المار في المرتفعات السورية المحتلة والذي توقف فيه العمل سنة 1967 على امتداد 50 كم لاستخدامه في نقل المياه إلى المستعمرات الإسرائيلية[(3)].

هذه السياسة التطبيقية مؤشر على التمسك والاحتفاظ بالمرتفعات السورية وعدم الانسحاب منها، ومما يؤيد ذلك إعلان إسرائيل بعد شهر من عقد "مؤتمر السلام" في مدريد في 1991/10/30م أن ضم الجولان لإسرائيل لا رجعة فيه وذلك للاحتفاظ بمصادر المياه في الهضبة.

ب. الأطماع الإسرائيلية في مياه نهرالأردن [(4)]

ينبع نهر الأردن من المرتفعات الجبلية في سوريا ولبنان ويتغذى بالماء من مصادر مائية باطنية بالإضافة إلى عدد من الأودية والأنهار والجداول من الأراضي اللبنانية والسورية

---

(1) حسن عبد القادر صالح، المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 52، كانون الأول، 1987، ص 66.

(2) محمد المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عمان عدد 31، 1996، ص 10.

(3) محمد المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني، نفس المرجع، ص 14.

(4) أنظر الخريطة رقم 7 والخاصة بالمشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن في الصفحة رقم 408.

والأردنية والفلسطينية، ويتجه في جريانه من الشمال إلى الجنوب وأهم روافده : نهر اليرموك، نهر الحاصباني، نهر بانياس، نهر الدان.

تبلغ مساحة حوض نهر الأردن نحو (17000كم^2) منها (2740 كم^2) شمال بحيرة طبرية[1] وهو أكبر الأنهار الدائمة الجريان في لبنان والأردن وفلسطين ومفتاح التنمية الزراعية في الأردن وفلسطين[2].

مع العلم أن الأردن لم يستطع حتى الآن استغلال مياهه من المجرى الرئيسي للنهر، وذلك لقيام إسرائيل بضخ مياه النهر إلى بحيرة طبرية قبل أن تصل إلى الأراضي الأردنية.

يبلغ تصريف نهر الأردن ككل نحو (1200م م^3) وهي مجموع تصاريف روافده، نهر الدان (24000م م^3)، الحاصباني (153م م^3)، بانياس (120 م م^3)، بريغيث (5 م م^3)، اليرموك (433م م^3)، الأودية الجانبية الأخرى (249 م م^3) [3].

بدأت إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن عام 1959، وهذا العمل استنفر الاهتمام العربي وطالبت بعض الدول العربية بمنع إسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطتها، والتي كانت تنفذ بالقرب من المنطقة المجردة من السلاح على الناحية الإسرائيلية من خطوط الهدنة، بينما ذهب البعض الآخر إلى ضرورة البدء بتنفيذ مشروعات على نهر الأردن قبل وصول مياهه إلى إسرائيل، وذلك لإلغاء أي قيمة لمشروعات التحويل الإسرائيلية من ناحية وتجنب الهجوم المسلح على إسرائيل[4].

وقد انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في يناير 1964 لبحث هذا الموضوع وعليه أقر المؤتمر اختيار موقف الدفاع بدلا من موقف الهجوم، وذلك عن طريق وضع الخطوط العامة لمشروع عربي لتحويل مياه نهر الأردن داخل البلاد العربية دون التعرض للمشروع الإسرائيلي حتى لا تتذرع إسرائيل بدعوى الدفاع عن النفس[5]، وتقرر إنشاء قيادة عربية موحدة للإنذار

---

(1) عبد الرزاق محمود أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1979، ص 238.

(2) حسن عبد القادر صالح، الأساس الجغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن، "مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، 1972، ص 37. وأنظر أيضا هاني قبوط، أطماع صهيونية ومشاريع أمريكية، نهر الليطاني وإسرائيل، مجلة الشاهد، العدد 26، أغسطس سبتمبر 1998، ص 23.

(3) سعد الكايد، المياه والصراع العربي الإسرائيلي، ورقة مقدمة إلى الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6-7/ تشرين الأول، 1991، ص 6.

(4) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 2، ص 515.

(5) جالينا نيكيتا، دولة إسرائيل، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ، ص 51.

عن أي تدخل مسلح تقوم به إسرائيل بهدف تعطيل المشروع العربي في استغلال مياه الأردن[1].

وقد ردت إسرائيل على مؤتمر القاهرة بما أعلنه رئيس وزرائها آنذاك في اجتماع للكنيست الإسرائيلي بأن :

> **"حجز المياه سوف يتم، وإن إسرائيل سوف تتخذ إجراءاتها إذا ما حاول العرب تحويل منابع نهر الأردن"[2]**

وبطبيعة الحال تعثرت خطة تحويل مياه نهر الأردن إلى الأراضي العربية لأسباب مالية وعسكرية (كما هو معروف عن الدول العربية عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية) فلم تنفذ بعض الدول العربية الالتزامات المالية المطلوبة منها، كما تحفظ الأردن ولبنان على دخول قوات دعم ومساندة حتى لا يؤدي ذلك إلى استفزاز إسرائيل، في الوقت نفسه الذي لم تكتمل فيه القوات العربية الموحدة.

وكالعادة ظهر تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في هذه الأزمة، واتضح هذا من المذكرة التي قدمها السفير الأمريكي "لوثيوس باتل" والموجهة من الرئيس ليندون جونسون إلى جمال عبد الناصر، حيث اعتبر المشروع العربي يشكل أكبر خطر يهدد السلام وأكدت الولايات المتحدة أهمية مشروع جونستون كأفضل حل للتنمية من وجهة نظرها، وعلى العموم فقد انتهى الأمر إلى أن أصبحت مياه نهر الأردن وروافده تحت السيطرة الإسرائيلية، ولم توضع موضع التنفيذ أي مشروعات عربية[3].

وبعد قيام إسرائيل في عام 1948 باشرت في بداية الخمسينات بضخ نحو (600م م^3/ سنة) من بحيرة طبرية بالإضافة إلى استغلال نحو (100 م م^3/ سنة) في ري أراضي منطقة الحولة[4]، ونحو (307 م م^3) من مياه نهر اليرموك ليبلغ مجموع ما تم الاستيلاء عليه نحو

([1]) أنظر الخريطة رقم 8 والتي تبين المشروع العربي الدفاعي في مواجهة المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن في الصفحة رقم 409.

([2]) محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، مركز الكتاب للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1990، ص ص 954-958.

([3]) ولمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك : هيثم الكيلاني، المياه العربية والصراع الإقليمي، دراسة مستقبلية، سلسلة كراسات استراتيجية، رقم 17، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر، 1993، ص ص 15-18.

([4]) مصطفى كركوتي، سياسة إسرائيل في السيطرة على المياه العربية، مجلة شؤون فلسطينية، أيلول، عدد 118، بيروت، 1981، ص 128-129.

(1007م م^3/ سنة) من مياه حوض نهر الأردن، كما قامت بالاستيلاء على معظم مياه نهر الأردن فيما يعرف باسم "مشروع المياه القطري" أو الناقل القطري[1].

ج. الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر اليرموك (الأردن – سوريا)

ينبع نهر اليرموك من الأراضي السورية والأراضي الأردنية ويجري بين البلدين وهو أهم روافد نهر الأردن ويقدر معدل إيراده السنوي في العدسية بنحو (433م م^3/ سنة) وهو نهر عربي صرف بكامل إيراده وحدوده، وقد ارتبطت المشروعات المائية العربية عليه بمشروعات نهر الأردن.[2]

وتعود أطماع إسرائيل في مياه نهر اليرموك إلى عهد الانتداب البريطاني على فلسطين حيث كانت الفائدة من مياه النهر مقصورة على المشروع اليهودي (بوتنبرغ) سنة 1926، وبذلك حرمت المنطقة من الاستفادة من مياهها في ري المزروعات، واستمرت إسرائيل بعد عام 1948 في عرقلة أي مشروع إنشائي على نهر اليرموك لصالح التنمية العربية[3].

وفي عام 1953 وقّعت الأردن وسوريا اتفاقية استغلال مياه نهر اليرموك بتنفيذ مشروع سد المقارن في حوض النهر الأوسط وفقاً لدراسة الخبير الأمريكي بونجر[4].

وفي سنة 1967 قصفت إسرائيل بالصواريخ نفق تحويل مياه نهر اليرموك إلى الأردن مما أدى إلى هجرة (60.000) أردني عن منطقة وادي الأردن[5] بسبب زعزعة نظامه المائي في المنطقة التي تعتمد على مياه النهر ولم يعد السكان إلى الوادي إلى بعد سنة 1972 بعد توقف العمليات العسكرية والتوقف عن قصف نفق تحويل مياه نهر اليرموك.

([1]) مشروع الناقل القُطري يهدف لتوصيل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب والذي بدأ العمل به في سنة 1993، وتسبب في انخفاض مستوى المياه في بحيرة طبرية. ولمزيد من التفاصيل أنظر الخريطة رقم 9 الموضحة للناقل القطري إحدى المشاريع الإسرائيلية للاستحواذ على المياه العربية في الصفحة رقم 410.

([2]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص43.

([3]) السمان نبيل، الجدوى الاقتصادية لسد الفرات، بركمان برس، أكسفورد بريطانيا 1981، مجلة المياه الدولية. ص 101.

([4]) بونجر: خبير أمريكي بشؤون المياه، وقد كان أحد أعضاء لجنة إيريك جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي وايت ايزنهاور التي أرسلت عام 1953 في دول المنطقة المعنية بقضية المياه (الأردن، سوريا، لبنان وإسرائيل). أنظر في ذلك : عبد معروف، مشروع جونستون لتحويل مياه الأردن، جريدة الحياة، بتاريخ 1993/12/09، وأنظر أيضا رياض أبو ملحم. جريدة الحياة، العدد 12235 بتاريخ 1996/08/05.

([5]) ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مرجع سابق ص185. أنظر أيضا ميخال سيليغ، قضية المياه، دافار، 1995/03/17، مترجم في مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، مؤسسة الأهرام، السنة الأولى، العدد الخامس، 1995، ص 22.

يتبين مما تقدم ما تعنيه سياسة إسرائيل المائية تجاه مياه نهر اليرموك، فهي لم تكتفي بما استولت عليه من مياه نهر الأردن، ولا بالأضرار البليغة التي ألحقتها بالأردن وسوريا ولبنان نتيجة سياستها المائية التي أنتهكت فيها كل الحقوق المشروعة لسلب الأردن وسوريا جزءاً هاماً مما تبقى من مياه نهر اليرموك، في الوقت الذي بات الأردن بأمس الحاجة لمياهه لإرواء أراضيه في وادي الأردن وتأمين مياه الشرب لمدنه.

وأنه بات من الضروري أن تتدارك الدول العربية أن مياه نهر اليرموك في خطر، واحتمالية حدوث نزاع عسكري بين الأردن وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى يشبه تماماً النزاع على مياه نهر الأردن سنة 1964، لذا لابد من دعم الأردن وسوريا في استكمال مشروع سد الوحدة على النهر في سبيل الحفاظ على ثروته المائية من الأطماع الإسرائيلية.

وهكذا فإن المياه وأهميتها وكيفية السيطرة على منابعها ومصادرها جميعاً عوامل أساسية في صلب الاستراتيجية الإسرائيلية وعنصر أساسي في صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل.

إن الخطوات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تقف الأسباب المائية من ورائها منذ عام 1948 وحتى الوقت الحاضر 2005، وهي كما يأتي : (1)

- إن موضوع المياه وأهميتها يشكل نقطة التقاء فكرية تجمع بين الزعامات الإسرائيلية قديماً وحديثاً وعلى مختلف اتجاهاتها السياسية والأيديولوجية.
- إن الفكر الإسرائيلي يربط بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية فهو يحث الولايات المتحدة على اعتبار خط وقف إطلاق النار الحالية بين العرب واليهود على طول نهري الأردن واليرموك هي حدود سياسية نهائية. (2)
- أن نهر الأردن ونهر اليرموك ونهر الليطاني والعاصي والنيل والفرات ظهرت جلياً في أفكار الزعامات الإسرائيلية بدرجات متفاوتة، فهي جميعاً محط أطماع إسرائيل.

---

(1) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، الأسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، بيروت، عدد 1709، 1992.

(2) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص43. أنظر أيضا الباحث العربي، الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، العدد 24، سبتمبر 1994، ص 34.

د. الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الليطاني (لبنان) [1]

يعتبر نهر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية وأهمها حيث تبلغ مساحة حوضه (2168 كم^2) وهو ما يعادل مساحة لبنان ويبلغ طوله (170 كم^2)، وينبع من المناطق الشمالية والوسطى اللبنانية، ويجري من الشمال إلى الجنوب ليصب في البحر المتوسط بالقرب من مدينة صور حيث يطلق عليه اسم نهر القاسمية، وعلى طول مجراه يُروي مساحات واسعة من سهل البقاع وسهل صيدا وصور، هذا ويبلغ تصريف النهر المذكور نحو (400 م^3)، ويحدث فيضانه في شهر شباط، وأقل تصريف له في شهر آب[2].

أدركت لبنان أطماع إسرائيل في مياه نهر الليطاني منذ القدم فقد وضعت عدة مشروعات مائية لاستغلال مياه النهر وأعدت المخططات اللازمة لإنشاء سد على النهر في حوضه الأعلى في منطقة البقاع في عام 1948، وفي عام 1954 رسمت خطة تفصيلية للمشروع بعد أن طرح (كوتون)[3] الأمريكي تحويل جزء من مياه النهر إلى إسرائيل، وتخوفاً من تنفيذ مخطط إسرائيل بشأن مياه نهر الليطاني بدأت لبنان بتنفيذ الجزء المتعلق بالطاقة الكهربائية، وفي سنة 1957 بدأ العمل في سد القرعون، وقد اكتمل المشروع في عام 1967 وتبلغ سعة السد نحو (92 م^3) [4].

تعود الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الليطاني إلى مطلع القرن العشرين عندما قام المهندس "ويلبزش هتك" 1905 بدراسة مفصلة لمياه روافد نهر الأردن الأعلى وخاص بنتيجة ملخصها أن مياه نهر الأردن لا تكفي احتياجات فلسطين من الماء على المدى البعيد، واقترح أن تحول مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني (أحد روافد نهر الأردن)، وقد طالبت المذكرة التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح الذي عقد بفرنسا في 3 شباط 1919 بأن تشمل خريطة فلسطين الجغرافية جنوب لبنان بما فيها نهر الليطاني، ولكن بتوقيع الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية بشأن حدود فلسطين في 23 كانون الأول 1920 تم بموجبها الإبقاء على نهر الليطاني

([1]) أنظر الخريطة رقم 10 الموضحة للسيطرة الإسرائيلية على مجاري الليطاني، الحاصباني والوزاني في الصفحة رقم 411.

([2]) جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي – دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 153-156.

([3]) كوتون : أمريكي رسم خطة تفصيلية لتقسيم المياه مع لبنان، واقترح سحب مياه نهر الليطاني إلى فلسطين المحتلة عبر قناة تمتد من شمال فلسطين إلى جنوبها وصولا إلى صحراء النقب، وحدد حصة إسرائيل من المياه بـ 129 مليون م3، وحصة لبنان، بـ 450 مليون م3. ولمزيد من التفاصيل أنظر الدكتور : إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001، ص 77.

([4]) رفاعي محمد نور الدين، حق سوريا في مياه نهر الفرات، رسالة جامعية، جامعة دمشق، 1986م. ص 122.

ضمن الأراضي اللبنانية، حيث وضعت الاتفاقية حداً مؤقتاً لأطماع إسرائيل في الاستيلاء على مياه نهر الليطاني(1).

وفي 17 تشرين الأول 1941 طالب (بن جوريون) بريطانيا بضرورة ضم نهر الليطاني لفلسطين، كما اقترحت لجنة التوفيق الدولية التي بحثت الصراع العربي الإسرائيلي بعد عام 1948 بيع نحو (5.83%) من مياه نهر الليطاني لإسرائيل، وفي عام 1967 أعلنت إسرائيل أن القنوات باتت جاهزة في داخل فلسطين المحتلة لاستقبال مياه نهر الليطاني، وهو ما يعرف باسم مشروع (فاي) الذي يهدف إلى نقل نحو (400 م م^3) بواسطة الأنابيب ودمجها بمشروع المياه داخل فلسطين.

إلا أن التطبيق العملي للسياسة المائية الإسرائيلية تجاه مياه نهر الليطاني نفذت في عام 1978 عقب استيلاء إسرائيل على جنوب لبنان بتركيب مضخات مائية قرب جسر الخردلي لضخ مياه من نهر الليطاني عبر الأنابيب لداخل فلسطين؛ لتروي منطقة الجليل حيث تخطط إسرائيل لضخ نحو (150م م^3) من مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبرية(2).

وقد جاء احتلال إسرائيل لأراضي أخرى في جنوب لبنان في صيف عام 1982 ليخدم أطماعها في نهب المزيد من مياه نهر الليطاني لصالح المستعمرات الإسرائيلية شمال فلسطين، وتطبيقاً جيوبوليتكيا للمخططات التوسعية الإسرائيلية التي بنيت أساساً على ما وراء حدود الموارد المائية المتوافرة في الأراضي العربية المتاخمة لفلسطين ومنها مياه نهر الليطاني(3).

وقد أجرت إسرائيل عمليات مسح شملت منطقة حوض نهر الليطاني لمعرفة أنسب مكان لتحويل مياه النهر كلياً إليها، وتم اختيار نقطة من مجرى النهر بالقرب من (دير ميماس)(4) ليتم منها التحويل، ونتيجة لقيامها بتنفيذ بعض أعمال الحفر أصرت سوريا على الولايات المتحدة في عام 1983 الحصول على ترتيبات أمنية ثابتة لحماية منابع نهر العاصي في لبنان من أطماع إسرائيل، وفي آيار 1983 أعلم السوريون الحكومة اللبنانية بأن سوريا لن تنسحب من لبنان إلا بعد الحصول على ضمانات بألا تقع منابع نهر العاصي – الذي يمر في وادي البقاع في أيد القوات الإسرائيلية(5).

---

(1) جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي، الصهيوني، مصدر سابق ص 66.

(2) بشير البرغوثي، المطامع الإسرائيلية مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليلة للنشر، عمان 1986 ص 227.

(3) مجموعة من الباحثين، الغزو الإسرائيلي للبنان، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر دمشق، 1983، ص 21-23.

(4) تقع ديرميماس في قضاء مرجعيون في لواء صيدا والجنوب في لبنان

(5) ولمزيد من المعتلومات أنظر : غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مرجع سابق، ص 33-57.

ويمكن تلخيص الأهداف التي تحققها إسرائيل في حالة تمكنها من الاستيلاء على مياه الليطاني وتحويلها إلى داخل فلسطين :

- توفير ما يعادل ملياري دولار سنوياً في حالة استغلال (400م م^3) من مياه النهر[1].
- حصوله على مياه النهر يعني إلغاء أية إمكانية من الاستفادة من مياه النهر في لبنان.
- إعطاء إسرائيل مبررات للتمسك في جنوب لبنان من أجل السيطرة على مجرى النهر والقنوات والخزانات. [2]

لذا فالدوافع المائية والاقتصادية لإسرائيل في جنوب لبنان سوف تفرض نفسها على أي حل للمشكلة اللبنانية في مفاوضات "مؤتمر السلام" الذي بدأ نهاية شهر تشرين الأول 1991 بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

المبحث الثاني : تهديدات دول الجوار الجغرافي

ومن خلال هذه المنطلقات لم يكن الصراع على مصادر المياه في يوم من الأيام بمثل هذه الخطورة التي يشهدها العالم حالياً حيث يحمل الصراع أبعاداً سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على الأمن القومي لدول الدراسة بشكل عام، وفي منطقة حوض الفرات بشكل خاص. [3]

فجوهر المشكلة في منطقة حوض الفرات هو الصراع بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى على مياه نهر الفرات، وتكمن طبيعة هذا الصراع في محاولة تركيا السيطرة على مياه النهر الذي ينبع من أراضيها ومحاولة سوريا والعراق استعادة حقوقهما في مياه النهر لاستخدامها للاستهلاك البشري ولمشروعات الري وتوليد الطاقة.

ولما كانت الأبعاد السياسية للأمن المائي موضوع البحث ترتبط في المحصلة بمحددين رئيسيين هما إسرائيل ودول الجوار الجغرافي (تركيا)، وغياب أي أحداث جدّية وعميقة التأثير في العلاقات بين الدول العربية حول تقاسم المياه، فإن المبحث سينقسم تبعا لذلك إلى قسمين : الأول يتناول الدور الإسرائيلي والثاني يتناول دور دول الجوار (تركيا).

([1]) ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مرجع سابق ص180.

([2]) محمود سمير، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 22. وأنظر أيضا ريتشارد ارميتاج ، اقتسام نهر اليرموك، الحياة، 1994/04/21، شغل كاتب المقال منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق، وهو اطلع بدور ديبلوماسي في شأن تسويات المياه بين الأردن وإسرائيل عامي 1991 و 1992.

([3]) غسان الخطيب، الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة : قراءة أولية، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 24، 1995، ص61.

المطلب الأول : الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات

إن الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات تقتسمه كل من تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وهذه الأطراف تختلف مصالح كل منها وأهدافها في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصادر المياه التي يحصل عليها للاستخدامات المختلفة بل وتحاول أطراف الصراع العمل على زيادة مواردها المائية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية.[1]

I. أبعاد الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات

يرتكز الموقف التركي على اعتبار أن حوضي دجلة والفرات يشكلان حوضاً مائياً واحداً وأن النهرين هما نهران عابران للحدود الجغرافية، وليست لهما صفة الأنهار الدولية[2]، وهذا يعني بعبارة أخرى **تتريك النهرين** وإضفاء هذه الصفة الخاصة عليهما من حيث حق التصرف في المياه الموجودة في الأراضي التركية دون مراعاة لما قد يحدثه هذا الموقف من إجحاف بالحقوق المائية السورية والعراقية.

أما الموقفان السوري والعراقي فإنهما يعتمدان على الثوابت القانونية الدولية والواقعية والعلمية وفقاً لمشروعية ومصداقية استعمال مياه الأنهار الدولية في نهر الفرات، حيث أن سوريا تمثل دولة المجرى الأوسط والعراق دول المجرى الأدنى، وبالتالي فإنهما تعتمدان على ضرورة اقتسام المياه استناداً إلى نظرية المنافع المتوازية في المنشآت والمشاريع المائية القائمة في البلدان الثلاثة.

وبما أن موقف الجانبين السوري والعراقي يعترفان جدلاً بأن مياه الفرات ليست من الغزارة بحيث تكفي لجميع مشاريع البلدان الثلاثة ويسلمان بأن لكل بلد من البلدان الثلاثة الحق في وضع الأولويات والأفضليات المناسبة للمشاريع المائية ضمن نطاق حصة كل دولة من مياه النهر. [3]

([1]) محمد دياب، احتمالات السلام بين سوريا وإسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 14، 1993، ص31. وأنظر أيضا : نجلاء حلبي، الثروة المائية في العراق واستخداماتها، العلم والتكنولوجيا، العدد 17-18، يوليو 1989، ص ص 147-148.

([2]) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص42. وأنظر أيضا محمد العباسي، تركيا تنازل سوريا بسلا المياه، مجلة العالم، 20، يناير 1990، ص 10.

([3]) هناء إبراهيم، الاستلاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية، مجلة صامد الاقتصادية، بيروت، عدد 89، 1992، ص56.

وتعارض سوريا العراق الموقف التركي الذي يعتبر حوضي الفرات ودجلة حوضاً مائياً واحداً، لأن كلا النهرين يدخلان في وصف الأنهار الدولية ويجب أن تطبق عليهما النظريات السائدة في القانون الدولي من حيث توزيع مياههما واقتسامها.

أما أبعاد الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات فتتمثل على الصعيد السياسي في استخدام تركيا مياه نهر الفرات سلاحاً سياسياً لحل مشكلاتها من خلال الضغط والمساومة والتهديد، حيث تتمحور الخلافات السورية التركية حول ثلاثة مواضيع أساسية :

- المياه - والأكراد - ولواء الإسكندرون.

وما زالت تركيا تطالب سوريا بإقرار سوري يتضمن تنازلها عن لواء الإسكندرون والتعاون معها لضرب العناصر الكردية ذات الأهداف القومية الرامية إلى إنشاء دولة كردستان.[1]

وأما الأبعاد القانونية للصراع على المياه في منطقة حوض الفرات فتتمثل في عدم وجود اتفاقيات قانونية بين البلدان الثلاث لاقتسام مياه نهر الفرات، وكل ما هنالك اتفاقيات ودّية.

وتدعي تركيا أن لها حقاً كاملاً في الحصول على احتياجاتها من مياه الفرات وأن أي مباحثات حول مياه الفرات يجب أن تبحث في تنظيم استغلال مياه النهر وليس تقسيمها، فيما ترى سوريا والعراق أنهما شريكان لتركيا في النهر ومن ثم يطالبان باقتسام مياهه.[2]

وأما الآثار والنتائج المتوقعة حول الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات فيمكن القول إن الصراع على المياه هو الصراع المستقبلي في المنطقة والذي قد يصل في إحدى مراحله إلى الحرب.

وبالفعل نشأت الأزمة الأولى حول مياه الفرات عام 1974 بين سوريا والعراق عندما أدى إنشاء سد الثورة السوري على النهر إلى خفض تدفق المياه حوالي 25% من نسبة التدفق العادي إلى العراق مما تسبب في تصاعد التهديدات العراقية التي وصلت عام 1975 إلى حد التهديد بالحرب وتدمير سد الثورة بالقنابل، فضلاً على حشد القوات العراقية على طول الحدود

([1]) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص35.

([2]) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، مرجع سابق، ص30. وأنظر أيضا وسام الزهاوي، كلمة الوفد العراقي، الباحث العربي، العدد 23، يونيو 1990، ص 21.

مع سوريا وأصبحت الدولتان على حافة الحرب لولا التدخل العربي من خلال جامعة الدول العربية. [1]

أما الأزمة الثانية فقد تفجرت عندما أعلنت تركيا قرارها في أواخر عام 1989 بوقف تدفق مياه الفرات عن سوريا والعراق مدة ثلاثين يوماً، لاستكمال الأعمال لإقامة سد أتاتورك، وعلى الرغم من قيام تركيا بتنفيذ خطتها في كانون الثاني 1990 فإن الاعتراضات وردود الفعل التي أثارتها سوريا والعراق دفعت تركيا إلى اختصار الفترة الزمنية وإلى زيادة كمية المياه المتدفقة وإلى طمأنة سوريا والعراق على أن العملية هي عملية فنية خالصة، وليس لها طابع سياسي.

وقد صرح زعيم المعارضة التركي اردال أينونو في القاهرة عام 1990.

بأن لا تفكير مطلق في معاودة قطع مياه الفرات عن سوريا والعراق. [2]

أما خطورة الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات في ضوء المعطيات التي أشرنا إليها سابقاً، فيمكننا القول إنه في ضوء نقص المياه الذي يزداد سوءا بسبب التغيرات المناخية، وضغط النمو السكاني، والاستغلال غير المنظم للموارد المائية، والأوضاع السياسية والاقتصادية والإقليمية.

فإن هناك احتمالات متزايدة بأن تؤدي المنازعات على المياه إلى تغذية التوترات الإقليمية، وبخاصة أن حوض الفرات لا يخضع لأي اتفاقية شاملة لتقسيم المياه كما أن القانون الدولي لا يوفر أساساً واضحاً لاتفاقيات كهذه حيث لا يوجد نصوص واضحة في القانون الدولي تنظم استخدامات مياه الأنهار المشتركة وكل ما هنالك قواعد عامة وضعتها جمعية القانون الدولي وأقرتها الدول في اجتماع هلسنكي عام 1966. [3]

([1]) أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية، دراسة في التعاون العربي، مرجع سابق، ص45.

([2]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص50. وأنظر أيضا زهير فرج أبو داود، كلمة الوفد السوري في المذكرة التفصيلية عن عملية تجميع مياه سد أتاتورك، الباحث العربي، العدد 23، أفريل 1990، ص ص 18-19.

([3]) جاكوز سيرمينيانيو، المياه رهان استراتيجي دولي جديد، ط1، ترجمة غسان العزي ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 92، شباط 2000، ص73.

II. تداعيات المواقف التركية

انطلاقاً من تداخل الأبعاد المختلفة لقضية الصراع على المياه في منطقة حوض الفرات وعدم وجود نصوص قانونية واضحة تتيح لأطراف الصراع فرصة الاحتكام إليها فإن المستقبل ينحصر في بديلين :

الأول : تصاعد الصراع إلى حالة الحرب بأدواتها المختلفة حول المياه

والبديل الثاني : تعاون الجميع لحسم الصراع ومواجهة الخطر القادم. [1]

فقد حاولت تركيا إقناع الرأي العام العربي والعالمي بأن مشاريعها المائية على نهر الفرات لن تؤثر على جارتيها سوريا والعراق، وقد نقلت الصحف التركية عن الرئيس التركي أوزال قوله :

> **"إن ترويج الشائعات حول أن المياه ستكون دافعاً للصراع بين تركيا وجاراتها هو وهم كاذب، إن تشبيه سد أتاتورك بالجلاد الرابض فوق رقاب سوريا والعراق تشويه للصورة الحقيقية".** [2]

وأرسلت تركيا وفوداً إلى بعض الدول العربية لشرح وجهة نظرها وترأس الوفد التركي مدير عام الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية التركية، الذي عقد عدة مؤتمرات صحفية خلال جولته، نفى فيها وجود أزمة بين بلاده وسوريا والعراق وادعى أن الإجراءات التركية هي إجراءات فنية تهدف إلى توفير المياه لتركيا دون ترك أي أثر سلبي في كمية المياه المتدفقة من تركيا إلى سوريا والعراق. [3]

لكن الحقيقة هي أن نهر الفرات يعتبر أهم مورد للمياه بالنسبة لسوريا والعراق وأهم مورد للطاقة الكهربائية، ويروي ثلث الأراضي الزراعية السورية ويعد المرجع الأساسي لزراعة الحبوب والقطن والشمندر السكري، بالإضافة إلى اعتماد محافظات حلب والرقة ودير الزور على مياه الفرات من أجل توفير مياه الشرب، وليس لسوريا موارد مائية ذاتية فهي شحيحة مقارنة بالموارد المائية التركية، لذلك فإن المياه المشتركة مع الدول المجاورة لها أهمية

([1]) نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا ، ط1، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994.

([2]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، نفس المرجع، ص52.

([3]) عصام خليفة، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط إسرائيل تربط قضية السلام بحصولها على حصة من المياه، ط1، اللجنة الملكية للشؤون القدس، عمان،1992، ص77.

كبرى بالنسبة لسوريا وخصوصاً نهر الفرات، فضلاً على أن معظم الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع في الأراضي التركية، لهذا فإن أي عملية فتح منظمة للمياه الجوفية شمال الحدود السورية ستؤدي إلى استنزافها وانخفاض منسوبها بل قد تؤدي إلى اختفائها بالكامل. (1)

وكان حبس تركيا لمياه الفرات عام 1990 لملء خزان سد أتاتورك قد أحدث آثاراً بالغة في الإمدادات المائية الحيوية بالنسبة إلى سوريا والعراق وألحق أضراراً بالغة بالزراعات الموسمية على ضفاف النهر وهذه الأضرار مرشحة للازدياد عندما نلاحظ أن فترة ملء خزان أتاتورك لتشغيل الوحدات الثماني لإنتاج الطاقة الكهربائية ستستغرق ما بين 4-5 سنوات، وهذا يعني أن تركيا تحتاج إلى المزيد من المياه، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حدوث مواسم مطرية شحيحة فإن ذلك يعني وقوع أزمات مائية للدول المشاطئة لتركيا في نهر الفرات مما يسبب أضراراً كبيرة في مختلف المجالات التنموية. (2)

وبسبب قطع المياه عام 1990 لحقت خسائر كبيرة بالاقتصاد السوري خصوصاً في مجالات توليد الكهرباء إذ بقيت عنفة واحدة من أصل ثماني عنفات لتوليد الطاقة مما ألحق أضراراً بصناعة النفط في مصفاة حمص ومعامل النسيج في مختلف أرجاء سوريا وانخفضت تغذية الكهرباء للمدن السورية بما فيها دمشق، واضطر كثير من المزارعين السوريين على ضفاف النهر إلى بيع مواشيهم لعجزهم عن توفير الأعلاف اللازمة لها وماتت الأشجار من المساحات المزروعة لعدم توفر مياه الري ونفقت كميات كبيرة من الأسماك. (3)

أما الأضرار المتعلقة بالجانب العراقي فإن الوضع أسوأ مما هو عليه في الجانب السوري ذلك أن العراق يقع في نهاية مجرى النهر.

وقد تمثلت الأضرار في إلحاق الخسارة بخمسة ملايين ونصف المليون من السكان العراقيين الذين يعيشون على ضفاف النهر، وأدى قطع المياه إلى إتلاف محاصيلهم من الأرز والقمح فضلاً على نقصان 260 ألف دونم من الأراضي الزراعية العراقية مقابل كل مليار م^3 نقص من المياه، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة ملوحة المياه في مخزون قناة الثرثار وتأثر محطة الطاقة الكهربائية في سد القادسية لانخفاض منسوب المياه وكذلك المحطات الكهربائية الحرارية

---

(1) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص80. أنظر أيضا الدكتور هيثم الكيلاني، العنف والمياه، دراسة مستقبلية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 28، صيف 1992، ص ص 18-23.

(2) شندي مجدي، المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط، ط1، دار المعارف، القاهرة ، بلا سنة، ص74. أنظر أيضا أميرة حسن، الصراع على المياه في الأراضي المحتلة، الأهرام، 1993/12/22، ص 5.

(3) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، مرجع سابق، ص39.

الثلاث القائمة على حوض النهر – حيث يعتمد العراق على 40% من حاجته للطاقة الكهربائية مما يولده من حوض الفرات.

هذا كله يعني حدوث أضرار بالغة لحبس المياه عن سبعة مراكز من مراكز المحافظات العراقية في حوض الفرات و25 قضاء و 27 ناحية و 4 آلاف قرية. (1)

المطلب الثاني : أهمية التعاون التركي - الإسرائيلي (2)

كان أحد أهداف إسرائيل – وما زال – هو الوصول إلى أحواض الأنهار المجاورة لاستخدام الدول غير العربية المشاركة في هذه الأحواض كخط هجوم متقدم على الدول العربية أو ما يطلق عليه الحرب بالإنابة أو التفويض، الذي تكون فيه إسرائيل قد نفذت إلى هذه الدول تحت ستار المساعدات الفنية والعسكرية.

I. حاجات إسرائيل المائية

تستأثر إسرائيل حالياً بكل موارد فلسطين المائية بالإضافة إلى سرقة مياه الجولان والأردن واليرموك ومياه الجنوب اللبناني وقد قدر بحث أعده توماس ناف لمعهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بنسلفانيا عن المياه في إسرائيل؛ كمية العجز المائي التي يمكن أن تواجه إسرائيل عام 2000 بحوالي 80 مليون متر مكعب، وفي تقرير مراقبة الدول (ميريام بين بورات) الذي نشر في كانون الثاني 1991 جاء أن اللامبالاة في إدارة المياه منذ 25 سنة أدت إلى جفاف احتياط إسرائيل من المياه ودمرت نوعيتها، والسحب الزائد للمياه أدى إلى نقص خطير، وفي الواقع فإن إسرائيل لا تملك الآن أي احتياطات مائية، إذن هناك خطر حقيقي كبير حيث يصبح من المستحيل الحصول على الماء بكمية كافية ونوعية جيدة(3).

الباحث الأمريكي توماس ناف يقول في دراسة تحت عنوان "إسرائيل ومياه الجنوب" :

> **لقد فاقم تدفق هجرة اليهود السوفييت من حاجات إسرائيل المائية فهؤلاء يستهلكون بدورهم ما بين 280-300 لتر من المياه يومياً كمعدل وسطي للفرد والإمدادات المائية الجديدة والضرورية التي ستحتاج إليها إسرائيل في المستقبل القريب لتنفيذ**

---

(1) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص51.

(2) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص64. وأنظر أيضا أندرو مانقو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، الباحث العربي، العدد 27 يوليو سبتمبر 1991، ص 22.

(3) الفلقة أمين، عرض كتاب : قناة البحرين... الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، لعبد الرحمن أبو عرفة، مجلة شئون عربية، العدد 48، جامعة الدول العربية، كانون الأول 1986، ص 52.

أهدافها التنموية وتوفير سبل عيش ملائمة للمهاجرين وللعرب واليهود المولودين في إسرائيل.[1]

هذه الصرخات توضح حاجات إسرائيل المائية في الوقت الذي تغفل فيه حقوق الدول المجاورة.

فإنها تريد من ذلك أن تشير إلى أن النقص في المياه هو إنذار بالكارثة، وهذا يخدم في اتجاهين:

الأول : تكريس دافع النهب القادم.

الثاني : وضع المياه في سياق التوظيف.

وفي هذا المجال تشير الأرقام إلى أن إسرائيل تستهلك منذ عام 1985 كامل الموارد المائية المتاحة لها من مختلف المصادر، وهذا يعني أن أي زيادة في استهلاك المياه بعد عام 1985 تأتي من مصادر مائية تقع خارج المنطقة العربية عام 1967، وبعد فحص هذه المعطيات يعيدنا بالضرورة إلى المستويين اللذين تنظر بهما إسرائيل إلى موضوع المياه: **السيطرة والتوظيف.** [2]

خلال موضوع السيطرة والتوظيف لابد من الوقوف على أخطر المشاريع المائية الإسرائيلية والذي تعتزم تنفيذه هو مشروع قناة البحرين الذي ينطوي على أهداف إستراتيجية كبيرة حسب مخططاتها.

ففكرة إقامة مشروع قناة البحرين[3] قديمة منذ عام 1850 عندما أوفدت الحكومة البريطانية بعثة خاصة برئاسة الضابط "وليام ألن" لدراسة إمكانية شق قناة تربط البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط، واستمرت هذه الفكرة كحلم صهيوني حتى قررت حكومة "مناحيم بيغن" في 1981 تنفيذ هذا المشروع بإنشاء قناة تمتد بطول 45 ميلاً بين البحرين وتمر عبر قطاع غزة وشمال النقب وتتركز الفكرة في استغلال التباين بالإرتفاع بين البحر الميت والبحر المتوسط المقدر بـ 400 متر لإسالة المياه من البحر المتوسط وتوليد الطاقة الكهربائية، وقد

([1]) ساطع الزغول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص96. وأنظر أيضا : - محاسن حمدان، قناة البحرين، المتوسط الميت، دار الفرقان، عمان، 1985م، ص 86.

([2]) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية ، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، مرجع سابق ، ص 45.

([3]) حمد بورحمة، إدارة أزمة المياه في الشرق الأوسط-واقع وآفاق، رسالة ماجستير، الجامعة الجزائرية، معهد العلوم السياسية، ص 16.

شكلت لجنة فنية عام 1993 بإشراف وزير الطاقة السابق "موشي شحال"، وعُهد إليها الإتصال بمستثمرين أجانب لتمويل المشروع الذي تقدر تكاليفه المبدئية بملياري دولار[1].

والفوائد المنتظرة منه هي كمايلي :

أولاً: الأهمية الكبرى لهذه القناة لدى الإسرائيلين - هي أهمية أمنية لاعتبارها حاجز طبيعي وخط دفاع على الأرض أمام العرب ويمكن لإسرائيل استخدامها كملجأ للسفن الحربية الخفيفة.

ثانياً: يشكل هذا المشروع واقع جغرافي وديمغرافي جديد بالمنطقة ويتيح لإسرائيل توطين حوالي مليون يهودي مهاجر حول المشروع.

ثالثاً: في مجال الزراعة ستستفيد إسرائيل من إحياء وإرواء وتطوير 330 هكتار جنوب البحر الميت وغور الصافي، وستستغل بعض المناطق على امتداد القناة أيضاً لأغراض سياحية.

رابعاً: في مجال الصناعة ستحول منطقة النقب إلى منطقة صناعية هامة ومأهولة بالسكان وسيتم تطوير صناعة البوتاس والبروم في البحر الميت وإنتاج الزيت الحجري.

خامساً: ستُنشِأ محطة نووية بالنقب بحجم إنتاجي مقدر بـ 900 ميغاوات من الكهرباء وستستخدم الطاقة النووية لتحلية مياه البحر ولتكوين بحيرة صناعية في (عين بقبق) لإستغلال الطاقة الشمسية.

سادساً: في مجال الكهرباء ستنتج المحطة الهيدروكهربائية على شاطئ البحر الميت 6000 ميغاوات من الكهرباء خلال العشرين سنة الأولى وستوفر إسرائيل نحو واحد إلى ثلاثة ملايين دولار خلال الخمسين سنة القادمة [2].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنه في حال إنجاز هذا المشروع سيكون على حساب الجانب العربي من الناحية البيئية والإقتصادية والأمنية وفوائده مهمة للجانب الإسرائيلي[3].

---

(1) عفيف البرزي، إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت، 1994. ص 40.

(2) تيسير صعب، الإسرائيليون يحفرون قبراً للبحر الميت، الحوادث (لندن) العدد 946 (16 أبريل 1994)، ص.ص 16-17

(3) وتجدر الإشارة إلى أنه بعد غزو إسرائيل للبنان في عام 1982، تم إدارة الوضع الأمني إقليمياً وأتاح لإسرائيل مورداً مائياً جديداً بسيطرتها على منابع نهر الليطاني بالجنوب، أما المشكل الاقتصادي فيتمثل في تكلفة المشروع المرتفعة وامتناع الصناديق الدولية عن تمويل مثل هذه المشاريع لأنه موضوع نزاع أطراف إقليمية، وهو ما دفع إسرائيل إلى ممولين خواص، وطرح سندات اكتتاب للمشروع داخل إسرائيل حسب مصادر أمريكية، وفما يتعلق بالشكل الفني فيظهر في تعدد المشاريع الفنية المختلفة في اختيار الموقع الأنسب لحفر القناة بين البحرين، لكن من الواضح أن حقيقة تنفيذ المشروع أصبح مرتبطاً بمسيرة ونتائج مفاوضات السلام، وما قد يترتب عليها من تغييرات جغرافية وترتيبات أمنية جديدة.

II. التعاون التركي - الإسرائيلي

السؤال الذي يمكن طرحه هنا :

لماذا التنسيق التركي - الإسرائيلي في هذه المرحلة من تاريخ المنطقة ؟

والمسألة ليست في التنسيق بين هاتين الدولتين أو غيرهما، ولكن هذا التنسيق على حساب من ؟ ومن سيدفع ثمن ذلك ؟ وما هي الأهداف البعيدة لهذا التنسيق ؟ ومدى تأثيرها في العرب ؟

فمن الناحية السياسية أن الدولتان لديهما مشكلات ونزاع تاريخي مع العرب يتعلق بالأرض، والمصالح وموارد المياه، وأنهما استغلتا ضعف العرب في هذه المرحلة للمساومة والضغط عليهم.

وكان ينبغي أن لا يفسح العرب المجال لمثل هذا التنسيق، وذلك ببناء علاقات جيدة مع الجارة تركيا والشروع بحل المشكلات القائمة بينها وبين بعض الدول العربية مثل مسألة الاتفاق على حصص مياه نهر الفرات، ومسألة لواء الإسكندرون، ومشكلة الأكراد الأتراك على الحدود التركية السورية والتركية العراقية، ... الخ[1].

إن مصالح تركيا في الوطن العربي أكثر بكثير في مصالحها مع إسرائيل، فهل يدرك العرب والأتراك ذلك ؟

وعليه فلقد جاء اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل عام 1996 تعزيزاً للرغبة المتزايدة في التعاون بينهما، وإبراز تواجدهما في منطقة الشرق الأوسط في إطار الترتيبات الجديدة الشرق أوسطية بحيث يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً وبنفس الوقت يزيد من فرض الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة مما يتيح لها الضغط على العرب وفرض شروط السلام بالقوة ليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد كان هذا الإتفاق واضحاً جلياً فيما بين سلاح الجو في كل من الدولتين بإستخدام قاعدة "قونيا" الجوية في التدريبات العسكرية مما أثار المخاوف والشكوك لدى الدول العربية في الجوار، وكان هدف إسرائيل من ذلك هو إيصال رسالة تهديد وردع للدول العربية في آن واحد وبالذات سوريا فيما يتعلق بقضايا تسوية المياة والأكراد وفرض السلام، إضافة إلى أن إسرائيل

---

(1) - رضا القريشي وآخرون، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، واقعاً وتوقعاً، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، مجلة شؤون عربية، العدد 82، 199، ص 64.

قد أعلنت بعد هذا الإتفاق رغبتها في الإعلان عن **مشروع لإقامة حلف جديد في المنطقة على غرار حلف بغداد** يضم كل من إسرائيل، تركيا، الأردن والعراق الجديد وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية علماً بأن تركيا لم يكن هذا الإتفاق بالنسبة لها هو الأول من نوعه، حيث قامت سابقاً بتوقيع اتفاقات مثيلة مع ليبا عام 1975 وإيران 1977 والعراق 1979 والسعودية 1984 والكويت ومصر 1987 والأردن والإمارات 1989 وتونس 1990، ومازالت الإتفاقات سارية المفعول وإن لم يتم توظيفها عملياً بالقدر الكافي بإستثناء الإتفاقات مع ليبيا والعراق بسبب تجميد العلاقات العسكرية التركية مع هذين البلدين[1].

وقد ازدادت العلاقات التركية الإسرائيلية تطوراً بعد زيارة الرئيس "سليمان ديميريل" أول رئيس تركي يزور إسرائيل عام 1996 الأمر الذي أدى إلى قيام المسؤولين الإسرائيليين بالحث على تطوير التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، آخذة تركيا بعين الإعتبار التذبذب في إدارة هذه العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، لخلق موازنة لهذه العلاقات لتحقيق مصالحها.

فتارة نجد أن تركيا ومنذ إحتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 وكذلك حرب أكتوبر 1973 بين إسرائيل والعرب وكذلك لتصويتها عام 1975 في الأمم المتحدة على قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية وكذلك احتجاجها على قرار ضم القدس عام 1980 وسحب القائم بأعمالها في سفارتها في إسرائيل واعترافها بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها في الجزائر عام 1988، نجد أنها بدأت في بداية التسعينيات إنعاش علاقتها مع إسرائيل وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل منها :

1- تدهور العلاقات مع دور الجوار العربي (سوريا والعراق) بسبب الخلاف حول قضيتي المياه والأكراد.

2- تعثر انضمامها إلى السوق الأروربية المشتركة.

3- تعثر علاقاتها مع اليونان بسبب الإشتباكات البحرية في بحر "إيجة" بالإضافة إلى عوامل داخلية بسبب فوز حزب "الرفاه" الإسلامي وتزايد نشاط الثوار الأكراد في جنوب شرق تركيا، ففي عام 1991 رفعت التمثيل الدبلوماسي في إسرائيل لدرجة سفير وأعلنت استعدادها لبيع كميات هائلة من المياه لإسرائيل تحديداً من مياه نهر الفرات الذي يجري معظمه في الأراضي السورية والعراقية، كما بلغ حجم التبادل

---

(1) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص45

التجاري عام 1990 من 124 مليون دولار إلى نحو 363 مليون دولار خلال عام 1995، حيث بدأ في عام 2000 تنفيذ اتفاقية التبادل التجاري الحر فيما بينها والقاضية بإلغاء الرسوم الجمركية عن معظم السلع والبضائع[1].

ومن ناحية أخرى إيجاد مركز انطلاق لإسرائيل إلى أوروبا عبر البوابة التركية وأخرى إلى منطقة الخليج عبر البوابة الإسرائيلية، ومن المؤكد أن السياسة التركية تجاه إسرائيل لا يمكن عزلها عن الدور السياسي العام الذي تقوم به تركيا فهي بموقعها الأوروبي عضو في حلف الناتو، وهذا الموقع يأخذ شكلاً آخر حيث أنها تقع في حدود البلقان وتجمعها بهذه المنطقة عوامل تاريخية وثقافية مشتركة بالإضافة إلى تطلعها للعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من تبنيها للعلمانية، فهي تملك نوعاً من الخصوصية الجغرافية التي تجمع بين المفهوم التقليدي للشرق والغرب وهو ما يتيح لتركيا تطوير علاقتها مع إسرائيل واعتبارها جزء من الواقع الأمني الأوروبي، وهذا يطلق عليه (التكوين المزدوج) الذي هو توظيف لما تملكه السياسة التركية من إمكانات متنوعة[2].

أهداف الإتفاق التركي - الإسرائيلي:

أولاً: تحقيق عدة أهداف استراتيجية وتكتيكية يرفع كفاءة قواتها المسلحة من خلال إدخال التقنية الحديثة في التسلح التركي خاصة أن الجيش التركي يفرض القرارات السياسية الخارجية بما يتعلق بالأمن القومي.

ثانياً: تراجع أهمية تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بعد انتهاء المنظومة الشيوعية.

ثالثاً: مشاركتها للغرب مخاوفه من العدو الجديد البارز في المنطقة وهو **الأصولية الإسلامية**، التي تجد لها بيئة مناسبة من خلال حزب الرفاه الإسلامي، لذا فإن الإتفاق يدعم مكانة تركيا لدى الدول الغربية ويعزز انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة.

أهداف إسرائيل من الإتفاق:

---

(1) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص60.

(2) ولمزيد من التفاصيل حول الاتفاق التركي الإسرائيلي أنظر : أورفلي، علي محمد، الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي، جريدة الأردن، العدد 85، 29 آذار 1997، ص 40. وأنظر أيضا مأمون كيوان، الخلاف المائي التركي السوري العراقي : خلفياته وأبعاده واحتكاراته المستقبلية، مجلة شؤون عربية، عدد 87، 1996. وأنظر أيضا جواد سعد ناجي، دول الجوار وعلاقتها بالوطن العربي، (بدون دار نشر)، عمان الأردن، 1997، ص 20.

أولاً: يتيح لإسرائيل اختراق المجال الجوي التركي من الناحية العسكرية وإحكام قبضتها على سوريا براً وبحراً وجواً مما يزيد من فرصتها بالضغط على سوريا في مفاوضات السلام الخاصة بهضبة الجولان.

ثانياً: والأهم يتيح هذا الإتفاق تدعيم دور ومكانة الدولتين في إقليم الشرق الأوسط، فتركيا تريد أن تلعب دوراً إقليمياً بارزاً كونها إحدى الدول الرئيسية بعد الإتفاق مع إسرائيل من خلال ما تتمتع به من مكانة جيو استراتيجية وبشرية واقتصادية.

ثالثاً: تهدف إسرائيل إلى تشكيل نظام قوي في المنطقة يرتكز على التفوق الإسرائيلي المطلق وذلك بالإستفادة من الدعم الإستراتيجي والعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون مع دول الجوار وفي مقدمتها تركيا.

رابعاً: يعتبر من أهم الأهداف تهيئة الظروف المناسبة لإحياء مشروع أنابيب السلام الذي طرح في عام 1980.

وعليه فإن الإتفاق التركي الإسرائيلي سيكون بمثابة ورقة ضغط سياسية بيد تركيا في مواجهة سوريا والعراق، حيث أن مد خط أنابيب السلام لإسرائيل سيؤثر سلباً على نصيب العراق وسوريا من المياه.

خامساً: يتيح لتركيا الإستفادة من الخبرة الإسرائيلية في قمع المقاومة الكردية والضغط على سوريا للتخلي عن دعمها لهذه المقاومة.

وذلك من خلال الصناعات الجوية الإسرائيلية، من دون إجراء مناقصة خلافاً لما هو متبع في تركيا وهذا يعتبر قرار سياسي ينطلق رغم تكلفته من كون إسرائيل دولة معادية لدولة لنا (ويقصد سوريا).

ونتيجة لحتمية هذا الإتفاق - أن تختلط مسألة المياه بالأكراد في سياسة تركيا إزاء المنطقة حيث أن تركيا دائماً تتهم سوريا بتدريب حزب العمال الكردستاني ودعمه، نتيجة لنجاح سوريا في تأليب جميع الدول العربية وحشدها في موقف واحد من قضية المياه، قامت تركيا ببناء سد "بريجيك" بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية على الحدود السورية وقطع المياه عن سوريا في بعض الأحيان.

سادساً: تهدف تركيا من وراء الإتفاق بتوجيه رسالة إلى اليونان حيث تتهمها تركيا هي الأخرى بدعم الأكراد وإن كان بدرجة أقل من سوريا، وسبب الصراع هو مياه بحر "إيجة" فضلاً عن

اتهام تركيا لليونان بأنها جددت الإتفاق السري الذي أبرمته مع سوريا عام 1985 والذي يسمح للطائرات اليونانية بإستخدام المجال الجوي السوري في حالة نشوب حرب بين البلدين.

سابعاً : ومن الأهداف المهمة أيضاً أن تركيا تريد الضغط على سوريا لفك ارتباطها مع اليونان والتخلي عن الإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها لليونان كون الأخيرة هي العدو الأول لتركيا من الناحية التاريخية بإعتبارها مصدر خطر على الأمن والمصالح التركية الحيوية في بحر "إيجة".

وأخيراً فإن تركيا ترغب في تحويل المنطقة إلى حزام زراعي كبير بمشاركة إسرائيل بمشروعات إنتاج الطاقة وإنشاء شبكات ري متطورة والقيام بإنشاء سد على نهر الفرات لإنتاج الطاقة الهيدروكهربائية بمشاركة إسرائيلية، بالإضافة إلى السياحة المتبادلة بين الطرفين(1).

مكاسب وخسائر تركيا من عملية السلام في الشرق الأوسط:

أما مكاسب عملية السلام فتتمثل في(2) :

أولاً: تؤيد تركيا مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية بإعتبارها أساساً هاماً لتحقيق الإستقرار في المنطقة، والدليل على ذلك ترحيبها بالتوصل إلى اتفاق غزة أريحا.

ثانياً: تجني تركيا فائدة عظيمة من عملية السلام بإنهاء إزدواجية المواقف تجاه كل من العرب وإسرائيل حيث أنها لم تستطع كسب ود كامل من العرب ولا من إسرائيل نتيجة هذه الإزدواجية.

ثالثاً: على الصعيد الإقتصادي يتيح السلام فرصة إعادة البحث في مشروع أنابيب السلام وفي حالة إتمام المشروع فستحقق تركيا فوائد إقتصادية كبيرة من بيع المياه، كما ستصبح جزء مؤثراً وضاغطاً في النظام الإقتصادي الجديد في الشرق الأوسط والمستفيد الأول من المشروع هي إسرائيل، حيث قامت شركة "تاحال" الإسرائيلية للإستشارات بدراسات جاء بها أن المياه سوف تصل بتكلفة 22.3 سنتاً في المرحلة الأولى، وبهذه المرحلة سيتم استيراد نحو 250 مليون متر مكعب سنوياً وترتفع إلى 500 مليون متر مكعب عبر البالونات البلاستيكية.

رابعاً: من المكاسب التي يتوقعها الأتراك من السلام الذي ربما يتم التوصل إليه بين سوريا وإسرائيل رفع إسم سوريا من لائحة الإرهاب الدولي التي تضعها الولايات المتحدة فيها، لذلك

(1) عبد الله صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، السنة 32، العدد 125، القاهرة 1996، ص78.

(2) عبد الله صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي، نفس المرجع، ص 81.

في هذه الحالة سوف تضطر سوريا لوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني مما يضعفه ويزيد من قدرة الحكومة التركية من مواجهته والسيطرة عليه.

خامساً: ومن أهم أهداف السلام بنظر تركيا هو مواجهة التيارات الأصولية في المنطقة والدول التي تدعمها (إيران)، وفي سياق هذا الهدف ستكون إسرائيل والولايات المتحدة في حاجة ماسة لتركيا.

الأمر الذي يضمن لها دوراً متزايداً في النظام الإقليمي الجديد ويساعد على تضييق حلقة الضغوط على التيارات الأصولية التركية نفسها.

أما سلبيات السلام على تركيا، ففي مقدمتها :

أولاً: أن حزب العمال الكردستاني سوف يجد في إتفاق إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية نموذجاً يطالب بتحقيق مثلٍ له وكما اعترفت إسرائيل بالمنظمة وقيادتها فلن يكون مستحيلاً اعتراف تركيا بحزب العمال الكردستاني وقيادته، وبمجرد التشبيه ستكون تركيا ضاغطة على أكرادها.

ثانياً: السلام الشامل لاسيما بين سوريا وإسرائيل سوف يتيح لسوريا التفرغ بحرية أكبر للمشكلات التي تعانيها مع تركيا، فإذا لم يتم التوصل لحل مشكلة المياه بين البلدين ودعم حزب العمال الكردستاني فإن التأزم في العلاقات سيزداد حدة وستكون سوريا في موقع أقوى.

ثالثاً: تركيا العلمانية ستواجه على الساحة التركية صراعاً بين العلمانيين والإسلاميين خاصة في رفض إيران والتيارات الإسلامية المتطرفة في تركيا الوجود الإسرائيلي والسلام المتوقع بين العرب وإسرائيل سيؤدي إلى استقطابات محاور صراع جديدة بين الإسلاميين ومؤيدي عملية السلام، ويكون تأثيرها قوي على الساحة التركية خاصة بين العلمانيين والإسلاميين.

رابعاً: ستزداد الضغوط على تركية لتطبيق قرار مجلس الأمن ومقترحات الأمين العام لإيجاد حل للمشكلة القبرصية وهذه الطروحات تنسجم مع طروحات الجانب اليوناني.

خامساً: وهي نقطة مهمة من الناحية الإقتصادية حيث تخشى تركيا إنتعاشاً إقتصادياً في بيروت وحيفا كمركزي ثقل جديدين إقتصادياً ومالياً، ولن يكون لملايين الدولارات التي تتدفق على غزة وأريحا إلا تأثيراً سلبياً على المركز المالي لأسطنبول.

وإذا تحولت منطقة الشرق الأوسط بالذات لبنان وإسرائيل وفلسطين والأردن وسوريا إلى شرق أقصى آخر في ظل السلام، فإن حصة تركيا في الإقتصاد العالمي ستتضائل وتتحول

إلى بلد هامشي، بينما سيكون المركز في البلدان المذكورة أعلاه، وتخشى تركيا أيضاً أن يعتقد العرب والإسرائليين في سلامهم أنه لم تعد لديهم الحاجة إلى تركيا، فيتم استبعادها من الخطط والمشاريع المستقبلية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات تركيا الأمنية والإقتصادية، لذا تعتقد تركيا أنه لم يعد أمامها إلا تدعيم دورها الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط وإلا فإن إحتمال تهميشها سيكون كبيراً، لذلك لابد من سرعة التحرك العربي لتدعيم أواصر التعاون مع تركيا لمواجهة مخاطر الهيمنة الإسرائيلية وتحقيق سلام متوازن في المنطقة، **فإذا العرب لم يستطيعوا اختيار الجيران فعليهم أن يكونوا قادرين على تحديد طبيعة العلاقة التي تربطهم بهم**[(1)]**.**

وعليه فقد أصبح معروفاً للجميع وجود خبراء فنيين إسرائيليين على مستوى عالي يشاركون في المشاريع المائية التركية لتقديم خبراتهم في المشاريع المائية والزراعية وتربية المواشي والدواجن وإنتاج البيض وزراعة الموالح والري بالتقطير، وخلافه مقابل ذلك استطاعت إسرائيل أن تقنع تركيا بالعديد من مشاريعها المائية، فقد اتفقت إسرائيل وتركيا بأن تقوم الأخيرة بتزويدها بالمياه بصهاريج بلاستيكية ضخمة، تنقل عبر البحر المتوسط، وبهذا الاتفاق تقوم تركيا بتزويد إسرائيل بـ 250 – 400 مليون م^3.

وقد اعترفت تركيا بهذه المفاوضات، وبالاتفاق الذي تم حولها بعد شهرين من نشر تفاصيل الاتفاق في صحيفة "دافار" الإسرائيلية التي ذكرت بأن الاتفاق ينص على أن تزود تركيا إسرائيل لمدة عشرين عام بنحو 250 – إلى 400 مليون م^3، وبسعر يتراوح ما بين 20 إلى 22 سنت أمريكي للمتر المكعب شاملاً تكاليف النقل.

---

(1)- بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع السابق، ص 77-78.

الجدول رقم (6) : نسب وكميات المياه في مشروع اوزال للمنطقة الشرقية

المنطقة		الكمية م3 في اليوم
السعودية	الجبيل	600000
	الدمام	200000
	الهفوف	200000
البحرين	المنامة	200000
قطر	الدوحة	100000
دولة الإمارات العربية المتحدة	أبو ظبي	280000
دبي	الشارقة / عجمان	120000
	رأس الخيمة/ الفجيرة/ أم القوين	400000
عُمان	مسقط	200000
الإجمالي		2500000

المصدر : براون دورت الدولية، الدراسات الدولية لاختيار الصلاحية، ص 100. وأنظر أيضا طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 55.

الجدول رقم (7) : نسب وكميات المياه في مشروع اوزال للمنطقة الشرقية

المنطقة		الكمية م3 في اليوم
تركيا	حلب	300000
سوريا	حماة	300000
	حمص	100000
	دمشق	600000
الأردن	عمان	600000
السعودية	تبوك	100000
	المدينة	3000000
	ينبع	100000
	مكة	100000
	جدة	5000000
الإجمالي		**3500000**

المصدر : براون دورت الدولية، الدراسات الدولية لاختيار الصلاحية، ص 100. وأنظر أيضا طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 55.

أما كيفية توريد المياه من تركيا فهي – حسب التخطيط الإسرائيلي – فإنها تنتقل في بالونات ضخمة سعة الواحد منها ما بين (800.000-1000.000) متر مكعب، وقامت إحدى الشركات الكندية بتصميم هذه البالونات وهي مصنوعة من البلاستيك ويمكن جرها في البحر بسفن إسرائيلية من تركيا إلى سواحل إسرائيل واستدعى ذلك إنشاء أرصفة خاصة لتحميل هذه البالونات وتفريغها في كل من تركيا وإسرائيل وهو ما قامت به شركة "تاحال" الإسرائيلية.

وبعد هذا الاتفاق أعادت تركيا طرح مشروع أنابيب السلام بدعم إسرائيلي ومباركة أمريكية ويعود هذا المشروع بالنفع أساساً على إسرائيل وحدها وسيكون على حساب حقوق العراق وسوريا المائية، أما الدول العربية فعلاقتها بالمشروع تتلخص في أن الخط الأول من الأنابيب سيمر بالأراضي العربية ويبدأ بسوريا مروراً من هضبة الجولان التي تجاهل المشروع اسمها واكتفى بوصفها بالهضبة التي تقع جنوب سوريا ومنها إلى الأردن، ثم تمتد الأنابيب إلى السعودية ويحدد المشروع المدن التي سيمدها بالمياه في السعودية، وهي : تبوك والمدينة وينبع ومكة وجدة وهي أماكن ارتبطت بالوجود اليهودي في زمن الجاهلية. [1]

ومن الواضح أن خط الأنابيب حين يمر بالأردن يصبح على بعد بضعة كيلو مترات من إسرائيل ويكون من الميسور مد خط من الأنابيب إليها في أي وقت ويمكن لإسرائيل أن تجعل مد الأنابيب إليها من بين المطالب التي تضعها في مقابل انسحابها من الجولان في إطار التسوية مع سوريا، فضلاً على أن مد خط أنابيب السلام يمكنها من المساومة على سماحها للأردن وسوريا بإقامة سد على نهر اليرموك- وهو الذي أصبح يعرف باسم سد الوحدة– بعد أن نجحت في تعطيل تنفيذ هذا السد من خلال دورها في منع تمويله. [2]

ويتضمن مشروع أنابيب السلام مد خطين أساسيين من الأنابيب : الأول يصل إلى السعودية ويبلغ طوله 2650 كيلو متراً والثاني يمتد إلى دول الخليج العربي عبر العراق ويصل طوله إلى 900.3 كيلو متر، ويحدد المشروع كمية المياه التي ستكون من نصيب كل دولة عربية زيادة في التأكيد على عروبة المشروع، وبالتالي فإن تمويله سيكون عربيا.

وبصرف النظر عن الأرقام الخيالية المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع فإنه يجب التوقف عند الرقم الأساسي للجدوى الاقتصادية للمشروع وهو أن المتر المكعب الواحد من المياه يكلف في

([1]) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص81.

([2]) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص120.

المتوسط حوالي دولار واحد، وذلك على أساس أن كلفة المشروع لا تتجاوز 21 مليار دولار.[1]

وبعد فشل مشروع أنابيب السلام طرحت إسرائيل أيضاً – بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا – فكرة مؤتمر المياه الدولي في إسطنبول، والصحيح أنه مؤتمر تركي تلقت حكومات عدة دول الدعوات لحضوره أما فكرة المؤتمر فهي من أفكار شخصية أخرى وليست من أفكار تركيا والشخصية هي **جويس ستار** وهي أمريكية معروفة بتأييدها لإسرائيل وبعملها في خدمة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، وكانت ستار تعمل في مؤسسة واشنطن لدراسات سياسة الشرق الأدنى وهي مؤسسة بحوث أسسها اللوبي الإسرائيلي "إيباك" وبقيت لعدة سنوات تابعة لهذا اللوبي – على الصعيد الإداري والمالي والسياسي – ثم رأت رئاسة اللوبي فصل المؤسسة وتحويلها إلى جهاز مستقل لا يحمل اسم اللوبي الإسرائيلي لتوفير غطاء من الشرعية والنزاهة لا يتيسر له قانوناً إذا كان جزءاً من اللوبي المسجل رسمياً في وزارة العدل الأمريكية كممثل لدول أجنبية.

وهكذا تحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة أمريكية مستقلة، لكن مهمة خبرائها ظلت هي الداعمة لإسرائيل والدفاع عن السياسة الإسرائيلية في وسائل الإعلام الأمريكية، فلا يكاد منبر أو ندوة أو لقاء عن شؤون الشرق الأوسط يخلو من متحدث مرتبط بهذه المؤسسة، ومن مهمات المؤسسة كذلك إطلاق الأفكار والاقتراحات التي تشكل بالونات اختبار للسياسة الإسرائيلية تمهيداً لمواقف إسرائيلية مقبلة.[2]

إذن العلاقة بين هذه المؤسسة وإسرائيل علاقة عضوية تزيد على كونها تأييداً أو تمهيداً تعاطفاً، وتستضيف المؤسسة – على الدوام – خبراء إسرائيليين وأكاديميين وسياسيين سابقين ولاحقين يكتسبون – من خلال إقامتهم في المؤسسة – الخبرة والاتصالات الضرورية في الحياة السياسية الأمريكية.[3]

وكانت جويس ستار – قبل عملها في مؤسسة البحوث هذه – في مؤسسة أخرى في واشنطن هي مركز البحوث الاستراتيجية والدولية، ثم ظهر اهتمام ستار بشؤون المياه في الشرق الأوسط، ونجحت في طرح قضية المياه وتحويلها إلى جزء أساسي من جدول أعمال أي ترتيب سياسي أو أمني في منطقة الشرق الأوسط.

([1]) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص18.

([2]) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 91.

([3]) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، مرجع سابق، ص ص 118-119.

والمقصود بقضايا المياه التي اهتمت بها ستار حاجة إسرائيل المزمنة إلى المصادر المائية والتي لا تقتصر على الطبقات السطحية والجوفية للضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان؛ لأن هذه المصادر لا تكفي حاجة إسرائيل الراهنة فضلاً على أن هذه المصادر تتضاءل مع موجبات هجرة اليهود.

وتعريف ستار للأمن المائي الإسرائيلي لا يقتصر على استغلال المياه في الأرض التي تحتلها بل يشمل أيضاً الدول المجاورة في استغلال هذه المياه وإيجاد مصادر جديدة تسد حاجة إسرائيل المتنامية. (1)

من هذا المنطلق بدأت ستار فكرتها بضرورة معالجة مشكلة المياه (تعني طبعاً مشكلة إسرائيل) في إطار إقليمي، ومعنى هذه العبارة أن على جيران إسرائيل تزويدها بالمياه، والدعوة إلى مؤتمر اسطنبول للمياه مهما كانت تبريراته الجيوستراتيجية، فهو ترجمة لتهديد إسرائيل للأمن القومي العربي، خاصة بعد أن اختل ميزان القوى بعد حرب الخليج الأولى والثانية لذلك لم يكن غريباً أن يتم التحضير للمؤتمر بسرعة وأن يكون أحد أغراضه الاتفاق على مشاريع تخص تقاسم المياه بين دول المشرق العربي قبل أن تتبلور أي ترتيبات واضحة لتسوية عربية إسرائيلية. (2)

وأغرب ما في المؤتمر هو الإطار الذي سينعقد تحت لوائه، فالمؤتمر يسمى لقاء قمة المياه الخاص بالشرق الأوسط، وتموله مصادر منها جهات خيرية خاصة لكن الحكومة التركية وبالذات وزارة الخارجية التركية هي المسؤولة عن توجيه الدعوات وقد حظي المؤتمر بتأييد قوي من الرئيس التركي آنذاك أوزال ومع أن ستار تنفي أن يكون للمؤتمر هدف أو جدول أعمال فإن المدعوين يعرفون أن البند الأساسي للمؤتمر هو مد أنابيب مياه من جنوب غرب تركيا إلى الجزيرة العربية لتغذية جميع المناطق على الطريق بما في ذلك إسرائيل، وهذا مشروع سياسي وليس مشروعاً اقتصادياً وإنسانياً – كما تدعي ستار – ويظهر هذا في دعوة أكثر من خمسين دولة للمشاركة فيه لتحويل المؤتمر إلى منبر دعائي بضرورة التعاون الإقليمي – أي تعاون العرب وإسرائيل ومن ثم تحويل المؤتمر إلى منبر للضغط على العرب وإحراجهم واتهامهم بالتصلب ومعاداة السلام والتعاون البشري. (3)

---

(1) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 58.

(2) رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة، مرجع سابق، ص 26.

(3) كاظم هاشم النعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990، ص 199-204.

وعليه فإن هذا المؤتمر قد فشل ولم يعقد بسبب إصرار الدول العربية على عدم حضور إسرائيل وتهديد الولايات المتحدة بالانسحاب من المؤتمر إذا منعت إسرائيل من حضوره.

المطلب الثالث : تطلعات دول الجوار الجغرافي

كما أشرنا سابقاً يأتي مصدران مهمان للمياه المستخدمة في الوطن العربي من خارج الحدود، فالنيل الذي يشار إليه كمرجع للمياه في مصر يأتي من بحيرة فكتوريا والهضبة الإثيوبية، أما نهر الفرات أحد المصادر الأساسية للمياه في سوريا والعراق فينبع من تركيا وعند تفجر أي نوع من الأزمات مع دول المنبع كانت تبرز أهمية الأمن الغذائي في هذه الأجزاء من الوطن العربي، إلا أن أياً من الحلول بعيدة المدى لم يتم التوصل إليها بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة أبرزها العامل السياسي.[1]

فقد عرقلت تركيا كل الجهود العربية التي بذلت للتوصل إلى اتفاق حول تقاسم مياه الفرات استناداً إلى القانون والعرف الدوليين السائدين حول هذا الموضوع، ويعكس ذلك رغبتها في الاستئثار بهذا المورد وتحكمها بإمدادات المياه لغرض اشتراطات على الصعيدين السياسي والاقتصادي. [2]

والفترة الزمنية الفاصلة بين الموضوع للتفاوض للمرة الأولى عام 1962 وقيام تركيا بقطع إمدادات مياه الفرات عن سوريا والعراق في مطلع عام 1990 شهدت بعض التوترات التي أكدت تركيا خلالها ما تسميه الحقوق السيادية على نهري دجلة والفرات، بيد أن التطور الخطير الذي برز في سوريا والعراق تمثل في قيام تركيا بتنفيذ **مشروع الغاب**، الذي يشمل إقامة 21 سداً إلى جانب 17 محطة توليد كهربائية، وقيامها بقطع المياه لملأ خزان سد أتاتورك خامس أكبر سد مائي في العالم حال انتهاء المشروع واستمرار ندرة المياه.

فبعض المراقبين يشير إلى أن الأتراك يطمحون إلى أن يجعلوا من المياه سلعة يتبادلونها مع بقية أقطار الشرق الأوسط وهذا الأمر الذي سيترك مردوداً اقتصادياً وسياسياً في وقت واحد.[3]

---

(1) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 108.

(2) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، نفس المرجع، ص 132.

(3) شدود، ماجد محمد، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، مرجع سابق، ص 112.

وقد برز حرص تركيا على توظيف هذا المشروع في تعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ودورها كجسر يربط أوروبا وهذه المنطقة، وهذا ما ذكره وزير الدولة التركي كامرات غينان في ندوة تركيا على مشارف القرن الحادي والعشرين التي نظمتها غرفة تجارة وصناعة لندن في العاصمة البريطانية في نيسان 1990، حيث قال :

"ستوفر تركيا إمكانات تسويق جديدة بين أوروبا والعالم الإسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة، وبلدان الشرق الأوسط على وجه التحديد، وسيمكنها الجمع بين هذين العاملين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، وسيلعب مشروع الجاب دوراً فعالاً في هذا الصدد، كما أن استكماله في الأعوام القادمة يشكل عنصراً هاماً في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة".(1)

وتتطلع تركيا إلى الاستثمار بصادرات الغذاء إلى الوطن العربي والتي قدرها الخبراء بنحو 50 مليار دولار بحلول عام 2010 هذا من جانب، ومن جانب آخر نلحظ أهدافاً سياسية على الصعيد الداخلي للمشروع التركي، فالمنتظر أن يوفر المشروع 6.1 مليون فرصة عمل لتشغيل الأيادي العاملة والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه المنطقة.

وهناك أهمية أخرى سياسية لتركيا من حيث تطويق حركة التمرد الكردية التي يشنها حزب العمال الكردستاني منذ آب 1981 في هذه المناطق التي تضم حوالي 8 ملايين نسمة غالبيتهم من الأكراد.

وفي طرح مشروع أنابيب السلام تظهر الأهداف التركية بوضوح؛ وتتبين معالم الرفض التركي لتوقيع معاهدة دولية حول مياه الفرات التي يطلبها الجانب العربي، بينما يعتبر الأتراك المسألة مرتبطة بالحقوق السيادية، ففي تصريح لمسؤول تركي كبير يوم 1989/12/04 قال :

"إن تركيا مصممة على عدم الدخول في أي نوع من المساومة مع العراق وسوريا بشأن حقوقها السيادية".

وخلال فترة تنفيذ القرار التركي بقطع مياه نهر الفرات، ذكر العديد من علماء السياسة والقانون الأتراك – ومنهم الدكتور ممتاز سويسال والدكتور أورال ساندر – الأستاذان في جامعة أنقرة – أنه لا يمكن أن تنشأ مشكلة بين تركيا وسوريا والعراق بسبب سد أتاتورك وبقية مشروعات الجاب، لأنه لا يوجد اتفاق دولي بينها، ولا يمكن لمسألة مياه الفرات ودجلة أن تكون موضوع نزاع بين هذه البلدان لأنها لم توقع اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها. (2)

---

(1) حازم زكي نسيبة، القومية العربية فكرتها وتطورها، مرجع سابق، ص 48 وما بعدها.

(2) حازم زكي نسيبة، القومية العربية فكرتها وتطورها، مرجع سابق، ص 62.

وهكذا فإن عدم توقيع الاتفاقية لتسويغ التحكم في إمدادات المياه ورفض الأتراك الإقرار بأن نهر الفرات نهر دولي تنطبق عليه الأعراف القانونية السائدة دولياً أو الاتفاقات التي تنظم علاقات الدول بهذا الخصوص، وقد صرح سليمان ديميريل يوم 6 أيار 1990 :

"أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلا إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر ولكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء، وليس لأي دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك".

وتتمحور الخلافات السورية التركية على ثلاثة مواضيع سبق ذكرها : المياه والأكراد ولواء الإسكندرون، وما تزال تركيا تطالب سوريا بإقرار يتضمن تنازلها عن لواء الإسكندرون وبعقد اتفاقية شاملة للمياه وتعاون سوري تركي عراقي لضرب العناصر الكردية ذات الأهداف القومية الداعية إلى إنشاء دولة كردستان.

فهناك التجمع الكردي في جنوب شرق تركيا وبالأحرى في مناطق ينابيع دجلة والفرات وهذا ما يفسر قلق تركيا من تصعيد هجمات الأكراد خوفاً على منشآت سد أتاتورك حيث تقوم قوة تركية – قوامها خمسة آلاف جندي مسلحين بالدبابات والمدافع والطائرات – بحماية السد ومنشآته وتحول بكل الوسائل دون قيام أي تحركات سياسية كردية بعد سقوط مئات الأكراد والجنود الأتراك في هجمات مسلحة نفذها الأكراد، وتحاول تركيا الضغط على جيرانها متهمة تارة سوريا وتارة العراق وتارة إيران بدعم حزب العمال الكردستاني. (1)

واتبعت تركيا أسلوب التهديد المباشر في السنوات الأخيرة حين هدد تورغوت أوزال كلاً من سوريا والعراق بقطع مياه الفرات عنهما إذا لم تتخذا إجراءات قمعية ضد الأكراد الذين ينطلقون في أراضيهما وذكر أوزال أن إمدادات المياه مستمرة، ما دامت توجد مياه كافية وما دامت سوريا ملتزمة بشروط معينة ضد الأكراد.

وتقابل تركيا مياه دجلة والفرات بالنفط العربي في الخليج، وهو موقف لا ينطبق على الحقيقة والواقع، فالنفط ثروة غير متجددة وهي قابلة للاستنزاف عبر السنين بينما مياه دجلة والفرات مياه متجددة وسطحية ولا تحتاج إلى استثمارات لاكتشافها وتجري فوق الأرض وهذا

---

(1) عبد الإله بلقزيز، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 11-14.

لا يمنح أحداً الحق في الإدعاء بملكيتها، وبالتالي إذا كان هناك إدعاء لأي دولة على حوضي دجلة والفرات فهي حقوق مكتسبة للجميع.

من ناحية أخرى ترفض تركيا مبدأ قسمة المياه وتطرح مبدأ استخدام المياه وفقاً لدراسات ميدانية لمشاريع الري في البلدان الثلاثة (سوريا، العراق، تركيا) على أن تعتمد هذه الدراسات على جدوى اقتصادية وفنية تنتهي إلى إعطاء أفضليات لاستثمار مشاريع الري في البلدان الثلاثة وفقاً لمبدأ الاستعمال الأمثل للمياه، فتركيا تعلن أن أراضيها خصبة وذات مردود اقتصادي أعلى من مردود الأراضي السورية والعراقية، وهذا يعني استثناء الأراضي السورية والعراقية من المشاريع الزراعية بحجة عدم خصوبة الأرض والاعتماد على المشاريع الزراعية التركية. (1)

ومن الوجهة القانونية كيف يمكن تطبيق مبدأ القانون الدولي بعدم الإضرار بالغير دون تحديد حصة لكل من الدول الثلاث بما يتناسب مع مشاريعها المائية أو ما يتناسب مع التدفق المائي السنوي لنهري دجلة والفرات ؟.

كذلك فإن تركيا تطرح الاستخدام العقلاني للمياه وهو طرح لا يتوافق مع مبادئ العلوم المائية، فمواصفات التربة وحاجتها إلى الري تتغير عبر السنوات بحسب طبيعة الاستثمار والظروف المناخية، فكيف يمكن إيجاد أرقام دقيقة يعتمد عليها ؟. (2)

وتصر تركيا على تقديم اتفاقية تعاون سياسي شامل على جميع الأصعدة يختلط فيها الماء بالسياسة بالأرض.

فتركيا تريد تعاوناً للحد من النشاط الكردي كما تريد أن تحول الاتفاق حول مياه الفرات إلى ورقة ضغط سياسية تمارسها على دمشق لإسقاط لواء الإسكندرون من الخريطة والذاكرة السورية، فالفرات ينبع من منطقتي الإسكندرون وكليكيا اللتين منحهما الاستعمار الفرنسي لتركيا، والإصرار التركي على إسقاط المنطقتين من خريطة المشرق العربي يكشف أهداف تركيا في تحسين شروطها التفاوضية في حال نشوب نزاع مائي بخصوص مياه الفرات يؤدي إلى عرضه على التحكيم الدولي، وإسقاط الإسكندرون من الخارطة العربية يعني طمس الهوية

---

(1) جان خوري وعبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي، (وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدرولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وللكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية، دمشق، 1990)، ص 141-142.

(2) مخيمر سامر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، 106.

العربية فضلاً على ضمان تنازل رسمي عن اللواء لتركيا واعتراف سوري رسمي بالسيادة التركية على لواء الإسكندرون. [1]

كل ما تقدم يشير إلى البعد السياسي لأزمة مياه الفرات وإلى أن المياه تحولت إلى سلاح سياسي وقد أصبح سد أتاتورك سلاحاً بيد أنقرة للضغط على سوريا والعراق للحصول على ثمن سياسي.

وأسهمت إسرائيل والولايات المتحدة – كما أشرنا في موضع آخر من هذه الدراسة – في استغلال قضية مياه الفرات لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية.

المبحث الثالث : الاتفاقيات الدولية ونظم توزيع المياه

من المعروف أن الماء هو القاعدة الأساسية لبناء الحضارات، حيث قامت أقدم الحضارات البشرية حول الأنهار مثل حضارة بلاد الرافدين إذ أن الماء هو الشريان الأساسي للحضارة، حيث يستخدم في أغراض كثيرة كالشرب، الري، والزراعة، وكمصدر للثروة السمكية، وزادت أهمية الأنهار في العصر الحالي من حيث استخدامها كطرق للمواصلات النهرية، وكمصدر من مصادر الطاقة الكهربائية، وذلك عن طريق بناء السدود وكمورد أساسي يستخدم في الصناعة.

وبتزايد عدد السكان بشكل كبير في عدة أماكن من العالم، بدأ الاحتكاك بين الدول حول استخدام مياه الأنهار، وكيفية اقتسامها أيضاً، ولكي نتمكن من البحث في هذه الجزئية لابد أن نشير إلى وجود ثلاث أنواع من الأنهار في العالم : [2]

الأنهار الإقليمية : وهي التي تقع بكاملها بما فيها الروافد ضمن نطاق دولة واحدة.

الأنهار الحدودية : وهي تلك التي تشكل حداً بين دولتين أو أكثر.

الأنهار العابرة للدول : وهي تلك التي تجتاز الأقاليم الوطنية.

وتعد أحكام القانون الدولي بشأن استعمال نظم المياه الدولية وآلية الانتفاع بها حديثة نسبياً، وهناك اتجاه ينكر وجود قواعد قانونية دولية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج المعاهدات

([1]) رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة، مرجع سابق، ص 26.

([2]) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص141.

الثنائية، إلا أنه وعلى رغم ضعف هذا الاتجاه تعمل بعض الدول على تكريسه في الحياة الدولية بدافع من مصالحها الضيقة التي تتعارض من وجهة نظر تلك الدول، ويقصد بمصادر القانون الدولي تلك المصادر التي ذكرتها المادة (38) من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية.[1]

وفيما يتعلق بتنظيم استخدام الأنهار الدولية هنالك بعض المعاهدات والاتفاقيات العامة التي لم تكن من الشمول بحيث تحكم كل ما يتعلق باستخدامات الأنهار الدولية، إلا أنها أرست قواعد دولية تطورت بمرور الزمن وكانت أساساً للأعمال اللاحقة. [2]

المطلب الأول : القانون الدولي وتنظيم استخدام الأنار الدولية

I. مبادئ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية

جاءت اتفاقية فيينا لعام 1815 لتنظم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض الملاحية والتي جاء فيها تعريفاً للنهر الدولي بأنه : "**النهر الصالح للملاحة الذي يفصل أو يخترق عدة دول**" وعليه فقد رسخ قاعدة قانونية مفادها أن المعيار الأساسي لكون نهر ما نهراً دولياً يعتمد على وقوع أجزاء منه في دولتين أو أكثر، وقد جرى القياس على هذا التعريف في النظر إلى استخدامات النهر الدولي للأغراض غير الملاحية.

وعلى صعيد آخر فقد عقدت الدول التي تشترك في استغلال أنهار دولية أكثر من 300 اتفاقية فيما بينها وطبقاً لأحكام هذه المعاهدات تم تنظيم استغلال الأنهار المشتركة بين هذه الدول تنظيماً منصفاً ومعقولاً، وقد ركزت هذه المعاهدات على المبادئ والأحكام العامة مع أحكام تفصيلية خاصة بظروف كل نهر.[3]

وتكمن أهمية هذه المعاهدات في الأحكام والعوامل الأساسية المشتركة بينها، وبخاصة في كونها تكرر القواعد نفسها على مدى عقود من الزمن، وفي ظل أحوال وظروف تاريخية وجغرافية مختلفة مما يعني قبول هذه الدول على اختلافها بأحكام محددة لتنظيم استغلال الأنهار الدولية المشتركة.

ومن القواعد التي تكررت في معظم هذه المعاهدات :

([1]) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مرجع سابق، ص 66.

([2]) مخيمر سامر و خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق ص114.

([3]) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص41.

- حرية الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولي.
- ضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التي تؤثر على مجرى النهر.
- إجراء التفاوض فيما إذا كان من المحتمل أن يسبب المشروع ضرراً لدولة أخرى. [1]

وفي 21 مارس 1997 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهي أول اتفاقية تعقد في إطار الأمم المتحدة لتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة كونها قد كرست في موادها معظم القواعد القانونية الدولية والعرفية في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وقد عرفت الاتفاقية النهر الدولي بأنه : النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة، ونصت على واجب دولة المجرى المائي في عدم التسبب بضرر لدولة أو دول المجرى المائي الأخرى في حالة قيامها بتنفيذ أية أنشطة عليه، وواجب التفاوض لعقد اتفاقات بشأن المشاريع المزمع إقامتها على النهر. [2]

- ونصّت أيضاً على حق كل دولة متشاطئة على نهر دولي بنصيب عادل ومعقول من مياهه.
- وأوجبت على الدول المتشاطئة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمكافحة ومنع تلوث مياه النهر،
- وأوجبت حل المنازعات بالطرق السليمة. [3]

ومن أهم القواعد العرفية التي ترسخت في مجال استخدام المجاري المائية الدولية :

- القاعدة التي تحرم على دولة المجرى المائي الدولي إجراء أية تغييرات على المجرى المائي من شأنها أن تؤثر على حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها إلا بعد إبرام اتفاق فيما بينها.
- كذلك القاعدة التي تنص على أن الدول المتشاطئة تتمتع بحق استخدام المجرى المائي على أساس المساواة التامة في الحقوق[4].

([1]) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مرجع سابق، ص 71.

([2]) علي سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997، ص ص 134-135

([3]) علي سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، نفس المرجع، ص 122.

([4]) العنبكي نزار، قواعد القانون الدولي بشأن استغلال الموارد المائية المشتركة للأغراض غير الملاحية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997، ص ص 161-163.

وأكدت المحكمة في قرارها على أهمية احترام الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ومنها اتفاقية عام 1977 ذات الصلة المباشرة بموضوع النزاع.

وقد حظي موضوع استغلال الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية بمكانة متميزة في الدراسات التي اضطلعت بها لجان القانون الدولي الحكومية وغير الحكومية وفي الدراسات التي أجراها فقهاء القانون الدولي.

وقد انعكس ذلك في مقررات مؤتمر معهد القانون الدولي الذي اعتمد سبع قواعد في دورة مدريد عام 1911، وهي القواعد التي اعتمدتها رابطة القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والخمسين المنعقد في هلسنكي عام 1966 والتي سميت بـ (**قواعد هلسنكي المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية**). [1]

أما بالنسبة لفقهاء القانون الدولي فقد أسهموا من خلال دراساتهم المتواصلة في توضيح القواعد التي تنظم استغلال الأنهار الدولية، وقد أكدت هذه الدراسات أن المجرى المائي للنهر الدولي لا يقع تحت السيادة التحكمية لدولة من الدول المشاركة في ذلك النهر وأنه لا يحق لدولة أن تحول مجرى النهر الذي يمر عبر أراضيها إلى دولة أخرى وأنها ممنوعة أيضاً من استخدام مياه النهر المذكور بشكل يؤدي إلى الإضرار بدولة أخرى أو يهددها بخطر أو يمنعها من الاستفادة منه في إقليمها.

مما تقدم يمكن القول أن أهم هذه القواعد هي ما يلي : [2]

I- المجرى المائي الدولي هو أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

II- لكل دولة متشاطئة الحق في حصة عادلة ومعقولة من مياه المجرى المائي الدولي.

III- وجوب احترام الحقوق المكتسبة الناجمة عن الاستخدامات القائمة لمياه المجرى المائي الدولي.

IV- عدم جواز قيام أية دولة متشاطئة بإجراءات أو إنشاءات على المجرى المائي الدولي أو فروعه إلاّ بعد إخطار الدول المتشاطئة معها والتوصل إلى اتفاق معها بشأن ذلك.

V- عدم جواز إلحاق الضرر بالدول المتشاطئة الأخرى سواء من حيث كمية المياه أو نوعيتها.

([1]) علي، سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 133.

([2]) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص143.

VI- وجوب التبادل المستمر للمعلومات والبيانات بين الدول المتشاطئة في كل ما له علاقة بمياه المجرى المائي المشترك.

II. الاتفاقيات الخاصة بنهري دجلة والفرات

بما أن القانون الدولي أكّد أن النهر الدولي : **هو النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة** ولذلك فإن نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان لوقوع أجزاء منهما في ثلاث دول هي : تركيا وسوريا والعراق، وتبعاً لذلك فإنهما يخضعان لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الأنهار الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن هنالك عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي نظمت بعض أوجه استغلالهما ومنها : (1)

I- نصت المادة الثالثة من (معاهدة باريس) المعقودة في 23 كانون أول 1920 بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما الدولتان المنتدبتان عن العراق وسوريا على عقد اتفاق بينهما لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي في سوريا لمياه نهر الفرات ونهر دجلة والذي من شأنه أن يؤثر على مياه النهرين عند نقطة دخولهما إلى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني للعراق.

II- أفردت اتفاقية (لوزان) المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا في تموز 1923 مادة خاصة شاملة لهذا الموضوع وهي المادة 109 التي نصت على ما يلي :

"عند عدم وجود أحكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي– فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل، والمسائل المماثلة - على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم".

III- في عام 1946 عقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا، وقد ألحق بها بموجب المادة السادسة منها **ستة بروتوكولات عالج أولها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما**، بالتأكيد على حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية، على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها.

---

(1) أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 132.

ونصت المادة الخامسة من البروتوكول على ما يلي :

"توافق حكومة تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية التي قد تقرر إنشاؤها على أحد النهرين أو روافده وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا". [1]

IV- وفي عام 1980 وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، وقد ورد في الفصل الخامس منه الخاص بالمياه ما يأتي : "اتفق الطرفان على عقد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية خلال مدة سنتين قابلة للتمديد لسنة ثالثة، وستدعى الحكومات الثلاثة لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة الفنية المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة".

V- في عام 1990 وقع العراق وسوريا اتفاقاً مؤقتاً يقضي بتحديد حصة العراق بـ (58%) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سوريا بـ (42%) منها ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا.

VI- سبق لتركيا وسوريا أن وقعتا عام 1987 اتفاقاً مؤقتاً يقضي بأن تكون كمية المياه الواردة على الحدود التركية- السورية أثناء ملء سد أتاتورك في تركيا بما لا يقل عن (500م^3/ثا)، وهو الاتفاق الذي يعترض عليه العراق كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات، كما أنه اتفاق مؤقت بفترة ملء سد أتاتورك. [2]

مسألة مياه نهر الفرات ليست وليدة القرار التركي بل هي مدار بحث على مدى ثلاثين عاماً مضت بين الأطراف المستفيدة من مياهه، حيث تعددت اللقاءات والاجتماعات في محاولة للوصول إلى جدولة اقتسام مياه النهر بحصص عادلة على ضوء المصالح المشتركة، لكنها لم تسفر جميعها عن شيء لعدم توفر الرغبة الجدية – كما يجمع المراقبون – لدى الجانب التركي في الوصول إلى اتفاق وعودة إلى التاريخ القريب نجد أن بدء المفاوضات بين العراق وسوريا وتركيا حول هذا الموضوع بدأت في عام 1962م وما أعقبها من بناء تركيا لسد كيبان،

([1]) السباهي زكريا، <u>المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية</u>، مرجع سابق، ص155.

([2]) قاسم عباس، <u>الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية</u>، مرجع سابق، ص 54.

وسوريا لسد طبقة[1]، وبدء كل منهما في ملء هذين السدين خلال الأعوام 73-1975م مما ألحق أضراراً كبيرة بالعراق وهو ما جعل العراق يتابع مساعيه لتوقيع اتفاق أو بروتوكول مع تركيا خاص بالنهر، ونص البروتوكول على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتحديد الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كلا البلدين على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال عامين.

وفي عام 1983م وافقت سوريا على هذا البروتوكول وتعددت الاجتماعات بين الأطراف الثلاثة، لكن اللجنة لم تنجز تقريرها حتى الآن لهذا يرى المسؤولون الأتراك أن الإجراءات التركية الأخيرة ليست بغائبة عن سوريا والعراق لأن اللجنة الثلاثية تجتمع دورياً لبحث موضوع حصص الدول الثلاث في مياه النهر كما أنه لن يكون هناك أي ضرر لأن سد الطبقة السوري يستطيع تعويض نقص المياه المؤقت كما أن سد القادسية العراقي يمكن أن يقوم بنفس الدور، لحين انتهاء المهمة التركية وملء سد أتاتورك غير أن ذلك لم ينفع في تهدئة ردود الفعل السورية والعراقية التي ظلت على انتقادها للخطوة التركية مع الفروق الواضحة في ردود فعل البلدين. [2]

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة بين سوريا وتركيا سياسية، والمياه ليست إلا أداة من أدوات القوة المستخدمة في الضغط المتبادل بينهما كالأدوات العسكرية، فالعلاقات السياسية بينهما ظلت تتراوح بين القطعية والتوتر والتهديد منذ استقلال سوريا والدول العربية الأخرى عن الإمبراطورية العثمانية عام 1916م، وشهدت العديد من الأزمات بسبب نقاط الخلاف الأساسية ومن بينها نهر الفرات وحق سوريا الطبيعي في مياهه ذلك أن أي انخفاض في مستوى سد الفرات يؤدي إلى عطش حلب ثاني كبرى المدن السورية رغم وجود ثلاثة سدود على النهر لكن بدء تركيا إنشاء سدود على مجرى النهر مكّنها من التحكم بكميات المياه المتدفقة، وقد أثار ذلك المزيد من الخلافات التي استدعت قيام أوزال بزيارة سوريا عام 1987م، وتوقيع اتفاقيات تنص على استمرار تركيا في تعهدها بتصريف ما لا يقل عن 500 م^3/ ثانية في مجرى الفرات بعد دخوله سوريا مهما كانت الظروف – وهو ما لن يتحقق بالقرار التركي الأخير الذي سيخفض المعدل من 500 إلى 120 م^3/ ثانية وهو ما يعني أن تركيا لم تلتزم بمستوى تدفق المياه- وهو ما أثار الخلافات من جديد. [3]

([1]) الظاهر أحمد، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي، مرجع سابق، ص 178.

([2]) فقد طلب العراق من تركيا تعديل خطتها وحملها مسؤولية غياب أي اتفاق حول اقتسام المياه، فيما أكدت المصادر السورية غير الرسمية ان دمشق تعتبر الأزمة الراهنة أكثر خطورة، لأنها جاءت في أعقاب تدهور واضح في العلاقات السورية التركية.

([3]) السمان أحمد، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات – دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 64 .

وفي تقديري أن تركيا تتبع أسلوباً سياسياً يتصف بالتذبذب في علاقاتها الخارجية مع دول الجوار العربي، ويتضح هذا من خلال خرقها الواضح لاتفاقيات القانون الدولي الخاصة بالأنهار الدولية، واتفاقيات اللجان الثنائية والثلاثية التي عقدت بينها وبين دولة الممر ودولة المصب، وعليه فإنه من المعروف بأن مبدأ الانسجام القانوني مع الذات هو مبدأ معترف به في القانون الدولي، ولذلك فإن سوريا لا يثنيها الدفاع عن موقفها القانوني بالمطالبة بهذا المبدأ لإثبات موقفها إزاء تناقض موقف تركيا فيما يتعلق بنهري دجلة والفرات حيث لا تعتبرهما نهرين دوليين، وذلك في التنصل من التزاماتها القانونية بشأن ذلك تجاه سوريا، وهو الأمر الذي يشكل تناقضا واضحا وانتهاكا للقانون الدولي سيما وأن تركيا تطالب دولا أخرى بالحقوق والالتزامات فيما يتعلق بأنهار أخرى مشتركة بينها وبين دول أخرى من خلال المعاهدات الدولية، بينها وبين الاتحاد السوفياتي سابقا عام 1927 في **نهر آراكس الحدودي**، وبينها وبين اليونان سنة 1934 حول **نهر ماريزا ابيرذس**، ومعاهدة تركيا وبلغاريا عام 1968 حول **أنهار ميريك تونكا ديبجل ومندرية ورزمة مندريق**، وهي معاهدات تؤكد حقوق تركيا بتقاسم المياه مع هذه الدول المجاورة وإقامة المشاريع المائية[1].

كما أنه يمكن التمسك بمبدأ التعامل بالمثل فيما يتعلق بحقوقها المائية، كما في معاهدة تركيا وبلغاريا الموقعة بتاريخ 23 أكتوبر 1968 التي نفذت في 26 أكتوبر 1971، وهذه المعاهدة تخص أنهاراً تعبر البلدين (أنهار تعاقبية)، وتتعلق بالإنشاءات المتاحة أو المزمع إقامتها على هذه الأنهار، وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن [2]:

"تتعاون تركيا وبلغاريا على تحقيق الإنشاءات والأعمال التي يمكنها إقامتها على الأنهار التي تجتاز البلدين ولمصلحتيهما".

كما يتعهد الطرفان وفقا للمادة الثانية بعدم تسبب أضرار هامة نتيجة إقامة وتشغيل الإنشاءات على الأنهار التي تجتاز البلدين.

وأهمية هذه المعاهدة أنها حديثة نسبيا، وتعترف فيها تركيا صراحة بأن النهر الذي يمر عبر أراضي دولتين ويستخدم لأغراض الري هو نهر دولي، تنطبق عليه مبادئ القانون الدولي، وتعترف بأن هذه المبادئ تقتضي وجوب الاتفاق مع الدولة أو الدول المشاطئة الأخرى حول إنشاء السدود وتشغيلها وواجب عدم الإضرار بالغير، وواجب إحالة الخلافات إلى لجنة خاصة.

([1]) عز الدين علي الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، مركز الدراسات العربية، سوريا، دمشق، 1991، ص 557.

([2]) السفير محمد منيب الرفاعي، القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة، دمشق، نوفمبر 1990، ص 6.

وحينما يتعلق الأمر القانوني بحوض الرافدين فإن تركيا تتناقض مع نفسها فيما يخص تعاملها القانوني مع سوريا والعراق، حينما تؤكد أن دجلة والفرات أنهار وطنية وليست دولية، وتشكل هذه التصرفات من قبل تركيا انتهاكا لقواعد القانون الدولي، إضافة إلى كسب مواقف سياسية بشأن عضويتها في السوق الأوروبية المشتركة ومحاولة الانضمام لها.

وعليه فإن المتفحص لهذه التصرفات يرى بأن تركيا يتوجب عليها أن تلعب دورا متوازنا يناسب موقعها الاستراتيجي في المنطقة في مواقفها الدولية وليس خارقا لقواعد القانون الدولي، إذ أن من مصلحة تركيا أن تدفع بهذا التوازن في مصلحتها بالنظر إلى أن تكون عضوا اقتصادياً فاعلاً في الأسواق العربية والتنظيمات الجديدة في الشرق الأوسط.

على الجانب الآخر يؤكد المسؤولون العراقيون أن القرار التركي غير مبرر فنياً ويتطلب إعادة نظر- وهو ما لم يتم من الجانب التركي، رغم زيارة وكيل وزارة الخارجية العراقية لأنقرة لثنيها عن قطع مياه الفرات لمدة شهر –من منطلق حرص العراق على أن تكون علاقته مع تركيا متوازنة ومستقرة رغم أن استمرار قطع المياه يلحق ضرراً أكيداً بالعراق، فلم يستطع الاستفادة من المياه المطلقة قبل موعد الحجز نظراً لاكتمال طاقته التخزينية في سد الفرات، كما أن انخفاض منسوب المياه في المجرى بين الحدود العراقية – السورية وسد القادسية لا يمكن معالجته لعدم توفر سدود في تلك المنطقة، يضاف إلى ذلك أن العراق يرى أن أضراره لن تقتصر على فترة الحجب بل تتعداها إلى فترة ملء كامل خزان سد أتاتورك الذي يشكل عمقه 169 متراً والذي يتوقع أن يتحقق خلال فترة تتراوح بين أربع وخمس سنوات، إذا كان معدل الأمطار في تلك الفترة فوق المتوسط وقد تزيد المدة إذا نقص معدل الأمطار، هذا فضلاً عن أن نقص المياه سيؤدي إلى خروج 40% من الأراضي الزراعية في حوض الفرات من الاستثمار الزراعي وتأثر محطة توليد الطاقة الكهربائية في سد القادسية وتوقفها كلياً عام 1991م، كما ستتأثر معها أربع محطات كهربائية حرارية ثلاث منها قائمة والرابعة قيد الإنشاء مع إلحاق ضرر بالغ نتيجة لذلك بسبعة مراكز لمحافظات عراقية، ولما كانت التقديرات تشير إلى أن كمية المياه التي تتجمع في نهر الفرات هي قرابة 30 مليار م^3 سنوياً تستهلك منها تركيا قرابة 14 مليار م^3، وسوريا 12 مليار م^3، والعراق ثلاثة مليارات متر مكعب في العام –فإن المشكلة تبدو أصعب بالنسبة للأخير إذا ما علمنا أن حاجة المزارعين العراقيين لأغراض الزراعة تبلغ حوالي 20 مليار متر مكعب سنوياً رغم إمكانية تعويض النقص من مياه نهر دجلة.

وإذا ما نظرنا إلى المشاريع المائية التركية لوجدنا أن كمية المياه السطحية الجوفية المتوافرة لتركيا تحقق لها اكتفاء ذاتياً في المستقبل المنظور بالنسبة لتوليد الكهرباء والري ومياه

الشرب، ولكن المشروع يتكلف مبالغ ضخمة تصل إلى حوالي (31) مليار دولار وهي بالتالي قد لا تكون في حاجة للسدود الضخمة خصوصاً وأن مساحة الأراضي الزراعية تحقق لها هامشاً واسعاً للتصدير.[1]

ولابد قبل البدء بالمطلب الثاني من نبذة تاريخية عن أهم الاتفاقيات المائية بشأن حوضي نهر الأردن قبل عام 1948.

المطلب الثاني : المياه العربية ومفاوضات السلام مع إسرائيل

عند تفحصنا التاريخي لواقع الاتفاقيات المائية بشأن حوض نهر الأردن نلاحظ بأن جميعها وقعت بعد احتلال فرنسا وبريطانيا للمشرق العربي، وبموجب تخويل عصبة الأمم حق الانتداب البريطاني والفرنسي على جميع دول حوض نهر الأردن وهي كما يلي :

I. وقعت كل من سوريا وبريطانيا معاهدة عام 1920 نصت المادة الثامنة منها على أن تعيين حكومتي سوريا وفلسطين مندوبين تقنيين عنهما؛ خلال ستة أشهر من تاريخه لغرض تقديم دراسة عن الموارد المائية لحوضي نهري الأردن واليرموك وروافدهما لهدف دراسة متطلبات الري والطاقة في كل من سوريا ولبنان وتحديد الفائض من المياه، كي تقوم الحكومة الفرنسية بإصدار الأوامر لاستخدام هذا الفائض لمصلحة فلسطين.

II. وجاء في معاهدة عام 1922 الموقعة بين سوريا وبريطانيا وتحديدا في المادتين 3 و 4 ما يلي : "يحق لحكومة فلسطين أو المنتدبين عنها إقامة سد على نهر الأردن أو أحد روافده لغرض زيادة مخزون مياه بحيرتي الحولة وطبرية، مقابل تعويض عادل لأصحاب الأراضي المتضررة، وتبقى جميع الحقوق المكتسبة محفوظة لكل من سوريا ولبنان.

III. ونصت معاهدة حسن الجوار في عام 1926 لكل من حكومتي فرنسا وبريطانيا لصالح كل من سوريا ولبنان وفلسطين، وتحديدا في مادتها التاسعة بما يلي :

"تبقى جميع الأعراف والحقوق في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للري سارية المفعول وضمن الشروط المعلنة"[2].

([1]) السمان احمد، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات – دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 64.

([2]) حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، عام 1990م، ص ص 12-22.

- **مشاريع تقاسم مياه نهر الأردن :** يعتبر الصراع على مياه نهر الأردن بين الدول المتشاطئة ليس وليد اللحظة، وإنما له جذور تاريخية تعود إلى بداية هذا القرن وبالتحديد إلى وعد بلفور، وكما ذكرنا سابقاً فإن الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب كان من ضمن أهدافها المتعددة السيطرة التامة على منابع نهر الأردن بعد أن عجزت مشاريع تقاسم مياه نهر الأردن التي طرحتها الدول الاستعمارية على إيجاد حل مرضي لجميع الأطراف.

- ومن أهم هذه المشاريع :

I. مشروع أيو فيديس لعام 1937 : حيث قام بأول دراسة هيدروغرافية عن وادي نهر الأردن بتكليف من الحكومة البريطانية، وسأوجز المشروع كالتالي : تحويل قسم من مياه نهر اليرموك بمعدل 1.6 م^3/ثا عبر قناة يتم إنشاؤها تقطع وادي العرب نحو وادي زقلاب لري 45 ألف دونم من أراضي الغور الشرقية، وقناة أخرى تصل القسم الجنوبي لبحيرة طبرية لتخزين الكمية المتبقية من المياه، وقدر المتطلبات المائية لري شرق الأردن بـ 742 مليون م^3 سنويا أو تأمين ما مقداره 460 مليون م^3 من مياه بحيرة طبرية والباقي والمقدر بحدود 282 مليار م^3 يتم تأمينها من الآبار والينابيع.

II مشروع لاودر ميلك لعام 1938 : وهو متخصص في صيانة الموارد الطبيعية وتم انتدابه من قبل بريطانيا لدراسة موارد المياه في حوض الأردن، بتقديم دراسة عن تطوير مشاريع الري فيه، وقد أوضح في كتابه (فلسطين أرض الميعاد) والصادر سنة 1944، حيث قدر عدد المهاجرين بحدود 4 ملايين فرد بالإضافة إلى عدد السكان البالغ عددهم 1.8 مليون نسم، ويرى أنه من لا يرغب من العرب العيش ضمن السيادة الإسرائيلية يمكن نقلهم إلى سهول دجلة والفرات حيث الأرض الشاسعة والمياه الوفيرة، ويرى أيضا أن كمية المياه تكفي لري 1200 دونم، في حين أن الأراضي الزراعية قيد الاستثمار لا تتجاوز 540 ألف دونم، لذا اقترح نقل المياه الفائضة من نهر الأردن واليرموك والزرقاء إلى مرج ابن عامر وبيسان وبئر السبع والنقب، كما اقترح تشكيل هيئة عليا لإدارة المياه في دول الحوض.

III. مشروع سيمحا بلاس لعام 1944 : ويتضمن دراسة جميع مصادر المياه في الأردن اليرموك، العوجة، مياه الينابيع، المياه الجوفية، حيث قدرت كميات المياه بحدود 4300 مليون م^3 والتي يمكن أن تروي 8 ملايين دونم، وهي لتأمين المياه لغرض الاستهلاك المنزلي، واقترح حفر قناة مائية بين البحرين المتوسط والميت لغرض تعويض النقص في مياه البحر الميت، واستغلال فرق الارتفاع بين البحرين لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية.

IV. مشروع هيز لعام 1947 : ويتلخص باستثمار مياه نهر الحاصباني بإنشاء سد عليه وتحويل مياهه باتجاه قناة مغلقة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتحويل مياه نهر بانياس إلى تل القاضي حيث تتجمع المياه الفائضة من مياه نهر الحاصباني، ويرى في دراسته إمكانية زيادة المساحات الزراعية من 40 ألف دونم إلى 420 ألف دونم، وبناء قناة قطرية للمياه في إسرائيل تتخللها محطات لإنتاج الكهرباء بقدرة إنتاجية إلى 0.5 مليار كيلواط، وقد لاقى مشروعه تأييد الأمم المتحدة في تشرين الثاني 1947 والتي قررت تشكيل لجنتين هما : لجنة تحكيم من دولتين ولجنة اقتصادية بين إسرائيل والعرب يشترك فيها أعضاء محايدين، وقد فشل المشروع بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.

V. مشروع ماكدونالد آذار عام 1951 : وتقوم فكرة المشروع على تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية، ويتم توزيعها عبر أقنية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية لتصل من 1 إلى 3 مليون دونم، والهدف تأمين المياه لمليون مهاجر يهودي إلى الأراضي المحتلة، ويطرح إقامة سدود على نهر اليرموك ونهر الزرقاء والمقدرة بـ 189 ألف دونم ويقترح أيضا إقامة قناة في الضفة الغربية ستمد مياهها من بحيرة طبرية لري أراضي غور بيسان ومثلث اليرموك والبالغة 104 ألف دونم.

VI. مشروع ماين – كليف لعام 1953 : ويقوم على تقاسم كل مصادر المياه في المنطقة بين الأطراف المعنية وفق التوزيع التالي : إسرائيل 394 مليون م^3 سنويا، الأردن 774 مليون م^3 سنويا، سوريا 45 مليون م^3 سنويا، ويتضح مما سبق أن المشروع متحيز لإسرائيل، لذا تم رفضه من الدول العربية بسبب إهماله أي تخصيص من المياه للبنان، واكتفى بتخصيص كمية ضئيلة لسوريا مع أن سوريا ولبنان يغذيان حوض نهر الأردن.

VII. مشروع بونجر لعام 1952 : ويتركز على استثمار مياه نهر اليرموك، وحفر قناتين من الشمال إلى الجنوب على جانبي نهر الأردن، وهما قناة الغور الشرقية والغور الغربية، وفي حزيران 1953 عقدت اتفاقية بهذا الشأن بين الأردن وسوريا لتنفيذ المشروع وبتمويل من وكالة غوث للاجئين الفلسطينيين (الأنروا) بمبلغ 40 مليون دولار من أصل 70 مليون دولار، وقد جاء في الاتفاق ما يلي :

- لسوريا حق التصرف في جميع مصادر المياه التي تنبع من أراضيها في حوض اليرموك، ماعدا المياه المتدفقة من سد المقارن.

- للأردن الحق بالتصرف المعقول في مخزون مياه السد وقسم من إنتاج الطاقة الكهربائية لأغراض تطوير المشاريع التنموية والإروائية.
- يتم توزيع الطاقة الكهربائية 75% لسوريا و 25% للأردن.
- يتحمل الأردن جميع نفقات الدراسات اللازمة لتنفيذ منشأة سد المقارن، وتشترك سوريا والأردن في نفقات الإنشاء بنسبة 95% للأردن و 5% لسوريا، ونفقات الصيانة توزع بين البلدين.

ولكن إسرائيل اعترضت على المشروع كونه لم يحقق مصالحها خاصة في تخزين المياه في بحيرة المقارن وليس في بحيرة طبرية، وعليه أوقفت الوكالة تمويلها للمشروع بضغط من إسرائيل، وقد تم تعديله مؤخرا لغرض إنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك، وعقدت اتفاقية بين الأردن وسوريا بشأن تنفيذه.

VIII. مشروع كوتن لعام 1954 : ويشمل الموارد المائية في حوضي نهر الأردن والليطاني، وقد باركت إسرائيل المشروع كونه يشير إلى مياه الليطاني، بالرغم من أنه نهر لبناني وتتلخص الفكرة في حفر قناة لربط نهري الحاصباني والليطاني، ونقل ما قدره 400 مليون م^3 لري أراضي النقب وتجفيف بحيرة الحولة.

IX. مشروع بيكر وهيزرا تموز عام 1955 : وقد تم بناءاً على طلب الأردن لتعديل مشروع بونجر ويقترح تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية وإقامة السدود على نهر اليرموك والمقارن والعدسية، وخص المشروع الأردن بـ 760 مليون م^3 منها 605 مليون م^3 من مياه نهر اليرموك و155 مليون م^3 من بحيرة طبرية ومن الملاحظ أن معظم هذه المشاريع تتضمن صياغات مشتركة تصب لصالح الجانب الإسرائيلي[(1)].

X. وبما أن الأردن اعتمدت في المفاوضات المتعددة الأطراف بخصوص المياه على مشروع إيريك جونستون، فلابد لنا من توضيح هذا المشروع لمعرفة لماذا تم اختيار الأردن له، هل لأنه منصف بحق نصيب الأردن من المياه ؟ أم أنه أقرب إلى الإنصاف ؟

وعليه : إيريك جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى منطقة الشرق الأوسط في عام 1953، وقد أوكلت إليه مهمة مشروع تطوير منظومة نهر الأردن، لذا سمي هذا المشروع باسمه أو (مشروع وادي الأردن).

---

(1) بشير البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، مرجع سابق، ص 207.

وبعد قيامه بمجموعة من المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل خلال فترة امتدت 24 شهرا، ويمكن تلخيص مشروعه على النحو التالي :

- تجفيف بحيرة الحولة واستصلاحها لغرض الزراعة.
- اعتبار بحيرة طبرية خزانا طبيعيا لمياه نهري الأردن واليرموك.
- استثمار مياه نهر الحاصباني والوزاني وبانياس لري الجليل الأعلى، ومناطق الحولة ومرج بن عامر.
- بناء سدين على نهر اليرموك (المقارن والعدسية) وذلك لتغذية فيضانات نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وبسعة 750 مليون م^3.

ويعتبر المعيار الذي استخدمه جونستون في توزيع المياه وحصصها هو معيار الأراضي المروية من مستجمع الأمطار، حتى يتمكن من إدخال حوض نهر الأردن في استخدامات حصصها المائية خارج منطقة الحوض.

هذا واقترح المشروع بناء منشآت وفقا لما يلي :

* إقامة سد تحويلي على نهر بانياس لغرض تحويل مياهه إلى الغرب ليتلقي مع مياه نهر الدان ومنه يتم إنشاء قناة بطول 3 كلم لغرض تحويل مياه ينابيعه إلى تل القاض ومياه الحاصباني.

ومن نقطة التقائهما بمياه نهر الحاصباني بطول 9.6 كلم بتصريف 14 م/ثا إلى الجنوب بطول 104 كلم، وعليه يبلغ طول القناة الإجمالي من نهر بانياس إلى الجنوب بطول 120 كلم.

* تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وقناتي الغور الشرقية والغربية، وإقامة سد في موقع المقارن على نهر اليرموك بارتفاع 85 م، حيث يتم استخدام 24 مليون م^3 منها لأغراض الري عند زيادة سعة السد، وسيتم استخدام 56 مليون م^3 من مياه السد لأغراض الري، واقتراح حفر قناة تحويلية من أمام السد لتوليد الطاقة الكهربائية.

* تجفيف مستنقعات الحولة وتخزين مياه الفيضانات واستثمار الآبار، والهدف منه استصلاح الأراضي الزراعية وتخزين مياه الفيضان وإقامة سدود صغيرة وقناطر لأجل توفير 74 مليون م^3 سنويا من المياه.

جدول رقم (8) : يبين حصص المياه ومصادرها وفق مشروع جونستون.

المنطقة	المساحة المروية	مصادر المياه

	بآلاف الدونم	(مليون م^3 سنوياً)		
		الأنهار	الوديان	المجموع
سوريا	30	45	-	45
الأردن	490	496	277	774
إسرائيل	416	289	105	394
المجموع	936	831	382	1213

المصدر : عبد العقالي، مصدر سابق، ص 210.

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصة سوريا لا تتجاوز 45 مليون م^3 من مياه نهر اليرموك، رغم أن معظم مياه النهر تأتي من الأراضي السورية، هذا بالإضافة إلى إغفال حصة لبنان ورغم مساهمته بمياه نهر الأردن عبر رافد الحاصباني مع الإشارة إلى أن إسرائيل حصلت على كميات مضاعفة من المياه رغم أن معظم مياه نهر الأردن وروافده تنبع من الأراضي العربية.

وقد رفضت الدول العربية المشتركة في حوض الأردن لأسباب عديدة منها :

- إهمال الحدود القائمة على الرغم من أهميتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي.
- اتخذ المشروع بحيرة طبرية خزانا لتجميع المياه مما يجعل مياه العرب تحت السيطرة الإسرائيلية.
- تجمل مخصصات العرب من المياه بـ 819 مليون م^3 سنويا منها 45 مليون م^3 بسوريا و774 مليون م^3 للأردن، والباقي لإسرائيل والبالغة 394 مليون م^3، وهذا إجحاف للمياه العربية والتي يقسمها المشروع وكأنها حق لإسرائيل.
- خصص المشروع مياه لري 416 ألف دونم في الأراضي المحتلة في حين لم تتجاوز حصة دول الحوض العربية (الأردن، سوريا ولبنان) الكمية الكافية لري 430 ألف دونم، بالإضافة إلى ذلك لم يخصص المشروع حصة من المياه للبنان رغم إقامته سد تخزيني على نهر الحاصباني، مع العلم بأن لبنان بحاجة لري 35 ألف دونم في نهر الحاصباني.
- لم ينصف المشروع الحاجات المائية للأراضي الزراعية في سوريا، في حين أن الأراضي الزراعية والتي بحاجة إلى ري في سوريا 20 ألف دونم، خص حوض اليرموك ب 45

مليون م^3/ثا لري 30 ألف دونم مع أن المساحة الزراعية الفعلية بحاجة إلى ما يزيد عن 68 ألف دونم مع العلم أن كلا مياه النهرين تنبع من الأراضي السورية.

- خصّ المشروع الأراضي الزراعية في شمال شرق بحيرة طبرية بمياه تكفي لري 15 ألف دونم في حين تبلغ مساحتها الزراعية الإجمالية 40 ألف دونم.
- ميّز المشروع إسرائيل بـ 27 ألف كيلواط من الطاقة الكهربائية المنتجة من سد الحاصباني، في حين تقديره للطاقة الكهرومائية التي يمكن أن ينتجها سد المقارن على نهر اليرموك بـ 43 ألف كيلواط / سا، مع أن التقديرات العربية تقدر الإمكانية بإنتاج 38 ألف كيلواط / سا.
- أعطى المشروع الأولوية لإسرائيل في تنفيذ مشاريع الطاقة، في حين أرجأ مشاريع الطاقة في الأردن إلى المرحلة الرابعة من المشروع، وبذلك تحقق إسرائيل أكبر فائدة على حساب الأردن.
- يؤخذ على المشروع تحيزه الواضح لإسرائيل.
- رفض مبدأ استخدام مياه نهر الأردن خارج منطقة الحوض ووفقا للقانون الدولي :

"لا يحق لإسرائيل تحويل مياه نهر الأردن خارج منطقة الحوض لري أراضي النقب".

رفضت إسرائيل المشروع بسبب عدم تضمينه مياه نهر الليطاني، وفي نفس العام تم تعديل مشروع جونستون كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (9) : يوضح توزيع حصص المياه وفق مشروع جونستون المعدل.

(كميات المياه بالمتر المكعب/سنة)

المورد المائي والحصص	لبنان	سوريا	الأردن	إسرائيل	المجموع
الحاصباني	35	-	-	-	35
بانياس	-	20	-	-	20
الأردن	-	22	100	375	496
اليرموك	-	90	377	25	492

السيول والفوائض	-	-	234	-	243
حصة العرب	35	132	720	-	887
حصة إسرائيل	-	-	-	400	400
إجمالي الموارد	35	132	720	400	1287

المصدر : اليشع كالي، المياه والسلام - وجهة نظر إسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 22.

وبناء على هذا الجدول عارضت المشروع المعدل كل من سوريا والأردن ولبنان، وكانت مصر مؤيدة له، وعليه اجتمع مندوبو الجامعة العربية في القاهرة بتشرين أول 1955 لتوحيد وجهات النظر العربية، وتقرر إحالة المشروع إلى لجنة من خبراء المياه لدراسته والخروج بموقف موحد، ولكن تم إيقاف هذا المشروع قبل أن تقرر لجنة الخبراء دراسته نتيجة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وكان لإسرائيل دورا كبيرا فيه، وبدأت مباحثات السلام العربية الإسرائيلية.

في إطار هذا البحث نكون قد وصلنا إلى البعد الحساس في إطار القرصنة الإسرائيلية للمياه العربية، حيث يتمحور البحث في هذا الإطار حول النتائج التي أفضت لها معاهدات السلام المعقودة بين العرب وإسرائيل – وهنا نخص بوجه التحديد الأردن والسلطة الفلسطينية- على الموارد المائية لهذين الطرفين، والتي أدخلت مفاوضات السلام كقضايا محل نزاع في علاقتهما مع إسرائيل، هذا على صعيد المعاهدات التي تمت بين هذه الأطراف وإسرائيل أما من الناحية الأخرى فسوف يستقيم البحث حول طروحات الحلول التي تنطوي عليها المفاوضات لكل من لبنان وسوريا مع إسرائيل، وكيفية تعامل كل طرف مع ما يطرحه الطرف الآخر. (1)

I. معاهدة توزيع مياه نهر الأردن على ضوء المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية

سوف يتمحور البحث في إطار هذه الجزئية من جزئياته حول مخرجات المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وفيما يخص بعد المسألة المائية بطبيعة الحال بين الطرفين وتحديداً ما

---

(1) حسين عدنان، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد، 48، 1996، ص 13.

أفضت إليه المعاهدة من آثار على صعيد موارد الأردن المائية في نهري اليرموك والأردن ومياه وادي عربة، إذ أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية قد تم إيجاد حل متفق عليه يصون الحقوق المائية الأردنية من حيث المبدأ وضمان الاعتراف الدولي لها[1].

بعد أن تم الوقوف على ما تنطوي عليه المسألة المائية من اختلالات على خلفية ما تم تضمينه في إطار البحث سوف تأتي المحاكاة التحليلية لنسب التوزيع المائي التي أفضت إليها هذه المعاهدة، والتي تبرز مدى ما تشكله صيغة التوزيع هذه من عامل فاعل في زيادة حدة اختلال المسألة المائية الأردنية أو على أقل تقدير جهود التأثير وثبات صيغة معادلة الاختلال المائي.

حيث أن نهر اليرموك يدخل تصنيفه على مستوى المسألة المائية الأردنية أو الموارد المائية للأردن كأحد أهم المصادر المائية السطحية لدى الأردن، والذي يمثل محدداً هاماً في إطار التأثير على صيغة المعادلة المائية الأردنية هذا من جهة وأما من جهة أخرى فإن هذا النهر هو نهر عربي من منبعه ومجراه إلى مصبه، حيث تشترك في حوضه كل من الأردن وسوريا[2].

وأما من حيث الكيفية التي تم توزيع مياه النهر بها على ضوء المعاهدة فتتجسد على النحو الآتي : [3]

أ- فترة الصيف – من 15 أيار حتى 15 تشرين أول من كل عام تضخ إسرائيل 13 مليون م^3 ويحصل الأردن على باقي التدفق.

ب- فترة الشتاء 16 تشرين أول حتى 14 أيار من كل عام تضخ إسرائيل 13 مليون م^3 وللأردن الحق في باقي التدفق مع مراعاة الترتيب المبين أدناه :

يوافق الأردن على أن تضخ إسرائيل كمية إضافية مقدارها 20 مليون م^3 من نهر اليرموك شتاء مقابل موافقة إسرائيل عل النقل للأردن ما هو مبين في الفقرة (2-أ) التي سترد لاحقاً خلال فترة الصيف من نهر الأردن. [1]

([1]) عبد الرؤوف الروابدة، النزاعات الدولية حول المياه في حوض وادي الأردن، ورشة عمل، جريدة الرأي، العدد 11733، 28 تشرين أول، 2002.

([2]) محمد المومني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عمان، عدد 37، 1996، ص294.

([3]) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل 26 تشرين أول 1994، عمان، رقم 18، 1994، الطبعة الثانية ص 64.

ج- ومن أجل تقليل ضياع المياه إلى أدنى مستوى يجوز للأردن وإسرائيل استعمال الفيضانات الزائدة التي يتعذر استعمالها وتكون بالتأكيد ذاهبة للضياع دون استعمال وذلك إلى الغرب من تحويله العدسية/ النقطة 12.

أما إذا ما أتينا إلى قراءة هذه المعطيات التي انطوت عليها المعاهدة قراءة ذات منحنى تحليلي سنجد الآتي :

أولاً : أن هذه المعاهدة أعطت الحق لإسرائيل في قرصنة ما مقداره 45 مليون م^{3} ضمن إطار مظلة شرعية وقانونية، فهذه الكمية موزعة على نحو 12 مليون م^{3} صيفاً و13 مليون م^{3} شتاء، وأما الـ 20 مليون م^{3} الأخرى فهي الكمية التي يضخها الأردن من نهر اليرموك شتاء والتي يقابلها ضخ إسرائيل لـ 20 مليون م^{3} للأردن صيفاً من نهر الأردن - والطريف بالأمر أن عملية المقايضة الإسرائيلية للأردن على الـ 20 مليون م^{3} من مياه نهر اليرموك والتي هي مضافة لحساب الحصة الإسرائيلية المقررة صيفاً وشتاء بـ 25 مليون^{3} قد تمت بموجب مورد مائي عربي الـ 20 مليون م^{3} من نهر الأردن التي قرر ضخها الجانب الإسرائيلي للأردن صيفاً والتي لا تملك إسرائيل مطلقاً أي حق فيها، من هنا فإن موافقة الأردن على معادلة المقايضة هذه هو إقرار بحق إسرائيل في مورد مائي هي أساساً لا تمتلك حقاً مطلقاً فيه. [(2)]

ثانياً : فإن رفع الحصة الإسرائيلية إلى 45 مليون م^{3} من مياه نهر اليرموك هو تجاوز لمقدار الكمية التي أقرها مشروع جونستون لعام 1953 فيما يخص حصة إسرائيل من مياه اليرموك والمقدرة بـ 25 مليون م^{3} وهو المشروع الذي طالب الأردن أن يكون أساساً مبدئياً لأي حلول بين العرب وإسرائيل على صعيد المسألة المائية بوجه عام وللأردن وإسرائيل بوجه خاص.

ثالثاً : إن الاتفاق على إسالة 20 مليون م^{3} من مياه اليرموك شتاء بموجب معادلة المقايضة الإسرائيلية والتي تسعى بدورها إسرائيل لتخزينها دون ذكر مكان التخزين يبرز سعي إسرائيل لمنع أي دعوى أردنية مستقبلية في حق لها من مخزون مياه بحيرة (طبرية) والتي تجاوز النص ذكرها، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن كمية المياه المتدفقة للجانب الإسرائيلي هي مياه شتاء عذبة جداً، وكان من المفروض على الأردن استغلالها بتخزينها من خلال إنشاء سد على نهر اليرموك[(3)]، ولقد أعطت المعاهدة الحق لإسرائيل كشريك في استغلال مياه الفيضانات غير

([1]) علي سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 81-83.

([2]) محمد المومني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، مرجع سابق، ص294.

([3]) عبيدات أحمد، كلمة ألقاها في مجلس الأعيان خلال مناقشات المجلس لمعاهدة السلام، جريدة الرأي، عدد، 8846، 1994/11/10م.

المستغلة والضائعة أسفل السد التحويلي، وهذا لا شك أنه يرفع أيضاً من نصيب إسرائيل من مياه نهر اليرموك.

رابعاً : هناك حالة من الإبهام والغموض لماهية حجم الحصص لكل من الأردن وسوريا في موارد النهر وبدون قواعد منظمة لحصص كل منهما مما سينقل الخلاف حول تقاسم ما هو غير محدد للطرف الأردني والطرف السوري[1]، حتى ولو سلمنا بتحديد كمية الأردن من نهر اليرموك بعد تحديد حجم كمية الطرف الإسرائيلي إلا أنه مع وجود تجاوز لماهية الوضعية التي سوف يراعى بناءاً عليها حصة الطرف السوري والذي هو شريك محوري في النهر ودون إشارة سيكون من شأنه حدوث خلاف أردني سوري.

أخيراً إن أية طروحات تهدف إلى تثبيت فكرة أن المعاهدة مجدية فيما يخص البعد المائي وعلى وجه التحديد فيما يخص صيغة توزيع مياه نهر اليرموك من خلال القول أن حصة الأردن ارتفعت عما كانت عليه قبل التوقيع على المعاهدة في مقابل انخفاض الحصة الإسرائيلية والتي كانت تشكل قبل المعاهدة 71% من استغلال مياه النهر – نصيب الأردن قدر بـ 29% أي 131 مليون م^3 من أصل 433 مليون م^3 مجموع تصريف النهر سنوياً مقابل 307 لجانب إسرائيل إلا أن هذا لا يستقيم مع حقيقة أن ما يقارب الـ 50 مليون م^3 التي ما زالت تحت قبضة الإسرائيليين من مياه هذا النهر هو إقرار يعطي الحق لإسرائيل ضمن أو تحت إطار مظلة قانونية وشرعية حقيقية على الرغم من استعادة أو رفع نصيب الأردن من مياه النهر، إلا أن ذلك لن يكون عاملاً يستقيم معه القول أن المسألة المائية الأردنية حد من حجم اختلالها، بل على العكس فإن صيغة الاختلال ستبقى قائمة نظراً للفجوة القائمة بين ارتفاع حجم الاستهلاك والنمو السكاني من جهة، وحجم المتاح من المياه في الأردن من جهة أخرى، حيث أن حجم الكمية الإجمالية للمياه لدى الأردن البالغة 1000 مليون م^3 سنوياً لا تستقيم مع زيادة الحاجات المائية المستقبلية سنوياً والمقدر وصولها إلى 4100 مليون م^3 سنوياً.[2]

فلدى الوقوف على مضمون الفقرة (أ) من البند الثاني في ملحق رقم (2) المتعلق بالمياه نجد هذه الفقرة تمثل امتداداً لصيغة المقايضة الإسرائيلية التي جاءت في الفقرة (ب) من البند الأول، حيث تعمد إسرائيل إلى نقل ما مقداره 20 مليون م^3 خلال فترة الصيف من مياه نهر

([1]) السعد سليمان، كلمة ألقاها في مجلس النواب خلال مناقشات المجلس لمعاهدة السلام، جريدة الرأي، عدد 8843، 1994/11/7م.

([2]) حسين فتحي، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 108، 1992، ص 214.

الأردن للمملكة الأردنية، مقابل 20 مليون م^3 يضخها الأردن لإسرائيل من مياه اليرموك شتاء، وهنا نجد أن ما مقداره 70 مليون م^3 هي الكمية التي نالها الأردن من جراء هذه المعاهدة من مياه نهر الأردن تأتي كمية 20 مليون م^3 من الـ 70 مليون م^3 بموجب مقايضة إسرائيلية لنصيب الأردن من نهر اليرموك المقدرة بـ 20 مليون م^3 حسب ما جاءت به الفقرة (ب) بند (1) من ملحق المياه.

ومن جهة أخرى فإن عملية نقل هذه الكمية سوف تضيف على الأردن عبئاً مادياً، حيث أن كلفة التشغيل والصيانة لهذا النقل عبر أنظمة النقل سوف يتكلفها الأردن علاوة على ذلك فإن نوعية المياه المسالة سوف تكون رديئة إذا ما قورنت بنوعية المياه التي سوف تضخ من الجانب الأردني خلال فترة الشتاء، حيث تمتاز الأخيرة بأنها مياه عذبة جداً[1].

أما مياه نهر الأردن، ما بين ملتقى اليرموك مع نهر الأردن ووادي اليابس فقد تضمنت المعاهدة النص على الحالات التالية :

I- إقرار الاستعمالات الحالية لإسرائيل دون أن تحدد الاتفاقية كميات هذه المياه وأوجه استعمالاتها.

II- حق الأردن في كمية مساوية للاستعمالات الحالية لإسرائيل نوعاً وكماً على أن لا يضر ذلك بالاستعمالات الحالية لإسرائيل.

III- حق الأردن في تخزين كمية من المياه بمعدل حده الأدنى 20 مليون م^3 من نهر الأردن ولإسرائيل الحق سنوياً وكحد أعلى مقداره 3 مليون م^3 دون معرفة عدد سنوات حساب المعدل أو حساب الكميات المتوفرة لكل سنة [2].

أخيراً لقد أفضت هذه المعاهدة إلى رفع حصة الجانب الإسرائيلي من مياه نهر الأردن إلى ما مقداره 660 مليون م^3 سنوياً، علماً أن مشروع جونستون خصص لها فقط 375 مليون م^3 سنوياً، في حين جاءت حصة الطرف الأردني لتصل إلى الحضيض، حيث إن المشروع المذكور أقر لها 774 مليون م^3، بينما الذي عليه الحال الآن هو 70 مليون م^3 فقط من مياه

---

[1] عبيدات أحمد، كلمة ألقاها في مجلس الأعيان خلال مناقشات المجلس لمعاهدة السلام، مرجع سابق، ص9.

[2] عبيدات أحمد، كلمة ألقاها في مجلس الأعيان خلال مناقشات المجلس لمعاهدة السلام، مرجع سابق، ص 10.

النهر خاصة وأن نصف كمية الـ 70 مليون م^3 التي خرج بها الأردن هي مقايضة بحق الأردن في مواردها ولا يحق لمثل إسرائيل أن تقايضه عليها[1].

وأما بخصوص مياه وادي عربة وهنا تكمن مفارقة حادة بين ما يقال على صعيد مياه هذه المنطقة، فالجانب الأردني يؤكد بإعادة الحق الأردني في المياه ولكن بموجب بنود هذه المعاهدة المتعلقة بمياه وادي عربة، حيث أعطت المعاهدة الحق للجانب الإسرائيلي باستعمال الآبار والضخ منها كما لو أنها ما زالت تحت سيطرة الجانب الإسرائيلي، بل وأن المعاهدة قدمت لإسرائيل أحقية حفر المزيد من الآبار في هذه المنطقة، وإلى جانب ذلك أجازت المعاهدة الأحقية لإسرائيل في زيادة طاقة وكمية الضخ من هذه الآبار، وكل هذا يستقيم في اتجاه ما أثبتته المعاهدة من عدم أحقية الجانب الأردني باتخاذ أية إجراءات في أن يكون له هامش من مياه أراضيه، وأخيراً فإن تقدير حجم الكمية التي تستخرجها إسرائيل من هذه الآبار تقدر بما يزيد عن 20 مليون م^3 سنوياً مع أحقية الزيادة كما سبق ذكره[2].

ولابد هنا من الإشارة إلى أن عمليات الحفر في وادي عربة واستمرار الضخ الإسرائيلي تؤثر على حوض الديسة، وأخيراً أمام كل هذه المعطيات التي تم تضمينها حول ما يدعى بأنه إعادة الحقوق الأردنية بالمياه نرى ما أفضت إليه هذه المعاهدة من صيغ توزيعية لموارد المياه، ومما لا شك فيه أن معادلة توزيع الموارد المائية بين الأردن وإسرائيل وفقاً لهذه الوضعية قد تأتي لتضيف عبئاً مائياً جديداً على الأردن، وهذا العبء يتمثل بضياع الحق الأردني من موارده المائية التي لو تم استعادتها وفقاً لمشروع جونسون[3] على أقل تقدير لكانت ضمنت للأردن ما

---

(1) حسين عدنان، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد، 48، 1996، ص 10.

(2) عويضة محمد، كلمة ألقاها في مجلس النواب في ضوء مناقشة معاهدة السلام، 1994/11/7.

(3) جونستون – هو المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي إيزنهاور وهو اريك جونسون الذي ارتبطت الخطة باسمه، وتم تطويرها على مدى 24 شهر في المفاوضات بينه وبين الدول العربية وجرت المفاوضات بشكل منفصل. والذي أعد الخطة هو جوردون كلاب- رئيس هيئة تنمية وادي تنسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان دافع الحكومة الأمريكية إيجاد أرضية مبدأية للتعامل المباشر بين العرب وإسرائيل، وقد قررت الجامعة العربية التي تحفظت بشكل مبدئي على المشروع تشكيل لجنة من الخبراء العرب لوضع مشروع يعبر عن وجهة النظر العربية ويتفرع عنه لجان فنية من خبراء من كل دولة عربية من دول حوض الأردن، مع وضع مصالح الشعب الفلسطيني في الاعتبار مما دفع الجامعة العربية لتشكيل هذه اللجان عندما ظهر لديها تجاهل المشروع الحدود الدولية وخطوط الهدنة، بالإضافة إلى تخزين المياه في بحيرة طبرية التي تقع بالكامل تحت الهيمنة الإسرائيلية مما هيأ لإسرائيل فرصة تدمير الزراعة العربية. أنظر في ذلك Mohamed Riyuadh, « Israel and the Arabe water in hotrical perspective », in Abdel Madjid Farid, Op.cit, P 11. وأنظر أيضا Tauben Blatt, Seliga : « Jordan River Basing water : achallange in the 1990, in Star Joyec ar and stoll, Op.cit, P 44. وأنظر أيضا محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص 273.

يقارب 1000 مليون م^3 من المياه سنوياً، وتفسير هذه النسبة أن الأردن بموجب المعاهدة حصل من نهر الأردن على 70 مليون م^3، بينما مشروع جونستون أعطاه 774 مليون م^3 أي خسر الأردن 704 مليون م^3 من حقوقه في المياه وذات المشروع حدد نصيب الأردن من نهر اليرموك بـ 377 مليون م^3، بينما حسب تقديرات السلطات الرسمية فقد حصل الأردن على 215 مليون م^3 أي خسر من حصته 162م^3 عدا عن ضياع مياه وادي عربة.

ولا شك أن مثل هذه النسبة لو تم الحصول عليها من المعاهدة لكان لها أثر إيجابي ولو نسبي في الحد من العجز الذي يعانيه الأردن.

II. مياه الضفة والقطاع ومعاهدة السلام الفلسطينية - الإسرائيلية

إن المتمعن في استراتيجية إسرائيل في السيطرة على المياه الفلسطينية على وجه التحديد سيجد أنها استراتيجية راعت وتنبهت منذ أمد بعيد لكيفية التعامل مع مسألة مياه الأراضي المحتلة الفلسطينية.

فيلاحظ أن الجانب الإسرائيلي أثار مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مفاوضات كامب ديفيد، حيث استقامت الاستراتيجية الإسرائيلية في اتجاه المحافظة على حالة وضع اليد على مصادر المياه حتى في ظل تنفيذ حكم ذاتي فلسطيني خشية أن يقوم الفلسطينيون القيام بعمليات حفر في ظل الحكم الذاتي على أعماق، من شأنها أن تؤثر على المخزون المائي الجوفي، والذي تدخله إسرائيل في حساب مواردها المائية الاحتياطية، الأمر الذي قد يؤدي بالتأثير على ملوحة المياه.

وجاءت طروحات الجانب الإسرائيلي والتي تنادي بوجوب تقييد الكميات التي يحق للفلسطينيين استعمالها وعدم حفر آبار جديدة بالضفة والقطاع إلا بإذن الحكومة الإسرائيلية، ومن هنا فإن مذكرة إسرائيلية قدمت أثناء مفاوضات كامب ديفيد أشارت لخطورة أن تصبح المياه التابعة للحكم الذاتي تحت سيادته[1].

ومن الملاحظ أن وجهة النظر الاستراتيجية الإسرائيلية الآنفة الذكر لم تتغير، فما زالت تصر في مباحثات السلام مع الفلسطينيين على وجوب بقاء الموارد المائية تحت سيطرتها، وأن تبقى المستوطنات الإسرائيلية على صعيد الضفة الغربية والقطاع في حالة ديمومة انسياب المياه

([1]) نوفل أحمد، الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، دراسات عربية، بيروت، عدد 8، 1994، ص 39.

لها، وعلى حساب حصص الفلسطينيين بل وتقول الطروحات بأنه ليس للفلسطينيين حق في المياه الجوفية داخل الأراضي المحتلة. [1]

ويلاحظ أن إسرائيل تسعى جاهدة لفرض سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق المفاوضات مع الفلسطينيين.

ففي المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية أعلنت إسرائيل وجوب التأكد قبل انسحابها من حل قضية المياه واستمرار سيادتها عليها، وخاصة في المناطق الحساسة الغنية بالمياه الجوفية – خاصة مستعمرة غوشن كفيش القريبة من منطقة نابلس لكي تحافظ على ضخ المياه من الآبار الارتوازية في رأس العين- غوشن يشوفي ومعرفا بنيامين، من أجل أن تضمن استمرار سيطرتها على المياه للضخ في منطقة اللد – مستوطنات غوشن عشيون الشرقية، التي تسيطر على الآبار الارتوازية في حقل الرعاة[2].

إن قضية التخلي عن موارد المياه في الضفة الغربية حيث تسيطر إسرائيل على 80% من مياه الضفة والقطاع تعتبر في نظر الإسرائيليين بمثابة نهاية لها وهذا ما يبرز من خلال تجاهل أن هناك مياهاً تستولي عليها إسرائيل بالفعل، مع الإصرار على أنه مهما كانت طبيعة التسوية وأياً كانت مراحلها فإنها لن تتخلى عن سيطرتها أو تحكمها في إدارة الموارد المائية للضفة الغربية، الأمر الذي يبدو جلياً في نص اتفاق إعلان المبادئ[3].

ويلاحظ أن كلاً من الفلسطينيين والإسرائيليين لم يتفقوا بعد على حل مشكلة المياه، فهذه القضية تشبه القضايا الأخرى غير المتفق عليها كقضية القدس والمستوطنات، فإلى جانب أن إسرائيل تؤكد الاستمرار في سيطرتها على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة فهي تصر على استمرار الحصول على 500 مليون م^3 من المياه الجوفية من أصل 75.1 مليون م^3 هي واردات الضفة والقطاع من المياه سنوياً، وتترك للفلسطينيين 110 مليون م^3 وتُبقي على ما مقداره (أكثر من 400 مليون م^3) كمخزون في باطن الأراضي المحتلة.

ولهذا يصر الجانب الفلسطيني في الحصول على حقوقه كاملة من المياه في مفاوضات السلام فهم يريدون رفع مستوى الاستهلاك البيتي من المياه وتحويل الباقي للزراعة من أجل تطويرها ونقل ما تبقى إلى قطاع غزة، ولقد وافقت إسرائيل خلال انعقاد مؤتمر لجنة المياه الذي

([1]) نوفل أحمد، الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، نفس المرجع، ص 41.

([2]) نوفل أحمد، الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 40.

([3]) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، بيروت، 1994، الجزء الثاني، ص ص 116-117.

انعقد في بكين في 1993/10/26 على رفع كمية المياه المستخدمة في البيوت الفلسطينية إلى 70 مليون م^3 ووافقت على تخصيص كمية إضافية لتطوير الزراعة الفلسطينية، إلا أن الوفد الفلسطيني رفض العرض الإسرائيلي وأصر على حقوقه كاملة.

إن إصرار إسرائيل على ديمومة بقاء القواعد الاستيطانية في مناطق الضفة الغربية وغزة تمثل مدخلاً فعلياً لها في تثبيت طروحاتها حول أحقيتها في الاستمرار في وضع اليد على موارد المياه في الضفة الغربية والقطاع بحجة أحقية هذه القواعد الاستيطانية في انسياب المياه إليها، وهنا نلاحظ أن خلو نصوص اتفاق غزة – أريحا من أية إشارة إلى تجميد النشاط الاستيطاني وفي ذات الوقت إقرار بقائها، هو لا شك يتيح المجال لإسرائيل لتوظيف هذا المدخل مقاسمة الفلسطينيين في مواردهم المائية(1).

إلى جانب ذلك حاولت إسرائيل أن توجد مدخلاً آخر من أجل تثبيت حالة مقاسمة الفلسطينيين على مواردهم المائية، وذلك من خلال دعواته لقيام تعاون إقليمي مشترك **بينها وبين الفلسطينيين في موضوع المياه** بغية إنجاح العملية السلمية كما تدعي، إلا أن وجهة النظر الفلسطينية ترى إلى أن مثل هذه الطروحات تنسجم مع مصادر مياه معروفة بكونها دولية أو مشتركة، بينما الطرح الإسرائيلي فهو يصنف من باب إشراك الآخرين في مواردهم المائية، وهذا غير قانوني كونه يجب أن يكون هناك تمييز بين المصادر المائية الوطنية والدولية، وعلى خلفية كون مصادر المياه في الضفة والقطاع هي وطنية – أي خاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية- فلذا يكون للسلطة الفلسطينية وحدها حق استغلالها وإدارتها، لهذا لا يحق لإسرائيل أن تتفاوض مع المنظمة من أجل الحصول على مياه من أراضيها (2).

أخيراً نجد أن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه التعامل مع مسألة الموارد المائية في الضفة والقطاع تستقيم باتجاه إبقاء حالة القرصنة لها، وهو الذي يعني بنهاية المطاف ديمومة تردي حالة المسألة المائية الفلسطينية – بالنسبة لعرب فلسطين- كنتيجة لديمومة سياسات استنزاف موارد الضفة والقطاع.

---

(1) الخطيب غسان، الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة : قراءة أولية، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 24، 1995، ص 19.

(2) نوفل أحمد، الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 42.

III. المسألة المائية في ضوء مفاوضات السلام اللبنانية – الإسرائيلية

لقد شكلت مسألة مياه الجنوب اللبناني مرتكزاً محورياً في طروحات رواد الحركة الإسرائيلية، وحتى الاجتهادات التوراتية كلها قامت على اعتبار لبنان –أرضاً ومياهاً- جزءاً من التصور التوراتي لأرض الميعاد، وامتداداً لما سبق نجد ما انطوى عليه سفر يوشع حول هذا التصور حيث جاء :

وأرض الجبلين (جبيل) وكل لبنان نحو شروق الشمس من بعد جاد تحت جبل حرمون إلى مدخل حماة [1].

إن وعي إسرائيل بمدى حساسية المسألة المائية أو الموارد المائية اللبنانية بالنسبة لها والتي تتبدى من خلال طروحات رواد أو قادة الحركة الإسرائيلية تأتي لتتجسد في إطار منظومة محددات توجه سلوك المفاوض الإسرائيلي تجاه محاكاة قضية المياه مع لبنان على وجه التحديد، من هنا فإن مقولة المعلق الإسرائيلي زائيف شيف والتي يؤكد من خلالها عل مدى حساسية المياه بالنسبة لإسرائيل والتي تأتي كترجمة فعلية للقاعدة التي تحتكم لها إسرائيل في مفاوضاتها مع الدول العربية والتي تتمحور حول تثبيت حق إسرائيلي في المياه العربية، حيث يقول:

"ينبغي أن تكون المياه بنداً أساسياً في كل تسوية، وإلا فستكون مدخلاً لحروب المستقبل"[2].

وامتداداً لما سبق فقد جاءت طروحات الجانب الإسرائيلي منذ بداية انطلاق العملية السلمية لتؤكد على أن إسرائيل لن تنسحب من لبنان دون تعهدات بالحصول على حصتها من المياه اللبنانية – تصريح في 11 أيار 1991[3].

وهنا نعود للتوضيح بأن ما يؤكد على حقيقة كون إسرائيل لن تتجاوز الطرح الذي تتعاطى به في إطار المفاوضات مع العرب حول وجود أحقية لها في موارد المياه العربية وعلى وجه التحديد المياه في الجنوب اللبناني هي المشاريع التي طرحت من قبل خبراء المياه

([1]) الحوت بيان، خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه لبنانية : انعكاس الجذور الدينية والإسرائيلية والقانونية على مفاوضات السلام، مجلة المستقبل العربي، عدد 195، 1995، ص 44. وأنظر أيضا : محمود سويد، دور لبنان ووظيفته آفاق وتحديات المفاوضات العربية – الإسرائيلية، ط1، دراسات فلسطينية، بيروت، عدد 15، 1993، ص 76.

([2]) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ط ، بيروت، 1994، ص 172.

([3]) عصام خليفة، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط إسرائيل تربط قضية السلام بحصولها على حصة من المياه، مرجع سابق، ص 1.

في إسرائيل ومن قبل المؤسسات الرسمية مثل وزارة الزراعة والتي تستقيم باتجاه ديمومة السيطرة على مياه لبنان على وجه التحديد، فهناك طرح قدمه البروفيسور (هال شوفال) خبير قضايا المياه في الجامعة العبرية بالقدس حول إمكانية ضخ المياه في أنابيب من نهر الليطاني إلى الجليل الشمالي، وهناك المشروع الذي قدمه (اليشع كالي) والذي يعد العقل المدبر لمشروعات إسرائيل المائية والتي يمكن عن طريق –هذه الخطة- ديمومة السيطرة على المياه اللبنانية والذي قدم في صيغة تعاون لبناني – إسرائيلي فالعنصر الأول من المشروع يتعلق بمياه نهر الحاصباني ومياه نهر العيون.

والعنصر الثاني يتعلق بنقل مياه لبنانية إلى إسرائيل عن طريق تحويل مياه نهر الليطاني بواسطة نفق إلى نهر الحاصباني أو إلى نهر العيون وتصريف الجزء الأعلى من الليطاني بواسطة بحيرة اصطناعية هي بحيرة القرعون، ويبقى للاستغلال في إطار المشروع المياه المتدفقة في الجزء المنخفض من الليطاني(1)، وهذا ممكن في إطار خزان الخردلي الذي يوجد مخطط لإقامته في أعلى "بركة الليطاني" والذي يمكن التحويل منه إلى إسرائيل.(2)

إن هذه المشروعات دليل أكيد على ديمومة السلوك الإسرائيلي في نهب مياه لبنان من خلال طروحات (مشاريع) تعاونية رأسمالية تخص الموارد المائية اللبنانية، بينما دور إسرائيل يتجسد في مجهود القرصنة المائية لهذه الموارد ولكن تحت مظلة شرعية.

أمام هذا الطرح الإسرائيلي يبرز الطرح اللبناني الذي يتمسك بالقرار 425 على أساس أن هذا القرار الدولي "يدعو إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته والاستقلال السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، وهو القرار الذي تنظر له لبنان كمدخل فعلي أو كمخرج لموارد مياهها من القرصنة الإسرائيلية.

إلا أن الجانب الإسرائيلي وفي مقابل هذا الطرح يقدم طرحه المغاير تماماً وهو ما جاء على لسان أحد مفاوضيه في الجولة العاشرة لمفاوضات السلام، بأن الوفد الإسرائيلي لم يأت ليتفاوض على هذا القرار أو أي قرار دولي آخر، بل جاء على معاهدة سلام تنظم العلاقات بين البلدين(3).

---

(1) أنظر الخريطة رقم 11 أنهار الليطاني والحاصباني واليرموك والأردن في الصفحة رقم 412.

(2) حسين فتحي ، المرجع السابق، ص 211.

(3) محمود سويد، دور لبنان ووظيفته آفاق وتحديات المفاوضات العربية – الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 92، ص 97.

أخيراً أمام هذين الطرحين المتغايرين يبقى التساؤل مطروحاً حول ماهية معادلة التسوية النهائية لكل من الطرفين فيما يخص قضية المياه وكيف ستنعكس هذه الصيغة على مستقبل المسألة المائية في لبنان، كل هذه التساؤلات الإجابة عليها رهين معادلة التسوية النهائية. [1]

IV. مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل والمسألة المائية

تتصف المسألة بكونها تحاكي تفاعلات علاقة بينية بين الطرفين لكي تتخذ شكلاً نهائياً والتي على ضوئها تتحدد صيغة الحلول النهاية للمسائل التي تشكل عناصر معادلة السلام بين الطرفين، والتي هي في إطار مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل، وتتجسد بهضبة الجولان ومسألة إنهاء احتلالها، على ضوء ذلك فإن صيغة توضيح في هذه الجزئية سوف تقتصر على تقديم طروحات الطرفين حول وضعية الحل لهضبة الجولان، وهنا لابد من توضيح حل لمسألة الاحتلال على اعتبارها بمفهوم الإقليم الذي ينطوي على مخزون مائي كبير له انعكاسات مهمة ولو بشكل نسبي على وضعية المسألة المائية السورية بصورة عامة، وعلى ضوء هذه الطروحات تحدد ماهية الوضعية التي سوف تأخذها المسألة المائية السورية بصورة عامة وبخاصة في جانبها المتعلق بدخول أو عدم دخول المخزون المائي (هضبة الجولان) في حسابات هذه المعادلة. [2]

تتجسد حساسية وضعية الهضبة في إطار مفاوضات السلام بين الطرفين ليس بما تشكله من مساحة جغرافية لها دلالاتها الأمنية في نظر الطرفين، بل بما تشكله من مساحة جغرافية ذات قيمة مائية لا يمكن أن يسقطها أي من الطرفين من حساباته كمصدر مائي له تأثير حاد – وإن كان نسبياً- في تشكيل أو تكميل عناصر المعادلة المائية لكل من الطرفين، فهذه المنطقة التي لا تتعدى نسبة 1% من المساحة الإجمالية لسوريا يبلغ متوسط كمية هطول الأمطار السنوي فيها 600 ملم^3، وقد تصل إلى 1300 ملم^3 ويستمر موسم هطول الأمطار لمدة ثمانية أشهر، لذا تعد أمطار الهضبة من أغزر أمطار سوريا، حيث تقدر بـ 1. 38 مليار ملم^3 سنوياً، إلى جانب ذلك تطل مرتفعات الجولان على جبل الشيخ (الحرمون) والذي تغطي قممه الثلوج طيلة أيام السنة والذي يحتوي على أكبر مخزون للمياه في المشرق العربي، وهذه المنطقة تحتوي على جداول مياه مثل جدول الرقاد وسعار...الخ، وتحتوي على بحيرات مثل مسعدة عدا

([1]) محمود سويد، دور لبنان ووظيفته آفاق وتحديات المفاوضات العربية – الإسرائيلية، نفس المرجع، ص 99. وأنظر أيضا : - نيفين توفيق، سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد 112، نيسان، 1993، ص 110.

([2]) أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 124.

عن مخزون جوفي هائل من المياه – لا يوجد إحصاء رسمي دقيق لكميتها- بصورة عامة فإن النسبة المئوية التي تشكلها مياه الهضبة كمصدر مائي من المصادر المائية التي تشكل عناصر معادلة المسألة المائية السورية هي 20% والـ 80% من اعتماد سوريا المائي هو على نهر الفرات[1].

أمام هذه القيمة التي تتجسد في الهضبة بدلالاتها المائية لا يمكن التقليل من قيمتها الأمنية أو لا يمكن تجاوزه- بتشكيل مفهوم المفاوض السوري حول السلام، والذي يتجسد في استعادة الجولان وممارسة السيادة عليها كخيار وحيد يصبح معه الاتفاق حول أية صيغة أخرى تجعل المفاوضات مع إسرائيل (وبنظر المفاوض السوري)، تدور في حلقة مفرغة[2].

لذا فإن المطلب السوري تجسد بوجوب انسحاب إسرائيل حتى حدود الرابع من حزيران 1967، في حين يأتي الطرح الإسرائيلي محكوماً بما سبق مع العلم أن إسرائيل أعلنت عن إمكانية الانسحاب إلى الحدود الدولية التي رسمتها بريطانيا وفرنسا عام 1923.

إن مضمون الطرح السوري له دلالاته لكلا الطرفين، فبالنسبة للطرف السوري فهو يقضي باستعادة منطقة الحمة وهي المنطقة التي تطلب سوريا من إسرائيل الانسحاب منها حيث تقع غالبية الينابيع والمصادر المائية فيها، أي استعادة 20% من المياه التي تدخل في حسابات تأمين سوريا من مجمل النسبة المئوية العامة للمصادر المائية التي تشكل معادلة المسألة المائية السورية، في حين أن دلالات مثل هذا الانسحاب بالنسبة لإسرائيل يعني فقدان هذه المنطقة بثرواتها المائية التي تشكل معادلة المسألة المائية السورية، والتي تحتوي على مئات الينابيع والذي يعني فقدان إسرائيل لـ 24%، من مجموع استهلاك إسرائيل السنوي من المياه في حال قبولها بهذا الانسحاب.

وتبقى الطروحات الإسرائيلية تستقيم في اتجاه يتخذ وضعية بدائل تتراوح بين الحد الأقصى ويعلو في محصلته النهائية بأن تبقى إسرائيل دون انسحاب من الجولان، وبين البديل الثاني والذي يتجسد ببقاء إسرائيل في جزء صغير من هضبة الجولان وغير بعيد عن خط حدود 1967، بحيث يضمن عدم مساس سوريا بكميات كبيرة من المياه والتي تتدفق نحو إسرائيل ويستقيم في موازاة هذه البدائل بديل آخر وهو قيام تعاون ثنائي بين الطرفين يضمن

---

(1) محمود حيدر، الجولان والأمن المائي، مرجع سابق، ص 90-91.

(2) عبد الوهاب أيمن، المسار السوري الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 120، 1995، ص 221.

وضع ترتيبات للرقابة على استغلال المياه في الجولان ويتضمن وقف سوريا عن القيام ببناء منشآت جديدة للسيطرة على مياه الجولان.

لذا فإن الطروحات الإسرائيلية تتمحور في محصلتها النهائية في المحافظة على مكاسب غنائم حرب 1967، إذا لم تكن محافظة بحد مطلق أو أقصى فهي محافظة بحد ينتفي معه الدخول في صيغ البحث عن خطط بديلة لمصادر مياه جديدة – مثل إعادة استخدام المياه العادمة أو تحلية مياه البحر بتكاليف عالية الثمن- جراء التنازل عن الموارد المائية العربية أو عن حجم معين يدخلها في إطار البحث في مثل هذه الخطط[1].

ولعل الحجج التي تعجل من مطالبتها بإبقاء حالة وضع اليد على غنائم حرب 1967 وخاصة فيما يتعلق بهضبة الجولان ومصادرها المائية بالإضافة إلى المستوطنات الإسرائيلية القائمة هناك والتي يصل عددها إلى 32 مستوطنة [2].

إلا أن الخط الأحمر الذي يبدو أنه يجسد الاستراتيجية السورية في التفاوض مع إسرائيل بشأن الهضبة والمتمثل باستعادتها كاملة يحد من جدوى مثل هذه البدائل بالنسبة للمفاوض السوري كقواسم مشتركة يمكن من خلالها إيجاد حل للمسألة، حيث أن أي بديل يتجاوز الاستعادة الكاملة للجولان يعني للمفاوض السوري استمرار النزاع الذي يجعل من إمكانيات قيام حرب واردة[3].

إلا أن سياسة المبادرة الصفرية[4] التي تنطلق على أساسها سوريا في التفاوض مع إسرائيل، لا يمكن الحكم على استمراريتها وثباتها كمنطلق للتفاوض السوري الإسرائيلي، فالمتغيرات التي قد ينطوي عليها المستقبل قد تجعل المفاوض السوري يتراجع بعض الشيء من حيث تقديم التنازلات وهذا هو السؤال الذي سيبقى مفتوحاً إلى أن يحسمه المستقبل.

إلا أنه من المؤكد بأن استعادة الجولان للوطن الأم سوف يحد من حالة التأزم التي تسير بها المسألة المائية السورية وإن كان بشكل نسبي، حيث أن ضم الجولان واستعادته يعني إدخال

([1]) توماس شتاوفر، إسرائيل ومصادر المياه العربية "غنائم الحرب"، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، عدد 22، 1990، ص 59.

([2]) شابيرا عميرا ، إسرائيل وحرب المياه، المخطط الصهيوني، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، عمان، عدد 36، 1994، ص 21.

([3]) محمد دياب، احتمالات السلام بين سوريا وإسرائيل، مرجع سابق، ص 96.

([4]) الحالة الصفرية (Zéro – some games) هي إحدى حالات نظرية الألعاب (Games theory) وتعني أن مقدار ما يربحه طرف هو مقدار ما يخسره الطرف الآخر في أي نزاع وما يزال الموقف السوري اللبناني يمثل حالة صفرية بتمسكهما في استرجاع مواردهما المائية المحتلة دون الالتزام بأي مقابل.

20% وهي نسبة ما تشكله مياه الجولان من مصادر المياه التي تشكل عناصر المسألة المائية السورية، وهذه النسبة لا شك أن إدخالها سوف يخدم المسألة المائية السورية.

جدول رقم (10) : التطلعات المستقبلية لدول حوض الأردن الخاص بالشأن المائي مرتبط بشكل مباشر بعملية السلام وبدون تحقيق سلام عادل لا يمكن لهذه التطلعات أن تتحقق والمبينة عبر الجدول التالي :

اسم الدولة	التطلعات المستقببيلة
الأردن	- إعادة توزيع مياه اليرموك بشكل عادل مع سوريا - الحصول على إمدادات إضافية من إسرائيل
فلسطين – الضفة الغربية وقطاع غزة	- إنجاز قناة الغور الغربية بغية الحصول على كميات مضاعفة من المياه. - تقاسم المياه الجوفية بينها وبين إسرائيل بشكل عادل. - تزويد قطاع غزة بكميات إضافية من المياه الجوفية من الضفة الغربية.
سوريا	- إقامة منشآت مائية على نهر اليرموك. - إعادة الجولان ومنابعه المائية. - سد العجز المائي خاصة مياه الشرب في المدن السورية.
إسرائيل	- المحافظة على الموارد المائية التي بحوزتها واستثمارها بشكل أمثل. - السعي للحصول على إمدادات إضافية من المياه من دول الجوار الجغرافي بغية تلبية متطلباتها المائية المستقبلية.

* صاحب الربيعي، الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الصياد، دمشق 2000م، ص 76.

من خلال الجدول أعلاه نلحظ سعيا إسرائيليا للحفاظ على الموارد المائية التي بحوزتها والمطالبة بإمدادات إضافية من المياه من دول الجوار الجغرافي، لذا يمكن وصفه بسعي غير عادل، ولا يمكن أن يكون مؤشرا فعلا ضمن معادلة التسوية في الشرق الأوسط والذي ترمي دول العالم لتحقيقها لأن السلام العادل يتطلب جملة من التنازلات تقدمها جميع الأطراف بغية الوصول إلى صيغة عملية لتحقيق السلام.

خلاصة الفصل الثالث :

يعتبر الموقف الإسرائيلي امتداداً لخلفية تاريخية بعيدة من المخططات الإسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه قبل إنشاء الوطن اليهودي وقد ارتكز حلم الجيل الإسرائيلي الأول في إقامة وطنه المقدس على تأمين حدوده الشاسعة والممتدة كما جاء في رسم المدركات اليهودية "من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل" وهو ما يظهر في رسم العلم الإسرائيلي، وكانت مسألة توفير المياه والإطلالة على البحر مطلباً "أساسياً" في فكر القادة اليهود المؤسسين، ومراسلات مؤسس الوطن اليهودي تيودور هرتزل تفيد بطموحاته المبكرة للوصول إلى المياه العربية.

إن الدولة اليهودية في اعتقاد معظم المؤسسين لها "دولة مائية" باعتبار المياه دعامة أساسية لتكوين الوطن اليهودي إلى جانب الأرض والشعب فضلاً على أن المياه ركيزة استراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي، وهذا ما أكده (تيودور هرتزل) عندما قال :

> **"إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو مياه، فعليهم يتوقف كل شي من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية."**

أن إطماع إسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجاري، والحصول على اليد العاملة الرخيصة والموارد الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى المياه.

ولقد أشارت العديد من الدراسات المتخصصة في شؤون المياه في العالم العربي إلى "توقع حدوث نقص خطير في المياه قد تصل إلى 260 مليار متر مكعب من الماء في عام 2030م.

كما توقع البعض أن إسرائيل مع تفاقم أزمة المياه فيها لن يكون أمام الإسرائيليين سوى استخدام القوة للاستيلاء على المياه العربية، وخاصة إذا فشلت من خلال مفاوضاتها السلمية والاتفاقات الموقعة مع الأردن والفلسطينيين في الحصول على مآربها في هذا المجال.

كما قد يستخدم الأتراك والأثيوبيون بمؤازرة إسرائيل ودعم آلتها العسكرية لمنع تدفق المياه النهرية إلى الأقطار العربية وهذا مما سيؤدي إلى أن تفتح أبواب المنطقة أمام حروب قوية سببها احتياجات دول المنطقة للمياه.

ويبقى احتمال أخير يمكن استثناؤه أو تصور صعوبة حدوثه - وهو "احتمال إدخال الأقطار العربية حلبة الصراع - فيها - بفعل التنافس على حصص المياه" وهو أمر يحمل من

الأخطار الشيء الكثير ذلك أن وقوع النزاعات بين قطرين عربيين يؤدي لعواقب وخيمة وانقسامات تهدد الأمة العربية بأسرها مثلما حدث بالنسبة للغزو العراقي للكويت.

لذا تجمع الجهات المعنية في الشرق الأوسط – والعربية بنوع خاص – على أن مسألة المياه ستلعب دوراً مهماً إلى جانب النفط على الصعيد الجيوسياسي.

وفي هذه المنطقة، أن النزاع العربي الإسرائيلي، وبيقين هذه الجهات، أنه ليست ثمة ما يؤثر في كل أوجه الحياة في الأقطار العربية أكثر من المياه.

فإذا أحكم الطوق المائي على العرب ستضطر إلى دفع ثمن اقتصادي كبير للمياه والمواد الغذائية والطاقة الكهربائية، مما يستنفذ مداخيلهم من النفط ولعل الأخطر أن يجدوا أنفسهم مضطرين إلى دفع ثمن سياسي لا يرغبون فيه تحت ضغط العوامل الجغرافية الاقتصادية، وهذا ما يجري التمهيد له في المرحلة الراهنة.

لذا فإن المياه هي أخطر سلعة لأنه يصعب الحصول عليها كيفما كان ومن أي مكان، فالعرب يفقدون قدراتهم الإستراتيجية في غياب حماية رأسمالهم المائي (وهو محدود) من المطامع الدولية.

إن خريطة المنطقة في نظامها الإقليمي الجديد سترسم وفق الخريطة المائية بالدرجة الأولى، وأن الأمن القومي العربي الشامل (وحتى الإقليمي) لن يكون ممكناً بمعزل عن الأمن المائي، وهذا يعني ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة تقوم في حدها الأدنى على منع سرقة المياه العربية، وتتطلب قيام قدرة عسكرية عربية رادعة تمتلك أحدث أنواع الأسلحة في منطقة جيواستراتيجية كمنطقة الشرق الأوسط، هي في الأساس حساسة جداً، وهذه الندرة تنذر كما أسلفنا بتعميق وتجذير الصراعات فيها كما تهدد بصراعات أخرى.

الفصل الرابع، دراسة حالة
حوضي الأردن والرافدين

المبحث الأول : الموارد المائية في حوض نهر الأردن

المبحث الثاني: الموارد المائية في حوض نهر الرافدين

المبحث الثالث : الاحتياجات المائية في حوض نهر الأردن

المبحث الرابع : الاحتياجات المائية في حوض الرافدين

الفصل الرابع، دراسة حالة، حوضي الأردن والرافدين

يحتل الماء موقعا حيويا وحساسا ضمن خطط وسياسات الدول، ومسألة المياه تحظى باهتمام متزايد من الحكومات في المشرق العربي، حيث أصبحت المياه المادة الإستراتيجية الأولى للدول المعنية.

بل وصل الأمر إلى أن نقطة الماء قد تصبح أغلى من برميل النفط، وأصبح الدعاء لله عز وجل بإنزال الغيث والأمطار صلاة أقرتها جميع الأديان.

وبما أن العالم في تطور مستمر وحاجات الإنسان ومستلزماته في زيادة مضطردة والحاجة للمياه تزداد يوما بعد يوم، بالإضافة إلى أن عدد السكان وعلى مستوى جميع دول العالم خاصة الدول العربية في ازدياد كبير، غير أن المشكلة تكمن في هذا الخصوص بثبات كميات المياه المتوافرة بل ونقصها في جميع الأوقات، لذا فإن مسألة تأمين المياه أصبحت الأكثر أهمية والأكثر ضرورة.

وفي عام 1989م اجتمع فريق الخبراء المختص بشأن الأمن المائي في منظمة الأسكوا في دمشق، وقد أصدر المجتمعون (نداء دمشق) والذي تضمن ضرورة التعاون والتكامل والتكافل لتطوير وحماية موارد المياه من التلوث، والتردي، والنقصان، وترشيد استخداماتها ضماناً لديمومة الاستفادة منها للحياة الحاضرة وحياة المستقبل.

ويعتبر بعض الباحثين أن المياه أحد أسباب الحروب السابقة بين الدول، وعليه فإن الحروب التي قد تشتعل في المستقبل سوف تكون حتما بسبب المياه أولا وأخيرا، لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد المتاحات من الموارد المائية لدول حوضي الأردن والرافدين وكذا تحديد الاحتياجات المائية لهاته الدول.

المبحث الأول : الموارد المائية في حوض نهر الأردن [1]

تشترك في حوض نهر الأردن خمسة دول هي: الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.

وتبلغ مساحة حوض نهر الأردن 43.535 كم مربع[2]، وتشمل المنطقة الممتدة من جنوب لبنان حتى منتصف وادي عربة، وطوله بحدود 500 كم ويتراوح تصريفه بين 5 إلى 60 م^3/ثا حسب أشهر السنة، أي بمتوسط سنوي مقداره 1287 مليون م^3،[3] أما أغداره فتبدأ من أعلى نقطة له عند نهر الحاصباني والبالغة 522 متر فوق مستوى سطح البحر وإلى 402 متر تحت سطح البحر الميت، وتقدر مساحة هذه الأغدار بـ 192 كلم مربع وبعرض يتراوح بين 20 إلى 30 متر.

سمي نهر الأردن قديماً بالمنخفض التجويفي السوري، وأطلق عليه الرومان "وادي ألون"، وفيما بعد أطلق عليه في زمن السيد المسيح "ياردن"، ربما لقداسة المياه فيه التي اتخذت للتعميد، وقد تعود التسمية إلى كلمتين قديمتين هما "يارد - دان"، بمعنى النهر الذي يستمد مياهه من منابع دان.

وأخيراً أطلق عليه نهر الأردن، في حين تشير مصادر أخرى بتسمية "نهر الأردن" ذات أصول سامية وتعني "المتدهور"، وتحول على لسان الرومان **GORDANOUS**، وأصبح في لاتينية الصليبيين يطلق عليه **GORDAN**، وأطلق عليه العرب نهر **الشريعة مورد الشاربة**، بينما أسماه الإسرائيليون "يردن".

ويشكل حوض نهر الأردن إقليماً منخفضاً بين الهضبة الفلسطينية غرباً والهضبة الأردنية شرقاً، وتقع معظم منابعه في أسفل جبل الشيخ الغربي والجنوبي، وبارتفاع يصل إلى 910 متر، ويفيض في الربيع عند ذوبان الثلوج في جبل الشيخ.

---

(1) أنظر الخريطة رقم 12 التي تبين حوض نهر الأردن في الصفحة رقم 413.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر : غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربي، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994، ص 79. حيث يذكر أن مساحة نهر الأردن تبلغ 18140 كلم² منها 6445 كلم² في وسوريا بنسبة 35.5%، 712 كلم²، في لبنان بنسبة 41%، 7216 كلم²، في الأردن بنسبة 39.7% و 3767 كلم²، في فلسطين (إسرائيل) بنسبة 20.7%.

(3) نفس المرجع يشير إلى أن طول نهر الأردن في فلسطين 188 كلم.

وينبع نهر الأردن من سوريا برافدي بانياس والدان ومن لبنان من الحاصباني الذي ينبع من جبل الشيخ جنوباً إلى بحيرة الحولة الملحية، وتبلغ مساحتها 30 كم مربع، وارتفاعها 70 متر على مستوى سطح البحر، وقد تم تجفيفها للتخفيف من ملوحة المياه الواردة إلى البحيرة.

تلتقي الينابيع الثلاثة عند مدخل وادي الأردن ويجري النهر 15 كم في بحيرة طبرية ومن ثم يخرج جنوباً بمسافة 6 كم ليصل إلى سهل بيسان، ويبلغ طوله داخل الحدود الفلسطينية 96 كم، ومن جهة الشرق يلتقي بنهر اليرموك، وفي الثلث الأخير يلتقي بنهر الزرقاء الذي تمتد منابعه إلى جنوب جبل العرب في سوريا حيث تتراوح نسبة الهطول المطري في حوض النهر بين 600 إلى 1000 ملم سنوياً، ويستمر جريان نهر الأردن مسافة عدة كيلومترات ليصب في البحر الميت[1]، وتجدر الإشارة إلى أن سوريا دولة مشتركة بالحوضين - حوض الأردن وحوض الرافدين، وسيتم دراستها من خلال حوض الرافدين كون سوريا تتعرض لتهديدين مباشرين لمياهها – تهديد إسرائيلي وتهديد تركي -

المطلب الأول : الموارد المائية في الأردن

تعد المصادر المائية في الأردن المحدد الرئيسي لتطوره الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا تتوافر لهذا البلاد الموارد المائية الكافية لتلبية حاجاته للاستعمال المنزلي وللاستعمالات الصناعية ولإعطاء المشاريع الزراعية الكميات المناسبة لنمو المحاصيل المروية. [2]

وتدفع الزيادة السكانية سواء الناتجة من النمو الطبيعي للسكان أو من موجات الهجرة المختلفة إلى شح الموارد المائية بصورة كبيرة.

كذلك أدى الارتفاع في مستويات المعيشة لدى السكان خلال العقود الماضية إلى تزايد استهلاكهم للمياه حتى أن المصادر المتجددة منها قد استغلت بشكل شبه تام، ولم تقف الحاجات الضرورية عند هذا الحد بل إن الحاجة الملحة إلى موارد إضافية دفعت للجوء إلى موجودات الأردن من المياه غير المتجددة أي التي خزنت في الطبقات الجوفية الحاملة لها قبل آلاف السنين.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الفجوة بين العرض والطلب لتلبية الحاجات المتزايدة المتسعة باستمرار الأمر الذي أصبح يهدد حالياً نمو الأردن، في حين أن مصادره المائية

([1]) صاحب الربيعي، الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الصياد، دمشق 2000م، ص93.
ولمزيد من التفاصيل أنظر : الدكتور نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، دون بيانات أخرى للنشر، ص 104.
([2]) محمد المومني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، مرجع سابق، ص 34.

المشتركة مع دول أخرى تستغل من قبل تلك الدول دون إنصافه فيها، علماً بأن وضع تلك الدول المائي أفضل بكثير من وضع الأردن المائي. (1)

وما لم يحصل الأردن على حقوقه من المياه الدولية المشتركة وما لم يتخذ الخطى السريعة لإعادة هيكلة اقتصاده من زراعي مستهلك للمياه إلى صناعي قليل الاستهلاك لها، فإن مستقبله المائي لا يبدو مريحاً وقد يصبح من الصعوبة حتى تلبية الحاجات المنزلية بالنوعية والكمية المطلوبتين. (2)

تعتمد الموارد المائية في بلد ما على مياه الأمطار الهاطلة فوق أراضيه وعلى عوامل التبخر والتوزيع الجغرافي لهذه المياه، فكميات الأمطار إذاً هي المحدد الرئيسي لموارد المياه في بلدٍ ما يضاف إليها ما يرده من مياه سطحية وجوفية من المناطق المجاورة.

I. مياه الأمطار ونوعياتها في الأردن

أ. تساقط الأمطار في الأردن

تبلغ كمية مياه الأمطار السنوية في الأردن ما معدله (7200) مليون م^3 وفي السنوات المطيرة يرتفع هذا الرقم إلى نحو (12000) مليون م^3، أما في سنوات الشح فتنخفض هذه الكمية إلى (6000) مليون م^3، وتتوزع هذه الأمطار على مساحة الأردن البالغة (90000) كلم^2 بتفاوت كبير، ففي حين يبلغ المعدل في المناطق الشمالية الغربية في مرتفعات عجلون والبلقاء نحو (500) ملم/ سنة فهو يبلغ في المناطق الشرقية والجنوبية نحو (50) ملم/ سنة. (3)

وتتوزع مياه الأمطار على مساحة الأردن على النحو التالي :

- يتلقى ما نسبته (3.1%) من مساحة الأردن معدلات أمطار سنوية تزيد على (500) ملم.
- ويتلقى (8.1%) من المساحة ما بين (300، 500) ملم.
- تتلقى (8.3%) من المساحة ما بين (200-300) ملم، و (5.12%) ما بين (100-200) ملم

(1) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 42.

(2) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، نفس المرجع، 1993، ص 81.

(3) جاد هشام، اسحق زعرور، مخططات إسرائيل المائية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص 152، ج 1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

- والبقية أي نحو (6.80%) في المائة من المساحة، تتلقى أقل من (100) ملم. [1]

إلا أن الوصف أعلاه ربما لا يعطي صورة واضحة عن الوضع المائي في الأردن بينما تتوضح الصورة بشكل أفضل من معرفة أن ما نسبته نحو 3% فقط من الأراضي الأردنية تستقبل كمية أمطار تزيد على (300) ملم/ سنة، إذ أن هذه الكمية هي الكمية الدنيا الضرورية لنمو القمح في المناطق غير المروية، يضاف إلى ذلك أن نحو 83% من كمية الأمطار في الأردن تهطل على المساحة الغالبة التي تقل فيها كمية الأمطار عن (300) ملم/ سنة، وهذا يعني أن 17% من كمية الأمطار فقط يمكن الاستفادة من جزء منها في الزراعة غير المروية أي البعلية، أما كمية الـ 83 في المائة الأخرى فتحتاج إلى تقنيات لجعلها مفيدة للأغراض المختلفة باستثناء عملية الرعي التي تجري في مناطق تقل فيها كمية الأمطار عن (300) ملم/ سنة، ويؤول جزء من مياه الأمطار إلى مياه سطحية ترفد الأودية والأنهار والقيعان الصحراوية، ويمكن الاستفادة من هذه المياه ببناء السدود والأقنية وغيرها من المنشآت المناسبة.[2]

ويترشح جزء آخر من مياه الأمطار في طبقات التربة وعلى امتداد الأودية فتحتفظ التربة بجزء من هذه المياه لتعود وتتبخر في أثناء فترات الجفاف في حين يتسرب الباقي إلى داخل الطبقات بعيداً عن التبخر رافداً للمياه الجوفية.

تنتج معظم الأمطار في الأردن من منخفضات جوية تمر فوق البحر الأبيض المتوسط ويأتي بعضها عبر منطقة البحر الأحمر والقليل يأتي من الشمال مباشرة.

وتحمل الأمطار في الأردن بشكل عام تراكيز عالية من الغبار وخصوصاً تلك الأمطار الناتجة من منخفضات جوية آتية من منطقة البحر الأحمر. [3]

وفي بداية كل إمطار يكون تركيز العناصر الذائبة والمعلقة عالياً ثم ينخفض مع الوقت ومع تزايد كمية المطر الهاطل. [4]

([1]) الرأي، عمان، العدد 12132، 7 كانون أول ، 2003.

([2]) فيصل الرفوع، الإستراتيجية المائية والصراع العربي – الإسرائيلي، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث، أسيوط، مصر، 1998، ص79.

([3]) حسين عدنان ، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها، مرجع سابق، ص87.

([4]) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص65.

ب. نوعية مياه الأمطار في الأردن

أولا : نسبة الحمض

مياه الأمطار في الأردن نسبة الحمض فيها مرتفعة نسبياً، إذ تراوح وفقاً للمناطق والجهات المختلفة بين 5، 6، 9، وبمعدل يفوق الـ 7 للجهات الجنوبية والشرقية ويفوق الـ 5.6 للجهات الغربية، الأمر الذي يدل على أن الأردن لا يتأثر بالأمطار الحمضية بشكل عام[1]

أما في بعض المناطق المحصورة التي تزدحم فيها الصناعات مثل منطقة مصفاة البترول ومحطة الحسين الحرارية فإن نسبة الحمض تنخفض لفترات قصيرة حيث تصبح الحموضة أقل من 5.5 ثم يرتفع هذا الرقم بعد غسل الهواء بواسطة الأمطار من الغازات والمواد المعلقة فيه، وتقل نسبة تركيز المواد الذائبة والمعلقة في مياه الأمطار في الأردن من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب أي على عكس كميات الأمطار تماماً. [2]

ثانيا : التبخر

يسود الأردن مناخ البحر المتوسط في المرتفعات الجبلية المطلة على حفرة الانهدام[3] والمناخ شبه الجاف إلى الصحراوي في بقية مناطقه، وينعكس هذا الوضع المناخي على عملية التبخير إذ يزداد التبخر مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة، وتؤثر قدرة المناخ على التبخر في كمية مياه الأمطار الهاطلة إذ إن طبيعة المناخ تجعل التربة تفقد رطوبتها بشكل أسرع من أن تسمح للنبات باستغلال هذه الرطوبة في عملية النمو.

وتبلغ قدرة المناخ على التبخير في المناطق الجبلية الشمالية المعتدلة نحو (1800) ملم/ سنة وهي ترتفع لتبلغ (4200) ملم/ سنة في المناطق الجنوبية الشرقية الجافة، أي أن قدرة المناخ على التبخير هي 3 أضعاف كمية المطر في المناطق المطيرة ونحو 140 ضعفاً في المناطق الجافة.

([1]) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 98.

([2]) محمد المومني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، مرجع سابق، ص67. ولمزيد من التفاصيل أنظر : بشير البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، مرجع سابق، ص 207.

([3]) حفرة الإنهدام : هي حفرة جيولوجية حدثت في العصر الجيولوجي الأول تبدأ من تركيا، وهي أكبر حفرة انهدامية بالعالم وتتجه جنوبا من جبال طوروس عبر سوريا مروراً بوادي الأردن والبحر الميت ووادي عربة وطلح، وحتى جنوب البحر الأحمر ثم تنحرف شرقا داخل القارة الأوروبية حتى تصل إلى بحيرة تنجانيقا.

II. المياه السطحية والسدود في الأردن

أ. مياه الأنهار في الأردن ونوعيتها

أولاً : المياه والأنهار : لا تتوافر الأنهار في الأردن بالشكل المتعارف عليه عالمياً باستثناء نهر الأردن وبعض روافده الدائمة الجريان، وحتى نهر الأردن الذي كان يرفد البحر الميت بنحو (1400) مليون م^3، فهو يعد نهراً صغيراً بالمقاييس العالمية إذ إن تصريفه السنوي يعادل 5.1% فقط من تصريف نهر النيل و 3.4% من تصريف نهر الفرات. [1]

وتتمثل المياه السطحية في الأردن بمياه نهر اليرموك المشترك مع سوريا ونهر الزرقاء وأودية العرب والكرك والحسا والموجب واليابس وغيرها من الأودية الصغيرة التي تصرف مياه الأمطار، ولأهمية نهر اليرموك لابد من الإحاطة بمميزات هذا النهر وأهميته للأردن، حيث أنه ينبع من منطقة حوران في سوريا بطول 40 كلم منها 23 كلم في سوريا والباقي في الأردن مع بعض الكيلومترات في إسرائيل قبل التقائه بنهر الأردن، ولهذا النهر خمس روافد رئيسية (الزيدي، أبو الذهب، الهرير، العلان، الرقاد) ويبلغ إيراد الروافد السنوي (0.2، 90.1، 45.1، 4.92، 4.73 مليون م^3) على التوالي، أي ما مجموعها 145.6 مليون م^3 سنويا، وعلى بعد 10 كيلومتر من بحيرة طبرية يرفد نهر اليرموك بالمياه وباتحادهما يشكلان معا ما يسمى بنهر الشريعة.

تبلغ مساحة حوض نهر اليرموك بحدود 8378 كلم² منها 5376 كلم² في سوريا أي بنسبة 64.10% و 2217 كلم² في الأردن أي بنسبة 26.40% و 794 كلم² في الأراضي المحتلة أي بنسبة 9.5%، وهذا النهر ذو أهمية كبيرة لأنه يرفد نهر الأردن بكمية كبيرة من المياه تقدر بحدود 475 مليون م^3 وهي تشكل 38% من نهر الأردن[2].

وتقدر الملوحة في مياه النهر بحدود 88 جزء في المليون بينما يبلغ متوسط الملوحة في مياه بحيرة طبرية بحدود 300 جزء في المليون (منها 17 ألف طن من الينابيع المعدنية الحارة، و 50 ألف طن من الينابيع الواقعة في الشمال الغربي من البحيرة و 160 ألف طن من الينابيع الواقعة قبل البحيرة)، وهذا يعني ارتفاع الملوحة في نهر الأردن بعد تغذيته من مياه

---

(1) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 91.

(2) ولمزيد من المعلومات أنظر : محمد عقلة، السياسة المائية للكيان الصهيوني، رسالة ماجستير، المطابع التعاونية، عمان، 1989، ص 177.

بحيرة طبرية، **وفي حال إعاقة وصول مياه نهر اليرموك إلى نهر الأردن مثلا بإنشاء سد الوحدة الذي تم الاتفاق عليه بين سوريا والأردن عام 1953 والذي أقره مؤتمر القمة العربية عام 1964 وأكد على تنفيذه اتفاق عام 1987 لكنه لم ينجز بسبب اعتراض إسرائيل على المشروع، وفي آيار 1999 اتفق الأردن وسوريا على تنفيذ المشروع والمباشرة في الحصول على القروض اللازمة له من الصناديق العربية والإسلامية، ونأمل أن ينجز المشروع وفق المدة التي حددها البلدان.**

وقد أقامت سوريا مؤخرا بعض السدود الترابية والتحويلية بغرض الاستفادة منها في تخزين المياه وتوسيع الأراضي الزراعية في جنوب سوريا قرب منطقة درعا وقراها بمساحة قدرها 75 ألف دونم، وبشبكة مياه قدرها 190 كلم، وقد أدى ذلك إلى تخفيض تدفق من 450 مليون م^3 سنويا تستغل سوريا ما يقارب 300 مليون م^3 إلى 125 م^3 سنويا.

ويبين الجدول رقم (11) كمية التصريف السنوية لأحواض المياه السطحية في الأردن.

الجدول رقم (11) : التصريف السنوي للأحواض المائية السطحية في الأردن

(جريان أساسي ومياه فيضان) مليون م^3/ سنة

الحوض	التصريف (مليون م3) سنة
حوض اليرموك	357
الأودية الجانبية لنهر الأردن	54
حوض نهر الزرقاء	92
حوض البحر الميت	47
حوض الموجب	59
حوض الحسا	36
أغوار خيفا وخنزيره ووادي عربة	11
وادي التيم	1
الصحراء الجنوبية	-
الجفر	14
السرحان	10
الأزرق	27
الحماد	13
المجموع	721

علي الجوني، التطبيع الأردني - الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 32، سنة 1994، ص 43.

ثانيا : نوعية المياه السطحية في الأردن

يقصد بذلك نوعيات المياه المتوافرة في الأودية والأنهر بشكلها الطبيعي قبل تأثير الأنشطة البشرية فيها. [1]

وتعتمد نوعية المياه السطحية على عوامل عدة منها معدل المطر السنوي ونوعيته وموقع المياه الجغرافي في الأردن ونوعية الصخور التي تتفاعل معها المياه السطحية.

---

(1) محمد المجذوب، المياه سلاح جديد وحاسم في معركة المصير العربي، مجلة اليرموك، العدد 39، 1993، ص 69.

وبشكل عام فإن نوعية مياه الفيضان في جميع أنحاء الأردن جيدة ويصل تركيز مجموع الأملاح فيها إلى نحو (250) جزءاً من المليون في حده الأعلى وهي صالحة لجميع الاستعمالات.

عند اختلاط هذه المياه بالجريان الأساسي للأودية تزداد نسبة الأملاح فيها بحسب نسب المزج ونوعية الجريان الأساسي وتزداد ملوحة مياه الأودية من الشمال إلى الجنوب لأن مياه الجريان الأساسي في الجنوب تكون قد تعرضت للتبخر أكثر من مياه الجريان الأساسي في المناطق الشمالية.[1]

أما المياه المتجمعة في القيعان فهي مرتفعة الملوحة إذ إنه نتيجة للتبخر والجفاف في فصل الصيف تبقى الأملاح في القيعان على سطح التربة وفي طبقاتها العليا وعند ورود مياه الفيضان إليها تعود هذه الأملاح لتذوب مسببة ارتفاع ملوحة المياه المتجمعة.

وتحوي مياه الفيضان في الأردن نسباً كبيرة من الترسبات مكونة من الطمي والغرين والحصى الناتجة من عمليات التآكل والتفتيت، وتزداد هذه النسبة كلما اتجهنا جنوباً وغرباً، ويعزى ذلك إلى حدة ميلان الأودية فالفرق في الارتفاع بين حفرة الانهدام والمنطقة الجبلية المجاورة إلى الشرق منها يتراوح بين (1100-1600م)، والمسافة الأفقية تراوح نحو (30) كلم أي أن مجاري الأودية حادة الميل الأمر الذي يساعد على الانجراف ويزيد من قدرة المياه على حمل الطمي والرمال والحصى.[2]

ويؤثر هذا بالطبع في المشاريع المختلفة كالسدود والقنوات ومشاريع الري، فتتجمع الرسوبيات في السدود بكميات كبيرة تحد من أعمارها قد تميل هذه السدود إلى الامتلاء بالرسوبيات، كذلك تتسبب الرسوبيات المنقولة بالمياه في انسداد وانغلاق أنابيب الري وخصوصاً أنابيب الري بالتنقيط، وتعاني قنوات الري أيضاً من الرسوبيات إذ تقلل هذه الرسوبيات من مقطع جريانها، وبالتالي من كمية المياه المصروفة فيها الأمر الذي يتطلب تنظيفها على فترات. [3]

([1]) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص 155.

([2]) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص 124.

([3]) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، نفس المرجع، ص 165.

ب. تخزين مياه الأنهار في السدود الأردنية

وقد تم إنشاء العديد من السدود لحجز مياه الأودية والأنهر الصغيرة من أجل التحكم في مياه الفيضانات والاستفادة منها للأغراض المختلفة في أثناء فصول الجفاف وللتخفيف من الأضرار الناجمة عنها[(1)]، وفي ما يلي أهم المعلومات عن هذه السدود :

أولا : سد الملك طلال

أنشئ هذا السد على نهر الزرقاء للتحكم بمياه الفيضان، والاستفادة من مياهه للأغراض المختلفة، وبلغت سعة السد عند إنشائه عام 1977م ما مقداره (56) مليون م^3، وتم الانتهاء من تعليته عام 1988م لتبلغ سعته (89) مليون م^3، وتبلغ مساحة منطقة الرفد لهذا السد نحو (3200) كلم^2 وتستقبل كميات أمطار سنوية تراوح بين (500) ملم في المناطق الغربية و(100) ملم في مناطقه الشرقية، وترفد محطة معالجة المياه العادمة في منطقة خربة السمراء هذا السد بنحو نصف كمية المياه التي ترده.

وبعد إنشاء هذا السد كانت نوعية المياه المتجمعة فيه صالحة للزراعة بشكل عام إلا أنها كانت غير قابلة للمعالجة بكلفة معقولة للاستخدام في الأغراض المنزلية لكونها تعاني من الإثراء الغذائي والنمو الكثيف للطحالب فيها. [(2)]

وقد تردت نوعية مياه هذا السد بشكل كبير بعد ورود مياه تصريف محطة خربة السمراء إليها إذ أصبحت تعاني ارتفاعاً في الملوحة ومواد الإثراء الغذائي، الأمر الذي جعل صلاحية استعمالها للأغراض الزراعية مقتصرة على بعض المحاصيل فقط.

وأصبحت طبقات المياه السفلى في السد متعفنة بسبب بقايا الطحالب المترسبة ونشأت ظروف لا هوائية أخذت تؤدي إلى تكون غازات ثاني أكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين معطية المياه صفات حامضية تساعد على إذابة الترسبات وجعل المعادن الثقيلة متاحة في مياه السد. [(3)]

وفي السنوات المطيرة تتحسن نوعية مياه هذا السد نتيجة لرفدها بمياه فيضان قليلة التلوث، لذلك فإن نوعية المياه في أشهر الربيع أفضل منها في أشهر الخريف، وتستعمل مياه

([1]) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، مرجع سابق ، ص 142.

([2]) رزق ادوارد، نهر الأردن وروافده، مرجع سابق، د. ت، ص 20.

([3]) الياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، ط1، ، ج1، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، - بيروت، 1994، ص 53.

هذا السد بعد مزجها بمياه أجود من قناة الملك عبد الله لأغراض الري في منطقة غور الأردن الجنوبي.

ثانيا : سد وادي العرب

تبلغ سعة هذا السد الذي انتهى العمل في إنشائه عام 1987م نحو (20) مليون م^3، ويستخدم هذا السد لجمع مياه الفيضان في وادي العرب وتخزين بعض مياه قناة الملك عبد الله الفائضة عن الحاجة في فصل الشتاء وترفد مياه هذا السد مياه قناة الملك عبد الله في أثناء فصول الجفاف وعند الحاجة للاستخدامات الزراعية.

تستقبل منطقة رفد السد البالغة (262) كلم^2 كميات أمطار تتراوح بين (300-500) ملم/سنة، وتعد نوعية مياه هذا السد من النوع المتوسط وذلك بسبب احتوائها على كميات عالية من مواد الإثراء الغذائي باستثناء النيترات الذي يُعتقد أنه المحدد لنمو الطحالب.

وحالة مياه السد بشكل عام هي "إثراء غذائي ضعيف" وكمية الأملاح الذائبة في مياه هذا السد قليلة، من هنا فإن مياهه تصلح للاستعمالات الزراعية دون استثناء وتحتوي المياه على أعداد متوسطة من البكتيريا، الأمر الذي يتطلب معالجة عادية ومناسبة لاستخدام المياه في الأغراض المنزلية. [(1)]

ثالثا : سد زقلاب

تبلغ سعة هذا السد (3.4) ملايين م^3، وقد انتهى العمل في إنشائه عام 1966 ليحجز مياه الفيضان للاستفادة منها في أغراض الري، وترفد مياه السد قناة الملك عبد الله في أثناء فصل الجفاف.

تتمتع مياه هذا السد بنوعية جيدة وتصلح للاستعمالات المختلفة دون تحديد بما فيها الأغراض المنزلية بعد معالجة بسيطة بالتعقيم، إلا أن كمية مياهه قليلة لإنشاء مشروع عليها بهدف الاستخدام المنزلي، ومنطقة رفد السد قليلة السكان والفعاليات والأنشطة فيها محدودة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على نوعية مياهه. [(2)]

رابعا : سد الكفرين

([1]) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 159.

([2]) إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994.

تبلغ سعة هذا السد (8.4) ملايين م^3 وقد انتهى العمل في إنشائه عام 1968م، وهو يحجز مياه فيضان وادي الكفرين وتستعمل مياهه في الري ويتسرب جزء منها إلى المياه الجوفية في المنطقة ليغذيها، ونوعية مياه السد صالحة للزراعة دون تحديد أما الاستعمالات لأغراض الشرب فتحتاج إلى معالجة تقليدية، إلا أن هناك عامل الكمية الضئيلة لمياهه التي تحد من إمكانات التفكير في الاستعمالات المنزلية.[1]

خامسا : سد وادي شعيب

أنشئ هذا السد عام 1968م بسعة تخزينية مقدارها (3.3) ملايين م^3 ليحجز مياه فيضان وادي شعيب للاستعمال في أغراض الزراعة في منطقة غور الأردن، وتصلح مياه هذا السد للاستعمالات الزراعية، إلا أن ورود بعض المياه المنزلية المعالجة ووجود أنواع من البكتيريا في مياهه يجعل إمكان استعماله للأغراض المنزلية محدوداً جداً، يضاف إلى ذلك أن كمية مياهه ليست كبيرة للتفكير في استغلالها للأغراض المنزلية.

سادسا : السدود الصحراوية

تم إنشاء عدد من السدود في المناطق الصحراوية بسعات مختلفة ولأغراض الاستعمال في الري وسقاية الأغنام والشحن الجوفي، وتحجز هذه السدود مياهاً كانت تصب في القيعان وتجف دون الاستفادة منها، وهناك عشرات من السدود قيد التنفيذ حالياً، ونوعية مياه هذه السدود جيدة جداً ويمكن استعمالها للأغراض الزراعية والشحن الجوفي دون أية محددات نوعية. [2]

سابعا : مشاريع سدود مقترحة

تعتزم الحكومة الأردنية إنشاء عدد من السدود على الأودية المؤدية إلى غور الأردن وغور وادي عربة بهدف الاستفادة القصوى من مياه الأودية الفيضانية أو من التصريف الأساسي لبعض هذه الأودية، وأهم هذه السدود من حيث كمية المياه والمردود هو **سد الوحدة** وتعني هذه المنشأة المائية التي يعتزم إقامتها على نهر اليرموك، وقد اختلفت تسميات هذه المنشأة خلال السنوات العشرين الماضية كسد خالد وسد المخيبة وسد المقارن إلا أن الاتفاقية الأخيرة لعام 1987م بين سوريا والأردن على إنشاء هذا السد أطلقت عليه اسم "سد الوحدة".[3]

([1]) إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، مرجع سابق، ص 69.

([2]) عصام خليفة، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط إسرائيل تربط قضية السلام بحصولها على حصة من المياه، مرجع سابق، ص 86.

([3]) نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 104-106.

تبلغ سعة التخزين المقترحة لهذا السد نحو (200) مليون م^3 وبارتفاع (100)م، بحيث يستفيد الأردن من مياه السد وتستفيد سوريا من الطاقة الكهربائية المولدة بواسطته وقد أنشئ النفق التحويلي لسد الوحدة إلا أنه لم يباشر بعد بإنشاء السد، وما زالت هناك ملابسات حول اقتسام مياه نهر اليرموك بين الدول المتشاطئة مما يؤخر البدء بإنشائه وهناك مجموعة من السدود قيد الدراسة أهمها : [1]

-سد الكرامة في منطقة الأغوار لجمع الفائض من المياه في قناة الملك عبد الله في أثناء الفيضان بسعة نحو (55) مليون م^3.

-سد الوالة على وادي الوالة، على بعد نحو (55) كلم جنوب مدينة عمان بهدف استخدام مياهه لأغراض الري والشرب والشحن الجوفي وهو بسعة (19) مليون م^3 وبارتفاع (55)م.[2]

-سد النخيل على وادي الموجب لجمع مياه الفيضان للاستخدامات المختلفة بسعة نحو (13) مليون م^3 من المياه وبارتفاع (61)م.

-سد التنور على وادي الحسا، بسعة (13) مليون م^3 وبارتفاع (38)م وهو للاستعمال في الأغراض الزراعية.

سد الكفرين، بحيث تصبح سعته (9) ملايين م^3، ويصبح ارتفاعه (38)م لتستعمل مياهه في تغذية المياه الجوفية والري في منطقة وادي الأردن. [3]

ج. المياه الجوفية و خصائصها في الأردن

في الأردن هناك العديد من التكوينات الجيولوجية المؤهلة لتخزين المياه ونقلها والتي تأخذ أشكالا مختلفة ولها خصائص مميزة.

([1]) نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، نفس المرجع، ص 107.

([2]) الياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، مرجع سابق، ص55.

([3]) رزق ادوارد، نهر الأردن وروافده، مرجع سابق، ص 117.

1. أنواع المياه الجوفية

أولاً : الطبقات العميقة :

تتكون هذه المجموعة من صخور رملية في معظمها تمتد من جنوب الأردن إلى شماله تحت سطح الأرض وتعلو هذه الصخور الدرع القاري المؤلف من الصخور النارية، وهي تتكشف في أقصى جنوب الأردن وعلى امتداد وادي عربة ويطلق عليها اسم مجموعة "الديسي"، وتبلغ سماكة هذه الصخور مئات الأمتار وتتجاوز الألف متر في مناطق متعددة.

تتغذى هذه الطبقات من تسرب المياه إليها من الطبقات التي تعلوها وهناك تغذية محددة من مياه الأمطار مباشرة وذلك في المناطق الجنوبية من الأردن، وتدل تحاليل عينات مياه هذه المجموعة على أن أعمارها تتراوح بين ألف وبضع عشرات من آلاف السنين أي أن هذه المياه في مجملها أحفورية أي غير متجددة بالمفاهيم الفنية والعلمية.

تحوي طبقات رمال الديسي مئات المليارات من الأمتار المكعبة من المياه إلا أنها مياه أحفورية كما أشرنا أعلاه وبعضها شبه مالح أو مالح، الأمر الذي يجعلها غير مناسبة لمعظم الاستعمالات. (1)

كذلك فإن الطبقات الرملية الحاملة للمياه تمثل القاعدة التي ترتكز عليها بقية المصادر المائية في الأردن، فاستخراج المياه من هذه الرمال يخلق فراغاً مائياً حول منطقة الاستخراج الأمر الذي يؤدي إلى ملء هذا الفراغ بمياه من الطبقات التي تعلوها، وهذا ما يؤدي إلى هبوط في سطح المياه في الطبقات العليا أي إن استغلال المياه في الطبقات العميقة هو كاستغلال المياه من الطبقات الضحلة لأن النتيجة واحدة، وتتحرك المياه في هذه الطبقات باتجاه شمالي شرقي بشكل عام ويصل جزء من مياهها إلى منطقة البحر الميت ويجري الجزء الآخر عبر حدود الأردن الشرقية.

تعتمد طبقات رمال الديسي في الجنوب والشرق داخل السعودية وتعد مياه هذه الطبقات مصدراً مشتركاً للبلدين ولا تتوافر حتى الآن الاتفاقيات حول الكميات المخصصة لكل منها وحول سبل استغلال هذا المورد المشترك بين البلدين.

([1])- ولمزيد من التفاصيل عن الموارد المائية في الأردن، أنظر : الياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، مرجع سابق، ص 58 وما بعد.

تعلو طبقات رمال الديسي طبقات شبه منفذة وغير حاملة للمياه بشكل عام ثم تليها رمال الكرنب من العصر الكريتاسي[1] السفلي وهي رمال تخزن المياه وتنقلها وتبلغ سماكتها نحو (300)م تزداد شمالاً حتى (500)م. [2]

تشحن هذه الطبقة بالمياه من تسرب الماء إليها من الطبقات التي تعلوها ومن الأمطار والسيول مباشرة في مناطق تكشفها في جنوب الأردن وغربه وبشكل أقل في وسطه، ورمال الكرنب مشبع بالمياه في مناطق الأردن الشمالية الشرقية حيث المياه مضغوطة أما في المناطق الجنوبية والغربية فسطح الرمال جاف والجزء السفلي من هذه الرمال مشبع بالماء.

تعتمد نوعية المياه في رمل الكرنب على تغذية هذه المياه، فبعضها قليل الملوحة وهي المياه التي تتغذى أولاً بأول من مياه قليلة الملوحة وبعض هذه المياه شبه مالحة وهي تلك التي تتغذى ببطء وهي عبارة عن مياه أحفورية أيضاً تصل أعمارها إلى عدة آلاف من السنين، وتتحرك المياه في رمال الكرنب في الجزء الجنوبي من الأردن باتجاه شمالي شرقي وفي شمال الأردن باتجاه الغرب والشرق عبر الحدود إلى السعودية، وتتصرف مياه الكرنب إلى منطقة حفرة الانهدام الأردنية عبر ينابيع معظمها معدني وحار أو من خلال نزازات قد تظهر على سطح الأرض أو تتسرب إلى الغطاء الرسوبي ثم إلى نهر الأردن والبحر الميت[3]، وتستغل مياه الكرنب بالضخ في منطقة حوض البقعة وتستخدم بعض مياه الينابيع من هذه الرمال في الري مباشرة أو بعد خلطها بمياه أقل ملوحة.

ثانيا : المجموعة الكلسية الجيرية

([1]) العصر الكريتاسي السفلي هي تسمية جيولوجية علمية، تطلق على الطبقات الصخرية المخزنة للمياه في المناطق المنخفضة.

([2]) الأسكوا الفاو، سياسات الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأدنى، ط1، دراسة حالات (مصر، الأردن، باكستان)، الأمم المتحدة، 1996.

([3]) ولمزيد من التفاصيل عن الموارد المائية الأردنية والمياه الجوفية بالتحديد، أنظر د. إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، مرجع سابق، ص 70 وكذلك الياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، مرجع سابق، ص 60.

تتألف هذه المجموعة من طبقات عدة منها الحاملة للمياه ومنها غير المنفذة ويبلغ مجمل سماكتها في وسط الأردن نحو (700)م، وهي تتكون من صخور كلسية ودولوميتية وجيرية وطينية وغضارية.

يتألف الجزء السفلي منها من نحو (200)م من الصخور الكلسية والطينية التي تتميز في بعض المناطق بنفاذية عالية ويمكن أن تحوي المياه الجوفية وتسمى هذه بتكوين ناعور، ويغطيها تكوين الفحيص وهو صخور طينية غضارية غير منفذة بسماكة نحو(180)م، ويعلو الأخير تكوين الحمر وهي عبارة عن صخور كلسية كارستية ذات نفاذية عالية، وبما أنه يتكشف في مناطق متعددة من الأردن فإن تغذيته تتم مباشرة من مياه الأمطار والسيول.[1]

ويعلو تكوين الحمر تكوين عمان – وادي السير الذي يتكون من طبقات كلسية وصوانية، وهذا التكوين هو الطبقة الرئيسية الحاملة للمياه التي يستفاد منها في الأردن، وتتم تغذيته من مياه الأمطار والسيول بشكل عام ويكون في مناطق متعددة من الأردن مع الترسبات الحديثة حاملاً واحداً للمياه.

تتحرك مياه الطبقات الواردة أعلاه عبر حدود الأردن إلى الشرق وترفد المياه الجوفية في السعودية.

وفي شمال الأردن تمتد هذه الطبقات داخل سوريا مكونة مصدراً مائياً مشتركاً. [2]

وفي الأردن بعض الصخور البازلتية المتكشفة والحاملة للمياه تتغذى من مياه الأمطار مباشرة وتكون هذه الصخور مصدراً مائياً لمياه الشرب في شمال شرق الأردن وهي ترفد بالمياه جزئياً من منطقة جبل العرب (أو الدروز) في سوريا الأمر الذي يجعل مياهها مصدراً مشتركاً بين الأردن وسوريا، وتكون الترسبات الحديثة في مجاري الأودية وحفرة الانهدام أيضاً طبقات حاملة للمياه وموصلة لها حيث تتم تغذيتها مباشرة من مياه الأمطار والسيول التي تخترقها أو تجري فوقها. [3]

([1]) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، مرجع سابق، ص110.

([2]) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص22.

([3]) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مرجع سابق، ص45.

2. خصائص المياه الجوفية

أولاً : كميات المياه الجوفية

تقسم موارد الأردن المائية الجوفية إلى أحواض مبينة في الجدول رقم (9) مع كميات الاستخراج الآمن وكميات المياه المستغلة منها، ويستدل من هذا الجدول أن الأردن يستنزف موارد مياهه الجوفية بكثافة، أي أن نحو 30% من المياه الجوفية المستخرجة لا تعوض بالتغذية الأمر الذي يهدد استمرارية الأحواض المائية ويسبب لها هبوطاً في سطح المياه الجوفية وتمّلح المياه بسبب اندفاع مياه مالحة من الطبقات العميقة إلى الأعلى في مناطق الاستخراج والاستنزاف. (1)

الجدول رقم (12) : الأحواض المائية والاستخراج الآمن والكميات المستغلة حالياً

	الاستخراج الآمن (مليون م3)	الاستغلال الحالي (مليون م3)
حوض عمان الزرقاء	94	149
حوض نهر الأردن (الأودية الجانبية)	14	6
وادي الأردن (الغور)	12	22
حوض نهر اليرموك	53	65
حوض البحر الميت	60	83
حوض وادي عربة	8	6
حوض البحر الأحمر	8	1
حوض الجفر	78 (جزئياً شبه مالحة)	21
حوض الأزرق	20	29
السرحان	5	1 .0
الحماد	5	6 .1
الديسي	30	60

المصدر : محمد المجذوب، المياه سلاح جديد و حاسم في معركة المصير العربي، مجلة اليرموك، العدد 39، 1993، ص 18.

(1) محمد المجذوب، المياه سلاح جديد وحاسم في معركة المصير العربي، مرجع سابق، ص12.

ثانيا : تغذية المياه الجوفية :

تجري تغذية المياه الجوفية في الأردن في المناطق الشمالية والغربية المرتفعة مباشرة من تسرب مياه الأمطار عبر الصخور المشققة ذات المسامية العالية وعلى امتداد مجاري الأودية، عند جريانها فوق صخور متكشفة مشققة، أو بمرور المياه عبر طبقات التربة وترسبات الأودية. [1]

وتجري تغذية مياه حوض نهر الزرقاء واليرموك والبحر الميت مباشرة من مياه الأمطار التي تهطل فوقها ومن المياه التي تجري في أوديتها، ويتغذى حوض الجفر من مياه الأمطار التي تهطل فوق مرتفعات الجبال الجنوبية، أما حوض وادي الأردن ونهر الأردن ووادي عربة فتتغذى من مياه السيول التي تردها من المرتفعات الجبلية أو تتغذى جانبياً من طبقات أخرى حاملة للمياه.

ويتغذى حوض الأزرق من المياه التي ترده من طبقات تمتد خارج الحدود في سوريا – جبل العرب- ومنطقة عمان – الزرقاء، كما يتغذى وادي سرحان من المياه الجوفية التي ترده من المناطق التي تقع غربه. [2]

أما وادي الحماد والديسي فتغذيتهما قليلة ومباشرة من مياه الأمطار التي تهطل فوقهما أو من السيول التي تجري فيهما.

ثالثا : أعمار المياه الجوفية

تتغذى بعض موارد المياه الجوفية سنوياً من مياه الأمطار إذ تبدأ المياه المترشحة إلى المياه الجوفية بالتصرف عبر الينابيع والنزازات في العام نفسه بتأخير لا يتعدى الأشهر.[3]

إلا أن بعض المياه المترشحة الأخرى تحتاج إلى سنوات عدة لكي تصل إلى الينابيع والمصارف الأخرى، ويعد النوعان أعلاه من المياه المتجددة، وهناك نوع آخر من المياه الجوفية تمت عملية خزنه وتغذيته قبل آلاف السنين عندما كانت الظروف المناخية مختلفة عن وضعها الحاضر، وتعد هذه المياه غير متجددة، فمياه حوض الديسي ومياه الطبقة السفلى في منطقة الأزرق هي مياه غير متجددة، ولو أن هناك تغذية بسيطة لها في مناطق رفدها إلا أن المياه الرافدة تحتاج إلى مئات بل آلاف السنين لكي تصل إلى المياه الجوفية وتصبح جزءاً منها،

([1]) علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مرجع سابق، ص31.

([2]) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص95.

([3]) محمد المومني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، مرجع سابق، ص18.

وقد قيست أعمار مياه الديسي بواسطة الكربون 14[1] فتبين أن هذه المياه تعود في تغذيتها إلى ما قبل ألفي سنة وربما تكون قد تسربت إلى باطن الأرض قبل 36 ألف سنة. [2]

ومياه الأزرق في الطبقات السفلى لها أيضاً عمر يزيد على 5 آلاف سنة، أي أن المياه المغذية في منطقة جبل العرب في سوريا تحتاج إلى 5 آلاف سنة لكي تصل إلى منطقة الصرف في الأزرق.

وبالطبع فإن استغلال هذه المياه يعد بمثابة عملية تخزين لها لا يعوض من مصادر جديدة أي أنها ستنفد في يوم من الأيام إذا استمر استغلالها بأكثر من كميات تغذيتها وتصريفها الطبيعي، ويدل الهبوط في سطح الماء وتزايد الملوحة في كل من حوض الديسي والأزرق على أن هذين الحوضين تحت الاستنزاف حالياً. [3]

رابعا : النوعيات الطبيعية للمياه الجوفية

تكوين الديسي :

تعتمد نوعية المياه في تكوين الديسي على تاريخ هذه المياه وعلى مناطق شحنها والصخور التي مرت عبرها، ففي المناطق الجنوبية من الأردن التي اتصلت فيها المياه برمال تكوين الديسي وصخور الدرع القاري تكون نوعية المياه الجوفية ممتازة لجميع الاستعمالات ولا يزيد تركيز الأملاح فيها على (400) جزء من المليون، أما باتجاه الشمال حيث ترد مياه من الطبقات العليا إلى مياه تكوين الديسي فتصبح الأخيرة أكثر ملوحة.

وفي أواسط الأردن وشماله تصبح شبه مالحة ولا تصلح للاستخدام إلا بعد معالجات عالية الكلفة. [4]

تكوين الكرنب : وكذلك الأمر بالنسبة إلى تكوين الكرنب إذ أن مياه المناطق القريبة من أماكن التغذية جيدة النوعية وتصلح للاستخدامات المختلفة، إلا أن المياه تزداد ملوحة باتجاه مناطق التصريف الطبيعي ومع الأعماق حتى تصبح في بعض المناطق غير صالحة للاستعمال دون معالجة لأنها شبه مالحة وتحوي أكاسيد الحديد والمنغنيز وغيرها.

---

(1) كربون 14 : هي وحدة قياس دقيقة لأعمار المياه الجوفية.

(2) ادوارد رزق، نهر الأردن وروافده، مرجع سابق، ص 110.

(3) عدنان علي، الحفاظ على الثروة المائية في الوطن العربي، إطاران فني وسياسي، مجلة معلومات دولية، العدد 56، 1998م، ص77.

(4) توماس شتاوفر، إسرائيل ومصادر المياه العربية "غنائم الحرب"، مرجع سابق، ص112.

المجموعة الكلسية الجيرية – مياه الكريتاسي العلوي :

إن معظم مياه هذه الطبقات حديثة التغذية ومتجددة وكمية أملاحها تعتمد على تفاعل مياه الأمطار مع طبقاتها الكلسية الجيرية والطينية.

ولهذا فإن ملوحتها أعلى من ملوحة مياه الرمال حديثة التغذية التي لا تحوي إلا نسباً قليلة من الكربونات، إلا أن مياهها ليست مالحة وتصلح لجميع الاستعمالات، وباستثناء المياه المضغوطة منها التي تحوي كمية كربونات مرتفعة لا تحتاج هذه المياه إلى أية معالجة للاستخدام في أغراض الشرب باستثناء التعقيم، وتزداد الملوحة في طبقات الكريتاسي العلوي باتجاه الشرق والشمال الشرقي.

الصخور البازلتية والترسبات الحديثة :

مياه هذه الطبقات ذات نوعية ممتازة تصلح لجميع الاستعمالات باستثناء ما تأثر منها بالنشاط البشري، وتنجم نوعيتها الممتازة عن تغذيتها سنة بعد سنة وملوحة مياهها معتدلة وهي تستخدم لأغراض الشرب بعد التعقيم. [1]

أما مياه منخفض وادي الأردن فكثيرة الملوحة بسبب وجود تكوين اللسان المالح الذي يغطي الجزء الجنوبي من وادي الأردن والجزء الشمالي من وادي عربة، وأما مياه الرسوبيات التي جلبتها الأودية إلى منخفض وادي الأردن فهي ذات نوعية ممتازة. [2]

المطلب الثاني : الموارد المائية في السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) [3]

تتكون الضفة الغربية في غالبيتها من سلسلة جبال وهضاب تمتد من الشمال إلى الجنوب قبالة البحر المتوسط وتتلقى هذه الجبال والهضاب من ناحية الغرب كمية كبيرة من الأمطار تصل إلى 650 ملم تقريباً، في حين يقل في الجانب الشرقي للجبال وتقل كلما اتجهنا نحو

([1]) سامر خالد، مخيمر، حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص 38.

([2]) الياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، مرجع سابق، ص 65.

([3]) أنظر الخريطة رقم 13 التي تبين المناطق التي تسعى إسرائيل للإبقاء عليها بغرض ضمان السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية في الصفحة رقم 414.

الجنوب حيث تنخفض الكمية بنحو 100 ملم في منطقة أريحا، وبين 100 إلى 200 ملم في المناطق الجنوبية لمحافظة الخليل.[1]

وعلى الرغم من وجود التباين في التوزيع المطري على امتداد جغرافية الضفة الغربية إلاّ أن مياه الأمطار تبقى المصدر الأساسي في تغذية موارد مياه الضفة الغربية الرئيسية المتمثلة بالمياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الفيضانات إلى جانب التباين في حجم الهطول المطري من مكان إلى آخر كأحد سمات الأمطار الهاطلة على الضفة الغربية، فهناك سمة أخرى متمثلة في تذبذب الأمطار من حيث حجم هطولها من سنة إلى أخرى، فمثلاً على مستوى الخليل تراوحت كمياتها بين 396،6 ملم سنة 1990 إلى 677،2 ملم سنة 1992 وفي العام نفسه كانت في نابلس بين 9،489 ملم سنة 1990 إلى 977،8 ملم سنة 1992 .. إلخ[2]. [3]

وللتقييم الفعلي للمياه الجوفية والتي تعتبر المورد الذي يشكل ركناً محورياً في مسألة نقص المياه في الضفة الغربية يشكل 80 بالمائة من إجمالي المياه المتاحة فيها سنوياً، أي ما نسبته 713 مليون متر مكعب من أصل 1،142 مليار متر مكعب المتاحة للضفة[4].

سنجد أن إسرائيل تسيطر على ما يقارب 80 في المائة أي ما يقارب 600 مليون متر مكعب[5].

أما بالنسبة للمياه السطحية ومياه الفيضانات وهي المصدر الثاني للمياه في الضفة الغربية بعد المياه الجوفية فتشكل الينابيع مصدرها الرئيسي، بحيث يوجد في الضفة حوالي 260 ينبوعاً تبلغ قدرتها السنوية مع مياه الفيضانات والمياه القادمة من نهر الأردن حوالي 429 متر مكعب سنوياً، أما السياسات الإسرائيلية في السيطرة على مياه الضفة الغربية فقد تُرجمت بالآبار التي تم حفرها والتي انعكست سلبياً على وضع المسألة المائية في الضفة، فمن إجمالي 297 مليون متر مكعب من كمية المياه المستخدمة في عام 1989 نجد أن المستوطنين الإسرائيليين استهلكوا 314 بئراً فلسطينياً صالحاً للعمل وبقدرة تخزينية سنوية تقدر بحوالي 38 مليون متر مكعب،

---

(1) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص104.

(2) عبد الهادي محمد، موارد المياه في الضفة الغربية والقطاع، مجلو صامد الاقتصادي، جمعية معامل أبناء الشهداء، فلسطين، دمشق، العدد 8، 1992 ص42.

(3) أنظر أيضا الخريطة رقم 14 والتي تبين حدود فلسطين المحتلة والمياه السطحية والجوفية في الصفحة رقم 415.

(4) أبو صبيح عمران، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد، مرجع سابق، ص18.

(5) مروان حداد، المياه والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي –الأوروبي – المؤتمر الثامن- القاهرة، 2000م.

ونجد على الطرف المقابل أن كمية المياه التي تم ضخها من 17 بئراً إسرائيلياً في الضفة كانت حوالي 14 مليون متر مكعب سنوياً، وكمؤشر آخر على تردي المسألة المائية في الضفة وهو في ذات الوقت مؤشر يدل على دور إسرائيل في الإخلال بالمسألة المائية الفلسطينية نجد أن متوسط استهلاك المواطن الفلسطيني للمياه يساوي 137 متر مكعب سنوياً يقابله 1420 – 2667 متر مكعب حصة الإسرائيلي الواحد[1]

وبصورة عامة نجد أن إسرائيل تستنزف حوالي 81،4 بالمائة من مخزون ومصادر المياه في الضفة الغربية مقابل 19،6 حجم كمية المياه التي يستهلكها الجانب الفلسطيني[2].

المطلب الثالث : الموارد المائية في لبنان [3]

تبلغ مساحة لبنان 10500 كم^2 وقد بلغ عدد سكانه 7.10 مليون نسمة عام 2000، ويقع شرق البحر المتوسط، وهو عبارة عن مستطيل متوسط طوله 210 كم من الشمال إلى الجنوب، وعرضه الوسطي يقدر بـ 50 كم من الغرب إلى الشرق، وتقدر نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوة العاملة بحدود 26 في المائة، ويساهم القطاع الزراعي بـ 15 في المائة من الدخل القومي اللبناني، كما تعتبر لبنان البلد العربي الوحيد الخالي من الصحراء والغني بموارده المائية وتغطي معظم مرتفعاته حيث تصل أعلى قممه إلى 3760 م من الغابات الحراجية والتي تشكل 7 في المائة من مساحة لبنان، ويقدر إجمالي كمية الهطول المطري بحدود 8.8 مليار متر مكعب كما تقدر كمية المياه السطحية بحدود 4800 مليون متر مكعب سنوياً، وهي موزعة كالآتي[4]:

- 550 مليون متر مكعب للأغراض المنزلية
- 115 مليون متر مكعب للصناعة
- 669 مليون متر مكعب للزراعة.

([1]) أبو صبيح عمران، المياه والصراع في الشرق الأوسط، نفس المرجع ص19.

([2]) فاعوري، رائد، مرجع سابق ص29.

([3]) أنظر الخريطة رقم 15 الخاصة بالموارد المائية وأهم الأنهار في لبنان في الصفحة رقم 416.

([4]) أنظر أيضا فخر الدين دكروب، الاستغلال الأمثل للموارد المائية بلبنان بما يخدم زيادة رقعة الأراضي المروية، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث والتطوير والاحتكام العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحدي التكنولوجي، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 1994، ص 4.

وسترتفع تلك المتطلبات في العام 2015 حيث سيصل عدد السكان إلى 9.10 مليون نسمة لتصل إلى 2555 مليون متر مكعب منها: 900 مليون متر مكعب للأغراض المنزلية، 240 مليون متر مكعب للصناعة و1415 مليون متر مكعب للزراعة، في حين أن المساحات القابلة للزراعة في لبنان تقدر بـ 4.3 مليون دونم إلى 32 في المائة من مساحته الكلية، ويستثمر منها بحدود 1.460 مليون دونم للزراعات البعلية و850 ألف دونم للزراعات المروية والأخيرة تشكل نسبة 19 في المائة من المساحة المزروعة، حيث يخطط لبنان لزيادة المساحات الزراعية لتصل إلى 2 مليون دونم.

أولاً: الأنهار

ومن أهم الأنهار في لبنان نهر الليطاني الذي ينبع من نبع العليق في جنوب مدينة "بعلبك" وعلى بعد 25 كم من بلدة "رياق"، ويجري جنوباً ماراً في مدينة "صيدا" باتجاه بلدة "القرعون" ثم ينعطف غرباً باتجاه جسر الخردلي ماراً من بلدة "الزرارية" ثم القاسمية شمال مدينة "صور" على بعد 7 كم ليصب في البحر المتوسط، وترفده عدة روافد من ضفته اليمنى وهي: "البردوني، الشتوار، قب الياس، مشغرة، زريقون، عنجر والغزالي" بالإضافة إلى "ربيع الخريزات" و"العميق" يبلغ طوله 160 كم ومساحة حوضه 2168 كم مربع، وتقع 80 في المائة من مساحته على ارتفاع 80 ملم عن سطح البحر وغزارته بين 3 إلى 9 أمتار مكعب في الثانية وتصريفه السنوي 730 مليون متر مكعب، مع العلم أنه لا يُستثمر منه سوى 40 مليون متر مكعب سنوياً لأغراض الري والشرب لبعض قرى جبل "عامر"[(1)].

وتتميز مياه نهر الليطاني بعذوبتها حيث لا تزيد نسبة الأملاح فيها عن 320 جزء في المليون، والجدول التالي يوضح واردات مياه نهر الليطاني والأولي[(2)]:

([1]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص231.

([2]) الحسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص54.

جدول رقم (13) يبين مصادر مياه نهر الليطاني والأولي واستخداماتها

اسم النهر أو الخزان	المصدر	التدفق المرصود م3 سنوياً	التدفق الطبيعي م3 مكعب سنوياً
نهر الليطاني	ينابيع الوادي الأعلى السيول بالوادي الأعلى المسحوب بالري التدفيق العائد	325 210 120 40	325 210
إجمالي فرعي قبل خزان القرعون		455	535
خزان القرعون	بالنشع تدفقات واردة من المنتصف الوادي تشعبات المنطقة المركبة على نهر الأولي تدفقات واردة من أدنى الوادي ري القاسمية	26 121 236 264 77	121 264
إجمالي		501	920
نهر الأولي	التدفق المحلي التدفق إلى نفق المركبة من الليطاني	125 30 236	124 30
إجمالي		390	124 (154)

المصدر: يحيى بكور وجون كولارس، المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات المستقبل، مصدر سابق، ص210.

وتم إنشاء سد "القرعون" عام 1958 على نهر الليطاني في البقاع الغربي ويبلغ معدل تصريفه عند سد القرعون بحدود 411 متر مكعب وبطاقة تخزينية قدرها 220 مليون متر مكعب بغرض ري مساحة قدرها 33 ألف هكتار في الجنوب والبقاع الغربي، إضافة إلى إنشاء

3 محطات كهرومائية بقدرة 151 ميغاوات وإنتاج طاقة تصل إلى 164 ألف كيلو وات/الساعة[1].

وشقت عدة أنفاق لنقل المياه إلى الغرب، منها: نفق بين بحيرة سد القرعون ومركبه بطول 6400 متر ومن مركبه تم شق نفق بطول 16 كم تحت جبل "نيحا" في بلدة "قنان"، حيث تم إنشاء خزان قنان ومن خزان قنان تأخذ المياه طريقها إلى معمل الأولي لتوليد 72000 كيلو وات في الساعة من الطاقة الكهربائية، ويعد المعمل الأولي الذي تم فيه إنشاء خزان المياه بسعة 25000 متر مكعب، ومنه عبر نفق "جون" حيث أقيمت محطة لإنتاج 48000 كيلو وات/الساعة من الطاقة الكهربائية، وبلغ إجمالي المساحة المروية من نهر الليطاني بحدود 46000 هكتار، كما تم العمل بسد الخردلي بين النبطية ومرج عيون بغرض توسيع المساحات المروية التي تصل إلى 15 هكتار، ومتطلباتها المائية تصل إلى 110 مليون متر مكعب سنوياً لإنتاج الطاقة.

ولكن إسرائيل أفشلت المشروع بسبب الضغوطات التي مارستها على البنك الدولي وامتناعه عن تمويل المشروع، ويعتقد مجلس الإنماء والأعمال اللبناني بأن الفرصة لازالت مواتية لتنفيذ المشروع بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني المحتل وقدرت تكاليف المشروع بنحو 1،5 مليار ليرة لبنانية بأسعار عام 1991، ويهدف المشروع لتأمين المياه وري الأراضي الزراعية بمنطقة جبل عامل[2].

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان قرر إنشاء سد على نهر الحاصباني ونفق لتحويل مياهه تجاه مجرى الليطاني ثم إلى سد "ميفدون" عام 1964 وبعد شراء المعدات اللازمة لإنجاز هذا السد تم تخزينها حتى عام 1978 حين احتلت إسرائيل جزءا من الجنوب اللبناني وسيطرت على الأحواض المائية في الجزء الذي احتلته من الجنوب، ويعود ذلك لخشية لبنان من التهديدات الإسرائيلية للآليات السورية العاملة في مشروع تحويل منابع نهر بانياس إلى الأراضي السورية في نفس الفترة.

وبعد استيلاء إسرائيل على الشريط الحدودي لجنوب لبنان قامت بتركيب مضخات كبيرة بالقرب من جسر الخردلي ثم مدت أنابيب ضخمة بطول 10 كم من مجرى نهر الليطاني المجاور لبلدة سريان حتى خزانات مشروع الطيبة، كما أقامت شبكة أنابيب أخرى طولها 25

([1]) حسن حمدان العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، سنة 23، عدد3، 1995، ص76.

([2]) الفاعوري رائد، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص56.

كم من خزانات الطيبة حتى بلدة "عيتة الشعب" لتستقبل مياه نهر الليطاني لتوزيعها على منطقة الجليل الأعلى في شمال فلسطين المحتلة، وأيضاً قامت بشق نفق طوله 17 كم من قرية كفر كلة حتى وادي ميماس في مرج عيون لسحب مياه نهر الليطاني إلى شمال فلسطين أيضاً[1] .

وفي عام 1982 تمت السيطرة الإسرائيلية على أراضي جديدة وتوسيع الشريط الحدودي لتبلغ مساحته بحدود 850 متر مربع على بعد 30 كم من مسار نهر الليطاني وبذلك تكون إسرائيل قد حولت ما يقارب من 150 مليون متر مكعب سنوياً من مياه الليطاني لري 25 ألف هكتار في عام 1983[2].

وفي عام 1983 ربطت إسرائيل شبكة مياه المنطقة الحدودية في لبنان بشبكة مياه الجليل في فلسطين المحتلة مع العلم أن شبكة المياه اللبنانية تتغذى من مياه نهر الليطاني، ولكي تنفذ إسرائيل مشروع تحويل مياه نهر الليطاني الذي يبلغ 8 كم عن الحدود الإسرائيلية إلى نهر الحاصباني من خلال نفق طوله 21 كم يمتد من أسفل سد الخردلي إلى تل النحاس ويجري ضخ المياه إلى هذا السد عبر شبكة مياه إسرائيلية إلى بحيرة طبرية.

وقد بدأت الحكومة اللبنانية تخطط لإقامة سد بارتفاع 750 م في هذه المنطقة قبل الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 قرب بلدة "دير ميماس" إلى "سهل الحولة"، وبذلك تسقط المياه بالجاذبية بين هذين المستويين وعبر نفق طوله 17 كم لتأمين 150 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة لري مساحة 25 ألف هكتار والسعي لتوطين مليون مهاجر يهودي عند استقرار الحالة الأمنية في الجنوب اللبناني[3].

وأحكمت إسرائيل سيطرتها على 30 كم من مجرى النهر الواقعة داخل الشريط الحدودي وهذا بحد ذاته يعتبر مخالفاً للقانون الدولي وانتهاكاً لمبادئه.

وعليه فقد تقدمت لبنان بشكوى إلى هيئة الأمم المتحدة في عام 1984 تحثها فيها على التدخل لإيقاف أعمال الحفريات التي تجريها إسرائيل في الجنوب اللبناني بغرض سرقة مياهه، ويسعى لبنان لدى المجتمع الدولي للمطالبة بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وفقاً لقرار مجلس الأمن 425 بتاريخ 1978/03/26 دون قيد أو شرط، ولكن واقع الحال يقول أن إسرائيل لن

([1]) رمال حسين، لأن لبنان يدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مجلة كل العرب، العدد 203، لندن، 1986/07/16، ص 61.

([2]) سامر مخيمر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص321.

([3]) سلامة الياس ونجيب عدنان، الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 53.

تنسحب من الجنوب اللبناني دون الحصول على ضمانات لبنانية تقر لها بنصيب وحصص مائية.

وقد أنهت إسرائيل في 1990 المرحلة النهائية من مشروع تحويل مياه الليطاني إلى بحيرة طبرية عبر استخدام مطمورة تحت الأرض.

ويعتبر الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان تأكيداً لأطماع إسرائيل في مياه الليطاني وتوسيع الحزام الأمني إلى جسر الخردلي وصولاً إلى شرق صيدا، ويمكن تفسير منطق إسرائيل هذا من خلال الفوائد التي تجنيها والتي عبّر عنها مناحيم بيغن – رئيس وزراء إسرائيل الأسبق – عام 1990 قائلاً:

إن حصول إسرائيل على فرصة استثمار مياه الليطاني يحقق ربحاً سنوياً قدره ملياري دولار، ويصل إلى 6 مليارات سنوياً فيما بعد[1].

تقدمت الحكومة اللبنانية بطلب إلى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 1993/02/12 بإيفاد بعثة للكشف على منطقة جسر الخردلي بغية التأكد من صحة المعلومات حول تنفيذ المشاريع الإسرائيلية للاستيلاء على مياه نهر الليطاني ولكن إسرائيل رفضت التعاون واستقبال أي لجان من هيئة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وفي نفس الوقت أبدت استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة مع لبنان بشأن الانسحاب من الجنوب، مقابل موافقة لبنان على ترتيبات أمنية ومائية بمعنى آخر، أي أن يلعب الجيش اللبناني دور الشرطي لحماية شمال إسرائيل من هجمات المقاومة اللبنانية وتنازل عن جزء من مياهه لإسرائيل[2].

وتستند إسرائيل في تبريرها لسرقة المياه اللبنانية وتحديدا نهر الليطاني إلى إدعاءين هما:

أولاً: أن القسم الأسفل من نهر الليطاني يغذي نهر الحاصباني ونبع الدان في إسرائيل وبالتالي فإسرائيل تعتبر شريكة في نهر الليطاني باعتبارها إحدى دول حوضه.

ثانياً : إن اتفاقية الحدود الموقعة في 1920/12/23 بين الانتداب الفرنسي والبريطاني وتحديداً المادة الثانية منه والتي تنص على ما يلي :

- (تعين الإدارات في كل من سوريا وفلسطين خلال 6 أشهر بعد توقيع هذه الاتفاقية، خبراء للعمل معاً على دراسة استغلال مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وروافدهما لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية وذلك بعد سد حاجات المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي

---

(1) رمال حسين، إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مرجع سابق، 21.

(2) رائد الفاعوري، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص56.

ومن ثم استخدام الفائض من المياه لمصلحة فلسطين، وتتحمل الإدارة في فلسطين كافة نفقات إنشاء الأقنية والأنفاق وخطوط الأنابيب)[1].

فالحجة الثانية والمتعلقة باتفاقية 1920 تعتبر إسرائيل نفسها الوريث الشرعي والوحيد للإنتداب البريطاني، وتحديداً المادة الثامنة التي تنص على استخدام فائض مياه روافد نهر الأردن لمصلحة فلسطين وذلك ترسيخاً لفكرة الارتباط الجوفي بين نهر الليطاني وروافد نهر الأردن وإخضاع نهر الليطاني للأحكام المطبقة على هذه الروافد واعتبار الفائض المائي عنصراً مشتركاً يشمل نهر الليطاني وتلك الروافد.

نهر العاصي: [2]

يجري هذا النهر من الجنوب إلى الشمال، لهذا سمي بالعاصي، حيث ينبع من عدة ينابيع هي : نبع "اللبوة" شمال بعلبك ونبع "الزرقاء" جنوب الهرمل، ويبلغ طوله 571 كلم من منبعه حتى مصّبه في خليج الأسكندرونة، منها 46 كلم داخل الأراضي اللبنانية و 417 كلم داخل أراضي سوريا و 45 كلم في تركيا، ويروي مشروع نهر العاصي معظم أراضي البقاع الشمالي ومنطقة الهرمل التي تقدر بنحو 7000 هكتار، وتزيد كمية تغذيته من العيون والينابيع ليخترق حمص وحماة ومنطقة الغاب ثم يصب في البحر المتوسط في لواء الإسكندرونة المغتصب، وقد أقيمت ثلاثة سدود على نهر العاصي، سعتها التخزينية 500 مليون م^3.

ويبلغ ما يستهلكه لبنان من مياه نهر العاصي بحدود 100مليون متر مكعب[3].

نهر الحاصباني:

ينبع من الأراضي اللبنانية بالقرب من حاصبية ويجري بطول 21 كم وبعرض 15 متر حتى بلدة "الماري" ويصب في نبع الوزاني على مقربة من الحدود اللبنانية الإسرائيلية بمسافة 4 كم حيث يلتقيه نهر "بريغيث" قبل اتحادهما بنهري بانياس والدان اللذان يعتبران أكبر روافد نهر الأردن، ويبلغ معدل تصريفهما السنوي 57 مليون متر مكعب، وهما من أهم الروافد الرئيسية لنهر الحاصباني :

([1]) سامر مخير وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص326.

([2]) أنظر الخريطة 16 التي تبين مجرى نهر العاصي في الصفحة رقم 417.

([3]) رمال حسين، لأن لبنان يدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مرجع سابق، ص30.

- نهر الوزاني الذي يقع على بعد كيلومتر واحد من شمال إسرائيل وتقدر طاقته المائية بحدود 65 مليون متر مكعب سنوياً.
- ينابيع شبعا التي يصل واردها السنوي إلى 30 مليون متر مكعب والت تسيطر عليها إسرائيل تستغل ما يقارب 12 مليون متر مكعب سنوياً وتسيطر على روافد مهمة أخرى من نهر الحاصباني وهي: الدردارة، الجوز، العين، سريد، الباردة، الرقيقة والقرشة[1].

نهر إبراهيم: ويبلغ طوله 30 كم وينبع من مرتفعات العاقورة ويصب جنوب "جبيل".

نهر الكلب: ويبلغ طوله 36 كم وينبع من جبال جنين ويصب جنوب جونية.

نهر بيروت: يبلغ طوله 42 كم وينبع من شاغور وحمانة.

نهر الدامور: يبلغ طوله 37.5 كم ويقع إلى الجنوب من نهر بيروت ويصب جنوب الدامور.

نهر الأوّلي : يبلغ طوله 48 كم وينبع من مرتفعات الباروك ويصب شمال مدينة صيدا.

وتصل كمية المياه السطحية المتاحة سنوياً إلى الأنهار الكبرى في لبنان إلى 3.7 مليار متر مكعب، ونورد أدناه جدول يبين أهم الأنهار في لبنان ومساحة الأحواض التي تشغلها وتصريفها السنوي بغية إعطاء صورة أدق عن منابع تلك الأنهار والأهمية التي تحتلها في المساهمة في الإيرادات المائية في لبنان[2].

---

(1) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص231.

(2) حسن حمدان العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مرجع سابق، ص82.

جدول رقم (14) يوضح أهم الأنهار اللبنانية وأطوالها ومساحة أحواضها:

اسم النهر	طوله / كم	مساحة حوضه / كم2	تصريفه لعام 1995-1997 / م3	ملاحظات
الكبير الشمالي	60	437	56	ينبع من جبال عكار ويصب في خليجه
أسطوان	44	161	59	
عرقة	27	121	39	
البارد	24	277	244	ينبع من جبال المكحل والضنية وعكار
أبو علي	44.5	481	244	ينبع من مغارة قديشة ومن نبع مار سركيس في أهدن
الجوز	38	189	75	ينبع من جبال المنيطرة قرب بلدة تنورين
إبراهيم	30	330	381	ينبع من مغارة أفقة ومن نبع العاقورة
الكلب	36	260	370	ينبع من مغارة جعيتة وترفده مياه نبعي العسل واللبن
بيروت	42	231	173	ينبع من جبل الكنيسة
الدامور	37.5	288	242	يخرج من نبع الصفا وعين دارة والغابون
الأولي	48	302	243	مجراه الأعلى يدعى نهر الباروك ويرفده شلال جزيل
الزهراني	25	88	38	ينبع من نبع الطاسة في أسفل جبل نيحة
الليطاني	170	2168	987	ينبع من العليق شمال سهل البقاع
العاصي	46	1870	800	ينبع من نبع اللبوة شمال بعلبك
الحاصباني	21	516	57	ينبع من سفح جبل الشيخ

- أعددنا الجدول بالإستناد إلى سعد الدين مدلل، الثروة المائية في لبنان، العلم والتكنولوجيا، يوليو 1989م، ص 180.

ويتضح من الجدول أعلاه أطوال الأنهار ومساحات أحواضها وهي تختلف بالطول والموارد المائية من مصدر لآخر، وجميعها تنبع من الأراضي اللبنانية الداخلية والخارجية لاسيما الخارجية منها التي تعتبر من الأنهار الدولية مثل: العاصي، الحاصباني والكبير الشمالي، ولا تستغل لبنان مياه هذه الأنهار بشكل أمثل إذ تقدر ثروة لبنان المائية بنحو 9 مليارات متر مكعب سنوياً يستفاد من ثلثها وثلثها الآخر يتبخر ومثلها يذهب إلى البحر، فهناك ثمة إمكانية للإستفادة من ثلثها الأخير عن طريق التخزين الجوفي والتخزين السطحي للمياه[(1)].

ولو وضعنا في الاعتبار أن عدد سكان لبنان سيصل إلى 8 ملايين نسمة في مطلع هذا القرن وري الأراضي القابلة للزراعة تبلغ 600 ألف هكتار بالإضافة إلى تلبية متطلبات مياه الشرب وغيرها فإن لبنان سيصبح من الدول التي تعاني من عجز مائي، وفي الحقيقة لا أتفق مع الآراء التي تتوقع بأن لبنان سيعاني من عجز مائي مستقبلي وذلك كون لبنان يقف على بحيرة مائية على الأقل وفق الدراسات الحالية ولا يمكن أن يعاني من أزمة في موارده المائية خلال العشرين سنة القادمة، وإن كانت تلك الآراء تطرح لأسباب سياسية نتيجة الأطماع الإسرائيلية فهذا موضوع آخر قد نتفق معه إلى حد ما في الوقت الحاضر، لكن لبنان بحاجة إلى دراسة هيدرولوجية حديثة بغية تحديد موارده المائية بشكل دقيق والعمل على استثمارها خاصة بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدول العربية المشتركة في أحواض المياه لبناء منظومة شبكة مياه بين هذه الدول للإستفادة القصوى من مواردها المائية، وبذلك فإن لبنان يحتاج إلى دعم مالي عربي أو دولي بغرض استثمار موارده المائية للتوسع بالمساحات المروية، وبذلك ستبطل حجة إسرائيل بوجود مياه وفيرة في لبنان تذهب هدراً إلى البحر[(2)].

ثانياً: الينابيع

وتقسم إلى قسمين: ينابيع كبرى، تتغذى من مخزون المياه الجوفية وبدورها تغذي الأنهار الدائمة ومنها: اللبوة، اللبن، عين الزرقاء، الصفا.

وينابيع صغيرة وهي ينابيع ضعيفة تروي بعض القرى وقسم من الأراضي الزراعية ومنها : البرك، الليمونة، الزينية وراس العين.

بالإضافة إلى أن هناك 3 خزانات جوفية على امتداد مساحة لبنان تغطي 65 في المائة من مساحته وهي طبقات مانعة للتسرب، وتختزل أكثر من 3 مليارات متر مكعب من المياه ومن

([1]) حسن العبد الله، مرجع سابق، ص63.

([2]) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص333.

خاصيتها أنها مياه متجددة لم يستثمرها لبنان لغاية الآن بشكل اقتصادي ويتطلب استثمارها للتوسع بالأراضي المروية أموالاً ليس بوسع الموازنة اللبنانية تغطيتها.

وتبلغ الواردات المائية السطحية اللبنانية 4850 مليون متر مكعب فقط من الأنهار الكبرى تقدر بحدود 3700 مليون متر مكعب والمستخدم منها 712 مليون متر مكعب والجوفية 305 مليون متر مكعب، والمستخدم منها 514 مليون متر مكعب، ومنه سنصل إلى نتيجة مفادها أن لبنان لن يعاني من أزمة بموارده المائية حيث ستبلغ احتياجات لبنان من المياه عام 2015 ما مقداره 2555 مليون متر مكعب موزعة على النحو التالي:

- الاستهلاك المنزلي: ما يقارب 900 مليون متر مكعب.
- المتطلبات الصناعية ستبلغ 240 مليون متر مكعب.
- المتطلبات الزراعية ستبلغ 1415 مليون متر مكعب.

وأن الحاجات الإضافية للبنان ستصل إلى 340 مليون متر مكعب سنوياً[1].

المطلب الرابع : الموارد المائية في إسرائيل

إن هناك أمراً ملفتاً للنظر في الأدبيات التي تتحدث حول ماهية الوضعية التي تنطوي عليها المسألة المائية في إسرائيل، إذ أن هذه الأدبيات جاءت منطوية على توصيف وتفصيل وضعية المياه فيها بصورة تعكس الواقع المائي في إسرائيل على أنه تحيط به أزمة خانقة، والغريب في هذه الدراسات أنها لدى محاكاتها لهذا الواقع فهي تحاكيه بمعزل عن حقيقة وواقع المسألة المائية لدى الدول المجاورة لإسرائيل والتي تعاني من تردي أوضاعها المائية كنتيجة لجملة من الأسباب تدخل فيها ممارسات القرصنة الإسرائيلية لمواردها المائية كسبب ذي أهمية محورية في حالة التردي هذه.

من هنا لابد من التأكيد على قضيةٍ غاية في الحساسية، وهي أنه في حالة قراءة واقع المسألة المائية في إسرائيل على واقع المسألة المائية بالنسبة للفرد العربي المتواجد على امتداد الجغرافيا الأرضية المتقاربة مع إسرائيل، سنجد أن الوضع المائي لإسرائيل هو في مستوى متميز ولهذا فإنه أمر ضروري ومهم كون معرفة صحة وحقيقة أمر ما لا تكون إلا بمحاكاته بأمر آخر[2].

([1]) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص11.

([2]) محمد الصواف، مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء، الملف، العدد 72، مارس 1990م، ص 15.

ولإدراك المسألة المائية في إسرائيل من خلال مقارنة مستوى ما يستهلكه الفرد الإسرائيلي مع نظيره العربي في الدول المجاورة[1] حيث تشير الدراسات إلى أن مستوى استهلاك الفرد الإسرائيلي يفوق نظيره في الجانب العربي بخمسة أضعاف – وقد يكون أكبر من ذلك أيضاً -

فعند قياس معدل حصة المواطن الأردني بالمقارنة مع حصة المواطن الإسرائيلي سنجد أن معدل حصة المواطن الأردني هي مابين 226 – 236 متر مكعب سنوياً، وفي المقابل فإن حصة الفرد الإسرائيلي بلغت مابين 1420 – 2667 متر مكعب سنوياً[2]، بينما حصة المواطن الفلسطيني تساوي 137 متراً مكعباً سنوياً [3] أما معدل استهلاك الفرد اللبناني فهو 1205 متر مكعب سنوياً.

وإلى جانب ذلك مما يدعم عدم المصداقية في وجود أزمة مائية في إسرائيل هو ما تشير له المعطيات الإسرائيلية إلى أن كمية المياه المتاحة في فلسطين كاملة تتراوح بين 3 – 3.26 مليون متر مكعب سنوياً من مياه هضبة الجولان و 800 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن و70 – 100 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك و400 مليون متر مكعب من مياه الليطاني فتصبح بذلك كمية المياه التي تسيطر عليها إسرائيل ما بين 4.580 - 4.920 مليار متر مكعب سنوياً.

وسنعرض باختصار أهم الأقاليم الزراعية والمجاري النهرية في إسرائيل :

I. السهل الساحلي : ويمتد من رأس الناقورة شمالا حتى جزيرة سيناء جنوبا بطول قدره 180 كلم من الشمال إلى الجنوب، وبمساحة 3200 كلم² وأقصى ارتفاع له 200م فوق سطح البحر، ويمتاز بوفرة مياه السطحية وبزراعة الحمضيات والزيتون.

II. الهضاب الغربية : وتمتد من أقصى شمال فلسطين إلى أقصى جنوبها، وتتكون من مجموعة مياه الهضاب، منها هضبة الجليل، وهي امتداد لمرتفعات لبنان الغربية، ويتراوح ارتفاعها من 350 إلى 700 م، وتبلغ مساحتها 500 كلم² ويخترقها نهر المقطع، وتعتبر أخصب الأراضي للزراعة.

([1]) علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مرجع سابق، ص16.

(2) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص19.

([3]) أبو المجد جمالي، الأسس الاقتصادية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادية، بيروت، عدد 89، 1992، ص63.

III. هضبة الجليل : وتمتد من الجنوب من سهل مرج ابن عامر، ويتراوح ارتفاعها من 500 إلى 1000 م عن سطح البحر وتشمل عدة هضاب منها : النقب وشفالة.

IV. غور الأردن : يخترق الهضاب الغربية بعض الأنهار والوديان التي تصب في غور الأردن مثل نهر جالود، والذي يربط بين نهر الأردن ومرج ابن عامر، ويشكل وادي عربة جزء من غور الأردن حيث يمتد بين البحر الميت وخليج العقبة بمسافة 170 كلم، وعرض قدره من 20 إلى 25 كلم، ويمتاز بخزاناته الجوفية ومسطحاته المائية.

أهم المجاري النهرية في إسرائيل :

- **نهر بانياس (نحال حرمون)**
- **نهر براعنيت (نحال عيون)**
- **نهر المقطع (فيشون أو نهر حيفا)**
- **نهر العوجة (اليركون)**
- **نهر روبين**
- **نهر الفجر (نحال حديرا)**
- **نهر الزرقاء (نحال تنينم)**
- **نهر جالود**
- **نهر النعامين**
- **نهر الكابري**
- **نهر وادي الفارعة**
- **نهر وادي التفاح**
- **نهر الفالق.**

ومن أهم الأنهار في إسرائيل : نهر الأردن، العوجة، المقطع، النعامين، الكابري والروبين، ومن أهم أحواضها الجوفية : حوض طبرية، الساحلي والعوجة، وكمية الأمطار في هذه الأحواض تتراوح بين 900 إلى 1000 ملم سنويا[1].

بالإضافة إلى تلك الأنهار هناك عدد كبير من الينابيع والعيون المائية في فلسطين حيث يزيد عددها عن 1500 عين، ومن أهمها : عين رأس العين، ينابيع الطابغة، الكابري، الحولة، ينابيع بيسان، شلال هيريكون، شلال التماسيح، وعين النعمان، ويمكن حصر المياه

([1]) اقتبست المعطيات عن الأنهار في فلسطين (إسرائيل) من مصادر متعددة أهمها: حمد الموعد، مصدر سابق، ص ص36–39.

الجوفية بالأحواض المائية بعدة أحواض منها حوض الطبرية وحوض الأردن، ويبلغ مخزونه 575 مليون م^3، الحوض الساحلي ويقدر بـ 283 مليون م^3 وحوض العوجة-حوض الزرقاء ويقدر مخزونه بحدود 330 مليون م^3، وهناك عدة أحواض أخرى يقدر مخزونها ب 522 مليون م^3(1).

جدول رقم (15) : يوضح أهم المصادر والإيرادات المائية السنوية في إسرائيل.

المورد المائي	الإيراد المائي مليون م^3/سنة	النسبة المئوية (%)
نهر الأردن	600	36
المياه الجوفية والسطحية من جبال الخليل ووادي مرج ابن عامر	150	09
المياه الجوفية في الساحل وفي أسفل مرتفعات الضفة الغربية	500	30
نهر العوجة	230	14.5
حجز مياه الفيضانات	90	5.5
تكرير مياه المجاري	80	05
المجموع	1650	%100

المصدر : دمشقية غسان، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص93.

المبحث الثاني : الموارد المائية في حوض نهر الرافدين

إن من أكبر النعم الإلهية على العراق نعمة الماء، فقد نشأت الحضارات المتعددة في العراق سواء ما كان منها في أزمة التحضر الأولى أو ما كان منها بعد الإسلام بسبب وفرة مياه

---

(1) لا زالت معالم الدولة الفلسطينية غير معلومة، بالرغم من أنها محددة بالأراضي المحتلة في عام 1967 بعد اتفاقيات أوسلو وغيرها، لذلك تجدر الإشارة منعا للالتباس بشأن المياه بالأراضي الفلسطينية والإسرائيلية.

العراق وخصوبة أرضه، ولعل الآية الكريمة "**وجعلنا من الماء كل شيء حيا**" لها بعد إضافي بالنسبة للعراق، إذ إن أسماء العراق المختلفة وجدت من الماء فالعراق سمي بأرض (دجلة والفرات) الرافدين وسمي ببلاد ما بين النهرين وسمي بأرض السواد لكثرة النخيل المنتشرة على ضفاف دجلة والفرات وشط العرب في جنوب العراق وحتى لفظ العراق مشتق من كثرة العروق وهي الأنهار وتشعباتها، ولولا دجلة والفرات ما كان للعراق هذا الدور الريادي على مدى العصور، ومازالت قدرة العراق وثروته الحقيقية تتمثل في هذين العنصرين الهامّين، الماء والخصوبة، بل لا بد من هذين العنصرين لضمان مستقبل آمن مستقر مزدهر لبلد كالعراق، ولابد من التذكير هنا بأن أول نص قانوني مكتوب كان للبابليين السابق في ظهوره لتنظيم استعمال المياه فقد وردت في شريعة حمورابي النص التالي :

> **"إن الماء يستعمل بالدرجة الأولى لشرب الإنسان والحيوان والاستعمال المنزلي ثم الري فالفلاحة"**

ولعل هذا النص يعكس مدى تأثير وجود حوض دجلة والفرات بالعراق وما لهما من تأثير في حياة السكان مما استدعى هذا النص[1].

فأهمية المياه المتمثلة بدجلة والفرات هي مسألة حياتية بحيث لا يمكن تصور العراق بدون الرافدين كما لا يمكن تصور مصر بدون النيل. [2]

المطلب الأول : الموارد المائية في العراق

I. تنوع المصادر المائية في العراق

<u>**أولاً** : الاختلاف المناخي في العراق</u>

يقع العراق بين دائرتي عرض 29 و 37 شمالاً وخطي طول 39 و 49 شرقاً، وتبلغ مساحته (435052) كليومتراً مربعاً وتعداد سكانه حوالي خمسة وعشرين مليون نسمة في عام 2000م ويمكن تمييز خمس مناطق محددة في العراق[3].

---

(1) ولمزيد من المعلومات، أنظر في هذا الخصوص : نجلاء حلبي، <u>الثروة المائية في العراق واستخداماتها</u>، مرجع سابق، ص ص 147-148. وللمزيد أنظر : د.محمود فيصل الرفاعي، <u>أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي</u>، مرجع سابق، ص 11.

(2) محمد المداح، <u>أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط</u>، مرجع سابق، ص49.

(3) غالب عبد الخالق، <u>نهر الفرات – المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق</u>، الباحث العربي، العدد 24، سبتمبر 1990، ص 8 وما بعدها.

المنطقة الجبلية :

وتقع في الشمال والشمال الشرقي ويبلغ معدل سقوط الأمطار في هذه المنطقة بين (500-1000) ملم ومعدل درجات الحرارة بين صفر و12 درجة مئوية في شهر كانون الثاني و22-40 درجة في شهر تموز. [1]

المنطقة المتموجة :

ويبلغ معدل سقوط الأمطار في هذه المنطقة بين (300-500) ملم.

منطقة الجزيرة :

وتقع بين نهري دجلة والفرات شمال منخفض الثرثار وتنحدر بشكل عام من الشمال إلى الجنوب، ويتراوح ارتفاعها من (200-1000)م عن سطح البحر تتخللها جبال وتلال صغيرة وتتميز بتربتها العميقة التي تستغل للزراعة.

المنطقة السهلية :

وهي منطقة السهول التي تعرف بما بين النهرين وتبدأ جنوب منطقة هيت على نهر الفرات ومنطقة بلد على نهر دجلة وتمتد إلى منطقة الخليج العربي جنوباً، ويبلغ معدل سقوط الأمطار على هذه المنطقة (150) ملم ومعدل الحرارة (44) درجة مئوية صيفاً وتنخفض شتاء إلى أقل من الصفر.[2]

المنطقة الصحراوية :

وتقع إلى الجنوب والجنوب الغربي من نهر الفرات ومعدل سقوط الأمطار السنوي فيها أقل من (100) ملم وترتفع حرارتها صيفاً إلى أكثر من (50) درجة مئوية. [3]

مناخ العراق قاري حار صيفاً وبارد رطب شتاء وتصل درجات الحرارة في أشهر الصيف إلى حوالي (50) درجة مئوية، بينما تصل معدلاتها إلى (43) درجة مئوية أما في الشتاء فتهبط درجات الحرارة إلى درجة الصفر المئوية وتزداد الحرارة كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، أما الأمطار فيختلف مقدارها باختلاف المناطق الطبيعية، ويبلغ معدلها ما بين

([1]) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص62.

([2]) محمد المجذوب، المياه سلاح جديد وحاسم في معركة المصير العربي، مرجع سباق، ص45.

([3]) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص95.

(100-150) ملم في السهل الرسوبي لذلك فإن الحاجة إلى الري أمر لا بد منه لأغراض الزراعة، أما المناطق المتموجة فيزيد معدل الأمطار في بعض أنحائهـا علـى (400) ملم في السنة وفي بعض المناطق الشمالية الشرقية يزيد معـدل الأمطـار علـى (800) ملم، أما معدلات التبخر فهي عالية وتزداد كمية التبخر وخاصة في فصل الصيف وتصل إلى حدود (5.1) ملم كل يوم، أما الرياح السائدة في العراق فهي الشمالية الشرقية[1].

معظم التربة في العراق وخاصة في الأجزاء الوسطى والجنوبية هي تربة رسوبية، ويتراوح تركيبها من الوسط قرب ضفاف الأنهار إلى تربة ناعمة في الأحواض والأراضي المنخفضة[2].

ثانيا : المياه السطحية

تشكل مياه نهري دجلة والفرات[3] الموارد الرئيسية السطحية في العراق وينبع النهران بصورة رئيسية من الأراضي التركية ويدخلان الأراضي العراقية بعد مرورهما بالأراضي السورية، ويبلغ طول نهر دجلة (1718) كم من منبعه إلى مصبه منها (1418) كم داخل العراق وتصب في دجلة داخل العراق وعلى ضفته الشرقية روافد عديدة هي الخابور والزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم ونهر ديالي.

أما نهر الفرات فيبلغ طوله (2940) كم منها (1200) كم تجري داخل العراق وتبلغ مساحة حوضي النهرين (914) ألف كيلومتر مربع منها (470) ألف كيلومتر مربع مساحة حوض دجلة و(444) ألف كيلومتر مربع مساحة حوض الفرات. [4]

ولم تكن قد أنشئت حتى بداية السبعينات منشآت رئيسية للسيطرة على النهرين في مجاريهما العليا لذلك كانت فيضاناتهما المتكررة تحدث أضراراً كبيرة وخاصة في العراق، وقد كانت منطقة السهل الرسوبي الزراعية أكثر المناطق تضرراً من تلك الفيضانات أما بعد السبعينات فقد اكتمل إنشاء عدد من السدود الكبيرة على نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا،

([1]) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص72.

([2]) أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي"، مرجع سابق، ص41.

([3]) أنظر الخريطة رقم 17 الخاصة بنهري دجلة والفرات وروافدهما والتي تبين منابع المياه في حوض الرافدين في الصفحة رقم 418.

([4]) احمد السمان، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات – دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص54.

وأصبحت تصاريف النهر مسيطراً عليها، أما في العراق فقد اكتمل إنشاء سد القادسية على نهر الفرات[1].

ولقد اهتمت دوائر الري منذ تشكيلها برصد مناسيب وتصاريف الأنهار وتوافرت بيانات لمدة تزيد على خمسين سنة عن الموارد المائية للسنوات الماضية وقد بلغ معدل الوارد المائي السنوي (80) مليار م^3، وتشكل الموارد المائية لنهر دجلة وروافده حوالي (50) مليار متر مكعب أما الباقي وهو (30) ملياراً فهو معدل الوارد السنوي لنهر الفرات[2].

أ- نهر دجلة :

ينبع نهر دجلة من هضبة الأناضول شرق تركيا ويبلغ طوله (1718) كلم منها (1400) كلم داخل العراق أي 83%، حيث تصب فيه عدة روافد رئيسية تنبع من جبال زاغروس على الحدود الإيرانية العراقية وأهمها الخابور، الزاب الكبير، الزاب الصغير، العظيم، وديالي.

ويبلغ الوارد السنوي لمياه دجلة عند دخوله الحدود العراقية حوالي (18) مليار م^3 أي 36% من أصل إيراده السنوي الكلي البالغ حوالي (50) مليار م^3، وتبلغ مساحة حوض دجلة (470) ألف كلم^2 منها (56) كلم أي ما نسبته 12.2% في تركيا. [3]

ب- نهر الفرات :

يبلغ طول نهر الفرات (2330) كلم منها (442) كلم 19% في تركيا و(675) كلم 29% في سوريا و (1213) كلم 52% داخل أراضي العراق، وتبلغ مساحة حوض الفرات (4444) ألف كلم^2 منها 28% في تركيا و17% في سوريا كان معدل الدفق السنوي للفرات عند دخوله الحدود السورية يقدر بـ (30) مليار م^3 وهو ما يقارب 88% من الوارد الإجمالي للنهر وأما الباقي 12% فهو ما تضيفه الروافد السورية (البليخ والخابور) إلى الفرات عند مروره بالأراضي السورية، ولقد تدنى هذا المعدل إلى (7.15) مليار م^3 نتيجة البرتوكول المؤقت الموقع بين تركيا وسوريا والذي حدد التصريف عند الحدود التركية السورية بـ (500) م^3/ثانية. [4]

---

(1) الدباغ رياض، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص129.

(2) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، مرجع سابق، ص90.

(3) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص73.

(4) فتحي علي حسن، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، دار البراق للنشر والتوزيع، دمشق، 1994م، ص50.

ج- شط العرب :

يتكون شط العرب من التقاء دجلة بالفرات بعد مرور الأخير في وسط هور الحمار وتغذيته للهور حيث يبلغ طول شط العرب (180) كلم ويشكل القسم الأخير منه الحدود بين إيران والعراق ويصب نهر الكارون في شط العرب من الجهة الشرقية (جهة إيران) عند مدينة خرمشهر (المحمرة).

يستمر شط العرب في جريانه بين غابات النخيل على جهتيه العراقية والإيرانية حتى يصب في الخليج عند مدينة الفاو، ويعتبر شط العرب من الأنهار التجارية المهمة في المنطقة حيث تقع عليه موانئ البصرة وخرمشهر وعبادان وكان زاخراً بالحركة التجارية قبل حرب الخليج الأولى والثانية.[1]

ثالثاً : المياه الجوفية :

المياه الجوفية الجيدة والصالحة للاستعمال محدودة نسبياً ولكنها ضمن الدراسة الشاملة، ولتحقيق التكامل في استغلال الموارد المائية والاستفادة من المياه الجوفية في المناطق البعيدة عن مجاري الأنهار الرئيسية فقد جرى تقدير الموارد المائية الجوفية فظهر أن كمياتها تقدر بحدود مليارى متر مكعب، يتركز معظمها في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية وفي المنطقة المتموجة وتقع على أعماق تتراوح بين (5-50) متراً، أما في مناطق غرب الفرات فإن أعماق الآبار الجوفية تصل في بعض المناطق إلى أكثر من (300)م[2].

II. مشاريع الري والتخطيط للموارد المائية في العراق

أولاً : الري والتخطيط الشامل للموارد المائية والأراضي

بدأ أول اهتمام بأمور الري مع بداية هذا القرن فقد أعد تقرير فني عن تطوير الري عام 1911م بالاستناد إلى إحياء مشاريع الري القديمة فأنشئت في ضوء توصياته سد الهندية على نهر الفرات، ووضع موضع التشغيل عام 1914 لتأمين المياه لشط الحلة ولقنوات الري الأخرى التي تأخذ المياه من مقدم السد، وفي عام 1939م اكتمل إنشاء سد الكوت على نهر دجلة لتزويد جداول الفرات والدخيلة بالمياه، وهذان السدان من المنشآت الهيدروليكية الكبيرة،

---

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص 110.

(2) أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية ، دراسة في التعاون العربي مرجع سابق، ص61.

وأنشئت أول دائرة للري في العراق عام 1918م، وكانت أعمالها مقتصرة على جمع المعلومات عن مناسيب المياه وتصاريف الأنهار وأعمال مكافحة الفيضان وتنظيم الجداول وتوزيع المياه بينها، ولم يكن ضمن إمكانات تلك الدائرة وضع الخطط لإنشاء مشاريع إروائية متكاملة أو تحسين وضع الري على أسس علمية؛ خاصة وأنه كان جل نشاطها منصباً على درء أخطار الفيضان.

ومع توسع الإمكانات وازدياد الكوادر العاملة قبيل النصف الثاني من هذا القرن وما بعده جرت دراسات فنية متعددة كانت تهدف في الأساس إلى السيطرة على الفيضانات التي كانت تهدد العراق كل عام تقريباً وتم إنشاء سدود تخزينية كبيرة على رافدين رئيسيين من روافد دجلة هما الزاب الصغير ونهر ديالي لغرض السيطرة على الفيضانات وتأمين المياه اللازمة للأغراض الزراعية، كما أنشئت نواظم هيدروليكية رئيسية كبيرة ومتعددة على نهري دجلة والفرات لأغراض تنظيم المياه والسيطرة على الفيضان مثل سد الرمادي وناظم الورار وسد سامراء وناظم الثرثار وسد ديالي، كما نفذ مشروع المسيب الكبير وهو أول مشروع إروائي تم إنجازه في أوساط الخمسينات بعد دراسة فنية شاملة لخلق واقع زراعي متطور، وقد شمل المشروع فضلاً على شبكات الري والبزل مجمعات سكنية للفلاحين نفذت وفق أساليب حديثة.[1]

وبعد استكمال تلك المجموعة من نواظم السيطرة والمنشآت الكبيرة، تركز الاهتمام على تحسين المشاريع الزراعية القائمة وتصميم شبكات ري وبزل متكاملة للسيطرة والحد من ظاهرة ملوحة الأراضي التي أخذت تزداد وتتردى إنتاجيتها.[2]

وفي فترة الستينيات والسبعينيات اعتمدت خطط خمسية متكاملة في قطاع الموارد المائية والزراعة ضمن خطط التنمية الشاملة التي استهدفت الاستخدام الكفء والأمثل للمياه، فتم توسيع منشآت الضبط والخزن على الأنهار؛ للمحافظة على الموارد المائية والاستفادة منها للأغراض المختلفة، كما تم تنفيذ العديد من المشاريع والإنشاءات الكبيرة لهذا الغرض مثل سد حمرين وسد القادسية على نهر الفرات وسد صدام على نهر دجلة وسد دهوك على نهر دهوك، وهي من السدود الكبيرة العملاقة، كما أنشئت سدود أخرى صغيرة في الصحراء الغربية لاستغلال الموارد المائية السطحية[3].

---

(1) عدنان علي، الحفاظ على الثروة المائية في الوطن العربي، إطاران فني وسياسي، مرجع سابق، ص39.

(2) جمال أبو المجد، الأسس الاقتصادية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص51.

(3) سامر خالد، مخيمر، حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص46.

نتيجة لعمليات الإرواء المستمرة طيلة قرون عديدة وبسبب ارتفاع درجات الحرارة والتبخر الشديد، بدأت الأملاح تتركز في الطبقة العليا من التربة وبدأت خصوبة التربة تتدهور وانخفضت إنتاجيتها.

ولم تكن المبازل قد أنشئت في العراق حتى النصف الأول من هذا القرن، فبدأ التفكير بضرورة البزل وتخليص الأراضي من المياه الزائدة والأملاح ومن المياه الجوفية الآخذة بالارتفاع في بعض المناطق، واستمر إنشاء المبازل في الستينيات إلا أنه لم تكن هناك خطة شاملة لحل مشكلة البزل حلاً جذرياً متكاملاً، ومع بداية السبعينيات وضمن دراسة تخطيطية شاملة للموارد المائية والأراضي ووضعت الحلول الناجحة لها[1].

وفي ضوء ذلك التشخيص وضعت خطة كاملة تستهدف تصريف مياه البزل بعيداً عن الأنهار وذلك بإنشاء مجرى رئيسي يمر بين نهري دجلة والفرات سمي بالمصب العام، ينقل مياه البزل إلى الخليج العربي.

وقد أنجزت مراحل رئيسية من هذا المشروع العملاق الذي يخترق العراق من شمال مدينة بغداد حتى الخليج العربي والذي يهدف إلى نقل المياه المالحة من مناطق الفرات الأوسط وتصريفها إلى المصب العام، كما تضمنت الخطة أيضاً مبزل شط العرب وشبكة مبازل ديالي وشبكات أخرى عديدة. [2]

أنجزت في أوائل السبعينيات أول دراسة تخطيطية شاملة للموارد المائية وللأراضي في العراق، وكان أهم الأهداف الموضوعة لتلك الدراسة :

- تحقيق الأمن الغذائي للعراق وتوفير المحاصيل الزراعية الأساسية، وفي ضوء تلك الأهداف، حددت الدراسة الموسعة احتياجات القطاعات التنموية المختلفة من المياه والمشاريع الزراعية المطلوب تطويرها واستحداثها من خلال عمليات الاستصلاح المتكاملة لزيادة قابليتها الإنتاجية، وقد تم تحديد المناطق المناخية والمتطلبات الإروائية لها بعد تحديد الأنماط الزراعية المختارة لكل منطقة حسب طبيعتها[3].

([1]) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، مرجع سابق، ص80.

([2]) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص79.

([3]) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص83.

كما تناولت الدراسة مستلزمات تنفيذ تطوير تلك المشاريع، ومراحل التطوير ضمن الخطط الخمسية وحتى سنة الهدف، وتناولت أيضاً إدارة المياه وتشغيل السدود وتسليك الفيضانات.

لقد برز واضحاً – من هذه الدراسة ومن الدراسات الأخرى- أن محددات التنمية الزراعية في المستقبل تكمن في الموارد المائية، حيث إن الموارد المائية المضمونة تقل كثيراً عن حاجة الأراضي الزراعية القابلة للإرواء، واستوجبت هذه النتيجة التأكيد على أهمية المياه والعمل على تحسين الاستفادة منها وتقليل فواقدها إلى أدنى حد، وقدرت الأراضي القابلة للإرواء في العراق بحدود 25.9 مليون هكتار أما الأراضي المستخدمة للزراعة منها فتبلغ (75.5) مليون هكتار. [1]

ثانياً : <u>المشاريع المائية على نهر دجلة والفرات</u>

تشمل خطة العراق إنشاء ثمانية سدود رئيسية على نهر دجلة بالإضافة إلى (12) سداً صغيراً والعديد من محطات ضخ المياه وذلك لتوفير المياه لري مساحات من الأراضي الزراعية تبلغ حوالي (600,000) هكتار، كما تشمل المشاريع إنشاء سبع محطات كبيرة ومتوسطة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة تبلغ (2000) ميغاواط وتتمثل أهم مشاريع الري في العراق[2] :

<u>سد الهندية</u> **:**

وقد أنشئ لأول مرة عام 1910/ 1913 ثم أعيد بناؤه عام 1925/1920 لتنظيم وتوزيع المياه بالمناوبة على الجداول المائية الواقعة في شمال السد من جهة وفي جنوبه من جهة أخرى.

<u>سد بحيرة الحبانية</u> :

وأنشئ لتخزين المياه المتدفقة خلال فترة الفيضانات، وحماية المزروعات من الغرق تجنباً لما حدث في أعوام 1967، 1968، 1969 وأنجز هذا السد عام 1969 وتبلغ مساحة منخفض البحيرة (426) كم^2.

<u>سد بحيرة أبي ويس غربي مدينة كربلاء</u> :

---

(1) فؤاد نهرا، <u>مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية</u>، مرجع سابق، ص33.

(2) هيلين بنيان، <u>مساهمات العلم والتكنولوجيا في حل مشكلة المياه</u>، ط1، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، (د. ت)، ص60.

وقد أقيم لتخزين مياه الفيضانات الزائدة من نهر الفرات بوساطـة قناة تتصل ببحيرة الحبانية وسعة تخزين هذه البحيرة (25) مليار م^3 على منسوب (40) متراً فوق سطح البحر ودرجة الملوحة عالية في البحيرة بسب عدم وجود مخرج لها. (1)

سد الرمادي :

وقد أنشئ للسيطرة على مياه الفرات عند تمريرها إلى بحيرة الحبانية.

خزان سد الثرثار :

وهو من أهم السدود العراقية وأضخمها ويقع في منخفض بين نهري دجلة والفرات في الشمال الغربي من العاصمة بغداد، وتبلغ طاقتـه التخزينيـة (85) مليون م^3 وذلك عندما يصل منسوب المياه إلى (65) متراً فوق مستوى سطح البحر. (2)

وتستخدم المياه المخزونة في السد لأغراض التوسع في المشروعات الزراعية الجديدة والمستجدة في العراق، ولهذا السد قناتان تصلان بين دجلة والفرات وقد أنجزت الأولى عام 1979 والثانية عام 1982 ويبلغ طول القناة الأولى (300) كم والقنـاة الثانية (360) كم. (3)

سد سامراء :

وأقيم على نهر دجلة لتحويل مياه النهر عند الفيضانات عبر قناة تحويل إلى المنخفض لاستيعاب التصريف الزائد من النهر.

مشروع ري صدام :

ويقع هذا المشروع ضمن محافظة التأميم ويستمد مياهه من نهر الزاب الصغير بواسطة قناة رئيسية كبيرة يبلغ تصريفها 300 م^3/ثانية، بطنت بأحدث الوسائل لتقليل نسبة فاقد المياه وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروع (117000) دونم.

وقد استخدمت في هذا المشروع أحدث الأساليب العلمية في طرق الإرواء وأنجزت شبكات توزيع المياه بالأنابيب الإسبستية للمحافظة على التربة من الانجراف، كما استخدمت

---

(1) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص51.

(2) غالب عبد الخالق، نهر الفرات – المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، مرجع سابق، ص 10.

(3) نجلاء حلبي، الثروة المائية في العراق واستخداماتها، مرجع سابق، ص ص 149-150.

طرق الري بالرش لإرواء جزء كبير من مساحة المشروع مثلما استخدمت القنوات المعلقة والقنوات المبطنة بالخرسانة لتقليل فقدان المياه. (1)

مشروع ري الجزيرة :

ويقع هذا المشروع في منطقة نينوى ويستمد مياهه من بحيرة صدام ويهدف إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي وتطوير ري الأراضي لاستخدام المياه التي وفرتها بحيرة صدام استخداماً كفئاً للإسهام في تأمين الأمن الغذائي للعراق.

ينقسم المشروع إلى ثلاثة مشاريع فرعية : مشروع ري الجزيرة الشمالي ومشروع ري الجـزيرة الشرقي ومشروع ري الجزيرة الجنوبي، وتبلغ مساحة المشاريع الثلاثـة (3.1) مليون دونم. (2)

مشروع ري أبو غريب الزراعي :

وتقع أراضي هذا المشروع بين نهري دجلة والفرات وهو أحد المشاريع الاستراتيجية في العراق، وتبلغ مساحته (1.000.00) دونم.

مشروع حلة كفل :

وتقع أراضي المشروع ضمن محافظة بابل على الجانب الأيسر من نهر الفرات، وتبلغ مساحة المشروع (200.000) دونم.

سد دوكان في الشمال :

ويقع سد دوكان شرق مدينة السليمانية وهو يزود وسط وشمال العراق بالطاقة الكهربائية كما يروي مساحات شاسعة من السهول للزراعة على طوال فترات السنة.

وتجدر الإشارة هنا بأن العراق قد وجه اقتصاده للنواحي الأمنية وخاصة التسلح وتطوير الترسانة العسكرية من جانب ومن جانب آخر أهمل مشاريع التنمية الاقتصادية وخاصة المشاريع الزراعية، وقد اتسم موقفه في فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالهدوء النسبي في مطالبته بحقوقه المائية من تركيا ومن سوريا،

---

(1) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، نفس المرجع، ص 132.

(2) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص 45.

وانصب اهتمامه في توفير الغذاء للشعب العراقي من خلال برنامج هيئة الأمم (النفط مقابل الغذاء).

المطلب الثاني : الموارد المائية في سوريا

حسب تصريح المصادر الرسمية السورية[1] فإن مجموع الموارد المائية السنوية تبلغ 1367 مليون من الأمتار المكعبة وهي موزعة على موارد المياه الجوفية الصالحة للاستثمار ومقدارها 230 مليون م^3 إضافة إلى المياه السطحية من أنهار وسيول وينابيع ومقدارها 8324 مليون م^3، كما يصل 1 مليون م^3 من المياه عند الحدود السورية التركية وتهطل على سوريا أمطار كمياتها 45 مليون م^3 يضيع ثلثها بالتبخر.

ويمكن تصنيف الأنهار أو المياه السطحية في سوريا إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : هي الأنهار الدولية المشتركة بينها وبين الدول المجاورة وهي أنهار دجلة والفرات والعاصي وجعجع وقويق وعفرين والكبير الجنوبي واليرموك وهي مشتركة بين سوريا من جهة وبين تركيا والعراق والأردن ولبنان من جهة أخرى. [2]

والمجموعة الثانية : هي الأنهار الداخلية السورية وهي الخابور والبليخ والساجور والسن وبردى وبانياس.

ويمكن أن نضيف إليهما **مجموعة ثالثة** وهي : السيول الموسمية لأنهار دائمة وتتواجد هذه السيول بشكل خاص على الساحل السوري.

وحول هذه الأنهار في المجموعتين الأولى والثانية وكذلك حول تلك السيول الموسمية تتكون أحواض مائية يبلغ عددها سبعةً أحواض هي : أحواض دمشق، العاصي، الساحل السوري، حلب، الفرات، اليرموك والبادية.

كما تتكون تحت التربة السورية طبقة من المياه الجوفية تساهم مساهمة جزئية في موارد المياه السورية.

([1]) وقد تم الحصول على هذه المعلومات من المستشار الاقتصادي السوري في السفارة السورية في الأردن بتاريخ 2003/12/25. ولتفاصيل أكثر أنظر : محمد الأمير، مصادر المياه واستخداماتها في القطر العربي السوري، جريدة تشرين، 1990، العدد 3262. ص 11.

([2]) أنظر : بلال الحسن، أربع أزمات مائية مع إسرائيل مهّدت لتفاهم أوثق بين الأردن وسوريا، جريدة الحياة، العدد 13206، 1999/05/05، ص 7. وأنظر أيضا : الياس سلامة، ونجيب عدنان، الموارد المائية في الدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، عمان، الجامعة الأردنية، 1990، ص 77.

ومن مياه المجموعة الثانية تتحقق مشاريع الري الزراعية والإنمائية في سوريا ولا سيما في منطقة حوض الفرات، بدءاً من سهول حلب الشرقية ومروراً بسهول الرقة ودير الزور وانتهاء بسهول الميادين وفي روافده الثلاثة الساجور والخابور والبليخ. (1)

وخلال العقدين الأخيرين أدى التركيز الاقتصادي على قطاعي الصناعة والنفط إلى تأخر البنية الزراعية السورية، فبعد أن كانت الزراعة والصناعات الزراعية تؤلفان القطاع الاقتصادي الرئيسي في سوريا منذ بداية هذا القرن.

فقد انتقد رجال المال والاقتصاد تخلف هذا القطاع بسبب مشاريع التنمية الصناعية والنفطية، ولكن ما لبث أن تدخلت عوامل الأمن السياسي والاقتصادي لتعيد التركيز على المشاريع الزراعية وعلى البنية الزراعية وبالتالي التركيز على مصادر المياه من حيث كونها عصب الحياة. (2)

فخلال السنوات العشر الماضية تم بناء عدد من السدود الصغيرة والمتوسطة الأحجام بلغ عددها حسب بعض المصادر العلمية أكثر من مائة سد مائي وبحجم تخزيني يزيد على العديد من مئات الملايين م^3 من المياه.

وقد هدفت هذه السدود إلى تأمين مياه الشرب في البادية السورية وفي بعض القرى النائية وأغلب هذه السدود إما ترابية أو ردميات وأقلها إسمنتية مسلحة. (3)

المطلب الثالث : الموارد المائية في تركيا

لموقع تركيا الجغرافي الذي يعد واحداً من العوامل التي تتخذ به وضعها السياسية ونشاطها الاقتصادي أهمية كبيرة، فتركيا أو ما يطلق عليها أحياناً اسم (آسيا الصغرى) تمتد بين دائرتي عرض 36 و 42 شمالاً، وخطي طول 45 و 26 شرقاً، تقع أراضيها في قارتي آسيا وأوروبا ويسمى الجزء الآسيوي الأناضول والقسم الأوروبي تراقيا.

وهذا يكسبها موقعاً جغرافياً واستراتيجياً مميزاً بين دول الشرق الأوسط والدول الأوروبية ولهذا اعتبرت المعبر الرئيسي بين الشرق والغرب.

---

(1) بورحمة حمد ، إدارة أزمة المياه في الشرق الأوسط واقع وآفاق، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص ص65-66.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص 110.

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط والأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمال الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص 112

I. التنوع المناخي في تركيا

إن أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا منحها دورا كبيرا في تاريخ المنطقة بفضل وسائل النقل والاتصالات مما أدى إلى تغييرات كبيرة في مسارات خارطة العالم السياسية والاقتصادية.[1]

وتتميز تركيا بسواحلها الطويلة والاستراتيجية الممتدة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر مرمرة ومضائق البوسفور، ويبلغ طول هذه السواحل حوالي 8233 كيلو متراً موزعة كما يلي : سواحل الأناضول 6480 كم في آسيا، سواحل تراقيا 686 كم في أوروبا، الجزر الساحلية 1067 كم.

ومن هنا يتبين أن موقع تركيا الجغرافي منحها أهمية بحرية وبرية كبيرة جعلتها موضع اهتمام العالم. [2]

ولتركيا حدود برية مع ست دول تبلغ أطوالها حوالي 2753 كم فهي مع اليونان 212 كم ومع بلغاريا 269 كم ومع سوريا 877 كم ومع دول الاتحاد السوفيتي السابق 610 كم ومع العراق 331 كم ومع إيران 454 كلم.

تنقسم تركيا إلى سبعة أقاليم طبيعية هي :

- إقليم البحر الأسود.
- إقليم مرمرة.
- إقليم إيجة.
- إقليم البحر المتوسط.
- إقليم وسط الأناضول.
- إقليم شرق الأناضول.
- إقليم جنوب الأناضول

وكل إقليم من هذه الأقاليم يحمل بعض الصفات المتماثلة كالمناخ والسطح والغطاء النباتي والتأثيرات البحرية. [1]

([1]) عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص98.

([2]) نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا ، مرجع سابق، ص67

وعلى الرغم من وقوع تركيا ضمن المنطقة المعتدلة فإن هناك بعض الاختلافات الموضعية في مناخها وما يصاحب ذلك من اختلاف في نباتها الطبيعي، إذ أن مناخ البحر المتوسط هو النوع المناخي السائد، أما الاختلافات الطبيعية فيسببها القرب والبعد عن المسطحات المائية المحيطة بتركيا من الجهات الثلاث فضلاً عن شكل السطح، لذلك تقسم تركيا إلى ثلاثة أقاليم مناخية هي :

أ- إقليم البحر الأبيض المتوسط :

يظهر تأثيره في المناطق الساحلية الجنوبية والغربية من خلال الحرارة المرتفعة والجفاف النسبي صيفاً والحرارة المعتدلة والأمطار شتاء، ويدخل ضمن هذا النطاق المناطق الساحلية من مرمرة والمناطق الغربية من إقليم البحر الأسود مع وجود بعض الاختلافات في درجات الحرارة والرطوبة، أما النبات الطبيعي السائد فهو الغابات في المناطق المرتفعة والنباتات دائمة الخضرة في المناطق المنخفضة من هذا الإقليم. [2]

ب- إقليم شرق البحر الأسود :

تأثير البحر الأسود واضح في مناخ هذا الإقليم فمعدل درجات حرارة الصيف ليس مرتفعاً كما في إقليم البحر المتوسط أما الشتاء فمعدل درجات حرارته أقل، والسمة المميزة لهذا الإقليم هي ارتفاع نسبة الرطوبة الدائمة لتأثره الكبير بالبحر الأسود ولوجود السلاسل الجبلية المحاذية له. [3]

ج- المناطق الداخلية :

السمات الرئيسية لهذا الإقليم التطرف في درجات الحرارة وقلة الرطوبة والأمطار، ففصل الشتاء شديد البرودة وتتساقط فيه الثلوج وفصل الصيف قصير وحار.

أما النبات السائد فهو من نوع الحشائش مع وجود بعض المساحات الصغيرة التي تغطيها الغابات.

([1]) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص71.

([2]) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، مرجع سابق، ص62.

([3]) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص56.

أما عدد سكان تركيا فقد بينت نتائج التعداد السكاني الذي جرى عام 1985 أن مجموع سكان تركيا قد بلغ 50 مليوناً و 664 ألف نسمة، وقد ارتفع هذا العدد عام 1988 إلى 54 مليوناً، وفي ضوء معدلات الزيادة السكانية فقد وصل عدد السكان عام 2004 إلى 73 مليون نسمة. (1)

وتتباين الكثافة السكانية بين إقليم وآخر ومحافظة وأخرى تبعاً لتأثير العوامل الطبيعية والاقتصادية، وهي على العموم عالية جداً في المناطق الساحلية حيث يتركز نصف السكان تقريباً ثم تليها سواحل البحر الأسود ثم سواحل بحر مرمرة وبحر إيجة والبحر المتوسط أما المناطق الداخلية فهي بشكل عام قليلة الكثافة السكانية.

II. الموارد المائية في تركيا

تتمتع تركيا بوفرة المياه، إذ يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا 195 مليار متر مكعب من الموارد الداخلية المتجددة ولا تتعدى المسحوبات التركية من هذه المياه 6.15 مليار متر مكعب سنوياً أي بنسبة 8% من مواردها المائية المتجددة، يخصص 42% من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية بينما تستوعب الزراعة 58% من هذه الموارد. (2)

وتأتي الموارد المائية التركية من البحيرات والأنهار العديدة التي تجري داخل أراضيها، ففي تركيا إثنتا عشرة بحيرة ومعظم هذه البحيرات تقع في إقليم شرق الأناضول، بينما يقع جزءُ منها في القسم الآسيوي من إقليم مرمرة، وتعتبر بحيرة الملح (طوزكزلو) الضحلة أكبر بحيرة في إقليم وسط الأناضول وفيما يلي أهم البحيرات الموجودة : (3)

الجدول رقم (16) : يوضح أهم الموارد المائية في تركيا

بحيرة قرة حصار – قوينا ومساحتها 353كم².	بحيرة بالك ومساحتها 34كم².
بحيرة اسبارتا ومساحتها 656كم².	بحيرة بوردر ومساحتها 200كم².
بحيرة جادر ومساحتها 115كم².	بحيرة إبر ومساحتها 126كم².
بحيرة أغردر ومساحتها 468كم².	بحيرة ازنك ومساحتها 268كم².

(1) مجدي صبحي، دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، مرجع سابق، ص61.

(2) نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، مرجع سابق، ص78.

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص130.

بحيرة كوش ومساحتها 166كم^2. بحيرة الملح (طوزكزلو) ومساحتها1500كم2.

بحيرة أولوبات ومساحتها 134كم^2. بحيرة وان ومساحتها 3713كم^2.

حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص101.

أما بالنسبة للانهار فيصب قسم منها في المسطحات المائية المحيطة بتركيا فيما يجري القسم الآخر خارج حدودها، وهناك قسم من هذه الأنهار ذو تصريف داخلي ومعظمها يقع في وسط إقليم الأناضول وجنوبه وتعتبر أنهار الأناضول أطول الأنهار في تركيا وأكثرها تصريفاً فنهر الفرات وروافده مراد صو ونهر آراس ونهر كورا تنبع من وسط إقليم الأناضول بينما ينبع نهر دجلة وروافده من السلسة الجنوبية الشرقية لجبال طوروس.

أما الأنهار الواقعة في إقليم البحر الأسود فجميعها تصب في البحار المحيطة بتركيا وفيما يلي استعراض لأهم الأنهار الموجودة في تركيا : [1]

جدول رقم (17) : يمثل أهم الأنهار في تركيا

([1]) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص101.

الطول	المسار	النهر
584كم.	من جبار بنكول إلى الحدود السوفيتية (سابقاً)	نهر آراس
97كم.	من حدود تركيا إلى البحر المتوسط	نهر العاصي
307كم.	داخل الحدود التركية	نهر مندرس الكبير
509كم.	من جبال نورصق إلى البحر المتوسط	نهر جيحان
331كم.	من جبال توكات إلى يشل أرماق	نهر جكرك
466كم.	من جبل مسجد إلى البحر الأسود	نهر جورة
523كم.	من بحيرة كولجك إلى الحدود العراقية	نهر دجلة
426كم.	من جبل حسن إلى قزل أرماق	نهر دجلة
381كم.	من صراي إلى مريج	نهر أركنه
971كم.	من جبل دوملق إلى الحدود السويدية	نهر الفرات
1263كم.	من مراد صو إلى الحدود السورية	نهر مراد صو
401كم.	من جبل مراد إلى بحر إيجه	نهر كديز
260كم.	من جبل بوزبته إلى سليوس	نهر كره ده

المصدر : فتحي علي حسن، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، دار البراق للنشر والتوزيع، دمشق، 1994م، ص 61.

III. المشاريع المائية التركية على نهر الفرات

تحاول تركيا دائماً تخزين الحد الأقصى الممكن من مياه نهر الفرات متجاوزة المعاهدات والأعراف الدولية التي تحدد كيفية تقاسم مياه الأنهار الدولية.

فقد انخفض معدل تصريف مياه نهر الفرات – عند دخوله الحدود التركية السورية – من 23 مليار م^3 سنوياً إلى 19. 7 مليار م^3. وبموجب بروتوكول عام 1987 الموقع بين سوريا وتركيا، انخفضت الكمية من 15.75 مليار م^3 إلى 19. 7 مليار م^3، وبعد تنفيذ السدود التركية على نهر الفرات لن يزيد معدل تدفق المياه عن 13 مليار م^3. [1]

(1) فتحي علي حسن، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص61.

أعدت الحكومة التركية مزيداً من الخطط والدراسات لإقامة العديد من السدود لاستغلال أكبر قدر ممكن من مياه دجلة والفرات، ولعل مشروع جنوب شرق الأناضول من أهمها. [(1)]

يعتبر هذا المشروع واحداً من المشاريع التنموية الكبيرة التي تعول تركيا كثيراً عليها في خططها التنموية ويقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا، ويمتد حتى محاذاة الحدود التركية مع سوريا والعراق.

وتعتبر المناطق المشمولة بهذا المشروع واحدة من الأقاليم الجغرافية السبعة في تركيا، إذ يمتد هذا المشروع جنوب سلسلة جبال طوروس، وتقع ضمن مساحة المشروع كل من ولايات (غازي عنتاب – أدي يمان أورفة – ديار بكر – ماردين – سعرت) وتبلغ المساحة التي يشغلها المشروع 74 ألف كم^2.

ويتضمن المشروع عدة مشاريع رئيسية : سبعة منها ضمن حوض الفرات وستة أخرى في حوض دجلة حيث تشكل السدود الكبيرة حجر الزاوية، ويتضمن هذا المشروع إنشاء 22 سداً مع 19 محطة كهربائية، ويتوقع أن تقوم بإنتاج طاقة كهربائية كبيرة وإرواء مساحة مقدارها 1.633 مليار هكتار منها 1.75 مليار هكتار على نهر الفرات و 575 ألف هكتار على نهر دجلة وهو من أبرز مشاريع حوض الفرات :

1. <u>مشروع الفرات الأسفل</u> : ويتضمن المشاريع التالية : [(2)]

سد أتاتورك : وهو أكبر السدود التركية ويعتبر رابع أكبر سد في العالم من حيث الحجم، حيث يحتجز نحو 84 مليار م^3 من المياه، ويضم السد ثماني وحدات توربينية قدرتها 3200 ميغاواط من الكهرباء ويروي نحو 900 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، ويبلغ طول جسم السد 2 كم وارتفاعه 166 متراً ويبعد عن الحدود السورية 60 كيلومتراً ومساحة بحيرته 817 كم^2، ويتضمن المشروع الإنجازات التالية :

- **نفق شانلي أورفه** : وهو مخصص لإرواء مساحة 476. 474 هكتاراً من الأراضي الجديدة.

([1]) نبيل السمان، <u>مشكلة المياه في سوريا</u> ، مرجع سابق، ص89

([2]) مجدي صبحي، <u>دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف</u>، مرجع سابق ، ص 78.

- **المحطة الكهرومائية في نفق شانلي أورفه** : تقع في مؤخرة النفق حيث أنشئت المحطة بقدرة 50 ميغاواط وتولد 124 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة.

- **المشروع الإروائي لسهول شانلي أورفه – حران :** وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 147. 866 هكتاراً وتروي هذه السهول من نفق شانلي أورفه.

- **مشروع ماردين – جيلان بنار الإروائي** : وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 328,608 هكتارات وتروى من نفق شانلي اورفه أيضاً.

- **مشروع الإرواء بالضخ لمنطقة سفيرك – حلوان** : وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 55300 هكتار. [1]

2. <u>سد قرة قايا</u> : وتبلغ طاقته التخزينية 15 مليار متر مكعب وهو يولد 7500 ميغاواط من الكهرباء واكتمل إنشاؤه عام 1986. [2]

3. <u>مشروع الفرات</u> : ويشمل سد قارقا محطة كهرومائية حيث ستكون قدرة الطاقة المتولدة 180 ميغاواط، والكهرباء المتوقع إنتاجها 652 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة في المرحلة الأولى وتنخفض إلى 470 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة بعد تطوير الري في مرحلة لاحقة. [3]

4. <u>مشروع سوروج بازكي</u> : ويتضمن هذا المشروع إرواء مساحة مقدارها 146500 هكتار.

5. <u>مشروع ادیامان کاشنا</u> : ويتضمن إنشاء خمس محطات كهرمائية بقدرة 196 ميغاواط، ويولد طاقة مقدارها 509 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة كما يتضمن إنشاء أربعة سدود وكذلك محطة ضخ على خزان أتاتورك، وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 79409 هكتارات. [4]

6. <u>مشروع ادیامان – کوك صو عريان</u> : ويتضمن إنشاء المنشآت اللازمة لإرواء 719600 هكتار فضلاً على المنشآت اللازمة لتزويد غازي عتاب بمياه الشرب.

---

(1) نبيل السمان، <u>مشكلة المياه في سوريا</u> مرجع سابق ، ص92.

(2) مجدي صبحي، <u>دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف</u>، مرجع سابق ، ص 98.

(3) حسن بكر، <u>حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد</u>، مرجع سابق ، ص 84 .

(4) حسن بكر، <u>حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد</u>، نفس المرجع ، ص 87-88

7. مشروع غازي عتاب : ويتضمن إنشاء السدود التالية لإرواء مساحة من الأرض مقدارها 8900 هكتار. [1]

سد هانج أغز والمنشآت الإروائية : وتم إنشاء هذا السد عام 1988 بسعة 100 مليون م^3، ويقع على رافد (نزيب) بالقرب من بيره جلك وهدفه تأمين إرواء مساحة من الأراضي تبلغ مساحتها 7330 هكتاراً.

سد قايجك وسد كلن والمشروع الإروائي : وتبلغ المساحة المتوقع إروائها من مياه السدين 81670 هكتاراً.

المبحث الثالث : الإحتياجات المائية في حوض نهر الأردن

لدراسة المسألة المائية لدى أية دولة يستدعي الأمر وجوب تحديد الموارد المائية الأساسية في الدولة ومن ثم تقييم هذه الموارد من حيث أثرها في تحديد ماهية الوضع المائي العام لهذه الدولة أو تلك. [2]

المطلب الأول : الاحتياجات المائية للأردن

I. قلة تساقط الأمطار

تعد الأمطار المتساقطة فوق أراضي الأردن المصدر الرئيسي لموارد المياه الأردنية سواء السطحية أم الجوفية، ويأتي هطول الأمطار فوق أراضي الأردن بصورة تبرز الخلل في إطار عملية التوزيع حيث نجد أن 4.91% من أراضي الأردن تتلقى أمطاراً شحيحة يقل معدلها عن 200 ملم سنوياً، وهي تشمل المناطق الشرقية والجنوبية بينما يتلقى 5.7% من أراضيه أمطاراً متوسطة تتراوح من 200-500 ملم سنوياً، وأما المنطقة التي تتلقى أمطاراً غزيرة تتراوح بين 500-600 ملم سنوياً في المرتفعات الغربية الشمالية والتي لا تتعدى 1.1%[3] من المساحة الإجمالية للأردن[4].

([1]) مجدي صبحي، دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف مرجع سابق ، ص 112.

([2]) رائد الفاعوري، المياه كموضوع للتعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 23.

([3]) إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، مرجع سابق، ص 63

([4]) أنظر : الياس سلامة، ونجيب عدنان، الموارد المائية في الدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 81.

وبصورة عامة نجد أن حجم المعدل السنوي لهطول الأمطار يقدر بـ 7200 مليون متر مكعب يقابلها هذه النسبة حالة تبخر تقدر بـ 85-92%، وهنا حقيقة **تبرز أولى مؤشرات حساسية الوضع المائي الأردني**، حيث إنه في بحثنا حول الأمطار نركز على مصدر أساسي لبقية المصادر من هنا فإن خال معادلة معدل الهطول السنوي وما يقابلها من نسبة تبخر توضح لنا أولى مؤشرات تردي حالة الموارد المائية الأردنية[1].

II. تراجع المياه الجوفية

يجري تصنيف المياه الجوفية في إطار أحد الموارد المائية الرئيسية في الأردن إلا أنه تبرز أولى مؤشرات حساسية وضعية هذا المورد من خلال حجم نقص التغذية، حيث قدر حجم التغذية من مياه الأمطار بـ 5% من مجمل كمية المياه (المطرية) المتبقية بعد طرح نسبته الكمية التي تذهب بالتبخر وهي لا شك نسبة متدنية من حيث فاعليتها في عمليات رفد المخازن الجوفية[2].

ويقابل هذا التدني في حجم الرافد السنوي من الأمطار للمخزون الجوفي السلوك المتبع في التفاعل مع هذا المورد المائي، والتي تتجسد في إطار فوضوية استغلال هذا المخزون والتي بدورها تهدد وضعية المسألة المائية في الأردن في جانبها المتعلق بالمياه الجوفية.

حيث نجد فيما يخص مصادر المياه الجوفية المتجددة أن الغلة المأمونة لهذا المصدر هي 277 مليون متر مكعب سنوياً أو في السنة – أي الحد السليم لاستهلاك موجودات هذا المصدر بصورة لا تنعكس سلبياً على وضعيته – غير أنه على سبيل المثال في عام 1992م تم ضخ ما يزيد عن 443 مليون م^3 وهو ما يعادل الضخ بأكثر من الغلة الآمنة لتلك المخزون المائي بنسبة 180%، ولا شك أن هذه المسلكيات تنعكس سلباً على ديمومة هذا المورد المائي[3].

أما بخصوص الموارد الجوفية غير المتجددة فتقدر الغلة السنوية للمخزون الأرضي التي تحمل مياه عذبة بحوالي 143 مليون م^3 في السنة كنقص، وهو ما يمكن أن يستمر لمدة 100 سنة، ففي عام 1992 مثلاً كانت كمية الضخ من هذه المستودعات تقدر بـ 71 مليون م^3[4]، وكمؤشر يبرز تردي وضعية هذا المورد غير المتجدد أشير إلى أنه في الوقت الذي تستهلك

---

(1) إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، نفس المرجع، ص 65.

(2) رائد الفاعوري، المياه كموضوع للتعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 17.

(3) الأسكوا الفاو، سياسات الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأدنى، مرجع سابق، ص 52.

(4) الأسكوا، الفاو، المرجع السابق، ص 52.

الزراعة المروية قرابة 75% من كافة كميات المياه المتاحة تأتي نصف الكمية من مصادر المياه الجوفية غير المتجددة –والرأي الآخر فإن 50% من أصل الـ 75% التي تغذي الزراعة المروية تأتي من المخزون الجوفي غير المتجدد والذي لا يتم تعويضه من خلال الدورة المائية وهذا الأمر يسمى بالتعدين[1][2].

ويمكن إجمال مشاكل هذا المورد بـ :

1-استغلال موارد المياه الجوفية بنسب تفوق وارداتها الطبيعية الأمر الذي ينعكس على احتياطي هذه الثروة.

2-كنتيجة للاستنزاف الجائر مستقبلاً فستكون المياه الجوفية العذبة عرضة لتدفق المياه المالحة.

3-التلوث المتزايد لموارد المياه الجوفية والسطحية على حد سواء والناتج عن وصول المياه العادمة إليها سواء المنزلية أم الصناعية. [3]

وكملاحظة حول الممارسات الفوضوية التي من شأنها استنزاف المتاح من هذا المورد نلاحظ أنه في الأعوام 1988-1989 غطت عمليات استغلال المياه الجوفية 88% من احتياجات مياه الشرب ومثال آخر نجد أن كمية المياه التي تم ضخها عام 1992 من المصادر المتجددة وغير المتجددة شكلت ما نسبته 54% من إجمالي كمية المياه التي استخدمت.

III. محاصرة المياه السطحية

تنحصر المياه السطحية في نهري الأردن واليرموك وبعض الأودية الجارية وعلى صعيد هذا المورد أي المياه السطحية فإن ما يهمنا أن نحصر البحث في إطار يتجسد بنهري الأردن واليرموك للتمكن من تقييم جدوى المياه السطحية في الأردن. [4]

<u>نهر الأردن</u>

نهر الأردن أحد الأنهار الدولية حيث تتجسد روافده بنهر اليرموك وبانياس اللذين ينبعان من سوريا، والحاصباني الذي ينبع من لبنان، والدان الذي ينبع من فلسطين.

([1]) التعدين : أي استنزاف المخزون الجوفي الذي تجمع عبر آلاف أو عشرات آلاف من السنين.

([2]) الياس سلامة، <u>قطاع المياه ومتطلباته المستقبلية</u>، مرجع سابق، ص 64-65.

([3]) إبراهيم بدران، <u>الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن</u>، مرجع سابق، ص 67

([4]) علي الجوني، <u>التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات</u>، مرجع سابق، ص 21-22.

أما من حيث جدوى النهر بالنسبة للأردن فنجد أنه على إثر حرب حزيران 1967م استطاعت إسرائيل السيطرة على موارد هذا النهر وذلك باحتلالها لمرتفعات الجولان، وهو الأمر الذي مكّن إسرائيل من السيطرة على ما معدله 100م^3 من مياه النهر سنوياً واستغلالها في الزراعة في صحراء النقب(1) –حسبما تدل الدراسات المائية التي أجريت في الأردن- من أصل 3.1 مليار م^3 من مجموع الكمية المتاحة للنهر، في حين يتزود الأردن بـ 120 مليون م^3 سنوياً من القطاع الجنوبي لحوض نهر الأردن أما من حيث شكل الحصة الأردنية فيما بعد اتفاقيات السلام فسوف نشير إليها لاحقاً.

نهر اليرموك : وهو أيضاً من الأنهار الدولية حيث تشترك في استغلاله كلٌ من الأردن وسوريا وبعد حرب حزيران 1967 دخلت إسرائيل كطرف ثالث نتيجة لاحتلالها مرتفعات الجولان وبالمحصلة النهائية نجد أن النسبة التي يتزود بها الأردن من هذا النهر تقدر بنحو 130 مليون م^3 سنوياً(2) بعدما استطاعت إسرائيل أن تستولي على 100 مليون م^3 سنوياً من هذا النهر.

وجاء تعطيل إسرائيل لمشروع سد الوحدة إلى حرمان الأردن من استغلال ما يزيد على 225 مليون م^3 وهكذا نجد أن إسرائيل تصادر ما نسبته 70% من مجموع مياه الأردن السطحية المتاحة.

تأسيساً على ما سبق نجد أن الأردن يتعرض لمعادلة مائية بالغة الحساسية وفي واقع الأمر يعد الأردن منذ عام 1989 من الدول التي دخلت خط الفقر المائي، حيث عانى الأردن في ذلك العام من عجز مائي مقداره 80 مليون م^3(3).

وفي إطار البحث حول حساسية الوضع المائي الأردني من حيث ترديه تأتي التنبؤات المستقبلية لتعطي إضاءة حول ما سوف تكون عليه الأوضاع المائية مستقبلاً والتي تتنبأ بمزيد من تفاقم الوضع المائي، حيث وصل العجز المائي عام 2000 إلى 400 مليون م^3 سنوياً(4) بينما وصل عام 2005 نحو 453 مليون م^3 بينما يقدر في سنة 2010 بنحو 553 مليون م^3(5).

---

(1) رائد الفاعوري، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 20.

(2) رائد الفاعوري، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، نفس المرجع، ص 26.

(3) علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مرجع سابق، ص 32.

(4) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مطبعة الفجر، عمان، 1993، ص 33.

(5) رائد الفاعوري، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مرجع السابق، ص 20.

إن الطلب على المياه في الأردن آخذ بالتسارع فيما يقابله نقص بالموارد، وهنا تدخل معادلة السكان والموارد المائية لتشغل هامشاً أو حيزاً في معادلة المسألة المائية الأردنية حيث تقدر نسبة النمو السكاني بـ 8.3% سنوياً.

إن الطلب على المياه آخذ بالتسارع فيما يقابله في ذات الوقت عجز متوقع ففي عام 2000 بلغ الطلب على المياه حوالي 1086 مليون م^3 ووصل عام 2005 إلى (1220 مليون م^3) [1].

ومما يعطي صورة جلية عن الوضع المائي في الأردن ما بينته مقارنة حصة المواطن الأردني مع نظيره الإسرائيلي حيث نجد أن المواطن الأردني يحصل على ما معدله 226-236 متراً سنوياً بينما الفرد الإسرائيلي يحصل على ما معدله 1420-2667 متر سنوياً[2].

([1]) إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، مرجع السابق، ص 67. ، بينما يقدر الدكتور منذر حدادين حاجة المياه عام 2015 بـ 8 مليارات م3، انظر : زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع السابق، ص 148.

([2]) علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مرجع سابق، ص 16.

جدول رقم (18) : مقابلة الموارد والاحتياجات المائية السابقة والحالية والمستقبلية في الأردن :

العام	عدد السكان مليون نسمة	(1) الموارد المائية					(2) الاحتياجات المائية					مليار متر مكعب / سنة		
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ريّ	إجمالي	نصيب الفرد م^3/سنة	فجوة الموارد المائية	
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								1	2
1990	3	0.32			0.40	0.88	0.24	0.24	0.03	0.67	0.94	293	- 0.06	2.94
2000	5	0.32			0.05	0.88	0.36	0.36	0.1	0.82	1.28	176	- 0.4	- 3.72
2025	10	0.32			0.06	0.88	0.65	0.60	0.26	1.12	2.03	88	- 1.15	- 7.97
2070	28	0.32			0.08	0.08	1.17	1.17	0.56	1.68	3.41	33	-2.53	-24.59

* المرجع : الدكتور كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992، ص ص 15-16. وأنظر أيضا الدكتور أحمد أبو زيد وكمال فريد سعد، برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

واختصارا لكل ما سبق فإن الجدول أعلاه يمثل :

- المياه السطحية التي تتمثل في الأنهار والأودية دائمة الجريان التي ترجع إلى تصريف المياه الجوفية عبر الينابيع، بالإضافة إلى جزء ناتج عن الفيضانات التي تسببها الأمطار في الشتاء.

- المياه الجوفية، وتتمثل فيما يتعلق بالنظام المائي العميق والمكون من ثلاث أنظمة جوفية واستغلال هذا النظام غير الاقتصادي، بالإضافة إلى نضم الحجر الجيري الصواني الذي تستغل مياهه لجودتها ومحدودية عمقها، وكذلك نظام الصخر البازلتي في شرق الأردن الذي يتغذى على الأمطار الساقطة على جبال العرب في سوريا، وهذا نظام مستغل بالكامل تقريبا، ونظام رواسب الأودية والأنهار مثل وادي الأردن ووادي عربة، وهذا النظام مستغل بدرجة عالية في وادي الأردن كما بدأ استغلاله حديثا في وادي عربة، ويتضح من الجدول ما يلي :

- الموارد غير التقليدية مثل مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، والمياه الأرضية الساخنة والمياه المالحة.

- تظهر فجوة الموارد المائية في المفهوم (1) عجزا مائيا مزمنا في الموارد المائية في الأردن في مقابل الاحتياجات، كما تظهر الفجوة أيضا في المفهوم (2) عجزا مزمنا يتفاقم باضطراد.

- نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بالمتر مكعب متدني للغاية وهو يتناقص من عام لآخر.

المطلب الثاني : الاحتياجات المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

لقد حرصت الإدارة العسكرية الإسرائيلية على تطبيق القوانين السارية المفعول في إسرائيل والتي تتضمن حفر الآبار المائية، بحيث تلزم المواطنين الفلسطينيين الحصول على تراخيص من مكتب (مفوض المياه من مقر قيادة الحاكم العسكري)[1].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أول أمر عسكري صدر بشأن مياه الضفة الغربية كان في 07 جوان 1967 قبل انتهاء العمليات العسكرية لحرب يونيو - حزيران 1967، وقد تم بمقتضى هذا الأمر إصدار الأوامر العسكرية اللاحقة (أمر رقم 92 الصادر في 15 أوت

([1]) Abdullah Arar, "Notes on water issues in the Weast bank and Gaza, the national seminar on water, the security of Egyptian, ingenears, Kairo, Feb 1992, P 2.

1967 والأمر رقم 158 الصادر في 30 أكتوبر 1967) نقل جميع الصلاحيات بشأن مياه الضفة الغربية إلى الحاكم العسكري والهيئات المائية الإسرائيلية[1].

وبهذا تكون قد قلصت عدد التراخيص الممنوحة وحصرها في مجالات نادرة، بحيث بالكاد تقتصر على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات المنزلية مع الرفض البات لحفر الآبار لأغراض زراعية أو إدخال أية إصلاحات على الآبار القائمة بالاستناد إلى ذرائع أمنية غير مبررة[2].

وعليه فإن تجميد حصص المياه في الضفة الغربية عند مستوى عام 1967 أحد الأسباب التي أدت إلى تدهور الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية بصورة كبيرة جدا، على الرغم من وجود 170 ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي يمكن إضافتها إلى 90 ألف دونم القائمة فعلاً التي أعدمت زراعيا بسبب قلة المياه.

لكن هذه الأوامر تسري على الفلسطينيين فقط ويترك الأمر على غاربه وبدون أوامر صارمة للمستوطنين الإسرائيليين، بل يتم دعم الخطط الزراعية للمستوطنين اليهود، وقد تم تزويد المستوطنات الإسرائيلية بالمياه من الآبار الجوفية العربية في الضفة الغربية ضمن المجموعات التالية [3]:

- منطقة القدس : تزود بآبار عربية محفورة قبل عام 1967.
- منطقة رام الله والبيرة : تزود بالمياه من آبار تم حفرها من قبل مصلحة المياه الإسرائيلية.
- نابلس وجنين وطولكرم: تزود من مياه آبار حفرت بأيدي عربية وقد تم السيطرة عليها بعد عام 1967.
- الخليل : وتزود بالمياه من آبار حفرت قبل عام 1967.

ومن الملاحظ أن أغلب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يرتكز نشاطها في المجال الزراعي خصوصا الخضروات والفواكه التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ويتم

---

(1) عبد معروف، المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية – ارتفاع ملوحة المياه وتراجع الزراعة وازدياد الهجرة، جريدة الحياة 1993/12/01، العدد 10955، ص 11.

(2) أحمد أبو شايويش، سياسة إسرائيل المائية في الأراضي المحتلة عام 1967، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 43، يناير 1993، ص 114.

(3) عبد معروف : المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية – ارتفاع ملوحة المياه وتراجع الزراعة وازدياد الهجرة، مرجع سابق، ص 16.

الحصول على المياه من آبار عرب غائبين أو آبار مصادرة أو آبار تم حفرها بفعل السلطات الإسرائيلية.

وقد حفرت شركة مايكروث 17 بئرا جديدا في الفترة ما بين 1968 إلى 1978 لخدمة مستوطنات الضفة الغربية فضلا عن استغلال أربع آبار تمت مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية.

ومن الحقائق التي لا يجب إغفالها أن الاستهلاك الإسرائيلي في الضفة الغربية يحتل 87.5% من نصيب الفلسطينيين من مياه الضفة الغربية، بينما لا يتجاوز نصيب العرب الفلسطينيين من 12.5% مما يعني أن استهلاك الفرد الإسرائيلي يبلغ ستة أضعاف المواطن العربي الفلسطيني، وعليه يدفع المواطن الفلسطيني ستة أضعاف ما يدفعه المستوطنون اليهود مقابل الانتفاع بالمياه.

بينما يختلف الأمر في **غزة** : حيث كما ذكرنا سابقا تقدر كمية المياه المتجددة في القطاع بنحو 100 مليون $م^3$ سنويا، ويفوق استغلال هذه الكمية حيث يقدر ب 150 مليون $م^3$ مما شكل ضغطاً كبيراً على المياه في القطاع مما زاد من ملوحتها، كما تم استنفاذ المخزون من الاحتياطي مما دفع مزارعي الحمضيات للاحتجاج لدى الحاكم العسكري الإسرائيلي بمذكرة طالبوا فيها بوقف سحب المستوطنات الإسرائيلية لمياه القطاع، وبالطبع تم رفض الطلب[(1)].

ويستهلك المستوطنون في قطاع غزة ثلاثين ضعفاً ما يستهلكه المواطنون العرب، وتضع السلطات الإسرائيلية قيوداً كثيرة وأوامر صارمة بحيث لا يمكنهم ري الأراضي بعد الساعة الرابعة مساءا، كما لا يمكنهم حفر الآبار أو إجراء أي إصلاحات عليها.

وعليه فإنه غير مسموح للعرب استخدام مياههم وتنميتها، وبالإشارة إلى الخبير الفلسطيني عبد الرحمان التميمي بأنه لم تتغير سياسة إسرائيل المائية منذ توقيع إعلان المبادئ في 1993/09/13 بمعنى أن المدن والقرى الفلسطينية التي طلبت تراخيص بحفر الآبار لم تحصل على هذه التراخيص لغاية الآن.

فالاحتياجات الفلسطينية في تزايد مستمر في ظل هذه السياسة المائية الإسرائيلية للضغط عليهم لمغادرة البلاد لتفريغ فلسطين والسماح للمهاجرين اليهود بالحلول مكانهم.

([1]) أنظر في ذلك: د. خيرية قاسم، علي الدين هلال، إبراهيم كروان، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية، الدراسات الخاصة رقم 15، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص ص 105-107.

المطلب الثالث : الاحتياجات المائية في لبنان

يحال هذا المطلب انطلاقاً من من قراءة الباحثة للجدول أدناه (رقم 19 ص 278 من هذه الدراسة)

جدول رقم (19) : الموارد والاحتياجات المائية السابقة والحالية والمستقبلية في لبنان :

العام	عدد السكان مليون نسمة	(1) الموارد المائية						(2) الاحتياجات المائية				مليار متر مكعب / سنة		
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ريّ	إجمالي	نصيب الفرد م^3/سنة	فجوة الموارد المائية	
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								1	2
1990	3	4	6			4.6	16	0.22	0.09	0.75	1.6	1533	+ 3.54	+ 1.4
2000	4	4	6			4.6	16	0.39	0.16	0.9	1.45	1150	+ 3.15	+ 0.6
2025	6	4	6			4.6	16	0.81	0.33	1.29	2.43	767	+ 2.17	- 1.4

* المرجع : الدكتور كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992، ص ص 17-18. وأنظر أيضا الدكتور أحمد أبو زيد وكمال فريد سعد، برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

ومن هذا الجدول تتضح الاستنتاجات التالية :

1- في عام 1990 وعام 2000 أيضا (الذي يمثل الوضع السابق) وفي عام 2025 (الذي يمثل الوضع المستقبلي) تظل الموارد المائية ثابتة، ويستمد لبنان مياهه من مجموعة الأنهار الداخلية حيث توفر له (4) مليارات متر مكعب، كما أن المياه الجوفية المتجددة تسهم بنحو (6) مليارات متر مكعب، ويغطي إجمالي الموارد إجمالي كل الاحتياجات لكل الأغراض ولكل الفترات الزمنية.

2- لا تظهر الفجوة بالمفهوم (1) عجزا مائيا في الحاضر ولا في المستقبل كما أن الفجوة بالمفهوم (2) لا يظهر أي عجز خلال الوقت الحالي وفي المستقبل القريب، غير أن تضاعف عدد السكان من 3 ملايين نسمة عام 1990 إلى 6 ملايين نسمة عام 2025 مع ثبات الموارد، وهذا يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه من 1533 م^3 في 1990 إلى 767 م^3 عام 2025 مما يؤدي إلى ظهور عجز مائي في المفهوم (2).

3- توجد بعض الاختلافات في التقديرات عند بعض الخبراء في الجدول (13) حيث يذهب بعض الخبراء ان الموارد المائية المتاحة بـ 2.2 مليار م^3 تنخفض إلى 2 مليار م^3 في السنوات الجافة، وتقدر الاحتياجات السابقة استنادا إلى خطة 2000 بإعادة تأهيل قطاع المياه في لبنان بـ 2555 مليون م^3 عام 2015 منها 900 مليون م^3 في الأغراض الصناعية و 1415 مليون م^3 لأغراض الري والزراعة، بينما يذهب بعض الخبراء الآخرين بتقدير الموارد المائية اللبنانية إلى 3375 مليون م^3 وذلك استنادا إلى وزارة الموارد المائية والكهربائية وحسابات بعض الخبراء.

ويقدر مجموع الاحتياجات المستقبلية نحو 3300 مليون م^3 وهنا تختلف تقديرات الخبراء في تقدير حاجات الري عام 2010 حيث يقدر بـ 2160 مليون م^3، وإذا أخذنا الاختلافات المذكورة في الاعتبار فمن المتوقع ظهور فجوة مائية بالمفهوم (1) كما تظهر الفجوة بالمفهوم (2) في الحاجات المستقبلية.

المطلب الرابع : الاحتياجات المائية في إسرائيل

اعتمدت الباحثة كذلك في هذا المطلب على تحليل الجدول رقم (20) أدناه :

- جدول رقم (20) : الاحتياجات المائية في إسرائيل :

السنة	الزراعة		الصناعة		الاستهلاك الحضري		الإجمالي
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية
81-80	1212	72.2	100	6	367	21.9	1678
82-81	1282	72.4	103	5.8	385	21.8	1770
83-82	1255	71.3	103	5.9	401	32.8	1759
84-83	1356		103	5.5	419	22.3	1878
85-84	1389	72.3	109	5.7	422	22	1920
86-85	1434	72.2	103	5.2	450	22.6	1987
87-86	1025	65.7	111	7.1	424	27.2	1560
88-87	1179	67.4	132	7	447	25.5	1949
89-88	-	-	-	-	-	-	-
90-89	1236	66.7	114	6.1	501	27	1851
1990	1157	66.3	106	6	482	27.6	1754
1991	875	61.6	100	7	445	31.3	1420

* المرجع : الدكتور كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992، ص ص 19-20. وأنظر أيضا الدكتور أحمد أبو زيد وكمال فريد سعد، برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

يبين الجدول الاحتياجات المائية في إسرائيل، وذلك على امتداد الفترة الزمنية 1980 إلى 1991، تعمد إسرائيل بعدم إعطاء الإحصائيات الحقيقية للموارد والاحتياجات، مع أن الموارد الإسرائيلية معروفة لدى كل المهتمين العرب بهذا الموضوع لاحتلالها موارد الدول العربية المجاورة (الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا)، بالإضافة إلى استيرادها من تركيا المياه ضمن برنامج التعاون المبرم بين البلدين، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر (وهذه الإحصائيات قديمة لكنها تعطينا صورة واضحة عن مستقبل المياه في إسرائيل ضمن الخطة الإسرائيلية في استيعاب المهاجرين اليهود من كل أنحاء العالم وخاصة من روسيا).

وعليه فقد خفضت إسرائيل من استهلاكها الزراعي للمياه، ولذلك ضمن خطة لتخفيض الاستهلاك في قطاع الزراعة إلى النصف تدريجيا.

وطبقا للخطة الموضوعة بشأن استخدام المياه لعام 2000 فإن الماء المخصص للزراعة قد قل بنسبة 40%، بينما ازداد استخدام المياه في الأغراض المدنية بنسبة 52%(1).

وقدرت كمية العجز في إسرائيل عام 2000 بنحو مليار م^3 (2) بينما قدرها البعض الآخر بنحو 800 مليون م^3، تقدر كميات المياه العذبة التي تمتلكها إسرائيل داخل الخط الأخضر فيما بين 150 مليون م^3 إلى 180 مليون م^3 (3)، وتطور الطلب على المياه في إسرائيل من 350 مليون م^3 عام 1949 حتى وصل إلى 1471 مليون م^3 في عام 1967، ثم قفزت عام 1978 إلى 1901 مليون م^3 أي 95% من الموارد المتجددة، وعليه فإن الطفرة التي حصلت في الطلب تصل إلى 577 مليون م^3 خلال 37 سنة (4).

---

(1) اشلومو جور، رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ترجمة وإعداد أمين اسكندر، مجلة منبر الشرق، العدد 14، يونيو 1994، ص 134.

(2) الدكتور محمد عبد الهادي راضي (المياه في العالم العربي) – نحن وعام 2025 الباحث العربي، العدد 22، يناير فبراير، 1992، ص 51.

(3) عماد هرملاني، سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية، شؤون فلسطينية، العدد 201، ديسمبر 1989، ص ص 60-61.

(4) الدكتور محمد عبد الهادي راضي المياه في العالم العربي، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الرابع : الاحتياجات المائية لدول حوض الرافدين

المطلب الأول : الاحتياجات المائية في العراق

I. تطور الاحتياجات المائية

يقدر الأخصائيون الزراعيون الاحتياجات المائية السنوية في العراق بعشرة ملايير م^3 في السنة، وهم في هذا التقدير ينطلقون من أن حاجة العراق من الاحتياجات المائية للزراعات الشتوية تقدر بما لا يقل عن 6.5 مليار م^3 والصيفية بما لا يقل عن 6.3 م^3 مليار، فإذا أضيف إليها ما يضيع من الكميات من بحيرة الحبانية بسبب فعل التبخر وما يلزم العراق من الاحتياجات المائية البديلة والمنزلية، حيث قدرت هذه وتلك بما لا يقل عن 8 ملايير م^3 أيضاً بلغت عندها حاجة العراق إلى عشرة مليارات م^3 في السنة المائية الواحدة، يضيف هؤلاء الأخصائيون أن العراق يعاني من نسبة عالية في ملوحة التربة بحيث تبلغ حوالي 60% من مجموع مساحة التربة المروية في حوض الفرات، الأمر الذي دعا الأخصائيين إلى تركيز اهتمامهم على دراسة وتنفيذ شبكات الصرف السطحي والجوفي من المياه. (1)

وتزرع في العراق أراضي سبعة من المحافظات الواقعة على نهر الفرات وهي محافظة الرمادي، وبغداد، والحلة، وكربلاء، والديوانية، والناصرية، والبصرة.

وتقدر مساحة الأراضي المزروعة قمحاً حسب المعلومات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية 250 ألف هكتار والمزروعة شعيراً 400 ألف هكتار وقطنا 10 آلاف هكتار.

كما توجد زراعات شتوية متنوعة بواقع 50 ألف هكتار وأخرى صيفية بواقع 10 آلاف هكتار، وبذلك لا تزيد مساحات الزراعات الشتوية على 700 ألف هكتار والصيفية على 120 ألف هكتار. (2)

---

(1) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية مرجع سابق ، ص 66.

(2) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج من المغرب "صيف العطش"، الأسبوع العربي، مرجع سابق، ص ص 91-93.

II. أهمية المفاوضات الثلاثية (سوريا، العراق وتركيا)

يعلق العراق كما تعلق سوريا وهما الدولتان الشريكتان في مياه الفرات أهمية بالغة على المفاوضات الثلاثية التي طالما دعت الحاجة إلى استئنافها وإنجاحها لاقتسام مياه الفرات لمجموعة من الأسباب الوجيهة نذكر منها ما يلي :

أولاً : إن تركيا (الجارة العليا للبلدين) في حالة إنجاز مشاريع التنمية الزراعية في شمال غرب الأناضول وهي ما سميت بمشروع الـ **Gap**، فإنها سوف تستهلك 14 مليار م^3 من مياه النهر بنسبة 47% وبذلك ينخفض منسوب مياهه إلى أدنى حد بعد حسم نسبة التبخر. (1)

ثانياً : إن كمية المياه المتوفرة من نهر الفرات لإرواء المشاريع الزراعية القائمة في البلدان الثلاثة لا تكفي لسد حاجات تلك المشاريع الأمر الذي سيضطرها عاجلاً أم آجلاً إلى تقليص تلك المشاريع، ولكن على حساب من مِنْ هذه الدول الثلاث؟! فالبروتوكول الذي أبرم بين سوريا وتركيا عام 1987 والذي نفذ عام 1988 يعطي سوريا كمية من مياه الفرات تقدر بـ 500م^3 في الثانية على الحدود السورية التركية كما أن الاتفاق الذي أبرم عام 1990 بين العراق وسوريا والذي يقضي بتقسيم مياه الفرات هذه عند الحدود السورية التركية بنسبة 42% لسوريا و58% للعراق لن يمكّن سوريا والعراق من تنفيذ مشاريع الري الزراعية فيهما وسيجدان عندئذٍ شتى المصاعب، كما سيواجهان شتى الأزمات الاقتصادية عند تقليص تلك المشاريع. (2)

ثالثاً : إذا كانت سوريا والعراق قد انفرد كل منهما في بناء السدود المائية على اختلاف أحجامها وسعتها وطاقاتها التخزينية لتجاوز فكرة التقليص هذه أو التغلب عليها كلاً أو جزءاً فليس ذلك مرده إلى إهمال فكرة المفاوضات الثلاثية واستئنافها، لأن خلفية هذه المفاوضات تعتمد على اتفاقات دولية أوصت بها وأقرت في حالة عدم نجاحها باللجوء إلى التحكيم الدولي في كل أبعاده ومسبباته ونتائجه ومنها :

أ-نصت المادة الثالثة من (معاهدة باريس) المعقودة في 23 كانون أول 1920 بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما الدولتان المنتدبتان عن العراق وسوريا على عقد اتفاق بينهما لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي

---

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص 87.

(2) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق ، ص 66. ولمزيد من المعلومات، أنظر : جلال معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية، شؤون عربية، العدد 65، نيسان، 1991، ص 65.

(في سوريا) لمياه نهر الفرات ونهر دجلة، والذي من شأنه أن يؤثر على مياه النهرين عند نقطة دخولهما إلى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني (العراق). [1]

ب-أفردت اتفاقية (لوزان) المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا في تموز 1923 مادة خاصة شاملة لهذا الموضوع وهي المادة (109) التي نصت على ما يلي :

"عند عدم وجود أحكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي –فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل، والمسائل المماثلة- على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم".[2]

ج-في عام 1946 عقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا وقد ألحق بها بموجب المادة السادسة منها ستة بروتوكولات، عالج أولها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما، وبالتأكيد على حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية، على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها.

ونصت المادة الخامسة من البروتوكول على ما يلي :

"توافق حكومة تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاؤها على أحد النهرين أو روافده وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا". [3]

د-وفي عام 1980 وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني وقد ورد في الفصل الخامس منه الخاص بالمياه ما يأتي :

"اتفق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية خلال مدة سنتين قابلة للتمديد سنة ثالثة، وستدعى الحكومات الثلاثة لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة، ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة الفنية المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة". [4]

---

[1] نبيل روفائيل، الإدارة الرشيدة للموارد المائية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 86.

[2] حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص61.

[3] زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص155.

[4] غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق ، ص 98.

و- في عام 1990 وقع العراق وسوريا اتفاقاً مؤقتاً يقضي بتحديد حصة العراق بـ (58%) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سوريا بـ (42%) منها ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا. [1]

ي- سبق لتركيا وسوريا أن وقعتا عام 1987 اتفاقاً مؤقتاً يقضي بأن تكون كمية المياه الواردة على الحدود التركية- السورية أثناء مِلء سد أتاتورك في تركيا بما لا يقل عن (500م^3/ثا) وهو الاتفاق الذي يعترض عليه العراق كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات كما أنه اتفاق مؤقت بفترة ملء سد أتاتورك.

([1]) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص 56.

جدول رقم (21) : مقابلة الموارد والاحتياجات المائية السابقة والحالية والمستقبلية بالعراق :

العام	عدد السكان مليون نسمة	(1) الموارد المائية						(2) الاحتياجات المائية				مليار متر مكعب / سنة		
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ريّ	إجمالي	نصيب الفرد م^3/سنة	فجوة الموارد المائية	
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								1	2
1990	19	41.35	1.2	0.01		42.56	43	1.18	00.28	43.67	93.13	2240	0.57 -	23.56+
2000	26	41.35	1.2	0.01		42.56	43	1.83	0.5	47.33	47.33	1637	0.77 -	16.64+
2025	48	41.35	1.2	0.02		42.57	43	3.46	1.05	57.84	57.84	887	15.27	5.43 -
2048	85	41.35	1.2	0.03		42.58	43	4.96	1.56	67.52	67.52	501	24.94	14.42-

* المرجع : الدكتور كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992، ص ص 21-22. وأنظر أيضا الدكتور أحمد أبو زيد وكمال فريد سعد، برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

الأوضاع المائية في العراق (الموارد والاحتياجات) تتمثل على النحو التالي :

1- المياه السطحية التي تقدر بـ 106 مليارات م^3 في السنة، منها 80 مليار م^3 يحملها نهر دجلة والفرات.

2- المياه الجوفية حيث توجد في العراق 5 تكوينات تم ذكرها في المبحث السابق.

3- يبلغ إجمالي الموارد المائية المستغلة في العراق 42.65 مليار م^3 أغلبها مياه سطحية (41.35 مليار م^3) يمكنها زيادتها إلى أقصى المتاح منها إلى 67.6 مليار م^3 في المستقبل، حيث أن الموارد المائية للعراق تغطي بالكاد الاحتياجات الحالية، ومع تزايد عدد السكان فإنها ستعجز عن تلبية الاحتياجات المستقبلية.

4- تبين البيانات الفجوة المائية في (2) بأن العراق ينتقل تدريجيا من موقف الاستقرار المائي إلى موقف تجاوز حد الاستقرار المائي.

المطلب الثاني : الاحتياجات المائية في سوريا

I. السكان وأزمة المياه

تزايد عدد سكان سوريا بصورة مضطردة في خلال العقود الماضية فارتفع من 3.6 ملايين نسمة عام 1960 إلى 6.2 ملايين نسمة عام 1970، وإلى 9.8 ملايين نسمة عام 1980، وبلغ نحو 13 مليوناً عام 1990، ووصل تقريبا إلى 19 مليون نسمة في مطلع القرن الحالي.

وتشير هذه الأرقام إلى أن عدد سكان سوريا قد تضاعف خلال 22 عاماً في الفترة 1960 – 1981، وتتمتع سوريا بأعلى نسب النمو السكاني في العالم، إذ قدرت في السنوات العشر الماضية بـ 8.3 في المائة وسينتج عن تزايد السكان في سوريا آثار بعيدة المدى على الصعد الاقتصادية والغذائية والاجتماعية والصناعية، التي يقوم فيها الماء بدور حيوي، فزيادة السكان تعني زيادة الاستهلاك المائي وبالتالي فإن الحاجات المائية سترتفع في مجالات الشرب والصناعة والري. (1)

---

(1) نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا ، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مرجع سابق، ص ص220 –221.

وعليه فإن المشكلة المائية في سوريا ستزداد حدة مع مرور الزمن وخصوصاً في بعض الأحواض وإلى اختلال التوازن بين الموارد المائية المتاحة الثابتة وبين الطلب المتزايد نتيجة لارتفاع عدد السكان، إذن هناك خلل آخر مرده إلى عدم تناسب توزع الموارد المائية مع توزع السكان والمراكز الصناعية وخصوصاً في حوض دمشق حيث لا تزيد نسبة الموارد المائية عن 5% من مجمل الموارد المائية في سوريا، على الرغم من أن نسبة عدد السكان في الحوض تقدر بـ 30% من مجموع السكان، ويتأكد هذا الخلل من واقع أن المدن الخمس الكبرى (دمشق وحلب وحماة واللاذقية وحمص) تستقطب أكثر عدد ممكن من سكان سوريا، وسيرتفع الطلب على الماء لأغراض الري، وبلغ في نهاية القرن الماضي رقماً يفوق مرتين حجم الموارد المائية المستثمرة، ويعادل حجم الموارد المائية المتاحة لسورية.

ذلك أن تزايد عدد السكان يترافق مع الزيادة في الطلب على الغذاء، وعلى افتراض أن سوريا تحاول تحقيق أمنها الغذائي بالوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي من الغذاء فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور عجز مائي خطير. [1]

ويمثل الغذاء 10-15% من واردات سوريا السنوية أو ما يوازي 300 ألف طن من الدقيق سنوياً إضافة إلى الاستهلاك المحلي، كما أن التزايد السكاني المطرد في سوريا سيدفعها إلى استيراد مزيد من كميات الحبوب في السنوات المقبلة.

إن الأمن الغذائي السوري هو من الأولويات وإنتاج مزيد من الحبوب يحتاج إلى أراض جديدة في حين تتعرض سوريا لتقلبات مناخية مستمرة تسفر عن نقص في إنتاج الحبوب.

علماً أن الرقعة الزراعية المخصصة للقمح والشعير تقدر بثلث المساحة الزراعية السورية، ولكن المحصول يختلف من سنة لأخرى نتيجة للاعتماد على مياه الأمطار، ولا بد من الري المستمر للوصول إلى درجة مقبولة من الأمن الغذائي. [2]

إن مقابلة بسيطة بالجارة تركيا تدل على تفاوت كبير في الإنتاج الزراعي وتشير إلى حاجة سوريا إلى المياه، ففي عام 1987 أنتجت تركيا نحو 19 مليون طن من القمح لإطعام 50.73 مليون نسمة من سكانها، في حين أنتجت سوريا 6.1 مليون طن لإطعام 10.33

([1]) نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا ، مرجع سابق ، ص ص220 –221.

([2]) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص ص 103-104.

ملايين نسمة، وهذا دليل على أن إنتاج تركيا من القمح يزيد 5.11 مرة على إنتاج القمح في سوريا في حين أن عدد سكان تركيا يزيد 4.9 مرات فقط على عدد سكان سوريا. (1)

إن مدينة دمشق هي أكبر تجمع سكاني في سوريا ولكن عدم التوازن بين عدد السكان ومصادر المياه يهدد هذه المدينة لأول مرة منذ آلاف السنين، فالانفجار السكاني الرهيب ونزوح سكان الريف إلى دمشق منذ نهاية الستينات وفي السبعينات بتشجيع من الدولة نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي في الريف السوري أحدث خللاً في بيئتها المائية، نتيجة سحب كامل مياه نبع الفيجة مما أدى إلى استنزاف مياهه في مواسم الشح وفي التحاريق. (2)

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر المائية لمدينة دمشق هي :

- نبع بردى (100مليون $م^3$)
- نبع الفيجة (265 مليون $م^3$)
- الينابيع المتفرقة (35 مليون $م^3$)
- السيول الموسمية (80 مليون $م^3$)

ويبدو من تحليل هذه الأرقام أن نبع الفيجة يمثل 55% من الإيراد السنوي الوسطي لنهر بردى، ونسبة تصريف نبع الفيجة إلى نبع بردى تزيد إلى الضعفين. (3)

وفي عام 1932 تم جر جزء من مياه نبع الفيجة إلى دمشق بما يكفي حاجاتها الحالية والمستقبلية المتوقعة آنذاك وذلك بمقدار 5.3 $م^3$/ ثا أي نحو 300 ألف $م^3$ في اليوم، ويصب الجزء الباقي من مياه النبع في نهر بردى ليجري في الأقنية التي تروي سهل الغوطة، وفي عام 1980 ونتيجة للطلب المتزايد على مياه الشرب تداركت مؤسسة عين الفيجة العجز بجر مزيد من مياه العين عبر نفق ينقل 900 ألف $م^3$ في اليوم أو يزيد على 20 $م^3$ في الثانية، إضافة إلى استثمار المياه الجوفية الموجودة في مدينة دمشق حيث تم حفر نحو 120 بئراً موزعة على خمسة حقول استثمار واقعة في أطراف المدينة، تنتج حالياً أيام الصيف والخريف ما يقارب 115 ألف $م^3$ يومياً أو ما يعادل 35.1 $م^3$ في الثانية، غير أن استهلاك مدينة دمشق من المياه بلغ درجة غير معقولة تفوق طاقة نبع الفيجة في التحاريق وطاقة الآبار الجوفية إذ بلغ متوسط

---

(1) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 52.

(2) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، نفس المرجع، ص 61.

(3) مجدي صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية، مرجع سابق، ص 32.

استهلاك المدينة من المياه 550 ألف م^3 يومياً أي ما يزيد على 5.6 م^3/ثا بحيث تم استنفاذ كامل نبع الفيجة لأغراض الشرب. (1)

ولا يمكن حصر الآثار السلبية لاستنفاذ مياه نبع الفيجة على مدينة دمشق، ففائض مياه عين الفيجة الذي كان يصب في بردى وأقنيته عبر المدينة تحول أيام الصيف إلى ما يشبه مجاري ذات رطوبة قذرة ملوثة بسبب مياه النفايات الإنسانية التي تطرح في مجرى النهر وأقنيته، الأمر الذي يزيد التلوث الجرثومي، كما تُطرح المخلفات الكيميائية العضوية من المصانع المنتشرة على مجرى النهر.

وقد تدهورت نوعية المياه نتيجة سوء استعمالها فارتفعت نسبة التلوث في نهر بردى 500 مرة بين عامي 1977 و1987 مما دفع أصحاب المعامل على حوض بردى إلى الاعتماد على المياه الجوفية. (2)

وقد أشارت محطات رصد التلوث على مجرى نهر بردى العائد لوزارة الري إلى أن مواصفات النهر تتردى نوعيتها بسرعة مع تزايد النمو السكاني والصناعي، ومن ناحية أخرى أدى شح المياه إلى تسابق المزارعين في حوض بردى ومنطقة الغوطة على حفر مزيد من الآبار الأمر الذي أدى إلى استنزاف مزيد من المياه الجوفية وانخفاض مناسيب الطبقة المائية الجوفية في مواسم الصيف والخريف.

لقد دفع تدهور نوعية المياه في حوض دمشق نتيجة عدم وجود شبكات للري وطرح الفضلات في النهر إلى البدء في مشروع الصرف الصحي وملحقاته عام 1992، ويتألف المشروع من إنشاء خطوط أنابيب في شرق مدينة دمشق في عين ترما، حيث يتم التقاؤها في خط أنابيب تجميع عام ينتهي في محطة المعالجة، وتتزامن إقامة محطة المعالجة من إنشاء خطوط التجميع وقامت وزارة الري بالتصرف بالمياه الصادرة عن محطة المعالجة وسوقها إلى أقنية دمشق لتُجرى على مدار العام حيث تستفيد مزارع الغوطة منها.(3)

---

(1) هيلين بنيان، مساهمات العلم والتكنولوجيا في حل مشكلة المياه، مرجع سابق، ص 89.

(2) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 63-65.

(3) كمال حمدان، الموارد المائية العربية المتغيرات الدولية، الطريق، 1954، العدد الأول، فبراير 1995، ص 93.

II. التوقعات المستقبلية لاستعمال المياه

سيصبح الماء والغذاء القضية المركزية لسوريا في مطلع القرن الحالي، وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا أن الماء سيأخذ بعداً سياسياً وعسكرياً على الساحة السورية إذا لم توجد الحلول المناسبة.

لقد عانت سوريا لسنوات عدة موجة جفاف اجتاحت المنطقة وأدت إلى انخفاض نسبة المياه الجوفية وجفاف بعض الآبار وتركت انعكاسات سلبية على الري ومياه الشرب.

وعلى ما يبدو فإن الأمطار التي هطلت شتاء عام 1992 هي حالة استثنائية ولا تعكس اتجاها بيئياً.

إن نظرة متفحصة إلى الجدولين رقم (16) و (17) تعطي صورة تقريبية للمصادر المائية السورية حالياً وتشير إلى التباين المتوقع بين العرض والطلب على الماء في جميع الأحواض المائية في عام 2005.

الجدول رقم (22) المصادر المائية السطحية والجوفية وعدد السكان في سوريا

اسم الحوض	مساحة الحوض ك2	عدد السكان مليون	معدل الهطول السنوي		وسطي المصادر المائية			المجموع الجزئي	المجموع الكلي
					سطحي جوفي				
			(مم)	(م. م3)	أودية وسيول	آبار	ينابيع		
العاصي	21624	570 .2	315	6600	1110	475	1135	1610	2720
الساحل	5049	470 .1	1310	6600	1560	290	490	780	2340
بردى والأعوج	8630	983 .3	270	2295	580	270	(**)	270	850
اليرموك	6724	785 .0	290	1930	180	15	250	265	445
البادية	70786	262 .0	140	9800	170	175	5	180	350
حلب	11155	237 .2	305	3390	305	280	70	345	650
دجلة والخابور	21129	863 .0	405	8495	790	485	1120	1600	2390
الفرات	40083	961 .0	185	7295	-	25	-	25	25
المجموع	185180	131 .13	3220	46405	4695	2015	3070	5075	9770

(*) مياه بردى والأعوج مشمولة في الجيران السطحي (**) مشمولة في الجريان السطحي

المصدر : وزارة الري السورية، المديرية العامة للأحواض المائية، الندوة العلمية حول استثمار المياه. جامعة حلب 2004

الجدول رقم (23) التباين المتوقع بين العرض والطلب على المياه في عام 2005

اسم الحوض	وسطي المصادر المائية السطحية والجوفية (م. م3)	الاحتياجات المائية للري والشرب والنصاعة		الفائض أو النقص	
		حاليا 1990 (م. م3)	عام 2005 (م. م3)	حالياً 1990 (م. م3)	عام 2005 (م. م3)
العاصي	2715	1716	2850	1012+	200-
الساحل	2235	417	1213	1910+	1197+
بردى والأعوج	850	990	1690	143-	661-
اليرموك	450	205	350	241+	72+
البادية	355	50	113	317+	197+
حلب	650	693	912	16-	287-
دجلة والخابور	2390	1370	2113	100+	261+
الفرات	-	3082	8670	-	-
دجلة	-	-	1300	-	-

المصدر : وزارة الري السورية، المديرية العامة للأحواض المائية، 2004م.

ويبدو أن هناك أزمة مائية خانقة لها عواقبها الخطيرة إن لم يتم تداركها حتى نهاية هذا العقد وذلك في ظل التزايد السكاني ومستجدات المشاريع المائية التركية وتردي نوعية المياه وعدم التوازن بين مصادر المياه والاستهلاك وتباين توزيع مصادر المياه جغرافياً.(1)

وتختلف تقديرات الطلب على الماء في السنوات المقبلة نتيجة اختلاف حجم مشاريع الري التي تتطلب الحصة الكبرى من موارد المياه إذ قدرت الحاجات المائية للأغراض المختلفة عام 1985 بـ 7. 76 مليار م^3 منها 7. 16 مليار م^3 لري ما مساحته ألف هكتار و 450 مليون م^3 للأغراض المنزلية لما يزيد على 8 في المئة من سكان سوريا وبمتوسط سنوي قدره 150 لتراً للفرد، ولكن استهلاك الفرد السوري للأغراض المنزلية يتباين من محافظة إلى أخرى فهو في دمشق 283 لتراً في حين انخفض إلى 78 لتراً في محافظة درعا وإلى 5 لترات في محافظة السويداء، وقد بلغ الاستهلاك الصناعي نحو 150 مليون م^3.

ولدى مقابلة الاستهلاك المائي بالموارد المائية المتاحة لعام 1985 والبالغة 13.14 مليار م^3 بدون واردات دجلة والفرات يظهر أن سوريا تستهلك معظم الموارد المتاحة.(2)

وتختلف الدراسات فيما يتعلق بالحاجات المائية السورية وخصوصاً في ميدان الزراعة والري ويمكن توزيعها على الشكل التالي :

1. مياه الشرب : سيتضاعف عدد سكان سوريا مع نهاية هذا القرن ليصل طلب نصيب الفرد السوري من المياه 220 لتراً بالإضافة إلى تزايد الحاجات اللازمة للأغراض المنزلية التي ستصل إلى 165 مليون م^3.

2. **الصناعة :** تختلف الدراسة حول الحاجات المائية للقطاع الصناعي نتيجة للتوقعات حول حجم التوسع الصناعي إذ تراوح بين 350 مليون م^3 و 600 مليون م^3، وقد بينت هذه التقديرات على الاستخدامات الحالية للصناعة السورية (عدادات المياه) وتوقعات التطور الصناعي السوري وعدد المصانع المتوقعة وقد استقيت الأرقام من وزارتي الري والزراعة في سوريا. (3)

---

(1) عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، مرجع سابق، ص 13 .

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص 87.

(3) منير الهور، الأبعاد السياسية لأزمة المياه في منطقة حوض الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص 116.

3. **الزراعة :** يعد القطاع الزراعي المستهلك الأساسي للمياه، وتختلف التقديرات حول كمية الحاجات الزراعية عدا استصلاح الأراضي، فإذا بلغت المساحات المزروعة مليون هكتار كما هو متوقع باعتبار حاجة الهكتار إلى 11 ألف م^3 سنوياً، فإن قطاع الري سيحتاج إلى 11 مليار م^3.

وفي حال الاكتفاء الذاتي من الغذاء سيصل الطلب على الماء لأغراض الري إلى نحو 3.16 م^3 منها 2 مليارين تذهب بالتبخر من خزانات السدود، وبما أن الموارد المائية الممكن استثمارها لا تتجاوز سنوياً 9-11 مليار م^3 من أصل الموارد المائية المتاحة دون أخذ مياه الفرات في الحسبان، فإن العجز المائي المتوقع يراوح بين 7 و 9 مليارات م^3 الأمر الذي يعطي أهمية كبرى لمياه الفرات. [1]

وسيؤدي العجز المائي السوري المتوقع إلى نقص في الإنتاج الزراعي وتزايد الفجوة الغذائية للشعب السوري، إضافة إلى زيادة المديونية السورية نتيجة استيراد مزيد من الحبوب كما أن المشاريع التركية قد تتسبب في تدهور نوعية الأراضي الزراعية والتصحر وقد يؤدي تزايد الطلب على الماء إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي بسبب اللجوء إلى مصادر مائية غير تقليدية في مجال الري وخفض المقنن المائي للهكتار إلى أقل من 800 م^3.

([1]) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق ، ص 85.

جدول رقم (24) : مقابلة الموارد والاحتياجات المائية السابقة والحالية والمستقبلية بسوريا :

العام	عدد السكان مليون نسمة	(1) الموارد المائية						(2) الاحتياجات المائية				مليار متر مكعب / سنة		
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ريّ	إجمالي	نصيب الفرد م^3/سنة	فجوة الموارد المائية	
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								1	2
1990	12	54.4	2.04			56.44	9	0.59	0.4	7.96	8.95	746	+ 97.8	+ 44.5
2000	18	54.4	5.7			60.1	8.5	1	1	12.1	14.1	783	+ 46	+ 42.1
2025	35	54.4	5.7			60.1	8.5	2	2.7	22.45	27.15	776	+ 33	+ 2.51
2048	66	54.4	2.04			60.1	8.5	2.87	4.2	31.97	39	489	+ 21	- 4.9

* المرجع : الدكتور كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992، ص ص 23-24. وأنظر أيضا الدكتور أحمد أبو زيد وكمال فريد سعد، برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

يوضح الجدول رقم (24) الموارد المائية للاحتياجات السورية سابقا وحاليا ومستقبلا، وذلك على النحو التالي :

1- تشكل المصادر المائية في سوريا كالآتي :

- الأنهار دائمة الجريان (دجلة والفرات والعاصي وعفرين واليرموك وقوين وجعجع والكبير الجنوبي) أو الداخلية مثل (الخابور وبليخ والسن)، كذلك الأنهار غير دائمة الجريان التي تنتشر في المنطقة (تجر المياه بها لمدة لا تزيد 4 أشهر بشكل مستمر).

- المياه الجوفية، حيث تتوافر مجموعة من الطبقات الحاملة للمياه وهي الجير والدولوميت والجوراسي والطبقات البركانية والطبقات اللحقية الرباعية، ويمكن تقسيم المياه في سوريا وفقا لمجموعة من الأحواض المائية الرئيسية كما سبق ذكره، وهي أحواض (دمشق والعاصي والساحل وحلب والفرات واليرموك والبادية).

2- بلغ إجمالي الموارد المائية في سوريا عام 1990 ما قدره 65.44 مليار م^3، ويغطي هذا القدر من المياه الاحتياجات المائية بسوريا والتي تبلغ 8.90 مليار م^3.

3- لا تظهر الفجوة عجزا سواء بالمفهوم (1) أو المفهوم (2) في كل الفترات التي يغطيها الجدول إلاّ عندما يصل عدد السكان إلى حجم الثبات الافتراضي (66 مليون نسمة) والذي سيتحقق عام 2048.

المطلب الثالث : الاحتياجات المائية في تركيا

1- بلغ إجمالي الموارد المتاحة في تركيا 195 مليار م^3 منها 134 مليار م^3 من الموارد الداخلية المتجددة.

2- لا تتعدى المسحوبات التركية من هذه المياه 15.6 مليار م^3 سنويا بنسبة 8% من الموارد الداخلية المتجددة، يخصص 42% من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية، بينما تستوعب الزراعة 85% من هذه الموارد.

3- بلغ عدد سكان تركيا 54 مليون نسمة سنة 1989 وفي ضوء تزايد معدلات النمو السكانية فقد وصل 68 مليون نسمة عام 2000، وسيصل حسب التقديرات إلى 91 مليون نسمة عام 2025، وعلى ذلك فإن الاحتياجات التركية من المياه تصبح على النحو التالي :

- وصلت الاحتياجات عام 2000 إلى 19.50 مليار م^3، وتقدر الاحتياجات عام 2025 بنحو 26.28 مليار م^3.

- تغطي الموارد المائية التركية الاحتياجات المائية بدليل ما تعرضه تركيا من بيع كميات المياه إلى الغير، وما أقدمت عليه فعلاً من بيع 500 مليون م^3 إلى إسرائيل[1].

---

(1) سامر خالد، مخيمر حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 86. وأنظر أيضا عرفان عماد الدين، تركيا والعرب – خليط المياه والزيت والتاريخ والجغرافيا والعداوات والمصالح الدائمة، الباحث العربي، العدد 27، سبتمبر 1991، ص ص 15-16.

خلاصة الفصل الرابع :

إن الماء الذي يمكن أن يكون سببا لإشعال فتيل الحروب بين دول الشرق الأوسط فإنه وبكل تأكيد يمكن أن يكون سببا لإقامة تعاون وتكتل بين تلك الدول في حالة الإحكام إلى الحق والمنطق والحكمة.

وفي الواقع إن من أهم الأسباب التي تدفع الكثير من الباحثين إلى التخوف والقلق من قيام الحروب في الشرق الأوسط؛ ينحصر بالوضع المائي الذي وصلت إليه الدول العربية، مع ملاحظة أن مسار التعاون أو مسار الصراع يعود تحديده إلى الأطراف الرئيسية المعنية بذلك الموضوع، وهي **إسرائيل وتركيا** اللتان تملكان مفتاح حل المشكلة المائية وتملكان أيضا إمكانية التعاون مع الدول العربية وتملكان في نفس الوقت مفتاح الحرب وما يتبع ذلك من دمار وكوارث على الأمم والشعوب.

فتركيا مثلا خالفت العديد من المعاهدات الدولية التي تتضمن صراحة وجوب التشاور قبل إقامة المشاريع المائية المختلفة نذكر منها اتفاق أنقرة بين تركيا والعراق عام 1981م والتي انضمت إليها سوريا فيما بعد، والمعاهدة الفرنسية البريطانية عام 1920م والتي تنظم كيفية استخدام نهري دجلة والفرات وكذلك معاهدة حلب المعقودة عام 1930م وجميع هذه المعاهدات أشارت صراحة إلى ضرورة التنسيق ما بين الدول المشتركة قبل القيام بأية مشروعات مائية.

وتعتبر قضية المياه في حالة إيجاد تسوية سليمة عادلة نقطة بداية لإيجاد حلول لكثير من المسائل التي ما زالت معلقة من غير حل.

ويتضح من دراسة الوضع المائي للدول المعنية بالدراسة مدى العجز المائي لديها ومدى حاجتها للمياه يتطلب بكل تأكيد من الدول العربية تحقيق التكامل المشترك حتى يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تساعد بشكل أو بآخر على سد ثغرة العجز المائي ومواجهة الطلب المتزايد على المياه.

وفي عام 1989م عقد في عمان مؤتمر الموارد المائية للدول العربية، وقد شاركت فيه عدد من الدول العربية منها مصر، لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين، السودان، وقد خلص المؤتمر إلى ضرورة استغلال الموارد المائية العربية المشتركة ضمن إطار وحدة الصف العربي، وإعادة استعمال المياه العادمة كما في المملكة العربية السعودية، ودولة قطر ودولة الكويت، والذي يمكن تحقيقه من خلال إيجاد نوع من التعاون وإيجاد الإرادة السياسية الراغبة

في ذلك، وتقديم العون من قبل الدول الأخيرة إلى الدول العربية التي تعاني من عجز مائي وذلك في مجال مشاريع التحلية.

وعليه فإن الدولة العربية مطالبة وبكل إلحاح بإيجاد استراتيجية أو سياسة مائية قومية أو قطرية لما يواجه هذه الدول من أطماع وتحديات من دول الجوار الجغرافي.

فتركيا كما ذكر تسعى وبشتى الوسائل إلى السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات من خلال المشاريع المائية الضخمة المقامة على هذين النهرين مخالفة بذلك مبادئ القانون الدولي.

إن مثل هذه المشاريع وإن كان يساعد بشكل كبير على توفير المياه لدول الشرق الأوسط التي تعاني من نقص في كميات المياه لديها إلا أن الظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط لم يتح لمثل هذه المشاريع أن ترى النور نظرا لمخاوف هذه الدول من تحكم تركيا باقتصادها من خلال تحكمها بالمياه.

فمن الواضح أن تركيا وبالرغم من وجود عدة اتفاقيات دولية مع دول المجرى والمصب في نهري دجلة والفرات الدوليين، إلا أنها لم تحترم ما نصت عليه هذه الاتفاقيات من التزامات عند القيام بأية مشروعات مائية على نهري دجلة والفرات، فكيف يمكن إذن الوثوق بتركيا على احترام اتفاقية **"مشروع أنابيب السلام"** في حالة توقيعها مع الدول العربية المعنية بالمشروع ؟

وحول المشاريع المائية التي تستطيع الدول العربية إقامتها من خلال إيجاد نوع من التعاون مثل مشاريع تحلية المياه التي أثبتت نجاحها على مستوى دول العالم عموما وعلى مستوى الخليج العربي خصوصا فدول الخليج استطاعت أن تصل إلى درجة التفرد في مشاريع تحلية المياه، وإن كان النفط قد ساعدها بشكل كبير على ذلك.

الفصل الخامس

إستراتيجيات مواجهة التهديدات المائية في دول الحوضين

المبحث الأول : الإستراتيجيات المائية الأردنية – الفلسطينية

المبحث الثاني : الإستراتيجيات المائية في سوريا و لبنان

المبحث الثالث : الإستراتيجيات المائية العراقية

الفصل الخامس : إستراتيجيات مواجهة التهديدات المائية في دول الحوضين

يعني هذا الفصل ببناء مجموعة من المشاهد الإحتمالية لمستقبل الإستراتيجيات في مواجهة التهديدات المائية، حيث أن عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة والتوترات المستمرة تزيد من موضوع الأمن المائي العربي تعقيداً عمّا هو عليه، إذ إنه لا يمكن فصل موضوع المياه عن الصراع السياسي الموجود الآن، لهذا فمن الصعب جداً النظر إلى موضوع المياه بصفتها مشكلة اقتصادية فقط بل لا بد من إبراز الكثير من القضايا سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية مرتبطة بموضوع المياه[647].

من حيث المبدأ فالخلافات ما بين الدول العربية حول الموضوع المائي تم إيجاد صيغة تفاهم تخدم جميع الأطراف، حيث قامت سوريا بتوقيع اتفاقية مع العراق لاقتسام مياه الفرات في عام 1989م، كما وقعت سورياً مع الأردن اتفاقية جديدة لاستثمار مياه حوض اليرموك عام 1987م، كما اتفقت كل من سوريا ولبنان باستثمار مياه نهر العاصي وتمت المصادقة على الاتفاقية عام 1994م، وتشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

إلاّ أن الموقف الإسرائيلي من موضوع المياه العربية موقفٌ مضاد يخدم مصلحتها، حيث أنها تقوم بنهب المياه العربية، وتحاول إضفاء الصفة القانونية على ذلك من خلال محادثات السلام.

وفي الواقع فإن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية واضحة ومستمرة منذ إنشاء الدولة العبرية في فلسطين، فثمة اتفاق عام بين القادة الإسرائيليين حول ضرورة تأمين إسرائيل بالمياه من المصادر المائية العربية[648].

وعليه فقد تكررت المواقف الإسرائيلية من موضوع المياه، حيث قام حاييم وايزمن بتوجيه رسالة إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في عام 1919م لعرضها على مؤتمر الصلح في باريس، يركز فيها على موضوع المياه، وفي عام 1920م وجه بن غوريون رسالة

([647]) الدباغ رياض، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي مرجع سابق ، ص129.

([648]) العليان أمل، الأمن المائي العربي مطاب اقتصادي أم شعبي، مرجع سابق، ص 14.

إلى حزب العمال البريطاني طالب فيها ضرورة بقاء مصادر المياه ضمن حدود إسرائيل المزمع إنشاؤها، فقال في خطابه :

> **"إن أنهار أرض إسرائيل هي الأردن، واليطاني، واليرموك والبلاد بحاجة إلى هذه المياه"**.

واعتبر هرتزل

> **"أن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو الماء فعليهم يعتمد كل شيء"** [649].

ومع أن الظروف السياسية التي رافقت مراحل تحقيق المشروع الإسرائيلي لم تكن ملائمة لتحقيق جميع الأطماع المائية، إلا أن إسرائيل لم تتخلى عنها، بل كلما أتيحت لها الفرصة استغلتها لتحقيق أطماعها في المياه العربية، ففي عام 1967م وبعد العدوان الإسرائيلي على أغلب منابع المياه المحيطة بها أو بمجاريها في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية، تحولت قضية المياه إلى أحد العناصر المهمة في طروحاتها حول مفهومها المائي.

خصوصاً بعد أن مرت الدول العربية بسنوات من الجفاف الذي زاد من درجة الاهتمام بالموضوع المائي لدرجة أن الكثيرين من المحللين والكُتاب السياسيين وجدوا أنه لابد من حدوث الحروب بسبب المياه. [650]

وأكد الكاتب الإسرائيلي "آمنون ماحين" على أن :

> **:قيام المنازعات على المياه ليس أمراً نادراً في التاريخ"** [651]

وبالفعل فقد قامت إسرائيل بشن العديد من الهجمات على سوريا، رداً على مشروع تحويل روافد نهر الأردن عام 1964م، بل تجاوز ذلك بأن قام "ليفي أشكول" بتهديد لبنان بفقدان استقلاله في حال مشاركته في مشاريع تحويل المياه.

ومن المؤكد بتشبث إسرائيل بالمياه العربية والمطالبة بها بكل جرأة، فما قامت به عام 1987م عندما طالبت بحصتها من مياه سد الوحدة المزمع إنشاؤه على نهر اليرموك لتخزين

---

(2) دمشقية غسان، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق ، ص 76.

(650) دمشقية غسان، نفس المرجع، ص 82.

(651) خدام منذر، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 42.

220 مليون م^3 من الماء، والذي كان من المفروض أن يستفيد الأردن من مياهه وتستفيد سوريا من طاقته الكهربائية.(652)

ومن جهة أخرى كان بعض العرب يتعامل مع موضوع المياه باستخفاف شديد، متجاهلاً الأضرار التي سوف تصيبه من جراء حرمانه من أهم عوامل التنمية الزراعية، ومن أهم عوامل القوة السياسية، فعندما قرر العرب في مؤتمر القمة العربي عام 1964م اتخاذ موقف جدّي بتحويل روافد نهر الأردن، لم يكن إصرارهم بتنفيذ المشروع بمستوى جديته وخطورته، الأمر الذي مكن إسرائيل من شن مجموعة من الاعتداءات العسكرية على منشآت المشروع كي تحول دون تنفيذه.

والغرض من دراسة الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة التهديدات المائية في دول الحوضين هو تعيين القوى الداخلية والخارجية لأي نظام مائي لكل استراتيجية والبحث عن الفجوات المائية لحماية كل منطقة وهكذا تتمثل خطوات الدراسة في تحديد الإستراتيجية المائية الأردنية-الفلسطينية والإستراتيجية المائية في سوريا ولبنان والإستراتيجية المائية العراقية.

المبحث الأول : الاستراتيجية المائية الأردنية - الفلسطينية

المطلب الأول : مكانة المياه في مسار السلام

I. مسألة المياه في مفاوضات السلام المتعددة الأطراف

لقد ظهر من مفاوضات السلام المتعددة الأطراف أن هناك موقفان.

الموقف الإسرائيلي وهو يرفض الانسحاب من موارد المياه العربية المحتلة ويدعو في نفس الوقت للتعاون الإقليمي في قضايا المياه. (653)

وتظهر أهمية قضية المياه في هذه المفاوضات من حرص الولايات المتحدة على ترأس مجموعة المياه وباعتبارها ليست مقتصرة على الطرف العربي والإسرائيلي بل أطراف أخرى قد يبرز ثقلها مع تطور المفاوضات، والبدء بعرض البدائل الإقليمية من خلال خطط المشاريع المطروحة والتي تنتظر قبول الأطراف المعنية بعدما تدخل عليها تعديلات مجموعة مصادر

---

(652) العليان أمل، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، مرجع سابق ، ص 29.

(653) أحمد هيبي، أزمة الثروة المائية في إسرائيل، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، العدد،370، ص65.

المياه التي واجهت مصاعب منذ بداية تشكيلها في مؤتمر موسكو التحضيري للسلام (28-29 يناير 1992) بين الجانبين العربي والإسرائيلي بشأن أهداف المباحثات وحتى مواعيدها. (654)

(654) رائد الفاعوري، المياه كموضوع للتعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 45. وأنظر أيضا مقال مترجم نقلا عن دافار الإسرائيلية في 1994/10/19، السلام الأردني- وادي عربة أمام الجولان، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، السنة الأولى، يناير 1995، ص 11.

جدول رقم (25) يلخص المفاوضات المائية بين الجانبين العربي والإسرائيلي في الفترة ما بين 1991 إلى 1995 [655]

تاريخ التفاوض	مكان التفاوض	أهداف المفاوضات ونتائجها	الملاحظات
30-10/1991	مدريد	الشروع في مفاوضات سلام بين إسرائيل والعرب.	أول لقاء عربي إسرائيلي بإشراف دولي جاء بعد حرب الخليج الثانية.
28-29/يناير/1992	موسكو	إيجاد إطار لرسم مستقبل المنطقة بمشاركة إسرائيل وبعض الدول العربية والدول المانحة للمساعدات.	المفاوضات شملت 5 مواضيع ذات طابع إقليمي ومنها مسألة الموارد المائية في المنطقة.
14-15/05/1992	فيينا	- مناقشة الحقوق المائية وسبل حلها في المفاوضات الثنائية. - دعوة البنك الدولي كل الأطراف لإعداد برامج لتنمية الموارد المائية يستند إلى ثلاث مرتكزات وهي: غياب الاستثمارات الأجنبية، الخطط الحكومية المعتمدة حالياً ومحدودية الموارد المائية.	- تعتبر الجولة الثانية من المفاوضات المتعددة الأطراف - لم تتوصل الأطراف المعنية إلى أي اتفاق بسبب تمسك كل منها بالموافقة المتعلقة بحقوق المياه.

....

(655) المعطيات مأخوذة من أسيت ك، بيسواس واجون كولارس وغيرهم، الوسط والأطراف، مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط، ترجمة فادي حمودي، دار النهار، بيروت، 1998، ص 49. وأنظر أيضا طارق المجذوب، مصدر سابق، ص 130-131.

تاريخ التفاوض	مكان التفاوض	أهداف المفاوضات ونتائجها	الملاحظات
16-1992/09/17	واشنطن	- تعزيز المعلومات المتوفرة من مصادر المياه - مناقشة الطرق المعتمدة في إدارة مصادر المياه - تنمية الموارد المائية - مناقشة مفاهيم التعاون والإدارة على الصعيد الإقليمي	جاءت لإعداد مشروع لرسم مستقبل المنطقة في مرحلة السلام وما بعدها
27-29/أبريل/1993	جنيف	- بحثت قضايا متعددة بشأن المياه - هدد المفاوضون الفلسطينيون بمقاطعة المفاوضات في حال عدم إدراج مسألة الحقوق المائية على جدول الأعمال	وتعتبر الجولة الرابعة للمفاوضات الخاصة لمجموعة العمل المتعلقة بالمياه

....

الملاحظات	أهداف المفاوضات ونتائجها	مكان التفاوض	تاريخ التفاوض
تمت دعوة المندوبين الأمريكيين في مجموعة العمل الخاصة بالمياه لزراية المنطقة والإطلاع على الوضع المائي على الأرض وفي شهر حزيران من نفس العام، جرى تنفيذ 20 نشاط من أصل النشاطات التي اتُفق عليها ومنها دورات دراسية للمدراء والاقتصاديين في قطاع المياه في المنطقة، وتطوير قدرة المفاوضين وخبراء المياه في الشرق الأوسط، وتطوير قدرات إدارة المياه على صعيد دول المنطقة	لمناقشة مسألة الحقوق المائية في الأراضي المحتلة إنشاء ثلاث لجان عمل فلسطينية إسرائيلية على أن تتولى إحداها مسألة الحقوق المائية	أوسلو	أيار 1993
تم التوصل إلى جملة من مشاريع التعاون الإقليمي منها إنشاء معامل تحلية المياه، حفر قناة بين البحرين المتوسط والميت	التهيئة لتوقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني والذي تضمن بنوداً بشأن المياه منها: إنشاء السلطة الفلسطينية لإدارة الموارد المائية وبرامج تنمية هذه الموارد وتنمية المشاريع الزراعية	واشنطن	1993/09/15

………..

تاريخ التفاوض	مكان التفاوض	أهداف المفاوضات ونتائجها	الملاحظات
26-28/أبريل/1993	مسقط	لمناقشة أربعة اقتراحات مقدمة وهي: - اقتراح عُماني لإنشاء مركز الأبحاث الخاصة وتكنولوجيا تحلية مياه البحر. - اقتراح إسرائيلي بشأن المحافظة على المياه وإعادة تأهيل شبكات المياه على مستوى البلديات. - اقتراح ألماني لإجراء دراسة على حجم العرض والطلب للمياه على المستوى الإقليمي. - اقتراح أمريكي لإجراء دراسة بشأن سبل معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها.	تعتبر الجولة السادسة من المفاوضات وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية فيها بإعداد مشروع تدريبي مائي على الصعيد الإقليمي في حزيران 1994.
07-09/06/1994	واشنطن	إجراء مفاوضات للوصول إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن تتضمن الشؤون المائية.	مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة السلام.

………..

تاريخ التفاوض	مكان التفاوض	أهداف المفاوضات ونتائجها	الملاحظات
1994/10/26	وادي عربة	توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل والتي تضمنت عدة نقاط متعلقة بشأن تطوير الموارد المائية في نهري الأردن واليرموك، وإقامة معامل تحلية المياه الجوفية في وادي عربة	لم تلتزم إسرائيل لاحقاً في الفترة بين 97 – 99 ببنود المعاهدة الخاصة بالشؤون المائية ورفضت تزويد الأردن بالمياه المتفق عليها والبالغ 50 مليون متر مكعب سنوياً بحجة عدم كفاية المياه.
1995/09/28	واشنطن	توسيع مناطق الحكم الذاتي التعهد في المفاوضات القادمة على بحث وتحديد الحقوق المائية الفلسطينية	تعثر تطبيق ما تم الاتفاق عليه بسبب مماطلة الجانب الإسرائيلي.
1996/01/01	أوسلو، ويون	- لمناقشة الميثاق الإقليمي للمياه - لوضع دراسة مفصلة عن المصادر المائية والمتطلبات المائية لكل من الأردن وفلسطين وإسرائيل - مناقشة تمويل ألمانيا لبعض المشاريع المائية لتنمية الموارد المائية لدول الحوض	تراجع الأردن عن موقفه السابق القاضي بوضع ميثاق إقليمي للمياه بسبب عدم تضمنه بند اقتسام المياه عدم توقيع اتفاق إعلان المبادئ للتعاون حول المواضيع ذات الصلة بالمياه وتنميتها بتاريخ 96/02/13 بين كل من إسرائيل والأردن وفلسطين.

....

الملاحظات	أهداف المفاوضات ونتائجها	مكان التفاوض	تاريخ التفاوض
تحقق تقدم ملموس في هذه الجولة من المفاوضات خاصة بشأن إرساء أسس التعاون الإقليمي.	ويتضمن جدول الأعمال أربعة بنود هي: - إنشاء بنك للمعلومات المائية في الشرق الأوسط - إيجاد السبل المثلى لاستخدام المياه والمحافظة عليها - تنمية الموارد المائية المتاحة الحالية المستقبلية - إرساء أسس للتعاون الإقليمي المائي وبلورة مفاهيم مشتركة في هذا المجال	تونس	15-16/05/1996

نستنتج من الجدول السابق أن هناك جملة من الاتفاقيات المائية التي تم توقيعها من الجانبين الإسرائيلي والعربي، تحديداً الفلسطيني منها، لكنها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ بسبب المماطلة الإسرائيلية خاصة في مرحلة حكومة "نتنياهو" مما أدى إلى تعطيل مسيرة السلام على الجانب الفلسطيني، بما يتعلق بالوضع النهائي وقيام دولة فلسطين، ورافقه ذلك تجميد المساعدات الأوروبية والأمريكية الخاصة بتنفيذ جزء من المشاريع الإقليمية منها :

أولاً: إنشاء بنك المعلومات الإقليمي، وهو بتمويل أمريكي أوروبي يصل إلى 2.5 مليون دولار.

ثانياً: برامج ترشيد المياه واستخدامها بشكل أمثل بتمويل أمريكي يقدر بـ 2 مليون دولار.

ثالثاً: إجراء دراسة حول الموارد المائية في كل من الأردن وإسرائيل وفلسطين بتمويل ألماني يقدر بـ 400.000 دولار وإنشاء مركز إقليمي لتحلية مياه البحر بتمويل كل من أمريكا

ومسقط والإتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية وتصل قيمتها إلى 315 مليون دينار، بالإضافة إلى مشاريع أخرى ستمولها النرويج وفرنسا.

والمؤمل أن تقوم حكومة "إيهود باراك" الإسرائيلية بتطبيق الاتفاقيات المائية السابقة الذكر والشروع في مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين للوصول إلى تحريك تلك المساعدات والشروع بتنفيذ المشاريع الإقليمية الكبيرة التي وعدت الدول المعنية بعملية السلام بدعمها.

أما خبراء الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب فإن لهم رأياً آخر مفاده أن إجراء أي تعديلات على الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل يتضمن السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه من أجل منع سحب المياه الجوفية من الضفة الغربية، من أجل ذلك تم إجراء تعديلات طفيفة وليست جدية بين البلدين ولكن ضمن تعاون مشترك مع الفلسطينيين في مجال استغلال المياه ومراقبة عملية السحب على احتساب حصة إسرائيل وفقاً لوزنها النسبي في احتياجات المياه وليس لمعايير مائية وجغرافية، وهذا يؤكد على الحقوق التاريخية لإسرائيل في المياه.

أما الجانب العربي فقد تركزت ملاحظاته على النقاط التالية [656]:

أولاً : رفض الجانب العربي لمحاولات إسرائيل إشراك أطراف عربية لتأمين حصولها على المياه، تجنبا لإثارة أية صراعات جديدة في المنطقة على مصادر المياه، وعدم استعداد الجانب العربي لتحمل مسؤولية توفير المياه لإسرائيل مع تمسك العرب باستعادة الموارد المائية المحتلة على نهر الأردن واليرموك والليطاني والموارد المائية الأخرى.

ثانياً : قاطعت سوريا المفاوضات وأعلنت موقفها برفض استخدام أراضيها لأية مشاريع مائية تخدم إسرائيل كشرط لقبول إسرائيل السلام.

ثالثاً : أكد الفلسطينيون موقفهم لحل مشكلة المياه بصورة كاملة دون فصل الجوانب الفنية على القضايا السياسية حسب المطلب الإسرائيلي[657].

رابعاً : اقترحت إسرائيل إنشاء بنك إقليمي للمعلومات عن مصادر المياه يقدم المعلومات لكل الأطراف المعنية، وكإحدى صيغ التعاون المشترك[658].

([656]) عوني السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص 87.

([657]) عوني السبعاوي، مرجع سابق، ص ص 98-91.

كل هذه الجولات لم تحقق خطوات ملموسة لحل الخلافات الحقيقية بين الجانبين العربي والإسرائيلي حول مجالات المياه المشتركة، والمشاكل القانونية، وحالة مصادر المياه التي استولت عليها إسرائيل على أرض الواقع، كما لم تتصف بالتوازن للأطراف المشاركة فيها، ولا بتحديد كل طرف فيما عدا رئاسة المجموعة، فهناك دول معنية بالقضية عليها التفاوض المباشر مع إسرائيل، وهناك دور لدول أو أطراف ممولة للمشاريع لم يعلن عنها، وهناك تباين في مناطق النزاعات المائية من حوض الأردن إلى مصب النيل إلى حوض الفرات، ولم يحدث تقسيم مناطق النزاع، والأطراف المعنية بالمفاوضات.

بينما كانت الاجتماعات شاملة تركز على مسائل تتعلق بالبدائل الفنية اللازمة، مثل تحلية المياه، ويبدو أن ما يجري في المفاوضات يستهدف الابتعاد على التركيز على جوهر النزاعات من جانبها القانوني بقدر الاتجاه إلى البدائل التي تبحث المشاريع المعروضة للتسوية بحضور (تركيا) التي عرضت أضخم مشروع للمياه في المنطقة علما بأن مفاوضات المياه تجري بموازاة المفاوضات بالقضايا الأخرى الخاصة بالتسلح، واللاجئين، والتنمية الاقتصادي، وفي الحقيقة أنها قضايا مترابطة ومتشابكة، فلا ينتظر أن تتوصل إحدى المجموعات إلى نتائج نهائية دون التقدم بالمفاوضات والقضايا الأخرى(659).

II. اتفاق غزة أريحا وإدارة موارد المياه

هو نتيجة مفاوضات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية النرويج، وتمخض عن هذا الاتفاق المعقود بين الطرفين في واشنطن في (13سبتمبر 1993) والذي يتضمن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين في غزة وأريحا، ويتكون الاتفاق من (17) بنداً و (4) ملاحق ولا يتعرض نص الاتفاق إلى قضية المياه بصفة مباشرة، وإنما يشير إليها في الملحق الثالث الخاص بالتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في بروتوكول البرامج الاقتصادية والتنمية(660).

---

(658) مجدي صبحي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، السياسية الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993، ص 192.

(659) مجدي صبحي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مرجع سابق، ص 198.

(660) أعلن اتفاق غزة أريحا بعد مفاوضات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت تجري بالتوازي مع المفاوضات العلنية بين الجانبين في واشنطن والتي اختتمت (11) جولة قبل أن يعلن عن الاتفاق وقد سبق الاتفاق اعتراف متبادل بين الجانبين من خلال بيانيين منفصلين بتاريخ 9 سبتمبر 93، وتباينت ردود الفعل العربية والفلسطينية من الاتفاق، فقد عارضته سورية والعراق وليبيا وبعض المنظمات الفلسطينية، وتحفظت اتجاهه الأردن ولبنان ورحبت به مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغرب العربي على اعتبار أنه خطوة أولى نحو استرداد الحقوق والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بموجب قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

يتبع

وتنص المادة الأولى من هذا البروتوكول على :

"التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، الذي يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك لتنفيذه خلال وما بعد الفترة الانتقالية".

كما تنص الفقرة (3p) من المادة الثانية من البروتوكول الرابع الخاص بالتعاون الإسرائيلي- الفلسطيني حول برامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تشكل عناصر أهمها برنامج تنمية البنية التحتية (المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات).

يظهر من خلال نص الاتفاق والملحقين الذين يتعرضان إلى قضية المياه أن الاتفاق يقسم المسألة على مستويين :

<u>المستوى الأول</u> : التعاون على المستوى الداخلي (أنظر ملحق 3 في هذه الدراسة) ويفيد هذا الملحق بتشكيل لجنة إسرائيلية - فلسطينية دائمة تتابع عدة قضايا تتعلق بشؤون الحكم الذاتي من بينها قضية المياه التي ستحال إلى خبراء من الجانبين لإجراء الدراسات وتقديم المقترحات حول حقوق كل طرف، والاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، والمشكل أن النص لا يحدد معايير واضحة للحقوق والاستخدام المنصف سواء كانت هذه المعايير تتعلق باعتبارات تاريخية أو قانونية أو نسبة الكثافة السكانية لكل طرف في المناطق المعنية، ومن جهة أخرى فإن المادة لا تحدد مدى زمنياً وإنما تطلقه إلى الفترة المحددة لتنفيذ الاتفاق وهي خمس سنوات، ولا يحدد بروتوكول التعاون في هذا الملحق السلطة المعنية بتنفيذ البرامج المشتركة بعد إعدادها من خبراء الجانبين وإحالتها إلى لجنة المتابعة الدائمة.

<u>المستوى الثاني</u> : التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني على المستوى الإقليمي في عدة قضايا والتي من بينها المياه، يشير بروتوكول الملحق الرابع إلى أن هذا التعاون سيكون في سياق مساعي السلام المتعددة الأطراف بالمنطقة، وفي رعاية الدول السبع الكبار ومؤسسات وهيئات عربية وإقليمية وأعضاء من القطاع الخاص، والأطراف من الدول السبع الكبار والمؤسسات المذكورة ستُعنى بتمويل برامج التعاون الإقليمي المشترك.

وعلى هذا المستوى أيضاً يشير البروتوكول إلى التعاون في مجالات أخرى مثل الكهرباء والنقل والاتصالات، وهو بذلك يضع الفلسطينيين والإسرائيليين في مسار واحد باتجاه التعاون الإقليمي.

يُعنى اتفاق غزة - أريحا في النهاية بتأكيد التعاون بين الجانبين الإسرائيلي - الفلسطيني على المستويين الداخلي والخارجي في قضية المياه.

وإذا كان الفلسطينيون لم يحددوا موقفهم من قضية المياه فيما إذا كانت الأولوية بالنسبة لهم تقتصر على استعادة وتنمية مواردهم المائية أو تنميتها بالمشاريع المشتركة مع أطراف عربية أخرى، فإن إسرائيل أعلنت عن موقف واضح يطالب بإشراكها بمشاريع مائية إقليمية لأسباب وأبعاد سبق التعرض لها(661).

وما جاء في الاتفاق حول برامج التعاون الإقليمي في قضية المياه وقضايا أخرى ينسجم مع الموقف الإسرائيلي، والمشروع التركي المتعلق "بأنابيب السلام" وهو أيضاً منسجم مع السياسة الأمريكية بالمنطقة التي تدعو الدول العربية إلى التعامل مع إسرائيل كشريك مقبول بالمنطقة، وتضغط لرفع المقاطعة المفروضة من جامعة الدول العربية، مما يمهد لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، ويتيح فرص إقامة مشاريع مختلفة للتعاون الإقليمي تشمل إسرائيل.

المطلب الثاني : المياه في مفاوضات السلام مع الأردن

I. موقف الأردن من مسألة المياه

يشارك الأردن في مباحثات السلام وجولات المجموعة الخاصة بالمياه ولكنه أعلن موقفاً مبدئياً بعدم البحث في مشاريع إقليمية للمياه مع إسرائيل قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بموجب قراري مجلس الأمن 242 و 338، مع العلم بأنه قد صرح رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي :

> **"أن الأردن يفضل تحمل المصاعب الاقتصادية على التعاون مع إسرائيل في أية مشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر"**(662)

وبتقديري أن هذا التصريح سياسي يتعارض مع مصالح الأردن المائية، والأردن يعلن موقفاً تضامنياً مع سوريا ولبنان للوصول إلى تسوية شاملة، لكن هذا لا ينفي أن الأردن ومن

---

(661) لتفاصيل أكثر أنظر جوزيف أنفير، المستوطنات والحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مترجم إلى اللغة العربية في دراسات فلسطينية، العدد 21، فيفري 1995، ص ص 85-86. وكاتب المقال المذكور مدير مركز "يافي" بالدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، والمقال جزء من دراسة موسعة أصدرها المركز.

(1)- Water ressources : Scarcity and conflict, opcit, p 223.

باب واقعيته السياسية قد قطع مرحلة هامة من المفاوضات بعد توقيع الاتفاق المشترك مع إسرائيل لجدول أعمال المفاوضات في 4 سبتمبر 1993، ويبدي الأردن تخوفا من انفراد الفلسطينيين في عقد اتفاقيات مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق غزة - أريحا لا سيما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي بالأراضي المحتلة ومشكلة المياه وآثارهما على الأردن، على الرغم من أن الطرفين يدخلان في وفد مشترك في مفاوضات السلام.(663) وفي تقديري أن هذا إخلال من الجانب الفلسطيني بالتزامات الوفد المشترك مع الأردن.

ولقد جاء الموقف الفلسطيني منذ البداية متردداً بين موقف سوريا ولبنان الرافض للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف وموقف مصر ودول عربية أخرى، والذي يرى أن المشاركة بالمفاوضات لا تعني التنازل عن الحقوق العربية بالأراضي والمياه بل ربما توفر وسيلة ضغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق العربية.

ورغم إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عدم المشاركة بمؤتمر موسكو ورفضها صيغة المفاوضات المتعددة الأطراف، إلاّ أن الوفد الفلسطيني شارك في مؤتمر موسكو وفي الجولات اللاحقة، وآثار في جولة فيينا الأولى مايو 1992 قضية سرقة المياه الفلسطينية الجوفية التي تضخ من الضفة الغربية وغزة إلى المجرى المائي الإسرائيلي الذي يغذي صحراء النقب(664) حسب تصريح ممثل الوفد الفلسطيني نبيل شعث.

وفي جولة واشنطن الثانية بتاريخ 16 سبتمبر 1992 طالبت حنان عشراوي ممثلة الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى الأراضي المحتلة لتطلّع ميدانياً على الوضع الصعب هناك، واتهمت إسرائيل بالاستيلاء على أكثر من 80% من احتياجاتها من المياه الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، كما رفض الجانب الفلسطيني مقترحاً إسرائيلياً مدعوماً من الولايات المتحدة بإنشاء بنك للمعلومات حول موارد المياه ويبرر الفلسطينيون رفضهم للمقترح بتعذر إنشائه دون مشاركة دولتين لهما موقعهما الجغرافي الهام في استكمال المشروع وهما سوريا ولبنان.

إلاّ أن الخطوة الملموسة التي تقدم بها الجانب الفلسطيني هي الورقة التي تضمنت إمكانية مسألة اقتسام المياه مع إسرائيل في حالة التوصل إلى سلام عادل ودائم وتحدد الورقة

---

(663) مجدي صبحي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مرجع سابق ، ص 122.

(664) مجدي صبحي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، نفس المرجع، ص 129.

بأن الأحواض المائية في المنطقة المتاخمة للحدود مع إسرائيل ستكون موضع البحث في هذه القضية[665]، وبتقديري هذا تراجع عن الموقف الفلسطيني المتشدد بخصوص المياه.

II. موقف إسرائيل في المفاوضات

تعاملت إسرائيل مع أربعة أطراف بصفة مباشرة في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه وهم الأردن والفلسطينيين، وتحتل إسرائيل موارد مائية لهذين الطرفين، أما مصر وتركيا فتتطلع إلى دوريهما كبديل يعوض الأطراف العربية ويزودها بالمياه في نفس الوقت.

ويقوم الموقف الإسرائيلي على أن الانسحاب من أية موارد تحت سيطرتها غير ممكن ما لم يتوفر لها مصادر بديلة في أحسن الأحوال، وترى أن الهدف من مفاوضات المياه المتعددة الأطراف هو تنمية مصادر المياه بالمنطقة عن طريق عدة بدائل ليس بينها انسحابها من موارد المياه التي تحتلها.

ويبين لنا تقديراً لمعهد "جافي" للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب والصادر عام 1989، والذي يوضح فيه أنه يمكن أن تكون هناك تسوية مقبولة إذا حصلت إسرائيل على كميات المياه التي تأخذها إسرائيل من الضفة الغربية، الأمر الذي قد يستوجب إحداث تغير في بنية الزراعة الإسرائيلية لأن أثر تقليص المياه سيكون له انعكاسات اقتصادية تفوق سعر هذه المياه، أما إذا وافقت إسرائيل على إمداد الضفة الغربية بالمياه فإنه يتوجب عليها أن تحصل على كميات إضافية من المياه من مصادر خارجية مثل الليطاني أو نهر النيل...[666].

وتجنباً لأية حلول قد تفرض عليها الانسحاب فإن إسرائيل تعرض خيارين :

<u>الخيار الأول</u> : البدائل التقنية مثل استمطار الغيوم أو تحلية المياه، وتعرب عن استعدادها للتعاون وتقديم خبراتها للطرف العربي.

<u>الخيار الثاني</u>: تعرض مشاريع مياه مشتركة وهي متعددة مثل :

1- تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبرية ونقل مياه الليطاني بقدر 100 مليون م^3 إلى بحيرة طبرية (وهي تحت سيطرة إسرائيل).

2- نقل المياه التركية عبر مشروع أنابيب السلام.

---

(665) مجدي صبحي، <u>أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف</u>، نفس المرجع، ص 127.

(666) فتحي علي حسين، <u>المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط</u>، مرجع سابق، ص 212.

3- نقل مياه النيل إلى النقب.

وتبرر إسرائيل تنفيذ هذه المشاريع ليس لتوفير المياه المطلوبة وحسب بل لتحقيق الجدوى الاقتصادية بأسعار مياه أقل من كلفتها الحالية، فنقل مياه النيل إلى النقب مقابل نقل إسرائيل مياه من الضفة الغربية ونهر الأردن فإنه سيخفض سعر المياه بالضفة الغربية من 20 سنتاً إلى 5 سنتات وهي دون كلفته الفعلية في الضفة الغربية والأردن التي تصل إلى 30 سنتاً[(667)].

ويدعو الخبير الإسرائيلي "كالي" الأردن للتعاون مع إسرائيل في مشروع مشترك والحصول على مياه بحيرة طبرية بتكلفة أقل من نصف دولار تقريباً للمتر المكعب، حيث أن هذا الاقتراح يوفر على الأردن كلفة تعاونها مع العراق[(668)] لسحب مياه الفرات الذي سيكلفها دولار واحد للملمتر المكعب [(669)]، وعلى الرغم من أن إسرائيل تقدم مقترحاتها فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة للمياه بمزايا اقتصادية للجانب العربي وفي إطار تعاوني إلى أن موقفها في الواقع لا ينطوي على تقديم تنازلات للجانب العربي.

ويمكن الكشف عن ثلاث أبعاد للمواقف الإسرائيلية المتعددة الأهداف، ونوجزها كالآتي :

أولاً : إن تحقيق المشاريع المشتركة لنقل المياه يوفر لإسرائيل احتياجاتها المستقبلية من المياه حيث أشارت الدراسات إلى أن العجز المائي في إسرائيل عام 2000 إلى 800 مليون م^3 مع تزايد عدد السكان إلى نحو 9.4 مليون نسمة سواء بسبب الزيادة الطبيعية أو من الهجرة المتوقعة لليهود الروس والفلاشة من أفريقيا، وهذه المشاريع ينتظر تمويلها من صناديق

---

(667) مجدي صبحي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مرجع سابق، ص 130.

(668) ولتوضيح هذا البند المشار إليه أعلاه، حيث بحث الجانب الأردني مع الجانب العراقي مد خط أنابيب نقل مياه الفرات من العراق إلى الأردن في مطلع الثمانينات حول إمكانية تزويد الأردن بالمياه من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية للأردن بطول 650 كلم وقطر 1.75م لكن أحاطت الشكوك بالجدوى الاقتصادية للمشروع وإمكانية تمويله نتيجة طول المسافة ووعورة التضاريس وارتفاع التكاليف، حيث قدرت تكاليف المشروع بحدود مليار دولار، وذلك لنقل 240 مليون م3 سنويا. إن كلفة نقل م3 واحد من نهر الفرات إلى الأردن تقدر بنصف دولار في الخط الشرقي وبنحو دولار واحد في الخط الغربي، وفي منتصف أكتوبر عام 1998 زار بغداد عدد من خبراء المياه الأردنيين لإعادة بحث مشروع نقل المياه من الفرات إلى الأردن. ولمزيد من التفاصيل أنظر : د. حسن الجنابي، نقص المياه وبعض المشكلات البيئية في الشرق الأوسط، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 274، كانون الثاني شباط 1997، ص 25. وكذلك صاحب الربيعي، الدوافع الحقيقية لإنشاء النهر الثالث في العراق، جريدة الوفاق، العددان 162-163، آذار 1995. وترأس الوفد الأردني وزير المياه والري الأسبق الدكتور هاني الملقي لإحياء مشروع نقل المياه من الفرات إلى الأردن، جريدة الوفاق، العدد 335، 1998/10/15.

(669) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 213.

وأطراف دولية وعربية، مما يوفر على إسرائيل ميزانية قد تخصصها لتنمية مواردها المائية في المستقبل.

ثانياً : البدائل التي تقدمها إسرائيل للجانب العربي تعني توفير المياه مما يغني عن الضغط عليها للانسحاب من مصادر المياه العربية التي تحتلها وهي تعمل على إقناع الأطراف الدولية بأن أساس المشكلة هي العجز المائي في بعض دول المنطقة.

ثالثاً : يظهر من إصرار إسرائيل وضغوطها لسحب المياه من النيل وتنفيذ مشروع أنابيب السلام مع ضرورة أن يمر عبر أراضيها ما ترمي إليه إسرائيل من بعد استراتيجي ودور حيوي لها بالمنطقة مستقبلاً، والمكسب الأمني لإسرائيل من هذه المشاريع هو تحصينها من المخاطر في حالة الأزمات أو الحروب لأن الضرر سيصيب كل الدول المشتركة بالمشروع، وأية فوائد منتظرة لهذه المشاريع سوف تنعكس على إسرائيل إيجابياً نحو تعاونها في قطاعات أخرى زراعية أو صناعية وهي خطوة نحو التطبيع مع الدول العربية بالمنطقة[670].

والمشروع التالي يبين التعاون الإقليمي بين الأردن – إسرائيل – فلسطين، والذي هو أحد الشروط الموافق عليها من الأطراف المعنية في المفاوضات الخاصة بالمياه المذكورة أعلاه، وهو مشروع قناة البحرين الأردنية، وسنبحث هذا المشروع كونه أول مشروع تعاون إقليمي، ربما يؤدي الغرض المرجوّ منه، ويفيد الأطراف الثلاثة في تفادي العجز المائي الذي تعاني منه المنطقة، **وخاصة الأردن**[671].

- مشروع قناة البحرين الأردنية :

وتأكيداً على التزام الأردن في التعاون الإقليمي والذي هو أفضل من النزاعات في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة - بالقيام بمشاريع مشتركة مع الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني لإيجاد مدخل لحل الأزمة المائية والمحافظة على الثروات الطبيعية في المنطقة وخاصة منطقة البحر الميت، تمّ الاتفاق بين الأطراف الثلاثة الإقليمية في منطقة تعتبر متأزمة مائياً على إنشاء قناة تسمى "قناة البحرين"، وهي تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت، وتعتبر أول تعاون إقليمي بعد مفاوضات السلام مع إسرائيل.

([670]) تطبيع العلاقات مع الدول العربية من أهم أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية وهذا الهدف يمكن تحقيقه عبر المشاريع المشتركة للمياه والربط الكهربائي والمواصلات، خاصة بعد تجربة إسرائيل مع مصر "معاهدة كامب ديفيد" وإخفاقها بتطبيع العلاقات على المستوى الشعبي مع مصر من خلال تسهيلات وبرامج السياحة المشتركة.

([671]) جريدة الرأي الأردنية، عناوين الصفحات الأولى 1- 2- 3، بتاريخ 22 مايو 2005.

ولكي نلقي الضوء على هذا المشروع المهم، الذي تمت موافقة البنك الدولي على تمويل الدراسة الخاصة به في مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن، وعلى شاطئ البحر الميت في 21-22 مايو 2005، تحت عنوان "إغتنموا الفرصة"، وعليه لابد من ذكر الحقائق التالية:

- أصبح الأردن منذ شهر أيار/مايو الحالي ميداناً ذا اهتمام دولي كبير ستتصاعد أهميته بدرجة كبيرة جداً شهراً بعد شهر وعاماً بعد عام، والسبب الأساسي في هذا الاهتمام هو مشروع قناة البحرين التي ستصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، وليس من المبالغة في تقديري إذا نفذ هذا المشروع ستكون له أهمية كبيرة توازي أهمية إنشاء قناة السويس التي ربطت البحر الأبيض بالبحر الأحمر، وذلك لأن المشروع الجديد مهمّ اقتصاديا للأطراف الثلاثة المشاركة فيه (الأردن- إسرائيل- فلسطين)، كما أنه يقلب معادلات السياسية الاستراتيجية في المنطقة دافعا إلى المقدمة معدلات سياسية استراتيجية جديدة، جرى الإعداد لها في أروقة السياسة الدولية منذ 20 سنة على الأقل.

ففي يوم 2005/03/06 اجتمع "هاني الملقي" وزير الخارجية الأردني مع شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، واتفقا على التشارك في تنفيذ قناة البحرين من أجل تفادي كارثة بيئية تهدد البحر الميت، وفي 2005/04/20 صرح رائد أبو الصعود وزير المياه الأردني أنه تلقى الموافقة الفلسطينية على أسس دراسة الجدوى للبدء في انطلاق المشروع، وفي 2004/05/09 جرى توقيع اتفاق أدرني – إسرائيلي – فلسطيني، على أسس دراسة الجدوى لإنشاء ما سمي بقناة السلام الرابطة بين البحرين، وتم توقيع الاتفاق بين الأردن من قبل وزير المياه الأردني ومن قبل وزير التخطيط الفلسطيني، وبنيامين بن آليعازر وزير البنية التحتية الإسرائيلي، وفي 2005/05/20 انعقد المنتدى الاقتصادي العالمي "منتدى دافس" بشكل استثنائي في الأردن، وعند شاطئ البحر الميت بالذات، وتم الإعلان عند انتهاء أعماله عن اتفاق الأطراف الثلاثة المعنية بمشروع قناة البحرين على الشروط المرجعية لدراسة الجدوى التي أعدها البنك الدولي، والتي ستسمح له بالبدأ بتمويلها، وإطلاق المشروع الاستراتيجي الكبير.

وسنبحث الحقائق التالية :

أولاً : قبل الوصول إلى هذه النقطة الحاسمة، جرت تطورات كثيرة وتبادل اتهامات لم تقتصر على ميدان الصحافة فقط، بل شملت الدول والحكام أيضا، فمنبع الفكرة إسرائيلي من أجل حفر

قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت، وتكون في هذه الحالة منافسة لقناة السويس، الأمر الذي أثار حفيظة مصر ودفعها للمعارضة.

ثانيا : ويمثل المشروع الإسرائيلي تعاطيا مع البحر الميت والذي تشاطئه الأردن وتقيم عليه مصانع للفوسفات تصبح مهددة إذا تغير ارتفاع البحر وحجمه، وهو ما دفع الأردن إلى معارضة المشروع الإسرائيلي، كما أن إسرائيل طرحت تنفيذ مشروعها في ظل تأزم المسيرة السياسية بينها وبين الفلسطينيين، وهو ما دفع الفلسطينيين أيضا للمعارضة، وبسبب كل ذلك توقف المشروع الإسرائيلي، واقتنعت إسرائيل أنه لا يمكن تنفيذ مشروع من هذا النوع إلاّ على أساس توافق إقليمي.

ثالثاً : من هنا قدم الأردن مشروعا خاصا به للوصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، ويهدف أساسا لمعالجة موضوع البحر الميت المهدد بيئيا بالجفاف، أو بالإنحصار المتواصل، ويقوم المشروع الأردني على أساس مد المياه بالأنابيب بدلا من فكرة القناة التي تزعج مصر، كما يقوم المشروع الأردني على ضرورة الموافقة الفلسطينية على المشروع، وهو ما حصل في المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير.

رابعاً : لقد حرص الأردن في السنوات الأخيرة على طرح المشروع باعتباره قضية بيئية تتعامل مع البحر الميت ومصيره، وقد فعل ذلك في (مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في جوهانزبيرغ في 2002/08/26) وبرزت في ذلك معارضة عربية كبيرة له، وكان السبب الجوهري لهذه المعارضة سببا سياسياً، فقد جرى تقديم المشروع في قمة الأرض، بينما كانت الانتفاضة الفلسطينية في ذروتها، وكانت إسرائيل تعيد احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وتدمر بيئته السلطة الفلسطينية وأجهزتها، كذلك جرى تقديم المشروع في ظل اتفاق عربي على تجميد التعاون مع إسرائيل بسبب انتفاضة الأقصى **ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل المشروع المطروح من قبل الجانب الأردني هو مشروع بيئي فقط، أم أنه مشروع ذو أبعاد أخرى أيضا أساسها العمل في بناء مشاريع إقليمية تربط اقتصاديا بين إسرائيل والبلاد العربية، ويكون جوهر التسوية السياسية التي تريدها إسرائيل والتي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية ؟**

وعليه لابد أن نسجل الحقائق التي يوردها الأردن دفاعا عن المشروع، وهي كالآتي :

- أن المشروع المطروح للتنفيذ هو أردنياً وليس إسرائيلياً، وأنه مشروع بيئي لإنقاذ البحر الميت، وستنشأ عنه مشاريع لإنتاج الكهرباء والمياه المحلاة، يستفيد منها الأردن استفادة كبرى بسبب حاجته الملحة للكهرباء والماء.

- كما ستنشأ عنه مشاريع سياحية في وادي عربة، يستفيد منها الأردنيون والفلسطينيون والإسرائيليون، وبتقديري أن هذه الحقائق الأردنية كلها صحيحة لكنها لا تنفي على المشروع أنه مشروع (إقليمي) ويأتي في سياق التطبيع الاقتصادي الشامل مع إسرائيل، ويؤدي إلى اندماجها في الاقتصاد العربي، وهنا لابد من تحليل الحقائق الثلاثة التالية :

أولاً : في اللقاء الأخير الذي تم بين آرائيل شارون والرئيس الأمريكي جورج بوش في مزرعته الخاصة، تلقى شارون وعدا بالمساعدة الأمريكية في تطوير مشاريع النقب (نصف مساحة فلسطين) ويحتاج هذا التطوير إلى المياه والكهرباء) يؤمنهما مشروع قناة البحرين ، إضافة إلى مشاريع إسرائيلية مكملة (محطات نووية لتحلية المياه).

ويمهد هذا التطوير لاستقدام مزيد من المهاجرين اليهود إلى دولة إسرائيل، ويحدث ذلك في ظل سياسة إسرائيلية هي الآن في قيد التنفيذ لنزع أراضي فلسطينيي النقب، بينما ترفض إسرائيل بشدة أي بحث في موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ثانياً : توفير مياه بحر محلاة في إطار مشروع الربط بين البحرين، ووضع خط لاقتسامها بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، سيعطي لإسرائيل حجة لمواصلة سيطرتها على منابع المياه الجوفية الفلسطينية، والدفع باتجاه حل أزمة المياه بالنسبة للفلسطينيين من خلال مشاريع تحلية المياه، على غرار ما سيفعل الأردن، وهنا لابد من التذكير أن حرب 1967 بين العرب وإسرائيل كانت بالأصل حربا من أجل المياه (تحويل نهر الأردن)، كما لابد من التذكير أن إسرائيل ترفض التسليم للفلسطينيين بحقهم في الآبار الجوفية والسيطرة عليها، حتى في ظل تسوية سياسية شاملة، ويعني هذا في النهاية تسليما لإسرائيل بكل مطالبها المائية.

ثالثاً : لقد نشأت منذ مؤتمر مدريد منذ 1991 قضية خلافية كبيرة حول معنى التطبيع بين العرب وإسرائيل.

بينما كانت وجهة النظر العربية بأن مسألة التطبيع كانت مسألة تتعلق بالسيادة، حيث تحدد كل دولة درجة التطبيع التي تريدها، بينما وجهة النظر الإسرائيلية الأمريكية تنطلق من أن التطبيع يجب أن يستند إلى مشاريع إقليمية كبيرة تتشارك فيها إسرائيل والدول العربية، وتقود إلى اندماج إسرائيل في الاقتصاد العربي، وقد ضغطت واشنطن من أجل تحقيق ذلك، عبر ما

يسمى باتفاقيات **QIZ** أي (المناطق الصناعية المؤهلة)، حيث تشترط واشنطن لدخول بضائع أردنية أو مصرية على أراضيها أن تحتوي هذه البضائع العربية إلى نسبة 10 إلى 30% من المواد الخام الإسرائيلية.

ونتيجة لكل ما سبق :

ها هو مشروع قناة البحرين[(672)] يريده الأردن من أجل مصالحه، وهذا حق شرعي له في تقديري، وتريده إسرائيل وواشنطن من أجل أن يكون مشروعا إقليميا يحقق الاندماج الاقتصادي، لكل ذلك وفي تقديري فإن مشروع قناة البحرين يتجاوز قضايا البيئة، وسيصبح فعليا وواقعيا مدخلا لقلب المعادلات السياسية والاستراتيجية في المنطقة.

المطلب الثالث : الإستراتيجية المائية في لبنان

وضعت الحكومة اللبنانية عدة خطط استراتيجية، بغية تطوير وتنمية مشاريع المياه. وسيتم تأمين الموارد المالية من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإسلامي. وتشمل خطة التنمية بناء عدد من السدود ومد شبكات للمياه خلال أعوام 2000-2009. وستبلغ متطلبات لبنان المائية في المستقبل بحدود 5.3 مليار م^3 سنوياً : 700 مليون م3 للاستخدام المنزلي و2. 8 مليار م^3 لري مساحة قدرها 280 ألف هكتار، علماً بأن المساحات المروية الحالية لا تتجاوز 80 ألف هكتار. وعلى صعيد تنظيم قطاع المياه فلقد اتخذت عدة إجراءات تنظيمية لزيادة كفاءة قطاع المياه منها دمج 20 مصلحة للمياه، تشرف على توزيع وتنمية الموارد المائية، في 5 مصالح تشرف بكوادرها على المصالح الأخرى التي تم دمجها إضافة إلى دمج موازنات تلك المصالح. [(673)]

بدأت إسرائيل باستخدام نهر الليطاني عام 1987، كما يفيد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابع للأمم المتحدة والذي وُزع في مايو 1993، واستخدمت في ذلك مضخات قدرتها 150 مليون متر مكعب، وضعت قرب جسر الخردلي.

وبعد غزو لبنان، قامت بحفر نفق طوله 18 كلم، يربط نهر الليطاني بإسرائيل، وكان الدافع على غزو جنوب لبنان هو القيام بهذا العمل، حيث كان من الضروري نتيجة للطبيعة

---

(672) أنظر الخريطة رقم 18 الخاصة بقناة البحرين الأردنية والتي تربط بين البحر الميت والبحر الأحمر، وهي مأخوذة من المركز الإعلامي الأردني الخاص بمؤتمر دافوس في الصفحة رقم 419.

(673) محمود سويد، دور لبنان ووظيفته آفاق وتحديات المفاوضات العربية – الإسرائيلية، ط1، مرجع سابق، ص 76.

الجغرافية لحوض الليطاني أن تستولي إسرائيل على كل الجنوب اللبناني قبل أن تتمكن من تحويل مجرى الليطاني من الاتجاه نحو البحر الأبيض المتوسط إلى الاتجاه نحو الحدود الإسرائيلية. ويفيد تقرير "آسكوا" كذلك أن إسرائيل تستخدم مياه الوزاني واقتطعت المنطقة المحيطة بالنبع، ومدت أقنية تجاه فلسطين المحتلة، حيث تستغل إسرائيل طاقة كبيرة من نهري الوزاني والحاصباني(674).

فمصلحة الليطاني تعتبر أكبر تلك المصالح وقد تأسست في عام 1954 وكانت تشرف على إنتاج 70% من إنتاج لبنان من الكهرباء، 195 ميغا وات سنوياً، وقد انخفضت إنتاجيتها لتصل إلى 15%. (675)

I. مشاريع التنمية المائية في حوض الليطاني

بغية تطوير وتنمية مشاريع المياه صممت الحكومة اللبنانية عددا من الخطط نذكر منها :

-مشروع القاسمية – رأس العين : انتهى العمل منه في أوائل عام 1999 ويهدف لري 4 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية باستخدام طرق الري الحديثة.

-مشروع ري البقاع : ويشمل عدة مراحل وتهدف المرحلة الأولى ري ألفي هكتار، وسيتم تمويلها من البنك الدولي وبكلفة قدرها 23 مليون دولار. أما المرحلة الثانية فتشمل ري البقاع الغربي بمساحة قدرها 8 آلاف هكتار والمرحلة الأخيرة ستشمل ري أراضي البقاع الشمالي وبمساحة قدرها 21500 هكتار.

-وهناك ثلاثة مشاريع أخرى : هي الليمونة وعكار والبارد وتمول حالياً من البنك الدولي.

-مشروع ري الجنوب : وبدأت مرحلته الأولى من سد القرعون إلى بريغيث بتمويل من صندوق التنمية الكويتي.

-مشروع إقامة سد سري : لتزويد بيروت بالمياه وبمعدل 120 مليون م3 سنوياً.

-مشروع بركة أنان : لري الأراضي الزراعية في مدينة صيدا وجبل عامل والنبطية.(676) بالإضافة إلى ذلك يجري التخطيط لتخزين المياه الشتوية في مواقع عديدة منها:

---

(674) مخيمر وحجازي، سامر خالد، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل، مرجع سابق ، ص 173.

(675) هناء إبراهيم، الاستلاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية، مرجع سابق، ص44.

-في لبنان الشمالي : كرم العصفور، إيلات الأعلى والأدنى، الحميش، بيت ملات الأدنى والأعلى، بيت الحاج، تل بيرة، أبو موسى، قرحيا، السكر، السري، كفر حرة، الريحانية، عين الحاج، نورا التحتا، زغرتا (على نهر أبو علي)، جوعيت، بشنين، حيلان، الفريدس، بلوزا، دار بعشتا، القرقف وإيعال.

-في جبل لبنان : الداشونية، المكلس، بقعاته، دير شمرا، بلونة (سد تحويلي)، القليعات، ميروبا، شبروخ، فقرا (سد تحويلي)، اللبن، العسل، حردون، البلاطة، شوريت، مجدل معوش، حومال، سرجبال، الجاهلية، بسري، السمقانية وجنة. [677]

-في جنوب لبنان : عزيبة، ميفدون، الخردلة، سينيق وأبو الأسود.

-في البقاع : كامد اللوز، شمسطار، العاصي، عين الزرقا، بيت حيرة، الهرمل، البردوني وماسا).

أما فيما يتعلق بالخزانات والسدود التي يمكن إقامتها على الأنهر، فقدرت الدراسات أن ما يمكن تخزينية لا يزيد عن مليون م3 بما فيه المخزن في القرعون. والجدول أدناه يبين موقع السدود وحجمها التخزيني.

([676]) الحوت بيان ، خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه لبنانية : انعكاس الجذور الدينية والإسرائيلية والقانونية على مفاوضات السلام، مرجع سابق، ص 44.

([677]) سعد الدين ملل، الثروة المائية في لبنان، العلم والتكنولوجيا، يوليو 1989م، ص 89-93 . وأنظر أيضا : - محمد زهدي النشاشيبي، مخططات إسرائيل لسرقة المياه العربية، مجلة السفير اللبنانية، 1991/2/18م، ص 35.

الجدول رقم (26) مواقع السدود وأحجامها التخزينية في لبنان

حجم التخزين/ مليون م3	اسم السد	اسم النهر
أولاً : السدود على أنهر لبنان الشمالي المجموع : 190 مليون م3		
60	نور التحتا	الكبير الشمالي
35	كفر حرة	أسطون
15	قرقف	عرقا
15	قرحيا	البارد
15	إيعال	أبو علي
40	دار بعشتا	العصفور
ثانياً : جبل لبنان المجموع : 198 مليون م3		
30	جنة	إبراهيم
8	شيروح	وادي شيروح
20	وادي ميروبا	الصليب
40	الداشونية	بيروت
5	الباطة	الدامور
95	بسري	الأولي
ثالثاً : لبنان الجنوبي المجموع : 160 مليون م3		
40	ميفدون	الزهراني
120	الخردلة	الليطاني
رابعاً : البقاع المجموع : 518 مليون م3		
40	كامد اللوز	كامد اللوز
10	شمسطار	شمسطار
80	العاصي	العاصي
130	عين الزرقاء	المجموع

المصدر : بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط مصدر سابق ص 60.

II. مشاريع التنمية المائية في حوض العاصي

تم إقامة ثلاث سدود على نهر العاصي سعتها التخزينية 500 مليون م^3 منها سدان جنوب مدينة حماة وهما سد كرمة، وسد الرستم، وشقت قناة إلى الغرب منهما بطول 70 كلم لغرض الري وزراعة الحبوب، وتعتمد محاصيله الشتوية على الأمطار وعلى الشمال من جسر الشغور يتفرع نهر العاصي إلى فرعين : الفرع الغربي قصير وطوله 60 كلم، وشرقي طويل وطوله 108 كلم وينتهي في خليج الإسكندرونة داخل الأراضي التركية، ويبلغ التصريف السنوي لنهر العاصي 800 مليون م^3، وهو يغطي 3.2% من احتياجات سوريا المائية(678).

جدول رقم (27) : يوضح مصادر مياه نهر العاصي وتدفقها السنوي على طول مجراه.

المصادر	التدفق المرصود مليون م3 / سنة	التدفق الطبيعي مليون م3 / سنة
المنابع (لبنان)	420	420
الري	80	-
التدفق العائد	30	-
التدفق عند أعلى النهر (سوريا)	370	370
الري (حمص وحماة)	200	-
التدفق العائد (حمص وحماة)	70	-
إجمالي فرعي	610	790
الري (فرع الغاب)	580	-
التدفق العائد	230	-
تدفق نهر عفرين (تقديري)	60	60
تدفق داخل إلى تركيا (من نهر عفرين)	250	250
الإجمالي الكلي عند هاتاي (بتركيا)	570	1.100

المصدر : المنصور عبد العزيز، المسألة المائية والسياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة السورية، بيروت، 2000.

وتطالب تركيا باعتبارها إحدى دول حوض العاصي بعقد اتفاقية مع سوريا بشأن تقاسم حصص مياه العاصي إسوة بالاتفاقيات المعلنة بشأن حوضي دجلة والفرات والاتفاقية الموقعة

---

(678) لتفاصيل أكثر أنظر : الحوت بيان ، خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه لبنانية : انعكاس الجذور الدينية والإسرائيلية والقانونية على مفاوضات السلام، مرجع سابق، ص 48 وما بعد.

بين سوريا ولبنان[679] بشأن تقاسم نهر العاصي، وترفض سوريا ذلك وتعتبر طلب تركيا ذا مغزى سياسي ينطوي على اعتراف سوري بسيادة تركيا على لواء الإسكندرون من قبل تركيا في عام 1939، وتهدد سوريا في حال ما عمدت تركيا إلى قطع أو تخفيض منسوب مياه نهر الفرات عن سوريا إلى قطع مماثل لمياه نهر العاصي والذي سيؤدي إلى ضرر 1.193 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في سهل العميق الواقع في لواء الإسكندرون.

III. السبل العملية لتنمية الموارد المائية

هناك العديد من الطرق الواجب اتخاذها لتنمية الموارد المائية وهي تختلف باختلاف الإمكانيات المالية والتقنية للدول. وبخصوص لبنان نرى ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية :

1-إقامة مزيد من السدود على الأنهار بغرض السيطرة على المياه المهدورة.

2-إعداد دراسة هيدرولوجية حديثة للمياه الجوفية عبر الأقمار الصناعية لتحديد مواقعها وكمياتها. [680]

3-صيانة مصادر المياه من التلوث.

4-إصدار التشريعات القانونية اللازمة للحد من نسب الهدر بالمياه.

5- إتباع الطرق الحديثة في الري، التنقيط والرش، للتقليل من الهدر.

6- إيلاء الأبحاث المائية مزيداً من الاهتمام، والعمل على الاستفادة من البحوث الحديثة في مجال استخدام المياه بشكل أمثل.

---

(679)- أهم بنود الاتفاق السوري اللبناني بشأن تقاسم مياه نهر العاصي : - يحق للبلدين الانتفاع من مياه نهر العاصي المتدفقة من الأراضي اللبنانية، ويعتمد توزيع كل تصاريف المياه الجارية عن جسر الهرمل ومياه الأمطار والسيول الرافدة والمياه المستخرجة من الآبار عن طريق الضخ، ضمن محيط ضفتي النهر، ولمسافة 500 م على الطرفين، وللجنة المشتركة الحق في إدراج ينابيع أخرى ضمن هذا التحديد، ويعتبر أي استثمار من تلك التصاريف السابقة في الأراضي اللبنانية جزءاً من الحصة اللبنانية- في حين لا يتجاوز الإيراد السنوي للنهر 400 مليون م3 سنويا، بحيث تحصل لبنان على 80 مليون م3. يعتبر هذا المشروع ذا جودة عالية كونه حقق للبنان ولأول مرة كمية قدرها 80 مليون م3 سنويا من إيراد النهر، وهذه الحصة كافية لمتطلبات لبنان المائية في تلك المنطقة، ولكن في حال ارتفاع المتطلبات المائية في المستقبل سيواجه تساؤلات حول حصة لبنان المائية التي من المفترض زيادتها خاصة أنها دولة منبع، وإذا وقعت سوريا اتفاقا مع تركيا بشأن تتقاسم مياه نهر العاصي – وهذا في تقديري مستبعد- ستضطر سوريا إلى إعادة صياغة اتفاقها مع لبنان مما يؤدي لضرر كبير على المشاريع الزراعية لسوريا في حوض نهر العاصي. ولتفاصيل أكثر أنظر في ذلك : صحيفة "يدعوت أحرنوت" بتاريخ 28 / 03 و 22/ 04 – 1994 في طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، ص 199.

(680) سعد الدين مال، الثروة المائية في لبنان، العلم والتكنولوجيا، مرج سابق، ص 62 .

7-إقامة محطات لتنقية المياه المبتذلة بغية استخدامها من جديد.

8-إعادة تأهيل وصيانة المنشآت وشبكات مياه الشرب للتقليل من الهدر.

المبحث الثاني : الاستراتيجية المائية في سوريا

بناء على اعتبارات البيئة الإقليمية والدولية ومناخ التسوية السائد، ومع حالة الضعف والتفكيك على مستوى النظام العربي، فقد برزت إسهامات وتطورات موضوعية لترتيبات الشرق الأوسط حول مستقبل الإستراتيجيات المائية في سوريا.

المطلب الأول : عرض المياه في سوريا

تبلغ مساحة حوض تغذية نهر الفرات لحد سد الطبقة (131) ألف كيلو متر مربع. أما عند الحدود العراقية - السورية فيصل مجموع مساحة حوض التغذية إلى (205) آلاف كيلو متر مربع، ويبلغ طول النهر في سوريا (604) كيلو مترات. ينخفض خلالها منسوبه بمقدار 163م، وإن ازدياد مساحة حوض تغذية النهر داخل الأراضي السورية لا يرافقه زيادة بنفس النسبة للواردات المائية للنهر، ذلك لأن معظم المناطق التي يمر بها النهر في سوريا تعتبر من المناطق شبه الجافة. [681]

يتميز مجرى النهر داخل سوريا بسرعته النسبية وعدم استقرارية قاع النهر وكثرة الجزرات فيه، أما عرض مجرى النهر فيتغير من 100م في المواسم الجافة إلى 150-200 متر في بعض مواسم الفيضان العالية. [682]

تصب في النهر داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد أولها رافد الساجور عند الضفة اليمنى للنهر، حيث تبلغ مساحة حوض تغذيته (235) كيلو متراً مربعاً، ويبلغ معدل إيراده السنوي بحدود 180 مليون متر مكعب، ثم يصب فيه رافد البليخ على الضفة اليسرى جنوب مدينة الرقة التي تبلغ مساحة حوض تغذيته (14400) كيلو متر مربع، ومعدل إيراده السنوي (150) مليون متراً، وأخيراً رافده الرئيسي الخابور الذي يلتقي بالنهر جنوب مدينة دير الزور عند البصيرة، وعلى ضفته اليسرى والذي تبلغ مساحة حوض تغذيته (36900) كيلو متر

([681]) غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مرجع سابق ، ص ص 33-57

([682]) مصطفى كركوتي، سياسة إسرائيل في السيطرة على المياه العربية، مرجع سابق، ص 128-129.

مربع، ومعدل إيراده السنوي 1. 5 مليار متر مكعب كما تصب في النهر عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان. (683)

ومن الثابت لغاية الآن أن تركيا تتحكم وتتعمد أغلب الأحيان أن تستغل ذلك في مياه نهري دجلة والفرات بالعمل على ضخ 30-50% من جريان مياه النهرين لجهة استفادة 40% من الأراضي الصالحة للزراعة بمساحة 1. 7 مليون هكتار تقع في أناضوليا. (684)

وتعتبر مياه الفرات ذات أهمية مصيرية بالنسبة لسوريا خاصة وأنها قد أوشكت على استنفاذ الموارد المائية خارج حوضي هذين النهرين من أجل الري والشرب والصناعة، مع تزايد الحاجة المقترنة بالزيادة في السكان. (685)

ويمكن اتخاذ واقعة قطع تركيا لمياه نهر الفرات لمدة شهر في 1990/01/12 بقرار منفرد من جانبها لملء سد أتاتورك مثالاً لحجم الضرر الذي لحق بسوريا.(686)

فقد أدى هذا القطع إلى تردي نوعية مياه النهر الواصلة إلى سوريا حيث وصل التركيز الملحي إلى 1360 جزءاً بالمليون في نيسان 1990 بينما كان ذلك التركيز في حدود 490 جزءاً بالمليون، أما الآثار السلبية الأخرى فسيتواصل تأثيرها بعد تشغيل السدود ومصادر الطاقة ومياه الشرب، وتلوث المياه بسبب الاستعمال المتوقع في تركيا للمبيدات الكيماوية، وعدم معالجة المياه الراجعة، وتقدر خسائر سوريا من المياه بحوالي 40% أما بعد انتهاء مشروع **GAP** فستصل إلى 60% حيث سينخفض نصيب الفرات من 31. 4 مليار م3 سنوياً إلى 14 مليارم3. (687)

ولنا أن نتصور فداحة المخاطر إذا علمنا بأن السدود التركية نظرياً على الأقل قادرة على استيعاب مياه نهر الفرات لمدة ثلاثة سنوات متتالية.

وبرغم إقرار تركيا بمبدأ عدم الأضرار بالغير وهو أحد مبادئ القانون الدولي العام إلا أن ذلك لا يتماشى مع تصرفات تركيا في مياه النهرين خلافاً لكل ما نصت عليه الاتفاقات والبروتوكولات والمعاهدات والوثائق الرسمية منذ ما بعد استقلال سوريا وبقية الأقطار العربية عن سيادة الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

---

(683) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص 65.

(684) عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 2000، ص131

(685) عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل، نفس المرجع، ص 132.

(686) سامر خالد، مخيمر، حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق ، ص 129.

(687) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، 1992. ص 71.

فمشروع جنوب شرق الأناضول مخالف في مجمله للقواعد القانونية للأنهار الدولية ويبرر الأتراك مخالفتهم بتطبيق نظرية (هارمون 1895)[688] في السيادة المطلقة للدولة على المياه التي تجري في أرضها رغم أن هذه النظرية أصبحت متقادمة ولم تطبق حتى الآن في البلد الذي نشأت فيه.[689]

وبهدف الالتفاف على التجاوزات للمواثيق والمعاهدات المحلية والدولية في مجال المياه سعت تركيا وما تزال إلى طرح مشروعي : أنابيب السلام، والمناوجات وغيرهما، كأهداف معلنة تعبر عن حسن النية للجوار لنقل فوائض أنهار سيحان وجيحان وسد المناوجات[690] إلى سوريا والأردن وفلسطين والسعودية والكويت الخ... **إلا أن الأهداف التركية الاستراتيجية الخفية وغير المعلنة هي التي تمكنها مستقبلاً من السيطرة على الأمن المائي العربي إضافة إلى تحقيق عائدات معتبرة من بيعها المياه لدول المنطقة.**

المطلب الثاني : العجز المائي المتوقع في سوريا عام 2025

إن إجمالي الموارد المائية المتاحة في سوريا هو حوالي (18. 8) مليار م3 من المياه، أما متوسط درجة تنظيمها فهو (89%)، وهذا يعني أن الموارد المائية المنظمة تقدر بنحو 16. 80 مليار م3 وإذا أضفنا 1967 مليون م3 من رواجع الصرف الصحي، والصناعي تبين أن إجمالي المتاح للاستخدام (18818) مليون م^3. [691]

بناء عليه وفيما لو استمر الطلب على المياه على نحو ما هو قائم حالياً انسجاماً مع متطلبات قطاع كلاً من الشرب والاستعمالات المنزلية والصناعية والزراعية، بنفس معدل استهلاك المياه مع افتراض ثبات فواقد التبخر مستقبلاً، فإن عام التوازن المائي سيكون عام 2004، وذلك في ضوء بقاء نسبة الاستهلاك ثابتة أي 192 ليتر للشخص الواحد، ونسبة

([688]) نظرية هارمون : تذهب هذه النظرية إلى حد الإدعاء أن للدول الحق في إحداث ما يتراءى لها إحداثه في متغيرات مجرى النهر ذاته، سواء كانت هذه التغيرات تحويلا كليا أو جزئيا للمجرى الطبيعي للنهر الدولي، وذلك دون أن يكون للدول الأخرى التي يقع حوض النهر في أقاليمها أي حق قانوني في الاعتراض : وهارمون هو المدعي العام الأمريكي الذي أبرز هذه النظرية في الفتوى التي أبداها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الخلاف الذي قام بين المكسيك وبلاده، عندما حولت الأخيرة مجرى نهر الريو غراندي. وللمزيد من المعلومات أنظر : حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد رقم 22، إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي، مطابع مصر، الإسكندرية، 1966، ص ص 4-5.

([689]) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص88.

([690]) تم طرحه بعد بدء مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط ونتيجة إلى سلسلة من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين ظهر إلى الأفق ذلك المشروع والذي مفاده أن تبيع تركيا مياه نهري جيحان وسيحان التي تنبع من منطقة (مناوجات) وتصب في البحر المتوسط دون الاستفادة منها ويتم ذلك بشحنها عبر البحر في صهاريج بحرية ضخمة إلى إسرائيل.

([691]) أحمد السمان، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات-دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص61.

40% للصناعة من مجموع الاستخدام المائي في سوريا، بالإضافة إلى تطور الأراضي المروية واحتياجاتها المائية، وضمن الواقع القانوني الحالي لنهري الفرات ودجلة وضمن درجات التنظيم المعتمدة.

الجدول رقم (28) تطور استهلاك المياه في الفترة الواقعة ما بين عام 2001-2005. [692]

العام	2005	2004	2003	2002	2001
الشرب والاستعمالات المنزلية	1 .1411	86 .1464	63 .1318	38 .1272	14 .1226
الصناعة	55 .564	08 .546	61 .527	14 .509	67 .490
الزراعة	7 .17887	38 .17440	06 .16993	74 .16545	42 .16098
المجموع	35 .19863	31 .1935	29 .18839	26 .18327	27 .18715

المصدر : محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات و قضية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1990، ص 89.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية الموارد المائية التي تم استخدامها في عام 2004 تقدر بحوالي (1935. 31) مليون م3، وهذا ما يقارب كمية المياه المتاحة للاستخدام في سوريا، وإذا ما استمر الأمر على ما هو عليه من أجل تأمين مياه الشرب والخدمات المنزلية والصناعية والزراعية وفي ضوء الموارد المائية المتاحة فإن العجز المتوقع عام 2025 يقدر بحوالي 6. 500 مليار م3 من المياه تقريباً.

---

(692) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 89.

الجدول رقم (29) : الطلب على الماء في سوريا [693]

عامي (1985 – 1990) وتقديراته المستقبلية حتى عام 2025 الوحدة (مليون م^3)

البيان	سنة الأساس 1985	1990	التقديرات المستقبلية			
			2025	2020	2010	2000
عدد السكان (مليون نسمة)	10652	12116	38513	32647	23162	16856
الشرب والاستعمالات المنزلية	466	1 .621	9 .2695	2 .2285	3 .1642	9 .1179
الصناعة	117	217	1078	3 .914	9 .656	2 .472
الزراعة	6430	1 .6836	5 .21874	1 .1653	3 .20124	1 .15651
المجموع	7013	20 .7674	4 .25648	6 .24852	5 .22423	2 .17303

المصدر : محمد دياب، احتمالات السلام بين سوريا وإسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 14، 1993، ص 22.

نلاحظ أن عام التوازن المائي كان تقريباً ما بين عامي 2004-2005 أما العجز المائي المتوقع فقُدر عام 2025 بحوالي 6. 5 مليارات م3 تقريباً، ومن هنا تبدو جسامة الجهود الاستثنائية التي بذلت من أجل الوصول بالمساحات المستصلحة والمروية إلى نحو 1. 5 مليون هكتار تقريباً في عام 2000، بالإضافة إلى تأمين المزيد من المياه اللازمة للري، والأغراض الأخرى حتى عام 2025 وما بعده. [694]

وفيما يلي سنبين أبعاد المشكلة ومعطياتها وحقائقها وتصورات المستقبل واحتمالاته والحلول العادلة بالنسبة لنهري الفرات ودجلة والآثار المترتبة على بقائها بدون حل على الأطراف المعنية (سوريا والعراق) وتركيا.[695]

إذ يعد نهر الفرات المورد الرئيسي للمياه في سوريا، وينبع نهر الفرات ومعظم روافده الرئيسية من السفوح الشرقية لجبال طوروس في هضبة الأناضول من الأراضي التركية ذات المنسوب الذي يتراوح ارتفاعه مبين 3000-3500م فوق سطح البحر، ويتكون النهر من نهرين رئيسيين هما: قرة صو وطوله 400 كم ومراد صو وطوله 600 كم ويلتقيان في حوض

---

(693) محمد دياب، احتمالات السلام بين سوريا وإسرائيل، مرجع سابق، ص102.

(694) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص62.

(695) سامر خالد، مخيمر، حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص 125.

كيبان الواقع إلى شمال غرب (معمورة العزيز)، وقبيل أن يلتقي الرافدان يصب رافدان آخران، وهما (المنذر) و (البيري) الآتيان من الشمال والشمال الشرقي مياههما في النهر الذي يكتسب هنا اسمه الكامل (نهر الفرات).(696) واعتباراً من الموقع المذكور يتجه النهر عموماً إلى الجنوب، ويجتاز سلسلة جبار (طوروس)، وبهذا يكون الفرات قد قطع مسافة (100) كم وهنا يجري في سوريا وينتهي في العراق، ويصب فيه نهر (البليخ) من اليسار بعد مدينة (الرقة) والذي ينبع من (عين العروس)، ثم يردفه بعد (دير الزور) نهر الخابور المنحدر من هضبة ماردين ورأس العين، ثم يمر النهر بمدينة (البوكمال) على الحدود السورية العراقية، ليدخل بعدها الأراضي العراقية عند منطقة (القائم) ثم مدينة (هيت) حيث ينتهي واديه الأوسط، ثم يتفرع النهر إلى فرعين كبيرين هما فرع (الحلة) وفرع (الهندية)، ليدخل بعد ذلك نهر الفرات موقع (القرنة) ليلتقي نهر دجلة ويشكلان معاً (شط العرب) الذي يصب في الخليج العربي قرب مدينة (البصرة) ورغم طول مجراه في الأراضي العراقية لا يلتقي النهر بأي رافد يستحق الذكر، وبهذا يبلغ طول النهر من منبعه وحتى ومصبه 2880 كم موزعة على البلدان الثلاثة المتشاطئة بشكل تقريبي كالآتي : 1000 كم في تركيا و 680 كم في سوريا و 1200 كم في العراق، أما مساحة الحوض الصباب فتبلغ 444000 كم^2 تقريباً توزع كالآتي :(697)

- (121000) كم^2 في تركيا. - (73000) كم^2 في سوريا. - (205000) كم في العراق.

وهناك (45000) كم^2 في المملكة العربية السعودية، التي ليس لها منفذ مباشر على مجرى النهر، وبذلك تكون نسبة نصيب كل من الدول المعنية من مساحة الحوض كالآتي :

(27. 5%) في تركيا و (16. 4%) في سوريا (46. 17%) في العراق.

وتتفاوت تصاريف النهر تفاوتاً كبيراً خلال العام الواحد، كما تتفاوت موارده المائية من عام إلى آخر، ولسنا الآن بصدد سرد تفاصيل هذه الناحية، إلا أن متوسط الوارد المائي للنهر قدر بنحو 13. 4 مليار م^3 سنوياً عبر السنين في المتوسط، وكذلك تتفاوت معدلات الهطل السنوية عبر السنين بين أجزاء الحوض من البلدان الثلاثة المعنية، فتبلغ في تركيا (700) مم^3/ السنة تهبط في سوريا إلى ما بين 200-150 مم^3/ السنة وفي العراق إلى 75مم^3 للسنة.

---

(696) فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مرجع سابق، ص 72.

(697) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، مرجع سابق، ص53.

المطلب الثالث : مشاريع سوريا المستقبلية على نهر الفرات

تولي سوريا اهتماماً متزايداً باستغلال مياه نهر الفرات وذلك أنه يشكل أكبر مورد مائي سطحي ضمن أراضيها وتحاول زيادة استخداماتها من مياه النهر وذلك بإنشاء سدود تخزينية جديدة لاستغلالها لأغراض توليد الطاقة وللإرواء وكذلك إضافة مساحات جديدة للإرواء بعد استصلاحها. [698]

I. إنشاء سدود تخزينية جديدة

أولاً : سد تشرين :

يقع هذا السد على نهر الفرات في مقدمة سد الطبقة في موقع يوسف باشا قرب الحدود السورية التركية والغرض الرئيسي منه توليد الطاقة الكهربائية وتبلغ سعة الخزن فيه(1. 9) مليار متر مكعب ويضم (4) وحدات توربينية سعة كل منها (100) ميكاواط والطاقة التي يمكن توليدها من المحطة الكهرومائية تقدر بـ (10. 6) بليون كيلوواط/ ساعة في السنة. ويبلغ ارتفاع هذا السد بين 20-2 متراً ومساحة البحيرة (150)كم^2 ومنسوب التخزين فيه (325) متراً والتصريف (1700) متر مكعب / ثانية. [699]

ثانيا : سد حلبية- زلبية :

تخطط سوريا لاستغلال الفرق الضاغط المائي بين موقع السد التنظيمي (سد البعث) والحدود العراقية السورية البالغ بحدود (80) متراً وذلك بإنشاء سد آخر في موقع حلبية- زلبية وذلك للاستفادة منه في توليد الكهرباء.

ثالثا : سد الخابور :

تنوي سوريا إنشاء سد على نهر الخابور الرئيسي جنوب سدي الحسكة الشرقي والغربي، اللذين تم الانتهاء من إنشاؤهما حالياً، والهدف من إنشاء هذا السد تخزين الوارد

([698]) حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة : وجهة نظر تركية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط : دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر، 1994م، ص 54 .

([699]) غالب عبد الخالق، نهر الفرات – المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، مرجع سابق، ص 12.

المائي للنهر المذكور والهدف هواستغلال مياه النهر لإرواء المساحات الواقعة في حوضه والبالغة (70) ألف هكتار. [700]

II. المشاريع الإروائية الجديدة

بالإضافة إلى ما بيناه من مساحات تروى حالياً من نهر الفرات في سوريا فإنها تخطط لزيادة تلك المساحات من خلال تنفيذ مشاريع استصلاح أراضي واسعة، فالمساحات المستهدف استصلاحها حتى عام 2010 تبلغ (545605) هكتارات ولا تشمل هذه المساحة المساحات التي تخطط سوريا لإروائها من نهر الخابور الرافد الرئيسي لنهر الفرات، أما استعمالات المياه اللازمة لإرواء تلك المساحة بالإضافة إلى الاستعمالات الأخرى فقد قُدرت كما يأتي : [701]

- (7. 638) مليار متر مكعب لإرواء مساحة (545605) هكتارات.
- (مقنن مائي يبلغ 14000 متر مكعب/ هكتار).
- (0,128) مليار متر مكعب لأغراض الشرب.
- (0,500) مليار متر مكعب لأغراض صناعية.
- (8,266) مليار متر مكعب مجموع ما تخطط سوريا لاستعماله من مياه نهر الفرات وهذا لا يشمل حوض الخابور.

المبحث الثالث : الاستراتيجية المائية العراقية

كانا الرافدين (دجلة والفرات) واقعين بالكامل داخل الإمبراطورية العثمانية حتى عام 1923 حيث تم تقسيم أقاليم الإمبراطورية بموجب معاهدة لوزان 1923 التي تضمنت في

([700]) صبحي طه، حرب المياه في الشرق الأوسط، أبعاد الأزمة المائية في الوطن العربي، جريدة الدستور السياسي، 1996/8/4.

([701]) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 58 .

المادة (109) منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لترسيم الحدود الجديدة المترتبة على المعاهدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة.

ويدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة حصيبة التي تقع على منسوب (170) متراً فوق سطح البحر، ويقطع النهر من نقطة دخول الأراضي حتى مدينة الرمادي المنطقة الصحراوية حيث يكون معدل انحدار النهر خلال تلك المسافة 64000.0 أي (46 كم).

وفي منطقة (حديثة) يتغير عرض مجرى النهر من(500-2000)م^3 عندما تكون التصاريف المائية بحدود 300 متر مكعب/ ثانية ويصل عرضه أحياناً بين (600 - 1100)م^3 عندما تزداد تصاريفه[702].

أما ارتفاع الماء في النهر فيتغير من (2-3)م^3 ويصل أحياناً في مواسم الفيضان العالية إلى (10)م^3 أو أكثر، أما سرعة الماء فتتغير من (0. 2 - 0. 5)م^3/ثانية في فترات التصاريف المائية، كما أنشئ إلى الشمال من مدينة حديثة سد القادسية، وإلى الجنوب من ذلك الموقع وقرب الرمادي يدخل نهر الفرات منطقة الدلتا المنبسطة حيث ينخفض منسوبه فيما بين منطقة هيت والقرنة بمقدار (55) متراً على مسافة طولها (794) كيلو متر.[703]

وفي المنطقة المحصورة بين هيت والرمادي ينفتح الوادي وتبدأ السدود المنشأة على جانبي النهر للمحافظة على الأراضي الزراعية من الانغمار بمياه النهر عند الفيضان، وتستمر تلك السدود على الجانبين وحتى مصب النهر، أما انحدار النهر في هذه المنطقة والتي يبلغ طولها (57) كيلو متراً.[704]

وإلى الجنوب من سد الرمادي تتفرع قنوات الري من جانبي النهر وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنة، كما تقطع النهر منشآت هيدروليكية كبيرة مثل سد الفلوجة وسد الهندية وسد الكوفة ونواظم قاطعة أصغر منها، تنظم الاستفادة من مياه النهر بشكل مناسب مما يسهل عملية إرواء المزارع والحقول على جانبي النهر.[705]

([702]) - لؤي خير الله، المشاريع المائية التركيبية وانعكاساتها على العراق، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي –الأوروبي المؤتمر الثامن، 2000م، ص 120.

([703]) فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، ط1، مرجع سابق ، ص 87.

([704]) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص 58 .

([705]) السيد البشري، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري، مرجع سابق، ص 68.

المطلب الأول : السدود والمنشآت الكبيرة على نر الفرات في العراق(706)

I. السدود المقامة على نهر الفرات

سد القادسية :

لقد أنجز إنشاء سد القادسية على نهر الفرات في العراق عام 1986م ويقع السد شمال مدينة حديثة بحوالي 7كم. والسد بارتفاع (57) متراً وسعة الخزان فيه 8. 2 مليار متر مكعب منها 2. 2 مليار متر مكعب خزن ميت، ويشتمل السد على محطة كهرومائية ذات (6) وحدات توربينية قدرة كل واحدة منها (110) ميقاواط(707) .

سد الرمادي وناظم الورار

أنجز بناء هذين المنشأين عام 1951م لغرض تحسين الاستفادة من نهر الفرات وينظم توزيعات المياه إلى القنوات الإروائية المتفرعة من النهر وكذلك لتخفيف حدة الفيضان والسيطرة عليه من خلال توجيه المياه الفائضة إلى بحيرة الحبانية عبر ناظم الورار والمنشأين هما من المنشآت الهيدروليكية الكبيرة، حيث يبلغ أقصى تصريف لسد الرمادي (30) متر مكعب/ ثانية وأقصى تصريف لناظم الورار (7800) متر مكعب / ثانية.(708)

سد الفلوجة :

تم إنجاز هذا الناظم القاطع على نهر الفرات في عام (1986م) ويقع إلى الجنوب من مدينة الفلوجة والهدف منه رفع منسوب الماء في نهر الفرات وتنظيم توزيعات المياه إلى القنوات الإروائية التي تتفرع من مقدمة السد المذكور، ويعتبر هذا السد إحدى المنشآت الهيدروليكية الكبيرة أيضاً والتي يبلغ تصريفها التعميمي (3600) متر مكعب/ثانية. (709)

---

(706) أنظر الخريطة رقم 19 الموضحة لأهم السدود المائية المقامة في حوض الرافدين في الصفحة رقم 420.

(707) نجلاء حلبي، الثروة المائية في العراق واستخداماتها، مرجع سابق، ص ص 153-154.

(708) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 89 .

(709) عبد الله العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق، ص43 .

سد الهندية :

يعتبر سد الهندية أقدم منشأ هيدروليكي كبير يقطع نهر الفرات، حيث أنشت هذا السد عام (1913) لتنظيم عمليات الري في أهم منطقة اروائية في أواسط نهر الفرات في العراق، إذ ينظم السد المذكور المياه الداخلة إلى شط الحلة وقناة المسيب وقناة ذو الكفل وقناة الحسينية وبني حِسن وقنوات إروائية أخرى كما أنه ينظم المياه المارة إلى الجنوب منه، وبالنظر لقدم هذا السد وانتهاء عمره التصميمي وبالنظر لأهميته للإرواء فقد أعيد بناء سد آخر بدلاً منه يؤدي الغرض ذاته، وأنجز إكمال سد الهندية الجديد عام (1988) وهو من المنشآت الهيدروليكية الرئيسية على نهر الفرات في العراق.[710]

II. المنشآت الكبيرة على نهر الفرات

خزان الحبانية :

الحبانية منخفض طبيعي تحيطه التلال من ثلاثة جوانب، وكان يتم تصريف بعض مياه فيضان نهر الفرات إلى المنخفض بعد إنجاز سد الرمادي وناظم الورار، وإنشاء قناة الوارد القطامية التي تصرف مياه نهر الفرات إلى المنخفض المذكور، كما تم الاستفادة من المياه المخزونة وقت الفيضان في هذه البحيرة من خلال إعادتها إلى النهر ثانية في موسم انخفاض مياه النهر وقت الصيف من خلال ناظم الذبان. [711]

تبلغ سعة الخزن الكلية للبحيرة 3. 2 مليار متر مكعب في الثانية، ومقدار التصريف الأعظم لناظم الذبان (800) متر مكعب/ ثانية.

النواظم القاطعة الكبيرة :

ولغرض تحسين الاستفادة من مياه نهر الفرات، وخاصة عندما تنخفض مناسيب النهر فقد تم إنجاز نواظم قاطعة كبيرة على الفرعين الرئيسيين لنهر الفرات في منطقة الكوفة والشامية وهي ناظمة شط الكوفة والبمباسيات وناظمي الخورنق والسدي وهي من المنشآت

([710]) نجلاء حلبي، الثروة المائية في العراق واستخداماتها، مرجع سابق، ص 160.

([711]) غالب عبد الخالق، نهر الفرات – المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، مرجع سابق، ص 26.

الهيدروليكية الكبيرة أيضاً، كما تم إنشاء منشآت أخرى على النهر وتفرعاته في مواقع أخرى لغرض الاستفادة من مياه النهر بشكل أفضل. [712]

المطلب الثاني : تداعيات المشاريع التركية والسورية على العراق

بغض النظر عن حرب الخليج الثانية وتداعياتها السيئة على العراق فإن للمشاريع التركية والسورية على نهر الفرات تداعيات وتأثيرات سلبية مباشرة أيضا.

I. التأثير المباشرة للمشاريع التركية والسورية على نهر الفرات

انخفاض الوارد المائي إلى العراق

في حال ما تم تنفيذ إرواء المساحات الواسعة المتوافرة في كل من تركيا وسوريا من مياه نهر الفرات، والتي كما أسلفنا بحدود (23. 5) مليار متر مكعب/ ثا، وإذا ما أضفنا إليها المياه اللازمة للشرب والصناعة والتي تقدر بحدود (2. 5) مليار متر مكعب/ثا فإن مجموع المياه التي ستستهلكها تلك المشاريع تبلغ (26) مليار متر مكعب وتبعاً لذلك سينخفض الوارد المائي إلى العراق وسيكون بحدود (7) مليارات متر مكعب. إن هذه الكمية تعادل (25%) من معدل الوارد المائي الواصل للعراق لسنين طويلة كما يشكل (63.8%) من كمية المياه اللازمة لتأمين إرواء المساحات الحالية (البالغة 19 مليار متر مكعب). [713]

وتجدر الإشارة إلى أن الكمية المتوقع وصولها والبالغة (7) مليارات متر مكعب تقل كثيراً عن أي وارد مائي سجل في نهر الفرات خلال (50) سنة كما تقل كثيراً حتى عن الشحن المائي الذي حدث عندما تم إملاء خزاني كيبان والطبقة عامي 1973م و1974م حيث كان أقل وارد مائي سُجل في هاتين السنتين (20.9) مليار متر مكعب.

كما أن نقص مليار متر مكعب واحد على سبيل المثال في الوارد المائي الواصل إلى العراق من الحصة اللازمة لإرواء مشاريعه معناه حرمان (65000) هكتار من الأراضي الزراعية. [714]

تردي نوعية المياه الواردة

([712]) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، مرجع سابق ص 58. ولتفاصيل أكثر أنظر : محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مطبعة الجبلاوي، القاهرة 1994، ص 98.

([713]) ولمزيد من التفاصيل أنظر : نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، مرجع سابق، ص 50.

([714]) لمزيد من المعلومات اطلع على : محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، ص 39.

من التأثيرات السلبية أيضاً على العراق من جراء المشاريع التركية والسورية على نهر الفرات، أنه سيصاحب نقص المياه المشار إليه تردي حاد في نوعية المياه الواردة، حيث ستزداد الملوحة بسبب نقص الوارد المائي من جهة وبسبب استعمالات المياه في دول أعالي المجرى، وبسبب الاستخدام المتوقع للأسمدة الكيماوية ومياه البزل التي ستصب في مياه النهر من تلك الدول خاصة أن طبيعة الأراضي التي يمر بها النهر في سوريا ذات طبيعة جبسية.[715]

وسيترتب على تردي نوعية المياه تهديدات كبيرة في استعمال مياه النهر للأغراض المختلفة حيث أن ازدياد الملوحة سيؤثر على استعمال المياه لأغراض الشرب وكذلك سيؤثر ازديادها على استعمال المياه للأغراض الصناعية خاصة أن كثيراً من المشاريع الصناعية الهامة تقع ضمن حوض النهر، كما ستؤثر الملوحة على محطات توليد الطاقة الكهربائية القائمة حالياً والمخطط لإنشائها (محطات المسيب والناصرية والأنبار اليوسفية). [716]

كما ستؤثر زيادة الملوحة في مياه الإرواء على عمليات استصلاح الأراضي وسيترتب على ذلك كله تكاليف اقتصادية ونفقات مضافة لتجاوز أخطار الملوحة، سواء لأغراض الشرب أو للصناعة أو للزراعة، وبالإشارة إلى أن ارتفاع ملوحة مياه النهر من (500) جزء بالمليون إلى (1000) جزء بالمليون على سبيل المثال وضمن معدلات الري المقبولة في ظروف العراق البالغة (15000 متر مكعب/هكتار) يعني زيادة في كمية الأملاح المضافة إلى التربة مقدارها (7. 5) طن/ هكتار، مما سيعني تعجيلاً في تردي الأراضي الزراعية وتردي إنتاجيتها وزيادة الكلف اللازمة لاستصلاحها.[717]، وأيضاً سيترتب على تنفيذ المشاريع الكبيرة لدول أعالي النهر تأثيرا سلبيا على حقوق العراق المائية في مياه نهر الفرات وحرمان الشعب العراقي من مصدر رزقه ومعيشته، حيث يعيش في حوض النهر في العراق أكثر من (5. 5) مليون مواطن، هذا وهناك الكثير من التأثيرات الأخرى المباشرة وغير المباشرة لتلك المشاريع على العراق.

([715])عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، مرجع سابق، ص 21 .

([716]) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص67 .

([717]) عبد الله العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق، ص 88 .

II. اتفاقيات الدول المشاطئة للرافدين

كانت أول اتفاقية رسمية تتعلق بمياه دجلة والفرات هي اتفاقية الصداقة التركية العراقية عام 1946 والتي وافقت تركيا بموجبها على إبلاغ بغداد بخططها المتعلقة بهذين النهرين وتبني المشاريع المفيدة للطرفين.[718]

وفي النصف الأول من الستينات عقدت مناقشات عدة بن تركيا وكل من العراق وسوريا حول مسائل تتعلق بالمشاركة في مصادر المياه، إلا أن هذه الاجتماعات لم تفسر إلا عن تبادل المعلومات التقنية واستمر غياب التخطيط المتكامل للمشاركة في مصادر المياه.[719]

ويعود سجل النزاعات حول المياه بين الدول المشاطئة الثلاثة إلى عام 1965 ففي ذلك العام بدأت تركيا بناء سد كيبان على الفرات، وفي العام التالي بدأت سوريا بناء سد الطبقة (الثورة حالياً).

ومن الجدير بالذكر أن بناء سد كيبان وسد الثورة تسببا ببروز المنازعات بين الدول الثلاث، فبعدما بدأ تشغيل السدين تزامن ملء البحيرتين في سوريا وتركيا في الوقت نفسه انخفض دفق نهر الفرات بنحو 75% وذلك بأقل من معدله السنوي العادي، وطالبت الحكومة العراقية التي أكدت أن نقص المياه يهدد حياة ثلاثة ملايين مزارع، ونتيجة الضغط الذي مارسته الوكالات المانحة للقروض لتمويل المشاريع التركية اضطرت تركيا إلى تمرير تصريف مقداره 350م3/ث عند الحدود السورية.[720]

أما نزاع سوريا والعراق والذي كاد أن يؤدي إلى مواجهة بين البلدين عام 1975، فقد انتهى بالاتفاق على تحديد حصتهما من مياه الفرات التي تعبر الحدود التركية - السورية، بنسبة 42% لسوريا و 58% للعراق.

وقّعت سوريا وتركيا عام 1987 بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي والفني يلتزم فيه الجانب التركي بتمرير 500م3/ث من مياه نهر الفرات إلى أن يتم الاتفاق على كمية أخرى.

وعليه دخلت البلدان الثلاثة منذ عام 1982 في محادثات سياسية تهدف إلى التغلب على مشاكل المياه وقد تشكلت لجنة ثلاثية عقدت اجتماعات متكررة لم تصل إلى نتيجة بسبب

([718]) ولمزيد من المعلومات عن بعض اتفاقيات الدول المشاطئة للرافدين، أنظر : موارد المياه في الوطن العربي – الجوانب السياسية والقانونية والفنية، دراسة قدمت إلى مجلس الجامعة العربية في دورتها العادية (99)، القاهرة، ابريل 1993، ص 46.

([719]) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص 98 .

(3) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، نفس المرجع، ص 102 .

الموقف التركي المتشدد وبسبب الخلافات السياسية بين سوريا والعراق، وبسبب الظروف الدولية التي سمحت لتركيا بتنفيذ مشاريعها حسب ما تريد، مدعية أن دجلة والفرات نهران عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين، وبالتالي يحق لها التصرف بمياههما ضمن حدودها الجغرافية كما تشاء.

ووفق اتفاقية اللجنة الفنية المشتركة ووساطة البنك الدولي كان العراق وسوريا يحصلان معاً على ثلثي مياه نهر الفرات، بينما تحصل تركيا على الثلث، لكن بروتوكول عام 1987 والمعقود بين سوريا وتركيا منحها 50% من واردات النهر الوسطية السنوية، وذلك كمبادرة حسن نية سوريا تجاه تركيا، وبصورة استثنائية لتعبئة خزان سد أتاتورك على أن تبقى هذه الحال حتى نهاية 1993، ثم تعود نسبة تركيا إلى الثلث.(721)

يبدو أن تركيا تتبع أسلوب المماطلة في المفاوضات التي بدأت منذ عام 1982، لتكريس الأمر الواقع والإصرار على طروحاتها المختلفة كسيادتها على النهرين في أراضيها واعتبارها حوضي دجلة والفرات حوضاً واحدا، حيث طلبت تركيا دراسة ميدانية للأراضي الزراعية كافة في البلدان الثلاثة من حيث التربة والمحاصيل والجدوى الاقتصادية والهندسية، وطرحها مبدأ (الاستخدام الأمثل للمياه).(722)

يؤكد العراق أن نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، ومن حق الدول الثلاثة الاستفادة من حصة عادلة من النهرين، بغض النظر عن الموارد المائية الأخرى لكل بلد.

ويرى الجانب العراقي كذلك أنه لم يكن طرفاً في بروتوكول عام 1987، والذي حدد فيه تصريف الفرات بـ 500م^3 في الثانية، وبالتالي فهو لم يوافق عليه، وكان ينبغي أن يكون الاتفاق ثلاثيا، وألا يقل الحد الأدنى للتصريف عن 700م^3 في الثانية حتى لا يلحق الضرر بالعراق الذي يعاني من قلة التصاريف المائية وتدني نوعية المياه وتزايد الملوحة فيها.

ويبدي العراق قلقه الشديد من إعادة البزل من المشاريع التركية (والسورية إلى حد ما) إلى الفرات والتأثير على نوعية مياهه بدرجة تجعلها غير صالحة للري والشرب.(723)

وفي دراسة مفصلة لنهر الفرات اعتمدت على المصادر الرسمية والدراسات السابقة حول النهر، تم حساب الموازنة المائية لنهر الفرات في البلدان الثلاثة المشاطئة له ويظهر

---

(721) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، 1994، ص 72 .

(722) سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة –الواقع والطموح، مرجع سابق، ص 38.

(723) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 92 .

الجدول أدناه خلاصة تخص مساحة أراضي حوض نهر الفرات الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً قبل مشروع الغاب، والمخطط لزراعتها في البلدان الثلاثة وكذلك حاجة كل بلد من المياه لري الأراضي

المذكورة. (724)

الجدول رقم (30) : مساحة أراضي حوض نهر الفرات

الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً قبل مشروع الغاب

البلد	العراق	سوريا	تركيا	المجموع
أراض صالحة للزراعة (1000 هكتار)	20000	1200	13000	4500
أراض مزروعة عام 1980 (1000 هكتار)	12000	250	150	1600
مياه مستغلة عام 1980 (مليار م3 في السنة)	96 .12	70 .2	60 .1	28 .17
أراض إضافية مخطط لها (100 هكتار)	6000	545	1100	2245
مجموع الأراضي للقرن 21 (10000 هكتار)	1800	795	1250	3845
حاجة المياه للري/القرن 21 (مليار م3/ سنة)	400 .23	335 .10	750 .13	485 .47

- وثائق من الدائرة الاقتصادية من السفارة العراقية في عمان لعام 2002.

يظهر الجدول أن العراق كان يستثمر فعلاً في أوائل الثمانينات ما يقرب من 13 مليار م3 لري الأراضي الزراعية، في حين لم تستثمر تركيا غير 1. 6 مليار م3. أما بعد تنفيذ المشاريع التركية والسورية والعراقية فستكون حاجة البلدان الثلاثة للري بمقدار 13. 7، و 10. 3، و 23. 4 مليار م3 على التوالي. وبذلك يكون المجموع 47. 5 مليار م3 سنوياً، في حين أن وارد الفرات الكلي يقدر بـ 32 مليار م3، وبهذا يبلغ العجز المائي 5 - 15 مليار م3 في مجال الري فقط بالإضافة إلى كميات التبخر الكبيرة من بحيرات السدود الواسعة وخاصة في تركيا.(725)

---

(724) السيد البشري، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري، مرجع سابق، ص 86.

(725) السيد البشري، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري، نفس المرجع، ص 112.

المطلب الثالث : التأثيرات السلبية لمشروع شرق الأناضول (الغاب)[(726)]

I. قلة المياه والجفاف والتصحر

تؤدي السدود التي أقامتها وتقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات إلى تقليل حصص سوريا والعراق من المياه، والتي بالتالي ستؤدي إلى خسائر فادحة في مجال الزراعة والري وتربية الحيوان ومستوى تدني الدخل الزراعي لأبناء المنطقة ويرى العراقيون أن المشروع سيؤثر في النهاية على 1. 3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة (40% من أراضي العراق الصالحة للزراعة).

وتشير بعض المعلومات إلى أن مناطق الوسط والجنوب تعاني مؤخراً من الجفاف الذي لم يسبق له مثيل في العقود الماضية مما اضطر أصحاب المزارع المتاخمة للأنهار إلى استعمال مضخات المياه لري مزارعهم بعد أن كانوا يسقونها سيحاً (بدون تقنية مائية) ويقوم أهالي القرى القريبة من الأنهار بحفر الآبار السطحية لتوفير مياه الشرب. [(727)]

إن ظاهرة الجفاف تؤدي بدورها إلى التصحر وإجداب الأرض عشباً وزراعة وازدياد نسبة ملوحتها، وهذا بدوره يحوّل التربة إلى أرض غير صالحة للزراعة وتربية الحيوان، هذا بالإضافة إلى حرمان الأراضي الزراعية من الطين والغرين الضروريين لخصوبتها وذلك بسبب حجز المياه خلف السدود المتعددة. [(728)]

([726]) ولمزيد من التفاصيل أنظر : Tosh Martine and Musadak Parker, « Water the politics of scarcity then middle east », August, 1991, P 31. وأنظر أيضا : Meed Special Report, « Water need », 29 January, 1993, PP 7-12. ويعتبر مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وإمكانيات للري واسعة على نهري دجلة والفرات، وقد تم تدشين المحطة الكهرومائية لسد أتاتورك مما نبّه العراق وسوريا مرة أخرى لخطورة مسألة المياه وخطورة المشروع عليهما، ويهدف المشروع إلى تحويل المنطقة الكردية المتخلفة والغير مستقرة والتي تبلغ مساحتها 73.86 كلم² أي بنسبة 9.5% من مساحة البلاد الإجمالية إلى خزان الشرق الأوسط للمياه، ومعامله لإنتاج الطاقة الكهربائية.

([727]) عبد الناصر فيصل نهار، أزمة المياه في الوطن العربي والحلول الممكنة، ط1، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1997، ص 125.

([728]) محمود سمير، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 39. وأنظر أيضا نجاتي أوتكان، كلمة الوفد التركي، المذكرة التفصيلية عن عملية تجميع مياه أتاتورك، الباحث العربي العدد 23، أفريل 1992، ص 12.

II. انخفاض توليد الطاقة الكهربائية

لقد تسبب نقص التصاريف في دجلة والفرات إلى تدني مستوى تخزين المياه في سدود سوريا والعراق، الأمر الذي أدى إلى توقف محركات توليد الطاقة أو تقليل تشغيلها، أما في سوريا فقد انخفض إنتاج الطاقة الكهربائية في المحطات المقامة على سد الثورة، ويرى العراق بأن مشروع الغاب سيؤدي إلى إغلاق أربعة مجمعات لتوليد الطاقة الكهربائية تنتج 40% من طاقة البلاد، وسيكون لسدود مشروع الغاب على نهر دجلة أثر مشابه على توليد الطاقة الكهربائية من سد الموصل والواقع على دجلة. (729)

III. تلوث البيئة والتملح

تتسبب مشاريع الري في تلويث المياه العائدة إلى الأنهار بالأسمدة الكيماوية، كما تتسبب المشاريع الصناعية بتلويث المياه بالنفايات الصناعية، وهكذا فإن النتيجة النهائية تتمثل في تردي نوعية المياه في الأجزاء السفلى من دجلة والفرات.

والعراق بصفته بلد المصّب والمشاطئ لكلا النهرين فهو الأكثر تضرراً من ازدياد التلوث الناتج من التطورات التي تحدث في أعلى النهر وخاصة نتيجة للمشاريع الكبيرة والمتعددة التي تقوم بإنشائها تركيا وسوريا على النهرين، وقد ساءت نوعية المياه في بعض المناطق إلى حد دفَع الكثير من القرويين إلى جلب المياه بواسطة الصهاريج.(730)

ويمكن اعتبار تملح مياه الأنهار من أخطر عوامل تلوث البيئة وأوسعها حيث تتعرض 50% من المساحة المروية في العراق إلى التملح، وقد ارتفعت نسبة الأملاح الذائبة في الفرات من 200-400 جزء في المليون وهو معدلها الطبيعي، ووصلت عام 1991 إلى 1220 جزء في المليون عند الحدود السورية - العراقية.(731)

وتظهر الدراسة المذكورة سابقاً والتي أجريت على نهر الفرات بأن تركيا ستعيد ما مقداره سبعة مليارات م^3 من المياه العائدة من الري (مياه بزل وغيرها) إلى نهر الفرات بصورة

---

(729) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، مرجع سابق، ص ص 108.

(730) عبد الناصر فيصل نهار، أزمة المياه في الوطن العربي والحلول الممكنة، مرجع سابق، ص 125.

(731) حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، نفس المرجع، ص ص 112-113.

مباشرة أو غير مباشرة وذلك عن طريق نهري البليخ والخابور والوديان المنتشرة على الحدود التركية - السورية والتي تصب في نهر الفرات. (732)

وتضيف الدراسة أن كمية المياه السنوية الواردة إلى العراق عن طريق نهر الفرات من حوالي تسعة مليارات م3 من المياه العذبة بالإضافة إلى تسعة مليارات م3 من المياه العائدة (بزل وغيره)، وبهذا فإن صلاحية مياه نهر الفرات للزراعة سوف تتدنى بصورة كبيرة مما قد يحول نهر الفرات إلى شبه مبزل لمشاريع الري المقامة في أعالي النهر، ولا تشير الدراسات المتوفرة إلى أن تركيا قد ضمنت مشروع الغاب مشاريع بزل وصرف كافية للتخلص من المياه العائدة من الري ومن مياه البزل وغيرها، والحيلولة دون عودتها إلى نهر الفرات وتلويث مياهه العذبة. (733)

IV. نفوذ مياه الخليج إلى شط العرب

يعتمد توازن المياه العذبة والمالحة في شط العرب على مقدار جريان الماء العذب فيه، فكلما ازداد هذا الجريان كلما قل نفوذ مياه الخليج المالحة داخل شط العرب والعكس صحيح.

وتعتبر نسبة انخفاض جريان دجلة والفرات والكارون(734) إلى ازدياد نفوذ مياه الخليج المالحة في شط العرب، التي تعتمد حقول النخيل الواسعة في المنطقة على مياهه العذبة، الأمر الذي سيؤدي إلى تضرر هذه الحقول نتيجة ازدياد الملوحة في مياه الري. (735)

---

(732) كمال عبد الفتاح، مستقبل مشكلة المياه في الشرق الأوسط (مناقشة مفتوحة)، ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، عمان، 25-26 تشرين الثاني، 1991.

(733) جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي – دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مرجع سابق، ص 153-156.

(734) القارون أو الكارون : أحد أفرع نهر الفرات المار بإيران ويصب بشط العرب.

(735) غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مرجع سابق، ص ص 33-57

خلاصة الفصل الخامس :

تعتبر قضية المياه، في حالة إيجاد تسوية سلمية عادلة، نقطة بداية لإيجاد حلول لكثير من المسائل التي ما زالت معلقة من غير حل.

ويتضح من دراسة الوضع المائي لدول البحث، مدى العجز المائي لديها ومدى حاجتها للمياه، وهذا يتطلب من الدول العربية تحقيق التكامل المشترك حتى يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تساعد بشكل أو بآخر على سد ثغرة العجز المائي، ومواجهة الطلب المتزايد على المياه.

وعليه فإن الدول العربية مطالبة وبكل إلحاح بإيجاد استراتيجية أو سياسة مائية وطنية وقومية، لما يواجه هذه الدول من أطماع وتحديات من دول أخرى، فتركيا كما ذُكر تسعى وبشتى الوسائل إلى السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات من خلال المشاريع المائية الضخمة المقامة على هذين النهرين، مخالفة بذلك مبادئ القانون الدولي.

ومثل ذلك التعاون بين الدول سوف يساعد بشكل كبير على توفير المياه لدول الشرق الأوسط التي تعاني من نقص في كميات المياه لديها، إلا أن الظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط لم تتح لمثل ذلك التعاون أن يرى النور، نظراً لمخاوف هذه الدول من تحكم تركيا باقتصادها من خلال تحكمها بالمياه.

ومن أهم الأسباب التي تدفع الكثير من الباحثين إلى التخوف من قيام الحروب في الشرق الأوسط، ينحصر بالوضع المائي الذي وصلت إليه الدول العربية مع ملاحظة أن مسار التعاون أو مسار الصراع يعود تحديده إلى الأطراف الرئيسية المعنية بذلك الموضوع، وهي إسرائيل وتركيا، اللتان تملكان مفتاح حل المشكلة المائية، وتملكان أيضاً إمكانية التعاون مع الدول العربية، وتملكان في نفس الوقت مفتاح الحرب وما يتبع ذلك من دمار وكوارث على الأمم والشعوب.

وحول المشاريع المائية التي تستطيع الدول العربية إقامتها من خلال إيجاد نوع من التعاون، مثل مشاريع تحلية المياه التي أثبتت نجاحها على مستوى دول العالم عموماً وعلى مستوى دول الخليج العربي (وخصوصا السعودية بالذات)، فدول الخليج استطاعت أن تصل إلى درجة التفوق في مشاريع تحلية المياه، وأن كان النفط قد ساعدها بشكل كبير على ذلك.

فعملية تقييم الموارد المائية، والتي تعني كافة الأعمال التي تؤدي في نهايتها إلى فهم أحسن لكمية ونوعية موارد المياه لأي نظام مائي بغرض تحديد التوازن الجيو-سياسي.

الفصل السادس

انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي

المبحث الأول : الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني : الانعكاسات السياسية والقانونية

المبحث الثالث : المتغيرات الدولية ومستقبل الأمن القومي العربي

الفصل السادس : انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي

يرتبط الأمن المائي ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي، كما أن الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة، واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استهلاكها في الأغراض المختلفة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر بديلة جديدة، وتطويرها ورفع طاقات استخدامها، لأن الأمن الغذائي هو الآخر يعني المحافظة على الموارد الغذائية المتوافرة، وتنميتها بصورة مستمرة لتوائم الزيادة السكانية الرهيبة، وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً؛ حتى لا تضطر الدول العربية إلى استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج، فتصبح تحت رحمة هذا الخارج، وتفقد استقلالية قرارها السياسي، والأمن الغذائي بهذا المعنى جزءاً من الأمن القومي الشامل للدولة القومية الحديثة.

وكما أن الدولة الحديثة تنشد تأمين حدودها السياسة ومؤسساتها السياسية وتأمين مواطنيها... فإن الأمن الغذائي، ومعه الأمن المائي يعنى بتأمين الاحتياجات الأساسية لهذا المواطن، فهي مسألة حياة أو موت. (736)

و لهدا نجد تأثيرات مشكلة المياه في الوطن العربي تتعدد وتتشابك فالأمن المائي والأمن الغذائي لا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي فهي عوامل تدخل ضمن صميم أهداف وغايات الأمن القومي.

كما أن الجانب السياسي يؤثر تأثيرا كبيرا على الأمن المائي في الوطن العربي، ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن بقية أبعاد أزمة المياه في المنطقة، إلا أن الانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد إحدى الانعكاسات المهمة التي يمكن أن تؤثر في تصعيد أو تخفيف حدة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر، لهذا فإنه يسهل التوصل إلى اتفاقات ملزمة لكافة الأطراف بأن تضمن كافة الحقوق والالتزامات المقررة، وبما يتوافق مع المتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية.

وهناك تأكيداً واضحاً نحو التسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط التاريخي (الصراع العربي الإسرائيلي).

---

(736) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، القاهرة، دون بيانات أخرى للنشر1988، ص180.

ينحصر هذا الفصل بدراسة الانعكاسات السياسية والقانونية والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والمشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه في الشرق الأوسط.

المبحث الأول : الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر علاقة المياه بالغذاء علاقة تأثيرية؛ فنقص الموارد المائية يؤدي حتماً إلى نقص الغذاء وهو ما يتوقف عليه وجود العالم العربي ذاته، والغذاء أصبح اليوم من أخطر الأسلحة التي تستخدمها الدول في علاقتها الخارجية وبالتحديد الدول المصدرة للغذاء والدول المستوردة له، ويأتي على رأسها غالبية أقطار الوطن العربي إن لم تكن كلها، ولا شك في أنه من خلال هذه العلاقة تتحكم الدول المصدرة في الدول المستوردة، وفي سياستها الخارجية والداخلية، في كثير من الأحيان.[737]

إن الماء ضروري للغذاء ومكمل له، وكلاهما أساس وجود الكائن الحي وركيزة طاقته، وأهميته الماء لا تنحصر في اعتباره مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان فحسب، بل لأنه أيضاً يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو الحضاري في مختلف مجالاته، وغالباً ما ارتبط اسم بعض الحضارات العربية الغابرة بمواقع مائية معينة كحضارة ما بين النهرين وحضارة مصر هبة النيل وحضارة حضر موت، كما ارتبط التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزيرة العربية وفي المناطق الصحراوية العربية بالواحات والمحطات المائية الخصبة المهمة.

ولكننا نجد أن عالمنا العربي يعاني ثغرة في أمنه الغذائي تضاف إلى ثغرة الأمن المائي، حيث نجد إنه من بين الـ 197 مليون هكتار الصالحة للزراعة في الوطن العربي يستغل منها فقط 28%.[738]

المطلب الأول : الانعكاسات الاقتصادية

تواجه الأقطار العربية فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساساً في عدة مجموعات هي : القمح، السكر، اللحوم، الألبان، البذور الزيتية والزيوت النباتية، ولكي نتمكن من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الغذائية الرئيسية لابد

([737]) جمال الدين الديناصوري، موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية واقتصادية، مرجع سابق، ص45.

([738]) إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مجلة شئون عربية، العدد 71، سبتمبر 1992، ص 40.

من إنجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة جداً من الصعب تحقيقها في مدى زمني قصير، وذلك حتى نفرض توافر الإمكانات المالية. (739)

وتعد مشكلة نقص المياه والعجز عن استغلال وتوفير الإمكانات المالية والقدرات التقنية لاستغلالها وتخزينها، أحد أهم العناصر الرئيسية المسئولة عن ضعف الإنتاج الزراعي وتباطؤ معدلات نموه في الوطن العربي، فلم تزد نسبة النمو طوال السنوات الماضية عن 2% سنوياً وهي نسبة لا تكاد تلاحق الزيادة السكانية العالية التي تبلغ نسبتها السنوية حوالي 3%. (740)

فضلاً عن زيادة الطلب الفردي على كثير من المنتجات الغذائية بفعل ارتفاع مستويات المعيشة، فتقدر النسبة السنوية بنمو الطلب على المنتجات الغذائية بحوالي 5%، ويوضح الجدول (16) مقارنة بين نمو السكان ونمو الإنتاج الغذائي وزيادة الطلب على الغذاء لعدد من الدول العربية في الفترة من 1985-1995م : (741)

---

(739) أحمد يوسف أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، خلال الفترة من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1994. ص 17.

(740) على الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي من 74 - 1981، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1988، ص150.

(741) حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، إبريل 1991، ص66.

الجدول رقم (31) يمثل : النسب المئوية لمتوسط النمو السنوي في عدد من البلاد العربية :

الدولة	السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء	الفرق بين الإنتاج والطلب
مصر	6 .2	4 .3	8 .3	- 4 .0
العراق	3 .3	8 .2	2 .5	- 4 .2
السعودية	4 .2	9 .2	0 .5	- 1 .2
سوريا	0 .3	8 .1	6 .4	- 5 .2
المغرب	0 .3	8 .2	3 .3	- 7 .0
لبنان	8 .2	0 .5	1 .3	9 .1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996، ص 16.

وتبدو أزمة الغذاء في الوطن العربي واضحة من خلال المؤشرات التالية : [742]

- انخفاض ما يخص الفرد من نوعية وكمية الغذاء في معظم الأقطار العربية، دون المستوى العالمي، مع تفاوت ذلك الانخفاض من قطر لآخر.
- اتساع الهوة بين واردات وصادرات الوطن العربي من السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتماد الوطن العربي على الاستيراد لتأمين احتياجاته الغذائية.
- تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته؛ نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج الوطن العربي مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر لآخر. [743]

إن خطورة الأزمة الغذائية في الوطن العربي تكمن في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من الموارد الغذائية؛ حيث لا يستطيع المستورد أن يتحكم في أسعار المواد المستوردة وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة للضغط على البلاد العربية لحملها على اتخاذ موقف سياسي ما. [744]

([742]) أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري، الإسرائيلي، ومعوقات الصفقة الكاملة، السياسة الدولية، عدد 120 ، إبريل 1995، ص 98.

([743]) أمين إسكندر، أبجديات الصراع حول المياه، في الشرق الأوسط"، رؤية العدد 3 سبتمبر، بيروت 1991، ص37.

([744]) فتحي علي حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص61.

وحالياً تؤمن الدول العربية نحو 60% من احتياجاتها من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد، وتشكل الواردات الغذائية 11% من القيمة الكلية لواردات الدول العربية، وقد بلغت قيمة الديون المستحقة على الدول العربية حتى منتصف عام 2000، نحو 80 مليار دولار من المشتريات الغذائية، وهي تشكل 32% من إجمالي الديون المستحقة على العرب[745].

ونتج عن هذه الفجوة الغذائية عدد من النتائج السلبية، ومنها :

- اضطرار الأقطار العربية وخاصة ذات الكثافة السكانية الكبيرة والعجز المالي إلى تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الواردات الغذائية مما خلق ضغوطاً على موازين مدفوعات هذه الدول. [746]
- ارتفاع أسعار الأغذية في معظم الأقطار العربية مما أثر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل كما أدى إلى تزايد أهمية الدعم المالي، الذي تخصصه الحكومات لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية وبيعها دون تكلفتها الحقيقية مما أسفر عن ضغوطات على موازناتها العامة.
- تزايد أهمية المعوقات الغذائية مما أدى إلى تزايد تبعية الحكومات العربية وتعرضها للضغوطات الخارجية. [747]
- وقوع معظم الأقطار العربية تحت ضغوط الفائض الغذائي حيث تحول الغذاء إلى سلاح استراتيجي على المستوى العالمي، ووقف في موازاة سلاح النفط بالإضافة إلى استنزاف الفوائض النفطية بفاتورة الغذاء المتزايدة[748].

ويعطينا مؤشر تزايد كلفة استيراد المواد الغذائية للفرد الواحد في الوطن العربي خير دليل على الأعباء التي تتحملها اقتصاديات الدول العربية لتأمين الغذاء اللازم لمواطنيها، ففي عام 1976 بلغت كلفة استيراد المواد الغذائية للفرد الواحد 35 دولار حيث ارتفعت في عام 2000 إلى 215 دولار للفرد. [749]

([745]) إبراهيم أحمد سعيد، نظرة جغرافية على مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة شئون عربية، عدد يونيه 1991، ص ص26-27.

([746]) أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري، الإسرائيلي، ومعوقات الصفقة الكاملة، مرجع سابق، ص98.

([747]) فتحي علي حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص84.

([748]) حسن العبد الله، الأمن المائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 36.

([749]) أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري، الإسرائيلي، ومعوقات الصفقة الكاملة، نفس المرجع ص115

والمتفحص لمعظم تقارير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلقة بالمسألة المائية في البلاد العربية وعلاقتها بالأزمة الغذائية (الزراعية تحديداً)، يدرك جيداً مدى تقلص الثروة المائية في البلاد العربية وما كان لذلك من أثر على أمنه الغذائي. [750]

وهكذا أدت مشكلة نقص المياه والجفاف وتردي الأحوال الجوية في الوطن العربي إلى انخفاض إنتاج البلاد العربية للحبوب في أواسط السبعينات، وعانى الوطن العربي من زيادة الانكشاف الغذائي والاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية حاجاته من المواد الغذائية المختلفة، وذلك خلال الحقبة النفطية منذ أواسط السبعينات حتى بداية الثمانينات؛ حيث تدهور الإنتاج الزراعي وعجز عن تلبية الطلب المتزايد[751].

ولقد شهد إنتاج الغذاء إبان الفترة 1975-1984 تقلباً شديداً من عام لآخر نظراً لأن أغلبية الأراضي المزروعة بالحبوب تعتمد على مياه الأمطار، هذا بالإضافة إلى أن معدل نمو الإنتاج السنوي للحبوب في الفترة من 1980-1984 مقارنة بالسنوات 1975-1979 لم يتعد 1%، وهو ما يقل كثيراً عن معدل نمو الطلب بينما على العكس كانت أهم زيادة في متوسط الإنتاج في الفترة 1980 – 1984 مقارنة بالفترة 1975-1979، جاءت في ميدان إنتاج الفواكه والخضراوات والبيض. [752]

وبمقارنة درجات الاكتفاء الذاتي بين جميع المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية نجد أن أقل درجات الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية هي في درجة الاكتفاء من السكر (30%) وفي مجموعة الحبوب، التي انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها إلى 49% في الفترة 90-1984، بعد أن كانت 60% في الفترة 75-1979، وتعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح هي أدنى النسب المحققة لمجموع الحبوب إذ هبطت من 43% إلى 34% فقط[753].

([750]) عبد الله سويلم، المطامع التوسعية الإسرائيلية في المياه العربية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا 1984، ص29.

([751]) مصطفى محمد عبد الحميد، مشكلات نقص المياه في الوطن العربي وتحدياتها المستقبلية، بحث غير منشور، ص 18.

([752]) عبد الله سويلم، المطامع التوسعية الإسرائيلية في المياه العربية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا، القاهرة 1984، ص29.

([753]) جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط، الباحث العربي، العدد 22، يناير – مارس 1990، ص40.

"لقد حدثت تطورات تكنولوجية مهمة خلال المائة سنة الماضية وزاد عدد السكان بصورة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كما حدثت تغييرات اقتصادية هامة في الأقطار العربية.

إن بعض الأقطار العربية تمكنت من شراء التكنولوجيا لتطوير استخدام المياه أو إيجاد مصادر جديدة للمياه تلبية للزيادة في عدد السكان مثل توظيف السعودية للتكنولوجيا المعاصرة في تحلية المياه، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي.

وأن التطور الاقتصادي البطيء والنامي في هذه المنطقة لن يحل مشكلة السكان في القرن القادم ما لم تكن هناك حلول للزيادة في عدد السكان وتطوير مصادر المياه، والاهتمام الفعلي بالزراعة.

إنه من المهم توفير غذاء جيد ومناسب للناس في القرن الحادي والعشرين وهذا يتطلب تطوراً اقتصادياً في كل قطر عربي وهذا يعني توفير المياه اللازمة، لكن من المؤسف أن ملامح المستقبل واحتياجاته الأساسية غير مدركة ولا يُعنى بها بجدية في الوطن العربي"[(754)].

إن الغذاء الجيد والمناسب للمواطن في دول المشرق العربي يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الشاملة، وهذه الأخيرة لن تتحقق ما لم يكن هناك استقلال اقتصادي وسياسي، ومنذ فترة طويلة والغرب يسعى لاستمرارية التبعية الغذائية العربية له عن طريق تشجيع ودعم تركيا و"إسرائيل" للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة العربية، وتفاقم مشكلة العجز والندرة في المياه العذبة لهذه البلدان، وبذلك تستمر التبعية الغذائية التي تؤدي بدون شك إلى تبعية سياسية واستمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المنطقة العربية.

حيث أن البلدان العربية تستورد نحو 40 بالمئة من إجمالي ما يستورده العالم الثالث من المواد الغذائية، وإذا استمر تخلف الإنتاج الزراعي فسيزداد الاستيراد وستستمر التبعية[(755)] حيث أن استيراد الوطن العربي لـ 40 بالمائة من إجمالي ما يستورده العالم الثالث يعتبر نسبة عالية جداً، وهذا يكشف عن تخلف حقيقي في مجال الزراعة في الوقت الذي تتوافر فيه المياه والأراضي الصالحة للزراعة في بعض أقطار الوطن العربي مثل منطقة الهلال الخصيب ووادي النيل.

---

(1) Peter Rogers and Peter Lydon, Water in the Arab World (Cambridge, MA : Harvard University, 1994) PP. 89-92.

([755]) كمال حمدان، الموارد المائية العربية المتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 88.

ولتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الغذائية تحتاج المسألة إلى تنمية حقيقية شاملة في هذه البلدان. (756)

وكون منطقة المشرق العربي وشمال إفريقيا فقيرة بالمياه العذبة، فثلاثة أرباع المنطقة أراضي جافة وصحراوية وأن أكثر من ثلثها التي لديها مياه سطحية تأتي من خارج حدود بلدانها، بالإضافة إلى ندرة الأمطار.

ويضاف إلى ما تقدم أن عدد السكان قد تضاعف خلال ثلاثين سنة الماضية والذي وصل إلى حوالي 280 مليوناً، ويمكن أن يتضاعف هذا العدد خلال الثلاثين سنة القادمة وكذلك فإن الطلب على المياه زاد بصورة كبيرة في العقود الأخيرة في الوقت الذي زاد فيه استخدام المياه للزراعة في المناطق غير المستصلحة وفقاً لما ذهب إليه تقرير البنك الدولي لعام 1995(757).

ويشكل عدد سكان الشرق الأوسط ما نسبته 5% من سكان العالم، بيّد أن المنطقة لديها أقل من 1% من المياه العذبة في العالم. (758) إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وكميات المياه الكبيرة المستخدمة من قبل الفلاحين في الزراعة والاستخدام العائلي قد قللت من تزويد المنطقة بالمياه العذبة إلى الثلث سنوياً عن المستوى الذي كانت عليه في عام 1990م، باستثناء بلدين في المنطقة هما تركيا ولبنان، فإن بلدان الوطن العربي ستعاني أزمة في المياه العذبة خلال الثلاثين سنة القادمة إلا في حالة تغيير أساسي في طريقة إدارة المياه واستعمالها وبغير ذلك ستعاني أزمة في المياه العذبة وبحاجة ملحة لها، وتترتب على ذلك نزاعات خطيرة ستؤثر في التنمية الاقتصادية.

وفي تقارير البنك الدولي المذكورة محاولة للتعرف على حجم المشكلة ثم اقتراح خطوات استراتيجية عملية لمواجهتها، لكنه في الوقت نفسه يحذر من خطورة النزاع في شأن المياه وعواقبه، ويرى تقرير البنك الدولي بأن التوجه الاستراتيجي ينبغي أن يرتكز على المياه للنمو وليس النمو للمياه.

وعليه فإن الاستراتيجيات تطرح ضرورة أن تتخذ حكومات المنطقة خطوات أساسية في طريقة الاستخدام المحلي للمياه، وفي علاقاتها في ما بينها حول المياه حيث تتوافق الخطوات المحلية مع الخارجية، من تمويلية وفنية.

---

(756) إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، ص33.

(1) World Bank, The World Bank Annual Report, 1995, “From Kairo city to Security,” P. 1 .

(758) على الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي من 74- 1981"، مرجع سابق، ص74

فالمطلوب تجنيد الحكومات والمواطنين للتعاون في استخدام المياه بحكمة[759]،

ومن المؤكد أن استخدام المياه بعلمية وتخطيط ووعي بحيث يحصلون على أقصى فائدة منه كذلك الاستمرار في البحث عن مصادر بديلة ومساعدة للمصادر الموجودة حتى تتحرر هذه البلدان من الاعتماد على المصادر المحدودة والمهددة لديها.

هذا التوجه ينبغي أن يكون في إطار تعاون إقليمي ودولي بشأن المياه وبخاصة في المجال التمويلي والفني.

فإن تصميم الاستراتيجيات والسياسات والتمويل لحل مشكلة ندرة المياه تتطلب ملاءمة الظروف الخاصة والإمكانيات، وأن تكون من أولويات مسؤولية الحكومات الوطنية وعلى البنك الدولي تقع مسؤولية كبيرة لمساعدة تلك الجهود.

حيث يتضح من تقرير البنك الدولي بأنه على استعداد لتوفير ما يلزم من تمويل ومساعدة فنية لدعم وتنفيذ استراتيجيات دول المنطقة التي تعاني مشكلات في المياه[760]، لكن العبرة في التنفيذ وفي العدالة في تقديم المساعدات المطلوبة لتلك الدول.

وبما أن تقرير البنك الدولي عن المياه في المنطقة يطرح أرقاماً مهمة تحتاج إلى وقفة لمعرفة مؤشراتها ودلالاتها.

وعند متابعة هذا التقرير، نلاحظ أنه تجاهل القضايا المهمة المتعلقة بالمياه، وتجنب الإشارة لاستغلال إسرائيل للمياه العربية، فعندما أشار هذا التقرير إلى الأردن وبأنه يقوم باستنزاف مياهه الجوفية كان ينبغي أن يشير إلى الأسباب وهي بدون شك لا تقتصر على زيادة عدد السكان والاهتمام بالزراعة ولكن بسيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن واليرموك، وهما المصدران الأساسيان للمياه في الأردن قبل عام 1967.

أما بالنسبة إلى قوله بأن اليمن يستنزف مياهه الجوفية ففي الحقيقة تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في اليمن، فليس لهذا البلد مياه سطحية (الأنهار) ولكن فيها أودية سيلية عديدة يمكنها حجز المياه لفترات معينة، وبسبب زيادة الطلب على المياه وضعف إمكانياتها بعدم الاعتماد على تحلية مياه البحر فإنها اتجهت إلى المياه الجوفية وركزت عليها، وهنا يأتي دور

([759]) مؤتمر "الموارد المائية للدول العربية، وأهميتها الاستراتيجية"، والذي عقد في الفترة من 2-1990/4/4، الجامعة الأردنية.

([760]) مؤتمر "الموارد المائية للدول العربية، وأهميتها الاستراتيجية، نفس المرجع، ص 1.

البنك الدولي في المساعدة لمثل هذه الدول بتمويل مشروعات لمصادر بديلة للمياه تساعد التنمية في تلك المناطق ومن دون توجيه الانتقادات لكيفية استعمال هذه المياه المحدودة المصادر.[761]

ويذكر تقرير البنك الدولي أيضاً "بأن ندرة المياه في منطقة المشرق العربي يصاحبها التلوث حيث تتجه مياه الصرف الصحي المستعملة والملوثة إلى الأنهار والبحيرات وهذه ترفع نسبة الملوحة في المياه العذبة وتؤدي إلى تلويثها وبذلك تهدد صحة الإنسان في هذه المناطق وبخاصة الأطفال، وهناك عدد من الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية في بعض بلدان المشرق العربي وشمال إفريقيا مهددة بالتلوث بتأثير الصناعة، وبالهدر الذي يؤدي إلى عدم كفاية المياه للزراعة، كما أن كميات كبيرة من المياه تذهب للزراعة التي عائدها ضعيف في الوقت الحاضر"[762].

ومن الناحية الاقتصادية من الصعب تحديد موازنة للمياه في المنطقة العربية لأسباب مختلفة، ففي الأساس ليس هناك معلومات إحصائية جديدة ودقيقة متوفرة، كما أن الجانب السياسي يطغى على الجانب العلمي، كذلك فالمنطقة تعاني قلة الأمطار وفي بعض هذه الأقطار لابد من تغيير العقلية التقليدية التي تعتقد بأنها ينبغي أن تحصل على المياه مجاناً كما كانت تتعامل معها في السابق. [763]

ويقول الباحثان **بيتر روجرز وبيتر لايدن** : "**إن المعلومات الإحصائية لوضع ميزانيات للمياه غير حقيقية وتؤدي بالتالي إلى وضع ميزانيات خاطئة لأن العملية المتعلقة بالمياه متشعبة جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والنجاح في مسألة المياه يعتمد على الظروف الاجتماعية والسياسية ودرجة الوعي بالقدر نفسه الذي توفره الظروف العلمية والطبيعية، والأمثلة كثيرة : فسوريا قبل عام 1967 كانت تحصل على كميات من المياه أكثر مما تحصل عليه بعد الاحتلال الإسرائيلي لمصادرها المائية، وكانت "إسرائيل" تحصل على كميات أقل مما كانت تحصل عليه قبل عام 1967[764] وعلى كميات كبيرة بعد عام 1967. وفي الماضي كان الهمّ الأساسي لبلدان الشرق الأوسط هو كيفية السيطرة على مياه الفيضان بواسطة السدود والخزانات، أما في الوقت الحاضر فإن السدود والخزانات هي لخزن المياه لوقت الطوارئ ولبرمجة صرف المياه ولتوليد الطاقة الكهربائية والتوسع في الزراعة**".

---

(761) إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، ص71.

(762) إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، نفس المرجع، ص 80.

(763) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص 157.

(764) جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص61.

ولما كان ولا يزال موضوع الزراعة وعلاقته بالمياه في المنطقة العربية مهماً وأساسياً في المسألة الاقتصادية والبعد الاقتصادي للمياه، فإنه من المفيد التوقف لبحث هذه المسألة ومعرفة تأثيراتها.

وعليه فإن أكبر كمية من المياه العذبة في البلدان العربية تذهب للزراعة، وفي الوقت الحاضر يستورد العرب أكثر من 50 بالمئة من حاجاتهم للمواد الغذائية من الخارج، وستضاعف هذه الكمية خلال العقدين القادمين إذا استمر الوضع الزراعي على ما هو عليه واستمرت الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وهناك ثلاثة تحديات تواجه الزراعة في البلاد العربية[765] :

- تدهور الناتج الزراعي وضعف دخل الفلاح مما يؤدي إلى هجرة الفلاحين إلى المدن كما يحدث في معظم الدول العربية.

- بطء استخدام التكنولوجيا في مجال الزراعة، فالتقدم التكنولوجي وطرق الري الحديثة تؤدي إلى توقف الهدر في المياه، وإلى الحصول على ناتج أفضل.

- التأثير السلبي لاستخدام المياه والذي يؤدي إلى زيادة كمية الطمي والملوحة والهدر[766].

ويتضح من ذلك أن المعادلة في المسألة الزراعية تكمن في أن الزيادة في عدد السكان تتطلب الزيادة في الأراضي المزروعة وفي كمية ونوعية الإنتاج، وأن هذه الزيادة بحاجة إلى زيادة في كمية المياه العذبة للري والاستخدام البشري.

وبما إن الأرض المزروعة في الوطن العربي والأراضي القابلة للزراعة تقدر بحوالي 198 مليون هكتار أي بحوالي 14 بالمئة من المساحة الكلية للوطن العربي وأن أغلب هذه الأرض يمكن زراعتها بالحبوب.

وفي ضوء النمو السكاني ومقادير الغذاء التي يحتاج إليها الإنسان والحاجة إلى المياه باستخدام الأساليب العلمية في الزراعة والري، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الوطن العربي

([765]) محمد صفي الدين أبو العز، الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي في برنامج الأمم المتحدة للبيئية، ترجمة عبد السلام رضوان : حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، سلسلة عالم المعرفة، العدد 150، الكويت، يونيو 1996، ص 132.

([766]) محمد صفي الدين أبو العز، الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي في برنامج الأمم المتحدة للبيئية، نفس المرجع، ص 133 وما بعدها.

يمكن أن يحقق اكتفاء ذاتياً لحوالي 350 مليون نسمة بواسطة مصادر مياهه التقليدية المتجددة مع افتراض استخدام أفضل الأساليب العلمية في الزراعة والمحافظة على المياه والتربة وتوفير إمكانية اقتصادية وفنية لتنمية واستغلال جميع مصادر المياه المتجددة وتوصيلها إلى أماكن الاستعمال.

بيّد أن الأمر ليس بهذه السهولة لعدة أسباب ولعل أهمها ضرورة وجود المؤسسة المتطورة والقادرة على بلورة مسائل البحث وصياغتها وتحديد أولوياتها وخلق الجو العلمي الملائم لدراستها، إلى جانب المؤسسات القادرة على استخدام وتطبيق ما يتم التوصل إليه من نتائج لهذه الأبحاث والدراسات[767].

المطلب الثاني : الانعكاسات الاجتماعية

يبدو أن المعالجات الجذرية ينبغي أن تبدأ بالزراعة، وهذه المسألة تحتاج إلى تضافر الإدارة والإرادة الشعبية لأن الزراعة في الوطن العربي تعاني زيادة في ملوحة التربة بسبب البحر وارتفاع منسوب المياه الجوفية وتدهور نوعيتها وهذا واضح في مصر وسوريا والعراق، والمعالجة ينبغي ألا تكون فردية بل مؤسسية[768].

والمسألة ينبغي ألاّ ترتكز على التوسع في الإنتاج الزراعي فحسب، لأن ذلك يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه في الوقت الذي تشكو المنطقة العربية من الندرة مشكلات المياه السطحية، ولكن المعالجة ينبغي أن تركز على تطوير وسائل حديثة في الزراعة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وحماية التربة وترشيد استخدام المياه لينتقل الوطن العربي من مستورد لأغلب موارده الغذائية إلى الاكتفاء الذاتي، وربما تصدير الفائض من بعض تلك المنتجات.

كما أن ذلك يرتبط وإلى حد كبير بالقرار الإداري والسياسي وطبيعة العلاقات بين الدول العربية في التنسيق، والسوق المشتركة، وحماية الإنتاج الوطني إلخ... والمسألة هي في توفير الغذاء للسكان. [769]

([767]) سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي : من أجل تنمية تعتمد على الذات، مرجع سابق، ص 133-137.

([768]) سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي: من أجل تنمية تعتمد على الذات، نفس المرجع، ص 141.

([769]) على الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي من 74 : 1981" رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص90.

ومن المتفق عليه فإن الانفجار السكاني قضية عالمية ضاغطة على الاقتصاد ومصادر المياه، وهي في منطقة المشرق العربي قد بدأت تنذر بالخطر.

كل التقديرات تشير إلى أن السكان في المنطقة العربية سيتضاعفون خلال الخمس والعشرين سنة القادمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومن المؤكد أن مياه المنطقة باستثناء تركيا ولبنان لن تفي بحاجة دول المنطقة من المياه، وبما أن الزراعة تستهلك أكبر كمية من المياه فإن الاستراتيجيات المتعلقة باستخدامها ينبغي أن تتجه إلى هذا القطاع بهدف توفير الغذاء، وتخفيض استهلاكها. (770)

فإن المشكلة تكمن في أن كل مصدر كبير للمياه من الأنهار مشترك بين دولتين أو أكثر في المنطقة حتى أحواض المياه الجوفية في بعض المناطق مشتركة بين أكثر من دولة وأن زيادة عدد السكان في دول المنطقة تسير بنسب عالية تصل إلى 3. 94 بالمئة بسبب النمو الطبيعي وظاهرة الهجرة، ولمواجهة حاجة هذه الزيادة لا بد من زيادة الأراضي المزروعة وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً وهذا يعني زيادة في استهلاك المياه.

ومن المؤكد أن أكبر كمية من المياه في هذه المنطقة تذهب للزراعة بينما هذه الأخيرة في حقيقة الأمر قد تدهورت خلال العقدين الماضيين، مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وزيادة الحاجة إلى المياه العذبة في الزراعة وغيرها، مع ثبات مصادر المياه وعدم البحث عن وسائل بديلة لنقص هذه المادة الحيوية.(771)

إن الأمر الذي أصبح بديهياً في المنطقة أنه إذا زاد نقص المياه العذبة زاد التوتر وتصاعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر المياه، وبخاصة أنه ليست هناك اتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول، وهذه الحيثية سنناقشها في البعد القانوني للمياه(772).

وعليه فإن التفكير الاستراتيجي هو الذي يستشرف المستقبل يبدي أن حكومات المنطقة لم تدرك بعد أهمية ذلك التفكير حيث أن المنطلق يرتكز على الملاءمة بين ما يتوفر لديها من مصادر مائية وبين استخدامات هذه المصادر اقتصاديا والتوسع فيها ثم إدارة المياه بصورة جيدة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والتفكير في المصادر البديلة المساعدة.

---

(770) محمد سلامة النحال، قناة البحرين المتوسط والميت، مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة 1982، ص43.

(771) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، مرجع سابق، ص67.

(3) Allan, J. A., ed., Water, Peace, and the Middle East : Negotiating Resources in the Jordan Basin, Library of Modern Middle East Studies; 9. London : Tauris Academic Studies, 1996, P P. 6-9 and 14.

ومن البديهي أن زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد في استهلاك المياه العذبة، لكن الأمر الأهم أن هذه الزيادة يصاحبها تطور ونمو اقتصادي - اجتماعي - حضاري، يضاعف من استهلاك المياه لذا ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار، وليس زيادة عدد السكان في حد ذاتها رقمياً.

فهناك وسائل معاصرة لاستهلاك المياه لم تكن متوفرة في حياة الناس التقليدية في الماضي وعلينا أن نوازن ونلائم بينها وبين ترشيد استهلاك المياه بحيث تكون المعادلة متوازنة بين ما يحتاج إليه وبين ما هو متوفر من المياه العذبة.

ولا يجوز إنكار الجانب الإيجابي في زيادة عدد السكان، فالسكان يشكلون مقوماً أساسياً من مقومات الشعوب والزيادة في عدد السكان ثقل استراتيجي له أهمية سياسية وتنموية.(773)

وعليه فإن زيادة عدد السكان تؤثر على زيادة المساحات المزروعة بسبب الزحف العمراني ما يترتب عليها زيادة في الطلب على المياه – نقرأ معاً الجدول التالي الذي تتضح منه حصة الفرد من المياه في عدد من دول المنطقة بين عامي 1990 و2025. (774)

---

(773) محمد أبو مندور، المياه والسياسة والغذاء، ثلاثية تقويض الأمن القومي العربي، القاهرة : مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحاميين العرب 1994، ص143.

(774) أحمد يوسف أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مرجع سابق. ص 11.

الجدول رقم (32) كميات المياه بالأمتار المكعبة (مليون)

الدولة	1990	2025
العربية السعودية	306	133
الكويت	75	57
الإمارات العربية المتحدة	308	176
قطر	1. 171	684
عمان	1. 266	410
الأردن	327	121
اليمن	445	152
لبنان	1. 818	1. 113
سوريا	2. 914	1. 021
إسرائيل	461	264
العراق	5. 531	2. 162

المصدر :

- Peter H. Gleick, "Water, War and Peace in the Middle East," proceedings of the First Israeli-Palestinian International Academic Conference on Water, Zûrich, Switzerland, 10-13, December 1992. P. 35

إن القراءة المتأنية لهذا الجدول توضح لنا الحقائق التالية : [775]

- إن جميع هذه الدول ستعاني نقصاً في حصة الفرد من المياه عن معدله الحالي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.
- إن حصة كل من سوريا ولبنان المذكورة في الجدول هي بعد أن فقد هاتان الدولتان كميات كبيرة من مياههما، بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967، وسيطرة "إسرائيل" على مصادر مياه نهري اليرموك والليطاني.

([775]) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مطبعة الجبلاوي، القاهرة 1994، ص122.

- إن دول الخليج وشبه الجزيرة العربية ستكون أكثر هذه الدول معاناة في ندرة المياه ونقص حصة الفرد على الرغم من إمكانياتها وقدرتها على تحلية مياه البحر. (776)
- إن النقص في حصة الفرد لدى "إسرائيل" سيترتب عليه تشبثها بالأرض العربية المحتلة ومصادر المياه فيها، وهذا يعني حتمية الحرب بين العرب وإسرائيل التي هي مستبعدة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، والبديل عنها كما أسلفنا التعاون الإقليمي في المنطقة الذي لابد منه لتجنب الحروب.
- إن ما تشير إليه التوقعات الرقمية يدل على بوادر أزمة في المياه في المستقبل القريب في منطقة المشرق العربي، وعلى العرب أن يضعوا ذلك في تقديرهم عند استشراف المستقبل. (777)

المبحث الثاني : الإنعكاسات السياسية والقانونية

المطلب الأول : الانعكاسات السياسية

تتعدد وتتعقد وتتشابك تأثيرات مشكلة المياه في الوطن العربي، فالذي يتعلق منها بالأمن المائي لا يمكن فصله عن الأمن الغذائي، والاثنان لا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وهي أمور تدخل في صميم أهداف وغايات الأمن القومي والجانب السياسي في تأثيرات أزمة المياه في المنطقة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن بقية أبعاد أزمة المياه في الوطن العربي. (778)

وتعد الإنعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الإنعكاسات المهمة التي يمكن أن تؤثر في تصعيد أو تخفيف حدة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر.

فاصل المشكلة ليس فقط ندرة المياه أو سوء استغلالها، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مصدر مياه مشترك.

---

(776) عصام كمال خليفة، أزمة المياه، وقضية السلام في الشرق الأوسط، الحياة، بيروت 1994، ص18.

(777) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص123.

(778) مشكلة المياه في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا، الدورة 19 حرب عليا، أغسطس 1995، ص35.

وجوهر تأثير العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مصدر المياه تكمن في أنه في حالة تحسن العلاقات بين تلك الدول... فإنه يسهل التوصل إلى اتفاقيات ملزمة لكافة الأطراف بأن تضمن كافة الحقوق والالتزامات المقررة.

ولكن في الوقت نفسه فإنه قد تكون المشاكل المثارة بشأن كيفية استغلال المياه سبباً في تدهور العلاقات السياسية بين الدول الواقعة على نهر واحد، ومن هنا تتضح جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة، وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى. [(779)]

ولكن الشيء الذي لا يمكن إنكاره، ويمكن إطلاقه على العموم أن التحسن في العلاقات بين الدول المشتركة في مصدر مياه، سيكون عاملاً، يدفع إلى تخفيف حدة الأزمة، من خلال الاتفاق حول طرق الاستغلال، وبذلك يكون هذا البعد مدخلاً لإنهاء مشكلة المياه.[(780)]

ومن هذا المنطلق نجد أن الأصل في إثارة أزمة المياه بين الدول المتجاورة أو المشتركة في نهر دولي هو سوء العلاقات السياسية أو تدهورها فيما بين هذه الدول، وعليه فإنه لو بادرت هذه الدول إلى تسوية علاقاتها السياسية مع بعضها البعض لأمكن تسوية الأزمة المائية بيسر وسهولة.

ونجد في هذا الصدد أيضاً أن مناخ العداء الذي سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة عقود الماضية كان هو السبب الرئيسي في شروع إسرائيل لسرقة المياه العربية لتأمين احتياجاتها.

وعليه فإن البعض يرى بأنه لو تغير نمط العلاقات بين إسرائيل وجاراتها العربية من الصراع إلى التعايش والوفاق كما يرمي إلى ذلك مؤتمر السلام[(781)] لأمكن التوصل إلى تسوية بصدد الموارد المائية تضمن لكل قطر الحد الأدنى من الاحتياجات فضلاً عن أن التوصل إلى مثل هذا المناخ من التعايش والوفاق سيوفر على هذه الدول مبالغ طائلة كانت تنفق على التسلح تستطيع أن توجهها إلى تكنولوجيا الري والموارد المائية وإلى البحث عن مصادر بديلة للمياه حتى ولو كانت تحلية مياه البحر.[(782)]

([779]) مصطفى محمد عبد الحميد، مشكلات نقص المياه في الوطن العربي وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص57.

([780]) فتحي علي حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 113.

([781]) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص120.

([782]) عصام كمال خليفة، أزمة المياه، وقضية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص113.

ويعتبر موضوع مباحثات السلام – كمتغير جديد في المنطقة - قد يكون له أكبر الأثر في إنهاء النزاعات حول المياه في المنطقة من خلال تخصيص لجنة كاملة لبحث هذا الموضوع بالمباحثات المتعددة الأطراف ضمن إجراءات التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، ولكن في الوقت نفسه فإنه من غير المتوقع حدوث تعاون إقليمي أو حتى مجرد بحث قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة في مجال المياه دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وما يؤكد ذلك رفض سوريا مؤيدة في ذلك من جهات عربية أخرى، حيث رفضت تلك الجهات حضور إسرائيل للمؤتمر الذي قامت تركيا –بمعونة من جهات أمريكية متعاطفة مع إسرائيل- بالدعوة إليه والخاص بالتعاون في مجال المياه والذي كان من المفروض عقده بإسطنبول في نوفمبر 1991. (783)

ولقد نجم عن مباحثات السلام اتفاق فلسطيني إسرائيلي واتفاق أردني إسرائيلي، حيث تم الأول في يوم 1993/09/13م والذي وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن إعلاناً لمبادئ مباحثات السلام وكان من بين بنود الاتفاق التعاون الاقتصادي –وعلى قمته- موضوع المياه حيث نص الملحق رقم 3 بشأن بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية على التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه الذي كان يقوم بإعداده خبراء من الجانبين والذي حدد شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك لتنفيذه خلال ما بعد الفترة الانتقالية. (784)

ويشمل الملحق رقم 4 بشأن بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية، عدة نقاط (785):

- تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لاستغلال منطقة البحر الميت.
- مشروع قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.
- تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه. (786)

---

(783) أحمد العربي، المياه العربية تقب الأمن الواسع، جريدة البيان، 1991/6/23، ص11.

(784) سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص131.

(785) ولمزيد من المعلومات أنظر اتفاق غزة أريحا بشأن بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن المياه والتنمية.

(786) مجلة صامد الاقتصادي، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، البعد العربي والإقليمي، 1992 العدد 89، ص31.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق شكلت أربع لجان مشتركة لوضع الاتفاق موضع التنفيذ :

- اللجنة الأولى لجنة الارتباط ومقرها القاهرة، واللجنة الثانية لجنة غزة – أريحا، ومقرها طابا واللجنة الثالثة لجنة اقتصادية ومقرها دولة أوروبية، والرابعة لجنة ثنائية ومقرها واشنطن.

أما الاتفاق الأردني – الإسرائيلي الذي تم بعد 24 ساعة من توقيع إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية حيث وقعت الأردن وإسرائيل في واشنطن يوم 1994/09/14 اتفاقاً يشمل جدول الأعمال يحدد خطوات المفاوضات بين الطرفين إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.

ويشمل جدول الاتفاق :

- قضايا اللاجئين والأرض والمياه، ويلزم جدول الأعمال الطرفين بالامتناع عن الإضرار بأمن الدولة الأخرى وإبداء تعهد بقيام تعاون مستقبلي في مجالات المياه والطاقة والصحة والتعليم والعمالة[787] وبذلك يتضح جلياً الحرص القوي على شمول موضوع المياه ومن منظور الاتفاق بين الطرفين الذي يركز على التعاون المشترك في مجال المياه ومشروعاتها لخدمة كلا الطرفين. [788]

وبالمثل نجد أن صراع سوريا وتركيا بصدد لواء الإسكندرونة وصراع تركيا والعراق بسبب المسألة الكردية كان السبب الرئيسي لتوتر العلاقات بين الأطراف الثلاثة وذلك التوتر الذي استغلت فيه تركيا المياه كسلاح لردع وتهديد العراق وسوريا، ولو تمت تسوية هاتين المشكلتين وتحسنت علاقة كل من سوريا والعراق بتركيا لأمكن التوصل إلى حل لمشكلة المياه لكل من سوريا والعراق ولو بشراء المياه من تركيا التي لديها فائض في نهري سيحان وجيحان، ولكن الأمر لا تتوقف خطورته عند هذا الحد بل على التوتر في العلاقة السورية العراقية الذي دعّم الجانب التركي ضد دولتي الممر "سوريا والمصب العراق"، وهو ما يفسر الإجحاف الذي لحق بكل من سوريا والعراق من جراء المشروعات المائية التركية. [789]

وهذا الخلاف نفسه هو الذي دعا الدولتين العربيتين إلى توقيع اتفاقيات منفردة مع تركيا متجاهلة مصالح بلديهما على المدى البعيد، وهذا ما دفع تركيا إلى استغلال مياه الفرات دون استشارة سوريا والعراق ضاربة عرض الحائط بمصالح الدولتين المائية وشجعها أيضاً على

([787]) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص 123.

([788]) عصام كمال خليفة، أزمة المياه، وقضية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق. ص 80.

([789]) مصطفى محمد عبد الحميد، مشكلات نقص المياه في الوطن العربي وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص33.

عقد صفقات واتفاقيات منفردة مع كل من الدولتين على حدا، كما أنه بتحليل نتائج حرب الخليج الأول والثانية والاحتلال الأمريكي للعراق نجد أن لها انعكاسات خطيرة وتأثيرات سلبية كبيرة على حقوق البلدين المائية، حيث أيدت سوريا إيران في حروبها مع العراق في الحرب الأولى وفي حرب الخليج الثانية، بينما وقفت تركيا موقف المستغل للأحداث مما مكنها أن تؤدي دوراً مهماً كأداة غربية متخفية بينما أغلقت سوريا خط الأنابيب النفطية العراقية المارة بأراضيها للبحر المتوسط فلجأت العراق إلى بناء خطين نفطيين بديلين عبر الأراضي التركية إلى موانئها على البحر المتوسط، مما أضاف لتركيا مكسباً مهماً لم يكن في الحسبان، وفاق كل التوقعات.[790]

كذلك قامت تركيا باستغلال الخلافات السياسية السورية العراقية؛ للحصول على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات؛ فتارة تدعي بأن السوريين يرفضون الاجتماع مع العراقيين، وتارة تزعم أنه إذا وافقت تركيا على مطالب العراق من مياه الفرات فإن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية لخلافها مع العراق الذي يحاول تجنب إثارة أي خلافات سياسية مع تركيا من منظور عداء كل من إيران وسوريا له، ولوجود التجمع الكردي في حوض الفرات في أرض تركيا.

ويصر الجانب التركي على أن أي اتفاقية مياه شاملة مع سوريا يجب أن تعتمد على التعاون بين الطرفين للحد من النشاط الكردي وعلى أن تتضمن توزيع مياه جميع الأنهار المشتركة بين الجانبين وبصورة خاصة مياه نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويفيض إلى منطقة لواء الإسكندرونة التي استولت عليها تركيا إبان الحرب العالمية الثانية بالتواطؤ مع فرنسا وطالبت جميع الحكومات السورية منذ الاستقلال باسترجاع (لواء الإسكندرون)، وتهدف تركيا من ذلك إجبار سوريا بالاعتراف بسيادة تركيا على منطقة الإسكندرونة، وهذا أمر مرفوض من الجانب السوري.

وبذلك يتضح جلياً أن هناك تداخلاً واضحاً وتأثيراً متبادلاً بين العلاقات السياسية ومشاكل المياه.

فوجود خلافات بين الجانب التركي من جهة والجانب السوري العراقي من جهة أخرى أدى إلى تصعيد مشكلة المياه وعدم التوصل إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف، كما أن طبيعة العلاقات السورية العراقية والخلاف العقائدي المزمن بين الدولتين[791] قد دعم الجانب التركي

([790]) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط مرجع سابق، ص119.

([791]) فتحي علي حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سابق ص154.

وجعله يستغل هذا الخلاف لصالحه بل ويستخدم المياه كورقة ضغط على كلتا الدولتين وليس أدل من ذلك على تهديد الرئيس تورجوت أوزال أكثر من مرة كلاً من سوريا والعراق بقطع المياه من نهر الفرات عنهما إذا لم تمنع الدولتان هجمات الأكراد من أراضيهما على تركيا.

ولذلك فإنه لا بد من إعادة النظر بشأن العلاقات السورية العراقية، والسعي من كلا الطرفين على التوصل إلى التشاور والتنسيق بشأن مواقفهما تجاه المياه وذلك لمواجهة الأطماع التركية.[792]

وبذلك يتضح جليا تأثير البعد السياسي وأثره على مشكلة المياه عند دراسة حالة نهر النيل، حيث تلعب التناقضات والتعارضات بين توجهات دول حوض النيل دوراً كبيراً في إثارة مشكلة المياه : [793]

ونجد هنا أن الانعكاس السياسي لأزمة المياه في الوطن العربي يظهر جلياً في العلاقة بين دول حوضي الدراسة ودول الجوار الجغرافي، التي تتنازع الدول المعنية في السيطرة على مواردها المائية (إسرائيل) أو التي تنبع من أراضيها الأنهار العربية (دول حوض النيل ودول حوض الرافدين، تركيا).[794]

وهكذا يصبح لهذه الدول غير العربية دورا كبيرا ومؤثرا في تحديد الإرادة السياسية للدول العربية، والتحكم في سياستها داخلياً وخارجياً مما سيتفق وأهداف هذه الدول التي تفرض سيطرتها الفعلية على الموارد المائية العربية، وهكذا لن يكون القرار السياسي للدول العربية نابعاً من إرادتها السياسية الحرة المستقلة، بقدر ما هو إرضاء لهذه الأطراف غير العربية.[795]

والذي يجعل التأثيرات السياسية لأزمة المياه في الوطن العربي تختلف في جوهرها ومبررها عن البعدين المتعلقين بالأمن المائي والأمن الغذائي هو أن هذه التأثيرات السياسية ومضاعفاتها لا تعاني منها كل الدول العربية بأسلوب مباشر بل يقتصر تأثيرها على سبع دول عربية فقط، هي التي تتفاعل تأثيرات وأبعاد أزمتها المائية مع سياسات وأهداف دول الجوار الجغرافي، وهذه الدول السبع هي : مصر والسودان، والأردن، وفلسطين المحتلة، ولبنان، وسوريا، والعراق، فمصر والسودان تخشيان مطامع ومطامح ومشروعات دول حوض النيل خاصة أثيوبيا، والعراق وسوريا تعانيان من التعسف التركي الذي يحجب عنهما في كثير من

([792]) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص126.

([793]) أحمد يوسف أحمد ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 33.

([794]) أمين إسكندر، أبجديات الصراع حول المياه، في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص81.

([795]) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، مرجع سابق، ص91.

الأحيان حقهما الطبيعي في مياه نهري دجلة والفرات، في الوقت الذي تعرض فيه تركيا على دول الخليج النفطية تصدير المياه إليها من خلال مشروع أنابيب السلام الذي تتعدى تكاليف العشرين مليار دولار. (796)

وتظهر الأزمة السياسية المائية في أجلى صورها وأتم تعقيداتها في إسرائيل التي تحتل أرض فلسطين فهي تسيطر بالفعل على الموارد المائية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وامتد احتلالها ليشمل جزءاً من نهر الأردن وهكذا تهدد الأمن المائي للأردن، وتحتل هضبة الجولان السورية وتستغل مواردها المائية وهكذا تهدد الأمن المائي السوري، واحتلالها لجنوب لبنان وسيطرتها على موارد أنهار الليطاني واليرموك وبانياس اللبنانية وبهذا تهدد الأمن المائي اللبناني وفي ذلك كله تهديد للأمن المائي العربي في مجمله، **فهذه الدول العربية السبع لها أهمية خاصة بين الإحدى وعشرين قطراً عربياً** للأسباب التالية :(797)

- تشغل هذه الدول منطقة القلب من الوطن العربي فهي تتوسط بين الشق الشرقي الآسيوي من الوطن العربي والشق الغربي الأفريقي منه.
- تشمل هذه الدول مجتمعة ما يقرب من ثلثي عدد سكان الوطن العربي وهي نسبة كبيرة ومؤثرة. (798)
- تشكل هذه الدول القوة الضاربة للوطن العربي فمن بين هذه الدول نجد مصر وسوريا الجانبين المدافعين التين خاضتا كل الحروب ضد إسرائيل من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة **والعراق- قـبل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات - كان قوة عسكرية كبيرة لا يستهان بها ويحسب حسابها في التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل**- وبصدد التأثيرات السياسية لأزمة المياه في الوطن العربي تصطدم بثلاث ثنائيات خطيرة في : حوض النيل، وفي حوض دجلة والفرات، في الأراضي العربية المحتلة. (799)
- ففي حوض دجلة والفرات تظهر ثنائية غياب الاتفاقات والمشروعات القانونية، حيث لا يوجد اتفاق قانوني ينظم تقسيم المياه بين دول الحوض الثلاث سوريا والعراق وتركيا، في الوقت الذي تبنت فيه تركيا مشروعاً تنموياً عملاقاً لتنمية وتطوير وزراعة ملايين الأفدنة وتوليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على مجاري نهري دجلة والفرات.

---

(796) أحمد يوسف أحمد ، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، 1994، مرجع سابق، ص 37.

(797) إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، ص66.

(798) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص81.

(799) عبد الله سويلم، المطامع التوسعية الإسرائيلية في المياه العربية، مرجع سابق ، ص26.

وهكذا كان غياب الاتفاق الدولي هنا مبرراً استندت إليه تركيا واعتمدت عليه قانونيا حين شرعت في تنفيذ مشروعها التنموي العملاق الذي يضر ضرراً كبيراً بالاقتصاديين العراقي والسوري ويؤثر على حقيمها في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات.[800]

- أما في الأراضي العربية المحتلة فتظهر ثنائية شرعية القوة والاحتياجات فإسرائيل –في الواقع- تحتل فلسطين والجولان وجنوب لبنان وجانب من نهر الأردن، هذا في الوقت الذي يتزايد فيه عدد سكان إسرائيل نتيجة الهجرة المتزايدة إليها وتزايد احتياجاتها المائية نتيجة مشروعاتها التنموية لاستيعاب المهاجرين الجدد وتلبية احتياجاتهم.[801]

وهكذا كان احتلال إسرائيل للموارد المائية العربية لتأمين احتياجاتها ومع التطورات التي شهدتها المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفيياتي، ومع انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط أصبحت قضية المياه إحدى القضايا المثارة على مائدة المفاوضات في مؤتمر السلام –شأنها شأن أي مفاوضات أخرى- لموازين القوى بين الأطراف المتناقضة القوة بشتى عناصرها السياسية والاقتصادية والعسكرية.[802]

وفي إطار مؤتمر السلام تم تشكيل اللجنة متعددة الأطراف لمناقشة قضية المياه، وعُهدَ إلى تركيا برئاسة هذه اللجنة فهي البلد الشرق أوسطي الوحيد، الذي لديه فائض مائي يستطيع أن يقوم ببيعه إلى الأطراف الأخرى.

المطلب الثاني : الانعكاسات القانونية

هذا البعد يعد الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي ذلك أن تحسن العلاقات السياسية بين الدول المشتركة من شأنه أن يؤدي إلى الاتفاق حول استغلال المياه وتقنين استعمالها بما يتناسب مع احتياجات وحقوق كل دولة.

ومن هنا تتضح أهمية تسوية الخلافات السياسية بين دول الجوار الجغرافي والدول العربية حتى تتبلور في شكل معاهدات واتفاقات قانونية ملزمة تبرمها الأطراف المختلفة بمطلق إرادتها الحرة.[803]

([800]) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، مرجع سابق ص61.

([801]) إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، سبتمبر 1992، ص71.

([802]) أمين إسكندر، أبجديات الصراع حول المياه، في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص88.

([803]) أحمد يوسف أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، (ندوة) مرجع سابق، ص 29.

وفي هذا الصدد، سنجد أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق قانوني ملزم ينظم العلاقة بين دول حوضي الرافدين كما أن إسرائيل تسرق الموارد المائية العربية دون سند قانوني.

ولا شك أن القانون الدولي اهتم بقضية المياه وبذل الفقه الدولي جهوداً مضنية في سبيل تأكيد وضمان حقوق الدول المشتركة في النهر الدولي ومحور الإجماع أن النهر الدولي سواء كان صالحاً للملاحة أم لم يكن يمر عبر دولتين أو أكثر أو يفصل بينهما فإن لكل الدول المشتركة وإن كانت تمارس السيادة على جزء من النهر المار أو المتاخم لأراضيها، يجب عليها أن تحترم حقوق الدول المشتركة الأخرى في هذا النهر. (804)

ومنذ بداية القرن العشرين وقضية استغلال الأنهار بطرق قانونية مطروحة للنقاش، ففي اجتماع مدريد 1911م ناقش معهد القانون الدولي المسألة في أعماله وجاء في المادة الثانية من "إعلان مدريد" ما يلي : (805)

- لا يجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى، وتمنع جميعاً التعديلات الضارة بالمياه.
- لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من المياه.
- عدم انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي.
- لا يجوز إقامة مشاريع في دول المصب والتي من شأنها إحداث فيضانات من دول المنبع.
- يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر. (806)

وفي عام 1956م زاد الاهتمام الدولي بهذا الموضوع فشكلت لجنة خاصة لتثبيت قواعد القانون الدولي في مجال استغلال مياه الأنهار الدولية، وفي عام 1957م أنجزت اللجنة مشروع القرار الذي جاء في المادتين الثانية والثالثة منه تأكيداً على احترام حقوق الدول المتشاطئة ومنعت المادة الخامسة إجراء أي تغيير على الوضع الطبيعي للمياه والذي قد يكون من شأنه الإضرار بحقوق الآخرين.

---

(804) أمين إسكندر، أبجديات الصراع حول المياه، في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص90.

(805) محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص72.

(806) مؤتمر "الموارد المائية للدول العربية، وأهميتها الاستراتيجية"، والذي عقد في الفترة من 2-1990/4/4، الجامعة الأردنية.

وبالنظر إلى الاتفاقات الدولية سواء العامة منها أو الخاصة والتي عقدت لتنظيم استعمال مياه الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة يمكننا استخلاص قاعدة عريضة، فقد حرصت هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على ضمان حقوق هذه الدول المتشاطئة في مياه النهر الدولي وذلك عن طريق النص على منع الدول المتشاطئة من القيام بمشروعات استغلال المياه دون أخذ موافقة الدول المعنية أو عن طريق النص صراحة على واجب احترام حقوق الدول المتشاطئة الأخرى وتوزيع المياه بينها للحيلولة دون استئثار بعضها بحقوق البعض الآخر والإضرار به[(807)].

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر أهم المبادئ الأساسية التي أقرها الفقه الدولي فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية والتي تتطلب وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي وعدالة التوزيع لمياهه ووجوب سداد التعويضات المناسبة عند أي ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال أحد الأطراف المنتفعة ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية.

ولقد أرسى اجتماع هلسنكي لجمعية القانون الدولي عام 1966 عدة قواعد مهمة تضع مؤشرات إلى السبل القانونية لإدارة واستغلال الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة في غياب اتفاقيات محددة أو سوابق خاصة حول استعمال النهر الدولي [(808)]، وقد نصت تلك القواعد على ما يلي :

- وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي وبشأن المشروعات المقترحة.
- وجوب سداد التعويضات المناسبة عند أي ضرر محتمل حدوثه بسبب سوء استغلال أحد الأطراف الآخرين المنتفعين.
- وجوب تسوية المنازعات بين دول الحوض سلمياً إعمالاً لمبدأ حسن الجوار.
- احترام الحقوق التاريخية المكتسبة للدول الأخرى المنفعة.
- امتناع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهر أو إنشاء خزانات سدود عليه يمكن أن تؤثر على حصص الدول الأخرى دون تشاور مسبق معها. [(809)]

([807]) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص.ص 52-54.

([808]) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، مرجع سابق، ص56.

([809]) محمد سلامة النحال، قناة البحرين المتوسط والميت، مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 47.

- عدالة توزيع المياه بين دول حوض النهر وهذه العدالة لا تعني حصول الجميع على حصص متساوية ولكن يتم توزيع المياه حسب عدة قواعد :
  - الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة عامة.
  - طبوغرافية الحوض وحجم تصريف المياه داخل كل دولة من دول الحوض.
  - عدد واحتياجات السكان داخل كل دولة من دول الحوض.
  - التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة لسد احتياجات كل دولة من دول الحوض.
  - ضرورة تفادي الإسراف غير الضروري وغير الحتمي للدول الأخرى.

ولكي نبرز استخدام القوة في تسيير المشاكل القانونية المتعلقة بالحوضيين سنتتبع تاريخياً المشكلات القانونية في أنهار دول الحوضين في المشرق العربي، وهي على النحو التالي:

1- المشاكل القانونية الناتجة عن الأنهار الدولية في تركيا.

2- المشاكل القانونية الخاصة بحوض نهر الأردن.

3- المشاكل القانونية بحق الانتفاع بمياه نهر الفرات.

أولاً: المشاكل القانونية الناتجة عن الأنهار الدولية في تركيا :

لقد أثارت المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وبين فرنسا بحكم أن الأخيرة كانت دولة للانتداب على سوريا مشكلات قانونية حيث قررت هذه المعاهدات المتعلقة بحق الانتفاع التركي - السوري بعض الحقوق الإنتفاعية فيما يتعلق بمناطق أسفل النهر أي مناطق التواجد السوري، وتركت الأمر على غاربه بالنسبة لتركيا، الأمر الذي جعل تركيا تتجرد من التزاماتها في مثل هذه المعاهدات والمعاهدات الأخرى اللاحقة لها فيما يتعلق بمياه نهر "القويق" الذي يتفرع من نهر الفرات ويصب في منطقة حلب، حيث منعت المياه من أن تصب في تلك المنطقة ضاربة عرض الحائط بالمعاهدات الدولية المتعلقة بذلك منذ وقت الإنتداب، وبحكم هذا الإنتداب وعدم وجود الإعتراض القانوني من سوريا أصبحت تركيا تعتبر ذلك العمل الغير مشروع بمثابة عمل مبرر له.

كما عمدت تركيا على قطع الطريق بتحويل مشروع مياه الغاب على نهر العاصي وذلك بإنشاء قناتين تحويليتين نشأ عنهما بما يسمى تحويل مياه "نهر الجعجع" وذلك بحرمان مناطق الحدود التركية السورية مدينة "القامشلي" وقراها من مياه هذا النهر، وتعتبر هذه التصرفات تصرفات غير قانونية وغير مشروعة دولياً لأن فيها تعدي على حقوق الانتفاع بالمياه النهرية الدولية سيما وأنه حق طبيعي لدولتين يشمل مجرى نهرياً رئيسياً للمياه في هذين البلدين.

ثانياً: المشاكل القانونية المتعلقة بحوض نهر الأردن:

يعتبر نهر الأردن من الناحية القانونية نهراً دولياً بحكم أن رافديه – وهما بانياس والحاصباني - ينبعان من سوريا ولبنان، كما أن الكثير من قنواته تجري من الأراضي السورية جنوباً بالإضافة إلى مرور بعض القنوات التي تجري في الأردن من الشمال وبعض الأراضي المحتلة (فلسطين) كما أنه نهر يبدأ من حيث تلتقي به أربعة فروع : نهر "بيرغيت" الذي يبدأ من مرج عيون والحاصباني والدان وبانياس القادمين من سفوح جبل الشيخ بلبنان حيث استطاعت إسرائيل المحتلة السيطرة على الأفرع الشمالية لذلك النهر وتجفيف بعض البحيرات القريبة منه وصولاً إلى بحيرة الحولة التي تصب بها أفرع هذا النهر داخل الأراضي المحتلة مما أدى إلى تجفيف بحيرة الحولة تقريباً، كما يستمر هذا النهر بتفرعات حتى يصب ببحيرة طبرية ومن ثم البحر الميت، وتظهر اعتداءات إسرائيل على هذه الأجزاء من النهر بتحويلها إلى داخل إسرائيل وتجفيف البعض الآخر بدون وجه حق.

ويعد اعتداء إسرائيل على هذا النهر اعتداء غير مشروع قانونياً على حقوق الانتفاع بمياه نهر الأردن في كل من سوريا والأردن ولبنان وفلسطين المحتلة، ووفقاً للاتفاقيات الدولية التي نشأت منذ عهد الانتداب البريطاني التي اعترفت بحق الري والصيد والملاحة في هذا النهر من قبل هذه الدول بالإضافة إلى اعتبار هذه التصرفات من إسرائيل بمثابة اعتداء على اتفاق الهدنة الإسرائيلي العربي لتلك الدول المنتفعة من هذا النهر بموجب هذا الاتفاق، وبالأخص سوريا التي تقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن منذ أكثر من نصف عقد بشأن هذه الاعتداءات الغير مبررة قانونياً واستحواذ إسرائيل على جزء كبير من المياه، وبقيت هذه الشكاوى معلقة بدون بت رغم تكرار فتح ملفها حتى الآن.

ثالثاً: المشكلات القانونية المتعلقة بحق الانتفاع بمياه نهر الفرات

الحقيقة أن هناك مشكلة كبيرة بحق الانتفاع بمياه نهر الفرات وتحاول تركيا دائماً الميل إلى كسب أكبر قدر ممكن من الاستحواذ على المياه لتحرم سوريا بالذات من حقها من مياه

النهر وهذا ما تم بين تركيا والعراق في بداية الخمسينات على ضمان الانتفاع بحق المياه بين الدولتين، ويبدو جلياً بأن هذا الاتفاق استبعد منه الجانب السوري وهي الدولة التي يجري بها النهر مسافة 860 كلم وتعمد تركيا دائماً على استبعاد الجانب السوري والعراقي من الوصول إلى اتفاق حول القيام بمشاريع الانتفاع من هذا النهر بجهود مشتركة كإقامة السدود وإنشاء المشاريع التحويلية كالطاقة الكهربائية(810)، ونستنتج من هذه الممارسات الخارقة لقواعد القانون الدولي بأن هنالك قاسماً مشتركاً في خرق هذه القواعد فيما بين إسرائيل وتركيا من خلال الاستحواذ على حق الانتفاع بالمياه النهرية في المشرق العربي وهو أمر خطير يهدد مستقبل هذه الدول ما لم توجد آلية تُنظّم من خلالها كيفية استغلال مياه هذه الأنهر وإقامة المشاريع عليها لتستفيد منها الدول كافة في المشرق العربي.

وعلى أية حال، وبالنظر إلى أن استخدام القوة أو حتى مجرد التهديد بها في العلاقات الدولية هو أمر غير مشروع كقاعدة عامة طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن أسلوب التعاون يبقى الأسلوب الأكثر ملاءمة لحل المنازعات التي يمكن أن تثور بين الدول الواقعة على حوض النهر الدولي.

المبحث الثالث : المتغيرات الدولية ومستقبل الأمن القومي العربي

يستند بناء المشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه إلى تلك المتغيرات المتعلقة بالنظام الدولي والنظام الإقليمي العربي، بالإضافة إلى الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية والإطار الذي تجري بداخله عملية التفاعل في صيغتها المبدئية.

ويتمثل ذلك في الثنائية (صراع / تعاون) المنبثقة من الثنائية (حرب / سلام)، وبين الثنائيتين ثمة مدى واسع تتحرك فيه عناصر الثنائيتين بتداخل وتشابك، وفيما يلي نستعرض السيناريوهات المائية في ضوء المدخلات التي ذكرت فيما سبق، وذلك مع التأكيد على أن السيناريو المائي هو سيناريو أو نسق فرعي ضمن السيناريوهات كلياً.

---

(1) د. حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 22، إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي، مطبع نصر الإسكندرية 1966، ص31 وما بعد.

▪ السيناريو الأول

في إطار هذا السيناريو تعد حالة السلام اللبنة الأولى في هذا التصور والمقصود بحالة السلام هو توافر إطار اتفاقي تعاهدي تقرّ به الأطراف المختلفة وتقبله الأطراف الفاعلة في إطار البيئة الإقليمية و الدولية.

وتحسم جدلية النظام الإقليمي العربي/النظام الشرق أوسطي لصالح هيمنة النظام الشرق أوسطي، والاحتمال المرجح خلال هذا السيناريو لحالة النظام العربي هو احتمال تحقق الحالة الإنهيارية التي يصبح فيها النظام متلقيا وليس فاعلا.

ويصبح الاحتمال المرجح للنظام الشرق أوسطي هو احتمال تحقق النظام الشرق أوسطي ذي الاختصاص والمتمثل في كل من المسار التركي و المسار الإسرائيلي أو المزج بينهما، ويتراجع المشروع المائي العربي حيث لن تتوافر المقومات اللازمة لسريانه.

كما تدعم الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية بما فيها المؤسسات الدولية المشروعات عابرة القومية في المجال المائي، وربما تطلّب هذا الدعم ضرورة إيجاد إطار تعاقدي اتفاقي ينظم أعمال هذه المشروعات ويمنحها المشروعية، أما عن الرابحين والخاسرين في إطار هذا السيناريو على المستويين المائي والشامل فهم على النحو التالي :

I- دور دول الجوار الجغرافي : تحقق تركيا دفعة كبيرة لقضية التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بالإضافة لامتلاك أدوات القيام بدور فاعل على مستوى البيئة الإقليمية يهيئ لها موقفا دوليا قويا، وتتجاوز تركيا ما تعده نقطة ضعف في مواجهة العرب وهو حاجاتها إلى البترول، وذلك عبر توفير ما تقايض به البترول وهو المياه.

وتتمكن إسرائيل من تجاوز أزمتها المائية الحالية دون الاضطرار إلى التخلي عن بعض طموحاتها الزراعية بل يمكنها الحصول على مزيد من الموارد المائية تضخها في شرايين حياتها الاقتصادية وتضمن بها ديمومة الوجود.

II-الدول العربية : قد تحصل الدول العربية على بعض الكميات الإضافية من المياه تؤمن الاستهلاك الحالي أو على الأكثر الاستهلاك في المدى القريب، ولكن لا تتاح للدول العربية أعمال خطط تنمية مستقبلة مبنية على أولويات نابعة من احتياجاتها وطموحاتها.

وإذا ما ارتبطت الدول العربية باتفاقيات وتعاقدات مائية فإن هذا من شأنه أن يرتب حقوقا للغير في المياه العربية وفي الاستثمار فيها، قد تصبح هذه الحقائق عبر الزمان حقوقا مكتسبة بالمعنى القانوني.

III- على المستوى الدولي : قد تنسجم النتائج السابقة مع الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية حيث يتوافر الطلب على التكنولوجيا المائية، كما يسهل اندماج الأطراف المختلفة وتكيفها مع النظام الدولي.

كما أن توافر حالة الاستقرار أيا كان نوع هذا الاستقرار من شأنه طمأنة الفاعلين الدوليين على المصالح الدائمة لهم بالمنطقة ومن أهمها البترول[811].

▪ السيناريو الثاني

ويستند هذا السيناريو أيضا إلى حالة السلام، وفيه يتجاوز النظام العربي الحالة الإنهيارية إلى درجة من التنسيق المحدود ويُستوعب النظام العربي بحالته تلك في إطار نظام شرق أوسطي واسع العضوية يغطي مختلف المجالات ويتيح هذا التنسيق العربي المحدود دفع بعض عناصر المشروع العربي لتتداخل مع العناصر الأخرى في المشروعات الإسرائيلية والتركية، وقد يجد هذا المشهد قبولا دوليا لأنه يحقق قدرا أكبر من الاستقرار الإقليمي لعدم إغفاله العنصر العربي في معادلة التوازن المائي.

وينتج عن هذا السيناريو :

I- تحقيق كل من تركيا وإسرائيل أهدافها المائية بأبعادها المختلفة ولكن بنسبة أدنى مما يتاح لها في إطار المشروع الأول.

II- تؤمن الدول العربية الحد الأدنى من احتياجاتها المائية بالإضافة إلى توافر فرصة لتحسين الأوضاع الاقتصادية عندما تجد ظروفا ملائمة لذلك.

III- تضمن الأطراف الدولية قدراً أكبر من الاستقرار وتأمين مصالحها[812].

([811]) هيثم الكيلاني، العنف والمياه، مرجع سابق، ص 18-23.

([812]) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق، ص 186-187.

▪ السيناريو الثالث

وهو يستند كسابقيه إلى حالة السلام ولكن النظام العربي يستنهض القيم الكامنة فيه ويسيطر على مقدراته ويخطط لمستقبله وفقا لأولوياته وطموحاته.

و يدخل في معادلة التوازن الإقليمي والدولي من منطلق مصالحه، وفي هذه الحالة فإنه لا مجال للنظام الشرق أوسطي تحت التشكيل.

ويجد المسار العربي مجرى للتحقق غير أنه يصعب جريان هذا المسار في دعم الإمكانات العربية وإعطاء دفعة للخطط المستقلة للتنمية عبر التأثير في مختلف أنساقها مثل الأمن الغذائي، كما يؤمن المشروع العربي الموقف المائي للأجيال القادمة فضلا عن الأجيال الحالية[813].

▪ السيناريو الرابع

وهذا السيناريو ينطلق من حالة الحرب، وهو يستند إلى مؤثرات أخرى غير مائية مثل التوازن الإستراتيجي الإقليمي، ويفتح الباب لنوعيات من التسويات تختلف عن تلك المطروحة في إطار السيناريوهات السابقة، وهذا السيناريو يؤثر عبر عملية التغذية المرتدة في السيناريو المائي.

فالحرب قد تفضي إلى نظام عربي قوي - أو حالة اضطراب- أو نظام شرق أوسطي مهيمن، والوضع الذي تفضي إليه الحرب هو الذي يرجح المسار المائي، ويصبح السيناريو العربي مرجحا في حالة النظام العربي القوي وتتيح حالة الاضطراب فرصة للمسارات المركبة بينما يصبح المسار التركي-الإسرائيلي مرجحا في سياق النظام الشرق أوسطي المهيمن.

▪ السيناريو المرجح

السيناريو الأقرب للتحقق في الظروف الإقليمية والدولية الحالية هو السيناريو الثاني وذلك لأسباب هي :

I-أن استقرار منطقة الشرق الأوسط مطلب دولي لأسباب استراتيجية وأسباب تتعلق بالنفط وممراته، وهذا السيناريو من شأنه تحقيق قدر أعلى من الاستقرار

---

(813) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، نفس المرجع، ص 189.

II- أن مجمل الظروف العربية الحالية تجعل الطموح لتحقيق قدر من التنسيق هو الهدف الأكثر واقعية، وربما أن النسق المائي والغذائي الأكثر احتياجا للاهتمام العربي.

III- أن القوى الأخرى في المعادلة الإقليمية لديها خططها الواضحة في الشأن المائي والتي تسعى لحيازة القبول الدولي لها وربما تكون قد استقطبت فعلا بعض هذا القبول.

والمطلب الذي يجب أن يحظى بأولوية ضمن الأجندة العربية هو تعظيم العائد العربي في إطار هذا السيناريو.

خلاصة الفصل السادس :

إن الحاجة لدراسة انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي دراسة قانونية تستند إلى قواعد القانون الدولي هي حاجة دائمة ومستمرة تتطلب حشد الخبرات القانونية العربية وذلك لدرء أي مخاطر قد تنشأ عن أحداث تغيرات في القواعد القائمة أو إضافة قواعد وتفسيرات جديدة على الحقوق العربية القائمة والمحتملة.

وتزداد الحاجة في ضوء ملاحظة ازدياد النشاط الإسرائيلي في مجال القانون الدولي بغرض إعادة تعريف "النهر الدولي وذلك بطرح فكرة أن دولية النهر لا تنبع من مجراه بل من الوادي الطبيعي الذي يحتضنه والمقصد من وراء ذلك محاولة جعل " الليطاني" نهرا دوليا حيث يشمل واديه الطبيعي كل الأراضي الفلسطينية وصولا لتخوم سيناء.

لذلك أصبح موضوع المياه من أهم وأبرز المسائل التي يعني بها المتخصصون في نظام العولمة وتعقد لها المؤتمرات والندوات على المستوى الإقليمي والدولي، وفي غياب معاهدة دولية جماعية لتنظيم استغلال واستخدام الأنهار الدولية حتى الآن.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : - هل توجد قواعد قانونية دولية تحكم الأنهار الدولية بهذا الشأن ؟

لقد هيمن النفط على الجغرافيا السياسية للموارد في المنطقة العربية منذ قرن وحتى الآن تقريبا، بين أن المياه تدخل الآن عنصرا مهما ومؤثرا في الجغرافيا السياسية لا يقل أهمية عن النفط في عصر العولمة وربما يكون أكثر خطورة وتأثيرا في السنوات المقبلة.

وإذا لم تحاول الدول العربية المعاصرة إيجاد حلول سلمية تجمع بين الوطنية الحديثة والمبادئ القومية التي استند إليها النظام العربي ومن ثم تفعيله يصبح من المحتمل تجسيد المعارضة لهذا النظام من طرف القوى المعبرة عن هذه التيارات في المجتمع العربي.

والسيناريو الأقرب للنجاح للتحقق في الظروف الإقليمية والدولية الحالية هو أن مجمل الظروف العربية الحالية تجعل الطموح لتحقيق قدر من التنسيق هو الهدف الأكثر واقعية، وربما كان النسق المائي والغذائي الأكثر احتياجا للاهتمام العربي.

الخاتمة

خلاصة وتحليل إشكالية وفرضيات الدراسة

اســــتــنــتــاجــات

تــــوصـــــــيــــات

حـدود وآفـاق الـبـحـث

الخاتمة :

خلاصة وتحليل إشكالية وفرضيات الدراسة

تختلط السياسة بالاقتصاد وبالوضع الاجتماعي في مسألة المياه، ومهما بحثنا في أسباب المشكلات الناجمة عن النزاع بشأن المياه العذبة سنجد العامل السياسي حاضراً ومؤثراً وبخاصة في المنطقة العربية.

ويواجه منطقة المشرق العربي تحد تاريخي كبير يتمثل في كيفية استخدام مياه الأنهار الدولية وكيفية مواجهة المشكلات الناتجة عن ذلك بين الدول المستفيدة من مياه حوض النهر الواحد.

لقد واجهت المنطقة ثلاث مشكلات أساسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين الماضي جعلت استخدام المياه يكون بحده الأقصى وأدى إلى تنافس ونزاع بشأن الاستحواذ على مصادر المياه، وعلى أكبر كمية من المياه لاستخدامها أو تخزينها وهذه القضايا هي :

- الزيادة السريعة والعالية في عدد السكان (التغير الديمغرافي).
- التوسع في الزراعة لتوفير الغذاء لمواجهة الزيادة في عدد السكان.
- إدارة شؤون المياه.

إن طبيعة الأنهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار.

وقد يؤدي النزاع بشأنها إلى صدام عسكري واسع، وقد شهدت المنطقة موضوع الدراسة ذلك في الماضي ولكن على نطاق محدود وتكمن المشكلة في استخدام مياه النهر من قبل أكثر من دولة، وبخاصة عندما لم تكن هناك اتفاقيات وتفاهم بين تلك الدول على تقاسم حصص المياه.

فقد تؤدي أية خطوات عملية لاستخدام المياه من قبل دولة في حوض النهر إلى نزاع مع الدول الأخرى المجاورة، مثل بناء السدود والخزانات أو تحويل مياه النهر أو فروعه، وأي نزاع بهذا الشأن سيدفع ثمنه السكان لأن المياه أساس الحياة لديهم.

ومعنى ما تقدم أنه عندما تكون هناك أنهار دولية فمن المتوقع أن تنشأ مشكلات حدودية بين الدول في الحوض الواحد أو تلك الدول المتشاطئة، وهذه الحالة تمثل جزءاً أساسياً من المشكلات في منطقة الدراسة.

وبما أن حدود موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة وهذا بطبيعة الحال يقود إلى التنافس وحدوث النزاعات ومع ذلك هناك حقيقة أقل وضوحاً تتمثل في أن استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من دول النهر قد يؤثر تأثيراً خطيراً في إمدادات المياه على الجانب الآخر، ومثل ذلك يحدث في الواقع الحالي في المنطقة العربية.

إذ "يوجد في هذه المنطقة ثلاثة وديان كبيرة (وادي النيل، وادي الرافدين، وادي الأردن) ويمكن أن يحدث في أي منها نزاع حول المياه فمجرى النيل يقتسمه عدد من البلدان، ويعتبر وادي دجلة والفرات أقل استقراراً من ناحية العلاقات السياسية وهو منطقة مقسمة أساساً بين تركيا وسوريا والعراق، وتمر تلك البلدان بتطورات متلاحقة حول المياه ويعد حوض نهر الأردن الثالث وهو أصغرها والأكثر تفجراً، وتقع على ضفافه أربع دول رئيسية هي الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل، وهذا النهر يشهد فعلياً "قرصنة مائية" (من قبل إسرائيل) وهناك نهران آخران مهمان هما "نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ولواء الإسكندرونة، ونهر الليطاني الذي ينبع ويصب في لبنان ولكنه جزء من مجراه الأسفل تحت السيطرة الإسرائيلية" (الملحق بتركيا).

وقد ظهرت مشكلة المياه في المنطقة بشكل حاد بعد استقلال الدول، وترسيم الحدود.

فإن الإمبراطوريات التي سيطرت على المنطقة تاريخياً وضعت المياه تحت إدارة واحدة وضمن حدود بقعة واحدة، ابتداء من إمبراطوريات التاريخ القديم والفتح الإسلامي ثم الدولة العباسية والأموية والعثمانية إلى الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية في العصر الحديث.

بيد أن ترسيم وتخطيط الحدود وإقامة الكيانات السياسية في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى جعل النهر الواحد يمر بأكثر من دولة واحدة مثل نهر الأردن ودجلة والفرات والنيل...إلخ.

ومنذ تخطيط الدول العظمى والمنتصرة في الحرب العالمية الأولى للحدود في المنطقة وضعت في اعتبارها مسألة الأنهار والمياه العذبة، ولما كانت الحركة الصهيونية في ذلك الوقت تعمل لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين فإن مسألة إدخال مصادر المياه في المنطقة ضمن

حدودها كانت قضية استراتيجية مهمة، وكان معروفاً لدى قادة الحركة الصهيونية أنه بدون توفر المياه اللازمة لن تقوم دولة "إسرائيل".

وفي الحقيقة تسهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية في صياغة المشهد المائي في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي.

إذ أن أحد أهم الاعتبارات نابع من ذلك التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية سواء السطحية – الأنهار – أو الجوفية- ويكتسب هذا الاعتبار أهمية خاصة كون 40 بالمائة من سكان العالم يعتمدون على أنظمة نهرية تشترك فيها دولتان أو أكثر ذات طبيعة دولية، مثل نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر الأردن.

وعليه فإن الأنهار الدولية خلقت مشكلات سياسية أضيفت إلى المشكلات الأخرى التي تعانيها العلاقات الدولية في المنطقة، وأن **التحدي الاستراتيجي** هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصتها من المياه بحسب حاجتها مع الاحتفاظ بعلاقات سلام وتعاون فيما بينها في المنطقة العربية وهذه مراهنة صعبة وربما غير ممكنة لأن المسألة لا تقتصر على المياه فحسب وإنما على مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية ذات عمق تاريخي تراكمي.

ومع تفاقم أزمة المياه وتصعيدها وضغط الحاجة إليها يزداد التوتر وتبرز المياه كقضية ضمن الأولويات الاستراتيجية في المشرق العربي الأمر الذي دفع بعض دول المنطقة للبحث عن مصادر أخرى بديلة أو مساعدة للمياه العذبة.

فإن أكثر من خمسين بالمئة من السكان في منطقة المشرق العربي يعتمدون على مياه الأنهار كما أن ثلثي كمية المياه التي تستهلكها "إسرائيل" تأتي من حوض نهر الأردن وربع السكان العرب يعيشون في مناطق تعتمد على المياه الجوفية أو المياه المحلاة من البحر الغالية الثمن.

ومن الطبيعي أن زيادة عدد السكان والحاجة إلى توفير الغذاء بتوسيع رقعة الأرض الزراعية والتطور الصناعي والنمو العمراني كل ذلك يحتاج إلى زيادة كميات المياه المطلوبة ومضاعفتها بين فترة زمنية وأخرى.

ولما كانت المياه في المنطقة محدودة فإن النتيجة المتوقعة سعي بعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة وتتهيأ لها الظروف للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة لأخذ الكميات التي تحتاج إليها وتخزين كميات للمستقبل.

فمن البديهي أن تستخدم المياه كسلاح سياسي للضغط على القوى الأخرى المجاورة في المنطقة لتحقيق أهداف استراتيجية.

وباستشراف المستقبل ستكون المياه من أهم المصادر ذات القيمة الكبرى في منطقة المشرق العربي مستقبلاً وليس النفط، فالماء ليس مفتاح النشاطات الزراعية والصناعية التي يعتمد عليها تطور ونمو المنطقة فحسب ولكنه مصدر للحياة نفسها أيضاً.

وهذا المصدر الحيوي يلعب دورا مميزا في أحداث المنطقة في علاقات الأمن وعلاقات دولية معاصرة، ولأهمية المياه يمكن القول بأنها ضرورية وأساسية لحياة البشر والحيوان والنبات وأنها قضية استراتيجية في سياسات دول المنطقة كونها عنصر أساسي للأمن فإنها ممكن أن تقود إلى النزاع[814].

ويمكن القول بأن القانون الدولي وحده لن يكون حلاً للخلافات على المياه ما لم تكن هناك اتفاقيات بشأن حقوق توزيع المياه سواء السطحية أو الجوفية بين الأطراف المتنازعة عليها. كون مشكلة المياه تتفرع عنها مشكلات أخرى عديدة منها ما يتعلق بالبيئة- وزيادة عدد السكان- وسياسة كل دولة- والمصادر البديلة- وطريقة استخدام المياه- والتكنولوجيا المستخدمة.

ومن المهم التوقف قليلاً لتحليل تأثير أزمة المياه في الوضع الأمني في المنطقة في الحاضر والمستقبل **فهناك علاقة متينة بين مسألتي الأمن وندرة المياه في منطقة المشرق العربي،** فالمياه الدولية المشتركة بين الدول تخلق النزاعات كما أسلفنا، وتُحدث ندرة المياه النزاعات نفسها عندما يكون الطلب عليها أكثر من المتوافر.

وفي الحقيقة هناك ندرة حقيقية في المياه في منطقة المشرق العربي، ولذلك تأثير نفسي، فعندما يشعر الناس بأن خطراً يتهدد حياتهم ومستقبلهم في مسألة حيوية كالمياه فإن ذلك القلق قد يساهم في إشعال النزاع وأحياناً تصور المسألة على أن هناك أزمة في الندرة وهي ليست كذلك بالكامل إنما الأزمة في قسم كبير منها تكمن في إدارة شؤون المياه وكيفية التعامل معها هذا من جهة، ومن جهة أخرى على إسرائيل أن تدير سياستها المائية على أساس احتياج إنساني وليس على أساس توسع وحصار واستنزاف وسياسة الاحتواء وأضعاف الأطراف المتصارعة معها.

---

(814) أنظر الخريطة رقم 20 الموضحة للمواجهات المحتملة حول المياه وجوارها الجغرافي مع افتراض أن النزاعات العربية – العربية غير قائمة في الصفحة رقم 421.

على الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على فرض هذا التوجه على إسرائيل، ليس بالضرورة لصالح العرب، بل ربما أكثر لصالح إسرائيل والدول الكبرى نفسها لأن الأمن والسلام يهم مصالح الجميع.

فإن مفهوم الأمن التقليدي هو تعرض البلاد لخطر خارجي وضرورة الاستعداد له ولكن مفهوم الأمن قد تطور في الوقت الحاضر ليشمل جوانب مهمة وأساسية في حياة المجتمع – في حاضره ومستقبله- **اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.**

فإن حقيقة المشكلة في المنطقة سياسية وإدارية في الأساس في تعامل الدول والمؤسسات والأفراد مع قضية مهمة كقضية المياه العذبة.

فإن القضية تتمحور حول الإدارة والإرادة السياسية وهما عنصران أساسيان للبناء والتنمية في المجتمع المعاصر، ويكمن جزء كبير من المشكلة في سوء الإدارة لشؤون المياه وهي ربما ضمن تخبط أكبر تعيشه مجتمعات المنطقة في هذه المرحلة من تاريخها كونها تمزج بين ثلاثة نماذج في آن واحد مجتمع متخلف، ومجتمع نام، ومجتمع يحاول التقدم ومواكبة العصر.

أما الإرادة السياسية فما زال النهج الذي تسير عليه غير مجدي سواء في التعامل مع مشكلة المياه أو القضايا الأخرى، ويبدو أن السبب الأساسي يعود إلى عدم المشاركة الحقيقة للشعوب في اتخاذ القرار.

إن العديد من صناع القرار في المنطقة هم إما غير قادرين على اتخاذه أو أن قراراتهم تأتي أثناء الحدث أو بعده كرد فعل له وليس هناك تفكير استراتيجي مبني على أسس قومية ثابتة.

يبدو أن الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الأخير المنعقد بالجزائر (مارس 2005) قد ركزت على مؤسسات المجتمع المدني – مجتمع المؤسسات- وتحمّلها مسؤولية التصدي لمسألة التنمية والنهضة بالتفكير العلمي والعقلاني، وتداركوا أهمية المجتمع المدني والإصلاح السياسي عموما لتأطير المسائل الجوهرية والحيوية للشعوب العربية، وذلك في التوصيات المتضمنة وضرورة تفعيل المجتمع المدني وتأطيره في هذا الاتجاه.

إذن المسألة لا تقتصر على محددات الجانب الاقتصادي بما فيها الزراعة والجانب السياسي والاجتماعي والثقافي على اعتبار أنها جوانب أساسية لتحقيق الأمن ولتحقيق مفهوم الأمن الشامل.

وأصبح معروفا لدى الجميع تأكيد الدراسات الاستراتيجية المتواترة أن الحقبة المقبلة هي حقبة الصراع على المياه في المنطقة العربية، وهذا الصراع متعدد الأطراف لكن الأكثر خطورة فيه تطلع "إسرائيل" ومنذ أمد بعيد إلى المياه العربية.

فأكثر الدراسات الإسرائيلية قد وضعت موضوع المياه على رأس أسباب تمسك "إسرائيل" بالضفة الغربية المحتلة وأن نهر الأردن هو حدود "إسرائيل" من الشرق، ويثير البنك الدولي بعض القضايا المهمة المتعلقة بالمياه في المنقطة من خلال تصريح نائب رئيس البنك الدولي "كابتوخ فيزر" حيث قال :

> **"إن توزيع المياه بين الدول العربية والدول الأخرى المجاورة التي تشاركها في مياه الأنهار يمكن أن يتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر منها"**

كما أُكِّد في مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عقد خلال الفترة من 29-31 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 عن مضاعفات تناقص المياه على النمو بكافة أشكاله في المنطقة حيث صرح نائب رئيس البنك الدولي :

> **"إن تقديرات البنك الدولي الأخيرة أشارت إلى أن سبع دول في المنطقة باتت مضطرة الآن إلى استخدام 100% من الموارد المائية المتجددة كل عام، وتستخدم دول أخرى في المنطقة مثل مصر و"إسرائيل" نحو 90 بالمئة من مواردها المائية المتجددة كل عام".**

وحذرت دراسة أعدها المركز القومي للبحوث في مصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي في السنوات المقبلة، كما أشارت دراسة أخرى أجراها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) إلى أن إجمالي الطلب على الماء لكافة الاستخدامات في الوطن العربي بلغ نحو 368 بليون متر مكعب سنة 2000، أي بعجز مائي قدره 5.3 بليون متر مكعب، ونحو 620 بليون متر مكعب عام 2030، أي بعجز مائي قدره 282 بليون متر مكعب على أساس الزيادة الحالية للسكان".

إن الأرقام التي تذكرها هذه الدراسات تثير القلق من المستقبل الذي لا يزال مجهولاً في مسألة المياه وغيرها للأمة العربية.

هذه الأرقام أخذت على أساس الاستهلاك الحالي للمياه وتوقعات الزيادة في الاستهلاك في المرحلة القادمة بناء على التطور المتوقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتزداد

خطورة الأمر إذا وضعنا في اعتبارنا غير المتوقع من أحداث ومتغيرات قد تؤثر سلباً في الحاجة إلى المياه.

ومن المؤكد أن لدى تركيا وإسرائيل استراتيجيات خاصة بالمياه بعض جوانبها يتعلق بالتنمية في بلديهما وجوانب أخرى سياسية تجاه العرب، فتركيا قد أدركت مؤخراً وفي عصر يعتبر العرب فيه أضعف حالاً من أي مرحلة في تاريخهم الحديث والمعاصر – بأن تقايض الماء بنفط العرب وأن تبيع لهم الماء كما تشتري هي النفط، إضافة إلى شعورها بأن تحكمها بمصادر مياه دجلة والفرات يوفر لها مصادر قوة سياسية واقتصادية في المنطقة.

أما "إسرائيل" فلن تستطيع تثبيت وجودها الإقليمي في المنطقة بدون السيطرة على مصادر المياه العربية، كما يعتقد قادتها ومفكروها، لأن أكثر من 60 بالمئة من استهلاكها للمياه العذبة يأتي من المياه العربية في نهر الأردن واليرموك والضفة الغربية والليطاني.

ولأهمية المياه وخطورة النزاع بشأنها بين دول المنطقة بسبب وجود الأنهار الدولية فإن الاهتمام بالمشكلة يتصاعد على المستوى الإقليمي والدولي.

وبشأن ذلك عقدت مؤتمرات عدة واجتماعات ثنائية لكن المشكلة لا تزال قائمة، ومن هنا كان لا بد من الاهتمام الدولي بمسألة التنافس على المياه - وليس تدويل القضية، فعقد مؤتمر للمياه في تركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1990 حضرته 22 دولة بتمويل من المؤسسة العالمية للمياه ولم تحضره سوريا ولبنان بسبب مشاركة "إسرائيل" في المؤتمر لأن "إسرائيل" تحتل أراضٍ سوريا ولبنانية ومياهاً سوريا ولبنانية وبرأيهما لا يمكن مناقشة مسألة المياه قبل الانسحاب من أراضيهما المحتلة.

ولا يزال هدف المساعي الأمريكية تحقيق حلم "إسرائيل" والحركة الصهيونية بضمان أمنها ومستقبلها بالسيطرة على مصادر المياه في المنطقة، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1992 عقد المؤتمر الأكاديمي الدولي بشأن المياه في المنطقة العربية في زيوريخ وركز المؤتمرون على المياه التي تنبع من تركيا وعلى مشروع قناة السلام التركية كبديل لخطة "أوزال" في مشروع أنابيب السلام، ورحبت "إسرائيل" بتلك المشاريع لكن العرب متخوفون منها لأنها تخفي خططاً وأهدافاً سياسية واقتصادية كما يعتقدون.

وهذا الأمر يطرح تخوف العرب من تحالف تركي –إسرائيلي كما ذكرنا، والذي بدأ يأخذ مساراً جديداً يركز على المياه منذ عام 1996، ولذلك التحالف مقدمات نلاحظها من خلال تطور العلاقات السياسية بين تركيا و"إسرائيل" منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948

والاعتراف التركي بدولة إسرائيل، إذ يبدو أن الدولتين تطمحان إلى تقاسم الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المشرق العربي مع المحافظة على المصالح الحيوية الغربية في المنطقة وأن هذه الإستراتيجية تلقى قبولاً لدى الدول الغربية.

وأخيراً إن المياه والنزاع بشأنها في المنطقة العربية هي قضية اقتصادية سياسية وحيث إن هذه المياه عابرة للحدود فهي تطرح أيضاً مشكلات حدودية، وإذا عدنا إلى العديد من النزاعات والحروب الإقليمية في المنطقة سنجد أن جانباً أساسياً من أسباب اندلاعها هو النزاع على المياه بين العرب و"إسرائيل" وبين العرب وتركيا وحتى بين العرب وإيران، ولم تخل أزمة أو حرب في المنطقة من دخول المياه كأحد عناصر النزاع أو الضغط، كما أنه يمكن أن تستخدم المياه كسلاح للضغط.

ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 وأثناء الاحتلال العراقي للكويت تحدثت بعض التقارير الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية بأن واشنطن اقترحت على تركيا قطع مياه دجلة والفرات عن العراق واستخدام المياه كسلاح سياسي لإرغام نظام الحكم في العراق على الانسحاب من الكويت، ولكن الاقتراح لم يستحب له لخطورته على السكان لأن 95% من حاجة العراق للمياه العذبة في الزراعة وغيرها هي من نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا، وبعد هذا كله ففي تقديري أنه لا يبدو أن هناك حلاً محدداً لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، فالحل يبدأ بالحوار حول توزيع حصص المياه بين القوى والدول المتنازعة عليها ولا بديل لذلك غير التعاون الإقليمي، لذا فإن قرارات صعبة ينبغي أن تتخذ في داخل كل دولة للحفاظ على الثروة المائية وتطوير مصادرها وترشيد استهلاكها في حدود الحاجات الأساسية واعتماد الفكر المائي الجديد الذي تم طرحه في مؤتمر الأرض وهو ما يسمى بتسعيرة المياه.

ومن خلال هذه الدراسة نخلص إلى ثلاث مسارات مائية مستقبلية والتي تتشكل كما وضح في الدراسة إلى ثلاثة مشروعات أمن مائي، وهي كالآتي :

- مشروع الأمن المائي العربي
- مشروع الأمن المائي التركي
- مشروع الأمن المائي الإسرائيلي

وتتوقف درجة الهيمنة لأي من هذه المشروعات على نوع ودرجة التفاعل في إطار الجدلية العربية / الشرق أوسطية، فكلما زاد ثقل النظام العربي في مواجهة النظام الشرق أوسطي، زادت هيمنة المشروع العربي، بينما في حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطي في

مواجهة النظام العربي فان المشروعين التركي والإسرائيلي تزداد هيمنتهما، وسنبين ذلك فيما يلي :

مشروع الأمن المائي العربي

يمكن للأمن المائي العربي أن يتحقق في حالة تجسيد مشروع عربي مستقبلاً على المستويين القطري والقومي، وترتكز الاستراتيجية المطلوبة في هذا الصدد على دعامتين رئيسيتين :

الأولى : التمسك بالحقوق المائية العربية في مواجهة أي أطراف تنتقص من هذه الحقوق.

الثانية : تنمية الموارد المتاحة على المستوى القطري والمستوى الشامل إلى حدها الأقصى مع تدبير موارد جديدة كلما كان ذلك ممكنا، ويتحقق ذلك عبر استراتيجية يلزم لها إيجاد آلية تطلع بمسؤولية تخططيها والإشراف على تنفيذها، فهي على المستوى الشامل تتمثل في إنشاء شبكة إقليمية تضم الأقطار العربية والمنظمات الإقليمية والصناديق العربية، مع تشجيع وتهيئة المناخ الملائم للمشاركة الفعالة مع المنظمات الدولية المتخصصة، على أن تعمل تحت مظلة الجامعة العربية ومنظماتها ومراكزها المتخصصة.

وتتيح هذه المنظمة حرية الحركة للأجهزة القطرية والأجهزة الأخرى التي تعنى بحوض نهر معين ودعمها بالخبرة اللازمة.

ونقطة البدء بالمشروع العربي المائي تبدأ بتوفير القاعدة المعلوماتية حول مصادر المياه واستخداماتها الحالية والمستقبلية في الوطن العربي مع متابعة التحديث، ويتم ذلك مع دعم المفاوضين العرب المشاركين في لجنة المياه في الإطار المتعدد الأطراف مع التمسك بالحقوق العربية المائية، ويتاح أيضا في إطار المشروع العربي المائي إنجاز المشروعات المختصة بالتطوير والتنمية المزمع تنفيذها في الأجل القصير، والتي تتضمن إلى ما يلي :

- مشروعات إقامة السدود على الأنهار دائمة الجريان.
- مشروعات نقل المياه.
- مشروعات تقليل مفقودات المسطحات المائية الواسعة.
- تحسين كفاءة شبكات الري واستخدامات المياه.
- استعمال مياه الصرف الزراعي والمياه المالحة.
- معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها.
- تحلية المياه المالحة بمختلف الطرق.

مشروع الأمن المائي التركي

عندما يحاول الأتراك إحصاء مصادر قوتهم في عالم يلاقي فيه فائضهم من اليد العاملة صداً من قبل أوروبا، وتتقلص فيه أهميتهم في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، وتهدد وحدة أراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول ... عند ذلك تتجه أفكارهم نحو المياه، فالمياه حسب تعبير "قمران إينان" وزير الدولة التركي السابق (الغاب) سيكون لها في المستقبل القريب قيمة أكبر من قيمة النفط، لأن المياه ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط.

وعليه فإنه من المعروف أن المشروع التركي – وهي حقيقة يجب عدم إغفالها – يلقى قبولاً لدى الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية، وسأثبت ذلك من خلال بعض الاقتباسات، أولها :

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون :

"علينا أن نشجع تركيا باستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية، لكي تلعب دورا أكبر سياسيا واقتصاديا في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي فان مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة، وكون تركيا غنية في مصادرها المائية فانه يمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد إسرائيل وسوريا والدول الأخرى المحتاجة إلى المياه في المنطقة بمصادر المياه عن طريق مواسير ضخمة وتساعدها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن"

والاقتباس الثاني كما ورد في حديث لشمعون بيريز، وكان وزيرا للخارجية الإسرائيلية عام 1991، ما نصه :

"المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي :

النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية"

وتجد هذه الأفكار المطروحة حول حل مشكلة المياه في المدى المتوسط بأنها يمكن أن تسد الفجوة الحالية بين العرض والطلب، كما يمكن أن تفي بالاحتياجات المتنامية خلال العشر السنوات القادمة، ولكنها لا يمكن أن تحل مشكلة المياه جذريا، لذا فالمشروعات الطموحة والمكلفة مثل مشروع أنابيب السلام التركي ومحطات التحلية النووية يمكن أن تكون مجالا للاهتمام.

والمشروع التركي الشامل ينطوي على مشروعين رئيسيين الأول مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير (الغاب) ويمكن تسميته بالمشروع الجاري.

والثاني هو مشروع أنابيب السلام ويقترح الأتراك أن يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة على أن تساهم الدول المستفيدة في تكلفة المشروع، والولايات المتحدة تؤيد هذا المشروع لغرضين :

- الأول : كبح جماح العراق القديم وإيران عن طريق تقوية موقف تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية.
- الثاني : إتاحة الفرصة للشركات الأمريكية للإطلاع بدور رئيسي وأساسي لكل مراحل الإنشاء للمشروع.

ومن جهة أخر هناك مخاوف عربية واضحة من إتمام هذا المشروع لما يعطيه لتركيا من ميزة استراتيجية في مواجهة الأقطار المستفيدة من المشروع.

وتبرز دراسة عربية حديثة إلى إمكان قبول المشروع على نحو جزئي، وذلك بإجراء تعديل عليه بحيث يكتفي بالخط الغربي من الأنابيب على أن تذهب مياهه إلى إسرائيل والأردن، وعلى ذلك يكون لكل من الأردن وسوريا ميزة مقابل إسرائيل، حيث يكونان في أعلى الأنبوب مع تشكيل لجنة عربية – إسرائيلية – تركية لإدارة الخط منعا لاحتكار أي طرف في إدارته، على أن يسبق ذلك حل للمشكلات السورية – التركية – العراقية حول الفرات، وهذا الطرح يراه البعض خيالي، حيث لم يحل سوى مشكلات الشرب فقط.

ويتردد في الأوساط التركية التخلي عن هذا المشروع والاكتفاء بالتركيز على مشروع دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها سواء في تركيا والبلدان العربية المجاورة.

مشروع الأمن المائي الإسرائيلي

تم طرح المشروع المائي الإسرائيلي لأول مرة عام 1974، وأعيد طرحه عام 1978، وتم تطويره ليطرح مرة ثالثة ضمن الدراسة الموسعة للتعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط، والذي نشر كدراسة مستقلة عام 1990 وهي تمثل محور رئيسي للتطور الإسرائيلي للتعامل مع موضوع المياه، ويرتكز المشروع الإسرائيلي على إدعاء البروفيسور الإسرائيلي "جدعون فيشليزون" والذي يقود إلى أن البنية المائية السطحية والجوفية في الشرق الأوسط غير متواصلة، وهذا ما يقيم ارتباطا مائيا بين مناطق جغرافية مختلفة، وهذا عبارة عن مصادفات جغرافية، وهو تقويض لمفهوم حقوق الملكية المشروعة للاستخدام المحلي فقط، وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تشأ المصادفات الجغرافية أن تمنحها إياها، لكن التقويم

السياسي يزيد بحكم طبيعته في الحواجز وينشأ الفواصل، ويلحق الضرر لتحقيق هذا الاعتماد المتبادل.

ويؤكد الإسرائيليون الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب وبين الأطراف العربية من جهة وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى، ويؤكد البروفيسور "دان سلازفسكي" مفوض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد المفاوض في لجنة المياه بالمباحثات متعددة الأطراف بفيينا عام 1992 إلى أنه :

> **"إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي أن لا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية، فإذا كانوا يقولون (العرب) أنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فإنهم لا يقصدون السلام"**

وآخر مبرر إسرائيلي والممهد لمشروعها المائي، الإدعاء الذي جاء به يوسي بيلين رئيس الوفد الإسرائيلي في الجولة الخامسة من المحادثات المتعددة الأطراف بشأن المياه حينما انتقد ونبذ الحديث عما أسماه (حقوق الماضي) والتي تتمثل في المياه التي اغتصبتها إسرائيل والانطلاق من (الأمر الواقع الحالي) وهو من منظوره وجود نقص في المياه لدى الدول العربية وإسرائيل معا، مما يطرح ضرورة التعاون لزيادة الموارد بدلا من التركيز على حقوق الفلسطينيين والسوريين وغيرهم،... من مصادر المياه الموجودة.

أهم أركان المشروع الإسرائيلي فيما يلي :

- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية ويطرح النيل واليرموك والليطاني وجميعها مصادر رئيسية خارجية.
- مشروع أردني – إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية الواقعة داخل حدود إسرائيل.
- مشروعات مائية مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني، ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا.
- هيئة مائية مشتركة أردنية إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام الموارد المائية.
- نقل مياه النيل إلى شمال النقب، حيث هناك مشروعا مصريا في تزويد سيناء بالمياه يمكن مده إلى صحراء النقب، حيث تزعم إسرائيل بأنه هناك فائض متوقع من المياه في مصر.

إذن يحتوي المشروع الإسرائيلي المطروح على كثير من المزاعم التي لا تؤيدها حقائق الأوضاع المائية في المنطقة من حيث :

- تلقي العبئ على الدول العربية المجاورة في مشكلة المياه في قطاع غزة والضفة الغربية، وتتغاضى عمدا عن استنزاف إسرائيل القائم والمستمر للموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويلوح هذا التصور تهديدا بحدود صراع إذا لم تحل المشكلة عبر الطريق الوحيد الذي حدده المشروع الإسرائيلي.
- يدعو المشروع إلى استغلال إسرائيلي – أردني مشترك لنهر اليرموك، ونلاحظ (تجاوز سوريا) على أن يتم التخزين في بحيرة طبرية الواقعة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية، وهذا يمثل إحياءاً للمشروعات الإسرائيلية القديمة.
- يهدف المشروع إلى تغطية الاحتلال الإسرائيلي للمياه اللبنانية، بجعل ما تم بالفعل عملا مشروعا.
- تجاوز المشروع الإسرائيلي بأن مصر دولة من وهي تلتزم بناء على ذلك بعدم الإضرار بدول الحوض، كما تلتزم مصر بقواعد القانون الدولي التي لا تسمح بهذا التصرف، إلا إذا كان غرض المشروع الإسرائيلي إثارة مخاوف دول الحوض واستثمار هذه المخاوف لتهديد مصر القومي.

وفي النهاية بعد طرح هذه المشاريع الثلاثة يتبين لنا أنه لابد من التعاون العربي – التركي الدائم في الشرق الأوسط، حيث تبرز الأهمية الحيوية لدول المنطقة، فالعلاقات الاقتصادية تعزز فرصا كبيرة للتعاون عوضا عن الخلاف والنزاع المستمرين، فالعلاقات الاقتصادية المنطقية العادلة تربط الأمم وتوجد ظروفا تمكن الأخصام السابقين من الاهتمام المشترك بإقامة مستوى من التعاون والحفاظ عليه، وفي هذا السياق فان الروابط الاقتصادية تؤمن أساسا لتعاون يرتقي من خلال العملية السياسية، ومن ثم ينظم التعاون عن طريق تزويد الأمم بالأسباب الموجبة لتلافي النزاع، وأفضل طريق نحو السلام هو طريق الفواعل الاقتصادية المشتركة في منطقة تقل فيها الروابط المتماسكة.

ومن خلال التطورات السياسية والإستراتيجية في منطقة المشرق العربي ومنطقة الدراسة بالذات يتضح أن للأردن إمكانيات الإشراف السياسي على ترتيب الوضع المائي بخلفياته وأبعاده السياسية والأمنية والإستراتيجية، خلافاً لمعظم أو كل الدول المعنية بالأمن المائي في المنطقة (العراق، إسرائيل، فلسطين، سوريا، تركيا...).

مهما كان محتوى ومستوى الخلافات أو الفوارق السياسية مع دول المنطقة أو المعنية بالموارد والمصادر المائية فأن للأردن خلفية ووضع وسلوك سياسي تقليدي يرشحها ويجعلها

مصدر إجماع أو حتى مصدر ثقة لإدارة التوازنات والمصالح المائية ببعدها وفوائدها العادية والطبيعية وتأثيراتها الأمنية.

فإن خلافات الأردن مع تركيا لن ترقى لمستوى الفوارق والخلافات بين سوريا وتركيا، فلسوريا خلافات حدودية مع تركيا وخلافات حول كيفية استغلال نهر الفرات والمصادر المائية الأخرى، بالإضافة إلى الخلاف حول الإدارة السياسية والإستراتيجية في المنطقة والمقاربات المتباينة حول كيفية التعامل مع إسرائيل بحكم أن سوريا وتركيا دولتين مسلمتين ولكن بتعامل مع إسرائيل مختلف وربما حتى متناقض.

تدير تركيا سياستها وإستراتيجيتها مع إسرائيل وفي المنطقة ككل انطلاقاً من تعاملها وارتباطها مع الغرب بحكم عضويتها في منظمة الحلف الأطلسي ومنظورها الإستراتيجي كجزء من الإطار الأوروبي، وذلك وضع كان دائماً وراء مصادقة تركيا لأي مشروع غربي أو إسرائيلي في المنطقة بما فيها مشروع الشرق أوسطية.

إسرائيل وتركيا ينسجمان في موضوع الشرق أوسطية لأنه يخالف أو يقف ضد البعد العربي الوحدوي الذي يشكل مصدر وسلوك سوريا المعلن جهوياً وعربياً ودولياً، بالمقابل مهما كان مستوى الخلاف السوري الأردني أو الخلاف الأردني مع بقية الدول العربية الأخرى فإن إمكانيات ووسائل التقارب والتعامل بإيجابية موجودة أكثر في العلاقات الأردنية العربية.

عربياً وصلت الخلافات الأردنية - الفلسطينية إلى حد المجابهة ولكنها لم تصل إلى حد المقاطعة الدائمة، حيث أنه خلال أقل من سنتين رجعت العلاقات الفلسطينية الأردنية إلى طبيعتها العادية ووصلت في عام 1973 إلى اعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وذلك عقب مؤتمر القمة العربية بالجزائر (1973)، نفس الوضع نفس الخلافات عاشتها الأردن مع الدول العربية نتيجة خلافاتها مع الفلسطينيين ولكن في النهاية وقف الأردن في إدارة نزاع الوضع المعقّد ليتحول إلى درجة توافق وانسجام الأردن مع القضايا العربية والإستراتيجية في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، قضية لبنان، الجولان، بالإضافة إلى ذلك وجدت الأردن مخرجاً في التعامل مع إسرائيل رغم صعوبة الوضع خاصة كثافة التواجد الفلسطيني بالأردن والتقارب الجغرافي مع إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد كانت فوارق المقاربات الأردنية-العربية في التعامل مع قضايا المنطقة عاملاً آخر يؤهل الأردن للإشراف والتسوية للبعد المائي في المنطقة حالياً وربما مستقبلاً، وهو الانسجام

التاريخي للأردن مع الغرب وعلاقتها المتميزة مع القوى الكبرى، وضعاً يرشح الأردن لأن يكون وسيطاً بين الأطراف الجهوية والدولية المتناقضة في ترتيبات الشرق الأوسط.

وأخيراً وليس آخراً للأردن تعامل سياسي واقعي وعملي أكثر منه رغبوي وهذا ما أهلها رغم صغر حجمها لإدارة أوضاع جد معقدة مثل القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي ككل وحروب الخليج الأولى والثانية والثالثة والأوضاع في العراق بعد الاحتلال الأمريكي والأوضاع السياسية والإستراتيجية في لبنان.

استنتاجات

من خلال البحث توصلت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعقد العلاقات الدولية وتشابك المصالح بين بعض دول العالم وارتباط دول العالم العربي بهذه العلاقات والمصالح بإرادتها أو بدون إرادتها.
- اتجاه السياسة الإسرائيلية نحو زيادة أعداد المهاجرين وإقامة المستوطنات لاستيعاب حركة الهجرة وتوفير متطلبات التنمية التي تزيد الطلب على المياه والتي تعتمد على الاستيلاء على المياه من الأراضي العربية المحتلة واستغلالها.
- الطموح التركي في القيام بدور دولي بمنطقة الشرق الأوسط ومشروعاتها المائية التي تهدد المصالح العربية وعدم التوصل إلى اتفاقية مناسبة لتقسيم المياه بينها وبين العراق وسوريا حتى الآن.
- كثرة الدراسات والبحوث المائية والسياسية التي يتواتر صدورها من المعاهد الغربية والأمريكية منذرة باحتمال قيام حروب قادمة بسبب أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.
- الدعوات الإيحائية بتحويل المياه إلى "سلعة" ومحاولة تسعير المياه وانعكاسات ذلك على الأبعاد الاجتماعية والأيديولوجية في المجتمعات العربية.
- تبين وجود عجز وضعف في قواعد القانون الدولي المنظمة لمشكلات الأنهار الدولية والأسس القانونية للتعاون أو الاستخدام المتكافئ والعادل لهذه المياه.
- حقيقة أن أكثر من ثلثي المياه العربية تأتي من دول خارج المنطقة العربية لها مصالح تتعارض مع المصالح العربية المشتركة مما يتيح استغلال هذه الدول للمياه للضغط سياسياً على الدول العربية.

توصيات

مشاكل المياه عنصر استراتيجي في غاية الأهمية حيث إنه يتعلق بالحياة والوجود، وبسبب وقوع المنطقة العربية في الحزام الصحراوي الجاف وشبه الجاف من الكرة الأرضية علاوة على ما تتعرض له مناطق الزراعة المروية كثيراً من تدهور وإجهاد نتيجة للتغيرات المناخية والنشاط الإنساني –مما يزيد من حدة التغير في مواعيد سقوط الأمطار وكمياتها- في الوقت الذي يزداد فيه السكان بنسبة 3% بالإضافة إلى زيادة الطلب على الغذاء للفرد، فقد برزت على الصعيد الدولي مشكلة المياه بالمنطقة العربية.

ومحدودية المياه تظهر جلية واضحة عند مقارنة الطلب المتزايد على المياه بالموارد المتاحة، ففي ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة ومحدودية الهطول المطري ظهرت بوادر استنزاف المياه وتدهور نوعيتها بجانب تعنت دول الجوار المتحكمة في منابع أهم الأنهار التي تجري عبر عدد من الأقطار العربية التي تعتمد في وضع سياستها التنموية على ما يرد إليها من هذه الأنهار.

إن أفضل طريق للاستغلال الأمثل للموارد المائية المشتركة هو تعاون كل الدول المتشاركة في أي مورد مائي وذلك بتقييم وحصر إمكانات هذا المورد وعمل اتفاقيات لاستغلاله وإدارة هذا الاستغلال المشترك سوياً والعمل على فتح كل مجالات التعاون الممكنة والتنسيق فيما بينها لصالح شعوب الدول المشتركة تفادياً لأي مواجهات.

إن معالجة مشكلة ندرة المياه والعجز المائي على مختلف المستويات القومية والقطرية والمحلية تقتضي مواجهة أسبابها، فقد بذلت الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي جهوداً حثيثة لتنمية مواردها المائية وتوفير أكبر قدر ممكن من إمدادات المياه للمراكز الحضرية والأرياف والري والاستخدامات المختلفة.

إلا أن محدودية الموارد المائية وتسارع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية أديا إلى ظهور خلل بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها في عدد من الأقطار العربية، كما أن التركيز على النواحي الكمية للموارد المائية وعدم إيلاء الجوانب البيئية الاهتمام الكافي نتج عنه تدهور في نوعية المياه.

لقد أضحت المسألة المائية مسألة مصيرية لأسباب عدة أساسية أهمها توفير مياه الشرب وحماية البيئة والتي يرتبط جزء هام منها بالماء، كما أن تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء يرتبط أساساً بتوافر موارد المياه.

وفيما يلي نورد بعض الحلول والتوصيات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة العجز المائي بصفة عامة :

- يمكن الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة في تأخير ظهور مشكلة المياه في معظم دول المنطقة وبدرجة تختلف من دولة لأخرى.
- رغم تزايد استخدام الطرق الحديثة والمتطورة في الري إلاّ أن التطور في استخدام الري السطحي –وهو سائد في بعض دول المنطقة- ما زال محدوداً.
- يجب الحفاظ على نوعية المياه من التدهور نتيجة لصرف المخلفات من مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي والحد من الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات والاهتمام بمعالجة هذه المخلفات لإمكان إعادة استخدام المياه.
- ضرورة تحسين وسائل التخطيط المتكامل وتنمية وإدارة الموارد المائية وإدخال التقنيات الحديثة وتطويرها واستعمال الموارد المائية غير التقليدية.
- يؤدي اعتماد بعض دول المنطقة في تلبية جزء من احتياجاتها على المياه غير المتجددة إلى مشاكل بيئية خطيرة منها تدني نوعية المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى الخزانات الجوفية، لذلك فإنه من الضروري وضع حد لهذا الاستخدام وتحديد الكثافة الزراعية التي يمكن أن تتحملها الطاقة المائية للأحواض الساحلية.
- يمكن التعبير عن وضع المياه في المنطقة العربية بعبارة (أي أن مكسب طرف يكون على حساب الأطراف الأخرى)، لأن الحجم الكلي محدود، وأي محاولة من أطراف المنطقة للحصول على حصة أكبر من داخل المنطقة سوف يضر بالأطراف الأخرى، والحل الأمثل والبعيد المدى هو الاعتماد على تحلية المياه المالحة.
- تمثل إدارة الطلب على المياه وترشيد الاستخدامات اتجاهاً ضرورياً يجب أن تتبناه جميع دول المنطقة ولو على المدى المتوسط، ومن ضمن المقترحات التي تتبناها المؤسسات الدولية إدخال أجهزة وتشريعات جديدة للتعريف بقيمة المياه

كسلعة اقتصادية، ويستلزم التحول في إدارة الطلب على المياه وترشيد الاستخدام استثمارات كبيرة وخاصة فيما يتعلق بإعادة الاستخدام والمعالجة.

- تضارب الأرقام والتقديرات الخاصة بالموارد المائية بمنطقة الشرق الأوسط من دراسة لأخرى، ولا شك أن أساس وضع أية مخططات للاستفادة بالموارد الحقيقية يعتمد في المقام الأول على دقة البيانات وهو ما تفتقر إليه المنطقة، وما زالت الجهود القائمة تفتقر إلى تقييم شامل للموقف المائي.
- ستظل أعذاب المياه المالحة بديلاً بلا حدود تحكمه في المقام الأول اقتصاديات هذه التكنولوجيا، ومن الملاحظ أن تكلفة التحلية في تناقص مستمر والمفترض ألا تكون جميع دول المنطقة العربية بعيدة عن مجالات التخطيط لهذا الاستخدام على المدى الطويل.
- يجب أن تكون هناك خطط وبرامج واضحة وتحت التنفيذ لترشيد استخدام الموارد الحالية والمحافظة عليها وذلك لمواجهة الأطماع المتزايدة لنقل المياه خارج الأحواض.
- إعداد وتنفيذ برامج متكاملة للتدريب والتوعية في مجال الموارد المائية (التخطيط والدراسة والتنفيذ) على كافة المستويات على أن تغطي هذه البرامج أنشطة تقويم وتنمية وإدارة موارد المياه.
- يعتبر الأمن المائي العربي ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي للأمة العربية، لهذا فإنه من الضروري إقامة صندوق عربي للأمن المائي مهمته تمويل إعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائي العربي على الصعيدين القومي والقطري.
- التعاون بين دول المنطقة العربية في مجالات بحوث المياه وخصوصاً فيما يتعلق بتنمية وحسن استغلال الموارد المائية من مصادرها الطبيعية (السطحية والجوفية) ومصادرها غير التقليدية (معالجة المياه العادمة وتحلية المياه المالحة).
- إبرام اتفاقيات دولية ملزمة ضمن المحافظة على الحقوق العربية في بعض أحواض الأنهار الكبرى الدولية، حيث إن زيادة الاستهلاك في أعالي الأنهار المشتركة وإقامة المنشآت عليها دون اعتبار منصف لحقوق الدول المتشاطئة يعمل على إيجاد الصراعات وعدم استقرار المنطقة.

- تطوير التشريع المائي العربي حيث إنه أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة المائية والإطار الذي تتم من خلاله كافة الممارسات المائية، إلى جانب أنه هو الشرط الأساسي لضمان نجاح عملية إدارة الموارد المائية.
- نوصي بتكليف منظمة عربية متخصصة بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية بدراسة وتحليل تلك التشريعات ووضع أسس ومقترحات تحديثها مع إعطاء أهمية خاصة لموضوعات المياه المشتركة (السطحية والجوفية).
- أمام الدول العربية أيضاً أن تسعى للحاق بالتغيرات العالمية الحديثة وأن تبرز بحضارتها في مواجهة الحضارات الأخرى خاصة أنها مؤهلة للاستفادة من الثورة التكنولوجية المعاصرة، وأن تسهم في ظاهرة العولمة والتعددية حيث إنها لديها من الإمكانات المادية والبشرية والجغرافية ما يؤهلها لذلك.
- الاهتمام بالعمل على تمويل وتنفيذ المشروعات التالية :
  - مشروع أنابيب السلام التركي : تحاول تركيا من خلاله توصيل مياه نهري سيحون وجيحون إلى سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل والسعودية وقطر والكويت والبحرين والإمارات وتبلغ تكلفته الإجمالية 19 مليار دولار حيث أنه سيساعد في حال اتحاد الدول العربية كقوة إقليمية واحدة في المنطقة مقابل التعاون التركي-الإسرائيلي على حل التأزم المائي.
  - مشروع جنوب شرق الأناضول : تقوم الحكومة التركية بتنفيذه حالياً وهو لن يكون ضاراً بسوريا والعراق إذا أمكن الاتفاق مع الحكومة التركية للاستفادة ببعض مزاياه من الموارد المائية والطاقة الكهربائية في مقابل إمداد العراق لتركيا بالبترول، وهكذا يتم تبادل المنافع والمصالح بين الدول المختلفة.

حدود وآفاق البحث

أخيرا نعتقد أن هذا البحث على أهميته يبقى دون مستوى الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في البداية وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتنا ومن أهمها عدم توفر الدراسات الحديثة والإحصائيات الدقيقة وغير المتعارضة، بالإضافة إلى أن الموضوع بتشابكه وتفرعاته يغطي العديد من الجوانب ذات الطابع الاستراتيجي والتي تتميز الدراسات بشأنها بالسرية وعدم الإفصاح، بالإضافة إلى ذلك أن الرأي الآخر المخالف أو المتباين أو المتناقض مع نتائج دراستنا

الذي هو في الغالب الرأي الغربي أو الإسرائيلي والمؤثر عملياً بصفة أكبر على مسار الوضع المائي في الدول العربية، وبالتالي الأمن المائي العربي. تأمل الباحثة تحليل الرأي الآخر بمحتوى أكثر توسعاً وتخصصاً في دراسات أخرى.

كما تبقى إمكانيات فتح هذا الموضوع قائمة في ضوء التطورات والتغيرات التي تشهدها المنطقة لعل أهمها الاحتلال الأمريكي للعراق والضغوط المتزايدة على سوريا واحتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ونتائج مسيرة التسوية في الشرق الأوسط.

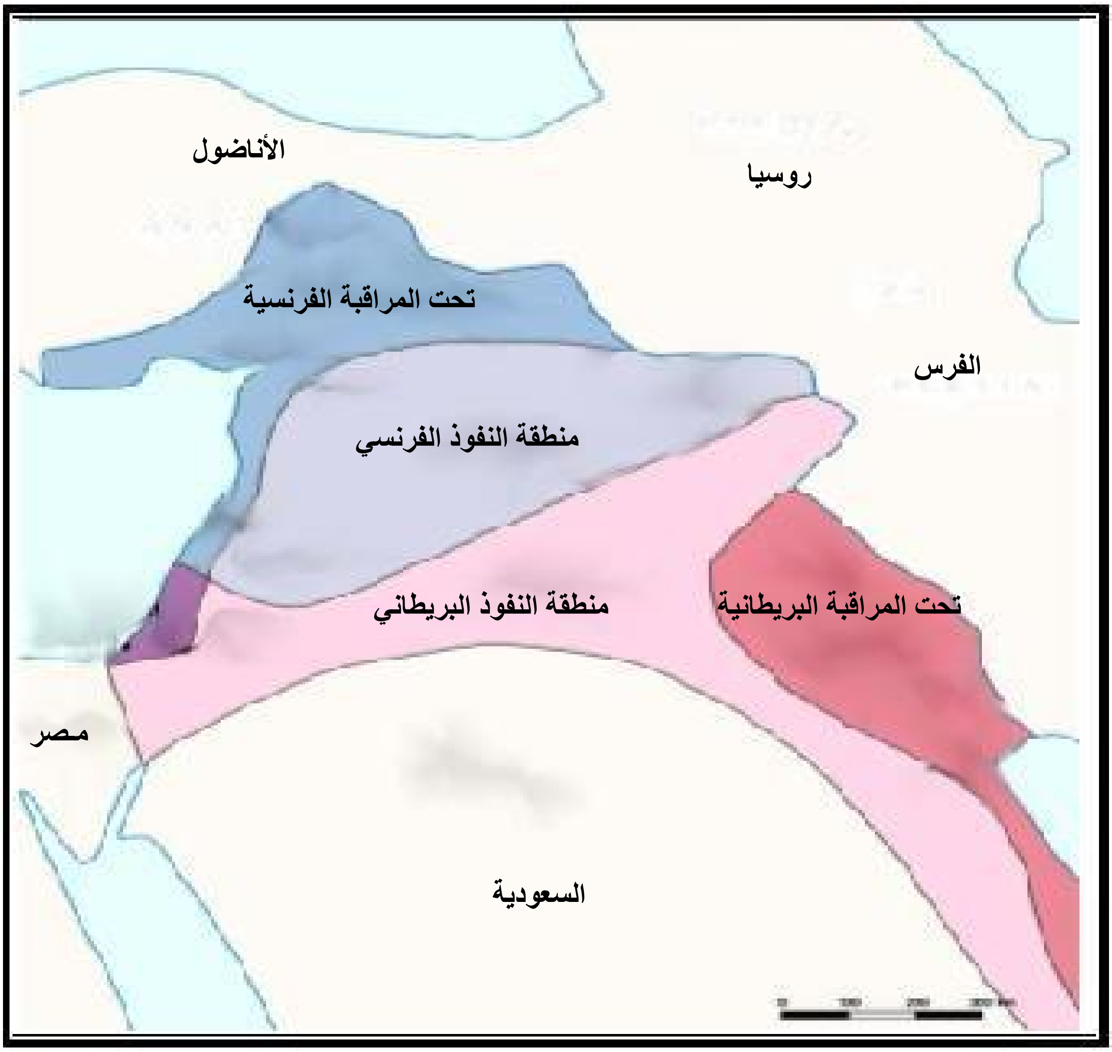
ومهما يكن فإنه يمكن اعتبار هذا البحث إحدى الدراسات التي قد تساهم في إثراء علمي لموضوع جد معقد وحيوي للأمن العربي ومستقبل التنمية في الوطن العربي. تأمل الباحثة تطوير مستوى ومحتوى الدراسة والتحليل لموضوع المياه في الوطن العربي في أبحاث أخرى خاصة البدائل لمصادر المياه الذي مازالت منابع تركيا تشكل عوامل غير ثابتة لبناء سياسة مائية عربية دائمة.

كما أشرنا (أنظر مثلاً ص 359 في هذه الدراسة) إن الدول العربية يمكن إيجاد بديل آخر وذلك بتطوير أحدث الوسائل التكنولوجية لاستخراج أو تحلية المياه أو استغلال وتطوير مصادر مياه عربية لم تستغل بكفاية بعد.

بديل آخر هو إيران التي يمكن إن تشكل مصدراً مائياً هاماً للدول العربية. يجب على الدول العربية خاصة سوريا والعراق إن لا يعتمدوا بثقة وبصفة دائمة واستراتيجية على منابع تركيا رغم أهميتها، فالتزامات تركيا في الاتفاقيات الثنائية أو في القانون الدولي كانت محل اختراق من طرف السلطات التركية، وعلى حساب العراق وسوريا.

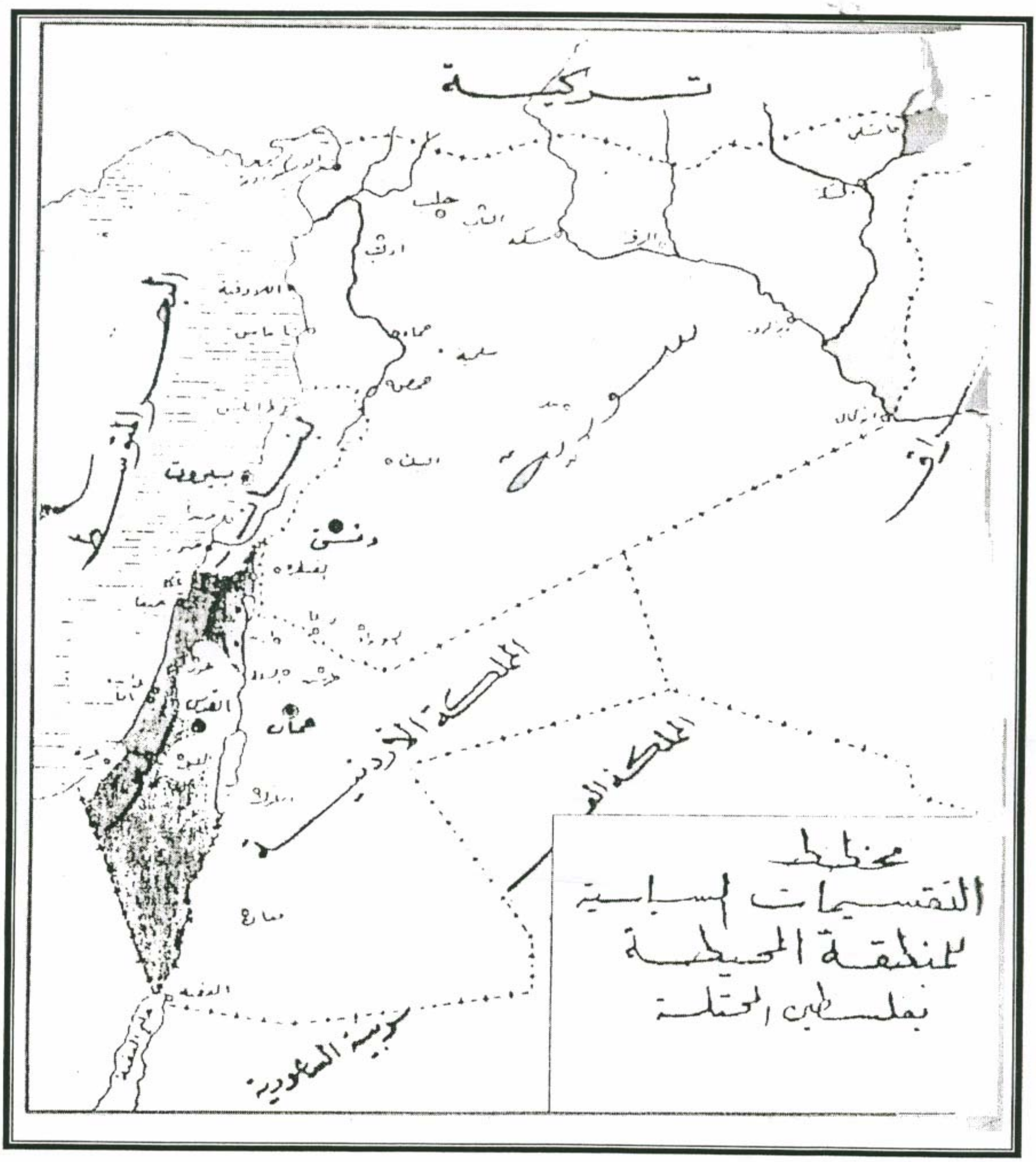
خـــرائـــط

(1) : خريطة سايكس بيكو لعام 1916



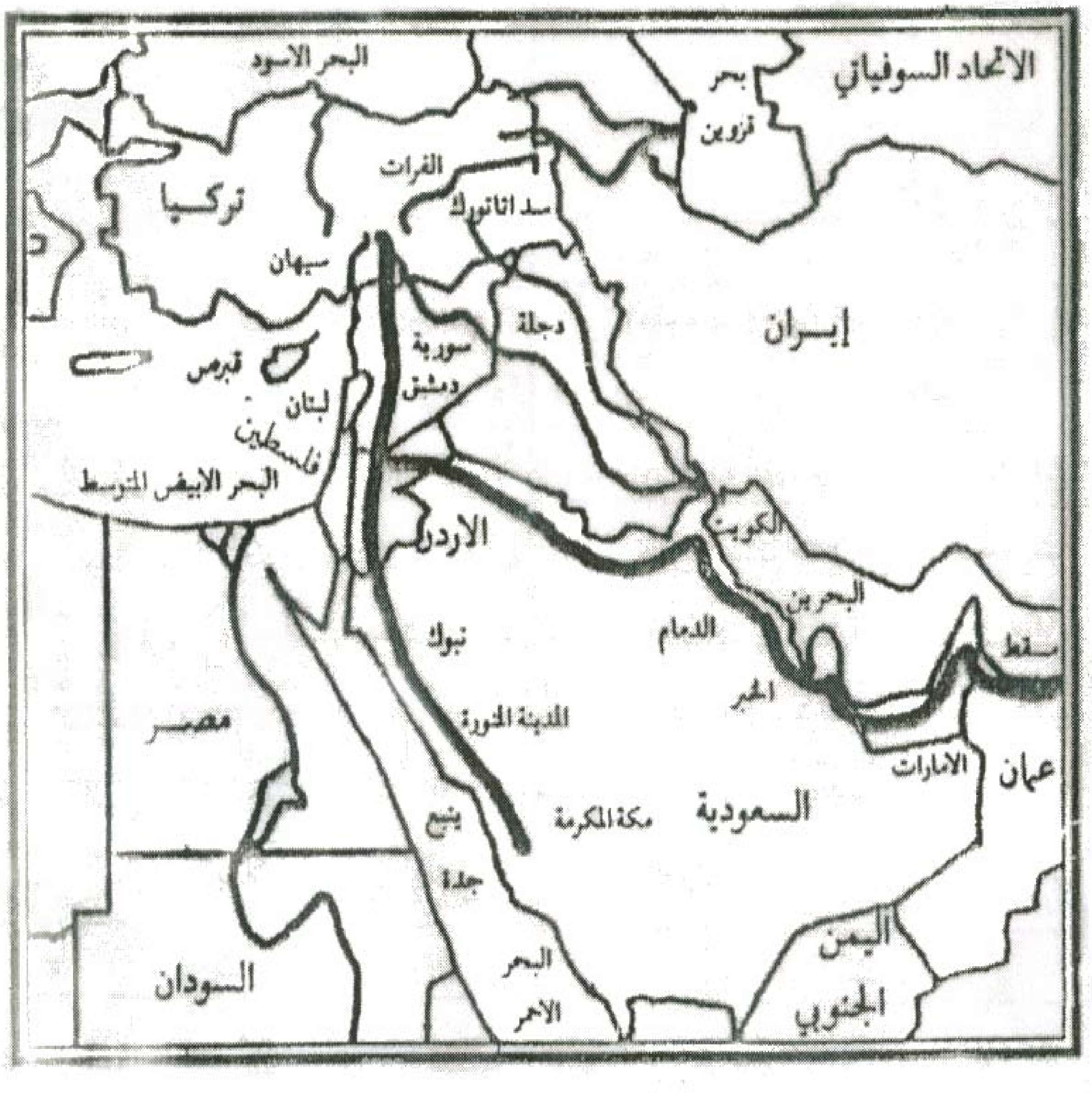
(*) المرجع : حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996.

(2) : خريطة التقسيمات السياسية بفلسطين والأجزاء السورية المقتطعة من طرف تركيا (القضمتان)



(*) المرجع : حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996.

(3) : خريطة أنابيب السلام التركية (مشروع أوزال).



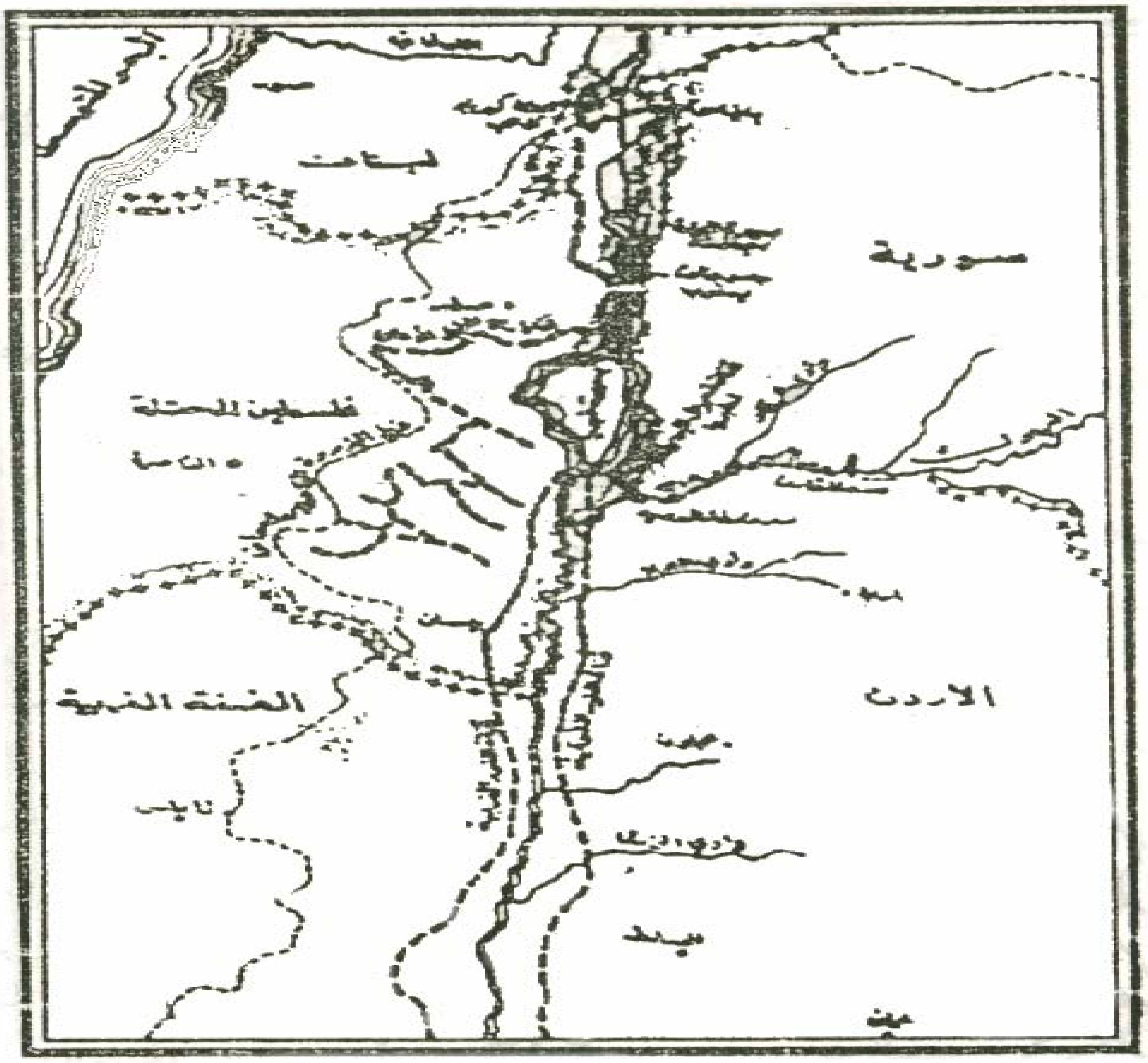
(*) المرجع : حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة : وجهة نظر تركية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط : دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر، 1994.

(4) : خريطة أنابيب السلام العربية المقترحة من طرف لبنان



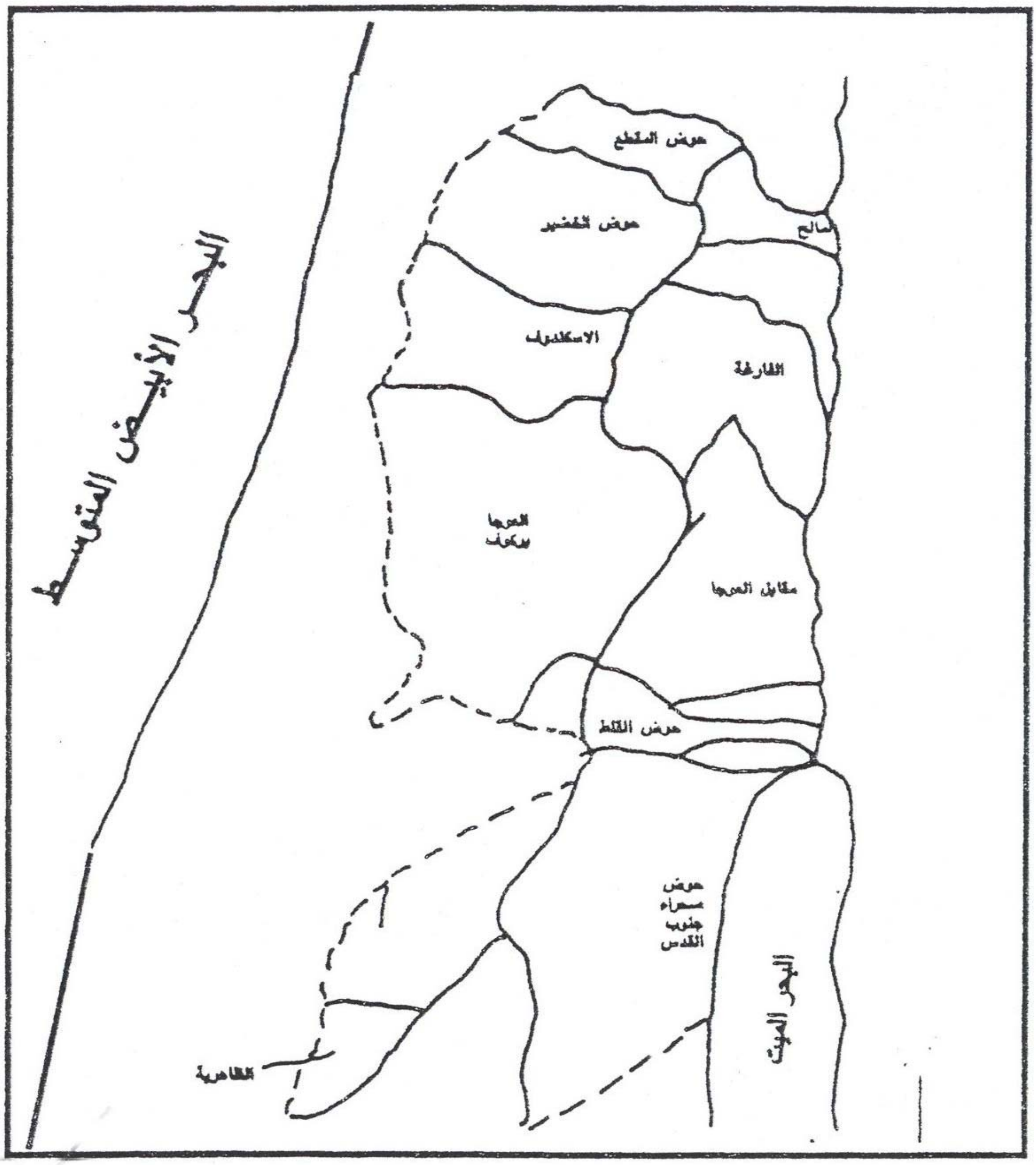
(*) المرجع : صحيفة الوطن الكويتية، 25 مارس 1994.

(5) : خريطة مشروع جونستون



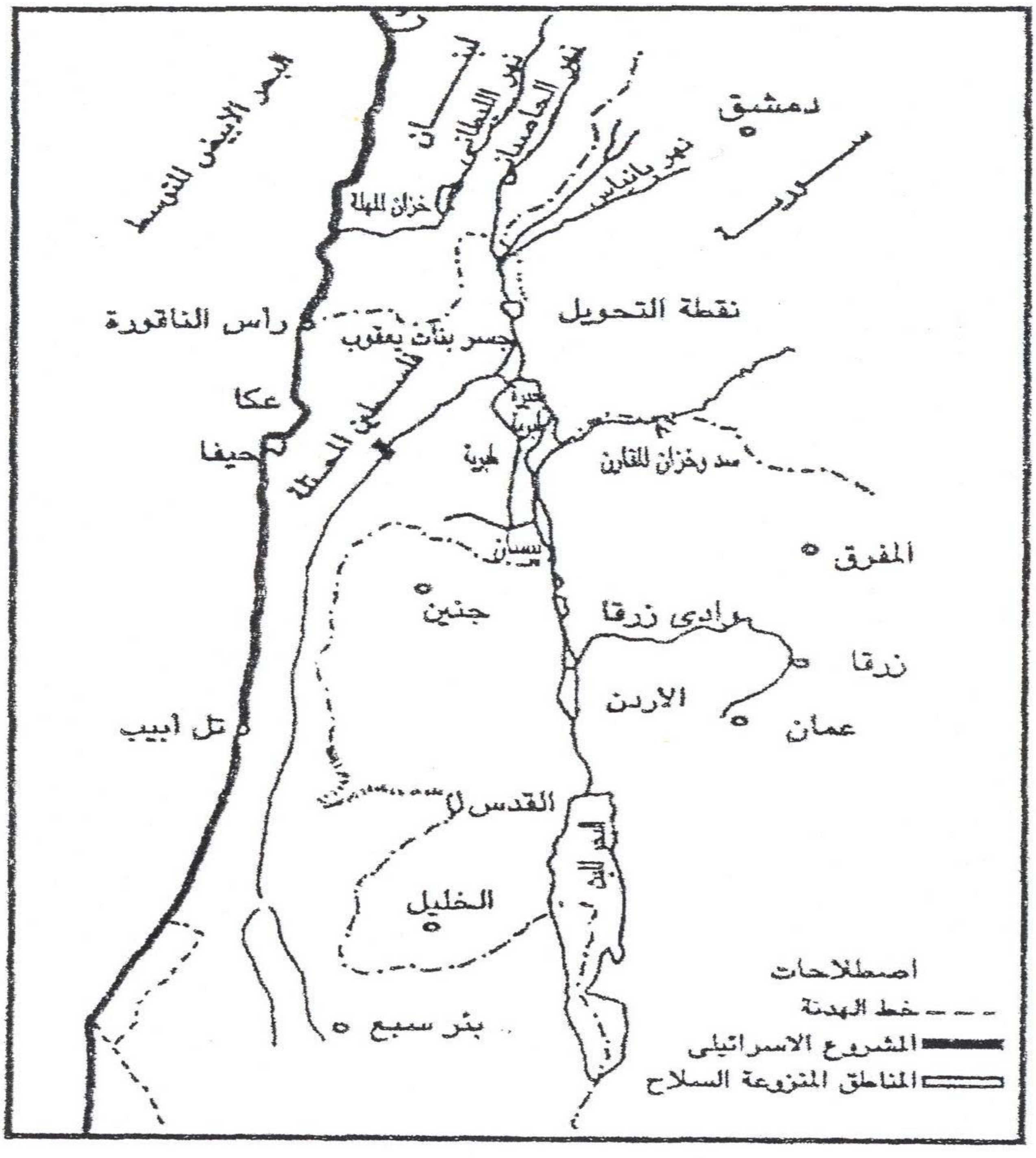
(*) <u>المرجع</u> : إبراهيم سليمان عيسى، <u>أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة</u>، دار الكتاب الحديث، 2001.

(6) : خريطة أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية والمسيطر عليها من طرف إسرائيل



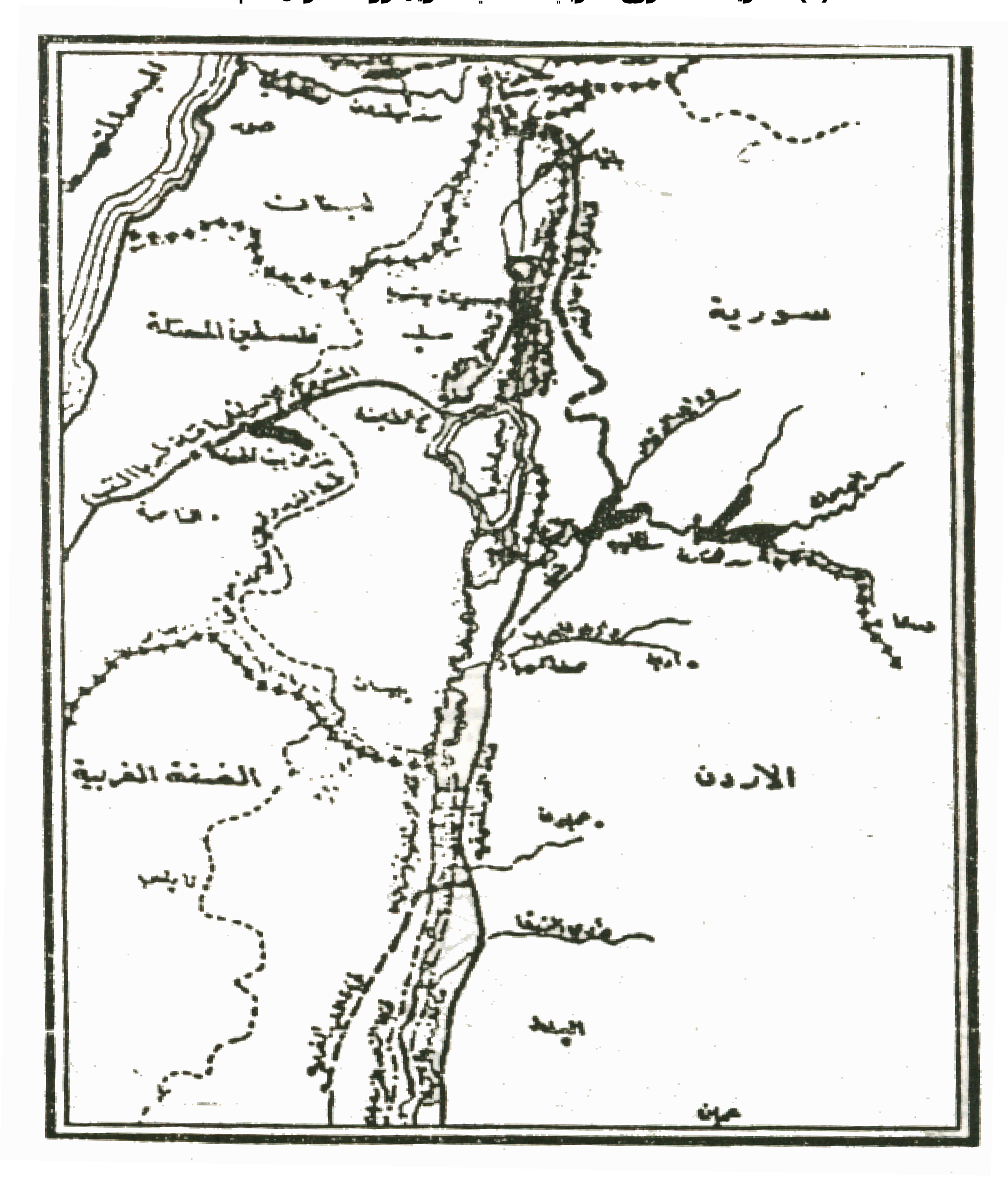
(*) <u>المرجع</u> : إبراهيم سليمان عيسى، <u>أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة</u>، دار الكتاب الحديث، 2001.

(7) : خريطة المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن



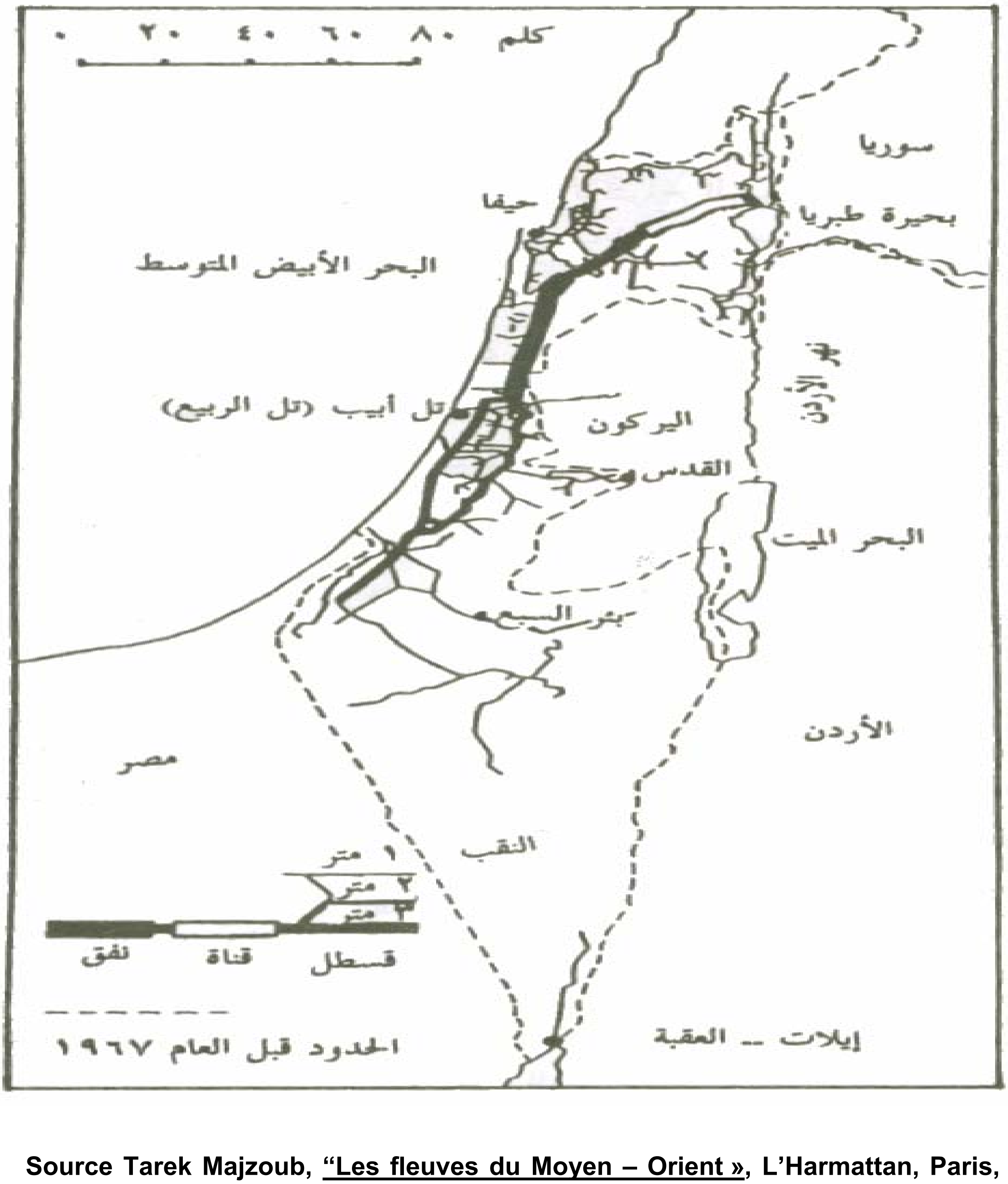
(*) المرجع : كلية المعلمين بالقاهرة (لجنة الميثاق والتوعية القومية)، مشكلة مياهه الأردن، نشرة غير دورية، القاهرة، [د،ت]، ص ص 6-7.

(8) : خريطة المشروع العربي الدفاعي لتحويل روافد الأردن عام 1964



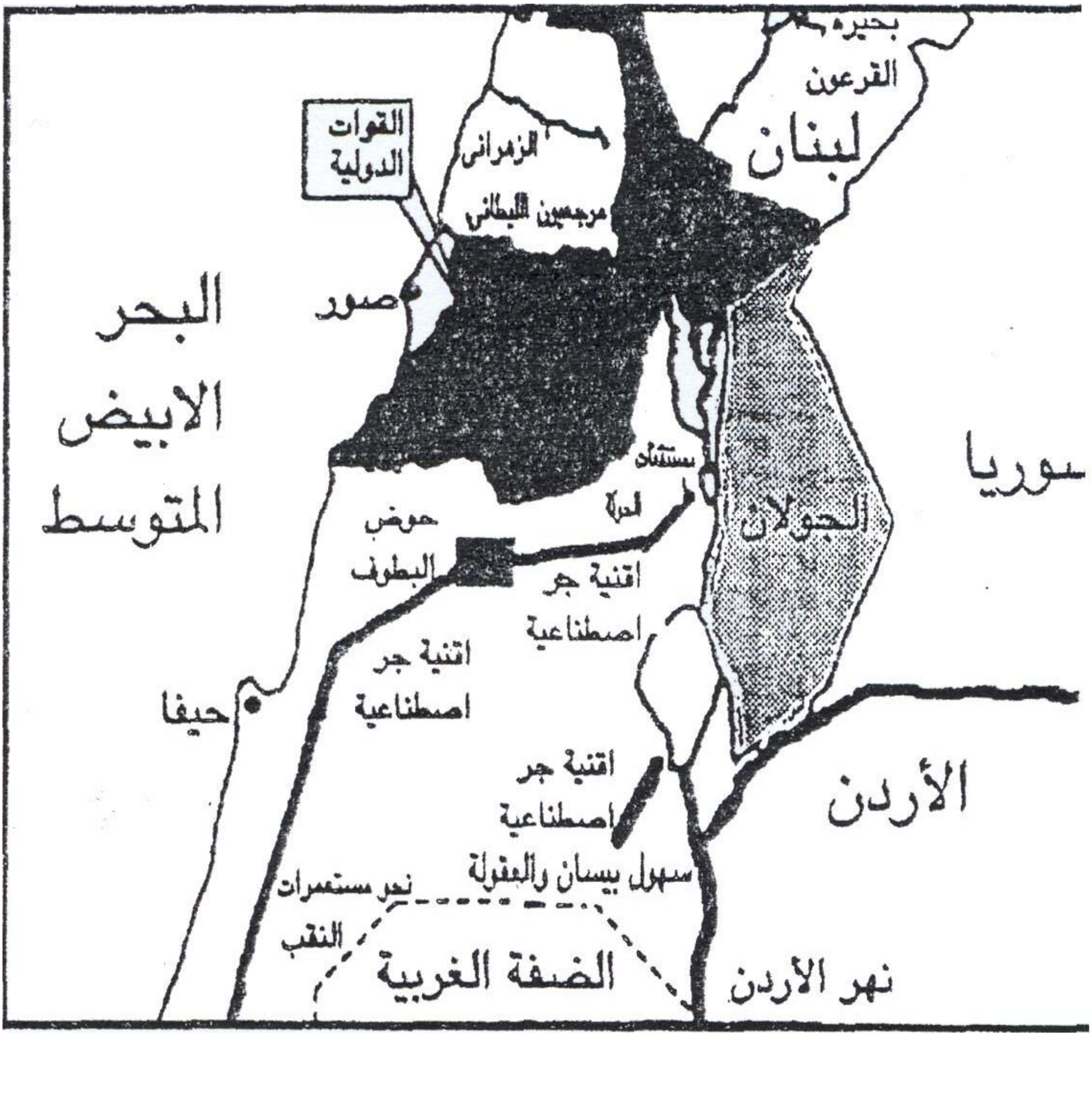
(*) المرجع : إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، 2001.

(9) : خريطة مشروع الناقل القطري



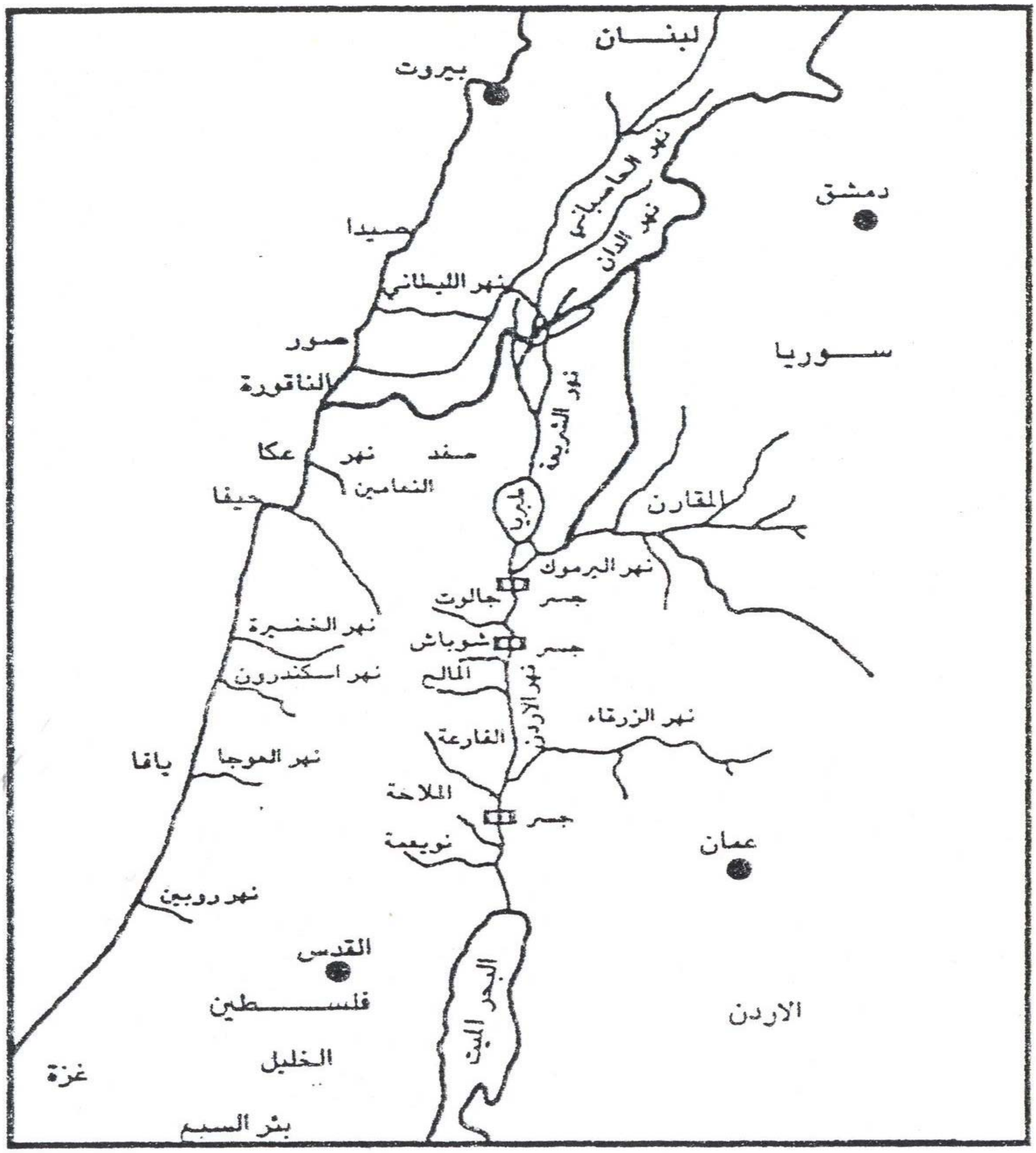
Source Tarek Majzoub, "Les fleuves du Moyen – Orient », L'Harmattan, Paris, 1999, P 118.

(10) : خريطة السيطرة الإسرائيلية على مجاري الليطاني والحاصباني والوزاني



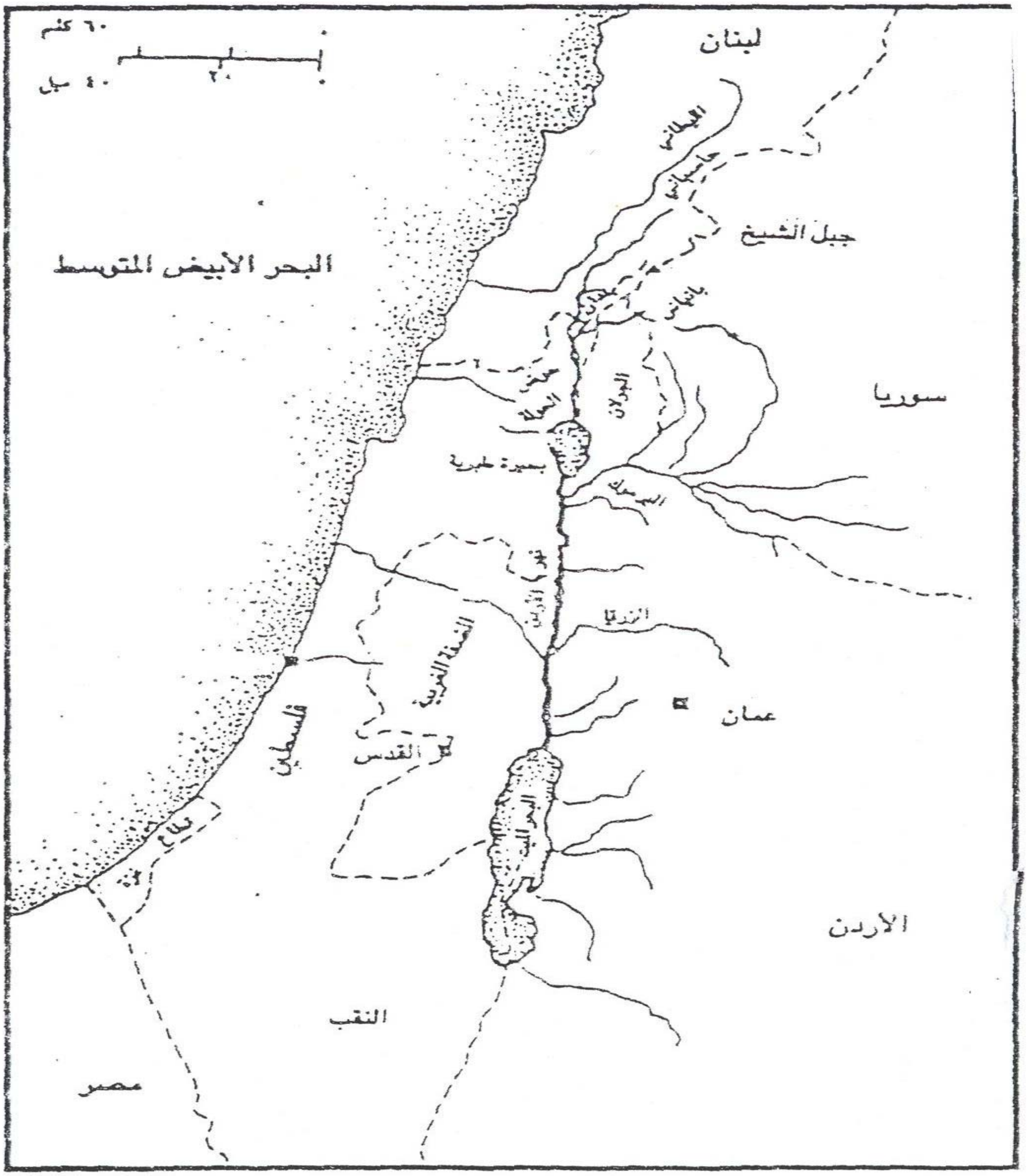
(*) المرجع : بسام جابر، مشكلة المياه في لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، مرجع سابق، ص 65.

(11) : خريطة أنهار الليطاني، الحاصباني، اليرموك والأردن



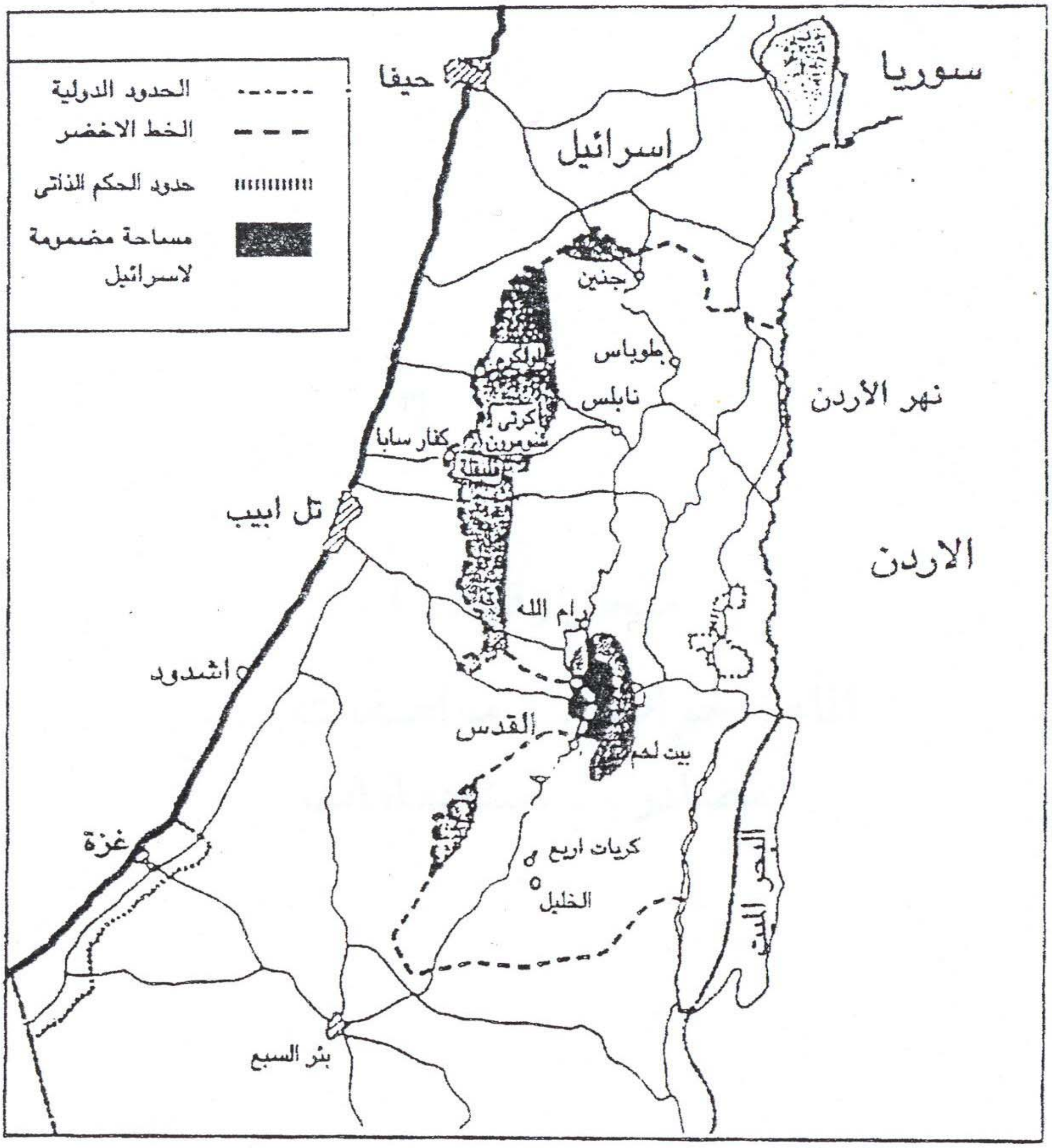
(*) المرجع : إلياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط – دراسات قطرية حول الموارد المائية استخداماتها، ج1، ط1، بيروت، ديسمبر 1994، ص 95.

(12) : خريطة توضح حوض نهر الأردن



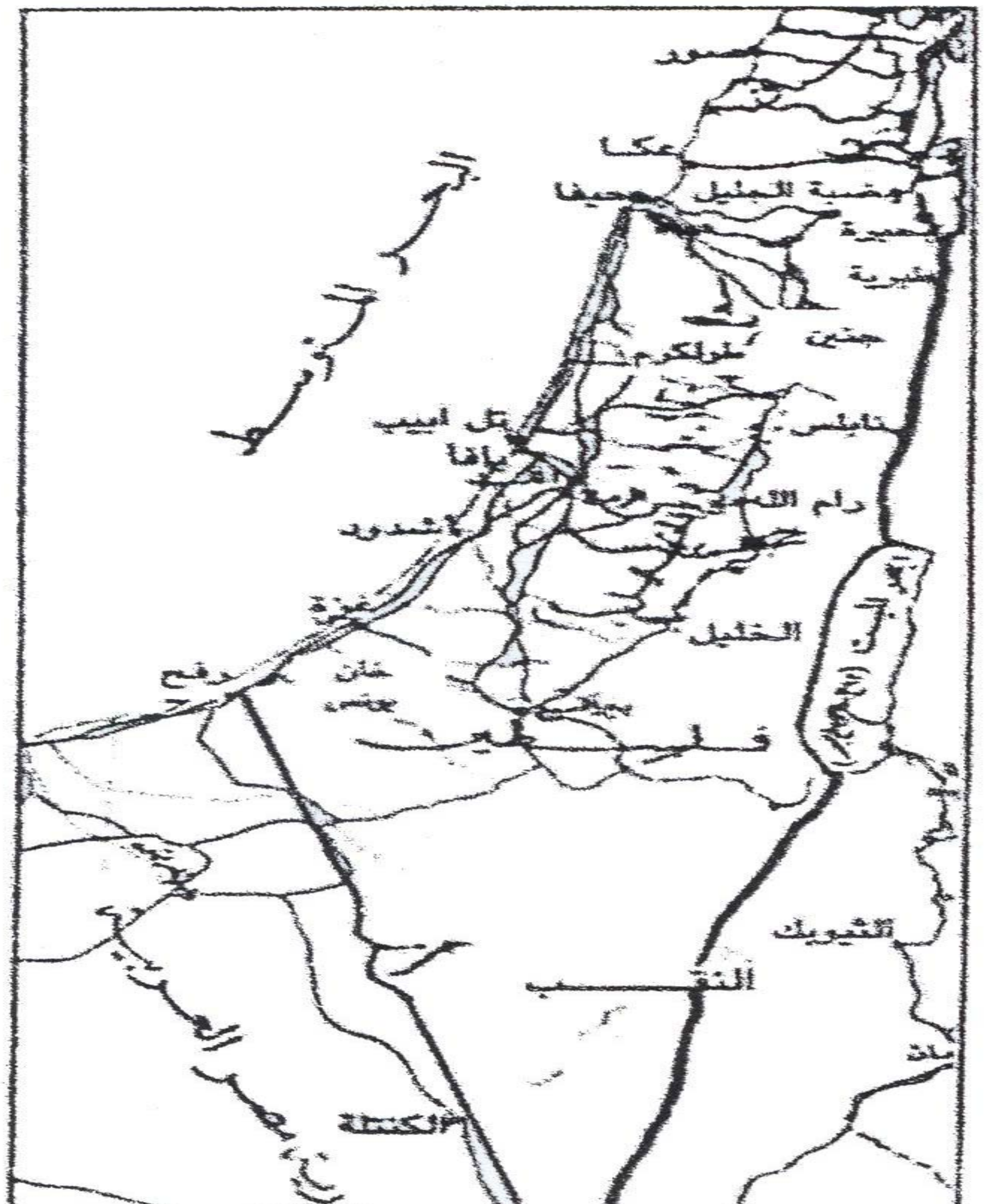
Source : Naff Thomas & Maston Ruth C : <u>Op.cit</u>, P 19.

(13) : خريطة مناطق المنابع المائية التي تسعى إسرائيل للإبقاء عليها في الضفة الغربية



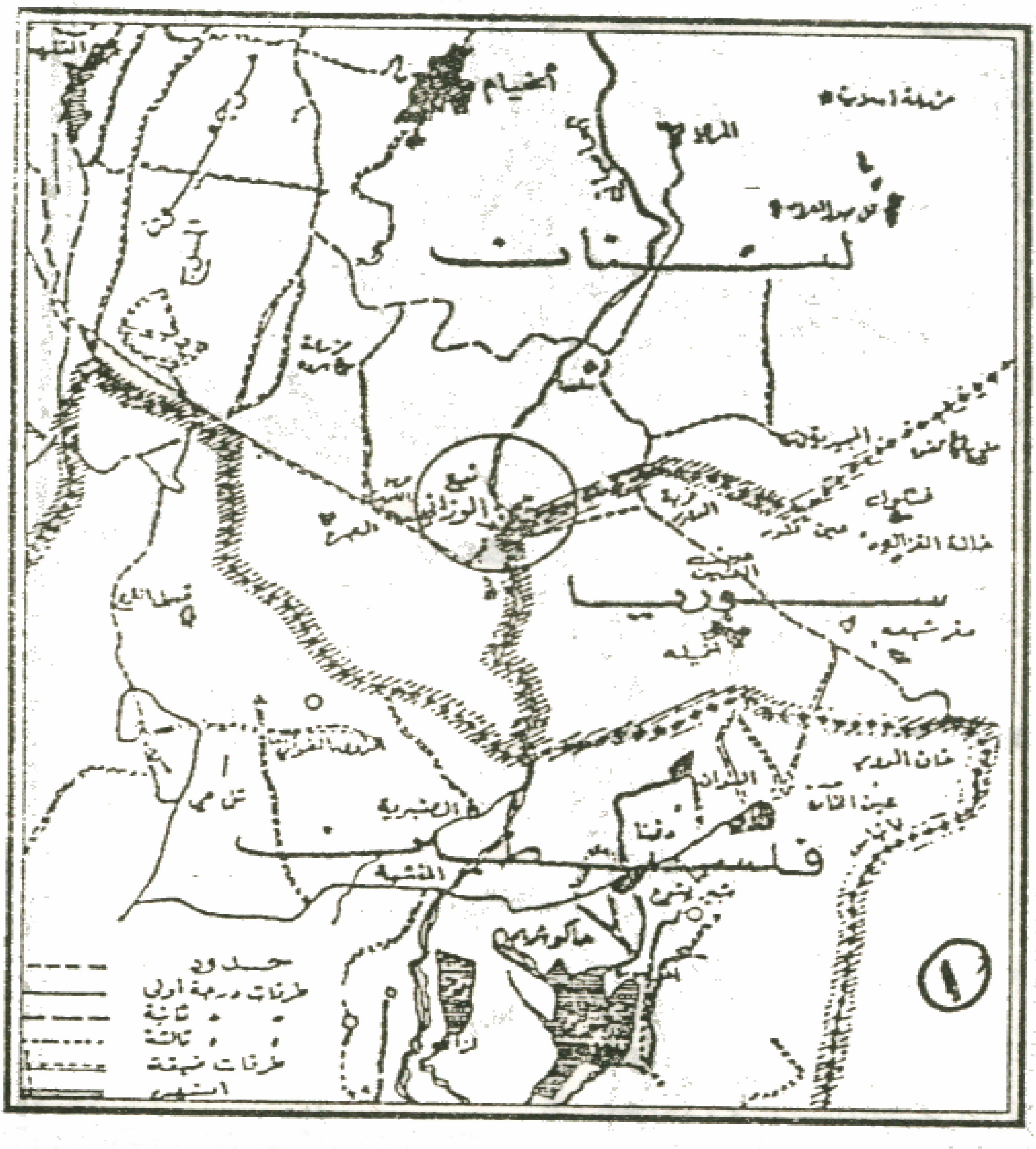
(*) المرجع : جوزيف الفيز، المستوطنات والحدود – التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، شتاء 1995، ص 111.

(14) : خريطة فلسطين المحتلة والمياه السطحية والجوفية



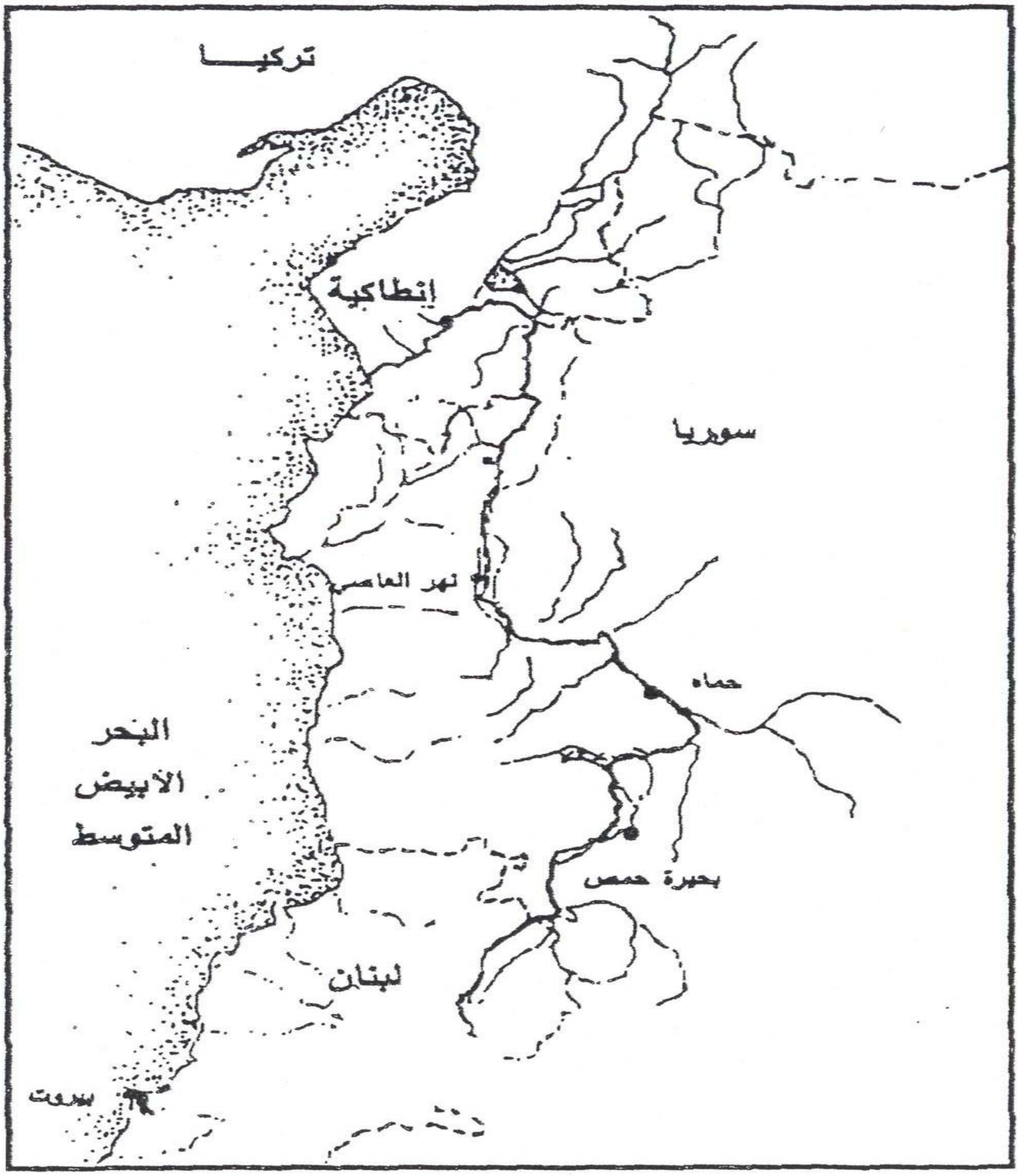
(*) <u>المرجع</u> : أطلس العالم العربي، ص 39.

(15) : خريطة أهم الموارد المائية في لبنان



(*) المرجع : إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، 2001.

(16) : خريطة نهر العاصي



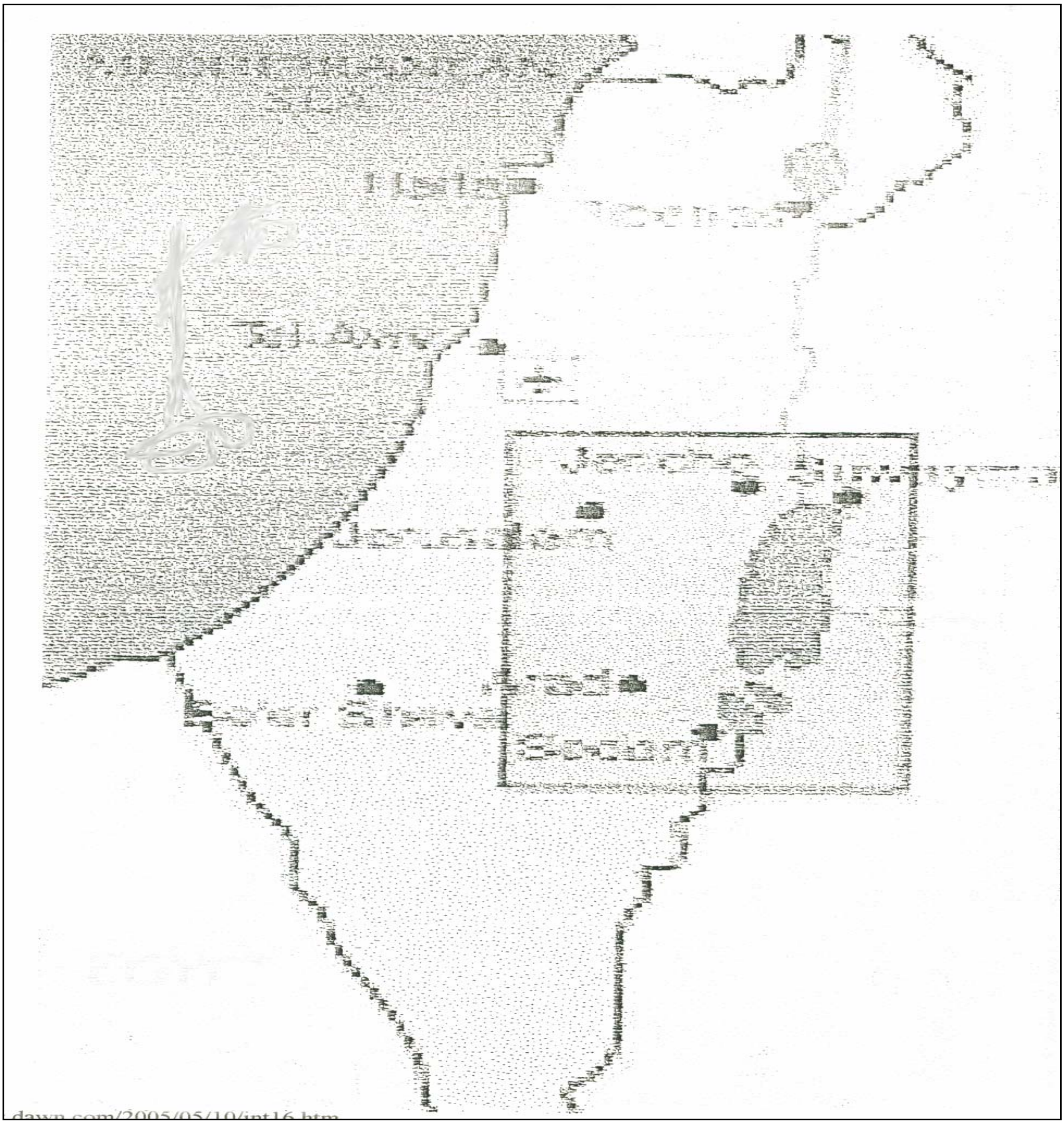
(*) المرجع : أطلس العالم العربي، ص 39.

(17) : خريطة مجرى نهري دجلة والفرات وروافدهما



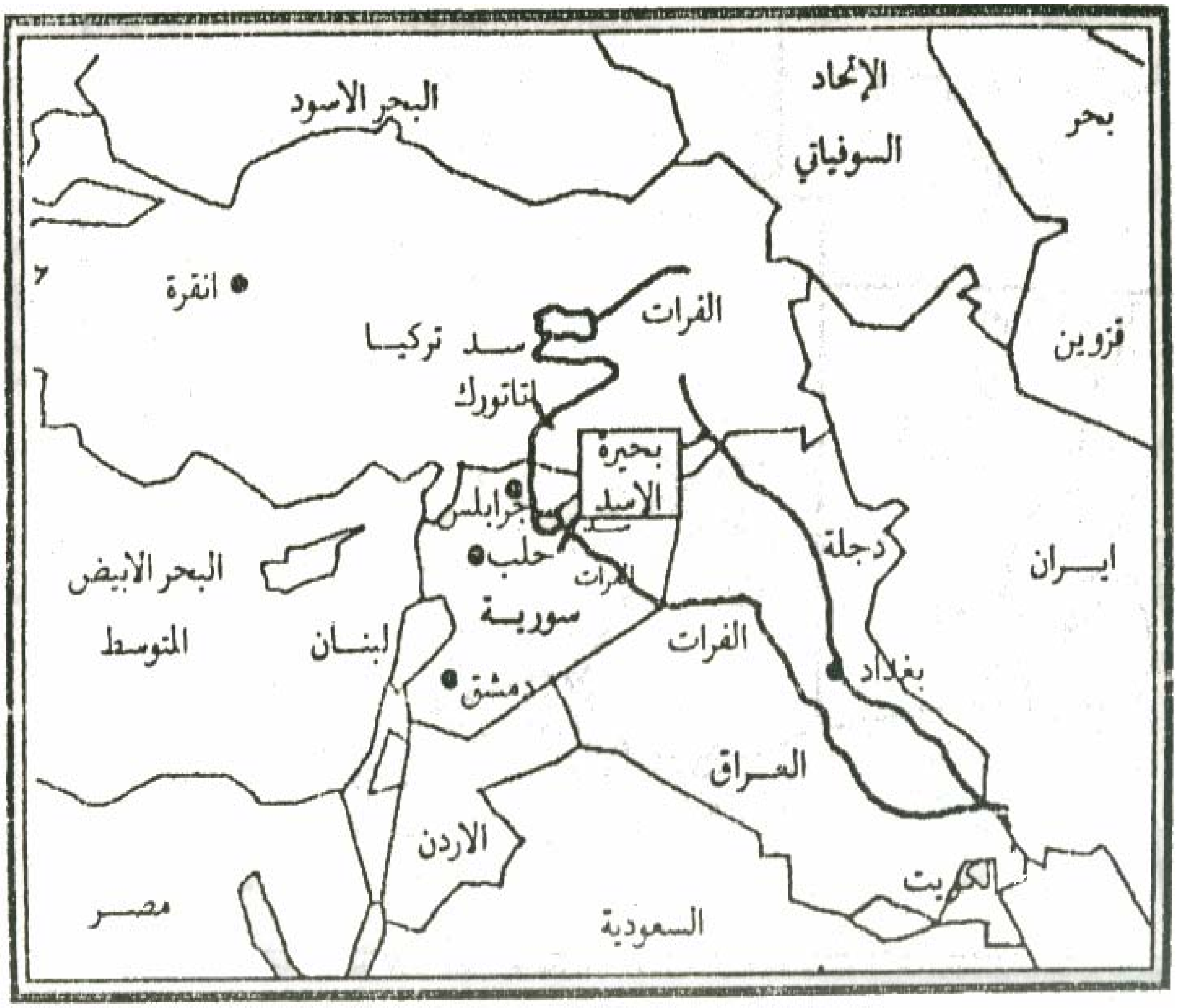
(*) <u>المرجع</u> : نبيل السمان، <u>مشكلة المياه في سوريا</u>، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مرجع سابق، ص 169.

(18) : خريطة قناة البحرين الأردنية والتي تربط بين البحر الميت والبحر الأحمر



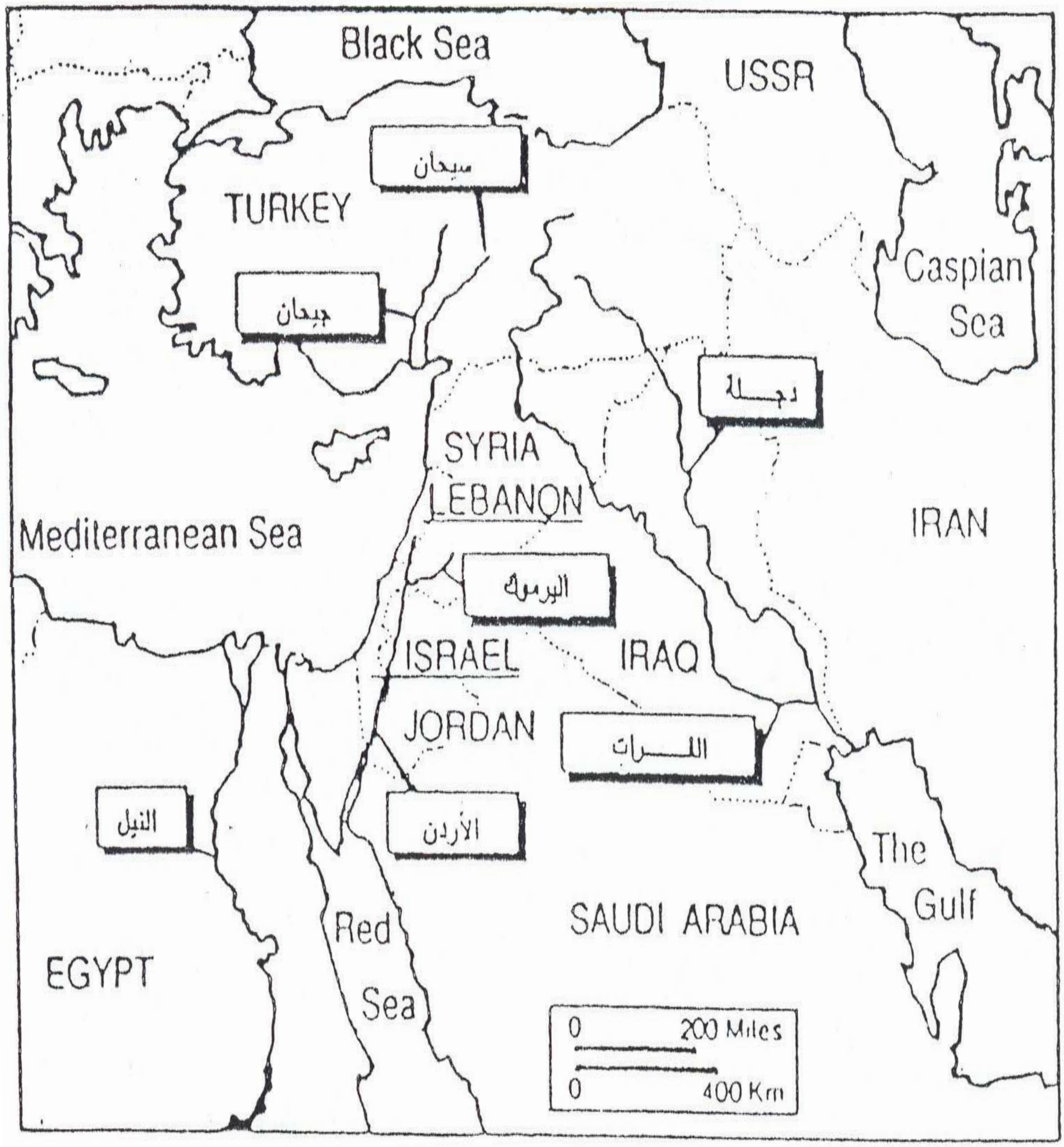
Source : http://www.dawn.com/2005/05/10int.htm

(19) : خريطة أهم مواقع السدود المائية المقامة في حوض الرافدين



(*) المرجع : إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، (*) المرجع : إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، 2001.

(20) : خريطة تبين المجاري المائية التي يتحمل أن تدور حولها بعض التوترات



Source : Starr Joyce R, "The politics of scar-city Water in the middle east", westiview Press, London & Boudler, 1988. and Stoll. Daniel C. (eds.).

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية
وثائق لندوات ومؤتمرات
دوريات ووثائق
كتب متخصصة
كتب عامة
مراجع باللغة الإنجليزية

مراجع باللغة العربية
وثائق لندوات ومؤتمرات

- اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر الفني الدوري السادس، ندوة تطوير الإنتاجية في القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي، 24-1984/9/27.

- أحمد أبو زيد وكمال فريد سعد، برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

- أحمد يوسف أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، خلال الفترة من 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1994.

- الدكتور كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992.

- العنبكي نزار، قواعد القانون الدولي بشأن استغلال الموارد المائية المشتركة للأغراض غير الملاحية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997.

- بوكراع رضا، المياه العربية والتحديات الأمنية، الأمن المائي العربي، المؤتمر الثامن، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1996.

- تيسير الدباغ وعبد الكريم صادق، توجه نحو الحد من هدر المياه في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، 17-20 شباط، فبراير 1986.

- حماد مجدي، آفاق التعاون العربي في التسعينات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة، ط1، عمان، 1992.

- عبد الفتاح دوقان، الأمن المائي وسياسة الأردن الخارجية، الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6-7، تشرين الأول، 1991.

- رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة، ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالتعاون مع مجلس البحث العلمي العراقي في بغداد 21-22 كانون الأول، ديسمبر 1982.

- سعد الكايد، المياه والصراع العربي الإسرائيلي، ورقة مقدمة إلى الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6-7/ تشرين الأول، 1991.

- سمو الأمير الحسن بن طلال ، كلمة في افتتاح الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، المنعقد في عمان، بتاريخ 12-22 نيسان 1986.

- شوقي أسعد ونبيل روفائيل، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخدامها، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي الكويت، 17-20 شباط، فبراير 1986.

- عبد الفتاح دوقان، الأمن المائي وسياسة الأردن الخارجية، الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6-7، تشرين الأول، 1991.

- عبد الله نقرش، ندوة تأسيس نظام عربي جديدة استراتيجية التعامل مع دول الجوار الجغرافي، تونس 10-22 ابريل 1912 عمان، منتدى الفكر العربي ، شباط 1992.

- علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان 1986.

- علي المحروسي، المياه العربية- تطلعات ومعطيات استراتيجية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي – المؤتمر الثامن، القاهرة، 2000م.

- فيصل الرفوع، الإستراتيجية المائية والصراع العربي – الإسرائيلي، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث، أسيوط، مصر، 1998.

- قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 174، أغسطس 1993.

- كمال شاتيلا، سوق شرق أوسطية، أم سوق عربية مشتركة، التحدي المصيري والحل العربي، ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ط1، باريس، 1996.

- كمال عبد الفتاح وبركات حديد، مصادر المياه في المنطقة والحاجة الملحة منها، ندوة مشكلة الماء في الشرق الأوسط – الواقع والمستقبل، عمان، 25-26 تشرين الثاني، 1991.

- كمال عبد الفتاح، مستقبل مشكلة المياه في الشرق الأوسط (مناقشة مفتوحة)، ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، عمان، 25-26 تشرين الثاني، 1991.

- كمال فريد سعد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي لعام 2000، ورقة مقدمة لاجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدامات المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، 7 ديسمبر 1992.

- لؤي خير الله، المشاريع المائية التركيبية وانعكاساتها على العراق، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي –الأوروبي المؤتمر الثامن، 2000م.

- محمد عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (ندوة) الأمن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

- محمود زنبوعة، الأمن المائي في الوطن العربي، مؤتمر المياه العربية، نوفمبر 1998.

- مؤتمر الموارد المائية للدول العربية، وأهميتها الاستراتيجية، والذي عقد في الفترة من 2-1990/4/4، الجامعة الأردنية.

- محمود زنبوعة، الأمن المائي في الوطن العربي، مؤتمر المياه العربية، نوفمبر 1998.

- محمد عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت مارس 1994.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1993، مؤسسة الأهرام.

- مروان حداد، المياه والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي –الأوروبي – المؤتمر الثامن- القاهرة، 2000م.

- موريس جميل، المؤامرة الصهيونية على مياه لبنان، (مؤتمر صحفي، الصحف اللبنانية: لسان الحال، العمل، الهدف، الأوريان، الأنوار، 31-12-1960).

- نبيل روفائيل، الإدارة الرشيدة للموارد المائية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي –الأوروبي، المؤتمر الثامن، القاهرة، 2000.

- رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة، ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالتعاون مع مجلس البحث العلمي العراقي في بغداد 21-22 كانون الأول، ديسمبر 1982.

- شوقي أسعد ونبيل روفائيل، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشـيد اسـتخدامها، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي الكويت، 17-20 شباط، فبرايـر 1986.

دوريات ووثائق

- إبراهيم أحمد إبراهيم، الأطماع الإسرائيلية في مياه جنوب لبنان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 70، أكتوبر 1982.

- إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مجلة شئون عربية، العدد 71، سبتمبر 1992.

- إبراهيم أحمد سعيد، نظرة جغرافية على مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة شئون عربية، عدد يونيه 1991.

- أحمد أبو شايويش، سياسة إسرائيل المائية في الأراضي المحتلة عام 1967، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 43، يناير 1993.

- أحمد السمان، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات – دراسة تحليلية، مجلة دراسات، الأردن.

- أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 51، 1987.

- أحمد العربي، المياه العربية ثقب الأمن الواسع، جريدة البيان، 1991/6/23.

- أحمد القرعي، الأمن المائي . . مصرياً وعربياً، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، بيروت، ابريل 2000.

- أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 73، القاهرة، 1993.

- أحمد عبد الرزاق الشكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، المستقبل العربي، العدد 170، بيروت، أبريل 1993.

- أحمد علي الشريان، إسماعيل محمد المدني وهمام عبد الله آل خليفة، الاتجاهات الاجتماعية نحو إعادة استخدام مياه المجاري المعالجة في البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 18، العدد 71 ، 1994.

- أحمد محمد جمعة، الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، مجلة المستقبل العربي السنة الأولى العدد (5)، 1979م.

- أحمد هيبي ، أزمة الثروة المائية في إسرائيل، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، عدد 370.

- أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، العدد 179، بيروت، ديسمبر، 1994.

- أشرف السيد، خطط إسرائيل للسيطرة على المياه، مجلة النداء، العدد 23، تاريخ 7 تشرين ثاني، 1992م.

- اشلومو جور، رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ترجمة وإعداد أمين اسكندر، مجلة منبر الشرق، العدد 14، يونيو 1994، 134.

- أمين النفوري، الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد رقم 1، تموز 1981.

- آمال الحاج عيد، أبعاد الأزمة المائية في الوطن العربي، جريدة الدستور، 1996.

- أمين إسكندر، أبجديات الصراع حول المياه، في الشرق الأوسط، رؤية العدد 3 سبتمبر 1991.

- أندرو مانقو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، الباحث العربي، العدد 27 يوليو سبتمبر 1991.

- أنس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد في التعامل الإقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 105، يوليو 1991.

- أورفلي، علي محمد، الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي، جريدة الأردن، العدد 85، 29 آذار 1997.

- الأطرش محمد، المشروع الأوسطي والمتوسطي للوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد210، آب 1996.

- البرصان أحمد، عرض لكتاب الأوجه العديدة للأمن القومي العربي، (مجموعة باحثين)، مجلة شؤون عربية، العدد 87، أيلولو 1996.

- الحوت بيان، خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه لبنانية : انعكاس الجذور الدينية والإسرائيلية والقانونية على مفاوضات السلام، مجلة المستقبل العربي، عدد 195، 1995.

- الخطيب غسان، الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة : قراءة أولية، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 24، 1995.

الصياد، العدد 2459، (20 كانون ثاني/ديسمبر 1991).

- الشيخ نورهان، تقرير عن ندوة الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، مجلة المستقبل العربي، العدد 196، حزيران 1995.

- بيرد فيزربلارود، المياه في الشرق الأوسط- مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة عن التعاون الإقليمي؟، هنا لندن، العدد 533 مارس 1993.

- تيسير صعب، الإسرائيليون يحفرون قبراً للبحر الميت، الحوادث (لندن) العدد 946 (16 أبريل 1994).

- جريدة الرأي، عمان، العدد 12132، 7 كانون أول ، 2003.

- السعد سليمان، كلمة ألقاها في مجلس النواب خلال مناقشات المجلس لمعاهدة السلام، جريدة الرأي، عدد 8843، 1994/11/7م.

- الدباغ رياض، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي، مجلد 43، ج2، بغداد، 1994م.

- السمان نبيل، الجدوى الاقتصادية لسد الفرات، بركمان برس، أكسفورد بريطانيا 1981، مجلة المياه الدولية.

- السيد اشرف، خطط إسرائيل للسيطرة على المياه، مجلة النداء، العدد 23، تاريخ 7 تشرين ثاني، 1992م.

- الظاهر أحمد، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 51، 1987.

- الفلقة أمين، عرض كتاب : قناة البحرين... الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، لعبد الرحمن أبو عرفة، مجلة شئون عربية، العدد 48، جامعة الدول العربية، كانون الأول 1986.

- القوشة رفعت، الأمن القومي العربي، مقدمة في إشكالية الأمن العربي، شؤون عربية، العدد7، 1992.

- اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل 26 تشرين أول 1994.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 18/17 يوليو 1989.

- الياس سلامة، قطاع المياه ومتطلباته المستقبلية، مجلة الندوة، جمعية الشؤون الدولية، عمان، مجلد 7. عدد (11)، سنة 1996.

- أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري- الإسرائيلي، ومعوقات الصفقة الكاملة، السياسة الدولية، عدد 120، إبريل 1995.

- بشور معن، العلاقات بين العروبة والإسلام، إشكالية التكامل والتمايز، مجلة المستقبل العربي، العدد 183، أيار 1993.

- بكر مصباح تنيره، الأمن العربي وتوازن القوى الإستراتيجية في ضوء المتغيرات العربية والدولية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، كانون أول ، 1996.

- بلال الحسن، أربع أزمات مائية مع إسرائيل مهّدت لتفاهم أوثق بين الأردن وسوريا، جريدة الحياة، العدد 13206، 1999/05/05.

- بهجت جودة، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد، 211، أيلول 1996.

- بيرد فيزربلارود، المياه في الشرق الأوسط- مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة عن التعاون الإقليمي؟، هنا لندن، العدد 533 مارس 1993.

- تقرير وزارة الدفاع الأمريكية مكتب شؤون الأمن الدولي، إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق، صحيفة **wool street journal** في 1990/8/3.

- توماس شتاوفر، إسرائيل ومصادر المياه العربية "غنائم الحرب"، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، عدد 22، 1990.

- جاد هشام، اسحق زعرور، مخططات إسرائيل المائية، مشكلة المياه في الـشرق الأوسـط، الجزء الأول.

- جاكوز سيرمينيانيو، المياه رهان استراتيجي دولي جديد، ط1، ترجمة غسان العزي ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 92، شباط 2000.

- جان خوري، التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية، ورقة عمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية والوطن العربي، القاهرة، 20-22 كانون الأول، ديسمبر 1992.

- جان خوري وعبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي، (وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدرولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وللكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية، دمشق، 1990).

- جريدة الرأي الأردنية، العدد ، 3541 ، 2002.

- جلال داود، الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 21، بيروت، 1980.

- جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 158 نيسان، 1992.

- جوزيف أنفير، المستوطنات والحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مترجم إلى اللغة العربية في دراسات فلسطينية، العدد 21، فيفري 1995.

- حازم كمال الناصر، إدارة وتنمية مياه الآبار الجوفية في الأردن، ورقة عمل المملكة الأردنية الهاشمية التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية في الوطن العربي، القاهرة 20-22 كانون الأول، ديسمبر 1993.

- حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الـدولي، المجلـد 22، إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي، مطبع نصر الإسكندرية 1966.

- حامد عبد الله ربيع، مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته، مجلة شؤون عربية، العدد 2، نيسان، 1983.

- حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد (8) أغسطس 1990.

- حسن الجنابي، نقص المياه وبعض المشكلات البيئية في الشرق الأوسط، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 274، كانون الثاني شباط 1997.

- حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، عدد 76، الرباط، 1991.

- حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، إبريل 1991.

- حسن حمدان العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت)، السنة 23، العدد 3، (خريف 1995).

- حسن عبد القادر صالح، المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 52، كانون الأول، 1987.

- حسن عبد القادر صالح، الأساس الجغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، 1972.

- حسن عبد القادر صالح، التصحر في الوطن العربي ومكافحته، مجلة شؤون عربية، عدد 61، مارس، 1990.

- حسين عدنان، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد، 48، 1996.

- خالد بعباع، العرب والمياه منتفعون أم مخترقون، جريدة الدستور، عمان، الأردن، 1996/8/4.

- خليل السواحري، أزمة الخليج والنظام العربي، جريدة الرأي الأردنية، 7437 في 22 أيلول 1990م.

- رضا القريشي وآخرون، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، واقعاً وتوقعاً، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، مجلة شؤون عربية، العدد 82، 1995.

- رمال حسين، لأن لبنان يدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مجلة كل العرب عدد 203 – لندن 1986/7/16م.

- ريتشارد ارميتاج ، اقتسام نهر اليرموك، الحياة، 1994/04/21.

- رياض الدباغ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي، مجلد 43، ج2، بغداد، 1996م.

- زهير فرج أبو داود، كلمة الوفد السوري في المذكرة التفصيلية عن عملية تجميع مياه سد أتاتورك، الباحث العربي، العدد 23، أفريل 1990،

- زهير فرج أوب داود، كلمة الوفد السوري، الباحث العربي، العدد 23، أفريل 1990.

- سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، مجلة عالم المعرفة، العدد (209)، مايو 1996.

- سعد الدين مال، الثروة المائية في لبنان، مجلة العلم والتكنولوجيا، يوليو 1989م.

- سعدون حمادي، تجديد التحديث عن القومية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 159مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت 1984.

- سلامي السحيني، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الدستور، العدد 645 (لندن) 09 يوليو 1990.

- سمير أمين، بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟ المستقبل العربي، العدد 170، أفريل 1993.

- سمير صالحه، مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية – التركية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة 5، العدد 15، أكتوبر، 1995.

- سيد أحمد محمد، حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، بيروت، تموز 1981.

- سيد علي عبد المنعم، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل، مجلة المستقبل العربي، عدد214، كانون أول 1996.

- شابيرا عميرا ، إسرائيل وحرب المياه، المخطط الإسرائيلي، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، عمان، عدد 36، 1994.

- صانع يوسف، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، المستقبل العربي، العدد 159 شباط 1995.

- صاحب الربيعي، الدوافع الحقيقية لإنشاء النهر الثالث في العراق، جريدة الوفاق، العددان 162-163، آذار 1995.

- صبحي طه، حرب المياه في الشرق الأوسط، أبعاد الأزمة المائية في الوطن العربي، جريدة الدستور السياسي، 1996/8/4.

- طلعت سليم، ضرورات التعاون العسكري العربي، شؤون عربية، طبعة 1، عدد 45، ديسمبر 1985.

- عباس قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 174، أغسطس 1993.

- عبد الأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه فـي الـشرق الأوسـط، مجلـة الفكـر الاستراتيجي العربي، العدد 76، ربيع 1994.

- عبد الله صالح، الإتفاق التركي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، السنة 32، العـدد 125، القاهرة 1996.

- عبد الهادي محمد، موارد المياه في الضفة الغربية والقطاع، مجلة صامد الاقتصادي، جمعية معامل أبناء الشهداء، فلسطين، دمشق، العدد 8، 1992.

- عبد الوهاب أيمن، المسار السوري الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 120، 1995.

- عبد الرؤوف الروابدة، النزاعات الدولية حول المياه في حوض وادي الأردن، ورشة عمل، جريدة الرأي، العدد 11733، 28 تشرين أول، 2002.

- عبد معروف، المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية – ارتفاع ملوحة المياه وتراجع الزراعة وازدياد الهجرة، جريدة الحياة 1993/12/01، العدد 10955.

- عبد معروف، مشروع جونستون لتحويل مياه الأردن، جريدة الحياة، بتاريخ 1993/12/09.

- عبيدات أحمد ، كلمة ألقاها في مجلس الأعيان خلال مناقشات المجلس لمعاهدة السلام، جريدة الرأي، عدد، 8846، 1994/11/10م.

- عدنان علي، الحفاظ على الثروة المائية في الوطن العربي، إطاران فني وسياسي، مجلة معلومات دولية، العدد 56، 1998م.

- عرفان عماد الدين، تركيا والعرب – خليط المياه والزيت والتاريخ والجغرافيا والعداوات والمصالح الدائمة، الباحث العربي، العدد 27، سبتمبر 1991.

- عصام كمال خليفة، أزمة المياه، وقضية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحياة 1994/1/27

- علي الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 32، سنة 1994.

- على الدين هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأحوال، مجلة شؤون عربية، العدد 35، كانون الثاني، 1984.

- عماد هرملائي، سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية، شؤون فلسطينية، العدد 201، ديسمبر 1989.

- عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، دمشق، عدد 89، 1992.

- عمرو هاشم، العلاقات الإسرائيلية – الإثيوبية من عام 1948-1987، مجلة فلسطينية، بيروت مركز الدراسات والأبحاث الفلسطينية، عدد 182، أيار 1988.

- عويضة محمد، كلمة ألقاها في مجلـس النـواب فـي ضـوء مناقـشة معاهـدة الـسلام، 1994/11/7.

- غالب عبد الخالق، نهر الفرات – المشاريع الحالية والمـستقبلية فـي دول أعـالي النهـر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، الباحث العربي، العدد 24، سبتمبر 1990.

- غسان الخطيب، الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة: قراءة أولية، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 24، 1995.

- غنايم إبراهيم، المطامع الإسرائيلية في سوريا وشرق الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 106. بيروت 1980.

- فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1997.

- فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب "صيف العطش"، مجلة الأسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، بيروت، عدد 1709، 1992.

- فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مجلة مركز المعلومات القومي، سوريا، 1997.

- فايزة سارة، النظام الشرق الأوسطي، مستقبل العال الإسلامي، العدد 15، الطبعة الخامسة، مارس 1995 مركز دراسات العال الإسلامي، مالطا.

- فخر الدين دكروب، الاستغلال الأمثل للموارد المائية بلبنان بما يخدم زيادة رقعة الأراضي المروة، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث والتطوير والاحتكام العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحدي التكنولوجي، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 1994.

- قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، المستقبل العربي، العدد 174، أغسطس 1993.

- كامل عمران، نظام عالمي جديد أم نظام العالم الجديد، مجلة الوحدة، العدد 100، السنة التاسعة، يناير 1993، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

- كمال حمدان، الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية، مجلة الطريق السنة 54، العدد 1، فبراير 1995.

- مأمون كيوان، الخلاف المائي التركي السوري العراقي : خلفياته وأبعاده واحتكاراته المستقبلية، مجلة شؤون عربية، عدد 87، 1996.

- مجدي صبحي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 114 ، أكتوبر 1993.

- مجلة النهار، العدد 52، 30-10-1992.

- مجلة تقارير، أبعاد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل فيها، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 19، القاهرة، 1990.

- مجلة صامد الاقتصادي، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، البعد العربي والإقليمي، 1992 العدد 89.

- مجلة عالم المياه، الأمن المائي العربي، عدد 60. قبرص، 1996.

- محمد الأمير، مصادر المياه واستخداماتها في القطر العربي السوري، جريدة تشرين، 1990، العدد 3262.

- محمد السيد سعيد، شرق أوسطية، بحر متوسطية وأواسط أخرى، مجلة العربي، الكويت، العدد 427، يوليو 1994.

- محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، السنة 1990م.

- محمد العباسي، تركيا تنازل سوريا بسلا المياه، مجلة العالم، 20، يناير 1990.

- محمد المجذوب، المياه سلاح جديد وحاسم في معركة المصير العربي، مجلة اليرموك، العدد 39، 1993.

- محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1990.

- محمد المومني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عمان، عدد 37، 1996.

- محمد المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافية السياسية، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عمان، عدد 31، 1996.

- محمد دياب، احتمالات السلام بين سوريا وإسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 14، 1993.

- محمد زهدي النشاشيبي، مخططات إسرائيل لسرقة المياه العربية، مجلة السفير اللبنانية، 1991/2/18م.

- محمد سعد أبو عامود، العمل العربي بين الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية، عدد 81، مارس 1991.

- محمد صالحه، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع ، النصوص، مجلة شؤون عربية، العدد 35، كانون 1984.

- محمد صفي الدين أبو العز، الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي في برنامج الأمم المتحدة للبيئية، ترجمة عبد السلام رضوان : حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، سلسلة عالم المعرفة، العدد 150، الكويت، يونيو 1996.

- محمد عبد الهادي راضي (المياه في العالم العربي) – نحن وعام 2025 الباحث العربي، العدد 22، يناير فبراير، 1992.

- محمد علي حبش، الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي، مجلة معلومات دولية، السنة السادسة، العدد 56، ربيع 1998.

- محمود حيدر، الجولان والأمن المائي، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد 48، 1996.

- محمود سويد، دور لبنان ووظيفته آفاق وتحديات المفاوضات العربية – الإسرائيلية، ط1، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، عدد 15، 1993.

- محمود فيصل الرفاعي، أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الانتماء العربي، بيروت، العدد 18/17، يوليو 1989.

- مصطفى كركوتي، سياسة إسرائيل في السيطرة على المياه العربية، مجلة شؤون فلسطينية، أيلول، عدد 118، بيروت، 1981.

- مظلوم جمال، إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير، 1991، عدد 219.

- مقصود لوفيس، ندوة تحديات الواقع والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 176، تشرين أول، 1993.

- ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد 125، 1999.

- منصور الراوي، التنمية المستقبلية والاعتماد على الذات في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 81 مارس 1991، 1991.

- ميخال سيليع، قضية المياه، دافار، 1995/03/17، مترجم في مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاتسراتيجية للأهرام، مؤسسة الأهرام، السنة الأولى، العدد الخامس، 1995.

- نجاتي أوتكان، كلمة الوفد التركي، المذكرة التفصيلية عن عملية تجميع مياه أتاتورك، الباحث العربي العدد 23، أفريل 1992.

- نبيل أبو الفتوح، مجمع وكالات الأنباء ومؤتمر كولومبو، مجلة الشورى ، طرابلس، عدد 7، أكتوبر 1975.

- نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثلث الخطر)، المستقبل، العدد 545، آب أغسطس، 1987.

- نجلاء حلبي، الثروة المائية في العراق واستخداماتها، العلم والتكنولوجيا، العدد 17-18، يوليو 1989.

- نصار إبراهيم، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مجلة الأرض، العددان (1-2)، كانون ثاني، شباط 1992.

- نوفل أحمد، الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، مجلة دراسات عربية، بيروت، عدد 8، 1994.

- نيفين توفيق، سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد 112، نيسان، 1993.

- نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 52 – بيروت 1975.

- هاشم سفيان، الأطماع الصهيونية في مياه فلسطين، مجلة صوت الشعب، 18-2-1983م.

- هناء إبراهيم، الاستلاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية، مجلة صامد الاقتصادية، بيروت، عدد 89، 1992.

- هاني قبوط، أطماع صهيونية ومشاريع أمريكية، نهر الليطاني وإسرائيل، مجلة الشاهد، العدد 26، أغسطس سبتمبر 1998.

- هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، تونس 1987.

- هيثم الكيلاني، العنف والمياه، دراسة مستقبلية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 28، صيف 1992.

- هيكل محمد حسنين، رؤية مستقبلية لأوضاع العالم الجديد، صحيفة الرأي الأردنية، العدد الصادر بتاريخ 1993/01/03.

- وسام الزهاوي، كلمة الوفد العراقي، الباحث العربي، العدد 23، يونيو 1990.

- واثق رسول آغا، ورقة عمل حول استراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي، دمشق، 1989/12/16.

- وليد خدوري، الطاقة العربية في الإعلام الغربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 88، يونيو 1986.

ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 59، 1984م، بيروت.

- يحيى رجب ، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي بيروت، عدد رقم 62، عام 1984.

- يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، عدد 22، لندن، 1990.

كتب متخصصة

- إبراهيم بدران، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994.

- إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001.

- أحمد رفعت سيد، الصراع المائي- الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993.

- أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، ط1 1975.

- أمين هويدي، الأمن العربي المستباح، مجلة المنابر، عدد 9، بيروت، 1986.

- أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط- تأثيرها على التنمية والديمقراطية، ط1، بيروت، 1991.

- أسيت ك، بيسواس واجون كولارس وغيرهم، الوسط والأطراف، مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط، ترجمة فادي حمودي، دار النهار، بيروت، 1998.

- الأسكوا الفاو، سياسات الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأدنى، ط1، دراسة حالات مصر، الأردن، باكستان)، الأمم المتحدة، 1996.

- السفير محمد منيب الرفاعي، القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة، دمشق، نوفمبر 1990.

- السيد البشري، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.

- طارق المجذوب، مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998.

- المنصور عبد العزيز، المسألة المائية والسياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة السورية، بيروت، 2000.

- الياس سلامة، ونجيب عدنان، الموارد المائية في الدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، عمان، الجامعة الأردنية، 1990.

- الياس سلامة، مشكلة المياه في الأردن، ط1، ، ج1، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، - بيروت، 1994.

- إليشع كالي، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، ط1، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.

- بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الجزء الأول والثاني، بيروت، 1994.

- بشير البرغوثي، المطامع الإسرائيلية مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليلة للنشر، عمان 1986.

- بورحمة حمد ، إدارة أزمة المياه في الشرق الأوسط واقع وآفاق، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية العلاقات الدولية، الجزائر، 1994.

- جاد هشام، إسحاق زعرور، مخططات إسرائيل المائية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الأول.

- جدعون فيشليزون، توطئة في اليشع كالي، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلي، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة دراسات فلسطينية، 1991.

- جلال معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية، شؤون عربية، العدد 65، نيسان، 1991.

- جمال أبو المجد، الأسس الاقتصادية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادية، بيروت، عدد 89، 1992.

- جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي – دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971.

- جمال الدين الديناصوري، موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية واقتصادية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1969.

- جمال الدين حسن علي، إدارة وتنمية مياه الآبار الجوفية في جيبوتي، ورقة عمل جمهورية جيبوتي.

- جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط، الباحث العربي، العدد 22، يناير – مارس 1990.

- جواد سعد ناجي، دول الجوار وعلاقتها بالوطن العربي، (بدون دار نشر)، عمان الأردن، 1997.

- جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1996.

- جويس ستار ودانييل ستول، محرران، سياسات لندرة المياه في الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر ، الكويت؛ القاهرة : مؤسسة الشراع العربي، 1995.

- حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة : وجهة نظر تركية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط : دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر، 1994م.

- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، حالة الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دمشق 1993.

- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996.

- حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1992.

- حسن العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، ط1، بدون ناشر وبدون تاريخ.

- حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ط1، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

- حسن عبد الله المنغوري، الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000.

- حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، ط1، دار البراق للنشر والتوزيع، دمشق، 1994م.

- حسين فتحي، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 108، 1992.

- حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، عام 1990م.

- حمد بورحمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، إدارة أزمة المياه في الشرق الأوسط-واقع وتطلعات، 1994.

- حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، القاهرة : بدون ناشر، 1988.

- حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ديسمبر 1991م.

- خدام منذر، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

- خليل هاني، الأمن المائي العربي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني.

- الخولي لطفي، عرب – نعم، وشرق أوسطيون أيضا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994.

- ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت 1980.

- رائد الفاعوري، المياه كموضوع التعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، 1996.

- رزق ادوارد، نهر الأردن وروافده، ط1، مركز الإعلام لجامعة الدول العربية، لندن، ترجمة، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، د. ت.

- رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة، بغداد 21-22 كانون الأول، ديسمبر 1982.

- رفاعي محمد نور الدين، حق سوريا في مياه نهر الفرات، رسالة جامعية، جامعة دمشق، 1986م.

- رياض ماضي، سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة، ط1، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1990م.

- زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1994.

- ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

- ستيفن قرين، الانحياز، علاقات أمريكا بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقوسية، 1985.

- سعد الدين مال، الثروة المائية في لبنان، العلم والتكنولوجيا، يوليو 1989م.

- سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي : من أجل تنمية تعتمد على الذات، نيقوسيا : دار الشباب للنشر والتوزيع والترجمة، 1986.

- سلامة الياس، ونجيب عدنان، الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، عمان، الجامعة الأردنية، 1990م.

- شتاوفر توماس ، إسرائيل ومصادر المياه العربية "غنائم الحرب"، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، عدد 22، 1990.

- شندي مجدي، المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط، ط1، دار المعارف، القاهرة.

- صاحب الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر، دار الحصاد، دمشق، 1990.

- صاحب الربيعي، الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الصياد، دمشق 2000 م.

- صباح محمد ووليد أبو سليم، الأمن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998م.

- طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، دراسة في دبلوماسية المياه، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

- عادل درويش، حروب المياه... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1995.

- عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 2000.

- عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999م.

- عبد الله العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، الجيزة، الطبعة الثانية، 1997م.

- عبد الله سويلم، المطامع التوسعية الإسرائيلية في المياه العربية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا 1984.

- عبد العزيز المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- عبد الناصر فيصل نهار، أزمة المياه في الوطن العربي والحلول الممكنة، ط1، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1997.

- عز الدين علي الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، مركز الدراسات العربية، سوريا، دمشق، 1991.

- عزالدين الخيرو، الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية، مركز الدراسات العربية، سوريا، دمشق، 1991.

- عصام خليفة، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط إسرائيل تربط قضية السلام بحصولها على حصة من المياه، ط1، اللجنة الملكية للشؤون القدس، عمان، 1992.

- عصام خليفة، الحدود الجنوبية للبنان، بيروت، بدون ناشر، 1985.

- عفيف البرزي، إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق بيروت، 1994.

- فتحي علي حسن، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دراسة استراتيجية، دار البراق للنشر والتوزيع، دمشق، 1994م.

- عوني السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997م.

- غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994.

- فتحي علي حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

- فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، ط1، عمان، 1990.

- كالي إليشع، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، ط1، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.

- مجدي صبحي، دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، القاهرة، 1992م.

- مجدي صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1994.

- محمد أبو العلا، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مطبعة الجبلاوي، القاهرة 1994.

- محمد أبو مندور، المياه والسياسة والغذاء، ثلاثية تقويض الأمن القومي العربي، القاهرة : مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحاميين العرب د. ت.

- محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، مركز الكتاب للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1990.

- محمد الصواف، مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء، الملف العدد 72، مارس 1990م.

- محمد سلامة النحال، قناة البحرين المتوسط والميت، مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي، بيروت، منشورات فلسطين المحتلة 1982.

- محمد عقلة، السياسة المائية للكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير، المطابع التعاونية، عمان، 1989م.

- محمود سمير، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل، القاهرة، 1991م.

- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ط1، بيروت، 1994.

- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية الاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، بيروت، 1994، الجزء الثاني.

- مشكلة المياه في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا، الدورة 19 حرب عليا، أغسطس 1995.

- مصطفى محمد عبد الحميد، مشكلات نقص المياه في الوطن العربي وتحدياتها المستقبلية، بحث غير منشور، بدون تاريخ وبدون ناشر.

- منذر خدام، الأمن المائي العربي – الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية- سوريا د. ت.

- منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط (صراع أم تعاون)، دار النهضة العربية، 1996.

- منير الهور، الأبعاد السياسية لأزمة المياه في منطقة حوض الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

- موريس الجميل، تخطيط المياه اللبنانية (بالفرنسية)، بيروت : 1951.

- نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، دون بيانات أخرى للنشر 1993م.

- نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994.

- نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

- نزار العنبكي، قواعد القانون الدولي بشأن استغلال الموارد المائية المشتركة للأغراض غير الملاحية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997 .

- هاني خليل، الأمن المائي العربي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، [ب،ت]، [ب،ن].

- هشام عورتاني، الموارد المائية والسياسات المائية في الضفة الغربية، جامعة النجاح، نابلس، 1979.

- هيلين بنيان، مساهمات العلم والتكنولوجيا في حل مشكلة المياه، ط1، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، (د. ت).

- أمل العليان، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 1996م.

كتب عامة

- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في الألم العربي، دار الشرق، الطبعة الثانية، القاهرة 1985.

- أحمد يوسف أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991م.

- أمين محمود عطايا، النظام الشرق أوسطي الجديد – المخططات الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية، ط1، بيروت، 1995.

- إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1985.

- إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي – السوفياتي حول الشرق الأوسط، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، بدون تاريخ.

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، ط 4 ، 1985.

- اسماعيل صبري مقلد، د. علي نصار، د. إبراهيم عزالدين، د. محمود عبد الفضيل، صور المستقبل العربي، جامعة الأمم المتحدة – مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، بدون تاريخ.

- التريكي علي، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ط 1، باريس، 1996.

- الجيلاني عبد الجواد، مداورة المياه العامة لأغراض الزراعة بين الحقيقة... والخيال، العمران العربي العدد 14، 1995.

- السيد ياسين مشرف، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1982م.

- اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل 26 تشرين أول 1994، عمان، رقم 18، 1994.

- اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل 26 تشرين أول 1994، عمان، رقم 18، 1994، الطبعة الثانية.

- المقدم الهيكل الأيوبي، خطر الآباد في قاعدة الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 14، 1972.

- بشار خضر، أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1973.

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993.

- جمال سالم، القطاع الزراعي الموارد المياه في الضفة الغربية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1980.

- حازم زكي نسيبة، القومية العربية فكرتها وتطورها، ترجمة عبد اللطيف شرارة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1959م.

- حامد عبد الله ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1979.

- حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، مصر، 1984.

- حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، 1985.

- خيرية قاسم، علي الدين هلال، إبراهيم كروان، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية، الدراسات الخاصة رقم 15، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- ساطع الحصري، الدولة القطرية والنظرية القومية، بيروت، 1982م.

- سالم العتيبي، دور المملكة العربية السعودية في النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004.

- سركيس نيقولا، دور البترول في تحقيق الأمن العربي، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1996.

- سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م.

- سلامة أحمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1995.

- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة –الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.

- زياد حافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1976.

- شدود ماجد محمد، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق – الجمهورية العربية السورية 1996.

- شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع عمان، بدون تاريخ.

- صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1996م.

- طلعت سليم (بحث)، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في تحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1994.

- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، 1996.

- عبد الرزاق محمود أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1979.

- عبد القادر محمد فهمي، النظام الإقليمي العربي، بدون تاريخ وبدون ناشر.

- عبد الله عبد القادر وعصام أبو الوفا، مقومات الأمن الغذائي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الدار البيضاء، 1995.

- عبد الماك أحمد، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط 1، باريس، 1996.

- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، ط1، دار الموقف العربي، القاهرة 1987.

- عبد الإله بلقزيز، الأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989.

- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء السابع.

- عصام الدين جلال، الأمن العربي: القضية المنسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 52 يونيو 1983.

- عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة خار يونس، بنغازي : ط1، 1995.

- علي الدين هلال وجميل مطر، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981م.

- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983.

- على الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي من 74 : 1981، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1988.

- علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، الأهلية للنشر والتوزيع 1981م.

- علي سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997.

- غازي النهار، الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد، دار مجدلاوي، عمان، 1993.

- فكتور بله وأحمد حمودة، التربية السكانية في الوطن العربي، واقعها واتجاهاتها وتطويرها، ورقة عمل، عمان، 1990.

- فيصل الرفوع، في العلاقات الدولية السلام المنشود، ط1، د. ن، عمان، الأردن 1990.

- فيصل الرفوع، النظام الإقليمي العربي مرحلة ما بعد عام 1967، عمان، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات، بدون تاريخ.

- - كاظم هاشم النعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990.

- ماجد كيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41، معهد الإنماء العربي، يوليو 1992.

- مجموعة من الباحثين، الغزو الإسرائيلي للبنان، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر دمشق، 1983.

- محاسن حمدان، قناة البحرين، المتوسط الميت، دار الفرقان، عمان، 1985م.

- مجموعة من الباحثين، نظرية الأمن القومي العربي، الإمارات العربية المتحدة ،1987.

- محمد أزهر السماك، الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبلها، تنمية الرافدين، سلسلة دراسات، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، 1984.

- محمد المجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.

- محمد رضا فودة، تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في العالم وتحديات في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، يناير 1993.

- محمد سعيد النابلسي، البديل العربي : حقيقة أم وهم؟ في الشرق أوسطية، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط 1 1995.

- محمد عبد المجيد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972.

- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيروت : دار الوحدة، ط 1، 1981.

- محمد علي العويني، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2، 1981.

- الفيشاوي، الوطن العربي جغرافياً واجتماعياً، القاهرة : مكتبة الشرق، 1965.

- محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1989.

- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.

- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية، القاهرة : مكتبة سعيد رأفت، 1973م.

- محمد، عبد الحفيظ، النهر الذي وحد العرب، نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل، دار أخبار الأسبوع، 1964م.

- محمودي عبد القادر، النزاعات العربية - العربية وتطور النظام الإقليمي العربي من 1945 إلى 1985، بدون ناشر، 2002.

- مدحت أيوب، التبعية والأمن القومي العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

- مصطفى القاضي، تاريخ الري في مصر والوطن العربي، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992.

- مصطفى بكري، مخاطر السوق الشرق أوسطية، الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، يناير 1994

- مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات... والآمال (حالة البيئة في العالم 1972 - 1992)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

- ناصر محمد علي، استراتيجيات الدفاع العربي (التجربة والخطأ والبدائل)، (الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، 1996.

- ناصيف يوسف، القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ط1، تشرين، 1987.

- نبيل عبد الفتاح، العرب النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية، عدد يناير 1993.

- هيثم الكيلاني، المياه العربية والصراع الإقليمي، دراسة مستقبلية، سلسلة كراسات استراتيجية، رقم 17، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر، 1993.

- هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، مركز الدراسات العربي من 1996/10/9م، القاهرة.

- ياسين سويد، فرنسا والموازنة ولبنان، بيروت، شركة المطبوعات، 1992.

- ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1992،

مراجع باللغة الإنجليزية

لم يتم هنا ذكر كل المصادر والمراجع التي تم استغلالها من طرف الباحثة. تم فقط ذكر بعض المراجع والدوريات والوثائق التي اعتمدت عليها الباحثة في الفصول، هنا يجب التذكير أن المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية حول موضوع الأطروحة كثيرة وجد هامّة، وتتمنى الباحثة لو تم استغلالها كلها في هذه الأطروحة. وسوف يتم ذلك بعون الله في أبحاث أخرى.

- Allan, J. A., ed., Water, Peace and the Middle East : Negotiating Resources in the Jordan Basin. Library of Modern Middle East Studies; 9. London : Tauris Academic Studies, 1996.

- B. H. A. Nawawi, Arab unity and Disunity, Glasgow England, (M. A. Thesis, Unpublished). 1976.

- Briton Busch cooper : Britain, Indian and the Arab, 1914-1921, (London, Oxford Press, 1971).

- Edward. E. Azar and C. in. Moon : National Security In The Third World, (Maryland : University of Maryland, 1988).

- Collins. Robert. D : The water of the Nile – Hydropolitics and the Jonglei Canal. 1900-1991. Clarendo Press. Oxford. 1990.

- Ankie. M. M. Hoogvelt : The sociology of Developing societies, (London: The Macmillan Press Ltd, 1978).

- Hussein. A. Hussein : The Legue of Arab States and Regional Disputes. A study of Middle East Conflicts (Dobbs ferr) N. Y. oceeana Publication, 1975.

- H. Sprout and M. Sporout at Herbert M. levine : World Politics Debated (N.Y. : MC grow Hill Book cop, 1983).

- France Schurmann : <u>The logic of world power</u>, (N.Y. : pantheon Bools Random House, 1974).

- A. G. Frank : <u>Capitalism and Underdevelopment in Latin America</u>, (London: Oford Press, 1971).

- Dr, Moustafa Toulba. <u>International waters of the Middle</u>, National Water (Cairo : Research Center, 1994).

-Peter Magold, <u>Super Power International in The Middle East</u> (London Croon Helm, 1978).

-Peter Rogers and Peter Lydon, Water in the Arab World, (Cambridge, MA : Harvard University, 1994).

دوريات ووثائق باللغة الإنجليزية

- Abdullah Arar, <u>Notes on Water Issues in the Weast bank and Gaza</u>, the national seminar on water, the security of Egyptian, ingenears, (Kairo, Feb 1992).

Lewis wirth : <u>Types of Nationalism</u>, American Journal of Socology, Vol : Xl, 1936.

- M. Ginsberg : <u>Social Change</u>, British Journal of Sociology, vol 9, No. 3, September, 1958.

-Peter H. Gleick, "Water, War and Peace in the Middle East," proceedings of the First Israeli-Palestinian International Academic Conference on Water, Zûrich, Switzerland, 10-13, December 1992.

- United Nations Environmental Program (UNEP) : the state of the environment (Nairobi) ENEP, 1986.

- United Nations Environmental Program (UNEP). The state of the environment (Nairobi) (UNEP, 1991).

-World Bank, The World Bank Annual Report, 1995.

- Diane R. Ward, "Water Resources…," World Journal, Vol. 26 (1992).

ملاحظة : يلاحظ أن بعض المراجع لا توجد بها دار النشر أو سنة النشر وأحيانا مكان النشر، وذلك راجع لقدم المرجع بسبب تجليده لدرجة اختفاء معلومات هامة في بداية و اية الكتاب، ورغم ذلك وفقت في وضع دور النشر أو السنة أو مكان النشر في معظم المراجع.

الأنترنت :

http://www.dawn.com/2005/05/10int.htm

مـلاحـق

ملحق رقم 1 : نص معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل

ملحق رقم 2 : بروتوكول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية

ملحق رقم 3 : اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير

الملاحية

ملحق رقم 4 : البروتوكول رقم (1) بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام 1946

ملحق رقم 5 : المصطلحات المائية الأساسية